

مركز دراسات الوحدة العربية

نظم وسائل الإعلام العربية

كارولا ريشتر وكلاوديا كوزمان
(تحرير)

نُظم
وسائل الإعلام
العربية

نُظم وسائل الإعلام العربية

تحرير

كارولا ريشتر و كلاوديا كوزمان

ترجمة

دعاء نبيل سيد إمبابي



الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

نظم وسائل الإعلام العربية / تحرير كارولا ريشتر وكلاوديا كوزمان؛ ترجمة دعاء نبيل سيد إمبابي

399 ص.

يشتمل على فهرس.

ISBN 978-9953-82-976-0 (للنسخة الورقية)

1. تنمية الإعلام. 2. التنمية المستدامة. 3. الاقتصاد الإعلامي. 4. ملكية وسائل الإعلام. 5. التكنولوجيا.

أ. العنوان. ب. ريشتر، كارولا (محرر). ج. كوزمان، كلاوديا (محرر). د. إمبابي، دعاء نبيل سيد (مترجم).

302.23

العنوان الأصلي بالإنكليزية

Arab Media Systems

Carola Richter and Claudia Kozman (eds.)

(Cambridge, UK: Open Book Publishers, 2021)

هذا الكتاب مدعوم من جانب الأكاديمية العربية ـ الألمانية للعلماء الشباب في العلوم والإنسانيات

Arab-German Young Academy of Sciences and Humanities (AGYA).

مركز دراسات الوحدة العربية

Email: info@caus.org.lb

http://www.caus.org.lb

تصميم الغلاف: يارا حيدر

الطبعة الأولى

بيروت، آذار/مارس 2022

المحتويات

مقدمة

وسائل الإعلام العربية والسياقات العابرة الحدود الوطنية

كارولا ريشتر وكلاوديا كوزمان

لم يلقَ العالم العربي اهتمامًا كبيرًا من المجتمع الدولي كما في العقد الماضي، على الرغم من أنّه موجود منذ آلاف السنين، حيث أدّت الاضطرابات السياسية إلى تغييرات في أساليب حكم طويلة الأمد. وأدت وسائل الإعلام في قلب هذه التغييرات دورًا مهمًا في دعم هذه التحولات أو مقاومتها. لفهم كيفية وضع الإعلام العربي على نحو أفضل عند تقاطع السياسة والثقافة والتكنولوجيا، ننتقل إلى أنظمة الإعلام. فعلى الرغم من أوجه الشبه بينهما، فإن وسائل الإعلام العربية ليست متجانسة. لذلك، لفهم قوتهم الجماعية، نحتاج أولاً إلى فهم إمكاناتهم الفردية قبل فهم اتساعهم الإقليمي.

الإعلام العربي مهم عالميًا، لأنه يعكس مجموعة من المناهج والمفاهيم السياسية المتميزة والمحددة للجمهور والمجال العام . إن هذا النهج المتبع يقوم بتشكيل الممارسات الإعلامية، خارج العالم العربي، التي يتم دمجها من قبل جماهير المهاجرين أو الصحافيين العابرين الحدود أو الشركات المستثمرة عالميًا. الإعلام العربي مهم لأنه يوجهنا إلى نماذج وسائل الإعلام الاقتصادية التي تتجاوز المفاهيم الغربية لـ «العام» و«الخاص»، مع انعكاسات قوية على الدور الذي يمكن أن تؤديه وسائل الإعلام في المجتمعات. إنه مهم بسبب الطرائق التي يتم بها دمج الوسائط الرقمية، وعلى وجه الخصوص، وسائل الإعلام الاجتماعية في كل من ممارسات الأنظمة والمستخدمين، وهو ما يوفر لنا نظرة ثاقبة حول الآثار المحتملة لتقنيات الوسائط الرقمية في المجتمع والاقتصاد والسياسة، على مستوى العالم.

نعني بمصطلح «الإعلام العربي» وسائل الإعلام في البلدان العربية؛ وهي منطقة تضم أكثر من 300 مليون شخص، موزعين على ما يزيد على 20 دولة، تمتد من المحيط الأطلسي إلى حدود إيران. وينتمي الأشخاص الذين يعيشون في هذه الدول إلى أصول عرقية مختلفة، ويعتنقون ديانات مختلفة. وتتشكل الدول بناءً على أشكال متعددة من الحكم، تتراوح من المَلكيات الوراثية إلى الجمهوريات الاتحادية. ويُعتبر بعضها من أغنى دول العالم، بينما يُعتبر بعضها الآخر من أفقرها. وشهدت هذه المنطقة الشاسعة التي كانت تُعتبر في يوم ما مهدًا للبشرية، والتي تضم بعضًا من أقدم الشواهد على الحضارة المبكرة، قوى تاريخية مختلفة، جعلت هيكلها السياسي الحالي نتاجًا للتبعية الاستعمارية مع وجود بعض الدول على شفا الانهيار أو التفكك. وتاليًا، فإن «العالم العربي» ليس بأي حال من الأحوال كيانًا متجانسًا. وبناء عليه، لا تُعتبر وسائل الإعلام فيه متجانسةً. وعلى هذا النحو، فإن أي محاولات لدراسته تتطلب تحليلاً دقيقًا، يركز على الخصائص التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلدان المختلفة التي تتكوّن منها المنطقة. ونظرًا إلى ضرورة التعامل مع العالم العربي بوصفه منطقة تتألف من الهياكل السياسية والثقافية المتنوعة، فإن وحدة التحليل في هذا الكتاب ستكون الدولة القومية.

في الواقع، هناك رابط تاريخي مشترك بين البلدان قيد الدراسة في هذا الكتاب، ألا وهو انتشار الإسلام في القرن السابع الميلادي، وهو الرابط الذي اشتدت أواصره جراء إدراج أغلب البلدان التي تتألف منها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الوقت الحاضر تحت مظلة الإمبراطورية العثمانية. وتتشارك بلدان المنطقة أيضًا تجربة الاستعمار والنضال اللاحق من أجل الاستقلال، فضلاً عن مواصلة البحث في كثير من الأحيان عن هوية وطنية. وتختلف تلك المنطقة عن جميع مناطق العالم المهمة الأخرى، مثل أوروبا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشرق آسيا، أو حتى أمريكا اللاتينية، بسبب وحدتها اللغوية العربية، ما يخلق شعورًا بالانتماء وروح الجماعة، على الرغم من اختلاف اللهجات المحلية، وتأثير اللغات الاستعمارية ولغات السكان الأصليين، مثل الكردية أو الأمازيغية.

أدت اللغة المشتركة، والتاريخ المشترك، والمصالح السياسية المتبادلة في كثير من الأحيان إلى تأسيس جامعة الدول العربية في عام 1945، التي تضم 22 دولة. وفي الفصول الآتية، ندرس 18 منها، أي باستثناء الصومال وموريتانيا، والدولتين الصغيرتين جيبوتي وجزر القمر، لأنهما تنتميان جغرافيًا وثقافيًا إلى أفريقيا جنوب الصحراء.

يُعد التباين الزمني في ما بين مختلف البلدان لتطور الإعلام العربي، الذي يستمر حتى اليوم، من الأسباب الرئيسة لاتخاذ الدولة القومية على وجه التحديد، كوحدة تحليل؛ ففي حين كانت القاهرة وبيروت وبغداد قد رسخت نفسها بالفعل لتكون مراكز للإنتاج الإعلامي الفكري، فضلاً عن حيوية المشهد الصحافي فيها في القرن التاسع عشر، لم تمتلك دول الخليج التي تتمتع بالريادة التقنية اليوم وسائل إعلام جماهيرية آنذاك. وتعتبر الاختلافات الهيكلية والاقتصادية والسياسية أيضًا من العناصر الحاسمة اليوم، كما يتضح على سبيل المثال من خلال إمكانية الاتصال بالإنترنت التي تتراوح من 100 في المئة تقريبًا في الكويت، إلى 22 في المئة في ليبيا[1] مع ذلك، وبتكرار النمط الذي كان سائدًا منذ قرن مضى، فإن الصحافيين والمنتجين الإعلاميين العرب الذين يتنقلون من بلد إلى آخر، يقودون، مرة أخرى، التبادل الإعلامي العربي والتبادل العربي والدولي إلى الأمام. فسواء سافر مثقفون سوريون من بيروت إلى القاهرة لتأسيس صحف في القرن التاسع عشر، أو أدار التونسيون برنامجًا حواريًا في محطة تلفزيون **العربية** في الإمارات اليوم، أو موّل المستثمرون القطريون صحيفة فلسطينية في لندن، لا بد من تناول الإعلام العربي في سياقه الوطني والعابر الحدود.

يهدف هذا الكتاب إلى تقديم صورة لأنظمة الإعلام العربية الحالية، والبناء على ماضيها والتنبؤ بمستقبلها. ولتحقيق ذلك، يعتمد على أبعاد جديدة تخلق إطارًا لتقييم الإعلام في كل دولة عربية، حيث إنه يسلط الضوء على الخصائص التي تجعل هذه الأنظمة الإعلامية فريدة من نوعها، مع وضعها ضمن الأنظمة العربية الكبرى.

تعرض هذه المقدمة لمحة عامة عن أنظمة الإعلام العربي، وتطرح مجموعة من المعايير الجديدة لفحص وسائل الإعلام في الدول العربية، وبذلك تسمح بإجراء تحليل مقارن. يسترشد تطوير هذه المعايير بنهج نزع الطابع الغربي الذي يُبنى على مراجعة نقدية للمنحة الدراسية الموجودة حول أنظمة الوسائط. وتاليًا، فهي تتحدث إلى جمهور من علماء الإعلام والاتصال، أو إلى الطلاب المهتمين بتوسيع معرفتهم في الاتصالات السياسية الدولية والمقارنة. إضافةً إلى ذلك، فإن التركيز الذي يضعه الكتاب على التعقيدات التاريخية والحالية للمنطقة العربية، يسمح بفهم أعمق الخصائص المشتركة والمميزة لوسائل الإعلام العربية في سياقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. على هذا النحو، من المحتمل أن

(1) International Telecommunication Union, «Percentage of Individuals Using the Internet 2018,» <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Documents/statistics/2019/Individuals_Internet_2000-2018_Jun2019.xls>.

يكون الكتاب مثيرًا لاهتمام جمهور أوسع من علماء السياسة والعاملين في مجال الإعلام، وحتى السياسيين، أو المنظمات غير الحكومية.

بعد المقدمة، تُقدِّم فصول البلدان اللاحقة فهمًا أكثر دقة للإعلام العربي من خلال رؤى المؤلفين الذين هم في الأغلب من مواطني البلدان التي يكتبون عنها، باستثناء عدد قليل من الخبراء. وتجدر الإشارة إلى أن مهمة تقديم لمحة شاملة عن التكوين التاريخي والوضع الراهن والتحديات المستقبلية التي تواجهها الأنظمة الإعلامية في فصل قصير أمر مستحيل. لذلك، كنا نهدف إلى التركيز على الصورة الأوسع، واختيار الامتناع عن تقديم عدد كبير من الحقائق والأرقام.

بغية تلخيص المعلومات الخاصة بالدول الفردية، تُحدِّد خاتمة الكتاب الموضوعات المشتركة المستقاة من الفصول الفردية، وتصنيف الإعلام العربي وفقًا لسلسة تتميز بالخصائص المحددة لوسائل الإعلام في المنطقة العربية.

1 ـ مقارنة الأنظمة الإعلامية لتقديم منظور تحليلي

نستخدم مصطلح «النظام الإعلامي» على الرغم من اختلاف بعض الباحثين في ما يتعلق بهذا المصطلح[2]. وقد عرّف دينيس ماكويل الأنظمة الإعلامية على أنها «المجموعة الفعلية لوسائل الإعلام في مجتمع وطني معين»[3]، وهو ما يشير إلى مشكلة التفكير في الأنظمة الإعلامية، وكأنها «حاويات» وطنية محكمة. لذا، استعضنا عن تلك الفكرة، بفكرة الأنظمة التي قدمها أندرو تشادويك الذي أكد أن الأنظمة يجب أن يُنظر إليها على أنها تُشكل العلاقات بين الهيكل والطرف الفاعل. وبناء عليه، فإن مصطلح «النظام قد يشير في كثير من الأحيان إلى المرونة والقدرة على التكيف والتطور نحو التغيير الناشئ من مجموع التفاعل الاجتماعي»[4]. وبناء على تلك المفاهيم، ومن خلال تطبيق منظور النظام هذا، سنلقي نظرة فاحصة على الهياكل التي تشكل الممارسات التي بدورها تشكل الهياكل في السياقات الوطنية، وتلك العابرة الحدود.

أكد الباحثون أن أنظمة الإعلام تعكس المسارات التاريخية للمجتمع والأنظمة

(2) انظر: Karol Jakubowicz, «Introduction: Media Systems Research: An Overview,» in: Bogusława Dobek-Ostrowska [et al.], eds., *Comparative Media Systems: European and Global Perspectives* (Budapest: Central European University Press, 2010), p. 9.

(3) Dennis McQuail, *McQuail's Mass Communication Theory*, 6th ed. (London: Sage, 2010), p. 220.

(4) Andrew Chadwick, *The Hybrid Media System: Politics and Power* (Oxford: Oxford University Press, 2013), p. 16.

السياسية والقانونية للبلد الذي تقع فيه، وهياكله الاقتصادية، وتكوينه الاجتماعي. في هذا المجال، يبدو أن النهج المقارن للأنظمة الإعلامية طريقة مفيدة لشرح الأنماط المختلفة لإدارة الإعلام وأدائه. وقد كشفت العقود الماضية من البحث المقارن، عن أن هذا النهج لم يكن مدفوعًا بالدافع العلمي بالضرورة، ولكن تم استخدامه وسيلةً لتقييم أنظمة الإعلام على نحو معياري لقياس حريتها/تقييدها، أو تطورها/تخلفها، ومن ثَمّ استخلاص استنتاجات سياسية بناء على هذا التصنيف. إضافةً إلى استخدام تلك التصنيفات كأداة سياسية، يمكن أن تساعد أيضًا على سرعة فهم أوجه الاختلاف والتشابه الرئيسة للتنظيم والأداء الإعلاميين. ولكن، ينبغي توخي الدقة عند وضع هذه التصنيفات.

مع ذلك، ركز تحليل نظام وسائل الإعلام القائم على المقارنة في الأغلب على المعايير المتعلقة بالجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية، متجاهلاً الجانب الاجتماعي في كثير من الأحيان. ومن المؤلفين القلائل الذين راعوا الجانب الاجتماعي جون داونينغ[5] الذي اقترح تحليل الأنظمة الإعلامية على أساس القوة السياسية، والأزمة الاقتصادية، والتحولات الاجتماعية المؤثرة، ووسائل الإعلام صغيرة الحجم. مع ذلك، شهد مجال مقارنة الأنظمة الإعلامية أول تصوُّر له مع نشر كتاب فريد سيبرت وثيودور بيترسون وويلبر شرام **النظريات الأربع للصحافة**، حيث حددوا فيه أربعة أنواع لمنطق تصنيف الأنظمة الإعلامية وفقًا «للغرض الرئيس» من وسائل الإعلام[6]، ألا وهي:

1 ـ **نموذج سلطوي** تقدم فيه وسائل الإعلام سياسات الحكومة وتدعمها، مما يجعلها تتحكم فيها بقوة.

2 ـ **نموذج تحرري** تهدف فيه وسائل الإعلام إلى الإعلام والترفيه، ويمكن أن يملكها من يمتلك الوسائل الاقتصادية للقيام بذلك.

3 ـ **نموذج المسؤولية الاجتماعية** الذي تهدف فيه وسائل الإعلام أيضًا إلى توفير المعلومات والترفيه، ولكن بغرض مناقشة النزاعات المجتمعية، وحلّها.

4 ـ **نموذج شمولي** على غرار النمط السوفياتي؛ فالغرض الرئيس من وسائل الإعلام فيه، هو نشر أفكار الحزب الحاكم، وتاليًا تقتصر فيه ملكية وسائل الإعلام على الدولة وحدها تقريبًا.

---

(5) John Downing, *Internationalizing Media Theory: Transition, Power, Culture; Reflections on Media in Russia, Poland, and Hungary, 1980-1995*. (London: Sage, 1996).

(6) Fredrick S. Siebert, Theodore Peterson, and Wilbur Schramm, *Four Theories of the Press* (Urbana: University of Illinois Press, 1963), p. 7.

وهذا الكتاب، الذي كان نتاج الدراسة التي أجراها سيبرت وزملاؤه، بناءً على طلب **لجنة هتشينز لحرية الصحافة**، كان متأثرًا بشدة بمنطق الحرب الباردة القائم على إبراز تفوّق أنظمة الإعلام الغربية، مقارنة بتلك المتأثرة بالاتحاد السوفياتي. فعلى سبيل المثال، بينما يبدو أن النموذج 1 يشير إلى الحالة الأولى للمجتمع، التي يمكن التغلب عليها من خلال التطورات الديمقراطية، ويؤدي في النهاية إلى أحد النموذجين الثاني والثالث، يُنظر إلى النموذج 4 على أنه منحرف وغير مرغوب فيه. وربما جاء النقد الأقوى للنظريات الأربع من مؤرخ الإعلام جون نيرون[7] الذي قال إن ذلك الكتاب ما هو إلا نظرية واحدة مع أربعة أمثلة.

بصرف النظر عما تقدم، فإن تصنيف الدور الذي يجب أن تؤديه وسائل الإعلام في المجتمع وطريقة تنظيمه تاليًا، قد شكّل أجيالاً من الباحثين؛ فقد حاول بعضهم إضافة نماذج (أو نظريات)، مثل «نموذج الطقوس» الذي اقترحه جيمس كاري[8] الذي يعتمد على التفاهم المشترك بين المرسِل والمستقبِل، وهو ما يساعد على الحفاظ على المجتمع، و«النموذج الثوري» الذي أتى به ويليام هاتشن[9]، ويؤكد فيه دور الإعلام في التعبئة والدعاية، و«النموذج التنموي» لدينيس ماكويل[10] الذي أشار فيه إلى الإعلام بوصفه شريكًا في التنمية الوطنية الإيجابية، أو «النموذج الديمقراطي الراديكالي» لجيمس كوران[11] الذي اقترح فيه وسائل الإعلام الخالية من المصالح التجارية وانتمائها إلى الشعب. واستندت هذه النماذج كلها بوضوح إلى وجهات نظر معاصرة، تصف ما يمكن ملاحظته في منطقة معينة من العالم خلال حقبة زمنية معينة.

لم يُنشر كتاب قائم على دراسة مقارنة حقيقية سوى في عام 2004، تحت عنوان **مقارنة أنظمة وسائل الإعلام**، من تأليف دانيال هالين وباولو مانشيني[12]. وشكّل هذا الكتاب معيارًا

(7) John C. Nerone, ed., *Last Rights: Revisiting Four Theories of the Press* (Urbana: University of Illinois Press, 1995).

(8) James W. Carey, «A Cultural Approach to Communication,» in: James W. Carey, *Communication as Culture: Essays on Media and Society* (London: Routledge, 1992), pp. 13-36.

(9) William A. Hachten, *The World News Prism: Changing Media, Clashing Ideologies* (Ames: The Iowa State University Press, 1981).

(10) Dennis McQuail, *Mass Communication Theory: An Introduction,* 3rd ed. (London: Sage, 1994).

(11) James Curran, «Rethinking the Media as a Public Sphere,» in: Peter Dahlgren and Colin Sparks, eds., *Communication and Citizenship: Journalism and the Public Sphere in the New Media Age* (London: Routledge, 1991), pp. 27-57.

(12) Daniel C. Hallin and Paolo Mancini, eds., *Comparing Media Systems beyond the Western World* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 2012), pp. 224-245.

جديدًا لهذا النهج. وقد اقتصرت تلك الدراسة على 18 نظامًا إعلاميًا في أمريكا الشمالية وأوروبا، باستثناء أوروبا الشرقية. وتناول فيه الباحثان ثلاثة أنواع من النماذج للعلاقات بين الإعلام والسياسة، وهي:

(1) **نموذج ليبرالي**، يتميز بفهم لوسائل الإعلام قائم على السوق، فضلاً عن تقلص التوازي الهيكلي بين الإعلام والسياسة، وقدر محدود من التنظيم الخارجي لوسائل الإعلام، مثل النظام القائم في الولايات المتحدة.

(2) **نموذج تعاوني ديمقراطي**، تُعتبر فيه وسائل الإعلام منفعة عامة، ويتم تنظيمها على نحو معتدل، كما هي الحال في السويد.

(3) **نموذج تعددي**، قائم على الاستقطاب، يكون فيه التوازي السياسي قويًا، وتُعتبر وسائل الإعلام فيه أدوات تستخدمها الدولة أو ملاكها الآخرون، كما هي الحال في اليونان.

وقد أثار الكتاب اهتمامًا واسعًا، نظرًا إلى إمكانية تطبيقه في بلدان مختلفة، واقتبست الدراسات اللاحقة منه الكثير، ولكنه تعرض أيضًا لانتقادات شديدة. ومن أشد الانتقادات الرئيسة ضده، هو أن الأنواع المثالية الموصوفة أعلاه عامة جدًا، ولا تتناسب مع الأنماط الإعلامية خارج نصف الكرة الغربي[13]. ويشير كلا الانتقادَيْن إلى سوء فهم لنوايا هالين ومانشيني.

أولاً: أوضح المؤلفان منذ البداية، ضرورة فهم التصنيف على أنه نطاق محتمل للأنواع التقليدية مع الكثير من أوجه التداخل، وغياب الحدود الفاصلة الصريحة. ويعني هذا، أن الدول كلها التي أخضعاها للدراسة، لا يمكن أن ينطبق عليها أحد النماذج المبينة بالضبط.

ثانيًا: لم يقصد المؤلفان أبدًا تجاوز العالم الغربي بالنماذج أو التصنيفات الواردة في الكتاب. وتاليًا، فإن التعددية القائمة على الاستقطاب، التي غالبًا ما توصف بأنها نوع من «الفئة الشاملة»[14] لجميع الأنظمة الإعلامية في جنوب العالم، تتطلب إعادة تشكيلها عند استخدامها كنقطة بداية لدراسة بلاد أخرى بخلاف العالم الغربي. فعلى سبيل المثال، قدم بوغوسلاوا دوبيك ـ أوستروفسكا[15] ملاحظةً مهمةً، مفادها احتمال وجود تقارب بين

(13) Ibid.

(14) Katrin Voltmer, «How Far Can Media Systems Travel? Applying Hallin and Mancini's Comparative Framework Outside the Western World,» in: Hallin and Mancini, eds., *Comparing Media Systems beyond the Western World*, p. 225.

(15) Bogusława Dobek-Ostrowska, «Italianization (or Mediterraneanization) of the Polish Media System? Reality and Perspective,» in: Hallin and Mancini, eds., Ibid., pp. 26-50.

النموذج الليبرالي والنموذج التعددي القائم على الاستقطاب؛ ففي بولندا مثلاً، هناك تواز سياسي قائم على التجارة أو الأعمال، يؤدي إلى استخدام وسائل الإعلام بوصفها أداةً، بدلاً من التوازي التقليدي بين الحزب وصحافته الموالية.

إن الجديد الذي أتت به دراسة هالين ومانشيني، هو المعايير التي ابتكراها لتشكيل القاعدة المفاهيمية للنماذج الأربعة. وترتبط تلك المعايير بكل من النظام السياسي والإعلامي، وتشكل الأبعاد التي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من كل نموذج. وشدد هالين ومانشيني في إطار النظام السياسي على التاريخ السياسي للبلد، إن كان حكومة توافقية أو حكومة أغلبية، وعلى هيكل التعددية السياسية.

لقد أحاط المؤلفان في إطار النظام الإعلامي بتطور صناعة الصحف، ووجود توازٍ سياسي وإعلامي في المؤسسات الإعلامية، ومستوى الطابع المهني بين الصحافيين، ودور الدولة في تنظيم الإعلام. وهكذا، أشارت نماذجهما إلى تركيز قوي على التاريخ والعلاقات الإعلامية والسياسية، من حيث التنظيم والجوانب القانونية، فضلاً عن تصورات دور الصحافي والصحافة. وقد اقترح روجر بلوم الذي أسس عمله على معايير هالين ومانشيني، تطويرَ تصنيف للعالم بأسره، قوامه أحد عشر بُعدًا، تعبر عن هذه النقاط المحورية نفسها[16]. ووفقًا لبلوم، يمكن أن يتجلى كل بُعد من الأبعاد، على سبيل المثال، حرية الإعلام أو التوازي السياسي الإعلامي، بثلاث طرائق، هي: إما **ليبرالية** وإما **متوسطة** وإما **منظمة**. ونتيجة لذلك، يمكن تحديد ستة نماذج، هي: **النموذج الليبرالي** (الذي تمثله الولايات المتحدة) و**نموذج القيادة** (الذي تمثله كوريا الشمالية) على الطرف النقيض له، بينما توجد نماذج مختلطة في ما بين هذين الطرفين، مثل **نموذج الخدمة العامة** (الذي تمثله ألمانيا)، و**نموذج خدمة العميل** (الذي تمثله إيطاليا)، و**نموذج الصدمة** (الذي تمثله روسيا)، و**النموذج الوطني** (الذي تمثله إيران). مع ذلك، فإن جدوى هذه المسميات ومدى ملاءمتها – ولا سيما في سياق الدول غير الغربية – بحاجة إلى المناقشة.

عند دراسة الاستخدام الشامل وغير الناقد لنماذج نظام الوسائط التي قدمها سيبرت وبيترسون وشرام، وكذلك هالين ومانشيني، نستنتج أنه يجب تجنُّب مثل هذا التصنيف المحدود من أجل منح الفضل إلى الميزات المختلفة لأنظمة الوسائط التي تتجاوز تحليلاً

(16) Roger Blum, *Speakers and Opponents: An Approach to Comparing Media Systems* [in German] (Köln: Herbert von Halem, 2014), p. 295.

ثابتًا للعلاقات بين الإعلام والسياسة. في القسم التالي، نركز على أنواع الأبعاد والمعايير التي تساعد، خصوصًا في التحليل الشامل لأنظمة الإعلام العربية.

2 ـ الأنظمة الإعلامية المقارنة في العالم العربي: الوضع الراهن

حتى الآونة الأخيرة، لم تكن محاولات تصنيف أنظمة الإعلام العربية كثيرة. ولا يتوفر سوى عدد محدود من دراسات الحالة الفردية لدولة عربية واحدة أو مقارنة بين دولتين(17). وفي كثير من الأحيان، تشير تلك الدراسات إلى أحد أنظمة التصنيف المذكورة أعلاه وتتناول الطبيعة «الاستبدادية»، أو – إلى حد ما – الطابع «التعددي القائم على الاستقطاب» لنظام الإعلام المعني. فقد حلل **بلوم**، على سبيل المثال، ثلاث دول عربية، هي: سورية ومصر ولبنان، وصنفها كما هو متوقع وفقًا لنموذج القيادة والنموذج الوطني والنموذج القائم على إرضاء العميل (المحسوبية) على التوالي. وإن لم تراعِ الدراسة سوى الأبعاد التقليدية الموضحة في ما سبق (وهي تاريخ وسائل الإعلام والعلاقات بين السياسية والإعلام وأداء الصحافيين والصحافة)، فلن ينتج منها سوى تصور مفاهيم عامة فقط.

وقد ظل كتاب ويليام روغ **الصحافة العربية**(18) حقبة طويلة المرجع الأشهر بين الدارسين لتصنيف أنظمة الإعلام العربي، ونُشر هذا الكتاب في عام 1979، ثم تم تحديثه في عام 2004، وصدر تحت عنوان **وسائل الإعلام العربية**(19). وأوضحت النسخة الحديثة من الكتاب وجود **أربعة نماذج** رئيسة لتصنيف أنظمة الإعلام العربية. الأولى هي **صحافة التعبئة**، التي تمثل نموذجًا نابعًا من التحول إلى العصر الحديث، حيث كانت رؤية الأنظمة الجمهورية إيقاظ شعوبها وتثقيفهم من خلال وسائل الإعلام الخاضعة للرقابة المحكمة. وعلى الرغم من أن روغ صنف معظم الجمهوريات في عام 1979 على أنها مطابقة لهذا النموذج، لم يحتفظ في نسخة عام 2004 إلا بسورية وليبيا والسودان والعراق قبل عام 2003 في هذه الفئة.

---

(17) انظر على سبيل المثال: Sarah El-Richani, *The Lebanese Media System: Anatomy of a System in Perpetual Crisis* (New York: Palgrave Macmillan, 2016); Edward Webb, *Media in Egypt and Tunisia: From Control to Transition?* (New York: Palgrave MacMillan, 2015); Marwan M. Kraidy, «The Rise of Transnational Media Systems: Implications of Pan-arab Media for Comparative Research,» in: Hallin and Mancini, eds., *Comparing Media Systems beyond the Western World*, pp. 177-200, and Sahar Khamis, «Modern Egyptian Media: Transformations, Paradoxes, Debates and Comparative Perspectives,» *Journal of Arab and Muslim Media Research,* vol. 1, no. 3 (2009), pp. 259-277.

(18) William A. Rugh, *The Arab Press: News Media and Political Process in the Arab World* (New York: Syracuse University Press, 1979).

(19) William A. Rugh, *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics* (Westport: Praeger, 2004).

نموذجه الثاني هو **الصحافة الموالية**، وتتمثل ميزتها الرئيسة في ولائها للنخب الحاكمة ودعمها العام لهم، على الرغم من أنها تتكون من تكتلات إعلامية خاصة. وقد وضع روغ فلسطين والبلدان كلها المحيطة بالخليج الفارسي أو الخليج العربي، بخلاف الكويت، في تلك الفئة. والنموذج الثالث هو **وسائل الإعلام المتنوعة** (المطبوعة)، حيث تتميز وسائل الإعلام - أو على الأقل قطاع الإعلام المطبوع - بتعددية الآراء السياسية، والتي تشير في أغلب الأحيان إلى وجود توازٍ سياسي إعلامي قوي في البلدان التي تخضع لسيطرة الحكومة المركزية، أو لا تخضع لها. ومن بين البلدان التي يعتقد روغ أنها تنتمي إلى هذا النموذج، لبنان والكويت والمغرب واليمن. وجاء النموذج الرابع، الذي قدمه روغ ليعبر عن التغييرات في الكثير من البلدان في ذلك الوقت، وهو **النظام الانتقالي لوسائل الإعلام** (المطبوعة). ووضع روغ في عام 2004 كلاً من الجزائر ومصر والأردن وتونس في هذا النموذج، لأنها أدخلت إجراءات خصخصة في قطاع الإعلام، بدأت تتكشف عواقبها من خلال آثار مختلفة، لكنها «غير مستقرة»[20].

وقد تغير تصنيف روغ لبعض البلدان وفقًا لنماذجه التي تناولها في كتابه، بسبب التطورات السياسية الرئيسة (على سبيل المثال، الانتفاضات المعروفة باسم «الربيع العربي» وما تلاها)، وكذلك التدخلات العسكرية الإقليمية والدولية في المنطقة ـ على سبيل المثال، غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة في عام 2003، ومهمة حلف شمال الأطلسي في ليبيا في عام 2011، أو الحرب في اليمن منذ عام 2015 ـ خلال العقدين الماضيين. فنجد أن نموذج صحافة التعبئة، على سبيل المثال، يتلاشى ببطء. ومن ناحية أخرى، يستمر نموذج الإعلام الموالي، بل ويحتاج إلى مزيد من التفصيل. ومن خلال هذا النموذج من وسائل الإعلام، ساهم روغ إلى حدّ كبير بإقامة مقارنات بين أنظمة الإعلام العربي من خلال مراعاة فئة مهمة وهي ملكية وسائل الإعلام. ففي حقيقة الأمر لم تقدم الدراسات السابقة وتصنيفاتها بداية من دراسة سيبرت وبيترسون وشرام[21] وحتى دراسة بلوم[22]، سوى تمييز واحد بسيط بين وسائل الإعلام المملوكة للدولة والمملوكة للقطاع العام والمملوكة للقطاع الخاص. وأبرزت الدراسات هذا التمييز من خلال تقييم ضمني، مفاده أن وسائل الإعلام التي تملكها الدولة «سيئة» (بسبب سيطرتها ورقابتها)

---

(20) Ibid., p. 121.

(21) Siebert, Peterson, and Schramm, *Four Theories of the Press.*

(22) Blum, *Speakers and Opponents: An Approach to Comparing Media Systems* [in German].

وأن وسائل الإعلام التي يملكها القطاع الخاص «جيدة» (إذ تضمن التعددية ومواقف المراقبة التي تتبناها). وعلى الرغم من أن روغ لم يتعمق في تناول دور ملكية وسائل الإعلام، فقد أوضح أن ملكية القطاع الخاص لوسائل الإعلام لا تعني بالضرورة وسائل إعلام مستقلة أو حرة في حالة الصحافة الموالية. بل على العكس من ذلك، فقد يتم استخدام الملكية الخاصة كوسيلة للتحكم في الإنتاج الإعلامي بقدر أكبر من الفاعلية. وتاليًا، فإن المراجعة النقدية للسمات المحددة للاقتصاد السياسي لحوكمة وسائل الإعلام وملكيتها في البلدان العربية، ستكون مهمة جدًا في تحليلنا.

قدم بعض المؤلفين الآخرين مساهمات ثاقبة للمزيد من التمييز بين أنواع الأنظمة الإعلامية والتعمق في أبعاد التحليل. درس محمد عايش[23] العصر المبكر لانتشار الفضائيات في العالم العربي، وطرح نوعًا جديدًا من أنظمة التصنيف، حيث يميز بين ثلاثة أنواع من أنماط الرقابة الحكومية والغرض الإعلامي، هي:

(1) **التلفزيون التقليدي** الذي تسيطر عليه الحكومة.

(2) **التلفزيون الإصلاحي** الذي تسيطر عليه الحكومة.

(3) **التلفزيون التجاري الليبرالي**.

ألقى عايش نظرة فاحصة على نوع المحتوى الذي تتناوله وسائل الإعلام، وتساءل عن مدى دفع الصحافيين حدود «الخطوط الحمراء» التقليدية، في ما يقدمونه من برامج وتقارير، مثل الانشغالات السياسية والأمنية والأخلاقية[24]. وبالمثل، ومن خلال تحليل المحتوى الإخباري في 16 دولة عربية، وضعت نهى ميلور معايير التصنيف الخاصة بها، وبخاصة في ما يتعلق بمحتوى الأخبار والنظر في «الأغراض التجارية التي تخدمها هذه الوسائل الإعلامية، ومدى ارتباطها بتحقيق أكبر ربح قدر الإمكان أو المساهمة في بناء صورة ذهنية جديدة، وتاليًا، حسن النية لبلد معين أو إحدى المؤسسات الإعلامية»[25]. وعلى الرغم من أن الغرض من وسائل الإعلام أو فلسفتها ووظائفها، قد حدد فئاتها سيبرت وآخرون[26] من قبل، فإن إضافة ميلور تصنيف المحتوى يمثل بالفعل فئة جديدة، بل وتجريبية إلى التحليل.

(23) Muhammad I. Ayish, «Political Communication on Arab World Television: Evolving Patterns,» *Political Communication*, vol. 19, no. 2 (2002), pp. 137-154.

(24) Ibid., p. 141.

(25) Noha Mellor, *The Making of Arab News* (Lanham: Rowman and Littlefield, 2005), p. 73.

(26) Siebert, Peterson, and Schramm, *Four Theories of the Press.*

من المحاولات الأخرى الأولية، لتصنيف أنظمة الإعلام العربية، دراسة بحثية من تأليف محمود غالاندر[27]. وقد ميّز فيها بين أربعة أنواع، هي:

(1) نظام الإعلام الاجتماعي المحور.

(2) نظام إعلام الأنظمة الملكية الحديثة.

(3) نظام إعلام الجمهوريات الحديثة.

(4) نظام الإعلام الاجتماعي الليبرالي.

وقد قدم غالاندر التمييز على أساس شكل الحكم (وبخاصة الملكيات في مقابل الجمهوريات) - إلى جانب التصنيفات الأخرى - وقدم أبعادًا إضافية من أجل تجنب «التفسير غير الدقيق - بل والخاطئ أحيانًا - للسياسة، بوصفها المكوِّن الرئيس للعلاقة بين الحكومة والإعلام في المنطقة»[28]. وقال غالاندر إن الجوانب الاجتماعية والسياسية لعملية صنع القرار العام والتنظيم، مثل قوة الميول القبلية أو الجماعية، إلى جانب الانتماء إلى عدة أديان، يجب مراعاتها عند تحليل وسائل الإعلام العربية. ووفقًا له، تنتمي دول الخليج، باستثناء الكويت، إلى النوع الأول - الاجتماعي المحور - بينما تتشارك الأنظمة الملكية، مثل الكويت والمغرب والأردن في الكثير من السمات، وتشكل النوع الثاني. أما السودان وسورية والجزائر، فتنتمي إلى الجمهوريات الحديثة، بينما تنتمي مصر وتونس واليمن وليبيا والعراق ولبنان إلى النوع الاجتماعي الليبرالي. ويتّسم تقسيم البلدان وفقًا لنوع معين، بأنه تصنيف موقت بسبب حالة التغير الدائمة في ديناميات التعامل في منطقة البلدان العربية. ومع ذلك، تمكّن المؤلف من لفت انتباه القارئ إلى أهمية مراعاة جوانب التكوين الاجتماعي للبلد؛ وهو أحد الجوانب الذي أهمله الكثير من النُهج المقارنة.

لم يستخدم المؤلفون الآخرون الذين يحللون الإعلام العربي الأنماط أو التصنيفات، بل وصفوا التطورات المختلفة لأنظمة الإعلام من خلال توفير لقطات معاصرة من حالات دول بعينها[29]، أو ناقشوا جنسًا معينًا من أجناس الإنتاج الإعلامي، مثل التلفزيون أو الأفلام

(27) Mahmoud Galander, «Towards a New Classification of Arab Media-government Relationship,» The Arab-European Association for Media and Communication Researchers (2016), <http://www.areacore.org/ims/overview-3/classification-of-arab-media-systems/classification-of-arab-media-systems-script-en/>.

(28) Ibid., p. 3.

(29) Tourya Guaaybess, ed., *National Broadcasting and State Policy in Arab Countries* (Houndmills: Palgrave Macmillan, 2013).

في بلدان مختلفة[30]، أو درسوا أبعادًا معينةً لأنظمة الإعلام، مثل الاقتصاد أو الجماهير[31]. وقد يكون سبب هذا التردد في تصنيف أنظمة الإعلام العربية هو عدم التجانس الموصوف أعلاه في الكثير من الفئات الرئيسة للمقارنة، والتطورات سريعة التغير في المنطقة، التي تؤدي إلى انقسامات وتغييرات كبيرة في مواجهة مثابرة الدول الأوروبية، فضلاً عن غياب البيانات التجريبية المتاحة والضرورية للاستعداد لعقد مقارنات راسخة من خلال ما تتناول من الفئات المختلفة.

3 ـ إعداد نهج مفاهيمي خاص بمقارنة أنظمة الإعلام العربي

يحاول هذا الكتاب تقديم مجموعة من المعايير لدراسة الدول العربية، انطلاقًا من الدراسات المتاحة عن الأنظمة الإعلامية، وبذلك يتيح إجراء تحليل مقارن. وقد راعينا فيه لتُعبّر المسائل المختلفة التي أثارها التصنيف في الدراسات السابقة، فصممنا المعايير الخاصة بتحليلاتنا لتُعبّر عن العوامل المختلفة التي تتشابك عند استخلاص أوجه التشابه وإبراز الاختلافات بين وسائل الإعلام في الدول العربية. وعلى هذا النحو، فإن الهدف من هذا الكتاب تصنيف الإعلام العربي على أساس مجموعة من الأبعاد من أجل فهم أفضل للأنظمة التي تحكم العمل الإعلامي في المنطقة العربية بعامة. ونهدف أيضًا من خلال هذا الكتاب إلى المساهمة في مجال البحث المقارن لنظام الإعلام؛ إذ يقدم المؤلفون رؤية مستبصرة وأكثر دقة للإعلام العربي، وهم في الأغلب، باستثناء عدد قليل من الخبراء، من أبناء البلدان التي يكتبون عنها. وبغية تحقيق هذا الهدف، عكفنا على تقييم المناهج المختلفة الموضحة في ما سبق، بعناية للتأكد من أن الأبعاد المعنية ستساعدنا على فهم كل من أوجه التباين والقواسم المشتركة بين وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد دفعنا هذا أيضًا إلى النظر في السمات التي قد تميز بعض دول المنطقة أو جمعيها، من تلك المحددة في التصنيفات التي تندرج دول الغرب تحتها. وأدت بنا الدراسة إلى تحليل الإعلام في كل دولة وفق الأبعاد الآتية:

أ ـ التطورات التاريخية

من الأمور المشتركة في ما بين جميع فئات النظام الإعلامي مراعاة التطورات

(30) Naomi Sakr, *Arab Television Today* (London: I. B. Tauris, 2007), and Noha Mellor [et al.], *Arab Media: Globalizing and Emerging Media Industries* (Cambridge, UK: Polity Press, 2011).

(31) Kai Hafez, *Arab Media: Power and Weakness* (New York: Continuum, 2008), and Donatella Della Ratta, Naomi Sakr, and Jakob Skovgaard-Petersen, eds., *Arab Media Moguls* (London: I. B. Tauris, 2015).

التاريخية، لأنها تؤثر بقوة في تشكيل أنماط هياكل وسائل الإعلام اليوم، وإنتاجها، واستهلاكها. مع ذلك، فقد تعامل الباحثون مع «التاريخ» على نحو مختلف؛ فعلى سبيل المثال، يميل سيبرت والباحثون الذين يشاركونه دراسته إلى ربط التاريخ بتشكيل ثقافي معين، حاولوا فهمه من خلال النظر في كتابات فلسفية معينة في ذلك الوقت، قد تعكس عقلية معينة، مثل «طريقة التفكير الروسية»[32]. ومن ناحية أخرى، أخذ بلوم[33] في الاعتبار مدى سير التطور التاريخي لبلد ما في مسار مستقيم أو تطوره تاريخيًا من خلال التمزقات. ونظر هالين ومانشيني[34] إلى التاريخ بصورة رئيسة من منظور علاقته ببداية الصحافة وحجم قرائها واستقبال القرّاء داخل البلد لها.

مع ذلك، شهدت الدول العربية كلها تصدعات قوية. لذلك، لا يقتصر السؤال على مدى وجود تمزقات وتصدعات، بل يمتد إلى كيفية تعامل البلدان مع هذه التغييرات. فقد كانت تبعية الدول العربية للقوى الأجنبية وتأثرها بها أمرًا قويًا؛ وتاليًا، فإن إلقاء نظرة فاحصة على هذه التطورات التاريخية التي شكلتها التأثيرات عبر الوطنية، سيكشف المسارات السياسية التي أثرت بشدة في أنظمة الإعلام. وقد تساعد مراعاة هذه المسارات أيضًا على شرح عملية صنع القرار السياسي أو المفاهيم المجتمعية المتعلقة بوسائل الإعلام على نحو أفضل بكثير من طريقة التفكير المبسطة عن العقليات الثقافية، مثلما أشارت دراسة سيبرت وآخرون[35].

لنأخذ، على سبيل المثال، تاريخ المناطق الجغرافية الحالية؛ ففي مطلع القرن العشرين، لم يكن لأي بلد عربي حدوده الحالية. ولقد حددت القوى الاستعمارية، خصوصًا فرنسا وبريطانيا العظمى، وكذلك إسبانيا وإيطاليا، بشدة مصير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى الستينيات. ولم تحصل بعض البلدان، مثل الجزائر على استقلالها إلا بعد حروب دامية. أما في المشرق، أي الجزء الشرقي من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل وفي ليبيا أيضًا، فوُضع الكثير من الفئات السكانية المتباينة عرقيًا ودينيًا «عشوائيًا» في إطار هيكل الدولة، وهو ما أدى إلى إثارة توترات سياسية واجتماعية مستمرة حتى يومنا هذا. ولا يزال العراق وسورية ولبنان أمثلةً على إعادة الهيكلة الاستعمارية. أما من الناحية الإيجابية، فقد أدت معايشة المستعمرين الأوروبيين ومواجهتهم، ثم وضع نهاية لقرون من

(32) Siebert, Peterson, and Schramm, *Four Theories of the Press*, p. 7.

(33) Blum, *Speakers and Opponents: An Approach to Comparing Media Systems* [in German].

(34) Daniel C. Hallin and Paolo Mancini, eds., *Comparing Media Systems* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004).

(35) Siebert, Peterson, and Schramm, *Four Theories of the Press*.

الهيمنة العثمانية على المنطقة، إلى حدوث الكثير من التطورات في قطاع الإعلام، بما في ذلك استيراد تقنيات وأشكال جديدة[36].

عقب الحرب العالمية الثانية، كانت المنطقة العربية بمثابة ساحة للقوى العظمى الجديدة، أي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة. وأدى تنافسهما على تحديد مناطق نفوذهما، إلى الكثير من الصراعات والحروب بالوكالة، وهو ما أدى إلى انتكاس التنمية في المنطقة مرارًا وتكرارًا، ومن الأمثلة على ذلك الصراع العربي - الإسرائيلي وحروبه الكبرى في الأعوام 1948 و1967 و1973، والكثير من الصراعات الأخرى، بما في ذلك الحرب الإيرانية - العراقية في الثمانينيات وحربا العراق في عامي 1990 و 2003. وطوال ذلك الوقت، دعمت القوى العظمى أيضًا الحكام المستبدين الذين ضمنوا الاستقرار الداخلي وأظهروا الولاء لها، بهدف الحفاظ على توازن القوى السياسية أثناء الحرب الباردة[37]. وكان المستفيدون من هذه السياسات البيوت الملكية التي أضفت الشرعية على نفسها من خلال انتسابها إلى شخص مؤسس، كما هي الحال في السعودية والأردن وعُمان والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة والمغرب، وكذلك الأنظمة الجمهورية القومية، التي أسست عقيدة راسخة لتقديس القيادة، كما حدث في مصر وليبيا وسورية والجزائر وتونس والسودان والعراق.

إن التبعية التاريخية للمراكز الغربية ليست الحال الوحيدة التي يجب مراعاتها على المستوى عبر الوطني. فقد لفت مروان الكريدي[38] النظر إلى الصلات العربية الداخلية القوية. كانت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مركزًا ينتقل فيه منتجو وسائل الإعلام والصحافيون منذ وقت مبكر، ولا تزال كذلك بسبب وحدة اللغة، في ما بين دول العالم العربي، تعامل الحلفاء والخصوم على حد سواء مع وسائل الإعلام على أنها مجرد أدوات؛ فقد كان استهداف عبد الناصر للسعودية بأيديولوجيته القومية العربية في الستينيات، عبر الإنتاج الإذاعي العابر الحدود، دافعًا رئيسًا ليعزّز النظام السعودي بناء بنيته التحتية الإعلامية[39].

---

(36) Jakob Skovgaard-Petersen, Michael Harbsmeier, and Jørgen Simonsen, «The Introduction of Printing in the Middle East,» *Culture and History,* vol. 16 (1997), pp. 73-88.

(37) John Turner, «Great Powers as Client States in a Middle East Cold War,» *Middle East Policy,* vol. 19, no. 3 (2012), pp. 124-134.

(38) Kraidy, «The Rise of Transnational Media Systems: Implications of Pan-arab Media for Comparative Research».

(39) Douglas Boyd, «Development of Egypt's Radio: «Voice of the Arabs» under Nasser,» *Journalism Quarterly,* vol. 52, no. 4 (1975), pp. 645-653.

من أحدث التصدعات وأكبرها، الانتفاضات العربية – التي تُعرف عادة باسم «الربيع العربي» – والتي بدأت في عام 2011 في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية والبحرين، ثم تلتها موجة أخرى في عام 2019 في الجزائر والسودان ولبنان والعراق. لقد نزل الشباب والمتعلمون بخاصة إلى الشوارع ونشطوا على الإنترنت للثورة ضد الهياكل الاستبدادية، والمعاناة الاقتصادية، والإقصاء الاجتماعي، وللدعوة إلى احترام كرامة المواطنين وحقوقهم في صنع القرار السياسي[40]. وعلى الرغم من عودة الحكم الاستبدادي في بعض البلدان، أي مصر والبحرين خصوصًا، فإن دولاً أخرى، مثل ليبيا وسورية واليمن، شهدت انقسامًا كبيرًا في هياكل الدولة. ومع ذلك، يبدو أن دولاً أخرى، مثل تونس ولبنان والعراق والسودان، نجحت، وإن جزئيًا، في فرض تغيير في هياكل الحكم.

نتيجة لذلك، يتعين على أي شخص يبحث في مجال التطورات التاريخية أن يراعي التغييرات التي تطرأ على تطور البلد في ضوء التأثيرات العابرة الحدود الوطنية، وتأثيراتها في سوق الإعلام وإنتاجه.

ب ـ معلومات أساسية: التركيبة الاجتماعية واللغوية والجغرافية

غالبًا ما تتجاهل التحليلات في الدراسات المقارنة للأنظمة الإعلامية معلومات السياق المتعلقة بالتركيبة الاجتماعية للمجتمع، في ما يتعلق بالمساواة بين الجنسين والعمر والتنوع العرقي واختلاف الديانات واللغات التي يتم التحدث بها، وهو ما يقلل من أهميتها في فهمنا دورَ الإعلام والثقافة في إنتاجها واستخدامها. وتقترح هذه العوامل أسئلة حول التمثيل المناسب في المجال العام، وكيف تشكل من خلال وسائل الإعلام الصراع من أجل الهيمنة على الخطاب، وتاليًا، توفر أرضية خصبة للصراعات في المجتمع. وقد قدمت سارة الريشاني، في تحليلها النظام الإعلامي اللبناني، فكرة «الأزمة» بوصفها أحد العوامل البارزة التي أهملها هالين ومانشيني ومعظم المؤلفين الآخرين[41]. ففي حالة لبنان، تنبع الأزمة من الصراع الطائفي المستمر منذ عقود، الذي يؤثر في سوق الإعلام، وإدارة وسائل الإعلام، والمحتوى الإعلامي. وقد أشار هالين ومانشيني إلى احتمال أهمية تحليل هذا الجانب عن كثب، عندما أشارا إلى «أنماط الصراع والإجماع»، وإلى مدى تشكل السياسات الحزبية من خلال تعددية معتدلة، أو تعددية قائمة على الاستقطاب[42]. وبالمثل، أشار بلوم إلى

(40) Muzammil M. Hussain and Philip N. Howard, *Democracy's Fourth Wave? Digital Media and the Arab Spring* (Oxford: Oxford University Press, 2013).

(41) El-Richani, *The Lebanese Media System: Anatomy of a System in Perpetual Crisis*, p. 181.

(42) Hallin and Mancini, eds., *Comparing Media Systems,* pp. 59-61.

بُعد سمّاه «الثقافة السياسية»[43]، ونظر في مدى وجود ثقافة تفاوض سياسية قائمة على الاستقطاب أو التوافق. ولكن يبدو أن اختزال مثل هذه السياقات المعقدة في فئة واحدة، يهمل أهمية السياق والثقافة، بوصفهما مساحة مشتركة لصنع المعنى.

وقد أصبح **الدين** على سبيل المثال دافعًا رئيسًا للصراع بسبب تمايز أشكال فهم الهوية الثقافية؛ فغالبًا ما يتم تعميم العالم العربي، بصورة خاطئة، على أنه عالم «مسلم». ونقول خاطئة، لأن المنطقة أيضًا مهد اليهودية والمسيحية، حيث تعيش عشرات الطوائف، مثل المسيحيين الأرثوذكس أو الأقباط، في عدة بلدان. بل إن كلمة «مسلم» في حد ذاتها ليست أحادية؛ إذ تتألف من جماعات متباينة نتيجة لانقسام المسلمين إلى طائفتين كبريين، وهما السنة والشيعة، وتنطوي هاتان الطائفتان على جماعات فرعية مختلفة. وعلى وجه الخصوص، أنشأ لبنان ـ إلى جانب العراق ومصر وسورية ـ نموذجًا طائفيًا هشًا لتمثيل هذه الطوائف المتنوعة في وسائل الإعلام. وما البحرين إلا مثال آخر على تلك الانقسامات، حيث تهيمن الأقلية السنية سياسيًا على الأغلبية الشيعية. ويجب علينا ألا ننسى النقاشات الساخنة في شأن الجماعات التي تستوحي توجهاتها من الدين، مثل جماعة الإخوان المسلمين وأحزابها، وهو ما يشير إلى عدم وجود تفسير موحد لكل من «الإسلام» أو «المسلم» في المنطقة[44].

إن **الانتماء العرقي** جانب آخر مهم من جوانب الثقافة. فلا تعتبر أعداد كبيرة من الأمازيغ (أو البربر) في المغرب والجزائر، أو الطوارق في ليبيا أو الأكراد في العراق وسورية، نفسها من أصل عربي، بل يطالبون بالاعتراف الرسمي بلغتهم وتقاليدهم[45]. ويعتبر نضال الأكراد من أجل الاعتراف بهم قضية قديمة، أدت إلى الحكم الذاتي في الحالة الكردية في العراق، وهي على وشك الحدوث في سورية أيضًا. إن انفصال جنوب السودان عن السودان في عام 2011 مثال آخر على ذلك، ويُظهر القوة المحتملة لمثل هذه الصراعات. إضافةً إلى مواطني البلد، ينبغي للباحث أن يأخذ أيضًا في الحسبان القوة العاملة الأجنبية الهائلة – ولا سيما في دول الخليج – إذ تمثل هذه القوة العاملة أعراقًا أو ديانات مختلفة أو كليهما،

(43) Blum, *Speakers and Opponents: An Approach to Comparing Media Systems* [in German], p. 295.

(44) Mohamad Hamas Elmasry and Mohammed El-Nawawy, *Revolutionary Egypt in the Eyes of the Muslim Brotherhood: A Framing Analysis of Ikhwanweb* (Lanham: Rowman and Littlefield, 2018).

(45) Andrea Fischer-Tahir, «Science-based Truth as News: Knowledge Production and Media in Iraqi Kurdistan,» *Kurdish Studies*, vol. 1, no. 1 (2013), pp. 28-43, and K. Pfeifer, *«We are not Arabs!» Amazigh Identity Construction in Morocco* [in German] (Bielefeld: Transcript, 2015).

من الهند وباكستان وبنغلاديش والفلبين وغيرها. ويتأثر الإنتاج الإعلامي، وكذلك المحتوى الإعلامي، بهذا التنوع الثقافي للغات والأديان والأعراق.

هناك عوامل أخرى، مثل التركيبة السكانية، يجب مراعاتها أيضًا؛ فأغلبية السكان في العالم العربي من **الشباب**: 15 ـ 41 في المئة من السكان تقل أعمارهم عن 15 عامًا، مع تركُّز النسبة الكبرى من الشباب في السودان واليمن والعراق وفلسطين. وينشأ هؤلاء الشباب العرب مواطنين في عالم رقمي، بما يحتويه من هواتف محمولة والإنترنت والوسائط الرقمية، وهو ما يضع شرعية وسائل الإعلام التقليدية تحت ضغط، وبخاصة إذا لم يشعر الشباب بأن البيئة الإعلامية المقيدة تمثلهم(46).

ينبغي لنا أيضًا ألا نغفل أشكال النضال لتحقيق **المساواة بين الجنسين**، سواء في ما يتعلق بالتمثيل المادي أم بالتمثيل المرتبط بالمحتوى في وسائل الإعلام. يتراوح الظهور الأنثوي في وسائل الإعلام من شخصيات إعلامية لبنانية ذات شعبية كبيرة، إلى غياب المذيعات عن التلفزيون الوطني السعودي ـ باستثناء واحدة انضمت إليه مؤخرًا في عام 2019- وهو ما يعكس مفاهيم مختلفة عن الذكورية(47). ولا تزال النساء على نحو عام، يمثلن أقلية بين الصحافيين ومنتجي وسائل الإعلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

أخيرًا، يجب النظر في **التعليم**، وهو مؤشر قوي على الاختلافات الطبقية؛ ففي حين أن العالم العربي قد شق طريقه نحو الخروج من الأمية إلى حد كبير، نحو معدلات مقبولة من معرفة القراءة والكتابة، تبلغ نحو 70 ـ 98 في المئة من السكان، لا يزال بعض فئات المجتمع لا يستطيع القراءة والكتابة. وتبلغ الأمية في المغرب 31 في المئة من السكان. ويمثل اليمن أدنى معدل لمحو الأمية بنسبة 66 في المئة، ومن المتوقع أن يتدهور الوضع أكثر بسبب الحرب المستمرة. إضافةً إلى ذلك، من المرجح أن تستمر البلدان التي مزقتها الحرب، مثل سورية والعراق وليبيا، في المعاناة من تدهور التعليم والأمية(48). وتشكل عناصر السياق الثقافي والاجتماعي هذه أسبابًا جوهرية للانتفاضات العربية، وتاليًا، ترتبط

(46) Jörg Gertel and Ralf Hexel, eds., *Coping with Uncertainty: Youth in the Middle East and North Africa* (London: Saqi, 2018).

(47) Sakr, *Arab Television Today.*

(48) اليونيسف، «التعليم في خط النار: الـنزاع وحرمـان الأطفال من التعليم في الشرق الأوسط،» 3 أيلول/ سبتمبر 2015، <https://www.unicef.org/mena/media/2276/file/EducationUnderFire-September2015-AR.pdf.pdf>.

ارتباطًا وثيقًا بعوامل رئيسة أخرى، مثل النظام السياسي والإطار القانوني والاقتصاد، التي شكلت الأزمات بقوة في المنطقة.

من الجوانب الأخرى التي غالبًا ما يتم تجاهلها هي **جغرافية الدولة وحجمها وحجم سكانها** والتي تشكل الأنظمة الإعلامية. وقد قدمت الريشاني هذا المفهوم من خلال ما سمّته عامل «حجم الدولة»[49]. وتترتب آثاره على النظام الإعلامي من خلال كل بُعد من الأبعاد الرئيسة التي سنصفها بمزيد من التفصيل لاحقًا. ففي ما يتعلق بالبنية التحتية والتكنولوجيا، هناك فارق بين مساحة شاسعة يجب تغطيتها بموجات الراديو وكابلات ألياف الإنترنت، مثل السودان أو جزيرة صغيرة مثل البحرين. وفي ما يتعلق بالاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام، لا بد من معرفة حجم الجمهور المستهدف المحتمل. فإن ترخيص تسع محطات تلفزيونية وطنية لسكان لا يتجاوز عددهم خمسة ملايين نسمة، كما هي الحال في لبنان، قد يعرض أي نموذج أعمال ذي جدوى للخطر في حالة كل محطة. وتعزز اللغة المشتركة كما هي الحال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا توجهًا قوميًا عربيًا عابرًا الحدود الوطنية، مثلما يتجلى من خلال بث قناة **الجزيرة** من دولة قطر الصغيرة[50]. وفي السياق الأوروبي مثلاً، حيث الكثير من الدول الصغيرة، مثل بلجيكا أو الدنمارك أو النمسا، صدر قدر كبير من الأدبيات حول مشكلة «الجار العملاق»، حيث أصبحت الأسواق الوطنية تحت سيطرة الدول المجاورة الأكثر قوة، مثل تأثير ألمانيا في النمسا أو فرنسا في بلجيكا[51]. وتضع هذه الأسواق في الكثير من الأحيان استراتيجيات لتجنب استيلاء «الجار العملاق» عليها، مثل تحديد حصة للإنتاج الوطني، أو المساعدة بالدعم الحكومي، كما يحدث في الدنمارك، أو الاستثمار بقوة في الأسواق المتخصصة، مثل إنتاج مسلسلات بوليسية لتحقيق التفرد في مجال البيع[52]. ويمكن اعتبار المدن الإعلامية في الإمارات أو الأردن، أنها تجسد مثل هذه الاستراتيجيات الناتجة من صغر سوقها[53]. وفي ما يتعلق بالبعد السياسي، قال الكريدي إن قناة **الجزيرة** وغيرها من «المؤسسات الإعلامية العابرة الحدود الوطنية، يمكنها تشكيل

(49) El-Richani, *The Lebanese Media System: Anatomy of a System in Perpetual Crisis*, p. 180.

(50) Mohamed Zayani, *The Al Jazeera Phenomenon Critical Perspectives on New Arab Media* (Boulder, CO: Paradigm, 2005).

(51) Manuel Puppis, «Introduction: Media Regulation in Small States,» *The International Communication Gazette*, vol. 71, nos. 1-2 (2009), pp. 7-17.

(52) Anker Brink Lund and Christian Edelvold, «Denmark, Sweden and Norway: Television Diversity by Duopolistic Competition and Co-regulation,» *The International Communication Gazette*, vol. 71, nos. 1-2 (2009), pp. 19-37.

(53) Joe F. Khalil, «Towards a Supranational Analysis of Arab Media: The Role of Cities,» in: Guaaybess, ed., *National Broadcasting and State Policy in Arab Countries,* pp. 188-208.

السياسة الوطنية في بلدان محددة، إضافةً إلى السياسة القومية العربية»[54]. وفي الواقع، أثارت قناة **الجزيرة** القطرية صراعات مع جميع الدول العربية تقريبًا بسبب تغطيتها، وقد أُشير إليها على أنها سبب رئيس للأزمة الدبلوماسية السعودية القطرية المستمرة[55]. لذلك، سوف يؤخذ حجم الدولة بعين الاعتبار في التحليل الذي نقدمه.

ج ـ النظام السياسي والإطار القانوني

ينصب التركيز الرئيس لجميع أنماط الأنظمة الإعلامية على البيئة السياسية التي يعمل النظام الإعلامي فيها، ونسترشد في ذلك بالمبدأ الذي ورد في دراسة سيبرت وآخرين، القائل إن وسائل الإعلام «سوف تتشكل وتتلون حسب البنية الاجتماعية والسياسية»[56] التي تعمل فيها. وعلى الرغم من عدم تجلي التركيب الاجتماعي بالقدر الكافي في الأنظمة الإعلامية، فإن الهياكل السياسية تؤخذ دائمًا في الاعتبار. إن نوع نظام الحكم، وتعريف وظائف وسائل الإعلام في المجتمع، وكيفية التحكم فيها، وكذلك نوع تدخُّل الدولة لتنظيمها، هي أركان مهمة للتحليلات في جميع التصنيفات. مع ذلك، فإن الدرجات المستخدمة لقياس تلك الفئات غالبًا ما تكون معيارية جدًا. وعادة يؤدي «الانحياز إلى الديمقراطية» إلى مشكلة تصنيف الأنظمة الهجينة، من منظور التحول الديمقراطي، على أنها ديمقراطيات معيبة أو غير مكتملة أو «انتقالية»[57]، بينما في الواقع لا تنتقل هذه الأنظمة أصلاً، أو إن تحولت فهي لا تتحول إلى أنظمة ديمقراطية. وفي الواقع، قد يكون الاعتراف بمجموعة واسعة من أشكال الاستبداد السياسي ومختلف آليات الرقابة والتنظيم أكثر فائدة من وجهات النظر المحملة بالمعايير القياسية.

في مقالة تحت عنوان: «إلى أي مدى يمكن للأنظمة الإعلامية الانتقال؟»، أشارت كاترين فولتمر إلى أن نطاق الأبعاد التي يستخدمها هالين ومانشيني قد يتناسب مع مقارنة الأنظمة الإعلامية في الديمقراطيات الراسخة، ولكن لا تتجاوز تلك المقارنة الدول

---

(54) Kraidy, «The Rise of Transnational Media Systems: Implications of Pan-arab Media for Comparative Research,» p. 180.

(55) Khalid Al-Jaber, «The War of Manufacturing Consent and Public Mobilization,» in: Khalid Al-Jaber and Sigurd Neubauer, eds., *The Gulf Crisis: Reshaping Alliances in the Middle East* (Washington, DC: Gulf International Forum, 2018), pp. 89-108.

(56) Siebert, Peterson, and Schramm, *Four Theories of the Press*, p. 1.

(57) Steven Levitsky, Lucan A. Way, «Elections without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism,» *Journal of Democracy*, vol. 13, no. 2 (2002), pp. 51–65.

الغربية[58]؛ وإذ نتبنى المنطق الذي تستخدمه فولتمر، نرى أن السؤال عن مدى «ارتفاع» درجة تدخل الدولة أو «انخفاضها» في نظام الإعلام، لا يفسر الكثير مما يحدث في أنظمة الإعلام العربية؛ إذ سيؤدي استخدام القيم التي يطبقها هالين ومانشيني للأنظمة الغربية، في جميع الحالات تقريبًا، إلى تشخيص خضوع النظم الإعلامية إلى درجة «عالية» نسبيًا من تدخل الدولة، أو إلى تشخيصها بأنها «غير حرة» (مثلما يحدث في النهج المقارنة الأخرى التي يتبعها بعض المنظمات، مثل فريدوم هاوس ومراسلون بلا حدود، وغيرها). وعلى الرغم من أهمية البعد الذي استخدمه هالين ومانشيني في شأن مدى تدخل الدولة، فإن الأسئلة الأكثر أهمية هي كيفية تجلّي تدخل الدولة، وكيفية إمكانية تصنيف هذه الآليات، أكثر من مجرد مدى وجود هذا التدخل أو درجته.

في الواقع، شخّص علماء السياسة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أنها «استمرار الاستبداد»[59]، مشيرين إلى أن شاغلي الوظائف يستخدمون استراتيجيات مختلفة وديناميةً من أجل الحفاظ على الوضع الراهن. يتحدث هايدمان وليندرز عن «التعلم الاستبدادي» للأنظمة في جميع أنحاء المنطقة، ويصفان الاستراتيجيات الناتجة من ذلك، بأنها تهدف إلى «التأثير في الحسابات الاستراتيجية للمواطنين والحلفاء والخصوم، حتى أثناء تحديث احتمالاتهم باستمرار»[60].

لذلك، من المهم إلقاء نظرة أقرب على أهداف تدخلات الدولة في ما يتعلق بوسائل الإعلام، وماهية الوسائل الدقيقة المستخدمة للتدخل، وما إذا كان «التعلم الاستبدادي» قد شكل هذه العمليات، وكيفية تشكيلها.

في ما يتعلق بالأهداف، على سبيل المثال، ترسخت في أذهان جميع الحكام العرب تقريبًا الفكرة الرائجة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، بأن لاستخدام وسائل الإعلام تأثيرًا مباشرًا وقويًا في إرادة الناس. ونتيجة لذلك، لا تزال سيطرة النظام على وسائل الإعلام منتشرة في كل مكان. وقد ادّعى كل حاكم أنه أدرى بمصلحة السكان، وبالمعلومات التي يجب أن يتلقوها، مع اعتماده في ذلك على الحجج الأخلاقية أو الدينية أو الأمنية. وقد كانت وسائل الإعلام تُعتبر في البداية أدوات لتعليم المجتمع وتطويره، ولكن غالبًا ما أدى

(58) Voltmer, «How Far Can Media Systems Travel? Applying Hallin and Mancini's Comparative Framework Outside the Western World,» pp. 227-229.

(59) Holger Albrecht and Oliver Schlumberger, «"Waiting for Godot": Regime Change without Democratization in the Middle East,» *International Political Science Review*, vol. 25, no. 4 (2004), p. 371.

(60) Steven Heydemann and Reinoud Leenders, «Authoritarian Learning and Authoritarian Resilience: Regime Responses to the «Arab Awakening»,» *Globalizations*, vol. 8, no. 5 (2011), p. 649.

استخدامها كأداة إلى تدهورها، حتى أصبحت أدوات للدعاية[61]. وبعامة، طبقت وزارات الإعلام التي تمنح تراخيص لجميع أنواع وسائل الإعلام وتتخذ قرارات نيابة عن الموظفين أو تراجعها، هذا المنطق والرقابة المرتبطة به. وحينما ضعفت الرقابة من خلال وزارات الإعلام، أُنشِئت مؤسسات أخرى لتنظيم الإعلام، ونادرًا ما تكون أي واحدة منها مستقلة عن نفوذ الدولة أو الحكومة، مثل النضال الطويل من أجل الاستقلال في حالة تونس بعد عام 2011[62]، ومن خلال مقارنة القوانين والإجراءات التنظيمية في 11 دولة عربية، توصل زيد إلى استنتاج، مفاده أن النظم الحاكمة لوسائل الإعلام «أدوات لرفع مستوى السلطوية والاستبداد، وليست محاولات حقيقية لتحرير قطاع البث وتعزيز تعدديته وتنوعه»[63]. ومن منظور أوروبي، فإن الاختبار الحقيقي لاستقلالية وسائل الإعلام في بلد معين، وجود وسائل إعلام الخدمة العامة التي تهدف إلى خدمة المصالح العامة، وتمثيل جميع شرائح المجتمع، وإدارتها بعيدًا من تأثير الدولة. مع ذلك، بُذلت محاولات لتعزيز خدمة البث العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن أيًا من القنوات التلفزيونية «العامة» في هذه المنطقة العربية، لا تستوفي تلك المعايير[64].

يلاحظ الهدف من التدخل القوي للدولة في رؤى التنمية التي تقودها الدولة، والتي تنتج من محاولة الاستجابة لقوى العولمة الاقتصادية والتكنولوجية. وقد دفعت الإمارات العربية المتحدة والعربية السعودية والبحرين وسلطنة عمان على وجه الخصوص بخطط طموحة للتحديث، تربط رفاه سكانها واستقرارهم بإحكام الرقابة السياسية. نظرًا إلى أن هذا التأطير لتدخل الدولة يلقى صدىً جيدًا في مجتمعاتهم، فقد أصبح أداةً مستخدمةً على نحو متكرر في البلدان العربية.

مع ذلك، من الأسباب الأخرى لبسط الرقابة القوية للدولة، وضع الأزمة الموصوفة في ما سبق، والتي تشكّل واقع الكثير من الدول في المنطقة. وقد يرجع ذلك إلى الصراع المستمر في دول، مثل العراق أو ليبيا أو لبنان أو النزاعات مع دول أخرى، مثل اليمن أو

---

(61) Rugh, *The Arab Press: News Media and Political Process in the Arab World.*

(62) Roxane Farmanfarmaian, «What is Private, What is Public, and Who Exercises Media Power in Tunisia? A Hybrid-functional Perspective on Tunisia's Media Sector,» *The Journal of North African Studies,* vol. 19, no. 5 (2014), pp. 656–678.

(63) Bouziane Zaid, «A Normative Study of Broadcast Regulators in the Arab World,» *International Journal of Communication,* vol. 12 (2018). p. 4415.

(64) Dima Dabbous, «Assessment of Public Service Broadcasting in the Southern Mediterranean Region (April 2015), <https://www.researchgate.net/publication/275640772_Assessment_of_Public_Service_Broadcasting_in_the_Southern_Mediterranean_region>, and Guaaybess, ed., *National Broadcasting and State Policy in Arab Countries.*

سورية. بل إن الادعاء الذي تكرره النخب الحالية بالتعرض لتهديدات إرهابية قد يشكل بقوة أهدافًا ووسائل لتدخّل الدولة في وسائل الإعلام. وتاليًا، لا بد من تحليل السياق السياسي تحليلاً دقيقًا، فضلاً عن تناول التدابير (القانونية) المتخذة والدوافع وراءها عند تحليل أنظمة الإعلام.

أخيرًا، من الجدير بالذكر، أننا عندما نتعمق في تحليل طبيعة الأنظمة السياسية المعنية، نستخدم مصطلح «النظام» ـ وفقًا لمصطلحات العلوم السياسية ـ لوصف أي مؤسسة سياسية بوصفها مجموعةً من القواعد والمعايير التي تنظم التفاعلات بين الحكومة والمجتمع، من دون فرض أي مدلولات سلبية أوروبية على المصطلح.

د ـ الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

تتضمن أغلبية المقارنات الخاصة بوسائل الإعلام الفئات المتعلقة باقتصاد وسائل الإعلام وملكيتها. فقد ميز سباركس وسبليخال[65] النموذج «التجاري» من النموذج «الذكوري» لأنظمة وسائل الإعلام، وهو ما يشير إلى الدور المهم لنهج وسائل الإعلام ومصادر التمويل ذات الصلة. وردد بلوم هذا في الفئة التي استحدثها «تمويل وسائل الإعلام»[66] وميز فيها بين الدولة والسوق. وطرح كل من بلوم وسيبرت وآخرون أيضًا[67]، تساؤلات عن «ملكية وسائل الإعلام»، وفرقوا أيضًا بين الملكية الخاصة والعامة.

تعتبر وجهة النظر العامة والمبسطة التي تساوي ما بين الملكية العامة والتأثير الحكومي، والذي بدوره يعني رقابة الدولة، الملكية العامة ذات طابع أبوي، على العكس من الملكية الخاصة التي تساوي السوقية الليبرالية وتاليًا، النهج التجارية. وبناء عليه، فإن اعتبار وسائل الإعلام حرةً، هي وجهة نظر مضللة، عندما يتعلق الأمر بالدول العربية، بل في ما يتعلق بها على وجه الخصوص.

بناء على ذلك، لا غنى عن إلقاء نظرة نقدية على الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام. ويمكن اعتبار اقتصادات الكثير من الدول العربية ريعيةً[68]، تستند إلى إيرادات لا تتحقق من إنتاج السلع أو الخدمات. على سبيل المثال، يمكن أن يأتي الريع من بيع المواد الخام،

(65) Colin Sparks and Slavko Splichal, «Journalistic Education and Professional Socialization,» paper presented at: The 16th IAMCR Conference, Barcelona, Spain (1988).

(66) Blum, *Speakers and Opponents: An Approach to Comparing Media Systems* [in German], p. 295.

(67) Siebert, Peterson, and Schramm, *Four Theories of the Press*, p. 1.

(68) Samia M. Nour, *Economic Systems of Innovation in the Arab Region* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2016).

مثل النفط الخام، كما هي الحال في سائر دول الخليج والجزائر والعراق والسودان وليبيا، أو من مصادر الدخل المستقرة التي تسيطر الدولة عليها، مثل قناة السويس في مصر، أو من الموارد التي يمكن للدولة السيطرة عليها، مثل تحويلات العاملين في الخارج والمهاجرين، كما هي الحال في المغرب، وكذلك في فلسطين ولبنان والجزائر ودول أخرى. لذلك، تعتمد الاقتصادات الساعية إلى الريع اعتماداً كبيراً على مصادر دخل محدودة، وعادة لا تتمتع اقتصاداتها سوى بقدر محدود من التنوع. ويؤثر ذلك في أنظمتها الإعلامية بأشكال متعددة، وبالتحديد كيفية إملاء مصادر الدخل المحلية المحدودة، وما ينتج منها من توزيع للثروة، والحصول على القوة الكافية لامتلاك وسائل الإعلام. علاوة على ذلك، فإن لدرجة الاعتماد على هذا الدخل تأثيراً في مستوى الضرائب (وحتى ما إذا كانت الضرائب تُفرض على السكان أم لا)، وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى مطالب شعبية بالتمثيل في وسائل الإعلام. حتى الآن، رفضت الكثير من الأنظمة مطالب التمثيل، بحجة أنه من دون ضرائب، فإن التمثيل (الإعلامي والسياسي) لا يحتاج إلى ضمان.

وقد ضمنت نخب الدولة حصتها في عدد من القطاعات الاقتصادية داخل الكثير من البلدان، بما في ذلك مصر والأردن وسورية والمغرب. وتفضل النظم الاقتصادية القائمة على حكم القلة المحسوبية والشللية، شأنها في ذلك شأن الاقتصادات الريعية، لذلك، فإن الحكام هم الذين يقررون توزيع الثروة والموارد. ويجب أن يدين كل من يريد الاستفادة من ذلك بالولاء للنخب الحاكمة[69]. نتيجة لذلك، تكررت الرعاية وشبكات الرعاية في معظم هذه البلدان، مع التركيز على النخب الحاكمة التي تعزز موقفها من خلال سيطرتها على المؤسسات السياسية والاقتصاد. في هذا السياق، تتمتع وسائل الإعلام بأهمية خاصة بوصفها مؤسسات اقتصادية وأدوات سياسية[70].

خلال تسعينيات القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أقر عدد من الأنظمة العربية، مثل تونس والمغرب ومصر، على سبيل المثال، تطبيق «إجراءات تحرير» في سوق الإعلام، في الأغلب بسبب أزمة إضفاء الشرعية السياسية أو الاقتصادية[71]. أما في الخليج، ولا سيما في السعودية والإمارات العربية المتحدة، فكان الاستثمار في

(69) Stephan Roll, «Egypt's Business Elite after Mubarak: A Powerful Player between Generals and Brotherhood,» German Institute for International and Security Affairs (SWP) (September 2013), <https://www.swp-berlin.org/publications/products/research_papers/2013_RP08_rll.pdf>.

(70) Carola Richter and Bettina Gräf, «The Political Economy of Media: An Introduction,» in: Carola Richter and Nadja-Christina Schneider, eds., *New Media Configurations and Socio-cultural Dynamics in Asia and the Arab World* (Baden-Baden: Nomos, 2015), pp. 25-36.

(71) Guaaybess, ed., *National Broadcasting and State Policy in Arab Countries.*

وسائل الإعلام يُعتبر استراتيجية لتنويع الاقتصاد القائم على الريع. وفي تلك الأحوال كلها، نادرًا ما كانت الخصخصة المزعومة لوسائل الإعلام أكثر من مجرد نقل للملكية إلى المقربين من النظام من نخبة أصحاب الأعمال. وتاليًا، ينبغي ألا تُفهم كلمة «خاص» بصورة خاطئة، بأنها تعني «الاستقلال». بل بدلاً من ذلك، ووفقًا لمبدأ «فرِّق تَسُد»، يُقبل قدر محدود من التقارير الانتقادية من قبل وسائل الإعلام «المخصخصة» ما دامت لا تهاجم ركائز حكم الأنظمة. وقد تناولت دراسة روغ[72] بالتفصيل الطرائق الأخرى لضمان ولاء وسائل الإعلام «الخاصة» في فصله عن «الصحافة الموالية». ومن بينها، على سبيل المثال، إعلانات وإعانات حكومية مضمونة، أو التهديد بسحب نسخ الصحف الصادرة. ومن ناحية أخرى، تندر في العالم العربي نماذج التمويل الناجحة تجاريًا لوسائل الإعلام المستقلة في الصحافة أو الإذاعة أو التلفزيون.

في هذا السياق، تكتسب الفئة الشائعة التي تعرف باسم «التوازي السياسي الإعلامي» منعطفًا جديدًا. فقد جعلها هالين ومانشيني، بل وبلوم أيضًا - واحدة من الفئات الأربع الرئيسة. وكان أول من اقترح مفهوم التوازي السياسي الإعلامي، سيمور ـ أور[73] تحت اسم «التوازي الحزبي ـ الصحافي». ووفقًا له، يتميز التوازي السياسي الإعلامي بارتباط وثيق بين الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، وهو ما يستتبع ثقافة صحفية تروّج للأحزاب السياسية ومواقفها علانيةً. وطور هالين ومانشيني هذا المفهوم على نحو أكبر، وقاما بتكييفه مع الواقع في مطلع القرن الحادي والعشرين في نصف الكرة الغربي، وفصلاه عن مفهوم الحزب بوصفه منظمةً. وذكرا أن البلدان التي يشيع فيها التوازي السياسي والإعلامي، «لا تزال وسائل إعلامها متمايزة سياسيًا، [لكنها] ترتبط في الغالب باتجاهات سياسية عامة، وليس بأحزاب معينة»[74]. ومع ذلك، انتقد دي ألبوكيرك مصطلح «التوازي السياسي» بوصفه لفظًا تعسفيًا. وشدد قائلاً، إن التمييز بين وسائل الإعلام المنخرطة في السياسة أو المناصرة الإعلامية والتوازي «الفعلي» بين السياسة والإعلام، يتطلب تحديد مدى وجود علاقات واضحة أو غير واضحة بين الجهات الفاعلة في الإعلام والنظام السياسي[75]؛ وإذ نأخذ هذا الرأي مأخذ الجد، فإننا نرى أن انخراط أصحاب وسائل الإعلام في العمل السياسي محرك

(72) Rugh, *The Arab Press: News Media and Political Process in the Arab World.*

(73) Colin Seymour-Ure, *The Political Impact of Mass Media* (London: Constable, 1974).

(74) Hallin and Mancini, eds., *Comparing Media Systems,* p. 28.

(75) Afonso de Albuquerque, «On Models and Margins: Comparative Media Models Viewed from a Brazilian Perspective,» in: Hallin and Mancini, eds., *Comparing Media Systems beyond the Western World*, p. 93.

رئيس للتوازي السياسي الإعلامي. وتاليًا، فإن أنماط ملكية وسائل الإعلام، إضافةً إلى تمويل المؤسسات الإعلامية من السياسيين، هي الجوانب الأساسية التي يجب التحقيق فيها للتأكد من طبيعة التوازي السياسي الإعلامي ودرجته.

في معظم الدول العربية، يُعتبر انخراط الفاعلين السياسيين في العمل الإعلامي سمة مميزة، والعكس صحيح. إضافةً إلى ذلك، أشار الكريدي إلى وجود هياكل عابرة الحدود للتوازي السياسي الإعلامي ولاستغلال وسائل الإعلام[76]. وتطرق إلى قضية الاستثمار السعودي في السوق اللبنانية الذي نبع من مصالح سياسية واضحة. من الواضح أيضًا في حالة ليبيا، تمويل الأطراف السياسية الفاعلة من السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر، وسائل الإعلام في هذا البلد الذي مزقته الحرب، لخدمة تنافسها، وتأمين مناطق نفوذها[77].

مع ذلك، هناك نماذج أخرى للملكية والتمويل تتجاوز هذه النماذج المهيمنة التي تمولها الدولة أو تلك الموالية. ولطالما تم تهميش وسائل الإعلام المحلية أو المجتمعية، ولكنها اكتسبت مكانة بطرائق متعددة، من بينها على سبيل المثال، المحطات الإذاعية المحلية الصغيرة في الأردن وتونس وليبيا أو وسائل الإعلام المحلية عبر الإنترنت، أو حتى وسائل الإعلام المطبوعة في العراق وفلسطين ومصر[78]. وكانت إمكانات الإنتاج اللامركزي والأقل تكلفةً عبر الإنترنت محركًا رئيسًا لأشكال جديدة من الإنتاج الإعلامي تقف عند الخط الرفيع الفاصل بين ممارسة الصحافة وممارسة النشاط السياسي. في كثير من الأحيان، يمكن تصنيف هذه الوسائط بأنها «وسائط بديلة»، أي وسائط لا يتم تنظيمها على نحو مختلف فحسب، بل تهدف أيضًا إلى نشر المحتوى على نحو مختلف عن وسائل الإعلام الرئيسة. ومع ذلك، لا تزال قدرة تلك النماذج على تحقيق الاستدامة المالية موضع شك.

هـ ـ التكنولوجيا والبنية التحتية

لا تركز أي من تصنيفات الأنظمة الإعلامية المعروفة على دور البنية التحتية

---

(76) Kraidy, «The Rise of Transnational Media Systems: Implications of Pan-arab Media for Comparative Research,» pp. 194-195.

(77) Anja Wollenberg and Carola Richter, «Political Parallelism in Transitional Media Systems: The Case of Libya,» *International Journal of Communication,* 14 (2020), pp. 1173–1193.

(78) Naomi Sakr, «Survival or Sustainability? Contributions of Innovatively Managed News Ventures to the Future of Egyptian Journalism,» *Journal of Media Business Studies*, vol. 13, no. 1 (2016), pp. 45-59.

والتكنولوجيا. في الواقع، كان أحد الانتقادات الرئيسة التي واجهتها دراسة هالين ومانشيني، إهمالها الإنترنت من بين العوامل المتعلقة بالتكنولوجيا والعمل العابر الحدود الوطنية[79]. وعلى الرغم من أنهما أقرا بدور التكنولوجيا بوصفها «قوة [أو] قيدًا على التجانس»[80] في كتابهما الأصلي الصادر في عام 2004، فإنهما لم يريا أنها عامل محدد يجب دراسته على نحو مستقل، بل اعتبرا التكنولوجيا جزءًا أصيلاً من الممارسات الاجتماعية التي تشكل السوق، أو الطابع المهني للصحافيين، أو التوازي السياسي الإعلامي. في الحقيقة، ينبغي لنا ألا نتعامل مع التكنولوجيا بطريقة تعزز وجهة النظر القائلة بالحتمية التكنولوجية. ولكن، يجب علينا اعتبارها نتاجًا محددًا للممارسات الاجتماعية وعاملاً مؤثرًا فيها، أو كما وصفها أندرو تشادويك، محركًا دافعًا للإعلام الهجين. ورأى تشادويك أن «فكرة النظام الهجين» «تلفت الانتباه إلى التغيير والتدفق، وانتهاء مجموعة قديمة من المعايير الثقافية والمؤسسية، مع الظهور التدريجي لمعايير جديدة»[81]. فإن كيفية تضمين التقنيات الجديدة في أي نظام إعلامي وزمان حدوث ذلك وأسباب هذا الوضع، وماهية الآثار التي ترتبت على العوامل المهمة، كلها من عوامل تحليل الأنظمة الإعلامية.

أما في ما يتعلق بانتشار التكنولوجيا، فقد تفسر ثقافة الاتصال الشفوي المنتشرة بقوة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي لا تزال حاضرة بسبب استمرار انتشار الأمية في بعض المناطق، النجاح الباهر للإذاعة والتلفزيون من بعدها[82]. وقد وصلت وسائل الإعلام المطبوعة، مثل الصحف إلى النخبة المثقفة منذ نشأتها، وتاليًا، فعدد قرّائها محدود. وعلى العكس من البث الإذاعي، لم تكن الصحف تخضع لتنظيم صارم من الدولة. وتتيح الآن وسائل الإعلام القائمة على الإنترنت شكلاً هجينًا من عناصر شفوية وبصرية وكتابية.

من الأمور التي تتصل بوجه خاص بهذا السياق، كيفية تحديث تقنيات وسائل الإعلام الخاصة في ظل الأنظمة السياسية المختلفة وأسبابها، أو عدمها. لقد كانت تلك الأنظمة تحاول على الأرجح تحقيق التوازن بين الارتباط بالحداثة التكنولوجية، وهو أمر

---

(79) Pippa Norris, «Comparing Political Communications: Common Frameworks or Babylonian Confusion?,» *Government and Opposition*, vol. 44, no. 3 (2009), pp. 321-340.

(80) Hallin and Mancini, eds., *Comparing Media Systems*, p. 251.

(81) Chadwick, *The Hybrid Media System: Politics and Power*, p. 10.

(82) Walter Armbrust, *Mass Culture and Modernism in Egypt* (New York: Cambridge University Press, 1996), and Ziad Fahmy, *Ordinary Egyptians: Creating the Modern Nation through Popular Culture, 1870-1919* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2011).

مهم لشرعيتها، ولتحقيق أشد رقابة ممكنة على الخطاب في وسائل الإعلام الجديدة. فمن ناحية وقفت أيديولوجية التحديث والاهتمام بنشر التعليم من خلال التكنولوجيا في مواجهة الخوف من تهديد الوحدة الوطنية، أو من الناحية الأخرى التحديات التي تواجه القيم الأخلاقية. وكان هذان العاملان اعتبارين متعلقين بدعم التقدم التكنولوجي في قطاع الإعلام[83].

كان أول تقدم يُحرز في هذا المجال، ما تم خلال الثمانينيات من القرن الماضي؛ إذ قررت الدول الاثنتان والعشرون الأعضاء في جامعة الدول العربية الاستثمار في نظام للأقمار الصناعية الخاص بها باسم **عربسات** (تم إطلاق أول قمر صناعي في عام 1985). ووزعت تكلفة هذا المشروع، التي بلغ إجماليها آنذاك نحو 500 مليون دولار أمريكي، بالتناسب بين الدول وفقًا لقدرتها المالية: وبذلك تحملت السعودية 36.6 في المئة؛ والكويت 14.5 في المئة؛ وليبيا 11.2 في المئة؛ وقطر 9.8 في المئة؛ والإمارات العربية المتحدة 4.6 في المئة؛ والأردن 4.0 في المئة؛ ولبنان 3.8 في المئة؛ والبحرين 2.4 في المئة؛ وسورية 2.0 في المئة؛ والعراق 1.9 في المئة؛ والجزائر 1.7 في المئة؛ واليمن 1.6 في المئة؛ ومصر 1.5 في المئة؛ وعمان 1.2 في المئة؛ وتونس 0.7 في المئة؛ والمغرب 0.6 في المئة؛ وموريتانيا والسودان وفلسطين والصومال 0.2 في المئة لكل منهما؛ وجيبوتي 0.1 في المئة من التكاليف[84]. وعلى الرغم من أن **عربسات** يبث معظم القنوات التلفزيونية الوطنية العربية، فإن الاتحادات الإعلامية الكبرى، مثل أم بي سي MBC و آي آر تي ART وأوربيت Orbit وروتانا Rotana، التي كان المستثمرون السعوديون يدعمونها هيمنت على تلك الأقمار الصناعية. واستثمرت مصر في نظامها الخاص، **نايل سات** (الذي تم إطلاقه في عام 1998)، وكذلك الإمارات العربية المتحدة من خلال **الياه سات** (الذي تم إطلاقه في عام 2011)، بينما بدأت قطر مع تحالف **الجزيرة** التابع لها نظامها الخاص، **سهيل سات** (تم إطلاقه في عام 2014) لتصبح مستقلة عن منافستها السعودية.

كانت الهواتف المحمولة تقنية أخرى حققت قفزة على البنية التحتية الضعيفة للخطوط الأرضية في جميع أنحاء العالم العربي تقريبًا، منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وبعامة، توضح الإحصاءات أنه بحلول عام 2010، كان نصف السكان في العالم

(83) Rasha A. Abdulla, *The Internet in the Arab World: Egypt and Beyond* (New York: Peter Lang, 2007).

(84) ArabSat, «About us,» (2019), <https://www.arabsat.com/english/about>.

العربي على الأقل، يمتلكون هواتفهم المحمولة الخاصة، على الرغم من التباين القوي على مستوى التوزيع؛ فكانت دول الخليج من أوائل البلدان التي اعتمدت هذه التكنولوجيا وأقوى من استخدمها، في حين كانت مستوياتها في اليمن وسورية وفلسطين أضعف بكثير. والعلاقة بين استخدام الهاتف المحمول وثيقة جدًا بتحديث البنية التحتية للإنترنت، حيث يتم الوصول إلى الإنترنت من خلال الأجهزة المحمولة على الأغلب[85]. وتمتلك البلدان التي انتشر فيها الإنترنت كرمز للحداثة والتعليم عددًا متزايدًا من المستخدمين. وإلى جانب دول الخليج، قامت الأنظمة في مصر والمغرب وتونس، على الرغم من خشية الدور المحوري الذي يؤديه الإنترنت في النشاط السياسي المعارض، بتوسيع البنية التحتية لخطوط الاشتراك الرقمية DSL، ومن خلال الحملات التي تروّج لوجود «كمبيوتر لدى كل أسرة»، توسّع إلى حد كبير إمكان وصول قطاع كبير من السكان خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين للإنترنت.

مع ذلك، كان السباق في بدايته في تلك المرحلة، وبالنظر إلى التأثيرات المتعددة للاتصال عبر الإنترنت في مجالات الحياة كلها، حتى خارج المجالات السياسية، بدأ التغيير الاجتماعي الجامح؛ فسواء تعلق الأمر بشبكات الجماعات السياسية المهمشة سابقًا[86]، أم تحدي السلطات الدينية والسياسية[87]، أم مجالات اتصال جديدة للخطاب المتعلق بالنوع الاجتماعي[88]، أم استعادة الروابط بين جماعات سكانية وأقاربهم في المهجر[89]، تدين هذه الأمور كلها بوجودها للمجالات العامة التي أنشأتها تقنيات الإعلام الجديدة، ويجب مراعاتها عند تحليل النظام الإعلامي. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن

(85) Fadi Salem, *The Arab Social Media Report 2017: Social Media and the Internet of Things: Towards Data-driven Policymaking in the Arab World* (Dubai: MBR School of Government, 2017), <https://www.mbrsg.ae/getattachment/1383b88a-6eb9-476a-bae4-61903688099b/Arab-Social-Media-Report-2017.aspx>.

(86) Abir Kopty, «Power Dynamics in Online Communities: The Palestinian Case,» in: Carola Richter, Anna Antonakis and Cilja Harders, eds., *Digital Media and the Politics of Transformation in the Arab World and Asia* (Wiesbaden: Springer VS, 2018), pp. 61-84.

(87) David Faris, *Dissent and Revolution in a Digital Age: Social Media, Blogging and Activism in Egypt* (London: I. B. Tauris, 2013).

(88) Ahmed Al-Rawi, «Framing the Online Women's Movements in the Arab World,» *Information, Communication and Society,* vol. 17, no. 9 (2014), pp. 1147-1161, and Anna Antonakis, «Feminist Networks in Times of Multi-layered Transformations: Perspectives from Tunisia,» in: Richter, Antonakis and Harders, eds., *Digital Media and the Politics of Transformation in the Arab World and Asia*, pp. 137-159.

(89) Sahar Khamis, «The Internet and New Communication Dynamics among Diasporic Muslims: Opportunities, Challenges and Paradoxes,» in: Merve Kayikci and Leens D'Haenens, eds., *European Muslims and New Media* (Leuven: Leuven University Press, 2017), pp. 35-52.

يؤدي تقارب استخدام الوسائط والإنتاج عبر المنصات إلى تحفيز الممارسات السياسية والاجتماعية الدينامية جدًا في ما يتعلق بالإعلام. من ناحية أخرى، فإن هيمنة عدد قليل من شركات التكنولوجيا العملاقة (الغربية) في هذه البيئة الإعلامية المتقاربة، قد تؤدي أيضًا إلى إحداث «أضرار حسابية»، كما قالت زينب توفيكجي[90]، وهو ما يعني أنه قد يكون هناك نقص رؤية طبقات معينة من المجتمع وعدم تناسق المعلومات بسبب الفجوة الرقمية ونوع من الحراسة الخوارزمية. وعلى الجانب الآخر، يجب على المرء أن يأخذ في الاعتبار ملكية مثل هذه البنية التحتية والسيطرة عليها. ومع ذلك، تشبه ملكية مقدمي خدمات الإنترنت وشركات الاتصالات في كثير من الحالات، بالفعل، هياكل ملكية وسائل الإعلام القائمة على المحسوبية الموصوفة في القسم الخاص بالتوازي السياسي والإعلامي، مع وجود رجال الأعمال الرئيسين الموالين للنظام، وفي مقدمهم نجيب ساويرس من مصر[91]. ويثير هذا تساؤلاً حول ما يعنيه هذا الأمر بالنسبة إلى شكل أنظمة الوسائط المعنية.

لن تظهر الأبعاد الأخرى التي تمت مناقشتها في كثير من الأحيان في صورة منفصلة في تحليلنا، وأهمها النظرة إلى الذات أو إضفاء الطابع المهني على العمل الصحافي ودور الجماهير. وندرك أهمية تلك العوامل، ولكننا؛ إذ لا نعرفها على نحو منفصل، فإننا نقر بصعوبة التمييز بوضوح بين دور الصحافيين، ودور الجماهير، في ظل أنظمة الوسائط الرقمية[92]. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة الفرد على التحدث من خلال وسائل الإعلام، ودور هذا الفرد، رجلاً كان أم امرأة، والذي يمكن أن يؤديه، لا يتحدد بحسب القدرة الاحترافية، بل إنه مسألة مرتبطة بالتركيبة الاجتماعية والإطار القانوني والواقع الاقتصادي والإمكانات التكنولوجية للنظام. وعلى هذا النحو، فإننا نقوم بمناقشة أدوار الصحافيين في تلك الفئات.

4 ـ هيكل الكتاب

نقدم في الفصول الآتية رؤى حول الأنظمة الإعلامية المختلفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويقسم الكتاب على أساس التجمعات الجغرافية للدول، فيبدأ من

---

(90) Zeynep Tufekci, «Algorithmic Harms beyond Facebook and Google: Emergent Challenges of Computational Agency,» *Colorado Technology Law Journal*, vol. 13 (2015), p. 207.

(91) Naomi Sakr, «Naguib Sawiris: Global Capitalist, Egyptian Media Investor,» in: Della Ratta, Sakr, and Skovgaard-Petersen, eds., *Arab Media Moguls*, pp. 147-164.

(92) Chadwick, *The Hybrid Media System: Politics and Power*.

الشرق بمنطقة الشام أو المشرق، التي تضم لبنان وسورية وفلسطين والأردن والعراق، تليها منطقة الخليج والجزيرة العربية التي تتكون من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت وعمان واليمن. ثم نواصل مع مصر والسودان، وننتهي بغرب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمغرب العربي الذي يضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب. ويسلط هذا التجمع الإقليمي الضوء، بخاصة على العلاقات بين البلدان المجاورة التي غالبًا ما تتشارك في تجربتها (الاستعمارية)، كما هي الحال في بلاد الشام والمغرب العربي. ويواجه بعضها أيضًا تحديات مماثلة، مثل دمج الأقليات العرقية، أو التعامل مع حقبة ما بعد الطفرة النفطية.

يتبع كل فصل من فصول الدول الأبعاد الموضحة تحقيقًا للمقارنة المنهجية لمختلف الأنظمة الإعلامية، من خلال تحليل الخصائص المحددة لكل نظام إعلامي، ضمن سياقه السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي. ولا يحجب الالتزام بهذه المعايير الطابع الفريد لكل نظام إعلامي، ولكنه بالأحرى نهج يدرس سمات نظام إعلامي معين وتطوراته، مع إتاحة إجراء تحليلات مقارنة عبر البلدان. وأخيرًا، تُبرِز خاتمة الكتاب الموضوعات الرئيسة التي يمكن تحديدها من خلال القراءة المتعمقة للفصول المكرسة لكل دولة على حدة.

الفصل الأول

لبنان: شبكة متعثرة من المصالح السياسية والتجارية

سارة الريشاني

إن وسائل الإعلام اللبنانية ـ شأنها شأن لبنان ـ صاخبة وملونة؛ وتنعكس فيها التعددية التي يتسم بها المجتمع اللبناني، وتشبه برج بابل الأسطوري؛ فعلاوة على طيف الأصوات المتباين الذي يمثله الإعلام، فإن حرية التعبير فيه محترمة بعامة، باستثناء بعض الحالات العابرة من التعدي عليها. ويقيِّم هذا الفصل حالة وسائل الإعلام في لبنان منذ نشأتها حتى الوقت الحاضر، ويرصد أيضًا الإطارين القانوني والسياسي، وكذلك التحديات التي تواجهها وسائل الإعلام في لبنان، والإمكانات التي تتمتع بها.

أولًا: معلومات أساسية

لبنان من أصغر دول العالم العربي من حيث المساحة وعدد السكان، وقد تشكلت بفعل القوى الاستعمارية التي اقتطعتها من «ظهيرها» السوري في عام 1943[1]، ويعيش في هذا البلد ـ الذي يقع على البحر الأبيض المتوسط، ويبلغ عدد سكانه خمسة ملايين نسمة ـ عدد كبير من اللاجئين السوريين والفلسطينيين؛ فبحسب وكالات الأمم المتحدة، يسكن في لبنان 910,256 لاجئ سوري مسجل، ونحو 470,000 لاجئ فلسطيني مسجل، ممن لجأوا إلى لبنان بعد النكبة على جزء من أرضها في عام 1948، ومع ذلك تبلغ التقديرات الحكومية للاجئين السوريين الموجودين في البلاد 1.5 مليون

(1) Roger Owen, *Essays on the Crisis in Lebanon* (London: Ithaca press, 1976).

نسمة[2]، وهو ما يجعل من لبنان البلد الأكثر استضافة للاجئين بالنظر إلى عدد سكانه؛ حيث يبلغ عدد اللاجئين 173 لاجئًا لكل ألف مواطن[3].

يُعد التنوع إحدى الخصائص المميزة للبنان، حيثُ، وعلى الرغم من أنه البلد الوحيد في العالم العربي الذي ليس له دين رسمي، فإن الدين يؤدي دورًا محوريًا في الحياة العامة في لبنان، ففيه ثماني عشرة طائفةً دينيةً، مُنحت كلها حق التحكم في الأحوال الشخصية وشؤون الأسرة، وتنعكس هذه التعددية أيضًا على البرلمان، والمناصب السياسية، ومناصب الدولة التي تتقاسمها الطوائف المسيحية والمسلمة.

وقد كانت الطريقة التي نُظمت بها التعددية في لبنان موضعًا للجدل؛ بل تعتبر من ضمن العوامل الكثيرة التي حفّزت الحرب الأهلية في لبنان، والتي بدأت عام 1975، واستمرت قرابة خمسة عشر عامًا، راح ضحيتها قرابة 120,000 شخص، وأدت إلى موجة من الهجرة الجماعية من لبنان، ثم جاء اتفاق الطائف ـ الذي أنهى الحرب ـ في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وأعاد تقسيم السلطة على مبدأ النسبة والتناسب، ومنح سورية ـ فعليًا ـ دورًا رقابيًا، في حين كانت القوات المسلحة السورية موجودة فعليًا على الأراضي اللبنانية منذ بداية الحرب الأهلية، في محاولة فاشلة لإنهائها، ومن ثم تنامى تأثيرها في الحياة السياسية في لبنان في حقبة ما بعد الحرب.

حتى في حقبة ما بعد الحرب – وعلى الرغم من اعتماد منظومة تقاسم السلطة ـ شكّل حكم هذا البلد المتزعزع تحديًا كبيرًا، نظرًا إلى ضعف الدولة وقوة الجماعات الطائفية والسياسية التي تحصل عادة على دعم من أطراف إقليمية خارجية، وقد أدى هذا الوضع أيضًا إلى صعوبة التنافس داخل الجماعة الواحدة. أما النزاعات المتكررة؛ سواء المتمثلة في العدوان الإسرائيلي المتكرر على لبنان، واحتلال إسرائيل الجنوب اللبناني في الحقبة ما بين عامي 1982 و2000، والأزمات الداخلية السياسية، والأمنية، والاقتصادية، فقد أدت إلى إحداث المزيد من الشلل في مؤسسات الدولة؛ وهو ما أثر في وسائل الإعلام بطبيعة الحال.

تعكس وسائل الإعلام بالطبع التركيب السياسي والاجتماعي للبنان، حيث تُمثل أغلبية الجماعات الدينية والسياسية أحد مستويات منظومة وسائل الإعلام بوجه أو بآخر،

(2) The UN Refugee Agency [UNHCR], «Lebanon Fact Sheet,» <https://bit.ly/32ZrksN>.

(3) The UN Refugee Agency [UNHCR], «The Mid-year Trends 2016,» (February 2017), <https://bit.ly/3nvdwNV>.

ويعتبر ذلك من خصوصيات النظام الإعلامي اللبناني في منطقة تكاد تغيب عنها حرية التعبير والتعددية السياسية.

ثانيًا: التطورات التاريخية

كانت وسائل الإعلام اللبنانية صاحبة الريادة على مستوى النشر والبث الإذاعي والتلفزيوني، وفي واقع الأمر، كانت أول صحيفة عربية ينشرها عرب هي صحيفة **حديقة الأخبار** التي أطلقت في عام 1858 في ما يعرف حاليًا بدولة لبنان، وتبع هذه الصحيفة عدة صحف أخرى، تولى نشرها مثقفو «النهضة»؛ وهو عصر يشير إلى النهضة الثقافية التي شهدتها بلاد الشام ومصر في مطلع القرن العشرين. وقبيل الحرب العالمية الأولى بلغ عدد الإصدارات المنشورة في بيروت وحدها 168 إصدارًا.

قامت الإمبراطورية العثمانية ـ التي كانت تعرف باسم «رجل أوروبا المريض» ـ بإحكام قبضتها على الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها قبل أن تنهار تمامًا. ونتيجة لذلك، هرب معظم هؤلاء المثقفين والصحافيين إلى مصر؛ نظرًا إلى تمتعها بقدر أكبر من الاستقلال، وأسسوا من مهجرهم صحفًا مرموقة، ومن أهم هذه الصحف جريدة **الأهرام** اليومية، التي أسسها الأخوان تقلا. أما الناشرون والكتاب الآخرون، فقد اختاروا البقاء والنضال على الرغم من التكلفة الباهظة التي تكبدوها، والتي بلغت حد الموت؛ ففي 6 أيار/مايو 1916، تم إعدام مجموعة من القادة، وكان من بينهم 16 صحافيًا، وجاء الإعدام بأمر من الوالي العثماني جمال باشا «السفاح»، وتم الإعدام في ما عُرف لاحقًا باسم ساحة الشهداء[4].

عقب انهيار الدولة العثمانية في عام 1918، وقع لبنان تحت الانتداب الفرنسي، وشهد سيطرة صارمة على حرية التعبير، ومع ذلك استمرت حيوية الصحف التي كانت نتيجة الجهود الفردية. وعقب إعلان لبنان استقلاله عن فرنسا في عام 1943، تمتعت الصحافة اللبنانية بمزيد من الحرية؛ بل إن تغطيتها لفساد الحكومة اللبنانية الأولى يُعزى إليه الفضل ـ إلى حد ما ـ في استقالة بشارة الخوري، أول رئيس لبناني في عام 1952.

وقد شهدت الحقبة ما بين استقلال لبنان واندلاع الحرب الأهلية اللبنانية في عام 1975 انطلاق التلفزيون اللبناني، الذي بدأ كمشروع تجاري مملوك للقطاع الخاص، على

(4) Sarah El-Richani, «Whither the Lebanese Press? The Trials and Tribulations Facing the Lebanese Press,» in: Noureddine Miladi and Noha Mellor, eds., *Handbook for Arab Media* (London: Routledge, 2020).

خلاف ما شهدته الدول الأخرى في المنطقة. وفي عام 1959 أُنشئت «شركة التلفزيون اللبنانية»، ثم تبعتها شركة «تلفزيون المشرق» في عام 1962، وهي شركة بث تلفزيوني تجارية أخرى، وعلى الرغم من استقطابهما للإعلانات، فإن القناتين فشلتا في تحقيق الأرباح، وقد تفاقمت أزماتهما المالية بسبب اندلاع الحرب الأهلية، ولذا تدخلت الحكومة في عام 1977؛ حيث قررت دمج الشركتين وأنشأت شركة «تلفزيون لبنان»، وامتلكت خمسين في المئة من أسهمها. أما الخمسون في المئة الأخرى، فقد بقيت في يد القطاع الخاص. وقد اشتراها ـ لاحقًا ـ رفيق الحريري رئيس وزراء لبنان الأسبق، الذي اغْتِيل في عام 2005، وقد باع الحريري حصته من الأسهم في «تلفزيون لبنان» إلى الدولة في عام 1996، وأنشأ محطة تلفزيونية وإمبراطورية إعلامية خاصة به.

على خلاف الصحافة العربية التي امتثلت شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة»، ظل تنوع الآراء والأصوات في لبنان قائمًا، بالتزامن مع بداية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فقد وجهت **النهار** ـ الصحيفة الليبرالية ـ النقد إلى رئيس مصر وزعيم القومية العربية جمال عبد الناصر؛ بينما تبنت صحف أخرى موقفًا متعاطفًا مع قضية القومية العربية، مثل الصحيفة الشعبية آنذاك **السفير** التي أُغلقت في نهاية عام 2016؛ إذ كانت تنشر اقتباسات من مقولات عبد الناصر على صفحتها الأخيرة لعشرات السنين، وكانت تدعو نفسها: «جريدة لبنان في الوطن العربي، وجريدة الوطن العربي في لبنان».

إن استقطاب الصحافة، على الرغم من أنه من التجليات المحمودة لحرية التعبير والتعددية، عكسَ الانقسام الحاد في النظام السياسي اللبناني، وهو ما أدى إلى تفاقم النزاعات بين مختلف التيارات السياسية. في عام 1975 تفاقم الوضع نتيجة عوامل متعددة من بينها: استفحال حالة عدم المساواة بين فئات المجتمع، وتداعيات الأزمات الإقليمية التي شهدت بروز العمل الفدائي الفلسطيني في لبنان، وقد شهدت الحرب الأهلية ـ التي استمرت خمسة عشر عامًا تقريبًا ـ ظهور الصحف الشعبية للميليشيات، جنبًا إلى جنب مع الصحف التي تمثل الطيف السياسي بأكمله، وأدخل الرئيس اللبناني إلياس سركيس تعديلاً على قانون الصحافة في عام 1977 في محاولة لتكميم الصحافة، حيث كان الرئيس آنذاك يعتبرها محرضة على الفتنة[5]، ومع ذلك كان من الصعب تنفيذ هذه التعديلات في ظل سياق تنطبق عليه مقولة الفيلسوف الإنكليزي توماس هوبز: «حرب الجميع ضد الجميع».

(5) Natalie Khazaal, *Pretty Liar: Television, Language, and Gender in Wartime Lebanon* (New York: Syracuse University Press, 2018), p. 72.

في الوقت نفسه، بدأ مع ثمانينيات القرن العشرين ظهور المحطات التلفزيونية والإذاعية المقرصنة، في تحدٍ ظاهر للقناة الرسمية «تلفزيون لبنان»، التي كانت تسعى إلى تصحيح مسار تغطية أحداث الحرب؛ بل إلى الترويج إلى ما سمّته خزعل: «فقاعة السلام»[6].

من بين هذه المحطات **المؤسسة اللبنانية للإرسال** (LBC)، التي تمكنت من اجتذاب جمهور عريض، على الرغم من انتمائها إلى الميليشيات المسيحية اليمينية (القوات اللبنانية) آنذاك. وعقب الحرب الأهلية، قطعت القناة ـ التي لا تزال مرموقة إلى الآن ـ علاقتها بالحزب المنحل الذي سُجن زعيمه سمير جعجع أحد عشر عامًا[7].

بعد عام 1990، أي خلال سنوات ما بعد الحرب، استفادت الصحف ـ ووسائل الإعلام بعامة ـ من عودة النشاط التجاري، على الرغم من القيود الصارمة المفروضة على حرية التعبير بفعل الرعاة السوريين، فقد حُظرت التغطية المباشرة للاحتجاجات[8]، ووُضع الرقباء في المحطات التلفزيونية، وخضع الصحافيون بعامة لرصد أفعالهم. وفي عام 2002، اتُّهمت إحدى القنوات التلفزيونية **إم تي في** (تلفزيون المُر) بمخالفة المادة 68 من قانون الانتخابات، وأغلقت على خلفية ذلك، على الرغم من دفاع وزير الإعلام غازي العريضي آنذاك عنها، واعترافه أن هذا الاتهام ليس إلا ادعاء، وأن إغلاقها كان قرارًا «سياسيًا محضًا»[9].

أما نقطة التصدع التالية، فقد أتت مع اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري، واغتيال عدد من السياسيين والصحافيين في عام 2005، فقد أسفر ذلك عن موجة من الاحتجاجات، وظهور المعسكرين السياسيين: تحالف 8 آذار[مارس]، وتحالف 14 آذار [مارس]، حيث اشتمل الأول على الأحزاب والجماعات الموالية لسورية، بينما ضم التحالف الآخر الأحزاب والسياسيين المناهضين للتدخل السوري في لبنان الذي طال أمده، وقد أدت الاحتجاجات الهائلة والضغوط الدولية في نهاية المطاف إلى إجبار القوات السورية على الخروج من لبنان، وهو ما أنهى الوصاية السورية على لبنان فعليًا. وعقب انسحاب القوات السورية، وإضعاف التأثير السوري في لبنان في عام 2005، تم التراجع عن

---

(6) Ibid., p. 68.

(7) Sarah El-Richani, «Pierre Daher: Sheikh, Baron, and Mogul of LBC,» in: Donatella Della Ratta, Naomi Sakr, and Jakob Skovgaard-Petersen, eds., *Arab Media Moguls* (London: I. B. Tauris, 2015), pp. 49-50.

(8) William A. Rugh, *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics* (Westport: Praeger, 2004), pp. 202–204.

(9) Joe F. Khalil and Marwan M. Kraidy, *Arab Television Industries* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2009), pp. 129–132.

القرار الصادر بإغلاق قناة **إم تي في** اللبنانية، وبدأت المحطة بالعمل مجددًا في عام 2009.

في عام 2006، اندلعت **حرب تموز/يوليو**، حيث خلّف العدوان الإسرائيلي خرابًا شاملاً. ومع نهاية الحرب، انطلقت جريدة **الأخبار**، التي قدمت نهجًا جديدًا في التغطية الإخبارية، اتسم بالحيوية والجسارة والانفصال عن تقديم الأخبار البروتوكولية المعروفة بأخبار «استقبل وودّع»، وكان ذلك على الرغم من صلتها بحزب الله والنظام السوري، كما تبين لاحقًا خلال الحرب السورية. وفي أيار/مايو 2008، اندلعت المواجهات بين الجماعتين المتنازعتين: تحالف 8 آذار، وتحالف 14 آذار. وفي تلك الآونة، أُرغمت القنوات التابعة لتيار المستقبل **فيوتشر ميديا** ـ التي أسسها الحريري، والمنتمية إلى تحالف 14 آذار ـ على إيقاف بثها على الهواء مدة أربعة أيام. وقد عبّر أحد المديرين التنفيذين في محطة **تلفزيون المستقبل** عن استيائه مما جرى في أحداث 7 أيار/مايو، قائلاً: «هذا هو لبنان [هيدا لبنان]، لا حماية لنا كما ينبغي أن يكون، ولا ولن يردعهم أي شيء عن تكرار هذا الوضع مجددًا»[10].

على الرغم من استقرار لبنان أمنيًا في الوقت الحاضر، فإنه يعاني ضائقةً اقتصاديةً وماليةً، أدت إلى إغلاق الكثير من المؤسسات الإعلامية، مثل **تلفزيون المستقبل**، وصحيفة **السفير**.

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

يقوم النظام السياسي اللبناني على مبدأ اقتسام السلطة، وهو الوضع الذي أدى في واقع الأمر إلى إضعاف الدولة؛ فيتقاسم السلطة السياسية رعاةُ الجماعات السياسية والطوائف، الذين يشار إليهم عادةً باسم «الزعماء». وقد أطلق الرئيس فؤاد شهاب الذي كان يسعى إلى تقوية أواصر الترابط في الدولة في حقبة حكمه في أواخر خمسينيات القرن العشرين، على النخبة السياسية والطائفية اسم «متقاسمو الجبنة» (fromagistes)، حيث كان جل همهم الحصول على حصتهم من السلطة والثروة، حيث استفادوا من منظومة الرعاية والمحسوبية[11]، وكما ذكرنا من قبل، يتم تمثيل الجماعات الدينية الثماني عشرة المعترف بها تمثيلاً نسبيًا في البرلمان والحكومة، وقد خصص الميثاق الوطني (الاتفاق

(10) Sarah El-Richani, *The Lebanese Media: Anatomy of a System in Perpetual Crisis* (New York: Palgrave Macmillan, 2016), p. 80.

(11) As‘ad AbuKhalil, *Historical Dictionary of Lebanon: Asian Historical Dictionaries, Vol. 30* (Lanham: Scarecrow Press, 1998), p. 197.

الشفوي بين زعماء الاستقلال) إسناد منصب رئيس الجمهورية إلى مسيحي ماروني، ورئاسة الوزراء إلى مسلم سني، ومنصب رئيس البرلمان إلى مسلم شيعي.

على الرغم من هذه المحاولة لاقتسام السلطة في ما بين الزعماء والأحزاب، فإن الانقسامات أدت إلى تعطل شؤون البلاد وخلو بعض المناصب عدة سنوات، وقد أُنتخب الرئيس الحالي ميشال عون في تشرين الأول/أكتوبر 2016، أي بعد قرابة سنتين ونصف من انتهاء ولاية الرئيس السابق. وكان قد انتُخب الرئيس السابق ميشال سليمان أيضًا، بعد فراغ المنصب الرئاسي، وعقب تدخل الأطراف الإقليمية لإنهاء الاشتباكات التي اندلعت في أيار/مايو 2008 بين المعسكرين في لبنان آنذاك: تحالف 8 آذار، وتحالف 14 آذار. وقد أدى أسلوب المحاصَّة في التعيينات إلى خلو مناصب عدة في الوظائف العامة، بما فيها منصب مدير تلفزيون لبنان، وأعضاء مجلس إدارته. والأهم من ذلك، أن الخلافات السياسية الحادة أخّرت الاتفاق على قانون الانتخاب، وهو ما أجّل الانتخابات البرلمانية التي عُقدت في النهاية في أيار/مايو 2018، أي بعد مرور تسع سنوات على انتخابات أيار/مايو 2009. وعلى الرغم من المزاعم الشائعة بأن تأجيل الانتخابات يرجع إلى أسباب أمنية تتعلق بالحرب الأهلية في سورية، فإن بعض المراقبين يرى أن تأجيل الانتخابات يرجع في الأساس إلى مشاحنات تتعلق بقانون الانتخابات، وقد مثّل التشكيل الوزاري بدوره مسألة خلافية أيضًا، فعقب الانتخابات البرلمانية في عام 2018، استغرق تأليف مجلس للوزراء تسعة أشهر، بسبب الجدل في شأن توزيع الحقائب الوزارية، وحق النقض، وعدد الحقائب الوزارية التي يحصل عليها كل حزب وجماعة دينية. وفي غضون أقل من سنة، استقال رئيس الوزراء في إثر أزمة سياسة ومالية غير مسبوقة، واحتجاجات جامحة، وعقب ثلاثة أشهر من الاشتباكات السياسية، تشكّلَ مجلس جديد للوزراء لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت من جراء جائحة كوفيد ـ 19. ومع ذلك، استقالت الحكومة في آب/أغسطس 2020 عقب الانفجار المدوي الذي شهده مرفأ بيروت، والذي حصد أكثر من مئتي شخص، ونجمت عنه خسائر تقدر بمليارات الدولارات. ويبدو أن هذا الانفجار، شأنه شأن الأزمة الاقتصادية، كان نتاجًا لسوء الإدارة والفساد والإهمال ذي الطابع الجنائي.

علاوة على الفساد والزبائنية السياسية، أثّر حجم الدولة ـ الصغيرة بجميع المقاييس ـ تأثيرًا كبيرًا في النظام السياسي والإعلامي، وعزّز مآسي لبنان المالية، وينعكس هذا الواقع بدرجة كبيرة على المنظومة الإعلامية، التي تتسم إلى حد كبير بحالة من التوازي مع النظام السياسي أو التحزب الإعلامي؛ فعلى مستوى التعددية الهيكلية، أو على صعيد ملكية وسائل الإعلام، نجد أن الجماعات السياسية والطائفية كلها متمثلة، بوجه أو بآخر، في

منظومة الإعلام؛ إما من خلال الملكية المباشرة، وإما من خلال الانتماء غير المباشر. وعلى الرغم من أن نظام منح التراخيص للبث التلفزيوني والإذاعي - الذي سيرد وصفه لاحقًا - قد مهد الطريق أمام التعددية الخارجية، حيث تمتلك كل جماعة دينية أو كيان سياسي قناته الخاصة، فإنه توجد بعض المنافذ الناجحة، مثل **المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناسيونال** (LBCI)، و**الجديد** اللتين نجحتا في تحقيق التعددية الداخلية على مستوى المحتوى والموظفين.

في الوقت نفسه، تعجز القناة الرسمية عن منافسة وسائل الإعلام المملوكة للقطاع الخاص، بسبب ضعف برامجها الشاحبة؛ فالمحاصة التي تشلّ الحياة السياسية، تنعكس على المحطة التلفزيونية أيضًا، مع وجود انقسامات سياسية عميقة وخلافات داخل المحطة، وهو ما أدى إلى شغور مناصب مديرها ومجلس إدارتها سنوات طوال، إضافة إلى الموازنة السنوية المحدودة ـ التي تعادل ميزانية شهرية لأي محطة تلفزيونية ذات شعبية، وقد أدى هذا الوضع إلى تحطم أي طموحات رامية إلى تحقيق القناة أهدافها، نظرًا إلى إمكاناتها، وإلى خدمة الجمهور، وغرس بذور الوحدة الوطنية[12].

قبل الخوض في مناقشة الإطار القانوني، من الجدير بالذكر، بل ومن قبيل المفارقة، أن مستويات الحرية القائمة في البلد ترجع في الأساس إلى حالة ضعف هذا البلد، لا إلى ليبرالية القوانين فيه؛ فلا يمكن لهذه الدولة الضعيفة فرض قوانينها الصارمة، خصوصًا في مواجهة الوسائل الإعلامية التي يدعمها أصحابها أو مؤيدوها الأقوياء.

تشمل القوانين الحالية قانون المطبوعات الذي يرجع تاريخ إصداره إلى عام 1962، وقانون الإعلام المرئي والمسموع 382، الذي صدر في عام 1994، وظل قانون المطبوعات من دون تغيير يذكر، بخلاف بعض التعديلات التي شملت القرار رقم 104 الصادر في عام 1977، والذي يعاقب الصحافيين على إهانة الرئيس أو الطوائف أو الزعماء الأجانب. وينص قانون المطبوعات أيضًا على فرض عقوبات على انتحال صفة الصحافي، وهو ما يستهدف على الورق أي شخص غير مقيد في سجلات نقابة محرري الصحافة. وفي الوقت الحاضر، فإن أغلبية الإعلاميين غير مقيدة في سجلات النقابة. لذا، فإنهم عرضة للعقوبة بموجب تلك المادة. ولهذا السبب، ربما يُعتبر عدم مراعاة القوانين بصرامة من مثالب وسائل الإعلام. ومن المواد الجدلية الأخرى التي نادرًا ما يتم إنفاذها المواد 16 و20 حتى

(12) Alexandra Buccianti and Sarah el-Richani, «After the Arab Uprisings: The Prospects for a Media that Serves the Public,» BBC Media Action, *Policy Briefing,* no. 14 (September 2015), pp. 24-26, <https://bbc.in/3GcEVLw>.

23 و25 من قانون المطبوعات اللبناني، والتي تنص على سجن الصحافيين على خلفية ارتكاب بعض الجرائم، من قبيل الذم والقدح والتحقير.

من القوانين الأخرى محلّ النزاع، القرار رقم 74 الخاص بالمطبوعات الذي أصدره الرئيس كميل شمعون في عام 1953، والذي ينص على وقف الترخيص للمزيد من المطبوعات السياسية بخلاف المئة وعشر الموجودة بالفعل، إلى أن يتراجع عددها إلى 27، وقد أسند القرار إلى وزارة الإعلام مهمة سحب التراخيص من المطبوعات غير العاملة، ومع ذلك لم تؤدِ الوزارة هذا الدور، وهو ما فتح المجال أمام بيع الامتيازات إلى مستثمرين أثرياء مهتمين بإصدار صحف خاصة بهم. ومع ذلك، أدى صعود الإنترنت، والتحول إلى المنشورات الرقمية، إلى إضعاف هذا الاحتكار إلى حد كبير في ميدان الحياة العامة، وهو ما جعل هذه التراخيص عديمة القيمة، أو متدنية القيمة على أفضل تقدير.

من واجبات الإشراف التي امتنعت وزارة الإعلام عن القيام بها، فرض رقابة على الجوانب المالية لوسائل الإعلام لضمان استقلالها؛ وإذ يعتمد الإعلام بدرجة كبيرة على التمويل السياسي لضمان استمراريته، وقد سمح تجاهل الوزارة لهذا الدور باستمرار دعمها ماليًا من شخصيات الخيرة، والساسة، والحكومات الأجنبية الساعية إلى تأدية دور في لبنان، مثل السعودية وإيران وقطر والولايات المتحدة وغيرها. في الوقت نفسه، يخضع البث الإذاعي والتلفزيوني إلى قانون وسائل الإعلام المرئي والمسموع رقم 382/94، الذي صدر عقب انتهاء الحرب الأهلية لتنظيم القطاع السمعي والبصري، وقد نصّ القانون على تشكيل مجلس وطني للإعلام المرئي والمسموع، وقد أُسندت إليه مهمة الموافقة على طلبات التراخيص للمحطات التلفزيونية، وتم اختيار أعضاء المجلس من جانب البرلمان والحكومة بالتساوي، وهو ما جعلهم أسرى للأحزاب السياسية والساسة الذين اختاروهم، وهكذا مُنحت التراخيص إلى القوى القائمة بحكم الواقع، وعلى أسس طائفية، بدلاً من منحها وفقًا لجدارة المتقدمين؛ فعلى سبيل المثال، أجبرت محطة **الجديد** التلفزيونية ـ التي كان يملكها تحسين الخياط، أحد خصوم رفيق الحريري الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء آنذاك ـ على إغلاق أبوابها بعد رفض طلبها بالحصول على ترخيص لأسباب مبهمة. وبعد أربع سنوات من التقاضي، أصدر مجلس شورى الدولة حكمًا لصالحها، وحصلت محطة **الجديد** على ترخيص في عام 2000. وفي الوقت نفسه، حصلت قناة **أن بي أن** (NBN) ـ التي يُشار إليها بتهكم باسم قناة **نبيه بري** في إشارة إلى اسم صاحبها الفعلي رئيس البرلمان ـ على ترخيص على الرغم من عدم استيفائها الشروط اللازمة، ومن بين التراخيص الأخرى، تلك التراخيص الممنوحة إلى **قناة تلفزيون المستقبل** ـ التي

توقفت عن العمل الآن ـ والتي تملكها عائلة الحريري ذات النفوذ، و**قناة تلفزيون المر أم تي في** التي تملكها عائلة المر، المنتمية إلى طائفة الروم الأرثوذكس، و**المؤسسة اللبنانية للإرسال أل بي سي**، التي كانت قوات الميليشيات اللبنانية تمتلكها في السابق، والتي حوكم أعضاؤها في حقبة ما بعد الحرب، وفي وقت لاحق حصلت محطة **المنار** التلفزيونية أيضًا على ترخيص، بعد أن كانت قد بدأت البث في عام 1991. وعلى صعيد آخر، أسس مجلس الأساقفة والبطاركة الكاثوليك في لبنان، محطة تلفزيونية غير هادفة للربح باسم **تيلي لوميار (نورسات)**، ولا تزال هذه القناة ترسل بثها من دون ترخيص. وفي عام 2006، وعقب عودة الرئيس الحالي ميشال عون من المنفى، حصل حزبه التيار الوطني الحر على ترخيص بتأسيس قناة **أو تي في**، وقد ذكر أحد المديرين التنفيذيين للقناة أن هذه الرخصة لم تكن لتُمنح بسهولة، «لو لم يكن لهذه المحطة طرف سياسي خلف هذا الترخيص»[13].

وقد أُسندت إلى المجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع مهمة أخرى علاوة على منح التراخيص، ألا وهي مراقبة المادة الإعلامية المبثوثة لضمان الالتزام بالقانون، وعلى الرغم من أدائه هذه المهمة بصورة مرتجلة، فإن في المرات القليلة التي وجه المجلس النقد فيها إلى أي من المحطات، كان ذلك عادة بناءً على تعليمات من الأطراف السياسية.

وقد أوقفت أيضًا مهمة الوزارة بمراقبة تمويل المحطات التلفزيونية لضمان حصولها على إيراداتها من مصادر مشروعة، مثل الإعلانات ومشروعات الإنتاج، ويتضح ذلك من خلال إلقاء نظرة سريعة على سوق الإعلام، الذي لا يتناسب ببساطة ودعم الشركات الإعلامية في لبنان[14]، وقد ذكر وزير الإعلام آنذاك في حوار له مع كاتبة الدراسة: أن المجلس قد أخبره ـ بنبرة فيها قدر من التهكم ـ ألا ينشغل بالقوانين، مراعاة للاشتباك الحاصل بين السياسة والإعلام[15].

تجدر هنا ملاحظة أن هذا الوضع لا يعني وقف العمل بقوانين الإعلام كليةً، بل على العكس من ذلك، فعادة ما تؤدي المسائل المتعلقة بالتشهير ونشر الأخبار الكاذبة مثلاً إلى الدخول في إجراءات التقاضي المطولة، ومع ذلك، لطالما طالب الإعلاميون المنظمات غير الحكومية المعنية بالإعلام وحرية التعبير بتحديث قوانين الإعلام، وترجع هذه المناشدة جزئيًا إلى قِدم القوانين وعدم مراعاتها التقدم التكنولوجي وأثره في الإعلام؛ ولكنها تُعزى أيضًا إلى صعوبة تنفيذ القوانين الحالية، المليئة بالمواد والتعبيرات المبهمة،

(13) El-Richani, *The Lebanese Media: Anatomy of a System in Perpetual Crisis*, p. 76.
(14) Ibid., p. 123.
(15) Ibid., p. 75.

التي قد تتعارض مع روح الدستور اللبناني. ومن بين الأمثلة على ذلك، فرض العقوبات المجحفة على انتهاك الموضوعية ـ وهي مفهوم يصعب تعريفه ـ ولكن لحسن الحظ أن هذا النص أيضًا غير معمول به.

تظل هذه المبادرات التي ناقشتها لجنة الاتصال في البرلمان خاملة إلى الآن، وتظل القوانين قيد انتظار إنفاذها؛ بل وتعلم المنظمات غير الحكومية التي تنظم اجتماعات لمناقشة القوانين في مجال الإعلام تمام العلم أن هذا التشريع النهائي سوف يكون بعيدًا جدًا من الصورة المثلى؛ إذ يتولى البرلمانيون من أصحاب المصالح الكبيرة في مجال الإعلام صياغته وإصداره، ومع ذلك، فإلى أن تصدر قوانين جديدة، لا بد من تناول الوضع الراهن في لبنان من منظور حكم الواقع لا حكم القانون.

رابعًا: الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

لبنان بلد صغير بكل معنى الكلمة، ويعني هذا أن سوقه مشبع، وأن معدلات الاشتراكات والمبيعات غير كافية لضمان استمرار الإعلام، وينطبق ذلك على وجه الخصوص على التواصل السياسي الذي لا يتمتع سوى بقدرة محدودة على التأثير الإقليمي، ويتسم بقدر كبير من التنافسية، وعلاوة على ذلك، أدت الأزمة المالية والاقتصادية التي واجهت البلاد منذ عام 2019 إلى تفاقم الأمور، مع خفض معدلات الإنفاق على الإعلانات، بنسبة تتراوح ما بين سبعين وتسعين في المئة[16].

على ذلك، اضطر عدد من شركات الإعلام إلى الاعتماد على الدعم المالي السياسي الذي تحصل عليه من مؤيديها من السياسيين، وهو وضع غير مستدام، كما اتضح من إغلاق بعض المؤسسات، خصوصًا في ضوء المشكلات الاقتصادية الجسيمة التي تواجه البلاد، وفي تشرين الأول/أكتوبر 2018 أصدرت جريدة **النهار** عددًا خاليًا من الكتابة للفت الانتباه إلى الصعوبات المالية التي تواجهها وسائل الإعلام اللبنانية، وحثِّ الساسة على تشكيل وزارة لمجابهة هذه الصعوبات، وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، بدأت الصحيفة حملة لجمع التبرعات لتضمن بقاءها.

هكذا، ينعكس الوضع السياسي إلى حدٍّ كبير على الكثير من وسائل الإعلام التي تدعمها الأطراف السياسية أو تملكها، ويزيد معدل التعددية الخارجية على مستوى الإعلام

---

(16) «Lebanon: Advertising in Times of Crisis,» *Arab Ad* (18 February 2020), <https://bit.ly/3HEG-d2q>.

المرئي والمسموع؛ حيث نشهد تمثيلاً كبيرًا لجميع الجماعات السياسية والطوائف الدينية؛ فإلى جانب التلفزيون الرسمي الذي يقتفي خطوات الحكومة، نجد الطائفة الشيعية متمثلة في قناتين تلفزيونيتين، وهما: **أن بي أن** التي يملكها الزعيم نبيه بري رئيس البرلمان المخضرم، والذي يرأس «حركة أمل»، في حين يمتلك حزب الله قناة **المنار** من خلال المساهمين فيها المنتمين إلى الحزب، وإضافةً إلى ذلك كانت عائلة الحريري السنية تمتلك **قناة المستقبل** حتى إغلاقها في عام 2019، وفي ظاهرة من التوازن الطائفي، تمتلك عائلة المُر المسيحية، المنتمية إلى طائفة الروم الأرثوذوكس قناة **أم تي في**، بينما يمتلك بيار الضاهر المسيحي الماروني **المؤسسة اللبنانية للإرسال**، وقد مُنح الترخيص للمزيد من المساهمين، وعقب معركة طويلة، تمكنت محطة **نيو تي في** التلفزيونية المملوكة من أحد خصوم عائلة الحريري، والتي أعادت تسمية نفسها باسم تلفزيون **الجديد** من الحصول على رخصة، كما أطلق حزب الرئيس الحالي **التيار الوطني الحر** قناته التلفزيونية [أو تي في] بعد عودة أعضاء الحزب من المنفى، وختامًا تواصل الكنيسة الكاثوليكية بدورها إدارة قناة **تيلي لوميار** غير الهادفة للربح[17].

أما حالة الإعلام المطبوع، فلا تختلف كثيرًا؛ بل إنه يشتمل على سلسلة من الصحف ذات الانتماءات الحزبية؛ مثل جريدة **الأنباء** التي يديرها الحزب التقدمي الاشتراكي، وجريدة **البناء** التي يديرها الحزب السوري القومي الاجتماعي، وجريدة **المستقبل** التي يديرها تيار المستقبل التابع لعائلة الحريري، وبعض الصحف الأخرى يدعمها مساهمون أو مشاركون سياسيون؛ إما كليًا وإما جزئيًا؛ مثل: جريدة **النهار** يملكها عدد من المساهمين من السياسيين، بمن فيهم ـ في مرحلة ما ـ عائلة الحريري، و**الأخبار** يملكها مستثمرون لهم انتماءات إلى حزب الله؛ وجريدة **الديار** يملكها الناشر شارل أيوب، الذي كتب في عام 2011 مقالة افتتاحية صريحة عن «الهدايا» والوعود التي أخلفها أصحابها من السعودية وسورية، والحريري وآخرون[18]، وجريدتا **اللواء** و**الشرق** أقرب في انتماءاتهما إلى الحريري والسعودية؛ إذ يمتلك الأخيرة نقيب الصحافة اللبنانية عوني الكعكي وأبناؤه، أما **اللواء**، فهي ملك لعائلة سلام، ومن ضمن الصحف التي تنتمي إلى تحالف 14 آذار **الجمهورية**، التي يملكها وزير الدفاع الأسبق إلياس المُر، والجريدة الناطقة بالفرنسية **لوريون لوجور**،

(17) Sarah El-Richani, «The Lebanese Broadcasting System: A Battle between Political Parallelism, Commercialism and De-facto Liberalism,» in: Tourya Guaaybess, ed., *National Broadcasting and State Policy in Arab Countries* (Houndmills: Palgrave Macmillan, 2013), p. 71.

(18) El-Richani, *The Lebanese Media: Anatomy of a System in Perpetual Crisis*, p. 152.

التي تملكها عائلات إده وشويري وفرعون، والتي أطلقت نسختها باللغة الإنكليزية في عام 2020، وجريدة **دايلي ستار** اللبنانية التي تصدر بالإنكليزية، والتي أسسها الصحافي المرموق كامل مروة، ولكنها الآن مملوكة من شركاء الحريري وآخرين لهم انتماءات إلى دولة قطر، وقد قررت **ديلي ستار** في مطلع عام 2020 تعليق نسختها المطبوعة، ومواصلة توزيعها على نحو رقمي فقط إلى أن توقفت نهائيًا عن الصدور في عام 2021.

تشمل الصحف الأخرى جريدة **السفير** التي توقفت عن العمل، والتي كانت من الصحف اليسارية المؤيدة للقومية العربية، وكانت ملكًا لطلال سلمان، وكانت تمولها أطراف إقليمية متنوعة، بمن فيهم المستثمر الثري وصاحب الأعمال الخيرية جمال دانيال في عام 2014، وعقب استمرار نشرها من دون انقطاع طوال اثنين وأربعين عامًا، أغلقت الجريدة أبوابها في عام 2016، ومن الصحف الأخرى التي أغلقت في عام 2018، جريدة **البلد** التجارية العامة، التي كانت ملكًا لشركة الوطنية الكويتية، والتي لم تتمكن من جذب اهتمام القارئ اللبناني لأسباب متعددة. وعلى الرغم من موجة الإغلاق هذه، فقد نشأت صحيفة واحدة تحت عنوان **نداء الوطن**، فضلاً عن ظهور منصتين رقميتين في السنوات الأخيرة تحت عنوان «درج» و«ميغافون». وفي حين تؤيد جريدة **نداء الوطن** تحالف 14 آذار، فإن منصتي «درج» و«ميغافون» مستقلتان؛ إذ لا تنتميان إلى أحزاب سياسية أو مسؤولين سياسيين في الدولة. ومع ذلك، تعتمد كلتا المنصتين على جهات أوروبية مانحة، وهو ما يثير تساؤلات في شأن استدامة كل منهما على المدى البعيد.

وقد دفع هيكل ملكية وسائل الإعلام في لبنان الباحث في مجال الإعلام نبيل دجاني إلى التصريح بأن حرية الإعلام في لبنان مجرد أسطورة خيالية[19]؛ حيث استند في قوله إلى القيود التي يفرضها الممولون على وسائل الإعلام التي يدعمونها، وعلى الرغم من صحة هذا القول نسبيًا، وحيث يندر الوقوف على انتقادات موجهة إلى السعودية على منابر الإعلام التابعة إلى الحريري، أو إلى إيران على المنابر التابعة إلى حزب الله، تنتشر الآراء الحادة والناقدة الموجهة إلى جميع الأطراف السياسية والإقليمية والدولية في وسائل الإعلام اللبنانية التي يسهل إطلاع الجميع عليها.

مع ذلك، وعقب تقلُّد رفيق الحريري منصب رئيس الوزراء، وإحكامه قبضته على

(19) Nabil Dajani, «The Myth of Media Freedom in Lebanon,» *Arab Media and Society* (12 May 2013), <https://www.arabmediasociety.com/the-myth-of-media-freedom-in-lebanon/>

ملكية عدد من وسائل الإعلام، تزايدت المخاوف في شأن تقييد التعددية الإعلامية، فضلاً عن احتمال تقييد النقد الموجه إلى سياساته. وقد ضمن توسع إمبراطورية الحريري عدداً من القطاعات؛ بداية من المصرفي، ومروراً بالمقاولات والعقارات، والتأمين، إلى أن وصل إلى الإعلام في إحدى مراحله، وقد استحوذت الإمبراطورية الإعلامية المملوكة من الحريري على أسهم في عدد من المطبوعات؛ مثل جريدة **النهار** الليبرالية، وجريدة **اللواء**، إضافةً الى امتلاكها قناتين تلفزيونيتين، وجريدة، ومحطة إذاعية تعرف باسم **راديو أورينت** (إذاعة صوت الشرق)، وقد تفككت هذه الإمبراطورية إلى حد كبير على يد ابن رفيق الحريري، ورئيس الوزراء الأسبق سعد الحريري الذي يواجه الآن عثرات مالية[20]، وفي واقع الأمر توقفت **قناة المستقبل الإخبارية** عن عملها في عام 2012، بعد خمس سنوات من انطلاقها، وتبعه إغلاق **قناة المستقبل التلفزيونية** في أيلول/سبتمبر 2019، وهي المحطة الرئيسة في هذه الإمبراطورية الإعلامية، عقب سنوات من الركود والرواتب غير المدفوعة، وقد توقف إصدار جريدة **المستقبل** اليومية في صورتها المطبوعة في حزيران/يونيو 2019 بعد عشرين سنةً من صدورها.

وقد انجذبت قناة **أل بي سي**، إحدى القنوات التلفزيونية اللبنانية الرائدة، إلى فكرة التكتل، حيث اندمجت مدة خمس سنوات مع إمبراطورية الأمير السعودي الوليد بن طلال الإعلامية **روتانا**. مع ذلك، انتهى هذا الاتحاد نهاية مريرة، وبسلسلة من الدعاوى القضائية، مع احتفاظ **روتانا** بقناة **أل بي سي سات** الفضائية، واضطرار قناة **أل بي سي** إلى إطلاق قناة فضائية جديدة تحت اسم **أل دي سي** (قناة الانتشار اللبناني)[21].

ما لا شك فيه، أن العالم السياسي يتجلى في وسائل الإعلام في لبنان، ويمكننا اعتبار هذه الصلة بين السياسة والإعلام من مناقب الإعلام اللبناني ـ على الرغم من انتقادها في بعض الأحيان ـ إذ نجد جميع الجماعات ممثلة بدرجة أو بأخرى، ولديها منابر تتحدث من خلالها، في حين قد تؤدي محاولات دمجها إلى المزيد من تهميش الفئات الضعيفة. ومن ناحية أخرى، لا بد من أن نذكر أن أنجح الوسائل الإعلامية؛ مثل **المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناسيونال**، و**الجديد** وهي التي تتمتع بالتنوع الداخلي، والتي تقدم محتوىً مهنيًا قويًا. وقد تمكنت هاتان الوسيلتان من جذب المشاهدين بخلاف أنصار توجهاتها من الجمهور. وعلى الرغم من استمرار وجود غرف الصدى، لا يزال بعض الآراء الناقدة بشدة للنخب السياسية والطائفية في لبنان موجوداً على الساحة الإعلامية.

(20) Katharina Nötzold, «The Hariris, Father and Son: The Making and Unmaking of Moguldom?,» in: Ratta, Sakr, and Skovgaard-Petersen, eds., *Arab Media Moguls,* p. 80.

(21) El-Richani, «Pierre Daher: Sheikh, Baron, and Mogul of LBC,» pp. 52–55.

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

تحتكر الدولة اللبنانية قطاع الاتصالات المربح الذي يعد أكبر مصدر للإيرادات الحكومية[22]؛ فإن خدمات الاتصالات الجوالة تقدمها شركتان خاصتان: شركة **ألفا**، وشركة **أم تي سي**، وتديرهما شركة الاتصالات المصرية **أوراسكوم للاتصالات والإعلام والتكنولوجيا**، والشركة الكويتية **زين**، على التوالي، ووفقًا لإحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات[23]، يشترك قرابة 65 في المئة من السكان في خدمات الهاتف الجوال، وعلى الرغم من دور الريادة الذي أداه لبنان في مجال النشر والبث، فإن استخدام الإنترنت جاء بوتيرة أبطأ بسبب بطء الاتصال وتكلفته الباهظة، وعلى الرغم من تقديم الإنترنت بالخط الأرضي (DSL Internet) في لبنان في عام 2007، فإن الاتصال بالإنترنت ظل بطيئًا عشر سنوات على الأقل ـ حيث تسيطر وزارة الاتصالات تمامًا على خدمة الإنترنت التي تتولى هيئة **أوجيرو** الإشراف عليها ـ وبسبب هذا البطء أطلق الناس اسم «أُنطر نيت» على الخدمة (في إشارة ساخرة منهم إلى بطء الاتصال)، ويرجع بطء سرعات الإنترنت حتى عام 2017، وارتفاع تكلفتها لعدد من الأسباب؛ من ضمنها الفساد، وقد أدت الادعاءات بالفساد ـ بما في ذلك اكتشاف بعض الشبكات الموازية غير القانونية ـ إلى فصل مدير شركة **أوجيرو** من منصبه، والذي كان يشغل منصبًا رفيعًا أيضًا في وزارة الإعلام.

في السنوات الأخيرة، أدى تركيب ستة آلاف كيلومتر من كابلات الألياف الضوئية بدلًا من الكابلات النحاس إلى تحسين سرعات الإنترنت، ورأْب الفجوة الرقمية التي كانت تفصل بين المناطق الحضرية والريفية[24]، وقد أدى خفض الأَسعار عقب تغيير القيادات إلى زيادة معدلات وصول خدمات الإنترنت في لبنان، حيث قدرت في عام 2018 بنسبة 78 في المئة، وفقًا للاتحاد الدولي للاتصالات. ومع ذلك، يتم حجب المواقع، أو استبعادها ـ على الرغم من قلّتها ـ على أساس عشوائي من خلال وزارة الاتصالات، ويعكس ذلك ضعف مؤسسات الدولة. وفي الوقت الحالي، هناك بعض المواقع المحجوبة التي تتصل بالمواد الإباحية والمثلية الجنسية وانتهاكات الملكية الفكرية والقمار، ويتولى «مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية، وحماية الملكية الفكرية» التحقيق في الجرائم المتعلقة بالإنترنت، وفقًا لما يحيله النائب العام إليه من قضايا، وقد تأسس المكتب في عام 2006

(22) Diana Hodali, «Lebanon – Telecommunication in Government Hands,» *Deutsche Welle*, 7/5/2019, <https://bit.ly/3HPa5cw>.

(23) International Telecommunication Union, ICT Data (2019), <https://www.itu.int/en/ITUD/Statistics/Documents/statistics/2019/Individuals_Internet_2000-2018_Jun2019.xls>.

(24) «Unleash the Speed,» *Executive* (Middle East) (11 May 2017), <https://bit.ly/3q9oYjH>

«من دون قرار تشريعي»[25]. وشهد في عام 2018 ثماني وثلاثين حالة استدعاء على خلفية منشورات مكتوبة إلكترونيًا، مع إرغام المواطنين على الاعتذار أو حذف المحتوى، بينما شهد عام 2019 ثلاثًا وستين حالة من البلاغات، وفقًا لمُحال: مرصد الحرية والتعبير[26].

على الرغم من انتشار استخدام الإنترنت، لا يزال 99 في المئة من اللبنانيين يشاهدون التلفزيون؛ بينما يعتقد 94 في المئة منهم أن التلفزيون من المصادر المهمة للأخبار[27]. ومع ذلك، ونتيجة لازدياد استخدام الهواتف الذكية لاستقاء الأخبار من نسبة 76 في المئة في عام 2017 إلى نسبة 92 في المئة في عام 2018، أنشأت معظم المؤسسات الإعلامية حسابات تابعةً لها على منصات التواصل الاجتماعي، كما أنشأت تطبيقات خاصة بها[28]، وقد لجأت **أل بي سي** إلى نظام **جدران الدفع** (Paywalls) للحد من الوصول الكامل إلى محتواها، في محاولة منها للحد من خسائرها. ووفقًا للدراسة نفسها، كانت أكثر وسائل التواصل الاجتماعي شيوعًا بين من شاركوا في الاستقصاء هي وسيلة **الواتساب**، حيث بلغ عدد مستخدميها 92 في المئة، يليها **الفيسبوك** بنسبة 78 في المئة، يليها **اليوتيوب** بنسبة 68 في المئة، وأخيرًا **الإنستاغرام** بنسبة 45 في المئة.

في تشرين الأول/أكتوبر 2019، اعتمد مجلس الوزراء اقتراحًا شائنًا في محاولة منه لتحقيق الإيرادات؛ ألا وهو فرض ضريبة على استخدام تطبيق **الواتساب**، ولكن سرعان ما تراجع عن هذا الاقتراح، حيث كان ينوي تحصيل ضريبة شهرية قيمتها ست دولارات في مقابل استخدام هذه المنصة. وقد أدى هذا الاقتراح إلى موجة واسعة من الاحتجاجات، أدت الى استقالة الحكومة بعد فشلها في التعامل مع الأزمة الاقتصادية الطاحنة.

سادسًا: التحديات

يواجه النظام الإعلامي اللبناني ثلاثة تحديات أساسية في الوقت الحاضر، فقد أدى تشرذم الجماهير الناتج من اتساع الخيارات المتاحة عبر الإنترنت إلى تشتت المشاهدين،

(25) Freedom House, «Freedom on the Net 2017: Lebanon,» 20 November 2017, <https://www.justice.gov/eoir/page/file/1180896/download>.

(26) وثّق «مُحال مرصد الحرية والتعبير»، جميع الحالات في عام 2019 على موقعه الذي يمكن الدخول عليه من خلال الرابط الآتي: <https://muhal.org/en/cases/>.

(27) Everette E. Dennis, Justin D. Martin and Fouad Hassan, *Media Use in the Middle East, 2019: A Seven-nation Survey* (Doha: Northwestern University in Qatar, 2019), <http://www.mideastmedia.org/survey/2019>.

(28) Ibid.

وتراجع الإيرادات المتحققة من الإعلانات، شأنه شأن معظم وسائل الإعلام في العالم، وعلى الرغم من التعطش المستمر إلى الأخبار السياسة المحلية لمتابعة الأزمات السياسية والاقتصادية، لا يمكن أن يستمر هذا السوق المتشبع بوسائل الإعلام بهذه الوتيرة؛ فقد تكررت حالات صرف مئات الصحافيين وإغلاق وسائل إعلام وتقليص التكاليف على مدار السنوات السابقة. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يستمر تدفق التمويل السياسي إلى وسائل الإعلام في سبيل خدمة مصالح الأطراف السياسية وصراعها على السلطة في لبنان، حتى وإن تقلص هذا الوضع بسبب التحديات الاقتصادية التي تؤثر في البلاد. لذلك، ستحاول وسائل الإعلام الحزبية اتباع أساليب جديدة تهدف إلى توفير التكلفة بقدر أكبر للوصول إلى جماهيرها المعتادة، وما كانت سلسلة حالات الإغلاق التي شهدتها وسائل الإعلام سوى ناتج متوقع لنموذج عمل هذه المؤسسات في السوق، على الرغم من كونها أمرًا مؤسفًا، خصوصًا ما يتعلق بفقدان الناس وظائفها. لذا، ينبغي على وسائل الإعلام القادرة على البقاء تجاريًا، أن تجد مسارات تساعدها على البقاء؛ سواء من خلال استخدام **جدران الدفع** (Paywalls) أم الاستثمار في برامج مغرية للمتلقي.

من التحديات الأخرى التي تواجهها وسائل الإعلام اللبنانية غياب القوانين التي تراعي التقدم التكنولوجي والواقع الجديد الذي تخلقه، وعلى الرغم من تطبيق بعض القوانين الحالية اعتباطيًا، فإنها بحاجة إلى تحديث لحماية حرية التعبير وحقوق الصحافيين والمواطنين على حد سواء، وقد شهدت الآونة الأخيرة زيادةً في وتيرة الاستدعاءات وحالات التوقيف ضد مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي، وهو ما يشير إلى ضرورة وضع قانون جديد يتناول وسائل الإعلام الإلكترونية، ويوضح التوصيف الوظيفي لمكتب «مكافحة جرائم المعلوماتية».

أما التحدي الأخير، فيتعلق بالتلفزيون الرسمي، تلفزيون لبنان؛ فعلى الرغم من أهمية وجود قناة تهدف إلى الخدمة العامة في مواجهة التوجه التجاري الجامح والاستقطاب الفج، لا يفي التلفزيون اللبناني بوجهه الحالي بهذا الغرض. لذا، ينبغي على الحكومة أن تتخذ قرارًا في شأن قدرتها على ضخ المزيد من الأموال في هذه المحطة المتهالكة ودعمها، أو أن توقفها عن العمل تمامًا، وتاليًا، تحدّ من خسائرها.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

إن وسائل الإعلام اللبنانية في مأزق، شأنها في ذلك شأن البلد نفسه؛ فمع استمرار تشرذم الجماهير، تبحث الأطراف السياسية عن منابر أكثر كفاءةً وفاعليةً، بعد أن كانت تدعم

وسائل الإعلام اللبنانية تقليديًا، وفي الوقت نفسه، لا تزال القنوات التجارية تصارع لإنتاج محتوى تأمل في أن تحتفظ من خلاله بجمهورها، ومع توقع المزيد من الإجراءات التقشفية في مجال الإعلام، والتي قد تشمل المزيد من حالات إغلاق المؤسسات الإعلامية، يسود الاعتقاد أن من سيبقى من وسائل الإعلام قائمًا سوف يزيد الطلب عليه بسبب الرغبة في المحتوى المحلي، وسيتوقف نجاح القنوات التلفزيونية على نجاحها في تحقيق التعددية داخليًا، خصوصًا على مستوى المحتوى وهيكل الموظفين. لذا، فإن من المتوقع استمرار التعددية، وهو الوضع المحوري الذي يميز الإعلام اللبناني، وإضافةً إلى ذلك يكفل رأب الانقسام الرقمي بتمكن الجميع ـ بمن فيهم الأصوات المهمشة – من الاتصال بجماهيرهم بدرجات متفاوتة، على سبيل المثال من خلال منصات التواصل الاجتماعي.

لكن الانشغال الأساسي لوسائل الإعلام اللبنانية في الشهور والسنوات المقبلة ـ خلال مجابهته الأزمة الاقتصادية غير المسبوقة ـ ليس باليد الخفية التي قد تغلق القنوات والصحف الخاسرة، بل باليد الظاهرة والقوية التي تقمع حرية التعبير.

الفصل الثاني

سورية: منظومة إعلامية مفككة

يزن بدران

كان للنزاع الذي دام طوال تسع سنوات في سورية أثر مدمر في نسيجها الاجتماعي وحياتها الاقتصادية وسلامة أراضيها، وعلى وجه الخصوص، أدى التفتت المناطقي الذي ألمَّ بها إلى تفكك البيئة الإعلامية التي كانت تحت سيطرة محكمة من النظام السوري قبل النزاع، وعلى الرغم من أن الأقاليم التي بقيت تحت سيطرة الحكومة المركزية، تعكس ـ بدرجة أو بأخرى ـ مواصلة المنطق الشمولي للنظام السوري السائد منذ ما قبل عام 2011، فإن المناطق الواقعة تحت سيطرة القوات الكردية، وتلك الواقعة تحت سيطرة القوات المرتبطة بالمعارضة قد أنشأت بيئات إعلاميةً مختلفةً أشد الاختلاف، وإن لم تكن مستقرة تمامًا. إضافةً إلى ذلك، تمكن اللاجئون السوريون الكثيرون الذين يقيمون في البلدان المجاورة وغيرها، من الدفع باتجاه إنشاء كيانات إعلامية في المنفى والمهجر. هذه التغييرات والتناقضات الجوهرية في المشهد الإعلامي السوري ستتطلب بالضرورة التفاوض والتصالح في شأنها في إطار أي تسوية مستقبلية للأزمة السورية.

أولًا: معلومات أساسية

نشأت دولة سورية الحديثة بوصفها أكبر كيان في بلاد الشام، أو منطقة سورية الكبرى عند إعادة ترسيم أقاليم الإمبراطورية العثمانية، عقب الحرب العالمية الأولى، وفي حقبة ما بين الحربين العالميتين، وُضعت سورية تحت الانتداب الفرنسي وفقًا لولاية عصبة الأمم، ومنذ استقلالها عن فرنسا في عام 1946، بقيت سورية محورًا للمنافسة الاستراتيجية في ما بين القوى الإقليمية المحيطة بها (تركيا وإيران ومصر والسعودية وإسرائيل)، فضلاً عن

الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة. وكانت الأولوية للاستثمارات العسكرية، عقب الاستقلال مباشرة، بسبب وجود سورية في صدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وكان ذلك يعني أيضًا أن تؤدي المؤسسة العسكرية دورًا كبيرًا في السياسات الوطنية.

لقد تداخلت السياسة في سورية بدرجة كبيرة مع أيديولوجية القومية العربية، بل وتأثرت بها بشدة؛ فقد كانت دمشق هي مقر الحكومة الوطنية العربية الأولى (1920 – 1918)، واتجه مختلف أنظمة الحكم في سورية عقب الاستقلال، نحو القومية العربية بصورة أو بأخرى، وعلى الرغم من قوة نزعة القومية العربية في سورية، فإن البلد كان منذ رسم حدوده بلدًا متعدد الأعراق والديانات، ويتجلى التوتر في ما بين الأيديولوجية السائدة بين النخبة الحاكمة والتنوع العرقي والديني للمجتمع السوري في أوضح صوره في علاقة الدولة المضطربة بالأقلية الكردية الكبيرة شمال شرق سورية، خصوصًا بعد أن شددت القومية العربية على حدودها اللغوية العرقية في ظل نظام حزب البعث، حيث تعرض مليونا شخص سوري كردي لتمييز مستمر من جانب الدولة ضد ثقافتهم ولغتهم الكردية عقودًا من الزمان[1]، ونُزعت من عدد منهم الجنسية السورية، عقب تعداد إشكالي للسكان في عام 1962 [2]، وعندما أعلنت المناطق الواقعة في الشمال الشرقي الحكم الذاتي، عقب النزاع السوري، كانت استعادة اللغة والثقافة الكردية هي محور مشروعها السياسي[3].

كان للكثير من العوامل الأخرى أثر في السياسة والمجتمع السوري طوال تاريخها الحديث، ومن بين هذه العوامل الانقسامات الطبقية، وتلك القائمة بين الحضر والريف، والاختلافات الطائفية والدينية، واتسمت كلها بالتداخل والتشابك، وطالما هيمن على السياسة في سورية النُخب من أصحاب الأراضي، الذين يعيشون في المناطق الحضرية في المدن الكبرى، مثل دمشق وحلب وحمص، وهي طبقة تألفت في مجملها من المسلمين السنة وبعض من المسيحيين. بدأت هذه الهيمنة تتفكك بعض الشيء عندما أصبحت المناطق الريفية أكثر تقدمًا، وعلى الرغم من عزوف النخب السنية عن الانضمام إلى

---

(1) Amir Hassanpour, Tove Skutnabb-Kangas and Michael Chyet, «The Non-Education of Kurds: A Kurdish Perspective,» *International Review of Education*, vol. 42, no. 4 (1996), pp. 367–379.

(2) Zahra Albarazi, «The Stateless Syrians,» *Tilburg Law School Research Paper*, no. 011/2013, <https://ssrn.com/abstract=2269700>.

(3) Yazan Badran and Enrico de Angelis, «“Independent» Kurdish Media in Syria: Conflicting Identities in the Transition,» *Middle East Journal of Culture and Communication*, vol. 9, no. 3 (October 2016), pp. 334–351.

الجيش، كان الفلاحون ـ فضلاً عن الأقليات الدينية مثل العلويين[4] ـ يعتبرون الانضمامَ إلى الجيش فرصةً للحراك الاجتماعي والترقي الاقتصادي، ومع توسع دور الجيش في الحياة السياسية تنامى تأثير تلك الفئات، وجاء الانقلاب الذي أتى به حزب البعث في عام 1963 لينهي هيمنة الطبقة البرجوازية في المدن الحضرية، ويأتي بطبقة حاكمة جديدة من صفوف الجيش.

أسس حكم حافظ الأسد (1970 ـ 2000) الذي اعتمد على أهل الثقة من العشيرة والعائلة، والذين يأتون جميعهم تقريبًا من أصول علوية، للتعيين في المناصب المهمة في الدولة والجيش ـ هيكلاً جديدًا من حكم النخبة في سورية، «يستقي قوته، في آن واحد، وإن بدرجات تتناقص، من عشيرة، ثم من طائفة ـ طبقة اجتماعية، ومن ثم من تقسيم للشعب على أساس خلفيات بيئية ـ ثقافية»[5].

إن انتفاضة واحتجاجات عام 2011، وما تبعها من نزاع عسكري مطول، أظهرت هذه العوامل المتداخلة كلها بحدة، وأشعلت مجددًا المنافسة الإقليمية والدولية على مستقبل النظام السياسي في سورية وتوجهاته، فمن ضمن العواقب المباشرة والفورية للحرب أثرها المدمر في المجتمع السوري واقتصاده؛ فقد حطمت الحرب الشعب السوري الذي كان يُقدَّر عدده قبل الحرب بواحد وعشرين مليون نسمة، ومع حلول شباط/فبراير 2020، قدّرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نزوح ما يقرب من نصف سكان سورية؛ حيث هرب ما يزيد على 5.6 مليون شخص إلى الدول المجاورة؛ مثل: تركيا ولبنان والأردن وغيرها من البلدان، بينما بلغ عدد النازحين داخليًا 6.1 مليون نسمة. وعلاوة على ذلك، دُمرت أجزاء كبيرة من البنية التحتية في المدن بسبب القصف المدفعي والجوي والاشتباكات، وتقدر تكلفة إعادة الإعمار في ما بعد الحرب بما يتراوح بين ثلاثمئة وخمسين إلى أربعمئة مليار دولار أمريكي. وختامًا، أدى النزوح الجماعي للسوريين، عقب عام 2011، الذي تزامن مع التفكك والاستقطاب السياسي والإقليمي، إلى تصدع المنظومة الإعلامية الأحادية، وتشرذم جمهور المتلقين ووسائل الإعلام والأنظمة التنظيمية.

(4) العلويون أقلية منبثقة من المذهب الشيعي المسلم، ويمثلون نحو 12 في المئة من سكان سورية، في حين يقدر المسلمون السنة بنسبة 75 في المئة، ويعتبر العلويون -الذين ينتمون إلى مذهب يوفق بين معتقدات وعقائد مختلفة- فرعًا مميزًا من مذهب الشيعة الاثني عشرية المسلمة، الذي يعتنقه المسلمون في إيران.

(5) Hanna Batatu, «Some Observations on the Social Roots of Syria's Ruling, Military Group and the Causes for its Dominance,» *Middle East Journal*, vol. 35, no. 3 (1981), p. 331.

ثانيًا: التطورات التاريخية

واجهت المحاولات المبكرة لتأسيس صحافة شعبية في الولايات السورية في ظل حكم العثمانيين صراعات مع القوانين شديدة الصرامة الصادرة عن الإمبراطورية العثمانية، وبالفعل، ومنذ صدور أول الصحف المسجلة صحيفة **الشهباء** ـ التي أسسها هاشم العطار وعبد الرحمن الكواكبي في حلب في عام 1877 خضعت المطبوعات البالغ عددها 91، التي ظهرت زمن الحكم العثماني إلى «الوقف أو المصادرة أو توقيع الحجز عليها» وفقًا للباحثَين دجاني ونجار[6]، انتهت هذه البيئة شديدة التقييد بانهيار الإمبراطورية العثمانية، عقب هزيمتها في الحرب العالمية الأولى، وتجلى الأفق السياسي الجديد للقومية العربية ـ التي كانت في حالة صعود في الحقبة ما قبل الحرب ـ في الصحافة الشعبية خلال حقبة الحكم الذاتي بين عامي1918 و1920، عندما تولت فرنسا حكم البلاد، كقوة استعمارية في سورية ولبنان، وخلال حقبة الانتداب الفرنسي، انتقل تنظيم الصحافة ليصبح تحت سلطة مكتب المندوب السامي الفرنسي للمشرق، وشهدت هذه الحقبة ظهور شخصيات صحافية بارزة، كان لها جمهور كبير على المستوى الوطني؛ فعلى سبيل المثال كان نجيب الريس ـ الذي عرف باسم عميد الصحافة السورية ـ كاتبًا وطنيًا وناشرًا صحافيًا، وتمتعت جريدته **القبس** بقاعدة عريضة من القراء لدعمها استقلال سورية، ومن الإصدارات المهمة الأخرى الجريدة الوطنية اليومية **الأيام**، التي تولى نشرها نجيب الأرمنازي، والجريدة الأسبوعية الساخرة **المضحك المبكي**، التي أسسها حبيب كحالة[7]. وعلاوة على ذلك، أسست السلطات الفرنسية في عام 1941 كيانًا سابقًا للإذاعة السورية، عُين فيه 15 موظفًا، واستُخدمت فيه موجات البث القصيرة والمتوسطة. وفي عام 1945، توقفت الإذاعة عن البث، عقب استقالة الموظفين السوريين منها احتجاجًا على السياسات الفرنسية في بلادهم، وعادت الإذاعة إلى بثّها على الهواء في يوم الاستقلال، أي في 17 نيسان/أبريل 1946، كي تصبح هيئة البث الإذاعي التابعة للدولة السورية[8].

وقد اتسمت الحقبة التي تلت الاستقلال مباشرةً بعدم الاستقرار السياسي؛ حيث تقلبت السلطة ما بين المدنيين والعسكريين، وأدت حرب عام 1948 بين العرب وإسرائيل

---

(6) Nabil H. Dajani and Orayb A. Najjar, «Status of Media in Syria, Lebanon, and Jordan,» in: Donald H. Johnston, ed., *Encyclopedia of International Media and Communications* (Cambridge, MA: Academic Press, 2003), p. 303.

(7) شمس الدين الرفاعي، **تاريخ الصحافة السورية** (القاهرة: دار المعارف، 1969).

(8) Dajani and Najjar, Ibid., p. 305.

إلى وصول قرابة 80 ألف لاجئ فلسطيني إلى سورية[9]. وخلال الحرب، شهد الجيش السوري الناشئ سلسلة من النكسات التي حمَّل القادة العسكريون مسؤوليتها لرجال السياسة، وكانت التوترات الاجتماعية والسياسية عقب النزاع نذيرًا بسلسلة من الانقلابات العسكرية المتوالية (1954 – 1949)، وهو ما أدى إلى إصدار عدد من القوانين المتشددة المنظمة للصحافة، ثم استُردت الديمقراطية البرلمانية في الحقبة 1958 – 1954، وجاء معها استعادة قانون الصحافة لعام 1949 الذي اتسم بقدر كبير من الحرية، وتلازمت هذه السنوات التي عُرفت باسم سنين الديمقراطية مع العصر الذهبي للصحافة في البلاد، حيث انتشرت الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات المتخصصة المملوكة للقطاع الخاص والقطاع الحكومي، في ظل منظومة رقابة محدودة، وبيئة اتسمت بالتنافس السياسي[10].

أتت اللحظة الفارقة في تاريخ الإعلام السوري مع مجيء حزب البعث العربي الاشتراكي إلى سدة السلطة، من خلال الانقلاب الذي قام به في 8 آذار/مارس 1963، ومن أولى الخطوات التي اتخذتها القيادة الثورية الجديدة يومذاك، حظر الصحف كلها باستثناء ثلاث فقط (تلك المنتسبة إلى حزب البعث)، وهي: **البعث** و**الوحدة** و**بردى**، وجاء المرسوم التشريعي رقم 48 لعام 1963 ليسيطر على جميع أشكال النشر القانونية من خلال منظمة واحدة مملوكة للدولة، ألا وهي مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر[11]. وفي عام 1965، وُضعت نقابة الصحافيين تحت سلطة الحكومة، وفي نهاية ذلك العام، لم يبقَ في البلاد سوى صحيفتين يوميتين وطنيتين، وثلاث صحف إقليمية يومية، وبضع مجلات محلية، كلها تنشرها الدولة أو أجهزة حزب البعث.

كان انقلاب عام 1963 نذيرًا بعصر من «صحافة الحشد»، حيث تلخّصت وظيفة الإعلام الأساسية في الترويج لمصالح النظام، وحشد الدعم الشعبي لخدمتها[12]، ورسخ حزب البعث نظامًا اقتصاديًا خاضعًا للتخطيط الاشتراكي، وما ترتب عليه من التأميم وملكية الدولة ورقابتها على أغلبية قطاعات الاقتصاد، وأسس احتكار الدولة فعليًا لجميع وسائل الإعلام، بما فيها الصحافة والنشر والتوزيع، والإذاعة والتلفزيون، وقطاعات

(9) Wadie E. Said, «Palestinian Refugees: Host Countries, Legal Status and the Right of Return,» *Refuge: Canada's Journal on Refugees*, vol. 21, no. 2 (2003), pp. 89–95.

(10) Kevin W. Martin, *Syria's Democratic Years: Citizens, Experts, and Media in the 1950s* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2015), and William A. Rugh, *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics* (Westport: Praeger, 2004).

(11) Dajani and Najjar, «Status of Media in Syria, Lebanon, and Jordan».

(12) Rugh, Ibid.

الإنتاج السمعي والبصري، واستمر من دون عائق حتى أواخر التسعينيات من القرن العشرين. ومن ناحية أخرى، وضعت سورية تحت حكم قانون الطوارئ اعتبارًا من عام 1962 عقب محاولة انقلاب فاشلة قام بها الناصريون، ومنح هذا القانون السلطة التنفيذية سلطة موسعة، وسمح لها بتجاوز الدستور (تعدَّل هذا القانون جزئيًا في مطلع الألفية الثانية، وتوقف العمل به رسميًا في عام 2011)، واستثمر حكم الرئيس حافظ الأسد بشدة في إعلام الدولة، وفي ترسيخ العبادة الشخصية للرئيس (Cult of personality) وأقرب أقربائه[13]، وواجهت هيمنة حزب البعث على الاقتصاد هزة قوية بسبب الأزمة الاقتصادية في نهاية ثمانينيات القرن العشرين، وانهيار الاتحاد السوفياتي، ومن ثم صعود الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها السلطة المهيمنة عالميًا. ودفعت هذه التطورات النظام إلى اتخاذ بعض الخطوات المبدئية نحو التحرير الاقتصادي (الانفتاح)، وبلغت هذه الخطوات ذروتها في القانون رقم 10 لعام 1991، الذي فُتحت بموجبه بعض القطاعات الاقتصادية أمام الاستثمار الخاص، ولم يتحقق ذلك في قطاع الإعلام سوى في مجال الإنتاج السمعي والبصري، حيث أدى الاستثمار الخاص الذي بدأ في عام 1988 إلى إحداث تطور ملحوظ في صناعة الدراما التلفزيونية (المسلسلات)[14].

جاء موت الرئيس حافظ الأسد في عام 2000 ووصول ابنه بشار إلى سُدة الحكم لينعش عمليات التحرير الاقتصادي، واشتملت عملية تحديث الاستبداد في ظل حكم بشار الأسد على انفتاح ملحوظ في الاقتصاد السوري على الأسواق العالمية، وخصخصة أصول الدولة، وسحب أشكال الدعم الذي تقدمه الدولة بالتدريج، وتقليص القطاع العام، وازدهار طبقة جديدة من رجال الأعمال الموالين للنظام، واتُّخذت خطوات نحو تخفيف القيود على حرية التعبير على نحو محدود، ولكن لم يواكب هذا التغيير إصلاحات سياسية هيكلية تُذكر[15]. وفي عام 2001، اعتمدت الحكومة قانونًا جديدًا للمطبوعات، فتح الباب أمام الملكية الخاصة للإعلام المطبوع، على الرغم من كونه قانونًا مقيدًا، وكانت صحيفة **الدومري** واحدةً من أوائل الصحف التي أُسست بموجب القانون الجديد في شباط/فبراير 2001. مع ذلك، أدت الرقابة الحكومية المستمرة والضغوط الاقتصادية إلى إغلاقها في عام

(13) Lisa Wedeen, *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbols in Contemporary Syria* (Chicago, IL: University of Chicago Press, 1999).

(14) Robert Blecher, «When Television is Mandatory: Syrian Television Drama in the 1990s,» in: Nadine Méouchy, ed., *France, Syrie et Liban 1918-1946: Les ambiguïtés et les dynamiques de la relation mandataire* (Damas: Presses de l’institut français d’études arabes de Damas, 2002), pp. 169-179.

(15) Raymond Hinnebusch, «Syria: From «Authoritarian Upgrading» to Revolution?,» *International Affairs*, vol. 88, no. 1 (2012), pp. 95–113.

2003، وذهب الكثير من تراخيص وسائل الإعلام الخاصة إلى رجال الأعمال من المقربين من الأسد؛ مثل: رامي مخلوف وميزر نظام الدين ومجد سليمان.

ظهر الإنترنت أيضًا بوصفه وسيطًا مهمًا في مطلع القرن الحادي والعشرين، واشتُهرت المواقع الإخبارية السورية ـ التي كان الكثير منها ملكًا لرجال الأعمال المقربين من السلطة ـ بإتاحة مساحة منفتحة بدرجة أكبر لمناقشة السياسة السورية، مقارنةً مع ما كانت وسائل الإعلام التقليدية تتيحه من مساحة(16).

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

ينعكس التفكك السياسي والمناطقي الذي أبرزه النزاع السوري منذ عام 2011 على البيئة الإعلامية المفككة في سورية؛ فقد أدى هذا التشرذم إلى نشوء بنى اقتصادية ـ سياسية موازية في البلد، وإلى نشأة أشكال من وسائل الإعلام المختلفة اختلافًا جذريًا، ويمكننا أن نرصد على وجه الخصوص ثلاث بيئات منفصلة من وسائل الإعلام، تتألف **الأولى** من المناطق التي بقيت تحت سيطرة الحكومة المركزية (خصوصًا في المناطق الساحلية، في اللاذقية وطرطوس، ومدينتي حمص وحماة، وفي العاصمة دمشق)، وتعكس هذه الفئة الأولى مواصلة المنطق الاستبدادي للنظام السوري منذ ما قبل عام 2011، مع وجود محاولات محدودة جدًا رامية إلى تحديث النظام وإصلاحه.

نشأت بيئة **ثانية** منفصلة للإعلام في المناطق التي أصبحت تحت سيطرة المعارضة المسلحة، التي اتسمت بانتشار مبادرات إعلامية جديدة تمامًا، صغيرة ومتوسطة الحجم، والتي سرعان ما اقتفت خطوات النزوح السوري الجماعي إلى البلدان المجاورة (تركيا، ولبنان) أو إلى بلدان أبعد في أوروبا، حيث أصبحت تعمل بروح الإعلام المنفي. وفي المنطقة الشمالية الشرقية من سورية، أسست القوات الكردية من خلال حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني منطقة للحكم الذاتي بحكم الواقع ـ تعرف باسم روجافا ـ لديها أطر مؤسسية وتنظيمية مستقلة، وإعلام مستقل إلى حد كبير، وتشكلت بذلك **ثالث** بيئة إعلامية.

في مطلع عام 2011، بدأ النظام السوري إصلاحات تشريعية ودستورية متعددة في

(16) Enrico de Angelis, «Syrian News Websites: A Negotiated Identity,» *Oriente Moderno*, vol. 91, no. 1 (2011), pp. 105–124, and Billie Jeanne Brownlee, *New Media and Revolution: Resistance and Dissent in Pre-uprising Syria* (Montreal: McGill-Queen’s University Press, 2020).

محاولة لاسترضاء حركة الاحتجاج، وشملت هذه الإصلاحات إلغاء المادة 8 من الدستور التي كانت تنص على ضمان دور قيادي لحزب البعث في الحكومة السورية، فضلاً عن إلغاء الاستفتاء الرئاسي لصالح عقد انتخابات يتقدم فيها عدد من المرشحين. ومع ذلك، لم تغيّر هذه التعديلات النظام السياسي على أرض الواقع، فضلاً عن عدم تناولها أسس السلطة القائمة للنظام في الأجهزة الأمنية للدولة. وكانت نتيجة الانتخابات الرئاسية ـ شبه الصورية ـ التي جرت في عام 2014 فوز بشار الأسد بولاية رئاسية جديدة، مدتها سبع سنوات، بأغلبية بلغت 88.7 في المئة من أصوات الناخبين، ضد مرشحين اثنين مجهولين إلى حد كبير.

كان أهم تغيير تشريعي شهدته وسائل الإعلام هو المرسوم التشريعي رقم 108 لعام 2011، الذي استُعيض به عن التشريع السابق، بوصفه الإطار التنظيمي الحاكم لقطاع الإعلام، واشتمل القانون على عدد من الأحكام ذات الطابع التحريري، بما فيها مواد تحظر احتكار قطاع الإعلام وتسيير الاستثمارات الخاصة في وكالات الأنباء وتنظيمها، وهيئات البث، ووسائل الإعلام المطبوعة، والوسائل الإعلامية على الإنترنت (المادة 35)، واشتمل أيضًا على أحكام تحمي حرية التعبير والحق في الوصول إلى المعلومات العامة (المادة 3)، فضلاً عن إلغاء الرقابة السابقة على المحتوى؛ حيث تنص المادة 6 على ما يلي: «مع عدم الإخلال بالمسؤولية عما ينشر في الوسائل الإعلامية من محتوى، لا يُخضع العمل الإعلامي للرقابة السابقة». وبموجب القانون، تتحمل وزارة الإعلام مسؤولية دراسة طلبات التراخيص للوسائل الإعلامية الخاصة، والموافقة على منحها وإلغائها، ومتابعة الأداء الإعلامي للمؤسسات والوسائل الإعلامية، وإصدار أوراق اعتماد الصحافيين الأجانب الذين يرغبون في ممارسة أي نشاط إعلامي في البلد (المادة 22)، ومع ذلك يحتفظ القانون بالقيود العامة على المحتوى الذي من شأنه «المساس بالوحدة الوطنية»، و«إثارة النعرات الطائفية والمذهبية»، والمساس «برموز الدولة»، وأي محتوى يتناول الجيش والقوات المسلحة، بخلاف ما يُسمح بنشره (المادة 12)، وعلى الرغم من التوجه الأكثر تحررًا لهذه الأحكام، فهي نادرًا ما يتم تطبيقها على أرض الواقع، خصوصًا المواد المتعلقة بحرية التعبير وإتاحة المعلومات وحماية الصحافيين، ولا يزال حق الوصول إلى المعلومات يخضع لأهواء مسؤولي النظام والقيود الموسعة المفروضة على أساس حماية الأمن الوطني، بينما يستمر فرض الرقابة على الصحافيين وترهيبهم من خلال التفسير التعسفي والفضفاض للمادة 12، وقانون العقوبات الساري الذي يجرم التشهير بالرئيس والمحاكم والجيش، إضافةً إلى

الأساليب الخارجة أصلاً عن إطار القانون[17]. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من إنهاء العمل بحالة الطوارئ رسميًا، وهي الحالة التي استمرت منذ عام 1962، بموجب المرسوم التشريعي رقم 161 لعام 2011، فإن الكثير من الأحكام التي تجيز الاحتجاز التعسفي، أُدرج في قوانين مكافحة الإرهاب الصادرة في عام 2012؛ فعلى سبيل المثال، استُخدمت أحكام هذا القانون الجديد في محاكمة المحامين والصحافيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، مثل مازن درويش وحسين غرير اللذين اتُّهما «بالترويج للأعمال الإرهابية».

يظل قطاع البث الإذاعي والتلفزيوني المحلي على المستوى المؤسسي تحت هيمنة هيئة البث التابعة للدولة، وهي الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون في سورية (ORTAS)، وهي كيان مملوك كله من الدولة، ويعمل تحت الرقابة المباشرة لمجلس الوزراء، والقسم الخاص بالتلفزيون فيه يشتمل على ثلاث قنوات أرضية وخمس محطات فضائية، وتشمل المحطات الفضائية قنوات إخبارية وترفيهية، وأخرى مخصصة للمسلسلات التلفزيونية، فضلاً عن القناة الدينية التي انطلقت مؤخرًا للترويج للسردية التي يتبناها النظام السوري عن الأحداث في إطار الدوائر المحافظة دينيًا. أما البث الإذاعي، فيتم من خلال سبع قنوات مكرسة، تبث عبر موجات FM (أف أم) وموجات AM (أيه أم)، وعلى شبكة الإنترنت، وعلى قنوات فضائية.

أدى انهيار سيطرة النظام على الأراضي خلال النزاع السوري إلى فتح مجالات أمام ظهور أطراف جديدة في البيئة الإعلامية، كما ذكرنا سابقًا؛ فقد انفصلت المناطق الشمالية الشرقية من سورية ذات الأغلبية الكردية من السكان عن سيطرة النظام المباشرة في عام 2012، وظلت تلك المنطقة التي تشتمل على أجزاء من محافظات الرقة ودير الزور وحلب ومحافظة الحسكة بأكملها، مستقرة نسبيًا، ولم يلحق بها الدمار الشامل الذي شهدته المناطق الأخرى التي خرجت عن إطار سيطرة الحكومة، وتخضع أنشطة الإعلام في المنطقة إلى قانون الإعلام لعام 2015 الذي أصدرته حكومة الإدارة الذاتية، ويحتوي القانون على أحكام تكفل حرية التعبير، والحق في تأسيس المؤسسات الإعلامية. ويحتوي القانون أيضًا على حكم عام يقضي بإتاحة المعلومات العامة باستثناء ما يؤثر في الأمن الوطني والعلاقات الدولية. وينص القانون أيضًا على تأسيس مجلس أعلى للإعلام، ليختص بتنظيم قطاع الإعلام في روجافا، ويُنتخب أعضاء المجلس البالغ عددهم 15 من العاملين في مجال

(17) على سبيل المثال، انظر هذا التقرير من منظمة مراسلون بلا حدود، تحت عنوان: «سوريا: ضغوط متزايدة على وسائل الإعلام الموالية للنظام،» 15 تموز/يوليو 2019، <https://rsf.org/ar/news/-169>.

الإعلام، ومن المؤسسات الإعلامية، والنقابات المهنية النشطة في روجافا، وله الحق في منح تراخيص مزاولة المهنة في المنطقة لوسائل الإعلام المحلية والأجنبية وإلغائها، فضلاً عن تراخيص الصحافيين والمراسلين المستقلين.

يسيطر على المشهد الإعلامي في روجافا، منظمة «روناهي» المملوكة من حكومة الإدارة الذاتية، وتدير المنظمة محطة تلفزيون فضائية تبث من المنطقة، فضلاً عن صحيفة شبه يومية مطبوعة تحمل الاسم نفسه، وتبث القناة مادتها باللغة الكردية في الأغلب، مع تقديم بعض البرامج باللغتين العربية والإنكليزية، وتتسم ميول تغطية هذه القناة بمحاباة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، بوصفه أكبر قوة سياسية مهيمنة في روجافا. وفي الوقت نفسه، يمتلك معظم الأحزاب السياسية الأخرى صحفها السياسية، على الرغم من ضيق نطاق توزيعها، وتشمل الأحزاب المنتسبة إلى المجلس الوطني الكردي، وهو الائتلاف الأساسي المناهض لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في المنطقة. علاوة على ذلك، هناك عدد كبير من المؤسسات الإعلامية القائمة التي لا تنتمي رسميًا إلى أحزاب سياسية، وهذه الوسائل في أغلبيتها عبارة عن محطات إذاعية صغيرة، أو مجلات مطبوعة، أو مواقع إخبارية منتمية إلى المجتمع المدني، وتعتمد ماديًا على المعونات الموجهة إلى تنمية الإعلام، وعلى سوق الإعلانات المحدود، والاستثناء الوحيد لهذه الفئة هي محطة **أرتا إف إم**، التي بدأت كمحطة إذاعية محلية صغيرة في مدينة عامودا بدعم من منظمات تنمية الإعلام الأمريكية والأوروبية، ثم تطورت لتصبح أكبر وسيلة إعلام مستقلة في روجافا، وتبث المحطة إرسالها على مستوى المنطقة كلها، وتدير محطة أخرى في منطقة الرقة موجهة إلى السكان العرب الذين يمثلون الأغلبية في المنطقة[18].

من التطورات الأخرى التي شهدها الإعلام، صعود النشطاء والمبادرات الجماعية الإعلامية المنتسبة إلى المعارضة في باكورة حركة الاحتجاجات، في محاولة لتجاوز سيطرة النظام على الفضاء الإعلامي، وقد كان عمل هذه الفئات في السنوات الأولى من النزاع محوريًا في تقديم سردية مختلفة عن الأحداث، لمجابهة الرواية الرسمية للنظام، خصوصًا في ظل منع الصحافيين الأجانب من دخول البلاد[19]. ومع توسع رقعة النزاع وخروج المزيد من المناطق عن سيطرة النظام، بدأت جهود النشاط الإعلامي المبكرة في التكاتف على

(18) Badran and De Angelis, «"Independent» Kurdish Media in Syria: Conflicting Identities in the Transition».

(19) Malu Halasa, Zaher Omareen and Nawara Mahfoud, eds.,*Syria Speaks: Art and Culture from the Frontline* (London: Saqi Books, 2014).

هيئة منابر إعلامية تقدم سردية مختلفة عن رواية وسائل الإعلام الموالية للنظام، وقد حظي هذا التطور بمزيد من القوة بسبب تدفق التمويل الأجنبي لتنمية الإعلام ودعمه الموجه إلى تلك الأطراف من الحكومات والأجهزة الغربية والإقليمية[20]. في عام 2014، كان هناك أكثر من 93 منبرًا إعلاميًا سوريًا يعمل داخل المناطق التي تخضع للمعارضة، إضافةً إلى وسائل الإعلام الرسمية للجماعات المعارضة العسكرية والسياسية، ولم يتَّحد هذا الفضاء الجديد من وسائل الإعلام إلا على معارضته الشرسة للنظام، وفي ما عدا ذلك اتسم بالتباين الشديد في اتجاهاته الأيديولوجية (التي تراوحت بين الاتجاه الإسلامي، وحتى التوجه العلماني اليساري) وغطى أشكالاً متنوعة من وسائل الإعلام، بما في ذلك البث الإذاعي، والمحطات الإذاعية على الإنترنت، والصحف الإخبارية المطبوعة والإلكترونية، والمجلات، ووكالات الأنباء القائمة على الإنترنت[21]. مع تدهور أوضاع النزاع داخل سورية كان على معظم وسائل الإعلام نقل نشاطها التحريري والإداري الأساسي إلى البلدان المجاورة (خصوصًا تركيا)، مع الاحتفاظ بشبكة من المراسلين والصحافيين داخل البلاد. ومنذ عام 2016، أصبحت الظروف الهيكلية التي تعمل هذه المنظمات الإعلامية في ظلها أكثر صعوبةً، خصوصًا في ما يتعلق بالسياسات التركية في مواجهة السوريين في تركيا، وتحوّل أولويات التمويل من جانب الجهات المانحة، وتاليًا لم تبقَ إلى الآن إلا المبادرات التي اتسمت بالفاعلية والقدرة على المنافسة، ومن بين الأمثلة على ذلك: صحيفة **عنب بلدي** التي بدأت في عام 2011 على هيئة منشور صغير في مدينة داريا جنوب العاصمة السورية دمشق، إلى أن أصبحت موقعًا إخباريًا مرموقًا، وجريدة أسبوعية مطبوعة.

في إطار وسائل الإعلام المعارضة، يمكننا أن نضيف أيضًا **تلفزيون سورية** الذي أُسّس في عام 2018 في اسطنبول، ويديره إعلاميون من سورية، ممن هربوا من قبضة النظام. وهذه المحطة التلفزيونية جزء من مجموعة **فضاءات ميديا**، ومقرها في دولة قطر، التي تدير منظمات إعلامية أخرى سورية وإقليمية؛ مثل: **زمان الوصل** و**العربي الجديد**، ومن أهم هيئات البث الأخرى **أورينت نيوز**، ومقرها في دبي، لصاحبها رجل الأعمال السوري غسان عبود. وكان هناك عدد من المحاولات لتطوير مؤسسات على مستوى القطاع بأكمله في هذا الفضاء الإعلامي، في محاولة لإيجاد بديل ذي مصداقية للمنظومة الإعلامية الواقعة

(20) Donatella Della Ratta, *Shooting a Revolution: Visual Media and Warfare in Syria* (London: Pluto Press, 2018).

(21) Yazan Badran and Kevin Smets, «Heterogeneity in Alternative Media Spheres: Oppositional Media and the Framing of Sectarianism in the Syrian Conflict,» *International Journal of Communication*, vol. 12 (2018), pp. 4229–4247.

تحت سيطرة النظام؛ فعلى سبيل المثال، أُسست رابطة الصحافيين السوريين في باريس بوصفها نقابة مستقلة للصحافيين، بهدف تقديم بديل من نقابة الصحافيين الخاضعة لسيطرة النظام السوري، وهي الآن عضو مشارك في الاتحاد الدولي للصحافيين.

رابعًا: الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

بقي منح التراخيص لوسائل الإعلام الخاصة (هيئات البث والصحافة المطبوعة) خاضعًا لتقدير مكتب رئيس الوزراء في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المركزية، ويعني هذا بوجه عام أن الملكية الخاصة لوسائل الإعلام تقع تحت هيمنة رجال الأعمال الموالين للنظام، وكان أكبر مالك لوسائل الإعلام في الدولة هو رامي مخلوف، ابن خال الرئيس بشار الأسد، وأحد أثرى أثرياء سورية، ويلقي الخلاف الذي انفجر إعلاميًا بين مخلوف والأسد في منتصف عام 2020 بالغموض على مآلات شركات الإعلام والاتصالات التي يملكها مخلوف؛ حيث يسيطر مخلوف مع محمد حمشو، رجل الأعمال المقرب إلى ماهر الأسد أخي بشار الأسد، على القناة التلفزيونية الإخبارية الخاصة الوحيدة، وهي **قناة سما الإخبارية** (التي كانت تعرف في ما سبق باسم قناة **الدنيا**)، ويملك مخلوف وحده قناة **نينار إف إم**، وهي محطة إذاعية ترفيهية وموسيقية وإذاعة **شام إف إم**، وهي محطة إذاعية إخبارية، إضافةً إلى صحيفة يومية خاصة: **الوطن**، والصحيفة المالية الأسبوعية الصادرة عنها، **الاقتصادية.** أما سامر فوز، أحد كبار رجال الأعمال الآخرين، ممن لهم صلات وثيقة مع النظام السوري، فيملك قناة تلفزيونية ترفيهية اسمها **تلفزيون لنا**، فضلاً عن إحدى أكبر شركات الإنتاج الإعلامي، **سما الفن** (*SAPI*). أما المجموعة المتحدة للنشر والإعلان والتسويق، التي كانت تنشر في السابق الصحيفة السياسية الخاصة **بلدنا**، فضلاً عن مجموعة من المجلات الترفيهية والمتخصصة، فيملكها مجد سليمان، ابن بهجت سليمان، رئيس جهاز الاستخبارات السابق في سورية، وسفيرها الحالي إلى الأردن. وتشمل المؤسسات الإعلامية الأخرى الخاصة بعض القنوات الإذاعية الترفيهية، التي تسيطر عليها هي الأخرى شبكة رجال الأعمال والمقربين من النظام.

تأثر الاقتصاد السوري بدرجة هائلة بسبب الحرب الطاحنة، حيث تراجع بنسبة تزيد على 70 في المئة منذ عام 2011، وقد أدى هذا الوضع ـ إضافةً إلى العقوبات الأوروبية والأمريكية المفروضة على النظام السوري وأفراده وأنشطته التجارية المرتبطة به، حيث أُدرج كلٌّ من مخلوف وفوز على قائمة عقوبات وزارة الخزانة الأمريكية ـ إلى هروب رأس المال السوري إلى الدول المجاورة؛ وعلى سبيل المثال، نقلت المجموعة المتحدة معظم

نشاطها الإقليمي، الذي يشمل **جريدة الوسيط** الأسبوعية للإعلانات المبوبة، والصحيفة اللبنانية اليومية **البلد**، إلى شركة **أوي**، ومقرها دبي. وكان هذا هو الوضع الذي شهده إنتاج المسلسلات التلفزيونية السورية أيضًا، الذي كان يمثل قطاعًا كبيرًا قبل الحرب، حيث نقل أغلب إنتاجه إلى بلدان أخرى، مثل الإمارات العربية المتحدة ومصر ولبنان. على سبيل المثال، نقلت شركة فوز، **سما الفن**، إحدى أكبر شركات الإنتاج الدرامي، نشاطها إلى دبي.

وقد أدى هرب رأس المال السوري إلى ركود الإنتاج الإعلامي في البلاد. وعلاوة على ذلك، كان انهيار المستوى المعيشي للمواطنين السوريين داخل البلاد وخارجها يعني أن سوق الإعلانات لشركات الإعلام محدود جدًا، وتعتمد وسائل الإعلام في الفضاءات الثلاثة التي ذكرناها على التمويل الخارجي لمزاولة نشاطها، وفي حالة وسائل الإعلام الواقعة تحت سيطرة النظام، فعادة يوفر تمويلها أصحابها الأثرياء المقربون من النظام، وفي حالة وسائل الإعلام الكردية والمعارضة، مثل: **عنب بلدي** و**أرتا أف إم**، يأتي التمويل أحيانًا من مبادرات المساعدات التنموية الأوروبية والأمريكية، التي تتسم عادة بقدر أكبر من الشفافية، وتديرها منظمات وسيطة معنية بتنمية وسائل الإعلام. أما التمويل المباشر الذي يأتي من الحكومات الأجنبية إلى شركات الإعلام، مثل **تلفزيون سورية** (الحاصل على تمويل قطري)، أو المحطات الإذاعية الجديدة في المناطق التي تم تحريرها من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) (بأموال من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية)، فيتّسم بقدر أقل من الشفافية.

يعني غياب النموذج التجاري المستدام لمؤسسات الإعلام السورية اعتمادها بقدر كبير على الرعاة الأثرياء، أو على أولويات الجهات والحكومات المانحة وسياساتها، ويؤدي هذا في نهاية المطاف إلى خلق وضع غير مستقر للمنظمات وللعاملين في مجال الإعلام، ويحد من آفاق التوجه المهني أو المؤسساتي.

من ناحية أخرى، أدى ظهور مجالات جديدة تتسم بقدر أكبر من الاستقلال من خلال فضاء الإعلام المعارض إلى استحداث فرص ومسارات جديدة للأجيال المقبلة من الصحافيين والفنانين وصُنّاع الإعلام السوريين، يمكنهم أن يثبتوا أنفسهم من خلالها. وتمكنت هذه الأطراف الجديدة من الاستفادة من التمويل السخي، الموجه نحو بناء المهارات المهنية والفنية، خصوصًا الذي كان في السنوات الأولى من النزاع السوري، كما استفادوا أيضًا من الاهتمام العالمي بهذا النزاع، ويتضح هذا جليًا في إنتاج الأفلام المستقلة؛ فعلى سبيل المثال ظهر عدد من صُنّاع الأفلام السوريين، ممن اكتسبوا استحسان

النقاد لما قدموه من أعمال، وبالفعل رُشح عدد من الأفلام الوثائقية من إخراج سوريين لجوائز الأوسكار في السنوات الأخيرة(22). علاوة على ذلك، تمّ تأسيس عدد من شركات الإنتاج وتجمعات صناعة الأفلام المستقلة؛ مثل **بدايات** و**أبو نضارة**، وهما المبادرتان اللتان أسستا في عام 2011 (23).

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

كان للنزاع العسكري المستمر أثر مدمر أيضًا في البنية التحتية للاتصالات في البلاد، خصوصًا في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، والتي شهدت أغلبية العمليات العسكرية. أما في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة، فقد تدهورت البنية التحتية على مدار سنوات بسبب تراجع الاستثمار، وكان انقطاع الكهرباء باستمرار يعني تقليص إمكانية الحصول على خدمات الاتصالات بدرجة كبيرة، وتظل **الشركة السورية للاتصالات** الجهاز التنظيمي الوحيد المسؤول عن الإشراف على البنية التحتية للاتصالات في البلاد، وتمنح الشركة تصاريح إلى مقدمي خدمات الإنترنت لتقديم خدماتهم داخل سورية، ولكن سلطتها لا تشمل عمليًا إلا المناطق الخاضعة للحكومة، وتعمل أكثر من عشرين شركة من مقدمي خدمات الإنترنت في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة في البلاد، ووفقًا للاتحاد الدولي للاتصالات (بناء على تقديرات الشركة السورية للاتصالات) في عام 2018، بلغت نسبة استخدام الإنترنت 34 لكل مئة شخص في حالة الاشتراكات في النطاق العريض. أما في حالة اشتراكات الهاتف الخلوي، فقد بلغت النسبة 98 لكل مئة شخص، ويتولى تشغيل شبكة الهاتف الخلوي شركتان، وهما: **سيريتل** التي يملكها رامي مخلوف، وشركة **إم تي إن سورية**، التابعة لمجموعة **إم تي إن** (MTN)» المحدودة المتعددة الجنسيات ومقرها جنوب أفريقيا. أما في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام، فقد دُمرت أغلبية البنية التحتية القائمة للاتصالات، واستُعيض عنها بحلول مرتجلة، ويعتمد الاتصال بشبكة الإنترنت في تلك المناطق؛ إما على أجهزة الاستقبال الفضائية، وإما على الاتصالات بالكابلات (بخاصة

---

(22) فيلم «آخر الرجال في حلب» (2017 من إخراج فراس فياض)، وفيلم «عن الآباء والأبناء» (2018، للمخرج طلال ديركي)، وفيلم «الكهف» (2019، للمخرج فراس فياض)، وفيلم «من أجل سما» (2019، من إخراج وعد الخطيب وإدوارد واتس).

(23) Josepha Ivanka Wessels, *Documenting Syria: Film-making, Video Activism and Revolution* (London: I. B. Tauris, 2019).

في المناطق الحدودية) من خلال الدول المجاورة، مثل تركيا في حالة إدلب وريف حلب، وكردستان العراق في حالة المناطق الكردية.

على الرغم من الظروف السابق ذكرها، كانت وسائل الإعلام القائمة على الإنترنت هي التي شهدت أكبر تغييرات، حيث أدت الخطوات التي اتخذها النظام في وقت مبكر من عام 2011 برفع الحظر عن موقع **الفيسبوك** وغيره من مواقع التواصل الاجتماعي، إلى تعزيز دوائر من الأنصار الموالين له، والتي كان لها دور في مواجهة فئات المعارضة الأكثر تمثيلاً إلكترونيًا، وبالفعل أصبحت منصات التواصل الاجتماعي، خصوصًا **الفيسبوك**، من أكبر ساحات الجدال طوال حقبة النزاع. وقد قفز عدد مستخدمي **الفيسبوك** في سورية من نسبة واحد في المئة في عام 2010 إلى نسبة 37 في المئة في عام 2017 [(24)]. ومنذ عام 2011، حدث توسع كبير في الصفحات الإعلامية الخاصة بالمجتمعات المحلية ـ أكثرها على **الفيسبوك** ـ والتي تعبّر عن صوت المجتمعات المحلية الموالية في المناطق التي بقيت تحت سيطرة الحكومة، ويعكس هذا التطور ظاهرة مشابهة شهدناها في المجتمعات المعارضة، خصوصًا في السنوات المبكرة من النزاع السوري، وعادة تهتم هذه الصفحات بالتطورات المحلية في المدينة أو المنطقة، وعادة ما تكون مؤيدة للحكومة بشدة، خصوصًا في ما يتعلق بالجيش السوري والنزاع المسلح مع جماعات المعارضة المسلحة. ومع ذلك، تحتوي هذه المنابر على النزر اليسير من النقد الموجه إلى السياسات الحكومية، خصوصًا في ما يتعلق بانتشار حالة الفوضى وتفشي الفساد وتدهور الخدمات[(25)]. ومع انحسار النزاع العسكري، ثمة مؤشرات على محاولة النظام إعادة هذا الخط من وسائل الإعلام إلى حظيرته وتقييد استقلاله النسبي؛ فقد شهد عام 2019 وحده، عدة حالات من احتجاز صحافيين موالين مرموقين على يد جهاز الاستخبارات بسبب تغطيتهم النزاع من منظور النظام السوري (مثل رائف سلامة الذي تم توقيفه واحتجازه لأكثر من شهر في أيار/مايو عام 2019، ووسام الطير الصحافي في شبكة **دمشق الآن**، الذي تم احتجازه من كانون الأول/ديسمبر عام 2018 حتى آب/أغسطس 2019). أما على مستوى الإطار القانوني الذي تخضع له هذه الوسائل، فقد كان لقانون تنظيم التواصل على الشبكة ومكافحة الجريمة

(24) Fadi Salem, *The Arab Social Media Report 2017: Social Media and the Internet of Things: Towards Data-driven Policymaking in the Arab World* (Dubai: MBR School of Government, 2017), <https://www.mbrsg.ae/getattachment/1383b88a-6eb9-476a-bae4-61903688099b/Arab-Social-Media-Report-2017>.

(25) Antoun Issa, «Syria's New Media Landscape: Independent Media Born out of War,» (MEI Policy Paper, no. 2016–9), <https://www.mei.edu/sites/default/files/publications/PP9_Issa_Syrianmedia_web_0.pdf>.

المعلوماتية الصادر في عام 2012 آثار بالغة في هذه المنابر، حيث وضع إطارًا قانونيًا للرقابة عبر الإنترنت وعلى المحتوى وعلى رصد المستخدمين من قبل مقدمي خدمات الإنترنت؛ إذ يطلب إليهم الاحتفاظ بسجلات تتعلق بحركة المستخدمين على شبكة الإنترنت. إضافةً إلى ذلك، يفرض القانون على أصحاب المواقع ومقدميها الإفصاح عن هويتهم، وعن معلومات الاتصال بهم[26].

سادسًا: التحديات

إن التفكك المناطقي والسياسي الذي تسببت به الحرب منذ عام 2011، أصبح يعني توزع الجماهير السورية على الأقل على ثلاثة فضاءات إعلامية مختلفة؛ لكل واحد من هذه الفضاءات منطقه وخطابه وأسلوب عمله، ولا تفاعل حقيقيًا في ما بين هذه الفضاءات، فنادرًا ما تنسب المنابر الإعلامية محتوىً إعلاميًا من مصادر مغايرة، وإن حصل ذلك فيصاحب هذا التصرف عادة التراشق باتهامات بتلفيق الأخبار وتحيزها، ولذا يتزايد الاستقطاب في ما بين هذه الفضاءات المختلفة بانخراطها في حرب ثلاثية حول «سردية الحرب»، ويعكس هذا إلى حد ما البيئة السياسية القائمة على الاستقطاب، فضلاً عن الانقسامات الاجتماعية العميقة التي نشأت منذ عام 2011، ولكنه يتجلى في انتشار خطاب الكراهية في الكثير من المحتوى الإعلامي الصادر من سورية[27]. علاوة على ذلك، يتعزز هذا الاستقطاب بالتأكيد من خلال عدم قدرة الصحافيين العاملين في الصحافة الموالية على العمل على نحو مكشوف في المناطق التابعة إلى المعارضة، والعكس صحيح. وتعد ظروف العمل التي تحكم عمل الصحافيين، خصوصًا المراسلين الدوليين، مواتية بدرجة أكبر في المناطق الخاضعة لسيطرة القوات الكردية، ولكن لا يزال بعض القيود مفروضة عليهم، خصوصًا في ما يتعلق بانتقاد حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، وتغطية النزاع مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

إن نهوض نظام الرئيس بشار الأسد وخروجه منتصرًا من النزاع المسلح، يعني أيضًا أن القواعد الأساسية الحاكمة للمنظومة الإعلامية السورية - ولو في المناطق التي يسيطر النظام عليها على الأقل - لن تتغير في المستقبل القريب، ولا تترك سيطرة النظام على قطاع

(26) لمزيد من التفاصيل، انظر: Internet Legislation Atlas, <https://internetlegislationatlas.org/data/summaries/syria.pdf>.

(27) على سبيل المثال، انظر التقرير الصادر من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير عن خطاب الكراهية: <https://scm.bz/studies/187764>.

الإعلام سوى مساحة ضئيلة للأصوات المنشقة في ظل وسائل الإعلام الخاضعة لقبضة الدولة. ومنذ عام 2011، رسخت الأقلية الحاكمة وموالوها من رجال الأعمال سطوتها على قطاعات اقتصادية عريضة، خصوصًا قطاع وسائل الإعلام المملوكة للقطاع الخاص، حيث تملك مجموعة رامي مخلوف الإعلامية أسهمًا في جميع قطاعات النشاط الإعلامي، بما في ذلك الصحافة والتلفزيون والإذاعة والإنتاج الإعلامي والاتصالات، وقد تزايدت البراهين أيضًا على استعادة النظام سيطرته على الجماعات الموالية على وسائل التواصل الاجتماعي ومواقع الإنترنت، التي كانت تتمتع حتى وقت قريب بهامش أكبر من الحرية في ما تكتبه.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

إن مستقبل المنظومة الإعلامية السورية سيرتبط بشدة بمدى تطور المراحل اللاحقة من النزاع السوري، وسوف تكون المنظومة الإعلامية من العناصر الأساسية في المفاوضات المستقبلية لأي تسوية تتم في شأن شكل سياسة الحكم في سورية في حقبة ما بعد الحرب، وتعد الإجراءات التي اتخذها النظام السوري مؤخرًا لإخضاع وسائل الإعلام ـ الموالية أصلًا على الرغم من انتقاداتها البسيطة ـ خطوة نحو استعادة موقعه القانوني، بوصفه صاحب السيادة على الدولة السورية بأسرها، ونحو إنشاء إطار قانوني مساير لاستمراريته في عملية دمج المناطق الأخرى، ومع ذلك، لا يملك النظام السوري عمليًا ما يكفي من القوة لبسط هذه السيادة على مستوى مساحات واسعة من الدولة، والواقعة حاليًا: إما تحت سيطرة الأطراف الإقليمية والدولية العسكرية المباشرة، وإما تحت سيطرة وكلاء تلك القوى المحليين. الأهم من ذلك، أن ظهور وسائل الإعلام المعارضة والكردية في مناطق خارج سيطرة النظام وفي المنفى، تعد نذيرًا بتغييرات جذرية في البيئة الإعلامية التي يمكن للسوريين الوصول إليها الآن، وسوف يكون من الصعوبة توجيه هذا الواقع الجديد إلى اتجاه معاكس، وينبغي على أي تسوية في المستقبل أن تراعي سُبل دمجها.

إن عدد اللاجئين السوريين الذين هربوا من البلاد في حد ذاته ـ الذي يساوي تقريبًا ربع سكان سورية ما قبل الحرب ـ يعني أن وسائل الإعلام في المنفى والمهجر سوف تؤدي دورًا رئيسًا متزايدًا في المستقبل، ومن المتوقع أن يتعزز هذا الاتجاه على أيدي صُنّاع وسائل الإعلام المستقلين، الذين طوروا مهاراتهم وتقنياتهم في تركيا ولبنان وأوروبا على مدار السنوات الماضية، فضلًا عن كبار المنتجين الإعلاميين الذين نقلوا نشاطهم الإنتاجي إلى دبي ومصر.

الفصل الثالث

فلسطين: ممارسات إعلامية صامدة ورامية إلى التحرر الوطني

غريتشن كينغ(*)

يتناول هذا الفصل استعراضًا للممارسات الإعلامية الفلسطينية في فلسطين التاريخية وفي المهجر، وقد وظّف الشعبُ الفلسطيني وسائلَ الإعلام لتحقيق التحرر الوطني وتقرير المصير منذ وصول الصحافة المطبوعة إلى المنطقة، ومع ذلك، يتسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، ونزوح الشعب الفلسطيني في إحداث تحدِّيات كبيرة تواجه تنمية المنظومة الإعلامية في فلسطين واستدامتها.

أولًا: معلومات أساسية

تقع فلسطين التاريخية بين نهر الأردن والبحر المتوسط، وقد خضعت هذه المنطقة لحُكم الإدارة العثمانية أربعة قرون قبل أن تفرض عصبة الأمم «الانتداب» البريطاني عليها في عام 1922، وهو النظام الذي ثبّت النوايا الصهيونية عبر إعلان بلفور، وفي ظل الحكم العثماني، وطوال حقبة الانتداب البريطاني، أعد الفلسطينيون أنفسهم للحصول على استقلالهم وحقهم في تقرير مصيرهم، ومع ذلك أجرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1947 اقتراعًا غير ملزم على اقتراح بخطة تقسيم لفلسطين التاريخية بموجب القرار الرقم 181 (II)، واقترح القرار ـ الذي عارضه الفلسطينيون - إقامة اليهود «دولة يهودية» على 60 في المئة من الأراضي تقريبًا، على الرغم من أنهم كانوا يمثلون ثلث السكان فقط، ومن أنهم

(*)ـ بالتعاون مع الباحثين المساعدين أيمن لزيق وغوى حيدر أحمد وفاطمة طقش.

لم يشغلوا سوى 6 في المئة من الأراضي فقط، وعقب انسحاب بريطانيا مباشرة، هاجمت الميليشياتُ الصهيونية المناطق الفلسطينية المفتقرة إلى السلاح بصورة كبيرة. وفي عام 1948، وعقب عملية التطهير العرقي لما يزيد على 700 ألف فلسطيني ـ وهو ما يعادل نصف السكان الأصليين للأرض تقريبًا ـ أعلنت إسرائيل سيطرتها على 78 في المئة من فلسطين التاريخية، وعُرفت هذه الأحداث في ما بين الفلسطينيين باسم **النكبة**. ثم قُسم ما بقى من فلسطين التاريخية لاحقًا إلى قطاع غزة والضفة الغربية، اللتين ضمتهما مصر والأردن، إلى أن خضعتا لاحتلال الجيش الإسرائيلي في عام 1967 عقب حرب الأيام الستة[1].

يشكل الفلسطينيون في الوقت الحالي أكبر عدد من السكان اللاجئين في العالم، على الرغم من ثبوت حقهم في العودة إلى أراضيهم في فلسطين، وفقًا لقرار الأمم المتحدة رقم 194 منذ عام 1948، ويتوزع نحو 13 مليون فلسطيني حول العالم؛ حيث يعيش أكبر عدد منهم في الأردن، بينما تمثل الجالية الفلسطينية في تشيلي أكبر جالية خارج العالم العربي[2]، ويعيش مليون ونصف مليون فلسطيني في المنطقة التي أصبحت تسمى «إسرائيل» في عام 1948، ويعرفون باسم عرب 48. وعلاوة على ذلك، هناك 5.4 مليون لاجئ فلسطيني مسجل لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، أي ما يقرب من ثلث عدد الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين الواقعة داخل فلسطين والبلدان المجاورة، مثل الأردن ولبنان وسورية، وتعيش أغلبية اللاجئين الفلسطينيين في حالة من الفقر من جراء الحرب والاحتلال، وحصار قطاع غزة، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي[3].

تتألف دولة فلسطين التي اعترفت بها الأمم المتحدة في عام 1988 (وفقًا للقرار 43/177)، من قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس، ويبلغ عدد سكانها نحو خمسة ملايين نسمة[4]، واللغة العربية هي اللغة الرسمية في فلسطين، والإسلام هو الدين السائد فيها (إذ يمثل المسيحيون نسبة واحد في المئة فقط من السكان)، وتتسمُ أيضًا بمجتمع شاب نسبيًا (40 في المئة تقريبًا من السكان عمرهم أقل من خمسين عامًا)، وترتفع كثافة السكان في قطاع غزة؛ (حيث يعيش 826 شخصًا في كل كيلومتر مربع)، كما تتسم بارتفاع

(1) Atef Alshaer, «Hamas Broadcasting: Al-Aqsa Channel in Gaza,» in: Khaled Hroub, ed., *Religious Broadcasting in the Middle East* (London: C. Hurst and Co Publishers Ltd., 2012), p. 237.
(2) Palestinian Central Bureau of Statistics, «About 13 Million Palestinians in the Historical Palestine and Diaspora,» 10 July 2019, <http://www.pcbs.gov.ps/post.aspx?lang=en&ItemID=3503>.
(3) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees [UNRWA], «Occupied Palestinian Territory Emergency Appeal,» 29 January 2019, <https://www.unrwa.org/resources/emergency-appeals/occupied-palestinian-territory-emergency-appeal-2019>.
(4) Ibid.

معدلات المواليد (يبلغ عدد الأبناء في الأسرة الواحدة أربعة في المتوسط)، وتفشي البطالة (أكثر من ثلث القوى العاملة عاطلة)، وانخفاض نسبة الأمية (أقل من ثلاثة في المئة)، وشيوع استخدام الهواتف الذكية (90 في المئة تقريبًا من الأسر تمتلك هاتفًا أو أكثر)، مع تزايد دخول الإنترنت إلى المنازل (75 في المئة تقريبًا من الأسر في الضفة الغربية دخلت إليها خدمة الإنترنت، بينما تزيد نسبة الأسر التي لديها خدمة الإنترنت في قطاع غزة على 50 في المئة)[5].

تعزز الاحتلال الإسرائيلي منذ إعلان فلسطين دولة مستقلة، وما أعقبه ذلك من إقامة سلطة وطنية فلسطينية، ومجلس تشريعي فلسطيني، ويواصل النظام الإسرائيلي سياسة التشريد القسري للفلسطينيين من طريق الحروب المتواصلة، والهجمات التي يشنها الجيش الإسرائيلي، مستهدفًا المدنيين والبنية التحتية، وشملت هذه الهجمات الغارات الجوية على محطة الطاقة الوحيدة في قطاع غزة، وهو ما أدَّى إلى انقطاع الكهرباء، وانقطاع مياه الشرب عن ملايين من البشر. علاوة على ذلك، أغلق النظام الإسرائيلي قطاع غزة مدة سنة تقريبًا في عام 1996، ويواصل إلى اليوم حصارًا عليه من الجو والأرض والبر، وهو ما يجعل هذه المنطقة أكبر «سجن مفتوح» في العالم، من وجهة نظر بعضهم، كما بنت إسرائيل في الضفة الغربية جدارًا خرسانيًا ارتفاعه ثمانية أمتار حول المنطقة، ويضع الجيش الإسرائيلي مئات من نقاط التفتيش والحواجز التي تعوق الفلسطينيين عن الذهاب إلى مدارسهم ومقار أشغالهم ومرافق الرعاية الصحية، ومن الاجتماع ببعضهم والتواصل مع باقي العالم، وقد أدى التاريخ الاستعماري الذي تشهده فلسطين ـ بل والاحتلال الذي لا يزال قائمًا ـ إلى إعلان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة (الإسكوا) أن إسرائيل تمارس وتفرض «نظام فصل عنصري»[6].

ثانيًا: التطورات التاريخية

مر تطورُ وسائل الإعلام في فلسطين بعدد من المراحل، بداية من حقبة الحكم العثماني، وتلتها حقبة الانتداب البريطاني، ثم الحقبة التي أعقبت عام 1948 حين احتلت إسرائيل فلسطين، ثم الحقبة الحديثة التي شهدت انتفاضتين، وظهور الدولة

(5) Palestinian Central Bureau of Statistics, Ibid.

(6) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA], «Israeli practices toward the Palestinian people and the question of Apartheid,» *Palestine and the Israeli Occupation*, no. 1 (March 2017), <https://electronicintifada.net/sites/default/files/2017-03/un_apartheid_report_15_march_english_final_.pdf>.

الفلسطينية، ونُظم إدارة وسائل الإعلام، والعدوان المستمر من جانب إسرائيل[7].

مع حلول خمسينيات القرن التاسع عشر، شهدت فلسطين نشأة عدد من المطابع، وفي عام 1876، بدأ ممثل الإمبراطورية العثمانية في القدس نشر صحيفة **القدس الشريف** باللغتين التركية والعربية، وعندما أدخلت إصلاحات دستورية، عقب ثورة تركيا الفتاة في عام 1908، نُشرت أول جريدة خاصة باللغة العربية تحت عنوان **القدس**، وبدأ تداول عشرات الصحف في تلك الحقبة، وغطت الموضوعات الصحافية الحالة السياسية، ووجّهت النقد إلى الحركة الصهيونية، والحكم العثماني، على الرغم من الرقابة والعقوبات التي كانت تواجهها.

كان من بين هذه الصحف جريدة **فلسطين** التي أُسّست في عام 1911، والتي أغلقها العثمانيون، ثم فُتحت مرة أخرى، ولا تزال تعمل حتى يومنا هذا بوصفها من أقدم المطبوعات المنشورة في فلسطين[8]. وقد وثّق الباحثون مساهمة هذه المرحلة الأولى من تطور وسائل الإعلام في فلسطين ـ خلال حقبة الحكم العثماني ـ في ربط الصحافة الفلسطينية بالكفاح من أجل التحرر الوطني[9].

وقد قسمت بريطانيا وفرنسا أراضي الإمبراطورية العثمانية المهزومة، وفقًا لاتفاقية «سايكس ـ بيكو» في عام 1916، قبل نهاية الحرب العالمية الأولى، وظلت هذه الاتفاقية محجوبة عن الفلسطينيين، وساهم في ذلك حظر نشر الصحف طوال حقبة الحرب[10]، وعاد نشر الصحف ـ بل وزاد عددها ـ خلال حقبة الانتداب البريطاني الذي احتلت بريطانيا بموجبه فلسطين واستعمرتها، وعلى الرغم من استمرار سريان القوانين العثمانية المتعلقة بالطباعة والنشر طوال حقبة الحكم البريطاني، فإن الصحف بدأت في فلسطين بالتواصل مع باقي أنحاء العالم، ونشر الأخبار العالمية من خلال نُظُم التلغراف، التي امتدت عبر شتى بقاع الإمبراطورية البريطانية، وتزامن إطلاق المزيد من الصحف ـ التي تجاوزت 40 منتجًا مطبوعًا في عام 1939 خلال حقبة العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين ـ مع توسع الحركة الوطنية الفلسطينية ومشاركة محرري الصحف والصحافيين مباشرة في الكفاح الساعي إلى تحرير فلسطين، وجاء ذلك على الرغم من المحاولات البريطانية لإسكات

---

(7) Mohammed Omer, «Against all Odds: Media Survive in Palestine,» *Global Media Journal - African Edition*, vol. 9, no. 2 (2015), pp. 105-133.

(8) Ibid., p. 111.

(9) عايدة نجّار، **صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن: 1984 - 1900** (عمَّان: المعهد العربي للبحوث والنشر، 2005).

(10) Omer, Ibid.

هذه الأصوات، من خلال إغلاق الصحف وتوقيف العاملين فيها أو نفيهم[11].

وقد أطلقت السلطات البريطانية **هيئة الإذاعة الفلسطينية** (PBS) «في محاولة منها للمنافسة على نحو أفضل مع الصحافة المطبوعة ذات الطابع السياسي، وكانت هذه أول محطة إذاعية تلامس قضايا المنطقة. وانطلق بث المحطة على الهواء في عام 1936 من خلال أستوديوهات أُقيمت في القدس؛ بينما كان جهاز الإرسال وبرج البث موجودًا في رام الله، وبثت هيئة الإذاعة الفلسطينية باللغات الإنكليزية والعربية والعبرية، بما في ذلك بعض البرامج من هيئة الإذاعة البريطانية **بي بي سي** «صوت الإمبراطورية»»[12]. وعقب ذلك، سرعان ما حصلت هيئات بث أصغر حجمًا على موجات هوائية في عام 1938 مثل محطات الإذاعة التي كانت تديرها منظمات صهيونية، ومثل **الإرغون/الإرجون**، وتلك التي يديرها فلسطينيون، مثل إذاعة **صوت فلسطين**[13].

استولت القوات الصهيونية على أستوديوهات **هيئة الإذاعة الفلسطينية** في القدس خلال حرب عام 1948، بينما وضع الأردنيون أيديهم على جهاز الإرسال وبرج الإرسال في رام الله، ومن ثم أضافت الأردن استوديو إلى المعدات التي استحوذت عليها لتعيد إطلاق الإذاعة الفلسطينية، ولكن تحت اسم **الإذاعة الأردنية الهاشمية** (HBS)، وعملت الإذاعة الأردنية من رام الله تحت وزارة الإعلام الأردنية حتى عام 1967، الذي احتلت فيه إسرائيل قطاع غزة والضفة الغربية[14]، وحظر النظام الإسرائيلي جميع أشكال البث الإذاعي من الأراضي الفلسطينية المحتلة[15]، وهو ما ترك الفلسطينيين من دون محطة وطنية للإذاعة أو للتلفزيون حتى تسعينيات القرن العشرين.

وقد وصفت أمال جمال الحقبة التي تلت نكبة عام 1948 بأنها مثلت «فراغًا في الاتصالات»[16]؛ حيث خضعت وسائل الإعلام كلها إلى سطوة الرقباء العسكريين

---

(11) Ibid.

(12) Douglas A. Boyd, *Broadcasting in the Arab World: A Survey of the Electronic Media in the Middle East*, 3rd ed. (Ames: Iowa State University Press, 1999).

(13) Gretchen King, «History of Struggle: The Global Story of Community Broadcasting Practices, or a Brief History of Community Radio,» *Westminster Papers in Communication and Culture*, vol. 12, no. 2 (2017), pp. 18–36.

(14) Boyd, Ibid.

(15) Benaz Somiry-Batrawi, «Gender and Media Challenges in Palestine,» in: Naomi Sakr, ed., *Women and Media in the Middle East: Power through Self-expression* (London: I.B. Tauris, 2004), pp. 109-119.

(16) Amal Jamal, *The Arab Public Sphere in Israel: Media Space and Cultural Resistance* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2009), p. 40.

الإسرائيليين(17)، وشهدت صناعة الصحافة الفلسطينية النابضة إزاحة وتدميرًا، بسبب طرد أصحاب الصحف والصحافيين، إضافةً إلى فقدان الكثير من الفلسطينيات وظائفهن في الإذاعة(18). وكانت جريدة **الاتحاد** أول صحيفة فلسطينية استمر نشرها، عقب عام 1948، ولكن القوات الإسرائيلية أغلقتها عدة مرات(19)، وحاول الفلسطينيون تأسيس مطبوعات جديدة، أو حتى فتح ما كان قائمًا منها، عقب احتلال غزة والضفة الغربية في عام 1967. ومع ذلك، واصلت القوات الإسرائيلية رقابتها على جميع الصحف، وأرغمت الكثير من المطبوعات الفلسطينية على الإغلاق(20)، ولكن مع حلول في عام 1990، كان عدد الصحف المتداولة في الأراضي الفلسطينية المحتلة أكثر من أربعين صحيفةً(21).

منذ خمسينيات القرن العشرين، استقبل السكان المقيمون في منطقة فلسطين التاريخية بث محطة الإذاعة الرسمية التابعة للدولة، والتي كانت تبث من المنطقة العربية، ثم بدأ البث التلفزيوني العربي في سبعينيات القرن العشرين وعلاوة على ذلك، تمكّن الفلسطينيون المنفيون من «تجميع عالمهم الإعلامي الخاص»(22)، من خلال البث عبر الأنظمة الإعلامية الخاصة بدول أخرى.

مرت وسائل الإعلام التي أنتجها الفلسطينيون في تلك الحقبة بمرحلة انتقالية؛ ففي البداية كانت البرامج الفلسطينية تبث من خلال استوديوهات هيئات البث الإذاعي المملوكة من الدولة في كل من: سورية والعراق ومصر وتونس والأردن والجزائر(23)، ثم حصلت منظمة التحرير الفلسطينية بعد ذلك في عام 1965 على جهاز الإرسال الخاص بها، ومن ثَمَّ بدأت بث برامجها إلى جميع أنحاء فلسطين من سورية(24)، ثم أنشأت محطة أخرى في عام 1988 في لبنان، وعلى الرغم من تدمير الميليشيات اللبنانية لها في البداية،

---

(17) Ibid., p. 62.

(18) Somiry-Batrawi, Ibid.

(19) Jamal, Ibid.

(20) Ibid.

(21) Hillel Nossek and Khalil Rinnawi, «Censorship and Freedom of the Press Under Changing Political Regimes: Palestinian Media from Israeli Occupation to the Palestinian Authority,» *International Communication Gazette*, vol. 65, no. 2 (2003), pp. 183-202.

(22) Amahl Bishara, «New Media and Political Change: The Case of the Two Palestinian Intifadas,» Working Paper, EUI RSCAS, 2009/21, Mediterranean Programme Series, p. 15, <http://hdl.handle.net/1814/11487>.

(23) Boyd, *Broadcasting in the Arab World: A Survey of the Electronic Media in the Middle East*, and Donald R. Browne, «The Voices of Palestine: A Broadcasting House Divided,» *Middle East Journal*, vol. 29, no. 2 (Spring 1975), pp. 133-150.

(24) Browne, Ibid.

ثم تعرضها للضربات الجوية الإسرائيلية، أعيد بناء المحطة دعمًا للانتفاضة الأولى[25]، وتسبب الجيش الإسرائيلي بتعريض الإعلاميين والصحافيين إلى خطر بالغ، بإصابة بعضهم وقتل بعضهم الآخر خلال الانتفاضة الأولى؛ تلك التي كانت ثورة قادها الشباب والطلاب في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وبدأت في كانون الأول/ديسمبر 1987، واستمرت حتى أيلول/سبتمبر 1993.

نتيجة لذلك، قررت المنظمات الإعلامية الدولية توظيف الفلسطينيين المحليين، وهو ما أدى إلى تنامي قطاع الإعلام والصحافة في فلسطين، وأدى ذلك إلى زيادة عدد الفلسطينيات العاملات في مجال الإعلام؛ إذ اعتمدت وسائل الإعلام الدولية على كونهن من الإناث لتجاوز «بعض القيود الاجتماعية»[26]، وصار بإمكان الفلسطينيين ضبط أجهزة التلفزيون على برامج إخبارية من إنتاج الفلسطينيين في فلسطين أول مرة، قبيل منح اتفاق أوسلو دولة فلسطين الحق في استخدام ترددات البث الخاصة بها، وأتى هذا بإطلاق أول برنامج إخباري تجريبي في مطلع عام 1993 من إنتاج معهد الإعلام العصري، ومقره جامعة القدس، وعقب بث عدد من البرامج الناجحة، حصل المعهد على رخصة في عام 1996 من وزارة الإعلام الفلسطينية لبث **قناة القدس التعليمية**[27].

وقد تم إبرام اتفاق أوسلو بين النظام الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993، عقب حرب الأيام الستة التي شنتها إسرائيل على مصر وسورية والأردن في عام 1967، والانتفاضة الفلسطينية الأولى ضد الاحتلال الإسرائيلي في عام 1987، وإعلان منظمة التحرير الفلسطينية استقلال فلسطين في عام 1988، وقد تناولت المفاوضات من بدايتها مكاسب ملموسة لصالح وسائل الإعلام الفلسطينية، وقد حصل تحقيقها، واشتملت هذه المكاسب على تخصيص موجة واحدة متوسطة وعشر موجات **أف أم** للسلطة الفلسطينية، بوصفها الحكومة المكلفة لدولة فلسطين.

وقد أتاحت هذه التغييرات أول مرة ترخيص محطات الإذاعة والتلفزيون التي تبث من فلسطين[28]، وبعد المفاوضات مباشرة انطلقت **هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية** في عام 1993 بوصفها منظمة إعلامية ممولة تمويلاً عامًا وتملكها الدولة، وتبث برامج تركز على الأطراف الفاعلة في الدولة، وتتبع التوجهات الحكومية[29].

(25) Kirsten Nakjavani Bookmiller and Robert J. Bookmiller, «Palestinian Radio and the Intifada,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 19, no. 4 (1990), pp. 96-105.

(26) Somiry-Batrawi, «Gender and Media Challenges in Palestine,» p. 111.

(27) Ibid.

(28) Boyd, *Broadcasting in the Arab World: A Survey of the Electronic Media in the Middle East*.

(29) Naomi Sakr, *Arab Television Today* (London: I. B. Tauris, 2007).

انطلقت إذاعة **صوت فلسطين** في إطار **هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية**، وبدأت بثها على الهواء في تموز/يوليو 1994، ولاقت هذه المحطة استحسان الجماهير الفلسطينية، وأذاعت برامج شهيرة، مثل «صباح الخير فلسطين»، فضلاً عن برنامج آخر يربط أسر المعتقلين الفلسطينيين بالمعتقلين الذين كانوا يستمعون إليهم من السجون الإسرائيلية(30)، وقد علقت الإذاعة بث برامجها المعتادة كي تتيح المجال أمام التغطية الحية للانتفاضة الثانية التي بدأت في عام 2000، واستمرت حتى عام 2005 (31).

عقب إطلاق إذاعة **صوت فلسطين**، انطلقت صحيفة **الحياة الجديدة** التي حصلت على تمويل لنشرها من السلطة الفلسطينية(32)، وبدأ تداولها في تشرين الثاني/نوفمبر 1994، وأصبحت **الحياة الجديدة** الصحيفة اليومية الأولى التي تنشر في فلسطين وتروج لموقف السلطة الفلسطينية(33)، ومع حلول عام 1996، كانت المحطة التلفزيونية التابعة **هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية** تبث برامج تلفزيونية من إنتاج فلسطيني من غرفة تحكم تقع في المجمع الرئاسي للسلطة الفلسطينية في غزة، في حين كانت مرافق الإرسال تقع في رام الله.

عقب وفاة رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات في عام 2004، تحوَّلت مسؤولية الرقابة على المحطة إلى وزارة الإعلام، وقد أدى هذا الانتقال إلى تطبيق آليات المساءلة العامة على موازنات المحطة والتعيينات فيها، وسرعان ما فازت حماس بأغلبية الأصوات في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني التي أجريت في عام 2006، ومن ثم أعلن رئيس السلطة الفلسطينية بالإنابة محمود عباس وقوع جميع وسائل الإعلام التابعة للدولة، بما في ذلك هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية تحت سلطة مكتب الرئيس(34).

خلال تلك الحقبة، انطلقت محطة فضائية في دولة فلسطين، ومع حلول عام 2002 كان بإمكان 78 في المئة من السكان مشاهدتها(35)، وسرعان ما أسست هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية **قناةَ فلسطين الفضائية** التي وصلت إلى جماهير دولية، ومع تزايد

---

(30) Boyd, Ibid.

(31) Vivian Salama, «Hamas TV: Palestinian Media in Transition,» *Arab Media and Society* (1 June 2006), <https://www.arabmediasociety.com/hamas-tv-palestinian-media-in-transition/>.

(32) Anne Saraste, «Media Regulation and Censorship in Occupied Palestine,» (May 2010), <https://icahd.fi/wp-content/uploads/2010/05/media_regulation_and_censorship_in_palestine.pdf>.

(33) Jamal, *The Arab Public Sphere in Israel: Media Space and Cultural Resistance.*

(34) Sakr, *Arab Television Today.*

(35) William A. Rugh, *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics* (Westport: Praeger, 2004), p. 220.

القنوات الفضائية والخاصة، عقب اتفاقية أوسلو، تمكن الجمهور في فلسطين من الحصول على محتوى وطني وعالمي من محطات خاصة في فلسطين تبث محتواها عبر الأقمار الصناعية من محطات أخرى، من دون تصريح قانوني غالبًا[36]، وأصبح بإمكان الجمهور الفلسطيني مشاهدة برامج من مئات من القنوات العربية، ولكن المحتوى الذي يقدِّمه الفلسطينيون كان هزيلاً، ومع ذلك وظّف بعض القنوات الفضائية ـ مثل قناة **الجزيرة** ـ صحافيين فلسطينيين للعمل على الأرض، وبذلك أدى الصحافيون المحليون الذين كانوا يعملون كمراسلين للقنوات الفضائية، دورًا محوريًا في تغطية الانتفاضة الثانية، والحروب والهجمات المتكررة التي شنتها قوات الجيش الإسرائيلي في تلك الحقبة[37]، وقد ساهمت هذه التغطية في إطلاع الجماهير الفلسطينية ـ بل والفلسطينيين في المهجر وجماهير العالم العربي ـ على مجريات الأمور في دولة فلسطين.

انطلقت محطة **تلفزيون الأقصى** عقب فوز حماس في انتخابات عام 2006، وهي قناة فضائية كانت تبث إرسالها من قطاع غزة، وجاءت مكملة لصحيفة **الرسالة** نصف الأسبوعية، وللمحطة الإذاعية **صوت الأقصى** التي بدأت بثها في عام 2003 [38]، ولم تبث هذه القناة الفضائية أي برنامج يتعارض مع الشريعة والتقاليد الإسلامية، تماشيًا مع توجهها الرامي إلى خدمة الحركة الإسلامية في فلسطين، وقد كانت وسائل الإعلام هذه تعتبر نفسها مستقلة عن حركة حماس، ومع ذلك، فقد مثلت وجهات نظر الحركة الإسلامية، شأنها في ذلك شأن تمثيل برامج **هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية** مواقف حركة فتح، وقد ركزت وسائل الإعلام هذه على أنشطة حكومة حماس، ووجهت الانتقادات إلى السلطة الفلسطينية، وحركة فتح، وإسرائيل، وتنوعت تغطيتها بين الموضوعات الدينية والثقافية والسياسية[39]. وعقب تدمير الجيش الإسرائيلي محطة **الأقصى** ومعداتها خلال حربه على غزة في عام 2009، انتقلت استوديوهات البث إلى موقع سري، ولا تزال القناة تبث إرسالها إلى اليوم في دولة فلسطين.

لم يكن لوسائل الإعلام عبر الإنترنت وجود في فلسطين قبل اتفاقية أوسلو؛ إذ لم تكن خدمة الإنترنت متاحة آنذاك، بفعل نظام الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين؛ بل لقد كان الدخول على شبكة الإنترنت محظورًا بنص القانون، إلى أن أدت المفاوضات

(36) Somiry-Batrawi, «Gender and Media Challenges in Palestine».
(37) Saraste, «Media Regulation and Censorship in Occupied Palestine».
(38) Alshaer, «Hamas Broadcasting: Al-Aqsa Channel in Gaza,» p. 239.
(39) Ibid., p. 239.

إلى منح السلطة الفلسطينية حق بناء بنية تحتية للاتصالات، ومع التوسع في النفاذ إلى خدمات الإنترنت من خلال القطاع الخاص، سرعان ما أصبح استخدام الفلسطينيين للإنترنت من أعلى معدلات الاستخدام بالنسبة للفرد في المنطقة[40]. ونتيجة لذلك، أصبح بإمكان الفلسطينيين في فلسطين تقديم تقارير إعلامية عن الأحداث المحلية بصورة أكثر سهولة، ولجمهور عالمي من خلال عدد متزايد من المواقع الإخبارية في فلسطين وخارجها، ويعمل الموقعان **يوميات فلسطين** (The Palestine Chronicle) الذي أُسّس في عام 1999، و**الانتفاضة الإلكترونية** (The Electronic Intifada) الذي أسس في عام 2001، من الولايات المتحدة الأمريكية، كموقعي رأي إخباريين مستقلين غير هادفين إلى الربح على شبكة الإنترنت، ويقدم الموقعان وجهة نظر فلسطينية عن الأحداث في فلسطين والخارج، وأسس **المركز الإعلامي الدولي للشرق الأوسط** (IMEMC) في الضفة الغربية في عام 2008 لتقديم الأخبار التي ينتجها الفلسطينيون عبر أنحاء فلسطين باللغة الإنكليزية، وبأشكال متعددة الوسائط، حيث كانت تستهدف الجمهور الدولي. وعلاوة على ذلك، أُسّست **شبكة قدس الإخبارية** الشهيرة في عام 2013 لتكون شبكة إخبارية مستقلة تقدم أخبارها بالعربية، وموجّهة إلى جمهور الشباب الفلسطيني في الأغلب، وتقدم أخبارًا باللغة الإنكليزية إلى جمهور عالمي من خلال منصاتها الإلكترونية، وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، وتجتذب ملايين المتابعين.

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

وفقًا لوكالة الأنباء الفلسطينية (**وفا**) هناك حاليًا ما يزيد على خمسين صحيفة تصدر ـ مطبوعة أو إلكترونية ـ يوميًا وأسبوعيًا وشهريًا في فلسطين، تتناول موضوعات سياسية وترفيهية، وتشمل المطبوعات في فلسطين اليوم أكثر من 150 مجلة، تستهدف الأطفال والسائحين ومناصري حقوق الإنسان والأكاديميين، وهناك أكثر من ثلاثين محطة تلفزيونية وإذاعية تبث من فلسطين، ويتضمن بثها عددًا من البرامج الترفيهية والثقافية، بما فيها الرياضية والدينية والموسيقية، فضلاً عن البرامج الإخبارية، وبحسب استقصاء وطني أجري مؤخرًا، تشاهد أغلبية الجمهور الفلسطيني البالغ من العمر خمس عشرة سنة أو أكثر التلفزيون يوميًا، يليه ثلث الجمهور الذي يستمع إلى الإذاعة ويدخل على الإنترنت يوميًا، وذكر الاستقصاء نفسه أن أقل من 10 في المئة من الجمهور الذي خضع للاستقصاء في

(40) Helga Tawil-Souri and Miriyam Aouragh, «Intifada 3.0? Cyber Colonialism and Palestinian Resistance,» *The Arab Studies Journal,* vol. 22, no. 1 (2014), pp. 102-133.

فلسطين، أفاد بإطلاعه «على إحدى الصحف اليوم اليومية في اليوم السابق»[41].

في الوقت الحاضر تحكم المنظومةَ الإعلامية في فلسطين ثلاثة أنظمة سياسية متداخلة، وهي: نظام الجيش الإسرائيلي، ومختلف القوانين التي سنّتها السلطة الفلسطينية، وسياسات حماس في ما يتعلق بالفلسطينيين المقيمين في قطاع غزة. علاوة على ذلك، يعني تزايد استخدام الفلسطينيين وسائل التواصل الاجتماعي أن سياسات الرقابة على شركات التواصل الاجتماعي ـ وأغلبيتها شركات محتكرة مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ـ تؤثر بدورها في الممارسات الإعلامية الإلكترونية في فلسطين، ومع ذلك استُخدمت القوانين التي بدأ تطبيقها في العقود الأخيرة من حكم الإمبراطورية العثمانية في تجريم الصحافيين الفلسطينيين عند توجيه الانتقاد إلى شخصيات الإمبراطورية وسياساتها، وهو الأمر الذي كان يتطور إلى إغلاق الصحف؛ كما حدث في حالة جريدة **فلسطين**[42]، ولم تتغير ممارسات السلطات الإمبراطورية مع فرض الانتداب البريطاني على فلسطين تجاه العاملين في مجال الإعلام؛ بل واصل البريطانيون القوانين القمعية نفسها التي كان العثمانيون يطبقونها، بل أضافوا شرطًا تمييزيًا بموجب القانون، ألا وهو ضرورة كون أي رئيس تحرير لأي صحيفة حاصلاً على شهادة جامعية[43].

يواصل النظام الإسرائيلي تطبيق مرسوم الصحافة (Press Ordinance) الصادر في عام 1933، ولوائح الطوارئ الصادرة في عام 1945، وهما النصّان الصادران منذ مرحلة الانتداب البريطاني، ويطبقان الآن في جميع أنحاء فلسطين التاريخية، وهو ما يعني أن أجيال صُنّاع الإعلام الذين يعيشون في دولة فلسطين لا يزالون يرزحون تحت عبء الرقابة العسكرية المستمرة[44]، وفي ظل هذه التدابير يُشترط الحصول على ترخيص من الجيش الإسرائيلي قبل نشر أي صحيفة. وفي القدس المحتلة، يُشترط الحصول على تصريح من وزارة الداخلية الإسرائيلية. أما جميع المحتوى الذي تزمع الصحيفة نشره، فلا بد من موافقة رقباء الجيش الإسرائيلي عليه، حيث يطلبون تقديم المادة مرتين لإخضاعها للرقابة قبل نشرها[45].

(41) Ipsos, «Top Line Results – Palestine: National Media Analysis (NMA) Study,» (November-December 2013), p. 17.

(42) Omer, «Against all Odds: Media Survive in Palestine».

(43) Ibid.

(44) 7amleh – Arab Center for Social Media Advancement, «Hashtag Palestine - Palestinian Social Media Activity during 2015,» *Jerusalem Quarterly*, vol. 68 (2016), pp. 111-118.

(45) Nossek and Rinnawi, «Censorship and Freedom of the Press Under Changing Political Regimes: Palestinian Media from Israeli Occupation to the Palestinian Authority».

تؤدي آلية الرقابة المسبقة، وفقًا لبعض الباحثين، إلى حذف 25 في المئة من المحتوى الصحافي[46]، وبالفعل أوقفت السلطات الإسرائيلية تراخيص بعض الصحف خلال الانتفاضة الأولى لشهرين، وتعرض بعض الصحافيين للسجن، وتعرض بعضهم الآخر للترحيل[47]، ولم تُتح السياسات التي طبقها النظام الإسرائيلي المجال أمام الفلسطينيين «لممارسة حرية التعبير أو التمثيل»[48]. وأثرت هذه الممارسات في العمل الإعلامي في فلسطين؛ سواء على الإنترنت، أم عبر الوسائل الأخرى.

وقد سنت السلطة الفلسطينية القانون الأساسي، وعدلته في عام 2003، كما عدلت قانون عام 1995 في شأن الطباعة والنشر، وجاء التشريعان مكملين للقوانين العسكرية الإسرائيلية التي لا تزال سارية، ويضمن القانون الأساسي ـ بموجب مشروع الدستور (الذي روجع في 4 أيار/مايو 2003) ـ حرية التعبير (المادة 37)، ويعلن الحق في امتلاك وسائل الإعلام، والحصول على المعلومات (المادتان 38 و40)، وينص على حرية الصحافة (المادة 39)، ومع ذلك يتعارض قانون الطباعة والنشر مع القانون الأساسي؛ لاعتماده لغة مبهمة في توصيف الجرائم المرتبطة بالصحافة، ويشترط قانون الطباعة والنشر الحصول على ترخيص للصحافة المطبوعة، ويحدد شروطًا ومتطلبات خاصة برأس المال، وبمن يمكنه تملّك وسيلة إعلامية، وشغل منصب رئيس التحرير، ويحتوي القانون على نصوص مبهمة تتعلق بتقييد المحتوى من الناحية الأخلاقية، ويحظر أي محتوى من شأنه «الإساءة إلى الوحدة الوطنية» (المادة 37)، وأخيرًا ينص القانون على عقوبات تتعلق بالمخالفات الإعلامية، وعلى الغرامة والسجن في مواجهة العاملين في مجال الإعلام ومنظماته[49].

وقد أدت هذه القيود إلى فرض الصحافيين الفلسطينيين الرقابة الذاتية على أنفسهم، ولا يوجد أي جهاز مستقل يقوم على تطبيق هذه اللوائح؛ لأن سلطة تطبيق القانون تقع بين يدي الحكومة مباشرة[50].

---

(46) نجّار، **صحافة فلسطين والحركة الوطنية في نصف قرن: 1900 - 1984**، مقتبسًا في: Bishara, «New Media and Political Change: The Case of the Two Palestinian Intifadas».

(47) Bishara, Ibid.

(48) Jamal, *The Arab Public Sphere in Israel: Media Space and Cultural Resistance*, p. 127.

(49) Toby Mendel and Ali Khashan, «The Legal Framework for Media in Palestine and under International Law,» (2006), <https://www.article19.org/data/files/pdfs/analysis/palestine-media-framework.pdf>.

(50) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], *Assessment of Media Development in Palestine Based on UNESCO's Media Development Indicators* (Ramallah: UNESCO Office, 2014), <http://unesdoc.unesco.org/images/0022/002277/227784E.pdf>.

وقد استُخدم تشريع الطباعة والنشر للحد من حرية التعبير وحرية الصحافة، ونتيجة لذلك وقع عدد من الحوادث، تمثلت في إغلاق السلطة الفلسطينية محطات بث فضائي تلفزيونية خاصة، وتوقيف الصحافيين بموجب أحكامه، وشملت هذه الأحداث التشويش على إشارة تلفزيون (AETV)، واعتقال مدير المحطة، عقب بثها عددًا من جلسات المجلس التشريعي الفلسطيني في عام 1997 [(51)].

من الجدير بالذكر، أن الحكومة الفلسطينية تحت قيادة الرئيس عرفات، وعقب الترهيب الذي شهدته قناة تلفزيون (AETV)، قامت بتشكيل لجنة من ثلاثة عشر عضوًا، بعضوية عدد من الوزراء وممثلي الوزارات، فضلاً عن خبراء فنيين وقانونيين، والغرض منها تنظيم البث التلفزيوني والإذاعي بموجب قانون الصحافة لعام 1995. وفي نهاية المطاف، اقترحت وزارة الإعلام إنشاء جهاز مستقل يعين أعضاؤه بحسب خبرتهم لتنظيم عمل وسائل الإعلام. ومع ذلك، فإن المراجعات المقترحة على قانون البث ظلت في صورة مشروع، عقب أزمة انتخابات عام 2006، التي انطوت على اعتقالات موسعة من جانب إسرائيل لأعضاء من الحكومة الفلسطينية[(52)]، وانتهى الأمر إلى صياغة قانون جديد للبث ضمّ مراجعة للكثير من المسائل التي أثيرت، ولكنه لم يُطبق بعد بسبب أزمة الحكم المستمرة في فلسطين.

وقّع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في عام 2016 إعلان حرية الإعلام في العالم العربي، وحدد الأول من آب/أغسطس يومًا لحرية الرأي والتعبير في فلسطين[(53)]، ومع ذلك وقع الرئيس أيضًا بعد سنة من ذلك التاريخ قانون الجرائم الإلكترونية، الذي انتهك أحكام القانون الأساسي الذي يكفل حرية التعبير والتحرر من الرقابة، وفرض القانون الجديد غرامات وعقوبات بالسجن، وهو ما أثار مخاوف تتعلق بالإعلام المنشور والاتصال الإلكتروني في فلسطين[(54)]، وقبل التوقيع على مشروع القانون ببضعة أسابيع، حُظرت عشرات المواقع الإخبارية المعروفة على الإنترنت، بما فيها **شبكة قدس الإخبارية**، بقرار

---

(51) Amal Jamal, «The Palestinian Media: An Obedient Servant or a Vanguard of Democracy?,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 29, no. 3 (Spring 2000), pp. 45-59.

(52) Sakr, *Arab Television Today.*

(53) Ahmad Melhem, «Freedom of the Press: Palestine's Journalists Call for Action,» *Al-Monitor* (22 August 2016), <https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/08/palestine-journalists-arrests-freedom-of-the-press-opinion.html>.

(54) Marwa Fatafta, «Internet Freedoms in Palestine: Mapping of Digital Rights Violations and Threats,» Association for Progressive Communications, 23 January 2018, <https://www.apc.org/en/pubs/internet-freedoms-palestine-mapping-digital-rights-violations-and-threats>.

من النائب العام للسلطة الفلسطينية[55]، وبموجب القانون الجديد، استُهدف الصحافيون والناشطون في الضفة الغربية من خلال توقيفهم وتوجيه الاتهامات إليهم، نظرًا إلى ما ينشرونه من محتوى على شبكة الإنترنت. وفي قطاع غزة، أُدخل تعديل على القانون 3 في عام 2009، وقد جرّم هذا التعديل ـ على نحو مبهم ـ سوء استخدام التكنولوجيا، وهي أحكام يمكن استخدامها لفرض الرقابة على الممارسات الإعلامية على الإنترنت[56].

رابعًا: الاقتصاد الإعلامي وأنماط ملكية وسائل الإعلام

تنوعت أنماط ملكية وسائل الإعلام في فلسطين تاريخيًا؛ ما بين الملكية الخاصة، وملكية الأحزاب السياسية، وملكية الدولة، وعلى الرغم من عدم السماح للمنظمات غير الحكومية ـ بموجب القوانين الحالية ـ بتشغيل وسائل إعلام وبثها، فإنها لا توجد فئة مميزة لترخيص وسائل الإعلام المملوكة من المجتمع وغير الهادفة إلى الربح، وقد تزايدت وسائل الإعلام الخاصة إلى حدّ كبير في فلسطين تحت تأثير توجه التحرر الاقتصادي الجديد، وما اشتمل عليه من خصخصة، عقب اتفاق أوسلو. وتستمر وسائل الإعلام الخاصة في فلسطين في أداء عملها إلى حد كبير من خلال دخلها التجاري، ومع ذلك، يؤثر الفقر، وانتشار البطالة، والإقصاء الاقتصادي في الاقتصاد الإعلامي، وتجعل هذه العوامل سوق الإعلانات سوقًا صغيرًا[57].

تقبل وسائل الإعلام المملوكة من الدولة الرعاية التجارية؛ ولكنها تلتزم إلى حد كبير بالتمويل الذي تقدِّمه الحكومة، وتحتكر شركة الاتصالات الفلسطينية (*PALTEL*) الخاصة قطاع الاتصالات بأكمله تقريبًا. ونتيجة لذلك، تساهم إيرادات الشركة؛ من رسوم الاشتراكات، بنسبة عشرة في المئة في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، كما تمثل 30 في المئة من الإيرادات الضريبية السنوية للسلطة الفلسطينية[58].

تطبق وزارة الإعلام الفلسطينية ـ بوجه عام ـ استراتيجية منفتحة؛ حيث «تصدر مجانًا إعلانات «عدم ممانعة» أو «تراخيص موقتة»[59] لطالبي تراخيص البث، وتهدف

---

(55) Ibid.

(56) Ibid.

(57) UNESCO, *Assessment of Media Development in Palestine Based on UNESCO's Media Development Indicators*.

(58) Helga Tawil-Souri, «Occupation Apps,» *Jacobin Magazine* (March 2015), <https://www.jacobinmag.com/2015/03/occupation-apps-souri-palestine>.

(59) Sakr, *Arab Television Today,* p. 25.

ممارسة منح التراخيص إلى إثبات «الوقائع التي تحصل على الأرض»(60) في فلسطين؛ لتستخدمها في المفاوضات المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي في المستقبل، وترى الوزارة أيضًا ضرورة تعدُّد هيئات البث، لا للنهوض بحرية التعبير وحسب، بل لمواصلة البث الفلسطيني بغض النظر عن أي هجمة تشهدها المنظومة الإعلامية من جانب إسرائيل. وقد نتج من هذه الممارسة، اعتبارًا من تسعينيات القرن العشرين، عشرات المحطات التي تبث إرسالها على الهواء، والتي يعمل بعضها من دون ترخيص، وتباينت هذه السياسة مع أغلبية سياسات الأنظمة الإعلامية في العالم العربي، التي ظلت حكرًا على هيئات البث المملوكة من الدولة(61).

على الرغم من أن السلطة الفلسطينية قد أصدرت تراخيص لعشرات من المحطات الإذاعية الخاصة ومحطات التلفزيون ذات الاشتراك الخاص، فإن أغلبية البرامج المقدمة كانت ذات طابع ترفيهي، ومن ثَمَّ كانت تهدف إلى الربح من الجماهير، ولذا انتابت هذه المحطات حالة من عدم الاستقرار، واضطربت بين العمل والإغلاق المتكرر، بسبب عجزها عن تحقيق الأرباح(62).

وقد واصلت بعض وسائل الإعلام الخاصة في فلسطين عمل منظماتها من خلال توليفة من ريادة الأعمال الاجتماعية، والممارسات التجارية؛ مثل **راديو نسا** (Radio Nisaa FM) المحطة التي أطلقت في عام 2009، وهي محطة الإذاعة التجارية الوحيدة الخاصة بالنساء الفلسطينيات وتديرها نساء، ويتلقى **راديو نسا** دعمًا ماليًّا من خلال مجموعة الرعاة من الشركات ومن الإعلانات، فضلاً عن التبرعات والتمويل من المنظمات الدولية، ووزارة شؤون المرأة في فلسطين، ومنتدى سيدات الأعمال ـ فلسطين. ومن صور التصدي للفجوة بين الجنسين في وسائل الإعلام الفلسطينية، منح المرأة الأولوية في إدارة **راديو نسا** والإنتاج الإعلامي فيه. وذكرت إحدى الدراسات التي أجرتها جمعية تنمية وإعلام المرأة **تام**، أن وسائل الإعلام في فلسطين تهمِّش مشاركة المرأة في العمل الإعلامي، وفي تمثيلها في المحتوى الإعلامي، وتوصلت الدراسة إلى تثبيت الصورة النمطية للمرأة في الإعلام الفلسطيني في الأغلب، بسبب توظيف المنظمات الإعلامية نحو 10 في المئة من الإناث، ولا تشغل سوى بضع نساء وظائف في مجال الإنتاج الإعلامي أو الإدارة(63).

---

(60) Ibid., p. 25.

(61) Ibid.

(62) Jamal, «The Palestinian Media: An Obedient Servant or a Vanguard of Democracy?».

(63) Women Media and Development (TAM), «*Media Monitoring of Palestinian Women's Image and Representation in News Related to Peace and Security* (2017), <https://tam.ps/newsite/en/wp-content/uploads/2020/08/media-monitoring-report-english-FINAL.pdf>.

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

على الرغم من أن اتفاقية أوسلو منحت الفلسطينيين الحق في إنشاء أنظمة اتصالات مستقلة، فإن القيد الرئيس على تنمية التكنولوجيا الإعلامية وبنيتها التحتية في فلسطين هو الاحتلال الإسرائيلي، وتقيد إسرائيل قدرة شركات وسائل الإعلام والاتصالات على استيراد التكنولوجيا الضرورية لصيانة المنظومة الإعلامية وتحديثها، كما تقيّد الحكومة الإسرائيلية إمكانية الوصول إلى الترددُّات الضرورية لبث الإرسال[64]، وتقيِّد شركات الاتصالات بتكنولوجيا الجيل الثاني أو الثالث فقط؛ بسبب القيود المفروضة على تخصيص الطيف الترددي[65].

لا تمتلك **هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية** معدات للبث التلفزيوني، ولا استوديوهات في قطاع غزة، بل لا تتوفر المعدات الميدانية الكافية، وهو ما يؤدي إلى بث أغلبية البرامج التلفزيونية مسجلة مسبقًا، أو تحتوي على مشاهد مصورة مسبقًا من فاعليات في المجتمع المحلي.

وقد استهدفت الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية المتكررة المكاتب والاستوديوهات والبنية التحتية الإعلامية الفلسطينية، وهو ما أدى إلى خسارتها ملايين الدولارات؛ بل وإغلاقها في بعض الأحيان، وفي كانون الثاني/يناير 2002، وخلال الانتفاضة الثانية، فجّر الجيش الإسرائيلي مبنىً من خمسة طبقات كانت تعمل من خلاله إذاعة **صوت فلسطين** في رام الله، ودمر أجهزة الإرسال الخاصة بالمحطة، وواصلت الإذاعة بثها من موقع سري، ومن خلال محطات إذاعية خاصة؛ ولكنها لم تتمكن من بناء أبراج إرسالها من جديد، لقلة الموارد المتاحة لديها[66].

تعرضت وسائل الإعلام الفلسطينية الأخرى إلى تدمير مشابه على يد الجيش الإسرائيلي، كما حدث في تشرين الثاني/نوفمبر 2018 حين استهدف القصف الجوي المتكرِّر من الجيش الإسرائيلي المبنى الذي كان يعمل **تلفزيون الأقصى** فيه؛ حيث أدّى إلى تدميره، وبسبب استمرار استهداف البنية التحتية الإعلامية من الجيش الإسرائيلي، تداوم هيئات البث الفلسطينية على نقل معداتها وأماكن عملها باستمرار إلى مواقع سرية.

(64) Jamal, «The Palestinian Media: An Obedient Servant or a Vanguard of Democracy?».

(65) Fatafta, «Internet Freedoms in Palestine: Mapping of Digital Rights Violations and Threats».

(66) Saraste, «Media Regulation and Censorship in Occupied Palestine».

أما في ما يتعلق بالإنترنت في فلسطين، فجميع أشكال الاتصال بالشبكة الدولية تمر من خلال النظام الإسرائيلي، الذي يتعمد إيقافها وتعطيلها على نحو دوري، ويصر على تدمير البنى التحتية للاتصالات الفلسطينية بالشبكة الدولية. علاوة على ذلك، لاحظت جماعات الدعوة، مثل مجموعة «حملة» تعاون أجهزة النظام الإسرائيلي مع شركات خاصة للتكنولوجيا بهدف ممارسة الرقابة على الحسابات الفلسطينية وإغلاقها، وتشمل هذه الأفعال عقد إسرائيل اتفاقات مع عدد من شركات وسائل التواصل الاجتماعي لحجب المحتوى عن فلسطين، بما في ذلك المنشورات على **الفيسبوك**، والمحتوى على موقع **غوغل**(67)، ومع ذلك يرتفع معدَّل استخدام الإنترنت في فلسطين، ويزداد بانتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في فلسطين؛ إذ ينشط فلسطيني واحد من بين كل ثلاثة فلسطينيين على المنصات المختلفة(68)، وتمثل فلسطين أعلى كثافة في مجال مستخدمي **الفيسبوك** في المنطقة العربية(69).

تتصل كذلك الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون في فلسطين بباقي أنحاء العالم من خلال الإنترنت؛ فلا يقتصر استخدام وسائل الإعلام التقليدية للإنترنت، كامتداد لممارساتها الإعلامية، بل كحركة تكتيكية مبتكرة للاتصال بالجماهير العالمية، فعلى سبيل المثال: **إذاعة فلسطين الحرة** (Radio Free Palestine) هي عبارة عن بث إذاعي مستمر لأربع وعشرين ساعة، وهي إذاعة دولية وتعاونية، وتحيي ذكرى **النكبة** في الخامس عشر من أيار/مايو من كل عام، وتستضيف البث المباشر للبرامج التي تقدمها الإذاعة وتشاركه محطاتٌ في فلسطين وخارجها، والتي تبث مباشرة إلى الجمهور عبر الإنترنت ومحطات راديو FM عبر القارات الخمس(70). وتشير هذه الممارسات إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت، قد أصبحت من الأدوات التي يستخدمها الفلسطينيون لتيسير الاتصال الإعلامي محليًّا، وعبر الحدود الوطنية.

---

(67) 7amleh – Arab Center for Social Media Advancement, «Hashtag Palestine - Palestinian Social Media Activity during 2015».

(68) Fatafta, «Internet Freedoms in Palestine: Mapping of Digital Rights Violations and Threats».

(69) Tawil-Souri and Miriyam Aouragh, «Intifada 3.0? Cyber Colonialism and Palestinian Resistance».

(70) Gretchen King and Laith Marouf, «Radio Free Palestine: A Model for cross-Border Solidarity Broadcasting,» (9 July 2018), <https://www.ritimo.org/Radio-Free-Palestine-A-Model-for-Cross-Border-Solidarity-Broadcasting>.

سادسًا: التحديات

واصلت السلطات الإسرائيلية طوال احتلالها فلسطينَ رقابتها على الصحافيين الفلسطينيين واعتقالهم وترحيلهم، بل وقتلهم. وأدت إجراءات اتخذتها السلطة الفلسطينية وحركة حماس إلى إغلاق المحطات والمواقع على الإنترنت، كما تم توقيف الصحافيين الذين يغطون السياسات المعارضة. مع ذلك، فإن أغلبية أشكال قمع الحريات الصحافية التي شهدتها فلسطين منذ عام 1948 إلى اليوم، كانت من فعل الاحتلال الإسرائيلي، ويرفض المكتب الصحافي للحكومة الإسرائيلية تجديد البطاقات الصحافية للصحافيين الفلسطينيين، وهو ما يقيد قدرتهم على السفر والعمل في فلسطين، وإلى جانب ذلك تؤدي القيود الموسعة على حركة جميع الفلسطينيين إلى الحدِّ من قدرة الصحافيين الفلسطينيين على الوصول إلى مواقع الأخبار وتغطيتها[71].

مؤخرًا، وفي عام 2018 أدى استهداف القوات العسكرية الإسرائيلية العاملين في مجال الإعلام في فلسطين بعنف إلى مقتل صحافيين فلسطينيين أثناء تغطيتهما الأحداث الإخبارية في قطاع غزة، وبيّن التحقيق المستقل الذي أجرته الأمم المتحدة ولجنة حماية الصحافيين أن إطلاق قناصي الجيش الإسرائيلي الرصاص عليهما كان عمدًا، وانتهى التحقيق إلى أن استهداف النظام الإسرائيلي الصحافيين الفلسطينيين بالقتل «قد أصبح جزءًا من نمط التعامل»[72].

على خلفية نشاطهم على وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح الفلسطينيون مؤخرًا عرضة للتوقيف من النظام الإسرائيلي والسلطة الفلسطينية وحركة حماس. وكان النظام الإسرائيلي هو المسؤول عن أغلبية حالات التوقيف بتهمة «التحريض من خلال وسائل التواصل الاجتماعي»[73]؛ بل صدرت أحكام بالسجن مدة عام أو أكثر على الفلسطينيين؛ فعلى سبيل المثال نشرت الشاعرة الفلسطينية دارين طاطور قصيدتها «قاوم يا شعبي قاوم» على **الفيسبوك** في عام 2015، وحُكم عليها عقب ذلك بالإقامة الجبرية في المنزل ثلاث سنين، قبل الحكم عليها بالسجن مدة خمسة أشهر بتهمة «التحريض» و«دعم الإرهاب»

(71) Saraste, «Media Regulation and Censorship in Occupied Palestine».

(72) Committee to Protect Journalists, «UN Commission: Israeli Snipers «Intentionally Shot» Palestinian Journalists in 2018, Killing 2,» 28 February 2019, <https://cpj.org/2019/02/un-commission-israeli-snipers-intentionally-shot-p.php>.

(73) 7amleh – Arab Center for Social Media Advancement, «Hashtag Palestine - Palestinian Social Media Activity during 2015,» p. 113.

بسبب منشورها[74]، والجدير بالذكر أن النظام الإسرائيلي لا يوجه تهمة التحريض على العنف عبر الإنترنت إلاّ إلى الفلسطينيين[75].

إن الخطر الذي يواجهه الصحافيون والإعلاميون الفلسطينيون، وتجريم الاتصالات السياسية الفلسطينية والرقابة عليها، وتدمير البنية التحتية الإعلامية على نحو ممنهج، وفرض القيود على جميع التكنولوجيا، من الصعوبات الكبرى التي تواجه تنمية المنظومة الإعلامية. وعلاوة على ذلك، يشّكل اتجاه السلطة الفلسطينية نحو الخصخصة تهديدًا لاستمرار المنظومة الإعلامية اقتصاديًا، وتهديدًا لاستدامتها، فإن سوق الإعلام الصغير والضعيف مشبع بالاهتمامات التجارية، أو الهادفة إلى الربح، ولا يوجد ترخيص خاص بتمويل وسائل الإعلام غير الهادفة إلى الربح، أو المملوكة من المجتمع، ولا تمويل مرصودًا لها من وزارة الإعلام الفلسطينية؛ إذ تعمل هذه الوسائل من دون إعلانات، أو بعدد محدود منها، وعادة ما يكون عملها مكملاً لوسائل الإعلام التجارية، والخاصة، والمملوكة من الدولة، أو ذات الانتماءات الحزبية.

بينما تشارك المنظمات غير الحكومية على نحو متزايد في دعم الإنتاج الإعلامي غير الهادف إلى الربح في فلسطين، فإن اعتماد هذه المنظمات على تمويل المشروعات من مصادر دولية، يؤدي إلى عدم استدامة وسائل إعلامها؛ بل ويتقيد إعلامها بخدمة المصالح الأجنبية للجهات المانحة.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

طالما استخدم الفلسطينيون في فلسطين التاريخية وبلاد المهجر وسائل الإعلام لخدمة التحرر الوطني وتقرير المصير، ويعضدُ صمود وسائل الإعلام الفلسطينية مختلف التحركات الإعلامية التي تواصل تحدي الاحتلال الإسرائيلي والتحايل عليه، ويقمع النظام الإسرائيلي في الوقت الحالي الشعب الفلسطيني سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا من خلال سياسات تضعف المنظومة الإعلامية في فلسطين، فإن الاقتصاد الإعلامي في فلسطين غير مستدام من جراء استمرار احتلال النظام الإسرائيلي للطيف الكهرومغنطيسي، وتدمير البنى التحتية، وفرض الحظر على التكنولوجيا الإعلامية، ومواصلة العدوان على الإعلاميين والناشطين الفلسطينيين.

(74) International Middle East Media Center (IMEMC), «Convicted for Poetry: Dareen Tatour,» 4 May 2018, <https://imemc.org/article/convicted-for-poetry-dareen-tatour/>.

(75) 7amleh – Arab Center for Social Media Advancement, Ibid.

من ناحية أخرى، أدت أزمة الحكم في فلسطين منذ انتخابات عام 2006 إلى تداخل سياسات الأنظمة التي تستهدف الصحافيين والتعبير السياسي عبر الإنترنت، وأثرت تأثيرًا سلبيًا في المنظومة الإعلامية؛ ومع ذلك فإن الابتكار في الممارسات الإعلامية، الذي يشمل استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي بصورة إبداعية من جانب المواقع الإخبارية، ووسائل الإعلام التقليدية والناشطين الإعلاميين، قد أدى إلى ربط الفلسطينيين في فلسطين المحتلة بسائر أنحاء العالم.

تتيح المشروعات الإعلامية التي تتضامن مع الشعب الفلسطيني، سواء الدولية أم في المهجر، فرصة حقيقية لكل من الإعلاميين الفلسطينيين وغير الفلسطينيين حول العالم لتشجيع التوسع في الفضاء الإعلامي الفلسطيني، ولم تكن مبادرة المركز الإعلامي الدولي للشرق الأوسط (IMEMC)، و**إذاعة فلسطين الحرة** (Radio Free Palestine) إلا مثالين من بين عدة أمثلة على الطرائق التي يسلكها الفلسطينيون للتواصل مع صُنّاع الإعلام وجماهيره حول العالم من خلال الإنترنت، وغيرها من الوسائل.

الفصل الرابع

الأردن: استدامة تنمية الإعلام في الاوقات الصعبة

باسم الطويسي

يبرز هذا الفصل أهم سمات المنظومة الإعلامية الأردنية ومدى ارتباطها بالأنظمة السياسية والاقتصادية والقانونية، ويركز على الجهود المبذولة لتطوير صناعة إعلامية مستدامة في ظل ظروف صعبة. ومر الأردن بأوقات عصيبة عشرات السنين في خضم مجريات الأحداث في الشرق الأوسط، ومشهد الحروب الإقليمية المدمرة، والحروب الأهلية، والثورات والقلاقل السياسية، وكلها من العوامل التي قوضت جهود الإصلاح السياسي وتنمية وسائل إعلام قوية تعمل على نحو صحي وسليم.

أولًا: معلومات أساسية

يقع الأردن في موقع استراتيجي في المنطقة، يجعله يتصدر العناوين الصحافية الإخبارية دائمًا، حيث تحيط به السعودية والعراق وفلسطين (بما فيها أراضي 1948) ويعد الأردن بلدًا غير ساحلي، فليس فيه إلا شريط ساحلي طوله 26 كلم على البحر الأحمر، ويغلب على مساحته ـ البالغة 89,200 كلم^2 ـ الطابع الصحراوي في الجنوب والشرق، وعاصمة الأردن عمَّان، وهي مركز النشاط السياسي والثقافي والإعلامي، وعلى الرغم من مناخ الأردن المتوسطي المعتدل، فإن نشاطه الزراعي مقيد، وموارده الزراعية محدودة، وهو يعاني اقتصاديًا في محاولة تلبية الحاجات المتزايدة لسكانه الآخذين في النمو، ومع ذلك، فإن قطاع السياحة النشط أحد أهم أركان الاقتصاد في الأردن، الذي يزخر بتاريخ عريق داخل حدوده الحالية، التي رُسمت في عام 1921، حيث تشهد الآثار ومواقعها الأثرية الإسلامية

والبيزنطية والرومانية والنبطية على حضاراته السابقة التي ازدهرت على مر العصور، وتتميز الحضارة النبطية ـ التي ازدهرت في الجنوب ـ بأنها أول من استخدم الحروف، التي تطورت وانبثقت منها حروف الأبجدية العربية، وقد شهدت تلك المنطقة أيضًا كبرى معارك الثورة العربية ما بين عامي 1916 و1917 التي انهت الاحتلال التركي للعالم العربي، وبقي الأردن جزءًا من الإمبراطورية العثمانية حتى مطلع القرن العشرين، حيث انهارت تمامًا بتوقيع اتفاقية سايكس ـ بيكو بين بريطانيا وفرنسا، ونتج من هذه الاتفاقية تأسيس إمارة شرق الأردن في عام 1921 تحت الانتداب البريطاني.

أدى صعود الحركات الوطنية العربية في المنطقة إلى ارتفاع تكلفة الاستعمار البريطاني لكل من العراق وفلسطين والأردن، ومن ثم حصل الأردن على استقلاله عن الانتداب البريطاني في عام 1946 وأصبح دولة ملكية دستورية، تعرف باسم **المملكة الأردنية الهاشمية**، وعقب حرب العرب وإسرائيل في عام 1948، ضم الأردن الضفة الغربية من نهر الأردن، بما في ذلك أجزاء من القدس، ولكن في حزيران/يونيو 1967 احتلت إسرائيل الضفة الغربية والقدس الشرقية، عقب حربها الثانية ضد العرب، وفي عام 1988 تخلى الأردن عن سيادته على الضفة الغربية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ثم وقعت معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل لتنهي حالة الحرب بين البلدين في عام 1994.

مع ذلك، أحدثت موجات لجوء الفلسطينيين ـ التي امتدت سنيين جراء حالات العنف والاحتلال وصعوبة العيش ـ آثارًا بالغة في الأردن وسياساته، وقد منح الموقع الجغرافي السياسي للمملكة الأردنية أهمية استراتيجية وسياسية؛ بوصفها طرفًا سياسيًا مهمًا، وقد تحمل الأردن مسؤولية استقبال موجات من اللاجئين العرب الفارين من النزاعات الإقليمية، فعلاوة على تدفق اللاجئين الفلسطينيين إلى حد كبير خلال حربي عام 1948 و1967، فقد سعى آلاف اللبنانيين إلى اللجوء إلى الأردن في منتصف السبعينيات هروبًا من الحرب الأهلية التي نشبت في بلادهم، وتفاقم الوضع في عام 1990 عندما احتل العراق الكويت، حيث طُرد عشرات الآلاف من العاملين الفلسطينيين والأردنيين من الكويت، وغادر عدد منهم، ليعودوا إلى الأردن بلد إقامتهم، وتلا ذلك موجات أخرى من العراقيين الفارين من العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة واحتلال بلادهم في ما بعد عام 2003، وتدفق عدد كبير من اللاجئين السوريين إلى حدود الأردن الشمالية بدءًا من عام 2011، عقب اندلاع الحرب الأهلية في سورية، وقد هرب أكثر من 1.3 مليون لاجئ سوري إلى الأردن، وكان

من بينهم 640 ألف لاجئ مسجل لدى الأمم المتحدة ومستقر في المخيمات[1]، وعلى ذلك، تضاعف عدد سكان الأردن منذ الاستقلال أول مرة بعد 55 عامًا، وتضاعف مرة أخرى بعد 20 عامًا ليصل الى 10.6 مليون نسمة، ويشكل غير الأردنيين نسبة 30 في المئة من إجمالي عدد السكان، ويشكل السوريون 15 في المئة منهم؛ بينما يشكل الفلسطينيون النسبة الباقية، ويشكل الشباب أغلبية السكان؛ حيث تمثل نسبة البالغين من العمر ستة عشر عامًا 34 في المئة.

على الرغم من ندرة موارد الأردن فإن اقتصاده أزدهر بضعة عقود، وينعكس هذا الازدهار على نحو ملحوظ في بنيته التحتية وجودة الخدمات الصحية والتعليمية فيه، ومع ذلك، عانى الاقتصاد الأردني اعتبارًا من عام 2010، بسبب عدد من العوامل المتباينة، وارتبط أهمها بالطاقة والمياه وقطاع الزراعة الضعيف وزيادة البطالة وضرورة تقاسم الموارد المحدودة مع اللاجئين السوريين، وقد ازدهرت وسائل الإعلام على الرغم من ذلك، وواكبت وتيرة التغير السريعة التي شهدتها الأحداث، وأتاح نمو السكان السريع فرصًا جديدة أمام وسائل الإعلام، على الرغم مما مثّله من تحديات في المجالات الأخرى.

وقد تكيف الأردن مع الظروف الجديدة؛ ففي عام 1989 أطلق برنامجًا للإصلاح الديمقراطي شهد تعليق العمل بقانون الطوارئ واستعادة الحياة البرلمانية وتشكيل الأحزاب السياسية، وقطع التحول الديمقراطي شوطًا طويلاً قبل تراجعه في مطلع القرن الحادي والعشرين، على الرغم من استمرار عقد الانتخابات البرلمانية بانتظام، وعقب «الربيع العربي» في عام 2011، استحدث الأردن سلسلة من الإصلاحات الأخرى، من خلال إدخال تعديلات دستورية موسعة، وتأسيس الهيئة المستقلة للانتخاب، وإنشاء المحكمة الدستورية.

ثانيًا: التطورات التاريخية

تزامن مولد الصحافة في الأردن مع مولد الدولة قبل نحو مئة عام، عندما بدأت الدولة في أداء دور فاعل في بناء المؤسسات الوطنية وتشكيل الهوية الأردنية، وتشهد وسائل الإعلام في الوقت الحالي تحولاً كبيرًا، ولكن من دون أن يواكبه إصلاح سياسي بالوتيرة نفسها.

---

(1) **التعداد العام للسكان والمساكن** (عمّان: دائرة الإحصاءات العامة، 2015).

وقد مرت وسائل الإعلام الأردنية بثلاث مراحل، هي: **سنوات الإمارة** بين عامي 1921 و1946، ثم **سنوات المملكة** بين عامي 1946 و1970، ثم **المرحلة الحديثة** التي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين: تأتي المرحلة **الأولى** بين عامي 1970 و1989، التي شهدت استقرارًا ماليًا واعتماد الأشكال الحديثة للتكنولوجيا، أما المرحلة **الثانية** فقد بدأت في عام 1989 عندما مر الأردن بتحول ديمقراطي[2].

نُشرت أول صحيفة أردنية تحت عنوان، **الحق يعلو** في عام 1921 في مدينة معان، وعند دخول الطباعة في عام 1923، بدأ نشر الصحيفة الرسمية **الشرق العربي** أسبوعيًا، وأحيانًا مرتين في الأسبوع، ثم تغيّر اسم الجريدة في عام 1926 إلى **الجريدة الرسمية لإمارة شرقي الأردن**. ثم تغيّر اسمها مرة أخرى إلى **الجريدة الرسمية للملكة الأردنية الهاشمية**[3]، ولا تزال هذه الجريدة تصدر إلى يومنا هذا.

بدأ نشر صحف خاصة متعددة في عام 1927 من ضمنها **جزيرة العرب**، و**صدى العرب**، و**الأردن** التي توقف إصدارها في عام 1982. وفي ثلاثينيات القرن العشرين، كانت هناك محاولات محدودة لنشر الصحف والمجلات، مثل **الحكمة** و**الميثاق** و**الوفاء**، ولكن لم يستمر نشر أي منها[4]، واتسمت الصحافة في تلك الحقبة بعدم استقرارها وفقرها المالي، وافتقارها إلى هوية واضحة، وبدأت الصحف المنتسبة إلى الأحزاب السياسية في الظهور، وشاع فيها المحتوى السياسي والأدبي.

بدأت المرحلة الثانية في عام 1946، عندما حصل الأردن على استقلاله، وتحول إلى ملكية دستورية، وضم الأردن آنذاك الضفة الغربية في فلسطين، وسُن دستور عام 1952، ما ضمنَ الحريات السياسية والمدنية وحرية الصحافة أول مرة، واستمرت هذه المرحلة حتى عام 1967 عندما اندلعت الحرب الثانية بين العرب وإسرائيل، وانتهت بفقدان الأردن الضفة الغربية، وأنشأت حركات المقاومة الفلسطينية آنذاك معسكرات تدريب في الأردن، وظلت النفاثات المقاتلة الإسرائيلية تجوب سماوات الأردن من دون رادع، وتحسنت تغطية الصحف التي تمثل جميع الأحزاب السياسية ومحتواها وجودتها في بداية تلك الحقبة،

---

(2) عصام الموسى، **تطور الإعلام في الأردن، 1920-1970** (عمّان: منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن، 1998).

(3) المصدر نفسه، ص 261.

(4) المصدر نفسه، ص 261.

واتسعت قاعدة قرائها، ومع ذلك شهد عام 1959 تراجعًا ملحوظًا في جودة الأداء عند تعليق العمل الديمقراطي.

مثلت ستينيات القرن العشرين زمن الاستقطاب السياسي في العالم العربي، وأصبحت الصحف أكثر تحزبًا، وتدخلت الحكومة في أدق الأمور في وسائل الإعلام؛ بل تم تعليق العمل ببعض الصحف، وحُظرت بعض الصحف الأخرى تمامًا، ومع صعود جمال عبد الناصر رئيس مصر ـ الذي خلب ألباب الجماهير العربية برسالته الداعمة القومية العربية، وعززها بأسلوبه الخطابي الآسر الذي كانت تبثه إذاعة بلده القوية ـ أدرك الملك الحسين أنه مهدد، وحاول الرد من خلال الدعاية المضادة لهذا المد المتنامي للتيار الناصري، وأطلق الأردن في عام 1956 محطة إذاعية وطنية من عمَّان، لتكون أول وسيلة إعلام عامة وطنية، وتشاركت الإذاعة في ترددها مع المحطة الإذاعية الأساسية التي كانت تبث برامجها من رام الله في الضفة الغربية.

شعرت الحكومة الأردنية أن الصحف الأردنية التي تصدر في القدس، لن تساعدها على الرد على التوجه الناصري بسبب دعمه المقاومة الفلسطينية، وكانت الحكومة برئاسة وصفي التل تعتقد أن وسائل الإعلام التي تناصر الحركات القومية العربية، تؤيد الحركة الناصرية أو حتى تنحاز إليها. وفي هذا السياق، أصدرت الحكومة قانونًا جديدًا للمطبوعات في عام 1967، استعاضت به عن قانون عام 1955، بهدف تمكين الحكومة من الرقابة على الصحف، وكان ذلك القانون يعرف باسم قانون «الاندماج»، لدمج الصحف المتشابهة والمتقاربة، فاندمجت صحيفة **فلسطين** وصحيفة **المنار** لتصبحا صحيفة **الدستور**، التي انتقل مقرها من القدس إلى عمان؛ حيث لا تزال تمارس عملها حتى اليوم. ثم اندمجت صحيفة **الضفة** وصحيفة **الجهاد** لتكونا صحيفة **القدس** التي لا تزال تصدر في فلسطين[5].

أصدرت الحكومة مرسومًا في 13 أيار/مايو 1971 بتأسيس مؤسسة ثقافية وصحيفة مملوكة من الدولة، قادرة على تحليل المشهد السياسي، تمثلت في **المؤسسة الصحافية الأردنية**، وجريدة **الرأي**، التي أصبحت في ما بعد شركة مساهمة عامة كبيرة[6].

---

(5) باسم سكجها، «تنمية الإعلام في الأردن،» في: هاني حوراني، محرر، **الإعلام وحرية الصحافة في الأردن** (عمّان: دار سندباد، 1998)، ص 45.

(6) أ. حجازي، ف. الفنك وم. خروب، **رسالة الأردن إلى العالم العربي** (عمّان: المؤسسة الصحافية الأردنية، 1955)، ص 11.

أما المرحلة الثالثة (1989 –1970)، فقد اتسمت بالاستقرار والتجديد؛ حيث أعادت الحكومة هيكلة ملكية الصحف الأردنية وحولتها إلى شركات عامة، واحتفظ المُلّاك الأصليون بنسبة 35 في المئة من الأسهم، وحصل المساهمون على نسبة 25 في المئة، وحصلت المؤسسات العامة المستقلة على نسبة 15 في المئة (أي المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، وصندوق توفير البريد)، وحصل المتعاملون في البورصة على نسبة 20 في المئة من الأسهم. وأخيرًا كان نصيب الموظفين من الأسهم 5 في المئة، وظهر في تلك الآونة جيل جديد من الصحافيين الأردنيين المؤهلين، وهو ما رفع من المعايير المهنية.

شهدت إذاعة **محطة إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية** (HBS Radio)، المزيد من التوسع في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، وبدأت بث إرسالها على موجات وترددات مختلفة، وكان بثها على الموجات القصيرة يصل إلى الجماهير حول العالم، وتمتلك المؤسسة في الوقت الحالي خمس محطات إذاعية تبث برامج متنوعة، فضلًا عن محطات إذاعية إقليمية في إربد شمال الأردن. وانطلق **التلفزيون الأردني في** عام 1968، وكان محطة مملوكة من الدولة، ولكن مع سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته كان العاملون في التلفزيون الأردني يمتلكون المعرفة الفنية والمهارات التحريرية الضرورية التي جعلتهم من الرواد، وساعد هؤلاء في إنشاء محطات تلفزيونية أخرى في المنطقة.

تسمت المرحلة الرابعة (1989 حتى الوقت الحاضر) بعملية التحول الديمقراطي، وصدر خلالها **قانون المطبوعات والنشر** لعام 1993، وساهم القانون الجديد في تنمية وسائل الإعلام، وزاد عدد الصحف اليومية إلى تسع، وقفز عدد الصحف الأسبوعية إلى 32 في عام 1995. وفي عام 1997 بلغ عدد الصحف 17 صحيفة؛ ولكن مع إدخال تعديلات على القانون، تراجع عددها إلى سبع، وكان قد حان وقت ظهور وسائل الإعلام الجديدة، فانطلق أول موقع إخباري في عام 1997 تحت اسم **وكالة عمون الإخبارية**، وكان عصر البث الجديد ـ الذي شكل المنطقة العربية اعتبارًا من نهاية تسعينيات القرن العشرين ـ سببًا كافيًا ليقر البرلمان الأردني **قانون الإعلام المرئي والمسموع** في عام 2002؛ لينهي احتكار الحكومة حقوق البث الإذاعي والتلفزيوني، ومنح القطاع الخاص والمجتمع المدني الحق في امتلاك المحطات الإذاعية والتلفزيونية وإدارتها.

في عام 2019 كان المشهد الإعلامي في الأردن يشتمل على 39 قناة فضائية تلفزيونية مرخصة، من ضمنها 16 قناة أردنية، و23 قناة أجنبية، فضلًا عن 40 محطة إذاعية اشتملت على قنوات الإعلانات (السلايد شو)، وهي شكل من أشكال الإذاعة التلفزيونية، وبلغ عدد

المنشورات المطبوعة 19 (من بينها سبع صحف يومية، وتسع أسبوعية، وثلاث شهرية)، وبلغ عدد المواقع الإخبارية المرخصة أيضًا، وما يعرف باسم «المنشورات الإلكترونية» 122 موقعًا.

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

المملكة الأردنية الهاشمية دولة ملكية دستورية، تقسم السلطات فيها إلى: تنفيذية وتشريعية وقضائية وفقًا لدستور عام 1952، ويراعي تشكيل الحكومات التوازن، حيث ينبغي أن تعبّر عن المكونات السياسية والاجتماعية للمجتمع، ويحمي الدستور الأردني لعام 1952 وتعديلاته التي أدخلت في عام 2011 حرية الصحافة، وتنص المادة 15 من الدستور المعدل على ما يلي: «تكفل الدولة حرية الرأي، ولكل أردني أن يعرب بحرية عن رأيه؛ بالقول، والكتابة، والتصوير، وسائر وسائل التعبير، بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون». وينص الدستور أيضًا على أنْ: «تكفل الدولة حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون». وتنص المادة نفسها على أنه: «لا يجوز تعطيل الصحف ووسائل الإعلام، ولا إلغاء ترخيصها إلا بأمر قضائي وفق أحكام القانون». ومع ذلك، قيدت التشريعات القانونية اللاحقة ما وفرته الإصلاحات الدستورية من حريات[7].

وقّع الأردن في عام 2006 العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي ينص في المادة 19 على أن: «لكل إنسان الحق في حرية التعبير». وفي عام 2004 وقّع الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي يكفل الحق في المعلومات وحرية الرأي. وعلاوة على ذلك، وقّع الأردن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي تكفل حرية التعبير للأطفال، فضلاً عن اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية، الذي أبرمه الأردن مع الاتحاد الأوروبي الذي يدعم حرية الإعلام والحقوق التي تنص عليها الاتفاقات الدولية التي وُقّعت في عام 1999[8].

ظلت القواعد المنظمة لوسائل الإعلام متقلبة خلال عملية التحول الديمقراطي، على الرغم من تحول المملكة نحو هيكل سياسي أكثر تعددية بإلغائها العمل بقانون الطوارئ،

(7) Yahia Shukeir, «Introduction to News Media Law and Policy in Jordan: A Primer Compiled as Part of the Jordan Media Strengthening Program,» Jordan Media Strengthening Program and Center for Global Communication Studies (CGCS) (May 2011), <https://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1001&context=jordan_program>.

(8) Ibid., pp. 19-26.

وضمان حرية التعبير من خلال **قانون المطبوعات والنشر** لعام 1993، ونظام التعددية الحزبية الذي أُسّس من خلال قانون الأحزاب السياسية رقم 32 لعام 1993، وقد تطلب البدء بهذه الإصلاحات بذل جهود حثيثة؛ لأن إدارة وسائل الإعلام والرقابة عليها كانت حتى تلك النقطة تركة الحرب الباردة في المنطقة التي حاولت استخدام الصحافة سلاحًا لها.

في سبعينيات القرن العشرين، صنف ويليام روغ الصحافة الأردنية على أنها «موالية»، وأنها تقع تحت تأثير الحكومة بشدة[9]، ووصف محتوى الصحافة الأردنية، بأنه يكاد يخلو من التنوع، وأنه يروج لوجهة نظر الحكومة وغير قادر على الكتابة عن المساءلة، وأنه دائم الدعم للوضع الراهن، وأضاف أن وتيرة استجابة الصحافة للأحداث بطيئة[10]، وظلت النتائج التي توصل إليها روغ في محلها لعقد من الزمن، كما أوضح تحليل المحتوى الذي أجراه الباحث عصام موسى (1989) لمحتوى جريدة **الرأي** اليومية تنوّع المحتوى الدولي بعض الشيء، مع محدودية تغطية القضايا الداخلية أو المحلية، التي تركز على موضوعات سياسية رسمية وداخلية[11].

شهدت وسائل الإعلام الأردنية اعتبارًا من منتصف تسعينيات القرن العشرين تغييرات إيجابية مهمة، تتمثل في الاتجاه نحو التعددية واستقلال هيئات التحرير والاستجابة إلى الروح التنافسية في ما بين الصحف[12]، ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى تحسّن التغطية ظهور الصحف الأسبوعية التي انتشرت عقب سن **قانون المطبوعات والنشر** لعام 1993[13]، ولكن عدد الصحف الأسبوعية، تراجع في مرحلة لاحقة.

مع ذلك، ظلت إصلاحات وسائل الإعلام تسير بطريقة خطوة إلى الأمام، وخطوة إلى الخلف[14]، فقد اختارت الحكومة في عام 2001 حل وزارة الإعلام، وتوزيع بعض أدوارها على المؤسسات العامة الأخرى، مثل هيئة الإعلام المرئي والمسموع، ودائرة المطبوعات

---

(9) William A. Rugh, *The Arab Press: News Media and Political Process in the Arab World* (New York: Syracuse University Press, 1979), pp. 25-29.

(10) Ibid., pp. 79-80.

(11) الموسى، **تطور الإعلام في الأردن، 1920-1970**، ص 98.

(12) Sa'eda Al-Kilani, *Press Freedoms in Jordan* (Copenhagen: Euro-Mediterranean Human Rights Network, 2002).

(13) Adam Jones, *The Press in Transition: A Comparative Study of Nicaragua, South Africa, Jordan and Russia* (Hamburg: Deutsches Übersee-Institut, 2002).

(14) Naomi Sakr, «Media Reform in Jordan: The Stop-go Transition,» in: Monroe E. Price, Beata Rozumilowic and Stefaan G. Verhulst, eds., *Media Reform: Democratizing the Media, Democratizing the State* (London; New York: Routledge, 2002), pp. 107-132.

والنشر، وأبدت الجهات المنظمة لوسائل الإعلام الأردنية من خلال هذه الخطوات مزيدًا من الانفتاح والتساهل، مقارنةً مع البلدان المجاورة الأخرى(15). ومن ناحية أخرى، أدت حالة عدم الرضا الرسمية المتفشية تجاه الأداء الإعلامي إلى الادعاء أن وسائل الإعلام تضر بصورة الأردن، وبناء عليه خضع **قانون المطبوعات والنشر** لعام 1993 للتعديل خمس مرات في الحقبة ما بين عامي1997 و2012، ومثّل بعض التعديلات خطوة تقدمية، بينما كان بعض التعديلات الأخرى انتكاسات؛ فعلى سبيل المثال، ظلت الصحف اليومية بحاجة إلى الحصول على ترخيص بقرار من مجلس الوزراء، واعتُبر الأردن الدولة العربية الأولى التي تسن قانونًا في شأن الحق في الحصول على المعلومات (قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم 47 لعام 2007)، ومع ذلك لم ينتج من تطبيق القانون أي تغيير ملحوظ على الأرض، وأظهرت الاستطلاعات أن غياب الحصول على المعلومات يشكّل التحدي الأول الذي ينبغي مواجهته لتحسين المهنية في العمل الإعلامي.

من ناحية أخرى، لم يتم تنظيم الإنترنت رسميًا حتى كانون الأول/ديسمبر 2010 عندما أصدرت محكمة النقض ـ أعلى سلطة قضائية مدنية ـ قرارها بخضوع جميع المواقع إلى **قانون المطبوعات والنشر** لعام 1993، وسن البرلمان في عام 2012 تعديلات جديدة على القانون، تشترط على المواقع الإخبارية التسجيل لدى **هيئة الإعلام الأردنية** كي تحصل على ترخيص بالعمل.

على الرغم من التغييرات التشريعية الإيجابية التي أُدخلت في السنوات العشر الأخيرة، فإن التقدم المحرز كان بطيئًا ومحدودًا؛ والقوانين المتداخلة في مختلف مجالات التشريع، تجعل القانون المنظم لوسائل الإعلام معقدًا، ومن بين التشريعات الأربعة والعشرين المتعلقة بالصحافة والإعلام يوجد اثنا عشر تشريعًا ساريًا. وهذه التشريعات تقيد حرية الصحافة، ومن أهمها ما يأتي: قانون العقوبات وقانون حماية أسرار ووثائق الدولة وقانون الإجراءات الجزائية وقانون أصول المحاكمات الجزائية وقانون الاجتماعات العامة.

وجهت ادعاءات من خلال وسائل التواصل الاجتماعي من جانب المنظمات غير الحكومية والناشطين في المجتمع المدني ضد السلطات بُعَيد «الربيع العربي»، تتهم فيها السلطات باستغلال حالة المهنية الإعلامية السيئة والمحتوى الضعيف لتقييد حرية

(15) Enrique Armijo, «Building Open Societies: Freedom of the Press in Jordan and Rwanda,» *International Journal of Communications Law and Policy,* no. 13 (Winter 2009).

الإعلام[16]، واقترحت الحكومة تعديلات على قانون الجرائم الإلكترونية، واستخدمت «خطاب الكراهية» ذريعة لها، حيث بات خطاب الكراهية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ولا يزال مشروع القانون موضع جدل.

يمكن وصف تقدّم حرية الإعلام منذ بداية حقبة الإصلاحات بأنه متذبذب في إطار سياق الحريات العامة الأخرى، واعتُبر عام 1993 عامًا شهد انفتاحًا كبيرًا لوسائل الإعلام في خضم الإصلاحات السياسية الموسعة[17]، وأحرزت حرية التعبير بدورها تقدمًا خلال حقبة «الربيع العربي»؛ ولكنها تعثرت مرة أخرى من جراء الحرب على الإرهاب، اعتبارًا من عام 2013 على الأخص، وقد سُنت قوانين جديدة، من ضمنها قانون منع الإرهاب، وخضع النشاط على الإنترنت إلى الرقابة المكثفة. وقد أدى تزايد غموض الإطار القانوني إلى تعطيل نمو التعددية في وسائل الإعلام؛ فعلى الرغم من تمتع الصحافيين بامتياز حماية مصادرهم، وفقًا لنص القانون، فإن القانون والمنظومة السياسية لا يزالان يواصلان تبرير ممارساتهما التي لا تمتثل إلى المعايير الدولية للإعلام[18]. وفضلاً عن ذلك، يواجه الأردن مشكلة قصور استقلال **هيئة الإعلام الأردنية**، وهي عبارة عن جهاز تنظيمي يعين رئيسه رئيسُ الوزراء، ويختص بإصدار تراخيص القنوات والخدمات الإعلامية، والنظر في الشكاوى ذات الصلة، وتاليًا، تختص الهيئة بإصدار الرأي النهائي الحكومي في ما يتعلق بترخيص القنوات الإذاعية والتلفزيونية أو الصحف. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من تفشي سوء استغلال وسائل التواصل الاجتماعي والأخبار الكاذبة والمحرفة، أعرب الجمهور عن قلقه إزاء استقلال الإعلام، وكشفت استطلاعات رأي الجمهور اعتقاد المشاركين فيها أن حرية الحركة وحرية الملكية وحرية العبادة والمعتقد محمية بدرجة أكبر، مقارنة مع حرية الصحافة والتعبير[19].

من المشكلات الأخرى، استخدام العضوية الإجبارية للصحافيين في نقابة الصحافيين

(16) George Hawatmeh and Judith Pies, «Jordan: Media Accountability under the Patronage of the Regime,» in: Tobias Eberwein [et al.], eds., *Mapping Media Accountability in Europe and Beyond* (Köln: Herbert Von Halem Verlag, 2011), pp. 101-113.

(17) Freedom House, *Freedom in the World: The Annual Survey of Political Rights and Civil Liberties, 1993-1994* (New York: Freedom House, 1994), <https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020-02/Freedom_in_the_World_1993-1994_complete_book.pdf>.

(18) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], *Assessment of Media Development in Jordan: Based on UNESCO's Media Development Indicators* (Amman: UNESCO Office, 2015), <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000234425?posInSet=1&queryId=fc3a40cc-a1d7-4c45-8a1b-b9e07d394fa1>.

(19) «استطلاع الديمقراطية،» (مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، عمان، 2011).

الأردنيين كأداة للسيطرة؛ فلا يعتبر الشخص صحافيًا ما لم يكن مقيدًا في النقابة، وتاليًا، لا يتمتع بحماية القوانين سوى المسجلين، ولكن الصحافيين على الإنترنت أو مراسلي القنوات لا تشملهم مظلة النقابة، وتقتصر عضويتها على المحررين، ومقدمي النشرات الإخبارية. لذا، ينادي بعض الصحافيين بتأسيس أكثر من نقابة[20].

ختامًا، على الرغم من توصيف **التلفزيون الأردني** (JTV) وفقًا **لقانون مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني** بوصفه هيئة عامة تتمتع باستقلال إداري ومالي، فالواقع عكس ذلك؛ فقد توصلت دراسة تقييمية أجراها مكتب اليونسكو في عمَّان (2015) إلى أن التلفزيون الأردني أقرب إلى تمثيل صوت الحكومة من كونه هيئة خدمة عامة للبث التلفزيوني[21]، ومن التطورات المهمة في هذا السياق إعلان بدء **نظام محطة الإعلام العام المستقلة** في عام 2016، الذي مهد الطريق أمام إنشاء **قناة المملكة التلفزيونية** لتكون قناة جديدة للخدمة العامة، وطورت هذه القناة سياساتها التحريرية، وتبث هذه القناة إرسالها طوال اليوم وهي قناة إخبارية ومعرفية، ويعين الملك أعضاء مجلس إدارتها، وليس للحكومة رأي في تعيين موظفيها على خلاف **قناة التلفزيون الأردني**.

رابعًا: الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

الاقتصاد الأردني اقتصاد صغير نسبيًا، ويعاني مشكلات صعبة؛ فقد شكل الدين الخارجي نسبة 94 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الأردني في عام 2019، وعلى الرغم من افتقار الأردن إلى الموارد الطبيعية، فإن موارده البشرية وبيئة الاستثمار التنافسية فيه، فضلًا عن انفتاحه على الأسواق العالمية، من السمات الأساسية التي تميزه، وقد ساعدت هذه العوامل على تعزيز نمو صناعة الإعلام وتوسّعها على الرغم من تواضع الإنفاق في مجال الإعلانات، الذي لم يزد على 220 مليون دولار أمريكي في عام 2018، وهي نسبة ضئيلة مقارنةً مع ما يتم إنفاقه على الإعلانات في البلدان النفطية المجاورة. ووضَعَ قانون **الإعلام المرئي والمسموع** لعام 2002 نهاية لاحتكار الحكومة ملكية الإذاعة والتلفزيون، وعلى الرغم من أن القانون يسمح بملكية وسائل الإعلام العامة والخاصة، فإنه لا ينص على وضع ملكية وسائل الإعلام المجتمعي التي تمتلكها وتديرها المجتمعات المحلية، وعلى الرغم من غياب التنظيم، بدأت وسائل الإعلام المجتمعي إثبات وجودها ـ وإن كان

(20) UNESCO, Ibid.
(21) Ibid.

على نطاق ضيق اعتبارًا من عام 2005 ـ خصوصًا من خلال مبادرة شبكة **عمان نت** بما في ذلك إذاعة **البلد**، وتمتلك المؤسسات العامة، مثل الجامعات والبلديات، عشر محطات إذاعية صغيرة تخدم المجتمعات المحلية.

تمتلك الحكومة بعض الأسهم في مختلف قطاعات صناعة الإعلام، وتمتلك أيضًا المحطتين الأرضيتين الوحيدتين التابعتين لمؤسسة **الإذاعة والتلفزيون الأردني** (JRTV)، فضلاً عن ثلاث محطات فضائية، ووكالة الأنباء الوطنية **بترا**، وهي هيئة عامة. أما القطاع الخاص، فيمتلك سبع قنوات فضائية من بينها **قناة رؤيا**، و**تلفزيون عمَّان**، وقناة **جو تي في** (Jo TV)، ويدخل أيضًا في شراكة مع الحكومة في صحيفتين: تصدر صحيفة باللغة العربية، وأخرى باللغة الإنكليزية من بين سبع صحف يومية، وتمتلك الدولة من خلال **المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي** نسبة 55 في المئة من صحيفة **الرأي**، ونسبة 33 في المئة من أسهم **الدستور**، بينما يمتلك الجمهور ما بقي من أسهمها، وتمتلك مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني خمس قنوات إذاعية عامة، في حين يمتلك القطاع الخاص 25 محطة إذاعية، وتوضح الإحصاءات أن ملكية وسائل الإعلام الخاصة آخذة في التوسع مع امتلاك رجال الأعمال النصيب الأكبر من الشركات الإعلامية، فتمتلك عائلة **الصايغ** مثلاً قناة **رؤيا**، بينما تمتلك عائلة محمد عليان صحيفة **الغد**.

تنص المادة التاسعة من قانون المنافسة الذي ينظم التركز الاقتصادي في السوق على ضرورة الحصول على موافقة الوزير إذا تجاوزت نسبة المعاملات على أسهم المنشآت الإعلامية 40 في المئة، وهو ما يعكس عزوف الحكومة عن التخلي عن سيطرتها على وسائل الإعلام[22].

اعتبارًا من عام 2011، تعثرت وسائل الإعلام المطبوعة في الأردن مع تفاقم الأزمة الاقتصادية، ويُعزى تراجع وسائل الإعلام المطبوعة إلى انكماش حصتها من إيرادات الإعلانات، ومن أهم أسباب هذه الأزمة فشل وسائل الإعلام المطبوعة في التكيف مع تكنولوجيات النشر الرقمي[23]، فقد عانت الصحيفتان العربيتان الكبريان **الرأي** و**الدستور** نزفًا ماديًا، واضطرتا إلى اتخاذ إجراءات تقشفية صارمة؛ ففي عام 2011 اضطرت **الدستور** إلى تسريح 77 موظفًا من إجمالي 700 موظف، وإلى غلق إصدارها الأسبوعي باللغة

(22) Ibid.

(23) المجلس الاقتصادي الاجتماعي، «تقرير حالة البلاد،» (2018).

الإنكليزية، واعتمدت الصحيفة المزيد من الإجراءات الحازمة بعد ثلاث سنوات، حيث قلّصت عدد موظفيها إلى 320 فقط، وكان على الحكومة أن تتدخل عندما تعثرت الصحيفة في سداد مرتبات الموظفين، وأن ترصد لها تمويل الإعلان عن الإخطارات القانونية الحكومية دعمًا لها[24].

أما صحيفة **الرأي** اليومية، فقد توقفت عن زيادة المرتبات السنوية للموظفين اعتبارًا من آذار/مارس 2011، وقلصت عدد كُتاب الأعمدة من 53 إلى ثمانية، وأغلقت الصحيفة في آذار/مارس 2015 بعض مكاتبها خارج العاصمة، وتعرضت صحيفة أخرى وهي **العرب اليوم** إلى آثار سلبية بسبب الأزمة، حتى اضطرت إلى إغلاق أبوابها تمامًا في عام 2015.

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

تعتبر البنية التحتية الإعلامية في الأردن مناسبةً مقارنةً مع الدول النامية الأخرى، ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون من كبرى المؤسسات العربية الإعلامية؛ إذ تمتلك قدرات فنية ودراية معرفية متقدمة، اكتسبتها حين كان مهندسو **البي بي سي** وموظفو إنتاجها يشاركون في إنشائها. وفي مطلع سبعينيات القرن العشرين، بعثت المؤسسة المهندسين وموظفي إنتاج البرامج إلى الدول العربية لإنشاء محطات الإذاعة والتلفزيون الوطنية فيها، وأصبحت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون من المؤسسات الكبرى في تلك الحقبة، وقد ساعدت في تأسيس اتحاد إذاعات الدول العربية، وأصبحت عضوًا ناشطًا في اتحاد البث الأوروبي، وساهمت في التغطية الإخبارية اعتبارًا من عام 1972 من الأردن، وكان لها السبق قبل الهيئات الأخرى في نشر صور الدبابات السورية، وهي تسترد هضبة الجولان في تشرين الأول/أكتوبر 1973، وكانت المحطة التلفزيونية الوحيدة آنذاك التي تمتلك محطة أرضية ذات اتصال فضائي.

أقر الأردن إنشاء منطقة عاملة بنظام الإعفاء الضريبي، وهي **المدينة الإعلامية الأردنية** في عام 2001، والغرض منها تقديم خدمات بث إقليمية ودولية، ومرافق للإنتاج، ووصلات للاتصال بالأقمار الصناعية، وبث للقنوات التلفزيونية، وخضعت لإشراف الهيئة المنظمة للإعلام بموجب قوانين **هيئة الإعلام الأردنية**[25]، وتتولى الهيئة حاليًا ربط 450 قناة تلفزيونية

---

(24) المصدر نفسه.

(25) UNESCO, Ibid.

بالأقمار الصناعية وتعيد تجهيزها، وتتولى تهيئة أول قناة تلفزيونية تجارية في الأردن، وهي قناة **رؤيا**، من خلال توفير الاستوديوهات، ومرافق الإرسال[26].

على الرغم من اتساع إتاحة الإنترنت في الأردن على مدار السنوات العشر الأخيرة، فإن صناعة الطباعة والنشر شهدت تطورًا ملحوظًا، حيث تزايد عدد دور النشر الصغيرة في عمان ليصل إلى 439 في عام 2019، وبلغ عدد شركات الإعلان 384 [27]، وازدهرت صناعة الإنتاج الإعلامي بدورها؛ فقد حصلت صحيفتا **الرأي** و**الغد** على قروض كبيرة للاستثمار في إنشاء مطابع ضخمة، اعتقادًا منهما أن الإعلام المطبوع سوف يدوم، متناسيتين تمامًا الأثر المترتب على تقدّم الطباعة الإلكترونية الآتي لا محالة، وقد حدثت هزات اقتصادية خطيرة، فضلاً عن تراكم الديون الضخمة من جراء هجرة تدفقات الإيرادات من وسائل الإعلام المطبوعة التقليدية إلى وسائل الإعلام الجديدة. ومنذ حالة الإغلاق التي بدأت في آذار/مارس 2020 بسبب جائحة كوفيد ـ 19 ووقْف جميع وسائل الإعلام المطبوعة، يظل مستقبل الإعلام المطبوع في الأردن مجهول المعالم.

أدت الشركات الناشئة في مجال إنتاج الفيديو دورًا متزايد الأهمية في إحداث تغير واضح في المحتوى والشكل المقدم. ومن الأمثلة على ذلك، **خرابيش** إحدى المنصات الخاصة بالإبداع الرقمي، التي أُسست في عام 2007، وتركز على الترفيه والفكاهة والسخرية، وهي تنشر رسومها الكاريكاتيرية المصورة على شبكة الإنترنت.

وقد دخل الإنترنت الأردن في منتصف تسعينيات القرن العشرين[28]، ونما سوق الاتصالات اللاسلكية عقب ذلك وأصبح تنافسيًا بدرجة أكبر في السنوات العشرين التالية، وتسيطر على السوق في الوقت الحالي ثلاث شركات: زين وأورانج وأمنية، واثنتان من الشركات الثلاث شركات دولية، وهما: «زين» و«أورانج» أما شركة «أمنية» فهي شركة أردنية، وتشمل خدماتها تقديم خدمات ADSL (خطوط الهاتف الرقمي للاتصالات)، وتكنولوجيا الجيل الثالث والجيل الرابع للإنترنت، وانتشر استخدام الترددات واسعة النطاق باستخدام كابلات الألياف الضوئية في العاصمة وفي أغلبية المحافظات.

دخلت تكنولوجيا الجيل الثالث وWiMAX الأردن في عام 2010، وكان استخدام

(26) Jordan Media City, «Welcome to Jordan Media City,» (2020), <http://www.jordanmediacity.com/en/>.

(27) هيئة الإعلام الأردنية، «تقرير خارطة الإعلام المرئي والمسموع في الأردن لسنة 2019».

(28) Yehia Shukeir, «Jordan: Global Information Society Watch,» (2009), <https://giswatch.org/sites/default/files/jordan.pdf>.

الإنترنت آنذاك يقدر بنسبة 38 في المئة من السكان. ومنذ ذلك الحين، بدأت المواقع الإخبارية على الإنترنت في النمو، وفي تقديم الأخبار بوتيرة أسرع من الصحف التقليدية.

توضح إحصاءات عام 2017 انتشار أجهزة الحاسوب والهواتف الذكية والألواح الحاسوبية، وهو ما أدى إلى زيادة فرص الوصول إلى شبكة الإنترنت حتى بلغت 67 في المئة من السكان، ويسري هذا الرأي على شبكات التواصل الاجتماعي واستخدامها، خصوصًا **الفيسبوك**، وتوضح هذه الأرقام أيضًا أن الاشتراك في خدمات الهواتف النقالة ارتفع إلى أن بلغ 88 في المئة في عام 2018، بينما بلغت الأسر التي تمتلك جهاز كمبيوتر نسبة 38 في المئة، وبلغ الوصول إلى شبكة الإنترنت نسبة 89 في المئة، بينما بلغت نسبة استخدام خدمة WiMAX 7 في المئة من إجمالي عدد السكان[29].

بدأ التحول الرقمي لغرف الأخبار بدخول خدمات الإنترنت عبر ADSL **خطوط الهاتف الرقمي للاتصالات**، مع تكنولوجيا الجيل الثاني للإنترنت عند بداية القرن، ثم أصبحت وكالة **عمون** الإخبارية أول موقع إخباري يتحول إلى الإنترنت من دون منافس، سوى الصحف اليومية والأسبوعية، وفي عام 2019 بلغ عدد المواقع الإخبارية المسجلة رسميًا في الأردن 167 موقعًا[30]، وتشير التطورات الأخيرة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى انخراط المجتمعات المحلية بدرجة أكبر، حيث يمكن المستخدمين نشر تعليقاتهم وتعقيباتهم من خلال المواقع الإخبارية. ومع ذلك، تنص التعديلات على قانون المطبوعات والنشر لعام 2012 على تحميل أصحاب المواقع مسؤولية شخصية عن أي آراء تنشر من خلال مؤسساتهم الإعلامية، ونُفذت هذه الإجراءات بسبب الأجواء المتوترة التي أثارها «الربيع العربي» والاحتجاجات التي تفشت في أنحاء العالم العربي؛ فقد أُسّست مواقع إخبارية مهمتها الإطاحة بالحكومات من خلال ما كان يعتبر كلامًا مرسلًا وشائعات وأخبارًا كاذبة، وكان الخياران المتاحان أمام الحكومة هما: إما الفوضى، وإما إغلاق المواقع التي لم يكن من الممكن محاسبتها في قاعات المحاكم. وعلى الرغم من ذلك، كانت الإنترنت قد غيرت من الساحة الإعلامية في الأردن، حيث أتاحت استخدام الوسائط المتعددة وتكنولوجيا المعلومات، وهو ما ساعد على إثراء المحتوى الذي يتم إنتاجه واستهلاكه[31]. وعلاوة على

(29) **التقرير السنوي 2017** (عمّان: هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، 2017)، <https://bit.ly/3nQjF7x>.

(30) باسم الطويسي، «الصحافة الإلكترونية في العالم العربي: سياقات النشأة وتحديات التطور،» مركز الجزيرة للدراسات، 11 شباط/فبراير 2019، <https://bit.ly/3fq85Lw>.

(31) UNESCO, *Assessment of Media Development in Jordan: Based on UNESCO's Media Development Indicators.*

ذلك، تبنّت الصحف اليومية الأردنية استخدام التكنولوجيا، وأطلقت نسخها الإلكترونية بدرجات متفاوتة من التغطية والجودة.

سادسًا: التحديات

تعكس المنظومة الإعلامية في الأردن حالة من «الاستقرار الهش» بسبب تراجع التقدم المحرز من جراء الانتكاسات والقيود؛ فالإصلاحات في مجال الإعلام والإصلاحات السياسية متداخلتان، وبناء عليه سيكون الاعتراف بأهمية الإعلام الحر والمستقل والمتنوع ضروريًا على الصعيد السياسي للمضي بخطة إصلاح الإعلام قدمًا، وعلى الرغم من مرور الأردن بمرحلة انتقالية طويلة منذ إطلاق الإصلاحات السياسية وعودة الحياة البرلمانية، فإن الإصلاحات التي تمت في الحقبة ما بين عامي 1989 و2019 كانت منقوصة. أما عدم الاستقرار الإقليمي من الناحية الأخرى، فلا يزال يفرض التحدي الأكبر الذي يواجه المنظومة الإعلامية في الأردن، نظرًا إلى اعتماد الأردن على مساعدات من الدول المجاورة التي تطلب أن يبقى الإعلام في خدمة أجندتها السياسية، ولذا فإن الخوف من الإعلام المستقل سبّب ضغطًا على الحكومة لإعداد قوانين أدت إلى تقويض قدرة الإعلام ـ على نحو خطير ـ على أن تكون حامي حمى المصلحة العامة، وقد وضع 22 قانونًا للحد من حرية الإعلام واستقلاله.

إضافةً إلى ذلك، فإن حجم سوق الإعلانات الصغير نسبيًا يقيد من توسع الاستثمار في مجال الإعلام، ولا يمثل سوى حافز محدود للمستثمرين، ما لم يكونوا من أصحاب الانتماءات الحزبية السياسية، وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الجديدة تتيح نماذج اقتصادية ذات جدوى، فإن وسائل الإعلام التقليدية أخفقت في أن تحذو حذوها بالتكيف مع أشكال جديدة للتكنولوجيا، وهو الأمر الذي كبّدها تكلفة باهظة، فقد تراجعت الشركات الإعلامية مؤخرًا، وهي تشهد أيضًا صعوبات في بناء القدرات فيها، وقد أخفقت في اعتماد التحول الرقمي تمامًا، ولا يزال الكثير من الصحف اليومية يعاني صعوبات مالية حادة، ومن ارتفاع تكلفة الصحف، إضافةً إلى تراجع عدد القراء، وتعد حالة العمل النقابي الإعلامي تحديًا آخر، حيث إن نقابة الصحافيين الأردنيين لا تزال لا تلتزم بالمعايير الدولية في العمل النقابي الصحافي.

لا تزال مدونات السلوك جديدة على المجتمع الإعلامي، في حين باءت المحاولات السابقة لإنشاء مجلس للشكاوى في مجال الإعلام بالفشل، ولا بد من بذل الجهود لسد

الفجوة بين مناهج كليات الصحافة والإعلام وحاجات سوق الإعلام، فلا يزال تعليم الإعلام نظريًا، ويكاد يكون غير مصحوب بأي تدريب ميداني، والمراجع الدراسية وأساليب التدريس في الأغلب قديمة أو تقليدية، ويظل غياب الوصول إلى المعلومات العقبة الكؤود التي تعرقل قدرة الإعلام على اكتساب ثقة المجتمع، على الرغم من كون الأردن البلد العربي الأول الذي يعتمد قانون حق الحصول على المعلومات منذ عام 2007.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

ليس من المنتظر تغيير مستوى حرية الإعلام في السنوات الخمس المقبلة، ومع ذلك، يمكن أن يتحقق بعض التقدم المتواضع في مجال حرية التعبير واستقلال مؤسسات وسائل الإعلام، وسوف يحاول الأردن في الوقت نفسه الحفاظ على مستوى مناسب من حرية الإنترنت، وتعتقد الحكومة أن النهوض بنمو قطاع تكنولوجيا المعلومات الواعد يعتمد على توفير بيئة قانونية مواتية، تؤثر في نحو إيجابي في المنصات الإعلامية الرقمية وحرية الإنترنت.

وقد أولت الحكومة اهتمامًا خاصًا مؤخرًا بريادة الأعمال والشركات الناشئة؛ بل وأطلقت أيضًا برامج داعمة للشركات الرقمية الناشئة، ومن ثَمَّ بدأت الشركات الإعلامية الناشئة الجديدة التي تتبنى التكنولوجيا الرقمية في الظهور، وتتيح هذه التطورات فرصة لنمو الإعلام الرقمي، الذي يتوقع أن يكون له أثر في مستقبل الإعلام في الأردن والمنطقة.

اتخذ البث العام خطوات إيجابية من خلال صدور **نظام محطة الإعلام العام المستقلة** في عام 2016، الذي أُسّست بموجبه **قناة المملكة الإخبارية**، وإضافةً إلى ذلك تطورت مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الأردني، وبدأت في تنفيذ سلسلة من الخطط للنهوض بأدائها وإنفاذ معايير البث العام.

الفصل الخامس

العراق: وسائل الإعلام بين الحرية الديمقراطية والضغوط الأمنية

سحر خليفة سالم

يناقش هذا الفصل البدايات التاريخية لوسائل الإعلام في العراق، وتطورها الزمني؛ بداية من السيطرة العثمانية، مرورًا بالاحتلال البريطاني الذي تلاه حكمٌ دكتاتوري أدى إلى التقييد التام للإعلام.

بدأ العراق عصر الديمقراطية منذ عام 2003، وشهدت وسائل الإعلام فيه انفتاحًا وحرية نسبية، ونتيجة تدهور الأوضاع الأمنية وتفشي الفساد وسيطرة الأحزاب السياسية والحركات الدينية على الحكم، باتت حرية الصحافة في العراق تتذيل قائمة المؤشر العالمي لحرية الصحافة.

أولًا: معلومات أساسية

العراق مهد الحضارات؛ حيث احتضن أولى حضارات العالم، وهي حضارة بلاد ما بين النهرين (دجلة والفرات)، وقامت على أرضه حضارات متعاقبة؛ مثل: البابلية والسومرية والآكدية والأشورية والكلدانية، ويُعدّ من أهم إنجازات حضارات بلاد ما بين النهرين اختراعُ السومريين الكتابة، فضلاً عن ذلك، شهد العراق سن أول القوانين في العالم.

وقد أُسّست على أرض العراق مجموعة من الممالك الكبرى جعلت منه دولة مهمة، وكانت أرض العراق تعد جزءًا مهمًا من الإمبراطوريات الفارسية واليونانية والرومانية. وفي القرن السابع الميلادي، أصبح العراق جزءًا مهمًا لا يتجزأ من العالم الإسلامي، ثم ضم في

القرن الثامن الميلادي حاضرة الدولة العباسية وعاصمتها، إلى أن استولى العثمانيون عليه، وبقي تحت سيطرتهم حتى تأسيس دولة قومية جديدة في الحقبة بين عامي(1914و1918).

شهدت البلاد في القرن العشرين مراحل من الاضطرابات، ويعتبر العهد الملكي، الذي امتد بين عامي 1932 و1958، العهد الأكثر تعددية، ثم أُسّست الجمهورية عقب ثورة عام 1958، وتحسنت الظروف المعيشية للعراقيين في سبعينيات القرن العشرين؛ بفضل تأميم الموارد النفطية العراقية في عام 1972؛ حيث كانت هذه الموارد خاضعة من قَبلُ لاحتكار الشركات الأجنبية. وفي ثمانينيات القرن العشرين، أثرت الحرب العراقية ـ الإيرانية في الظروف الاقتصادية والسياسية، وما إن وضعت الحرب أوزارها في عام 1988 حتى جاء الغزو العراقي للكويت الذي تسبب في حرب أخرى على العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت في 17 كانون الثاني/يناير 1991، واستهدف القصف الجوي لقوات التحالف البنية التحتية لجميع المدن العراقية، وهو ما أدى إلى تدميرها كاملة. وعلاوة على ذلك، اتحدت ثلاث مدن شمالية لتكون إقليمًا يُعرف باسم «كردستان» له لغته الخاصة. وأعقب ذلك فرض عقوبات دولية على العراق من جراء الخسائر المترتبة على غزو العراق للكويت، واستمر الحظر نحوًا من اثنتي عشرة سنة، حتى انتهى في 19 آذار/مارس 2003، حيث شنت الولايات المتحدة الأمريكية ودول التحالف حربًا جديدة على العراق، بذريعة امتلاكه أسلحة دمار شامل. وانتهت الحرب بهزيمة القوات العراقية أمام التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وباحتلال الأخيرة العراق في 9 نيسان/أبريل 2003.

يُعد العراق نقطة اتصال مهمة، تربط كلاً من أوروبا من ناحية، وجنوب شرق آسيا وأستراليا من ناحية أخرى، وتعد عاصمته بغداد معبرًا مهمًا إلى الشرق الأوسط، ويحيط بالعراق سورية والأردن والسعودية والكويت وتركيا وإيران، وتبلغ مساحة العراق 438,446 كلم^2، وينقسم إلى ثماني عشرة محافظة، ويتألف إقليم كردستان من ثلاث محافظات، هي: السليمانية وإربيل ودهوك. وعلى الرغم من وجود مناطق محايدة تفصل العراق عن الأردن والكويت والسعودية ـ فضلاً عن شط العرب الذي يفصل العراق عن إيران ـ فإنه تغيير النظام السياسي، عقب عام 2003، أثّر في الحدود العراقية، ومن ثَمَّ استولت البلدان المجاورة على بعض المناطق، مثلما فعلت الكويت[1].

---

(1) شذى خليل، «الكويت تستولي على أراض عراقية مع سبق الإصرار والترصد،» مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات الاقتصادية، 24 شباط/فبراير 2018، <https://rawabetcenter.com/archives/62986>.

تعداد سكان العراق 38 مليون نسمة، يتركز معظمهم في العاصمة بغداد التي تضم أكبر عدد للسكان ويبلغ ثمانية ملايين نسمة، يمثلون 21 في المئة من إجمالي سكان المحافظات، وتحتل محافظة نينوى المرتبة الثانية؛ حيث يمثل سكانها 10 في المئة من إجمالي عدد السكان، تليها البصرة بنسبة 8 في المئة، ويمثل السكان البالغون 15 عامًا فأقل، نسبة 38 في المئة من إجمالي عدد السكان[2].

يتسم الشعب العراقي بتعدد أعراقه ولغاته ودياناته، وهو ما يؤثر تأثيرًا قويًا في المشهد الإعلامي في العراق من حيث تنوعه؛ فالعرب والأكراد هما العرقان الأساسيان فيه، ويمثل العرب أغلبية السكان بنسبة تتراوح ما بين 75 و80 في المئة؛ بينما يمثل الأكراد من 12 و18 في المئة، وتمثل العرقيات الأخرى خمسة في المئة من السكان، وتعد اللغة العربية واللغة الكردية لغتين رسميتين في العراق، ومع ذلك تعتبر العربية اللغة الرسمية؛ إذ يتحدثها 80 في المئة من السكان.

يعيش الأكراد في المناطق الشرقية الشمالية من البلاد، حيث يمثلون الأغلبية في السليمانية وإربيل ودهوك، ويمثلون أيضًا نسبة أقل من السكان في نينوى وديالَى وبغداد، وتنتمي أغلبية الأكراد إلى المذهب السني. أما أكبر الأقليات في العراق، فهي أقلية التُّركمان، الذين يمثلون ثالث أكبر مجموعة عرقية، ويعيشون بالقرب من المناطق الكردية في مدن كركوك وديالى ونينوى، ومدن محافظة صلاح الدين.

اللغتان التركمانية ـ وهي إحدى اللهجات التركية ـ والسريانية لغتان رسميتان في الوحدات الإدارية التي يمثل السكان التركمان أو الأشوريون فيها الأغلبية، كما أن هناك لغات أخرى، مثل المندائية والأشورية والأرمينية، ولغة الغجر، وكلها لغات تتحدث بها جماعات الأقليات.

يعتنق الدين الإسلامي 95 في المئة من السكان، وينتمي المسلمون إلى مذهبين أساسيين، هما: السني والشيعي، ولا وجود لإحصاءات رسمية تحدد نسبتيهما. ويمثل المسيحيون والمندائيون واليزيديون نسبة 5 في المئة فقط من السكان. ويعترف القانون العراقي بأربع عشرة طائفة مسيحية. والمسيحيون موزعون على مختلف المناطق العراقية، مع وجودهم على وجه الخصوص في بغداد وإربيل (في منطقة عنكاوة)، وفي الموصل (سهل نينوى). وفي الوقت الحالي، يتمتع المسيحيون بتمثيل ديني وسياسي، وكان يبلغ

(2) تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط العراقية، «الإحصاء المعلن إلى غاية شهر أيلول/سبتمبر 2018»، <https://bit.ly/3nwdoNT>.

عدد المسيحيين قبل احتلال قوات التحالف تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في عام 2003، مليونًا وأربع مئة ألف نسمة تقريبًا، ومع ذلك تقلص هذا العدد بسبب الهجرة المستمرة، واحتلال «الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)»، الذي أدى إلى نزوح المسيحيين. وقد قدرت المنظمات المسيحية عدد المسيحيين المتبقين في المنطقة بما يتراوح ما بين ربع مليون وثلاثمئة ألف نسمة، وتوجد أيضًا الديانة الزرادشتية التي كانت قد اختفت من العراق، ثم ظهرت مجددًا عقب عام 2015.

يمثل اليزيديون مجموعة عرقية ودينية قديمة كانت تعيش شمال العراق في الأساس، خصوصًا في منطقة جبال سنجار شمال شرق الموصل على الحدود بين العراق وسورية، ويتحدث بعض اليزيديين الكردية؛ بينما يتحدث بعضهم الآخر اللغة العربية. واليزيديون يؤمنون بثنائية الخلق؛ حيث يؤمنون بوجود إله خالق و«ملك طاووس»، وقد تعرضوا للاضطهاد بعد عام 2003 عندما تولى « تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)» الحكم، حيث عانوا مذابح مروعة. ويُقال إن عدد المفقودين الذين يُجهل مصيرهم في أثر اختطاف تنظيم الدولة الإسلامية لهم، يبلغ 3210 أشخاص تقريبًا.

ثانيًا: التطورات التاريخية

بدأت الصحافة العراقية بصدور أول صحيفة رسمية في بغداد، عرفت بجريدة **الزوراء** في عام 1869، عندما خضعت العراق لحكم العثمانيين، حيث أسسها مدحت باشا الحاكم العثماني للعراق آنذاك، ثم سرعان ما ظهرت الصحيفة الأسبوعية **الموصل** في مدينة الموصل في عام 1889. وفي عام 1889 أيضًا، نُشرت صحيفة **البصرة** الأسبوعية في مدينة البصرة، واستمر عمل هذه الصحف حتى عام 1917؛ حين بدأ الاحتلال البريطاني، عقب انهيار الدولة العثمانية، نهايةَ الحرب العالمية الأولى[3].

سيطرت قوات الاحتلال البريطاني على الصحافة والعمل الصحافي في العراق، وتم ذلك بالسيطرة على دور النشر العامة، وشراء جميع دور النشر الخاصة، واستخدمت هذه الدور في طباعة الصحف التي عززت سيطرة الحكم البريطاني العسكري. وبناءًا على ذلك، أُغلقت جميع الصحف التي نشرت في العهد العثماني، وأُسّست صحف جديدة، من أشهرها جريدة **الأوقاف البصرية**، وتبعتها جريدة تصدر من صفحتين عنوانها **العرب**. وكان محتوى الصحيفتين يدعم السياسة البريطانية في العراق، حيث كانتا تهدفان إلى توثيق العلاقة مع العرب، وتحريضهم ضد الأتراك[4].

---

(3) فائق بطي، **الصحافة العراقية: ميلادها وتطورها** (بغداد: دار البلاد، 1961).

(4) سامي رفائيل بطي، **صحافة العراق** (بغداد: مكتبة دار الكندي، 1985)، ج 1.

في عام 1918، وُضع العراق تحت انتداب عصبة الأمم، ووفقًا لقرارات **سان ريمو** وُضع العراق تحت الإدارة البريطانية، ولكن سرعان ما اندلعت ثورة عام 1920 ضد الاحتلال البريطاني، وكانت الصحافة أهم الوسائل التي استخدمها العراقيون في كفاحهم السياسي نحو إنجاح الثورة وأكثرها تأثيرًا، فازدهر نشاط الصحف في تلك الحقبة من خلال إصدار الكثير من الصحف المعارضة الاحتلال البريطاني؛ وأُسّس كذلك الكثير من الأحزاب السياسية في تلك الحقبة، ووظفت تلك الأحزاب «الصحافة الحزبية» للتعبير عن أيديولوجياتها السياسية والإصلاحية، وعلى ذلك نشأت بيئة إعلامية مستقلة نسبيًا في تلك الحقبة[5].

تعود بداية البث الإذاعي في العراق إلى 22 آذار/مارس 1932، عندما أجرت الحكومة العراقية أول تجربة للبث الإذاعي في الحقبة ما بين 8:30 مساء و10:30 مساء. وفي 26 كانون الثاني/يناير 1935، أُسّست أول محطة إذاعة عراقية تبث إرسالها عبر الموجات القصيرة، وكان برنامجها يُنشر في الصحف الرسمية في ذلك الوقت، واشتمل بثها الإذاعي على أغنيات وموسيقى ومحاضرات، وانطلق البث الرسمي **لإذاعة بغداد** في عام 1936، حيث شمل برنامجها السلام الوطني والأخبار والمحاضرات، وأُغلقت الإذاعة عدة مرات، إلى أن صدرت لائحة جديدة للبث الإذاعي اللاسلكي في العراق في عام 1937، ثم سُن قانون الضريبة على كل مذياع، والذي صدر في عام 1938. عقب ذلك، بدأ البث الإذاعي اليومي، ولكن كان الاستماع إليه خارج العراق من الصعوبة بمكان، وكان للقوات البريطانية المتمركزة في العراق تأثير إيجابي في تطوير البث الإذاعي؛ حيث وفرت للعراق أجهزة بث إذاعية جديدة، أتاحت إمكانية تأسيس محطات إذاعية جديدة، مثل محطة الإذاعة الكردية في كركوك في عام 1952، وأُسّست أيضًا محطات إذاعية جديدة تبث بلغات أجنبية في عام 1952[6].

تلت هذه التطورات في وسائل الإعلام بداية التلفزيون العراقي في عام 1954، عندما بنت الشركة البريطانية **باي** محطة متنقلة للبث التلفزيوني على أرض المعارض في بغداد، أثناء تقديمها عرضًا للمنتجات الصناعية والتجارية، وبدأت المحطة ببث مختلف البرامج، بما فيها برامج للتزلج على الجليد، والموسيقى والرقص والأداء الغنائي، فضلاً عن برامج

(5) سعد سلمان المشهداني، **تاريخ وسائل الإعلام في العراق** (عمّان: دار أسامة، 2013).

(6) الراوي، خالد حبيب الراوي، **تاريخ الإذاعة والتلفزيون في العراق** (بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 1992).

الأطفال، وعرضت شركة **باي** تقديم محطة البث المتنقلة كهدية للحكومة العراقية، في مقابل إبرام عقد باستيراد الموارد الضرورية لتشغيل المحطة وتدريب أفرادها. وفي 4 كانون الثاني/يناير 1956 أُجري أول بث تجريبي لمحطة **تلفزيون بغداد**، والتي دعمت برامجها سياسات الحكومة العراقية وقراراتها، فضلاً عن دعم أهدافها وأنشطتها، وأنهت ثورة 14 تموز/يوليو 1958 العهد الملكي في العراق، وكانت إيذانًا ببداية الحكم الجمهوري الذي أنهى وجود القوات البريطانية في البلاد، وظهرت مجموعة كبيرة من الصحف التي تمثل مختلف الفئات السياسية والعرقية في المجتمع، وتحسن البث الإذاعي والتلفزيوني، وشهد **تلفزيون بغداد** في عام 1963 تطورات فنية جديدة في مجال تقديم تقنية شرائط الفيديو، ووصل البث التلفزيوني في عام 1967 إلى جميع المناطق العراقية، وربما يعد **تلفزيون بغداد** أول محطة تلفزيونية في الشرق الأوسط، وكانت تبث برامجها باللغة العربية، واللغات الكردية والتركية والسريانية(7).

عندما تولى حزب البعث الحكم في عام 1968، وقعت وسائل الإعلام تحت احتكار الحكومة، وأُسّست صحيفة تتحدث باسم الحزب، اسمها **الثورة**، ثم شهد العراق في عام 1975 البث التلفزيوني بالألوان أول مرة، وأصبح صدام حسين حاكمًا للعراق في عام 1979، فاحتكر نظامه الإعلام وسيطر عليه خلال حقبة حكمه بين عامي (1979 و2003).

بدأ أول بث فضائي لقناة عراقية مع بداية استخدام الإنترنت في عام 1998، ولم تكن خدمات الإنترنت متاحة بحرية للجميع؛ ففي ذلك الوقت كانت هذه الخدمات تخضع للرقابة القانونية والتدابير الأمنية المشددة من الحكومة العراقية. ومن ناحية أخرى، لم تكن البنية التحتية مناسبة لهذه الخدمة، بسبب العقوبات الدولية التي فُرضت على العراق عقب احتلاله الكويت في عام 1991، وبلغ عدد المشتركين في الخدمة خمسة وأربعين ألف شخص من إجمالي 24 مليون عراقي، وكانت أغلبية المشتركين من داخل المؤسسات العراقية الرسمية، وبعض الأثرياء فقط، ويرجع ذلك إلى التكلفة الباهظة للاشتراك في الإنترنت. وكانت «الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات» التابعة لوزارة الاتصالات تدير الخدمة، وقد صممت الشركة مواقع إلكترونية للإعلام العراقي ـ بما في ذلك **وكالة الأنباء العراقية**، وعدد من الصحف الرسمية، علاوة على عدد من الصحف الإلكترونية ـ تصميمًا متواضعًا، حيث ركزت على المقالات والدراسات فحسب، وافتتح أول مقهى عام للإنترنت في 27 تموز/يوليو 2000، ولكنه اقتصر على تصفح الإنترنت على المواقع التي كانت الحكومة العراقية تسمح بفتحها.

(7) وسام فاضل راضي، **الإذاعة والتلفزيون في العراق** (بغداد: دار النهرين للتوزيع والإعلان والنشر، 2010).

أما التغير الأهم الذي شهده العراق، وعُدّ نقطة تحول في حياته السياسية، فكان تأسيس نظام سياسي جديد، عقب الاحتلال بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003، حيث ظهرت مؤسسات سياسية واجتماعية جديدة، ومنظومة انتخابية جديدة، أدت إلى إنشاء منظومة للحكم، قائمة على نظام برلماني يعتمد الفصل بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، وصدر دستور جديد، يستقي أغلبية أحكامه من «قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004»، الذي وُضع في ظل «سلطة التحالف المؤقتة في العراق» بتوجيه من الحاكم الموقت بول بريمر، الذي فرضته الولايات المتحدة على العراق، واستُلهمت مواد هذا القانون من الخبرات الغربية، متجاهلةً الواقع العراقي على الأرض[8].

شهد العراق تغيرات سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية عميقة، بسبب الحرب ضد قوات التحالف تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، التي انتهت باحتلال العراق في عام 2003، وتدهورت الظروف الأمنية تدهورًا ملحوظًا، عقب صدور قرار بريمر حاكم العراق الموقت بحل المؤسسات الأمنية العامة، وأولها تسريح الجيش العراقي. وأدى هذا القرار إلى تناحر طائفي تسبب في تدهور جميع الخدمات العامة والصحية تقريبًا، وأدى أيضًا إلى استنزاف العقول، جراء الاغتيالات والتهديدات والابتزاز، وهو ما أدى إلى هجرة ما يقارب 4 ملايين من الأكفّاء من البلد.

احتل «تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)» في عام 2014 ـ وهي منظمة إرهابية ـ ثلاث محافظات كبرى في العراق؛ وهي: الموصل والأنبار وصلاح الدين. وجند التنظيم المتمردين من مختلف بلدان العالم ليقاتلوا في صفوفه، ومن ثَمَّ انتهت حرب التحرير من (داعش) بتدمير مدن بأكملها أثناء العمليات القتالية، وتدهور الوضع الاقتصادي في العراق أيضًا، عقب عام 2015، بسبب تراجع أسعار النفط، فضلاً عن الفساد السياسي والاقتصادي والإداري المتفشي في معظم المؤسسات العامة[9]. مع ذلك، استمر هذا الفساد حتى مع ارتفاع أسعار النفط، ووفقًا لأحدث التقارير الصادرة عن **مؤسسة الشفافية الدولية**

---

(8) وسام حسين علي العيثاوي، **التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003** (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018)، <https://democraticac.de/?p=51243>.

(9) Transparency International, «Corruption Perceptions Index 2018,» <https://www.transparency.org/cpi2018>.

في عام 2018، سجل العراق 18 نقطة فقط من 100، ليحتل المرتبة 168 من بين 180 دولة، وهو ما يشير إلى تفاقم معدلات الفساد فيه.

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

أُسّس نظام سياسي جديد في العراق في إطار احتلال قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية اعتبارًا من عام 2003؛ فقد انهار النظام الدكتاتوري في ظل حكم صدام حسين، الذي دام نحو 35 عامًا، وقد نصت مواد دستور جمهورية العراق لعام 2005 ـ ولا سيما المواد 1، 5، 6، 47 ـ على سمات النظام السياسي الجديد في العراق. وتنص المادة الأولى على أن: «دولة العراق دولة اتحادية مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي برلماني ديمقراطي». وحصل العراق على حرية تأسيس الأحزاب والتجمعات السياسية، عقب عام 2003؛ فمقارنة مع وجود حزب واحد فقط على الساحة، شهدت الانتخابات البرلمانية في عام 2018 مشاركة قرابة 204 أحزاب وكيانات وحركات سياسية مسجلة[10]. وتجدد نظام الحكم أيضًا؛ حيث أصبح العراق دولة اتحادية برلمانية ديمقراطية، أي أصبح نظامًا يسمح بالتعددية السياسية، والسلطة التنفيذية في يد رئيس الوزراء بوصفه رئيسًا لمجلس الوزراء. وهناك أيضًا رئيس للجمهورية. أما السلطة التشريعية، فتعود إلى البرلمان العراقي.

وقد تغيرت العلاقة بين المنظومة السياسية والإعلام، عقب عام 2003؛ فقد أصدر الحاكم الموقت أوامره آنذاك، بحل جميع وسائل الإعلام، وفصل جميع العاملين فيها من الخدمة، وأصدر القرار رقم 6 في حزيران/يونيو 2003 بتأسيس **شبكة الإعلام العراقي** (IMN) بدلاً من وزارة الإعلام، وصدر القراران 65 و66 في آذار/مارس 2004 لتوفير الأساس القانوني المناسب لتنظيم الإعلام العراقي. وينص مطلع القرار رقم 65 على تأسيس **هيئة الإعلام والاتصالات**، لتتولى مسؤولية منح التراخيص، وتنظيم خدمات الاتصالات، والبث والإرسال، وتنظيم خدمات المعلومات والإعلام العراقي. أما القرار رقم 66، فقد وجّه بتأسيس **الهيئة العراقية لخدمات البث والإرسال**.

كانت سلطة الائتلاف الموقتة تأمل في البداية في أن تؤسَّس **شبكة الإعلام العراقي** على غرار نموذج **البي بي سي** كي تصبح هيئة مهنية مستقلة وتعمل بشفافية. ومع ذلك،

---

(10) الأحزاب المجازة من قبل: المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق لغاية 25 كانون الأول/ديسمبر 2017، <http://www.ihec.iq/HOME/IconFiles/pageC9.aspx>.

تحول هذا النموذج عن مسار الاستقلال، عندما بدأت الشبكة في تبني مواقف الحكومة. ويرجع ذلك في الأساس إلى أن تعيين رئيس الشبكة من ضمن اختصاصات الحكومة أو الحزب الحاكم، كما أن تعيين مجلس إدارتها يتم وفقًا لحصص طائفية، ومن ثَمَّ سرعان ما تحول الإعلام الحكومي الذي حاول بريمر أن يُنشئه على غرار نموذج **البي بي سي** إلى جهاز إعلامي تابع للدولة في المقام الأول.

لشبكة الإعلام العراقي الحالية موازنتها المالية التي يضعها البرلمان، ولكنها تحصل أيضًا على تمويل من الإعلانات والبرامج والأعمال الفنية التي تنتجها وتبيعها وتبثها، وتتألف الشبكة من ثلاث قنوات تلفزيونية، وهي: **العراقية** و**قناة العراقية الإخبارية** و**قناة العراقية الرياضية**، فضلاً عن ثلاث قنوات إذاعية، وهي: **إذاعة جمهورية العراق** و**الفرقان** و**راديو العراقية**. وتمتلك أيضًا معهدًا للتدريب الإعلامي، وجريدة **الصباح**، ومجلة **الشبكة** التي يعمل لديها أكثر من ثلاثة آلاف موظف.

وقد اشتملت الدساتير كلها الصادرة في الأعوام 1925 و1958 و1964 و1968، ولا سيما دستور عام 1970، على نصوص تتعلق بحرية التعبير والصحافة. ومع ذلك، كانت هذه النصوص مقيدة بمجموعة من القوانين المكتوبة، مثل قانون المطبوعات رقم 1968/206 الذي سمح للسلطات بفرض رقابتها على جميع الصحف والمجلات والكتب، التي كانت تتطلب موافقة مسبقة على نشرها، فضلاً عن صدور قانون العقوبات العراقي المعدل رقم 1969/111 الذي انطوى على أكثر من ثلاثين مادة، تتناول القذف والسب والتشهير، ووفقًا لهذا القانون قد تبلغ عقوبة التعبير عن الرأي حدّ الإعدام، أو السجن المؤبد، أو الموقت، ومصادرة الممتلكات المنقولة وغير المنقولة، وغيرها.

عقب عام 2003، صدر عدد من القوانين واللوائح لتنظيم العمل الإعلامي في العراق، مثل الأمر رقم 14 الصادر عن سلطة الائتلاف الموقتة، الذي تضمّن قيودًا وانتهاكًا لحرية التعبير؛ حيث ينص القسم الثالث من هذا الأمر على ما يلي: «يجوز للمدير الإداري للسلطة الائتلافية المؤقتة أن يأذن بإجراء عمليات تفتيش للأماكن التي تعمل فيها المنظمات الإعلامية العراقية من دون إخطار؛ بغية التأكد من امتثالها لهذا الأمر، ويجوز له مصادرة أية مواد محظورة، وأية معدات إنتاج محظورة، ويجوز له إغلاق أية مبانٍ تعمل فيها هذه المنظمات»[11].

(11) الأمر 14 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة، <https://bit.ly/3tvdEQZ>.

أما الأمر رقم 65، فقد صدر لتنظيم البث الإذاعي، ومنح التراخيص الخاصة بالبث، وقد أُسّست بموجب هذا القرار **هيئة الإعلام والاتصالات**، ومن الجدير بالذكر أن هذا القرار أتاح أيضًا حرية تأسيس الصحف من دون الحاجة إلى استصدار ترخيص من أي جهة. وبناء عليه، يمكن لأي شخص في العراق نشر صحيفته الخاصة به[12].

مع ذلك، ظلت القوانين السابقة ـ والتي قيدت حرية الصحافة، أو شكلت خطرًا على هذه الحرية في العراق ـ سارية في المنظومة القضائية، وتُعرّض هذه القوانين الصحافيين للتوقيف، وإلى دفع غرامات مبالغ فيها، ولا سيما في المواد الحالية من مواد قانون العقوبات رقم 111 لعام 1969، التي تعرف باسم «القذف والسب»، ومن أحدث القوانين التي صدرت في هذا الشأن **قانون حقوق الصحافيين** في عام 2011، والذي تتضمن أحكامه كثيرًا من التناقضات مع الواقع، فضلاً عن إتاحته الفرصة لتكميم الأفواه، وإضفاء الطابع السياسي على الإعلام.

أما المؤسسات الحكومية أو الرسمية، ولا سيما **هيئة الإعلام والاتصالات**، فقد أصدرت أوامر تقيد حرية الرأي والإعلام، ولا سيما أثناء موجة الاحتجاجات الكبيرة في عام 2019. على سبيل المثال، خاطبت الهيئة في ختام عام 2018 جميع المؤسسات الصحافية في العراق بضرورة التوقف عن توجيه أي إساءة إلى الرموز الوطنية والدينية. وأغلقت بعض القنوات الفضائية، مثل **البغدادية** و**البابلية** ومكتب **قناة الجزيرة القطرية** في العراق، وحجبت مواقع صحيفتي **العربي الجديد** و**الشرق الأوسط** السعودية، وعددًا من وكالات الأنباء، بسبب انتقادها أداء الحكومة العراقية.

إلى جانب الواقع التشريعي، هناك بعض العوامل الأمنية التي تؤثر في وسائل الإعلام تأثيرًا كبيرًا، ويتعرض الصحافيون خلال قيامهم بأداء وظيفتهم ـ خصوصًا عند تغطية التظاهرات، أو الاحتجاجات، أو أعمال العنف ـ إلى تهديدات أمنية ومضايقات واعتداءات. وقد أوضح التقرير الصادر عن جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق تعرُّض 231 صحافيًا إلى 207 انتهاكات خلال عامي 2018 و2019، واشتملت هذه الانتهاكات على خمس حالات توقيف، و71 حالة احتجاز، و30 حالة اعتداء، ومنع تغطية الأحداث وعرقلتها، بفعل مسؤولين حكوميين، أو حراسهم الشخصيين. هذا، إضافةً إلى تسع هجمات مسلحة على الصحافيين والمؤسسات الإعلامية، ووُجّه بعض هذه الاعتداءات

(12) إبراهيم السراج، رئيس الجمعية العراقية للدفاع عن حقوق الصحافيين، <https://arabic.sputniknews.com>.

إلى الناشطين المدنيين والمحللين السياسيين. وفضلاً عن ذلك، تم احتجاز مجموعة من الصحافيين لانتقادهم **شبكة الإعلام العراقي**[13].

رابعًا: الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

تعتمد نسبة 95 في المئة تقريبًا من الأموال المشمولة في الموازنة العامة للاقتصاد العراقي على الإيرادات من النفط العراقي الخام، وتاليًا، تعتمد الموازنة على ارتفاع أسعار النفط أو انخفاضها، وهو ما يؤثر في مستوى دخل الفرد والدخل القومي. ومع زيادة الصادرات من النفط في الحقبة ما بين عامي 2004 و 2014، وتوافر موارد مالية ضخمة، نشط الكثير من الصحف والمؤسسات الإعلامية، ووظفت الكثير من الصحافيين، ولكن تلك الصحف والمؤسسات الإعلامية كانت تديرها إدارات لا تتسم بالكفاءة، ولا تمتلك خطط عمل مستدامة.

كان الدعم الحكومي المقدم إلى وسائل الإعلام مقتصرًا على **شبكة الإعلام العراقي** الرسمية، ويمول معظمَ الإعلام في العراق من قبل الأحزاب السياسية، والحركات السياسية والدينية، ومسؤولو الدولة ورجال الأعمال، فضلاً عن الجهات الأجنبية؛ العربية أو الإقليمية، أو من البلدان المجاورة، مثل إيران وتركيا والسعودية، وتأثر العراق بشدة بالأزمة الاقتصادية في عام 2015؛ وهو ما أثر في أغلبية المؤسسات الإعلامية، واضطرت الكثير من الصحف اليومية والمحطات الفضائية إلى إغلاق أبوابها بسبب إفلاسها، واضطرت بعضها إلى التحول من الصحافة المطبوعة إلى المواقع الرقمية، بينما قلص بعضها الآخر من حجم العاملين لديهم، أو قلل عدد المنشورات الصادرة عنهم.

كذلك، أوقفت الكثير من المنظمات والكيانات الدولية تقديم الدعم إلى الإعلام، وتدهور القطاع الخاص، وصار الاعتماد كليًا على المستورد، وهو ما أدى إلى ضعف الحركة الإعلانية للمنتجات المحلية. ومن جهتها، لم تشجع الدولة المستثمرين على الإعلان، وتاليًا، فقد الإعلام مصدرًا كبيرًا من مصادر دخله، وانعكست هذه الأزمة أيضًا على المحتوى الصحافي؛ حيث تحول إلى صحافة دعائية للكيانات القوية في الحكومة والأحزاب السياسية التي تمولها، وأثر هذا الوضع في أشكال الإنتاج الإعلامي التي استثمرت فيها.

---

(13) غيث سعدون وإسراء طارق، «تقرير مؤشرات رصد إعلامي بخصوص الانتهاكات التي طالت الصحافيين العراقيين،» جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق، 2019، <https://pfaa-iq.com/?cat=5>.

في ذلك الوقت، لم يكن من وسيلة مطبوعة تتمتع بالتداول الفاعل وبالانتشار، بما يمكنها من الاستمرارية اعتمادًا على مواردها فقط. ومع ذلك، واصلت بعض الصحف النشر على الرغم من الأزمة الاقتصادية والظروف الأمنية السيئة التي أثرت في العراق منذ عام 2003. على سبيل المثال، تطبع جريدة **الصباح** ـ الصحيفة الكبرى، والتي تمولها الدولة ـ أقل من ستة آلاف نسخة، وهناك صحف أخرى تطبع ما يتراوح ما بين ألف وأربعة آلاف نسخة. أما المحطات الإذاعية، فيقتصر مدى بثها على المدن الكبرى، ولا تتمكن من الوصول إلى المجتمعات المحلية العراقية الأخرى، فضلاً عن حصول أغلبيتها على تمويل من الحركات والأحزاب السياسية والدينية.

هناك عدد من القنوات الفضائية واسعة الانتشار داخل العراق، ويبلغ عددها خمسًا وخمسين قناة، غير أن لكل قناة جمهورها، كونها تتبع أحزابًا وتيارات سياسية ودينية، وتاليًا تروج هذه القنوات منظورًا محددًا، تبعًا لنظرتها العرقية والطائفية. أما خدمات الإنترنت، فقد أصبحت متاحة لجميع المواطنين منذ عام 2003، وقد أدى ذلك إلى انتشار المواقع الإلكترونية؛ بل إن أغلبية وسائل الإعلام التقليدية صارت تمتلك مواقع لها على الشبكة الدولية، وعلاوة على ذلك أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي؛ مثل: **الفيسبوك**، و**اليوتيوب** و**الإنستغرام** و**تويتر** واسعة الانتشار.

يمكن تقسيم **ملكية وسائل الإعلام العراقية** إلى ثلاثة أنواع؛ وهي: **العامة** و**الخاصة** و**الحزبية**. تخضع **الملكية العامة** إلى سيطرة الحكومة العراقية، لأن **شبكة الإعلام العراقي** يمولها البرلمان العراقي، وتضع الحكومة على نحو غير مباشر القرارات السياسية لوسائل الإعلام التي تديرها هذه الشبكة، وتمثل **الملكية الخاصة** القنوات التي يملكها أفراد، مثل قناة **الشرقية** التي يملكها الإعلامي سعد البزاز، و**هنا بغداد** التي يملكها رجل الأعمال فاضل الدباس، وإذاعة **أور** التي يملكها رجل الأعمال مأمول السامرائي، و**السومرية** التي يملكها رجل أعمال لبناني، فضلاً عن صحيفة **المشرق** التي تمثل مالكيها، وبذلك تتقيد حرية العاملين في هذه الوسائل بسياسات رؤساء تحريرها ومُلّاكها وتوجهاتهم.

أما **الملكية الحزبية**، وهي الأكثر شيوعًا في المشهد الإعلامي العراقي، وهنا تشيع المؤسسات الإعلامية المملوكة من أحزاب أو ساسة، حيث تحصل هذه الوسائل على تمويل سخي، ومع ذلك فهي معروفة بتوجهاتها الواضحة في مجال التحرير، وبأنها قائمة على الدعاية الحزبية للحزب أو الجهة التي تملكها. وفي العراق 204 أحزاب وكيانات سياسية مسجلة، يمتلك الكثير منها وسائل إعلام، وعلى جميع العاملين في هذه الوسيلة

الإعلامية الالتزام بالسياسة المكتوبة التي يحددها رئيس المؤسسة الذي يمثل بدوره هذا الحزب أو الكيان السياسي، ويعمل الموظفون في إطار هذه السياسات المكتوبة، المشتقة من التوجهات السياسية للأحزاب.

تملك الأحزاب والكيانات الشيعية قرابة خمس عشرة قناة فضائية، بينما تتملك الأحزاب السنية، أو الأفراد المؤثرون من السُّنة إحدى عشرة قناة تقريبًا، وتمتلك شخصيات قوية من الأحزاب الشيعية، مثل حزب **الدعوة الإسلامية**، قنوات فضائية تشمل قناة **آفاق** التي يملكها رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، و**المسار** التي يملكها عبد الكريم العنزي، وقناة **الراصد** التي يملكها رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي. وهناك أيضًا قنوات فضائية تلفزيونية؛ مثل **الفرات** التي يملكها رجل الدين الشيعي عمّار الحكيم، وقناة **الغدير** وقناة **أهل البيت** وقناة **النعيم** وقناة **العهد** وقناة **النجباء** وقناة **الاتجاه** وقناة **آسيا**، وكلها تمثل التوجه الشيعي في العراق.

إضافةً إلى ذلك، ففي العراق قنوات فضائية أخرى؛ مثل قناة **كربلاء** التي يملكها ديوان الوقف الشيعي في العراق، وقناة **بلادي** التي يملكها السياسي الشيعي إبراهيم الجعفري، وقناة **أهل البيت** التي يملكها المرجع الديني الشيعي هادي المدرسي، وقناة **الولاء** التي تملكها هيئة الحشد الشعبي.

من بين القنوات التلفزيونية التي تعكس التوجه الحزبي السني في العراق: **قناة بغداد الفضائية** التي يملكها الحزب الإسلامي، وقناة **الفلوجة** التي يملكها رجل الأعمال والسياسي خميس الخنجر، رئيس حزب المشروع العربي، وقناة **دجلة** التي تملكها حركة الحلّ برئاسة جمال الكربولي، وقناة **الرشيد** التي يملكها رجل الأعمال والسياسي سعد عاصم الجنابي، وقناة **الحدث** التي يملكها رجل الدين عبد اللطيف الحميم، علاوة على قناة **الرافدين** التي تملكها **هيئة علماء المسلمين** المعارضة للحكومة العراقية.

أما في إقليم كردستان، فيمتلك الأكراد بعض القنوات التي تعمل على نحو منفصل عن وسائل الإعلام العراقية، لاستخدامها اللغة الكردية التي تشيع في المنطقة، على خلاف سائر المحافظات العراقية، ومع ذلك، فهي لا تختلف عن سائر وسائل الإعلام العراقية في ما يتعلق بمساحة الحرية المتاحة لها؛ حيث تمتلك الأحزاب السياسية القوية هذه الوسائل، وهي من يقرر محتواها، الذي يتماهى في أغلبية الأحيان مع التوجهات والأيديولوجيات الخاصة بهذه الأحزاب. وهناك قنوات فضائية كردية أيضًا؛ مثل قناة **إن آر تي (ناليا راديو**

وتلفزيون) التي يملكها ساشوار عبد الواحد، رئيس حراك **الجيل الجديد** في كردستان، وقناة **زاكروس** التي يملكها الحزب الديمقراطي الكردستاني، وقناة **روداو** التي يملكها مسعود برزاني، وقناة **الإشراق** التي يملكها الكرد الفيلية.

علاوة على ذلك، هناك الكثير من المحطات الإذاعية التابعة لهذه القنوات الفضائية التلفزيونية، وتبث إرسالها من خلالها، ويملكها أصحاب هذه القنوات. أما بالنسبة إلى الصحف، فهي الوسيلة الأقل شيوعًا، وتتبع أيضًا توجهات المؤسسات التي تملكها؛ فعلى سبيل المثال، تنتمي كل من صحيفة **الصباح** ومجلة **الشبكة** إلى **شبكة الإعلام العراقي**، بينما تمتلك مؤسسة الزمان صحيفة **الزمان**، والتي تمتلك أيضًا قناة **الشرقية** الفضائية، إضافةً إلى صحف أخرى تملكها الأحزاب والحركات السياسية والدينية.

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

لا يزال العراق متأخرًا في مجال التكنولوجيا، مقارنةً مع المعايير الدولية، ويمكن أن يُعزى هذا الوضع إلى عدة أسباب، من ضمنها الحروب والنزاعات السياسية والأزمات الاقتصادية، والعراق متأخر أيضًا ـ مقارنة مع الدول العربية الأخرى ـ في ما يتعلق باستخدام التكنولوجيا في المؤسسات العامة، حيث يقتصر استخدام التكنولوجيا فيها على بعض الإجراءات التقليدية المختلفة.

وقد أوضحت إحدى الدراسات التي أجرتها مؤسسة **أكامي** (Akamai) ـ وهي مؤسسة متخصصة في مجال دراسات الإنترنت ـ أن خدمات الإنترنت في العراق سيئة وباهظة التكلفة[14]؛ فلا تتجاوز سرعة الإنترنت في العراق 0.75 ميغابايت في الثانية. ومع ذلك، فالطلب عليها كثير؛ حيث سجل عام 2019 تسعة عشر مليون مشترك في الإنترنت، أي نصف عدد السكان، ويستخدم هؤلاء خدمات الإنترنت في الأغلب للدخول إلى مواقع التواصل الاجتماعي، للحصول على معلومات وأخبار وتحليلات. وفي العراق، لا شركة اتصالات مملوكة من الدولة تسيطر على الفضاء الإلكتروني في البلد. ولذا، فإن هذا الفضاء حر وغير خاضع للتنظيم في أغلبية الأحوال، ولكن مع نهاية عام 2019، قطعت الحكومة الاتصال بالإنترنت تمامًا، عقب الاحتجاجات الموسعة ضدها في بغداد والمناطق الجنوبية، لتحول دون اتصال بعض المتظاهرين ببعضهم الآخر.

---

(14) إن آر تي، «العراق هو الأكثر ارتفاعاً في أسعار الإنترنت بين الدول العربية،» 1 تموز/يوليو 2019، <https://bit.ly/3I9QWlw>.

في الوقت نفسه، لا تستثمر الحكومة في البنية التحتية التكنولوجية؛ ففي العراق ثلاث شركات اتصالات، وهي: **زين** و**آسياسيل** و**كورك تيليكوم**، وكلها شركات خاصة يمتلك مساهمون أجانب بعضًا من أسهمها، ويرتفع انتشار استخدام الهاتف المحمول بين السكان؛ حيث يمتلك 95 في المئة من السكان الهواتف المحمولة.

أما وسائل الإعلام شبه الرسمية، مثل **شبكة الإعلام العراقي** التي تمتلك قنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية وصحف، فهي متقدمة تكنولوجيًا، لتَوفُّر التمويل الكافي لها من خلال الدولة، وتمتلك بعض وسائل الإعلام الأخرى ـ التي تملكها الأحزاب أو الساسة أو رجال الدين أو رجال الأعمال ـ تكنولوجيا متطورة وبرامج حديثة؛ بينما لا يزال الآخرون يعملون بموارد متواضعة، وتمتلك بعض وسائل الإعلام استوديوهات وكاميرات حديثة، وتبث بثًا فائق الجودة (HD)، ومواقع على شبكات التواصل الاجتماعي، وتطبيقات رقمية على الهواتف الذكية.

لا تزال التقنيات التقليدية تستخدم في وسائل الإعلام العراقي، وتشمل أشكال التكنولوجيا وأساليب العمل البدائية، وما برحت التغطية الصحافية تستخدم الأساليب التقليدية بتغطية الحدث بالصوت والصورة باستخدام الكاميرات الرقمية، وتغيب عنها التكنولوجيا ثلاثية الأبعاد، والطائرات من دون طيار (المُسيرة)، والحوسبة السحابية، التي عادة ما تستخدم في تغطية الأحداث أو المناطق الخطيرة. وتعتمد القنوات الفضائية في تغطيتها الإخبارية على التقنيات التقليدية المعروفة بالصوت والصورة عبر الكاميرات الرقمية والسينمائية، وبرامج المونتاج والتصوير. أما الأساليب الجديدة القائمة على الاستوديوهات الافتراضية في بث الأخبار، فلا تستخدمها سوى قناة وحيدة في العراق، وهي قناة **الفرات** التي يملكها **تيار الحكمة** الذي يرأسه عمار الحكيم.

التقدم في مجال استخدام الأساليب التكنولوجية بطيء، ويرجع ذلك إلى التكلفة الباهظة، خصوصًا في مجال الاستوديوهات الافتراضية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في المونتاج والعرض، ويعود ذلك إلى ضعف مصادر التمويل في أغلبية هذه الوسائل.

سادسًا: التحديات

إن النزاع السياسي بين الأحزاب والكتل السياسية والدينية على السلطة ـ والمبطن بصراع «شيعي ـ سني»، و«عربي ـ كردي» ـ يمثل العقبة الكبيرة أمام تحقيق التقدم والاستدامة في مجال الإعلام، ويعرقل هذا النزاع التوجه المهني والحيادية في الإعلام عند

أداء دوره في تعزيز الديمقراطية وقيم التعايش والتنوع والتعددية الثقافية والدينية، والذي انعكس سلبًا على المحتوى الإعلامي؛ فقد بدأت معظم هذه الوسائل بدعم أيديولوجيات سياسية محددة، أو بالاستجابة لمصالح سياسية أو دينية، بما جعلها ساحة لتبادل الاتهامات السياسية، والتحريض خلال الأزمات الطائفية، فأغلبية الكيانات السياسية تعتمد على وسائل إعلام ملك لها، أو تموّلها، للترويج لأيديولوجياتها على حساب العمل الصحافي الحر. وعلى ذلك، يصعب على الصحافيين التحول عن السياسات التي تعتمدها المؤسسة، خشية فقدانهم وظائفهم. وعلاوة على ذلك، يظل رأس المال حكرًا على الأحزاب السياسية والدينية التي تعوق تطور وسائل الإعلام.

مع ذلك، فإن التحدي الأكبر الذي يقيد حرية الإعلام العراقي هو الوضع الأمني؛ حيث تنتشر الجماعات والمنظمات الإرهابية على غرار «داعش» التي نجحت في احتلال ثلاث محافظات كبرى في العراق. ونتيجة تدهور الأوضاع الأمنية، عقب عام 2003، تعرض الصحافيون للقتل لمجرد وجودهم في مناطق القتال، وعقب عام 2017 وتحرير المدن، واجه الصحافيون تحديًا آخر، ألا وهو التضييق والاعتداء البدني عليهم؛ بل والاعتقال من جانب قوات الأمن والميليشيا في العراق. وحاول أيضًا بعض الكيانات السياسية تقييد حرية التعبير أثناء تغطية الصحافيين التظاهرات والاحتجاجات الموجهة ضد تدهور الخدمات والفساد المستشري، كما جرى في مدينة البصرة وفي المدن العراقية الأخرى. لذا، فلا ضمانات كافية للعمل بحرية بعيدًا من الضغوط السياسية، وليس بإمكان السلطة التشريعية ولا التنفيذية حماية الصحافيين، ولا تكفي الأحكام الدستورية لحماية حرية التعبير، ما لم يرتبط بها نص تشريعي قابل للتنفيذ.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

أدى استمرار النزاعات في الشرق الأوسط، والحروب الدعائية والإعلامية المحيطة بالعراق؛ سواء في ما بين الولايات المتحدة وإيران، أم بين إسرائيل والدول العربية، أم الحروب في اليمن وسورية، إلى بقاء الإعلام العراقي تحت سيطرة القوى السياسية التي تسيطر على السلطة في العراق، وعلى ذلك سوف يظل الإعلام مسيسًا وغير حيادي، ولا يعكس كثير من طروحاته معاناة الشعب العراقي، ولن يتمكن الإعلام العراقي من التقدم، ما لم يتحرر من سيطرة السياسيين عليه، وما لم يتمتع الإعلام بالقدرة على خدمة الجمهور.

ينبغي على الإعلام أن يكون غير منحاز إذا أراد أن يؤدي دورًا فاعلاً في الكشف عن الفساد والترسيخ لمفاهيم الحرية، ويجب أن يكفل القانون حقوق الصحافيين، وأن يكون هذا القانون موضع تنفيذ، ويلزم تشجيع الإدارات المهنية لوسائل الإعلام، وأن توفر لها إمكانية الحصول على المعلومات، ويجب أن تتحرر **شبكة الإعلام العراقي** ومؤسساتها الإعلامية من الرقابة الحكومية، كي تتحول إلى إعلام خدمة عامة يحاكي الواقع. ويمكن أن يتحقق كل ذلك من طريق تشجيع سوق الإعلان الشركات التي تستثمر في العراق على بث إعلاناتها بوسائل الإعلام العراقية، ومن الضروري أيضًا دعم وسائل الإعلام المحلية في المدن، كي تصبح إعلامًا بديلاً قادرًا على تمثيل تلك المدن والمناطق الإقليمية.

الفصل السادس

السعودية: الانطلاق من الإعلام الوطني إلى أفق عالمي

مروان م. الكريدي

تَشَكل الإعلام في السعودية من توليفة من العوامل الجغرافية ـ السياسية والدينية والاقتصادية، وقد بدأ هذا الكيان منظومة البث في ستينيات القرن العشرين، إلى جانب صحافة صادرة باللغة العربية مملوكة من مؤسسات خاصة راسخة، ثم تحول في تسعينيات القرن العشرين إلى منظومة إقليمية تتضمن منظمات تعمل باللغتين العربية والإنكليزية. وقد أدى ذلك كله إلى جعل السعودية القوة الإعلامية النافذة في المنطقة العربية. وكان صعود ولي العهد محمد بن سلمان إلى سُدة الحكم في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين إرهاصًا ببداية عصر السيطرة المباشرة على وسائل الإعلام الإخبارية والترفيهية، ولذلك تنامى تأثير الحكومة السعودية في الإعلام العربي وتوسّع وأصبح تأثيرًا مباشرًا. وأدت الرغبة السائدة في تضييق الخناق على المعارضة إلى مقتل جمال خاشقجي على نحو مأسوي، فتأثر موقف السعودية بسبب الضجة العالمية التي أثارها الحادث[1]، ومع ذلك يواجه الإعلام السعودي الكثير من التحديات، من قبيل وسائل الإعلام الرقمية الآخذة في الانتشار، والتي يصعب السيطرة عليها، فضلاً عن التوتر الناشئ عن الأولويات السياسية والاقتصادية للمملكة.

(1) Christina Maxouris, «Mohammed bin Salman Denies Personal Involvement in Khashoggi Killing in «60 Minutes» Interview but Says it Was Carried out by Saudi Officials,» CNN, 30 September 2019, <https://www.cnn.com/2019/09/29/middleeast/crown-prince-mohammed-bin-salman-interview/index.html>.

أولاً: معلومات أساسية

تشغل السعودية أغلبية مساحة شبه الجزيرة العربية، وتقع في غرب آسيا، وكان الملك عبد العزيز آل سعود ـ الذي يُشتهر باسم بن سعود ـ هو مؤسس المملكة الحديثة في عام 1932، ويضفي الموقع الجغرافي للمملكة عليها صفات القيادة لجيرانها؛ حيث تتسم بأنها بلد كبير، يتشارك في حدوده مع دول صغيرة أخرى، من بينها قطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان واليمن، فضلاً عن تشاركها مع دول أخرى في عدد من الممرات المائية. ومنذ الثورة الإسلامية في إيران في عام 1979، أصبحت السعودية حبيسة صراع مع إيران على التأثير الجغرافي ـ السياسي في الشرق الأوسط، الذي تؤدي فيه الأيديولوجيا والدين دورًا كبيرًا؛ فالسعودية بلد ملكي محافظ، وهي مهد الإسلام السني، بينما إيران جمهورية ثورية وتحتل الصدارة في قلب الإسلام الشيعي، وإن كنا سلمنا بأن الجغرافيا كانت عاملاً أساسيًا في تحديد مصير التأثير الإقليمي للسعودية، فإن الجيولوجيا تمثل عناصر حاسمة في دعم قوتها الاقتصادية والجغرافية ـ السياسية التي تمتد في ما وراء الحدود السعودية؛ والمتمثلة تحديدًا في مُركبات الهيدروكربون والمعادن الأخرى. ولا تشكل الزراعة سوى جزء محدود من الاقتصاد السعودي؛ إذ لا تزيد مساحة الأراضي القابلة للزراعة على 5.1 في المئة من إجمالي مساحتها؛ بينما لا تزيد مساحة الأراضي المزروعة على مياه الري على 16,300 كلم^2، ومع ذلك، فالسعودية غنية بمركبات الهيدروكربون والمعادن، وأهمها الغاز الطبيعي والبترول والحديد الخام والذهب. وقد جعلت هذه الثروة المعدنية ـ المدفونة في باطن الأرض ـ السعودية ذات اقتصاد رائد في العالم منذ ثلاثينيات القرن العشرين، ومنحتها أدوات جغرافية ـ سياسية جعلتها قوة عظمى في الشرق الأوسط، وفي العالم الإسلامي أجمع، وتمثل هذه الثروة المعدنية أيضًا شريان الحياة لقطاع الإعلام الوطني في السعودية وامتداداته الإقليمية والعالمية.

أما الدين، فهو من مصادر قوة السعودية في ما وراء حدودها الوطنية. لقد شكل الدين الإسلامي قوة أخرى دعمت صعود دولة السعودية ومجتمعها وثقافتها، قبل اكتشاف النفط والغاز والمعادن بحقبة طويلة؛ فالسعودية هي مهد الإسلام الذي يأتي معتنقوه في المرتبة الثانية في العالم من حيث العدد؛ إذ يبلغون ملياري مسلم تقريبًا حول العالم، ولا يزالون مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بالدين. أما مكة والمدينة، فهما المدينتان المقدستان اللتان تشكلان محور التاريخ الإسلامي وهوية المسلمين، وتقعان على الأراضي السعودية، وهما مقصد الملايين من المسلمين الذين يذهبون إلى السعودية لأداء فريضة الحج ـ أحد أركان الدين الإسلامي ـ وليس الإسلام مجرد دين ارتبطت به السعودية؛ بل إنه القاعدة التأسيسية التي

تقوم الدولة السعودية الحديثة عليها، بناءً على نظام حكمها السياسي الديني، والسعودية هي البلد الوحيد الذي يأخذ اسمه من اسم أسرة واحدة (آل سعود)، وهي الأسرة التي أقامت اتفاقًا تاريخيًا لتقاسم السلطة مع عائلة الشيخ، ووفقًا لهذا الاتفاق التوافقي على الحكم، يهمين آل سعود على السياسة الداخلية والدفاع والأمن والسياسة الخارجية، بينما يسيطر آل الشيخ على المؤسسات الدينية والتعليمية.

إن التركيبة الجغرافية والسكانية تشكل مشكلة تتعلق بالتماسك الوطني لحكام السعودية؛ فالكثافة السكانية على الأراضي السعودية منخفضة؛ إذ تصل إلى 15 نسمة في الكيلومتر مربع الواحد؛ وذلك بسبب مساحة الدولة مترامية الأطراف[2]. ويتمسك السكان بهوية محلية وقبلية قوية، لذا فإنه منذ أن قرر ابن سعود تأسيس شبكة لاسلكية في عشرينيات القرن العشرين، اعتبر حكام السعودية الإعلام الوطني ـ خصوصًا التلفزيون ـ أداة مهمة لتكوين مشاعر الانتماء الوطني والحفاظ عليها. وفي هذا السياق، لا بد لنا من أن نذكر استضافة السعودية لأكبر جالية من العمال الأجانب من أصول آسيوية في الأغلب؛ حيث يشغل العمال الأجانب وفقًا لبعض التقديرات ثلثي الوظائف في المملكة، وقد بدأت السلطات منذ عام 2017 فرض الضرائب والقيود المتعلقة بالعمل على العمال الأجانب، حيث تقلص عددهم بنسبة 20 في المئة في الحقبة ما بين عامي 2017 و 2019 [3]. علاوة على ذلك، فإن السعودية ذات طبيعة صحراوية، ولا تربط شبكات الطرق فيها سوى بضعة مدن كبرى، وتتركز أغلبية السكان في وسط شبه الجزيرة العربية، في داخل المناطق الحضرية في الدمام شرقًا، والعاصمة الرياض في الوسط، وفي مكة والمدينة غربًا.

وقد تَشَكل تاريخ السعودية ـ شأنه شأن إعلامها ـ متأثرًا بالجغرافيا والجيولوجيا والدين (أي الصحراء والنفط والإسلام)، ففي هذا البلد الكبير، ذي الانقسامات القبلية والكثافة السكانية المنخفضة، وحيث أدى الإعلام تاريخيًا دورًا مهمًا في الحفاظ على الهوية الوطنية، يمثل الإسلام المنظومة العقدية الرابطة (أي البرنامج التطبيقي للحياة).

ثانيًا: التطورات التاريخية

ترجع بداية الإعلام السعودي إلى عام 1908، عندما كان الصحافيون اللبنانيون

(2) Trading Economics, «Saudi Arabia - Population Density (People Per Sq. Km),» (2019), <https://tradingeconomics.com/saudi-arabia/population-density-people-per-sq-km-wb-data.html>.

(3) «Nearly 2 Million Foreign Workers Flee Saudi Arabia,» Asia News, 20 September 2019, <http://www.asianews.it/news-en/Nearly-2-million-foreign-workers-flee-Saudi-Arabia-48056.html>.

والسوريون والأتراك يعملون في الصحف الأولى في إقليم الحجاز الغربي، وهو الإقليم الذي تقع فيه مدينتا الإسلام المقدستان: مكة والمدينة[4]، وكانت الصحف توجه النقد إلى الحكام في العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين. ولكن عندما أسس آل سعود المملكة في عام 1932، أصبح الإعلام تحت قبضتهم، وتحول تركيزه بعيدًا من السياسة نحو الشعر والأدب. وعبّرت الصحف، منذ ذلك الحين، عن أهمية الوفاق العام الذي تمليه الأسرة الملكية الحاكمة، وازدهرت الصحف وارتفع صوتها مرة أخرى عندما شهدت السعودية الطفرة النفطية الأولى، ومرت بأول مرحلة من تحديث الدولة في خمسينيات القرن العشرين، خصوصًا في جدة (المركز التجاري، وأكثر المدن تحررًا في المملكة). وفي أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، شددت الحكومة من إجراءاتها، فأغلقت الصحف اليومية الناقدة، ودمجت بعض المؤسسات الصحافية[5].

تمثل المرحلة التي تعرف باسم «عصر فيصل» ـ والتي سميت باسم فيصل بن سعود، الذي كان ملكًا على السعودية في الحقبة ما بين عامي 1964 و1975 ـ حقبة تاريخية مهمة في تطور الإعلام السعودي[6]، سبب ذلك هو المزج بين التوسع والقمع، فلم يكن لدى السعودية أي مجلات حتى عام 1962، ولم يكن فيها سوى ثلاث صحف، توزع مجتمعة 25 ألف نسخة[7]. وفي الستينيات، بدأت الصحافة في الخضوع، عقب منع عدد من الصحافيين من الكتابة في البلد. وفي السبعينيات، كان «الهدف المشترك» للحكومة والإعلام، وفقًا لوزارة الإعلام، هو تطوير البلد، ومن ثَم «ناشدت» الحكومة الصحافيين السعوديين دعم هذا الهدف[8]، ومع تراجع معدلات الأمية وازدهار الاقتصاد، أصبح لدى السعودية في عام 1976 سبع صحف يومية عربية وصحيفتان يوميتان باللغة الإنكليزية[9].

وقد أدى حصارُ متمردين متطرفين المسجدَ الحرامَ في مكة في عام 1979 إلى إحكام الأسرة الحاكمة قبضتها على وسائل الإعلام، وممارسة مزيد من قمع الصحافة في ثمانينيات

(4) William A. Rugh, «Saudi Mass Media and Society in the Faysal Era,» in: Willard A. Beling, ed., *King Faysal and the Modernization of Saudi Arabia* (Boulder: Westview Press, 1980), pp. 125-144.

(5) Marwan M. Kraidy, *Reality Television and Arab Politics: Contention in Public Life* (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 2010).

(6) Marwan M. Kraidy, «Reality Television, Gender and Authenticity in Saudi Arabia,» *Journal of Communication,* vol. 59, no. 2 (June 2009), pp. 345-366.

(7) Rugh, «Saudi Mass Media and Society in the Faysal Era».

(8) Ibid., p. 85.

(9) Ibid.

القرن العشرين، ولم تعلن وسائل الإعلام السعودية الرسمية عن الحادث يوم وقوعه، بل شوشت الحكومة على إشارة **راديو مونت كارلو الشرق الأوسط**، أحد المصادر الإخبارية واسعة الانتشار في المملكة آنذاك[10]، وأذاع التلفزيون السعودي بعد ذلك خطابًا للأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية، يعرض مقاطع مصورة للثوار بعد إلقاء القبض عليهم. وأعلن المرسوم الملكي الصادر في تموز/يوليو 1981 إنشاء **المجلس الأعلى للإعلام**، ووضع وسائل الإعلام السعودية وسياسة الإعلام ككل تحت رقابة وزير الداخلية[11]، وتتألف الصحافة السعودية اليوم من عشرات من الصحف اليومية، التي تتركز أغلبيتها في العاصمة الرياض، ومنها صحيفة **الرياض** و**الشرق** و**الجزيرة**. وفي مدينة جدة المطلة على البحر الأحمر، ومنها صحيفة **عكاظ**، والصحيفتان اليوميتان الصادرتان باللغة الإنكليزية وهما: **عرب نيوز** و**سعودي جازيت**.

نشأت الاتصالات اللاسلكية والإذاعية خلال عملية بناء الدولة الأمة؛ ففي منتصف عشرينيات القرن العشرين، كان ابن سعود يعمل على إحكام سطوته على الأرض التي أصبحت في ما بعد المملكة العربية السعودية، واعتبر الاتصالات اللاسلكية ضرورة ملحة لتمكينه من السيطرة على مُلكه المتنامي، وهو ما جعله يأمر ببناء مرافق للإذاعة اللاسلكية، وأعرب رجال الدين بالغو التشدد عن معارضتهم الشرسة لتكنولوجيا الاتصال اللاسلكي؛ خشية أن تؤدي إلى تقويض الدين، ولذلك أمر الملك بتلاوة آيات من القرآن الكريم وبثها بين الرياض ومكة في الاتجاهين، لطمأنتهم بأن الاتصالات اللاسلكية سوف تعمل على نشر كلام الله[12]. وواصل ابن سعود التفاوض مع رجال الدين بكياسة في كل مرة تظهر فيها وسيلة جديدة من الوسائل التكنولوجية على الساحة، لأنه كان يؤمن أن وسائل الإعلام والاتصالات تحتل مكانة محورية من التطوير العصري، وقدم ابن سعود الإذاعة إلى السعودية أول مرة في أيار/مايو 1949، ونصَّب ابنه فيصل مشرفًا على المحطة الإذاعية الجديدة[13].

اختبرت السلطات السعودية أول مرة البث التلفزيوني الوطني في 17 تموز/يوليو

(10) Douglas A. Boyd, «Saudi Arabia's International Media Strategy: Influence through Multinational Ownership,» in: Kai Hafez, ed., *Mass Media, Politics and Society in the Middle East* (Cresskill: Hampton Press, 2001), pp. 43-60.

(11) Ibid.

(12) Douglas A. Boyd, *Broadcasting in the Arab World: A Survey of the Electronic Media in the Middle East*, 2nd ed. (Ames: Iowa State University Press, 1999), p. 145.

(13) Ibid., pp. 145-146.

1965، وقبل ذلك الحين لم تكن المحطتان التلفزيونيتان تعملان في السعودية وهما: (TV ـ AJL)، وكانت تديرها القوات الجوية الأمريكية منذ عام 1955[14]، وقناة أخرى تولت تشغيلها **شركة الزيت العربية الأمريكية أرامكو** منذ عام 1957[15]. أما القناة **السعودية (القناة الأولى)**، فقد انطلقت في عام 1963 بوصفها القناة الأساسية التي تبث إرسالها باللغة العربية، وتحولت من البث بالأبيض والأسود إلى البث الملون في عام 1976، وانطلق البث الحي لـ**القناة السعودية الثانية** في عام 1983[16]، **وبلغ عدد مشاهدي التلفزيون السعودي في عام** 1975 **مليونًا ونصف مليون مشاهد (من إجمالي عدد سكان يبلغ نحو سبعة ملايين نسمة)**[17]. ثم اندلعت حرب الخليج في عام 1991، وتمكن المشاهدون في السعودية من مشاهدة قناة **سي أن أن** (CNN) في الفنادق، أما الجنود السعوديون على الجبهة، فقد كانوا معرضين إلى الإعلام الدعائي لصدام حسين، والحكومة المصرية، التي كانت تبث إرسالها عبر **القناة الفضائية المصرية**[18]، واستجاب الحكام السعوديون من خلال السماح لأفراد العائلة المقربين، ومن يتعاملون تجاريًا معهم بإطلاق قناة **أم بي سي** (MBC) من لندن في عام 1991، وهو ما كان إيذانًا بانطلاق ثورة البث عبر الأقمار الصناعية في العالم العربي[19].

شهد منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تطورات مهمة في وسائل الإعلام السعودية، خصوصًا التلفزيون. ومنذ بداية ثورة البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية في وقت مبكر من تسعينيات القرن العشرين، ومنذ النجاح الظاهر لبعض القنوات؛ مثل قناة **الجزيرة** القطرية في مجال الأخبار، ونجاح **المؤسسة اللبنانية للإرسال** في مجال الترفيه، بدأ المسؤولون السعوديون يهتمون بإصلاح التلفزيون السعودي، كي يتمكنوا من استعادة المشاهدين السعوديين من هيئات البث غير السعودية. وقد أدى ذلك إلى وجود دافع للتلفزيون السعودي كي يعمل على «تحديث» نفسه، ومن ثَمَّ إطلاق قناة **العربية** في عام 2003، وهي قناة إخبارية معنية بالعالم العربي وتملكها مجموعة **أم بي سي**، ومقرها

---

(14) Boyd, *Broadcasting in the Arab World: A Survey of the Electronic Media in the Middle East*.

(15) Rugh, «Saudi Mass Media and Society in the Faysal Era».

(16) Marwan M. Kraidy, «Television Reform in Saudi Arabia: The Challenges of Transnationalization and Digitization, 1991-2011,» in: Tourya Guaaybess, ed., *National Broadcasting and State Policy in Arab Countries* (London: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 21-48.

(17) Ibid.

(18) Kraidy, *Reality Television and Arab Politics: Contention in Public Life.*

(19) Marwan M. Kraidy and Joe F. Khalil, *Arab Television Industries* (London: British Film Institute; Palgrave Macmillan, 2009).

دبي، وافتتاح قناة **الإخبارية في** عام 2004، وهي قناة إخبارية وطنية سعودية تبث إرسالها على مدار اليوم[20]، في مواجهة الهجمات الإرهابية على المملكة.

عبّرت التغييرات في سياسات التلفزيون، مثلما حدث في ثمانينيات القرن العشرين، عن رغبة الحكومة في التمكن من تغطية الأحداث في وقت الأزمة، وأطلقت السعودية في عام 2018، بناء على رؤية الأمير محمد بن سلمان 2030 التي تركز على الإعلام والترفيه، قناة جديدة اسمها **أس بي سي** (SBC)، واسمها عبارة عن رمز واسم قناة من ضمن قنوات هيئة الإذاعة والتلفزيون السعودي، وكانت تهدف إلى «جذب المشاهدين الشباب، وعرض صورة حديثة في ما وراء حدود المملكة»[21]، وقد استعانت الهيئة بداود الشريان، وهو محرر عمود صحافي، ومحاور أحد البرامج الحوارية على قناة **العربية**، ليرأس هذه القناة الجديدة. وأوضح الشريان أن هدف القناة هو تنفيذ مكونات رؤية 2030 وأهمها «استكمال التغييرات التي شهدتها المملكة في المجالين الثقافي والترفيهي»[22]، وطور العمل في **أس بي سي** كي تصبح هي القناة الرئيسة للترفيه، إلى جانب قناة أخرى دينية وقناة تعليمية وقناة إخبارية اسمها الإخبارية، كلها تعمل تحت رعاية **هيئة الإذاعة والتلفزيون السعودي.**

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

أسس فيصل ـ الذي اعتلى عرش السعودية في عام 1964 ـ ركائز الإطار التنظيمي الحالي للإعلام السعودي، وتوسّع أيضًا في وسائل الإعلام السعودي ومؤسساته التنظيمية، واشتملت هذه المؤسسات على وزارة للإعلام في عام 1962 (التي سميت وزارة الثقافة والإعلام في عام 2003، ثم وزارة الإعلام في عام 2018)، وصدر قانون جديد للصحافة في عام 1964، وأُسّست وكالة الأنباء السعودية في عام 1971. ومع ذلك، لم تكن المؤسسات الرسمية هي القوة الوحيدة التي ترسم السياسة الإعلامية، فإن رجال الدين في السعودية يشعرون بالتمكين عندما يخرجون ببيانات عامة عن صناعة التلفزيون، كلما تخطتهم الأسرة

---

(20) Kraidy, «Television Reform in Saudi Arabia: The Challenges of Transnationalization and Digitization, 1991-2011».

(21) Rania Sanjar and Mohamad Ali Harissi, «New Saudi TV Station Feeds into Modernization Drive.» *The Jakarta Post*, 14/5/2015, <https://www.thejakartapost.com/life/2018/05/14/new-saudi-tv-station-feeds-into-modernization-drive.html>.

(22) Ibid.

الحاكمة[23]. وفي رمضان من كل عام، وهو الشهر الفضيل وموسم السوق الإعلامي، يعرب عدد من رجال الدين السعوديين عن نقدهم الصريح للبرامج التلفزيونية التي لا تتوافق ومعاييرهم الصارمة[24].

بذلك، تعد المؤسسة الدينية السعودية جهة قوية ومؤثرة في السياسات الإعلامية، تناهض الميول «الليبرالية» لأصحاب المؤسسات الإعلامية والصحافيين والمفكرين، وهو ما أدى إلى نشوب حروب ثقافية بين المعسكرين، وسُمح لرجال الدين بتقليص دور المرأة في الإعلام السعودية بشدة، في مقابل دعمهم السياسي، عقب حصار الحرمين الشريفين، ونادت أصواتهم ـ باسم الأخلاقيات الدينية خلال تلك الحروب الثقافية ـ بفرض الرقابة على الأدب وتلفزيون الواقع وتصوير الأغاني، بل وعلى وسائل التواصل الاجتماعي مؤخرًا.

لكن، على الرغم من وجود تلك المؤسسة الدينية القادرة على التأثير في السياسات الإعلامية في ما يتعلق بالمسائل الاجتماعية، فإن وسائل الإعلام السعودية تمتثل إلى الأوامر الصادرة عن وزارة الإعلام في جميع المسائل السياسية، وتؤدي الوزارة دورًا فاعلاً في التعريف عن الهوية السعودية والمحافظة عليها ونشر القيم الإسلامية وصورتها الحقيقية في حياة المواطن السعودي وتعميق أبعادها، والتعبير عن إنجازات المملكة العربية السعودية، كما تساهم في رفع الوعي[25]، ويُعَيَّن وزير الإعلام ـ شأنه شأن جميع أعضاء مجلس الوزراء ـ بموجب أمر ملكي، ومن مهمات الوزارة ـ على النحو المبين في موقعها ـ ضمان عمل وسائل الإعلام بوصفها «أداة استراتيجية» تمكِّن المملكة من «التصدي للهجمات الإعلامية من الخارج»، و«تحقيق الانتماء الوطني» محليًا[26].

تدير **هيئة الإذاعة والتلفزيون السعودي** المحطات التلفزيونية، ويتبع رئيس الهيئة وزارة الإعلام مباشرة، ومن القوانين واللوائح المهمة التي صدرت: **نظام حماية حقوق المؤلف، ونظام المؤسسات الصحافية** (أو قانون الصحافة) **ونظام المطبوعات والنشر،** فضلاً عن الخطة الرئيسة، والمتمثلة في السياسة الإعلامية للمملكة العربية السعودية، فضلاً عن عدد من النظم واللوائح المتعلقة بالإنفاذ القانوني؛ وإذ يرتبط الإعلام السعودي ـ خصوصًا التلفزيون ـ ارتباطًا وثيقًا بمنظومة الإعلام العربي ككل، فقد حاولت السعودية جاهدة السيطرة على البيئة

(23) Kraidy, «Reality Television, Gender and Authenticity in Saudi Arabia».
(24) Kraidy and Khalil, *Arab Television Industries.*
(25) Ministry of Media, About the Ministry, 2019, <https://www.media.gov.sa/en/about-ministry>.
(26) Ibid.

التنظيمية والسياسية العربية، واتضح هذا جليًا، عندما أيدت السعودية ومصر ما يعرف باسم «وثيقة مبادئ تنظيم البث الفضائي الإذاعي والتلفزيوني في العالم العربي» في عام 2008، وكان الدافع وراء الرغبة في إعداد وثيقة المبادئ الهجمات على القادة السعوديين خلال الحرب بين إسرائيل وحزب الله في عام 2006، التي بثتها القنوات التلفزيونية، خصوصًا قناة **المنار**، فضلاً عن نشأة القنوات الموالية للإخوان المسلمين مثل قناة **الأقصى** التابعة لحركة حماس، والتي أشعرت الحكومة المصرية بأنها مهددة. وفي 12 شباط/فبراير 2008، عقد وزراء الإعلام العرب اجتماعات طارئة في القاهرة، واعتمدوا ميثاق المبادئ رسميًا، وقد أعطى ميثاق المبادئ هذا الحكومات العربية صلاحيات لتوقيع العقوبات على القنوات الفضائية التي تسيء إلى القادة والزعماء، والتي تضر بـ «سمعة الوطن» وتنشر محتوىً غير أخلاقي، حيث شمل الميثاق الأخبار والبرامج الحوارية والترفيهية والرياضية[27].

ظلت الأمور سائرة في مجاريها عقدًا من الزمان تقريبًا، ثم اتجه قطاع الإعلام السعودي نحو إحداث تغيير جذري عندما أصبح محمد بن سلمان وليًا للعهد، الذي سرعان ما وضع رؤية 2030، وكان من أبرز مكونات هذه الرؤية: الإعلام والترفيه، حيث عملت هذه الخطة الطموحة على تقليص اعتماد الاقتصاد السعودي على الوقود الأحفوري، وعبرت هذه الرؤية عن الإعلام والترفيه؛ بوصفهما أداتين للنمو الاقتصادي والسلام الاجتماعي، لا بوصفهما من منابر حرية التعبير.

رابعًا: الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

إن الاقتصاد السياسي الفريد من نوعه يهيمن بدوره على الإعلام السعودي، فيمتثل الإعلام السعودي في المسار التحريري الذي يخطه القصر الملكي. ـ

عقب تركيز السلطة بهذا الشكل، أصبحت الدولة السعودية هي المالك المهيمن على وسائل الإعلام في البلاد، وحتى إن لم تكن بعض الوسائل غير مملوكة للعائلة المالكة، فإنها تقع تحت سيطرتها؛ فالعائلة المالكة السعودية هي الدولة السعودية، فتملك الحكومة السعودية جميع المحطات الأرضية والفضائية على الأراضي السعودية، وتتولى **هيئة الإذاعة والتلفزيون السعودي** (BSKSA) جميع الأنشطة التلفزيونية، ويُحظر على القنوات التلفزيونية الخاصة البث عبر الأقمار الصناعية على الأراضي السعودية إن لم تكن خاضعة

(27) Kraidy and Khalil, *Arab Television Industries.*

كليًا للحكومة، أو مملوكة جزئيًا من أمراء الأسرة المالكة. وعلى الرغم من أن أنماط ملكية وسائل الإعلام للشركات السعودية على الأراضي السعودية ما زالت صارمة، إلا أن ملكية الشركات الإعلامية السعودية العابرة الحدود؛ مثل **أم بي سي** و**روتانا** و**إي آر تي**»، التي تقع خارج السعودية، تعكس تحوُّلًا عن ملكية الحكومة للقنوات إلى الملكية الخاصة الخاضعة للسيطرة الحكومية.

على الرغم من هذه التغييرات، فإن الملكية الخاصة لوسائل الإعلام السعودية ظاهرة راسخة، فقد أطلق الأخَوان هشام ومحمد علي حافظ في عام 1975 أول صحيفة يومية باللغة الإنكليزية في العالم العربي **عرب نيوز**، وأسس الأخَوان ـ وهما ابنان لأحد الناشرين من جدة ـ **الشركة السعودية للأبحاث والتسويق** التي أصبحت أكبر التكتلات الإعلامية العربية[28]. وأجبرت الحرب الأهلية اللبنانية الناشر اللبناني كامل مروة على إغلاق صحيفته البيروتية المرموقة الصادرة باللغة الإنكليزية **دايلي ستار** في أواخر عام 1975، وهو ما أدى إلى فقدان عدد من الصحافيين والمحررين من ذوي الخبرة في الصحافة اليومية بالإنكليزية في الشرق الأوسط وظائفهم، فعينت صحيفة **عرب نيوز** مجموعة منهم تحت إدارة جهاد الخازن[29]، الذي تولى تحرير الصحيفة قبل أن يتحول إلى إدارة صحيفتين سعوديتين كُبريين، مقرهما لندن، وهما: صحيفتا **الشرق الأوسط** و**الحياة**.

مثلت التهديدات الجغرافية والسياسية الدوافع التي تحرك المبادرات الإعلامية والمؤسسات العاملة في مجال الإعلام في السعودية بصورة دائمة؛ فقد دخل السعوديون الساحة الدولية ردًا على التهديدات الخارجية، بداية من الحرب على مصر في ستينيات القرن العشرين، ومن ثَمَّ تمكنوا من اكتساب خبرة إعلامية عابرة الحدود من خلال عدد من الشركات التي سيطرت الدولة عليها أو أثرت فيها، وكان من الضروري أيضًا إنشاء منظومة إعلامية مؤثرة داخليًا، لأن سكان المناطق الشرقية كانوا يشاهدون التلفزيون الذي يبث من الكويت وإيران وقطر والإمارات[30]، ولا يزال هذان العاملان: الاقتصاد والأمن ـ وما يشتمل عليه عامل الأمن من نزاعات مجازية وعسكرية ـ يشكلان حتى يومنا هذا مشاركة السعودية في المنظومة الإعلامية العربية ككل، وهما على الأرجح العاملان اللذان جعلا محمد

(28) فاروق لقمان، **هشام ومحمد علي حافظ: تدويل الصحافة العربية** (الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، 1997).

(29) Robert Lebling, «From Beirut to Jeddah: A Desk Editor Reminisces,» *Arab News*, 22/4/2005, <https://www.arabnews.com/node/265757>.

(30) Rugh, «Saudi Mass Media and Society in the Faysal Era».

بن سلمان يضم أقطاب الإعلام في حملة «التطهير الاقتصادي» التي شنها على النخبة السعودية في عام 2017.

اعتقلت السلطات في هذه الحملة عشرات من أفراد النخبة السياسية والتجارية، وأفراد الأسرة الحاكمة في 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، وتحفظت قوات الأمن ـ في سلسلة من التحركات المنظمة ـ على النخبة على خلفية عدد من الاتهامات بالفساد، وكان من بين من تم توقيفهم: الأمير الوليد بن طلال (**روتانا**)، وصالح كامل (**إي آر تي**)، ووليد آل إبراهيم (**أم بي سي**)، وهم ثلاثة رجال شكلوا الإعلام السعودي، بل ثورة عربية في المحطات الفضائية(31). وقد أدت هذه الحركة من جانب ولي العهد ـ الذي يعتبر أحد أقطاب الإعلام؛ حيث تمتلك أسرته أكبر التكتلات الإعلامية العربية، وهي **الشركة السعودية للأبحاث والتسويق** ـ إلى تمكنه من إحكام قبضته. وهكذا يمارس الحكام السعوديون رقابة مباشرة على الإعلام سياسيًا واقتصاديًا، وفي مجال الأخبار والترفيه على حد سواء.

يعد الترفيه من العناصر المحورية في رؤية الأمير 2030؛ فقد أُسِّست الهيئة العامة للترفيه في عام 2016 بأمر سامي. وفي عام 2017 أعلن صندوق الاستثمارات العامة السعودي تخصيص مبلغ 2.7 مليار دولار أمريكي للإعلام الترفيهي، ومن خلال الضغط على أقطاب الإعلام المذكورين في ما سبق، بسط ولي العهد السعودي سطوته على بعض أثرى أثرياء السعودية، مع تركز قدر مذهل من القوة الإعلامية العربية بين يديه، وسيطر على قطاع الترفيه الناشئ، والذي يتوقع نموه الكبير في المستقبل القريب.

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

كان من الضروري إعداد بنية تحتية شاملة للإعلام والاتصالات اللاسلكية، كي يتحول السكان المنقسمون قبليًا والمتفرقون جغرافيًا إلى جماعة وطنية يحكمها آل سعود. واكتسب هذا الأمر مزيدًا من الأهمية، عندما بدأ سكان المنطقة الشرقية تلقّي الإشارات التلفزيونية من الكويت وإيران، ثم من قطر والإمارات العربية المتحدة(32)، وقد أدى اختراق محطة السي أن أن خلال حرب الخليج في مطلع تسعينيات القرن العشرين، ثم بعد ذلك دخول قناة الجزيرة، إلى حفز تطوير البنية التحتية الإعلامية لاحقًا في السعودية.

(31) Marwan M. Kraidy, «Prince Al-Waleed Bin Talal, Media Mogul,» in: Donatella Della Ratta, Naomi Sakr, and Jakob Skovgaard-Petersen, eds., *Arab Media Moguls* (London: I. B. Tauris, 2015), pp. 113-128.

(32) Rugh, Ibid.

شهدت **وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات** عددًا من التحديثات، وتغير اسمها عدة مرات، بعد أن أُسّست في عام 1926 تحت اسم **مديرية البرق والبريد والهاتف** تحت قيادة الملك عبد العزيز، الذي كان يعي أهمية البريد والاتصالات في بناء الدولة، «وبضرورة استخدام الاختراعات الحديثة في هذا القطاع؛ لربط بعض المناطق الشاسعة والمتباعدة في المملكة ببعضها»، وتُركز الوزارة في الوقت الحالي على «تمكين وطن رقمي»[33].

وقد تكونت أغلبية أجزاء البنية التحتية الحالية للمملكة، والتي تستضيف أغلبية النشاط الرقمي في السعودية، في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، خصوصًا في عامي 2006 و2007، وقد كان عام 2006 حدًا فاصلاً بالنسبة إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، حيث شهد ذلك العام ما يأتي:

1 ـ إطلاق خدمة هاتف محمول وطنية بتقنية الجيل الثالث.

2 ـ إعادة هيكلة تقديم خدمة الإنترنت على المستوى الوطني؛ حيث انتقلت من مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا إلى **هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.**

3 ـ الانتهاء من إعداد نظام مكافحة جرائم المعلوماتية واعتماده.

بينما شهد العام التالي 2007 ما يأتي:

1 ـ اعتماد أول خطة وطنية للاتصالات وتقنية المعلومات.

2 ـ اعتماد الخطة الوطنية للطيف الترددي.

3 ـ تأسيس صندوق الخدمة الشاملة، المكرس لتمويل البنية التحتية المعلوماتية التي تربط المناطق الريفية البعيدة بالشبكة الوطنية في المملكة[34].

ركزت الوزارة على «تمكين وطن رقمي» منذ أن تولى ولي العهد محمد بن سلمان القيادة الفعلية للبلاد، وهو الشعار الذي ترفعه الوزارة على موقعها الرسمي على شبكة الإنترنت، وحققت ذلك من خلال تنظيم فاعليات وحلقات عمل بهدف تنمية المهارات الرقمية للمواطنين، فضلاً عن إصدار أوامر إلى جميع الشركات السعودية والخدمات العامة للقيام بذلك على النحو المبين في **إطار تمكين المهارات الرقمية ورفع كفاءة الشباب السعودي** الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2019[35]. أما الاقتصاد السياسي الخاص

(33) Ministry of Communications and Information Technology (2019), <https://www.mcit.gov.sa/en>.

(34) Ibid.

(35) Ministry of Communications and Information Technologies, «MCIT Releases Framework to =

بالاتصال عبر الهاتف المحمول فهو نظام هجين يشمل الدولة والقطاع الخاص، فالمشغل الأساسي هو شركة الاتصالات السعودية **أس تي سي**، وتملك الدولة 70 في المئة من أسهمها، في حين يملك القطاع الخاص 30 في المئة من أسهمها. أما ثاني وثالث ورابع أكبر شركة، فهي الشركات التالية على التوالي: **موبايلي** و**زين** و**برافو**، وملاكها أو أغلبية المساهمين فيها؛ إما من المقربين إلى الحكومة السعودية وإما الكويتية وإما الإماراتية. وعلى الرغم من أن هذه الشركات تعتبر عاملة في الخليج بعامة، فإنها شركات وطنية في المقام الأول، ولديها بعض الحيازات العالمية حتى عام 2013 على الأقل، عندما كانت **أس تي سي** تعمل في تركيا وإندونيسيا، فضلاً عن البحرين والكويت(36).

تشهد السعودية في الوقت الحاضر أعلى مستويات الاتصال ومعدلات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العالم، ووفقًا لأحدث التقارير الصادرة عن **هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية**، تبلغ نسبة النفاذ إلى خدمات النطاق العريض الثابت 33.6 في المئة، بينما تبلغ نسبة النفاذ إلى خدمات النطاق العريض عبر الهاتف المحمول 93.5 في المئة. أما النفاذ إلى خدمات الإنترنت، فتبلغ نسبته 82 في المئة(37). مع ذلك وعند النظر إلى جميع أشكال الاتصال بالإنترنت، نجد أن النفاذ إلى خدمات المحمول والإنترنت يكاد يبلغ 100 في المئة في عام 2018، وفقًا للهيئة العامة للإحصاء(38)، وتشهد السعودية أيضًا أعلى معدلات النفاذ إلى وسائل التواصل الاجتماعي، فقد بلغ عدد مستخدمي منصة **تويتر** من السعوديين في تشرين الأول/أكتوبر 2019 أكثر من عشرة ملايين مستخدم، أي قرابة ثلث عدد السكان(39).

تسيطر السعودية بوجه غير مباشر على أحد أهم البنى التحتية للإعلام والمعلومات في الشرق الأوسط، وهي شبكة **عربسات** للأقمار الصناعية، وقد أسست الدول الإحدى والعشرون الأعضاء في جامعة الدول العربية **منظمة الاتصالات الفضائية العربية** في عام 1976، وكان مقر المنظمة مدينة الرياض عاصمة السعودية، وهو ما كان شاهدًا على الدور

Empower Digital Skills of Saudi Youth,» (5 October 2019), <https://www.mcit.gov.sa/en/media-center/ = news/183883>.

(36) M. D. Rasooldeen, «Second STC CEO Quits Post in Less than a Year,» *Arab News*, 18/3/2013, <https://www.arabnews.com/news/445252>.

(37) **التقرير السنوي 2017** (الرياض: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، 2017).

(38) Mubasher, «Mobile, Internet Penetration Nears 100% in 2018 in Saudi Arabia,» Zawya (2 January 2019), <https://bit.ly/3tw8zYX>.

(39) Statista Research Department, «Leading Countries based on number of Twitter users as of April 2020,» (2019), <https://bit.ly/3tsuwrK>.

الأساسي الذي أدته السعودية في تمويل البنية التحتية المكلفة للمنظمة[40]، وتمتلك شبكة **عربسات** ستة أقمار صناعية، تبث من خلالها أكثر من 500 قناة تلفزيونية و200 قناة إذاعية، وعدد من الشبكات التلفزيونية باشتراكات نقدية، وأكثر من 95 قناة وخدمة بث فائق الوضوح، وهو ما يجعلها من أكبر الشركات المشغلة للأقمار الصناعية حول العالم؛ بل ويضعها موضع الريادة في الوطن العربي في هذا المجال.

في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بدأ المسؤولون عن الإعلام السعودي إصلاحًا للسياسة الإعلامية موجهًا إلى إعادة إحياء البرامج، وتحديث البنية التحتية والمرافق، وتدريب الموظفين، بغية جعل التلفزيون السعودي الخيار الأول للمشاهد السعودي، وبدأ في عام 2007 تطوير منهجيّ للتلفزيون السعودي، وهو الأول من نوعه منذ تأسيسه في ستينيات القرن العشرين، واسترشد هذا البرنامج الإصلاحي بلجنة من الخبراء لدى وزارة الثقافة والإعلام، واستغل المسؤولون الحج كي يُدخلوا عدة إصلاحات، من بينها: التقارير الإخبارية الحية، وتقديم صور جذابة وشعارات جديدة[41]، ووجهت تعليمات إلى المذيعين على الهواء بالتحدث بنبرة غير رسمية إلى حد ما، وعرض التلفزيون مشاهد من المعالم ذات الأهمية الرمزية في المملكة[42]، وقدم التلفزيون عشرة برامج جديدة شملت أول برنامج من نوعه على التلفزيون الحكومي السعودي تضمن مشاركة المشاهدين[43]، واستمر الإصلاح حتى عام 2009، عندما أعلنت الوزارة أنها سوف تبني مرافق إنتاج وبث في جميع المناطق في البلاد، وأنها سوف تتحول إلى البث التلفزيوني فائق الوضوح على جميع المحطات، ومن ثَمَّ تقديم البث الرقمي للقنوات الأرضية تدريجيًا، وإعداد أرشيف للبث[44]، وكان هدفها المحدد هو «تأسيس وسائل إعلام محلية تخدم جميع المناطق في أنحاء البلاد»[45]، وصُرفت مبالغ على إعداد البنية التحتية للإذاعة والتلفزيون في مختلف

(40) Kraidy and Khalil, *Arab Television Industries.*

(41) عبد الإله الخليفي، «التلفزيون السعودي يرتدي «ثوبًا» جديدًا،» **الشرق الأوسط**، 2007/12/30، <https://bit.ly/3frtJim>، و Walaa Hawari, «At Long Last, Saudi TV Gets a Bold Makeover,» *Arab News*, 11/1/2008, <https://www.arabnews.com/node/307607>.

(42) الخليفي، المصدر نفسه.

(43) Kraidy, «Television Reform in Saudi Arabia: The Challenges of Transnationalization and Digitization, 1991-2011».

(44) الخليفي، المصدر نفسه.

(45) يوسف الحمادي، «السعودية تُعزز إعلامها المحلي بإطلاق قنوات فضائية للمناطق،» **الشرق الأوسط**، 2009/10/29، <https://bit.ly/3tuD15z>.

المناطق في البلاد[46]، وطُورت القنوات القائمة، وتم تحديث الشعارات والقدرات التقنية الخاصة بالقناة **السعودية الأولى**، والقناة **الثانية**، وقناة **الإخبارية**.

سادسًا: التحديات

تواجه المنظومة الإعلامية السعودية عددًا من التحديات:

أولًا: سير النشأة الأولى للمؤسسات الإعلامية السعودية على خطى النمط التاريخي **القائم على ردة الفعل**، وقد أدى حصار الحرم المكي في عام 1979 من مسلحين متطرفين إلى تشديد الأسرة الحاكمة قبضتها على وسائل الإعلام، وانتشار القمع في ثمانينيات القرن العشرين، ثم سُمح لقناة **أم بي سي** ببدء بثها عبر الأقمار الصناعية من لندن في عام 1991؛ حيث تقدم البديل السعودي لتغطية قناة **سي أن أن** لحرب الخليج. أما قناة **العربية**، فبدأت بثها في عام 2003 لتنافس قناة **الجزيرة** بصورة مباشرة، وأوكلت إليها مهمة درء الهجمات التي توجهها القناة القطرية إلى السعودية، عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 والآثار التي ترتبت عليها عالميًا. ثم بدأت قناة **الإخبارية** بثها في عام 2004 كي تتمكن الحكومة من الرقابة على الروايات الإخبارية المقدمة، عقب الهجمات الإرهابية التي شهدتها المملكة، أو على الأقل المشاركة بصوت سعودي في هذه الرواية. وبناء عليه، فإن هذه المرحلة الحالية تشهد خضوع حصة كبيرة من الإعلام السعودي الوطني والخارجي إلى سيطرة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان الشخصية؛ سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة.

ثانيًا: سوف يؤدي تكتل السلطة الإعلامية، وما يصاحبه من استبداد متزايد، والرغبة في تحقيق نمو اقتصادي قائم على نمو القطاع الرقمي وقطاع الترفيه إلى توترات اقتصادية، وسوف تعاني المؤسسات الإعلامية والعاملون فيها آثارها الحادة، وتؤدي على الأرجح إلى المزيد من تركز وسائل الإعلام الخاضعة لرقابة الأسرة الحاكمة، وتزيد من وسائل الإعلام التي تضع السلطة السياسية نصب عينيها، على الرغم من كون ملكيتها ملكية خاصة.

ثالثًا: سوف يظل وجود وسائل إعلام رقمية مرتبطة بشبكة واحدة عالميًا، تحديًا يواجه قدرة الأسرة الحاكمة على الرقابة والسيطرة، وسوف يظل صعود منابر البث العالمية مثل

(46) Kraidy, «Television Reform in Saudi Arabia: The Challenges of Transnationalization and Digitization, 1991-2011».

شبكة **نتفليكس**، فضلاً عن شهرة منابر وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى، مثل **تويتر** يمثل تحديًا، يواجه السردية الرسمية الصادرة عن السعودية.

تمتلك الحكومة السعودية إمكانات اقتصادية هائلة للتصدي لكل هذه التحديات، ويمكنها أن تستثمر في تلك المنابر كي تتمكن من التأثير في سياساتها، ولكن المنحنى الاقتصادي السلبي الذي واجه السعودية في عام 2019 قد يحد في نهاية المطاف من قدرتها على مواجهة المعلومات التي لا يمكنها فرض الرقابة عليها، ولوسائل التواصل الاجتماعي القدرة أيضًا على تأجيج الحروب الثقافية بين معسكر المحافظين ومعسكر الليبراليين، بل وعلى مفاقمة الاستقطاب السياسي في المملكة.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

إن احتمالات تحقيق تقدم نوعيّ في وسائل الإعلام السعودية تكاد تكون منعدمة، نتيجة الديناميات المذكورة في ما سبق، بل إن احتمالات تحقيق المؤسسات الإعلامية السعودية مزيدًا من الاستقلالية ـ الغائبة أصلاً ـ ضئيلة على المدى القصير والمتوسط، وتتجه وسائل الإعلام السعودية التي أصيبت بشلل جراء الرقابة الحكومية عليها، نحو مزيد من العوائق في المستقبل المنظور، ويرجح أن يستغل المعارضون فرصة المنابر الرقمية الناشئة التي يمكن الوصول إليها؛ سواء من داخل السعودية أم من خارجها، في نضالهم من أجل منظومة سياسية مختلفة، وسواء أكانوا يدفعون إلى الحصول على مزيد من الحرية، أم إلى الوصول إلى حكومة أكثر التزامًا بالإسلام. وعلى الرغم من ذلك، فإن صعود التحول الرقمي لم يحرك أسس المنظومة الإعلامية، لأنها لم تكن في الأساس منظومة قائمة على قوى السوق، بل تعتمد بالأحرى على الأمراء، ومؤخرًا على الأمراء المقربين من ولي العهد محمد بن سلمان.

وقد ركزت السياسة الجديدة على التوسع في مسارات الترفيه، بداية من مسارح السينما، وحتى قاعات الحفلات الغنائية. وقد يؤدي هذا النهج إلى استرضاء الشباب والليبراليين حقبةً، والذين وضعوا ثقتهم في ولي العهد الذي يرونه يحقق توازنًا قويًا في مقابل القوى المحافظة. ومع ذلك، من المبكر القول، إن كان هذا النموذج الذي يجمع ما بين الاستبداد السياسي والانفتاح الاجتماعي والتركز الاقتصادي سوف ينقل البلد إلى تطوير سياسة أكثر شموليةً. ويبدو أن الوضع الذي تجد وسائل الإعلام السعودية نفسها فيه، يتيح بعض الفرص المحدودة للتغيير، خارج إطار المساحة التي أنشأها حكامها، وتخضع لرقابتهم.

الفصل السابع

دولة الإمارات العربية المتحدة: إعلام لتحقيق تنمية مستدامة

محمد عايش

منذ تأسيس اتحاد الإمارات العربية المتحدة في الثاني من كانون الأول/ديسمبر 1971، كان الإعلام ـ ولا يزال ـ يشكل محركًا رئيسًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي بناء الدولة، وخلال ما يقارب خمسين سنة من عمر الاتحاد، أدى قطاع الإعلام والاتصال في الإمارات دورًا في دعم التوجهات السياسية للدولة والترويج للنمو الاقتصادي وتعزيز الهوية الوطنية وتقوية أواصر التعاون مع الدول الأخرى، ومع أن الاستثمارات الهائلة في الإعلام قد جعلت من دولة الإمارات مركزًا إعلاميًا عالميًا، يستمد قوته من بنية تحتية متطورة، وكفاءات ومواهب بشرية يعتد بها، فإن هذا القطاع لا يزال يواجه تحديات، تتمثل في تحديث التشريعات الإعلامية والتوطين وتحقيق انتقال سلس نحو البيئة الرقمية.

أولًا: معلومات أساسية

دولة الإمارات العربية المتحدة هي اتحاد مكوّن من سبع إمارات، تقع جنوب شرق آسيا، يحدها من الشمال والشمال الغربي الخليج العربي، كما يحدها المحيط الهندي من الشرق، وتحتل الإمارات العربية المتحدة ـ التي تتضمن إمارات أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة وعجمان وأم القيوين ـ مساحة تقدر بـ 83000 كلم^2 مربع، وقد أُسّست دولة الإمارات في الثاني من كانون الأول/ديسمبر 1971 على يد الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي كان آنذاك حاكمًا لإمارة أبوظبي، وحكام الإمارات الأخرى

في تلك الحقبة؛ حيث حلت مكان إمارات الساحل المتصالحة التي ارتبطت قبل نشوء الاتحاد بسلسلة من الاتفاقات مع بريطانيا، عكست الملامح الجيوسياسية لمنطقة الخليج العربي في تلك الحقبة، وبلغ عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة في منتصف عام 2019 نحو 9.2 مليون نسمة، شكل المواطنون منهم 1.2 مليون نسمة، بينما تمثل الباقون جاليات وافدة تنحدر من أكثر من 200 جنسية، قدموا إلى الدولة مجذوبين بفرص العمل الوفيرة التي أتاحها اكتشاف النفط أولاً، ولاحقًا، الازدهار الاقتصادي المستند إلى التنوع في موارد الإنتاج غير النفطية، وبينما تمثل اللغة العربية اللغة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، فإن اللغة الإنكليزية هي من أكثر اللغات العالمية الأكثر تحدثًا بين أفراد الجاليات المقيمة في الدولة. ويعد الإسلام الدين الرسمي للدولة، بينما يتمتع المقيمون ممن ينتسبون إلى الطوائف والديانات الأخرى، مثل المسيحيين والهندوس وغيرهم، بكامل الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية. وفي عام 2016، أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة وزارة التسامح، وأعلنت عام 2019 عامًا للتسامح، لتأكيد التزامها بمبادئ التعايش المشترك والدولي والتنوع الثقافي.

على الرغم من أن النظام الملكي الوراثي في دولة الإمارات يعد نظامًا محافظًا في التصنيفات السياسية للدول، فإن السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تنتهجها الدولة، والمتمثلة في تبني ممارسات السوق الحرة وتمكين المرأة وتوفير تعليم بمواصفات عالمية والانفتاح على الثقافات والمجتمعات العالمية، قد جعلت من الإمارات نموذجًا تقدميًا في التنمية والتطور.

يوفر النظام السياسي في دولة الإمارات ـ كما يتجلى في النصوص الدستورية للمواطنين ـ حقوقًا وفرصًا متساوية في العيش الآمن والعدالة الاجتماعية، وتحدد المادة (45) من دستور الدولة خمس سلطات دستورية، هي: المجلس الأعلى للاتحاد ورئيس الدولة ونائبه ومجلس الوزراء والمجلس الوطني الاتحادي والقضاء الاتحادي، ويتكون المجلس الأعلى للاتحاد، برئاسة رئيس الدولة، من حكام الإمارات، وهو أعلى جهة لصنع القرار في الدولة، بينما يتولى المجلس الوطني الاتحادي سلطات رقابية وتشريعية متنوعة. وفي عام 2010، أطلقت دولة الإمارات «رؤية الإمارات 2021» التي حددت المعالم الرئيسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ حيث ركزت على تنويع مصادر الدخل القومي، بعيدًا من مصادر النفط التقليدية، وتتضمن أجندة الإمارات الوطنية المنبثقة من «رؤية 2021» مجموعة

من المؤشرات الوطنية التي تشمل مجتمعًا متلاحمًا ومحافظًا على هويته، واقتصادًا تنافسيًا معرفيًا مبنيًا على الابتكار، ورعاية صحية بمواصفات عالمية، ونظامًا تعليميًا رفيع المستوى وبيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة ومجتمعًا آمنًا وقضاء عادلاً[(1)].

على المستوى المحلي، تتمتع كل إمارة من الإمارات السبع باستقلالية ذاتية في تحديد أجنداتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية المتناغمة مع السياسات والتوجهات الاتحادية، وتغطي السياسات والمؤسسات المحلية مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإعلام والثقافة والتخطيط الحضري والصناعة والخدمات والتعليم؛ بينما تختص الحكومة الاتحادية بجميع تلك المجالات على المستوى الاتحادي، إضافة إلى السياسات الدفاعية والعلاقات الخارجية.

بصفتها تمتلك ثاني أكبر اقتصاد في المنطقة العربية (بعد السعودية)، تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة استراتيجية واضحة في الاقتصاد المعرفي، حازت تقدير الكثير من الدول والجهات الخارجية، وفي عام 2018، تنبأ صندوق النقد الدولي بنمو في صافي الإنتاج المحلي للدولة، قُدّر بـ 4.7 في المئة؛ حيث يصل إلى 455,8 مليار دولار في عام 2019 مقارنة مع 429,45 مليار دولار تحقق في العام نفسه[(2)]، وقدر معدل دخل الفرد السنوي في عام 2018 بـ 43,000 دولار، وعلى الرغم من أن النفط كان لحقبة طويلة يشكل عصب الاقتصاد الوطني للدولة، فإن استراتيجيات تنويع الاقتصاد قد أحدثت تحولاً مهمًا في مسيرة الاقتصاد؛ ففي عام 2017، كان 70 في المئة من صافي الدخل المحلي مشتقًا من قطاعات غير نفطية، مثل الصناعات التحويلية (29.5 في المئة)، وتجارة الجملة والمفرق (11.7 في المئة)، والأنشطة المالية والتأمينية (8.6 في المئة)، والبناء والإنشاءات (8.4 في المئة)[(3)].

ثانيًا: التطورات التاريخية

بينما يُرجع بعض الباحثين البدايات التاريخية للإعلام في دولة الإمارات إلى المطبوعات البدائية التي ظهرت في نهاية العشرينيات، ومنتصف الثلاثينيات من القرن

(1) Vision 2021, «National Agenda,» <https://www.vision2021.ae/en/national-agenda-2021>.

(2) Emirates News Agency - WAM, «IMF Forecasts UAE’s Nominal GDP to Grow 4.7 Percent to AED1.673 Trillion in 2019,» 17 April 2019, <http://wam.ae/en/details/1395302756253>.

(3) UAE Government, «The UAE Strategy for the Fourth Industrial Revolution (2018), <https://bit.ly/3txW2nH>.

الماضي، فإن التاريخ الحقيقي لتطور الإعلام في الإمارات لم يبدأ إلا في حقبة ما بعد نشوء الاتحاد[4]، فقد أدى ظهور الإمارات كدولة مستقلة في عام 1971 إلى انطلاق مسيرة شاملة من التطور الاقتصادي والاجتماعي، كان اكتشاف النفط والازدهار الاقتصادي المستند إلى المعرفة أبرز محركاتها. وقد أُنشئت وزارة الإعلام والثقافة في عام 1971 للإشراف على الأنشطة الإعلامية والثقافية في الدولة الناشئة، وخلال تلك السنوات التأسيسية، قامت الصحافة، مدفوعة بالاستراتيجيات والسياسات الوطنية لنشر التعليم ومكافحة الأمية، بدور إعلامي مهم، مستند إلى مفهوم الصحافة التنموية في التعاطي مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية آنذاك، وقد عكس إطلاق عدد من المطبوعات الصحافية باللغة العربية في الدولة في تلك الحقبة ـ إلى حد كبير ـ الاعتقاد السائد بقدرة وسائل الإعلام على نقل وجهات النظر والمواقف الرسمية الحكومية حول قضايا التنمية الوطنية لجماهير متزايدة من المواطنين والوافدين، وفي التاسع عشر من تشرين الأول/أكتوبر 1970، انطلقت جريدة **الخليج** على يد الأخوين الراحلين تريم وعبد الله عمران في الشارقة، وأدت الوجهات الناقدة التي تبنتها **الخليج** نحو السياسات البريطانية في المنطقة إلى إغلاقها في عام 1972، لتعاود الظهور ثانية في الخامس من نيسان/أبريل 1980. وفي 22 نيسان/أبريل 1972، تحولت صحيفة **الاتحاد** ـ التي كانت تُعرف سابقا بــ **الاتحاد الظبيانية** ـ إلى صحيفة يومية؛ حيث عملت على نحو جاد على الترويج لمبادئ الاتحاد الناشئ وقيمه [5]، وظهرت صحيفة **البيان** في دُبي في العاشر من أيار/مايو 1980 كمطبوعة حكومية معنية بالأخبار الاقتصادية والمالية.

في مجال الصحافة باللغة الإنكليزية، فإن الصحف اليومية الناطقة بالإنكليزية في الإمارات في السبعينيات من القرن الماضي شملت الصحف **الخليج تايمز** (1978)، و**غلف نيوز** (1979). وفي عام 1976، انطلقت وكالة أنباء الإمارات **وام** كوكالة رسمية تقوم بجمع الأخبار وبثها بعدة لغات لوسائل إعلام محلية وإقليمية وعالمية، ولا بد من الملاحظة أن العقدين الأولين من عمر الاتحاد قد شهدا أيضًا اعتماد قانون المطبوعات والنشر رقم (15) لعام 1980 بهدف تنظيم قطاع الإعلام في الدولة، خلال تلك الحقبة.

خلال السبعينيات والثمانينيات من عمر الاتحاد، أدت الإذاعة والتلفزيون دورًا

(4) عبد الله الطابور، **تطور المؤسسات الإعلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة** (أبو ظبي: المجمع الثقافي، 2000).

(5) عبد الله النويس، **وسائل الإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة** (أبو ظبي: دار الصحوة للنشر والتوزيع، 1984).

مهمًا في تعزيز مسيرة الدولة؛ حيث أُسّست عدة منافذ إذاعية وتلفزيونية، كانت تبث الأخبار والبرامج الثقافية والدينية والترفيهية والرياضية والوثائقية والتراثية لجماهير واسعة من المواطنين والوافدين داخل الدولة وفي منطقة الخليج العربي، وفيما كان بعض المحطات الإذاعية يبث على الموجتين المتوسطة والقصيرة لجماهير محلية وخارجية، كانت إذاعات أخرى تستخدم موجات **أف أم** في نقل البرامج الإخبارية والثقافية والترفيهية إلى المستمعين على المستوى المحلي، وقد شملت الإذاعات آنذاك، محطات متخصصة في البرامج الدينية وتلاوة القرآن الكريم وفي التراث الشعبي وفي الثقافة والأغاني العربية والموسيقى الكلاسيكية والأخبار وبرامج المقابلات. وكانت المحطات الإذاعية في أبوظبي تعمل تحت إشراف وزارة الإعلام والثقافة، بينما عملت المحطات الإذاعية في الإمارات الأخرى تحت إشراف دوائر الثقافة والإعلام في تلك الإمارات. وبالنسبة إلى البث التلفزيوني، فقد تم إدخاله إلى إمارة أبوظبي باللون الأبيض والأسود في آب/أغسطس 1969. وفي دبي، باشر البث التلفزيوني في عام 1972 باللغة العربية، تلاه بث باللغة الإنكليزية من خلال **قناة 33**، التي شكلت مع **القناة الأجنبية** في تلفزيون أبوظبي مصدرًا مهمًا للترفيه والمعلومات والأخبار للجاليات الأجنبية غير الناطقة بالعربية. وفي عام 1989، انطلقت **قناة الشارقة** التلفزيونية من الشارقة باللغة العربية، مركزة على البرامج الثقافية والتراثية والدينية[(6)].

شكلت تسعينيات القرن الماضي علامة فارقة في تطور قطاع الإعلام في دولة الإمارات الذي شهد تحولات مهمة في إطار تبني الدولة سياسات اقتصادية أكثر انفتاحًا باتجاه مشاركة القطاع الخاص في المجال الإعلامي، وفي ضوء الثورة المعلوماتية والاتصالية الرقمية في العالم، وخلال العقود الثلاثة الممتدة من بداية التسعينيات حتى عام 2020، شهد قطاع الإعلام في الإمارات تحولات هيكلية، وتوسعات مثيرة، وتغيرات في الأطر التنظيمية للقطاع، وتبني مفاهيم ابتكارية جديدة، تمثلت في إطلاق المناطق الإعلامية الحرة والتبني الممنهج للتقنيات والنظم الرقمية الحديثة. وفي بداية التسعينيات، كانت دولة الإمارات من أوائل الدول التي دخلت نادي البث التلفزيوني الفضائي. وفي عام 2001، كانت أيضًا من أوائل الدول التي أدخلت مفهوم المدن الإعلامية الحرة، كما تمثل ذلك آنذاك في مدينة دبي للإعلام، التي تخضع لأطر تنظيمية خاصة بها.

(6) Douglas Boyd, *Broadcasting in the Arab World: A Survey of the Electronic Media in the Middle East* (Ames: Iowa State University Press, 1999).

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

عندما تتم مقاربة قطاع الإعلام في دولة الإمارات من منظور تصنيفات النظم الإعلامية التي وضعها وليام روغ[7]، فإننا نلاحظ أن هذا القطاع يحمل ملامح مهمة مرتبطة **بنموذج صحافة الموالاة** (Loyalist Press Model)؛ حيث تعمل وسائل الاتصال والإعلام على نحو متناغم مع توجهات الدولة، في إطار استراتيجيات اقتصادية واجتماعية عامة، وبالفعل، فإنه يتوقع من وسائل الإعلام في الإمارات أن تكون صوتًا مؤثرًا للهوية الوطنية والتوجهات الحكومية، كما يتوقع أن تكون أيضًا أدوات للتعليم والترفيه والتعبير الثقافي.

تخضع وسائل الإعلام في دولة الإمارات لعدة أطر تنظيمية قانونية وأخلاقية، تتراوح ما بين القانون الاتحادي رقم (15) لعام 1980 والمعروف بـ «قانون المطبوعات والنشر» و«قانون الإعلام الإلكتروني» لعام 2018، و«ميثاق الشرف الصحافي» الذي أصدرته جمعية الصحافيين، والقوانين والقواعد التي تحكم عمل المناطق الإعلامية الحرة في الدولة. وبعامة، فإن الأطر التنظيمية لقطاع الإعلام في دولة الإمارات تسعى إلى ضمان تناغم الممارسات الإعلامية مع التوجهات السياسية والاجتماعية والثقافية للدولة، وتتعامل هذه الأطر التنظيمية، من بين أشياء أخرى، مع إساءة استخدام قنوات الإعلام للتقليل من هيبة الدولة، ورموزها الوطنية، وتراثها وعاداتها وتقاليديها، وكذلك لإثارة النعرات والكراهية الطائفية والدينية، كما تغطي أيضًا قضايا شخصية تتعلق بالخصوصية والتعدي على حقوق الملكية الفكرية، وتشمل مجالات التنظيم أيضًا الممارسات التي تلحق الأذى بالاقتصاد الوطني وبالأطفال والنساء والفئات الاجتماعية الأخرى، بما في ذلك ممارسات التنمر والابتزاز والمضايقات الإلكترونية، وتستند الأطر التنظيمية لقطاع الإعلام في دولة الإمارات إلى مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وإلى القناعات العميقة بقدرة وسائل الإعلام على المساهمة الجادة في الازدهار الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.

في العموم، نلاحظ أن الأطر التنظيمية لقطاع الإعلام في دولة الإمارات، جاءت استجابة للتطورات المحلية والإقليمية والعالمية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتعلقة بقضايا المجتمع والدولة. وإن قانون المطبوعات والنشر رقم (15) لعام 1980 الذي يتعلق أساسًا بالمنظومة الإعلامية التقليدية، قد أثار دعوات عديدة إلى تطويره وتحديثه؛ حيث يكون أكثر استجابة للتوسعات التي شهدها قطاع الإعلام في الدولة،

(7) William A. Rugh, *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics* (Westport: Praeger, 2004).

وللأدوار المتجددة التي تؤديها وسائل الإعلام في البيئة الرقمية الناشئة. هذا القانون يعكس إلى حدٍّ بعيد الفلسفة التنظيمية للإعلام في النصف الثاني من القرن العشرين، حينما كانت الدول النامية تعمل جاهدة لاجتياز مرحلة ما بعد الاستعمار، في تحقيق أهدافها التنموية التي كانت تتطلب تلاحمًا وتضامنًا كبيرين من جانب المؤسسات الإعلامية في رفد جهود الدولة نحو الاستقرار والازدهار؛ فالقانون ينحصر مداه التنظيمي في الوسائل التقليدية، مثل الصحف الورقية والأفلام السينمائية والكتب والمنشورات، حيث تضمن مواد توضح ما يمكن نشره وتداوله وما لا يمكن، وتفصيلاً بالعقوبات المستحقة على المخالفين. ويوفر القانون الاتحادي رقم (7) لعام 2002 في شأن حقوق المؤلف والحقوق المجاورة حماية للأعمال الإبداعية في الآداب والفنون والعلوم، بصرف النظر عن أوصافها والأشكال التي تأتي بها، وأهدافها ودلالاتها.

أما قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية رقم (5) لعام 2012، الذي تم تحديثه بقانون رقم (12) لعام 2016، فيعالج المخالفات الاتصالية الشبكية في الفضاء الإلكتروني التي من أبرزها: تخطي نظام الحجب والدخول إلى المحتوى المحجوب والإباحية والتعري والرذيلة وانتهاك الخصوصية والإساءة إلى الدولة والإخلال بالنظام العام والتمييز والعنصرية وازدراء الأديان والترويج والاتجار بالسلع والخدمات الممنوعة ودعم الإرهاب[8].

هناك أُطُر تنظيمية ثانوية لقطاع الإعلام تغطي مجالات الإعلانات والاتصالات في الفضاء الإلكتروني؛ ففي عام 2018 بدأ المجلس الوطني للإعلام، وهو الجهة المشرفة على تنظيم قطاع الإعلام في الدولة، بتطبيق إطار تنظيمي جديد يتعلق بترخيص الأنشطة الإلكترونية والإعلامية الرقمية داخل الدولة، وفي المناطق الإعلامية الحرة، وهو «نظام الإعلام الإلكتروني»، وشملت الأنشطة الإعلامية المعنية بهذا النظام مواقع تداول المواد المرئية وعرضها وبيعها، والمسموعة والمقروءة، وأنشطة النشر الإلكترونية والطباعة تحت الطلب والمواقع الإلكترونية الإعلامية المتخصصة والإعلانات الإلكترونية، والمواقع الإخبارية، وغيره[9]. ومن الأمور المستجدة في هذا النظام، شموله ترخيص المؤثرين الاجتماعيين الذين يجنون الأرباح من أنشطتهم في وسائل الاتصال الاجتماعي.

في عام 2010 شكل قرار رئيس المجلس الوطني للإعلام رقم (20) حول معايير

(8) Joseph Gibbs, «Business news in a Loyalist Press Environment,» *Journalism*, vol. 22, no. 10 (October 2019), <https://doi.org/10.1177/1464884919878352>.

(9) National Media Council, «Electronic Media Regulation,» (2018), <http://nmc.gov.ae/en-us/NMC/Documents/Electronic%20Media%20Regulation.pdf>.

المحتوى الإعلامي إطارًا قانونيًا ثانويًا، أكد ضرورة التزام وسائل الإعلام ببنود قانون المطبوعات والنشر لعام 1980 في السياقات التقليدية والرقمية.

في المناطق الإعلامية الحرة في دولة الإمارات، تخضع الأنشطة الإعلامية لمعايير قانونية ذات خصوصية محددة، ومن الأمثلة على ذلك: الأطر التنظيمية التي تطبقها منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية والإعلام في ترخيصها مئات المشاريع والمنشآت الإعلامية التي تتخذ من مدينة دبي للإعلام مقرًا لها، وتشمل مجالات المنطقة: تسجيل وترخيص وتنظيم أسهم وإدارة الشركات العاملة فيها، ويتضمن ميثاق منطقة دبي للإنترنت والإعلام تعليمات إرشادية، تتطلب من الناشرين والقائمين على الخدمات الإذاعية والتلفزيونية إيلاء الاهتمام بالعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية والدينية السائدة في مجتمع الإمارات، وفي المجتمعات العربية والإسلامية بعامة، وتجنب الوقوع في إساءات، كازدراء الممارسات والمعتقدات الدينية وإثارة النعرات الطائفية في المجتمع.

ينص ميثاق تنظيم الأنشطة الإعلامية في هيئة المنطقة الإعلامية الحرة في أبوظبي ـ والمعروفة بـــ Two ـ Four ـ 54 ـ على تحديد المعايير المتعلقة بتحرير وصناعة المحتوى في مجالات النشر، والبث الإذاعي والتلفزيوني والتواصل مع الجماهير العامة، ويتطلب الميثاق الالتزام بمعايير عامة مقبولة، تتعلق بالقيم الاجتماعية والثقافية والأخلاقية والدينية المتعارف عليها في مجتمع الإمارات، ويحظر الميثاق بث المحتويات المسيئة، بما فيها المحتويات التي تخدش الحياء، وتتضمن إيحاءات جنسية ودرجة ملحوظة من العنف، إلا في حالة كونها جزءًا من عملية التكوين الإبداعي للعمل الإعلامي، وفيها فائدة مجتمعية، ومستندة إلى الحقائق.

تلتزم وسائل الإعلام في دولة الإمارات أيضًا بالمعايير الأخلاقية التي وضعتها جمعية الصحافيين الإماراتية، وهي مؤسسة نفع عام مهنية مستقلة، تضم في عضويتها صحافيين وإعلاميين من العاملين في القطاع الإعلامي التقليدي والرقمي، ولديهم خبرة لا تقل عن عام واحد. وكمؤسسة نفع عام، تستمد جمعية الصحافيين الإماراتية مواردها من رسوم اشتراك الأعضاء والدعم الحكومي والمساهمات العملية وغيرها. ويدعو ميثاق الشرف الصحافي لجمعية الصحافيين الإماراتية إلى احترام الحقيقة وحق الجمهور في الوصول إليها، وإلى التزام الصحافي أثناء قيامه بمهمته بمبادئ الحرية والأمانة، ووفق البند الثامن من الميثاق، فإن:

«احترام الخصوصية مبدأ رئيسي في الممارسة الصحافية، ونؤكد من خلاله ضرورة

احترام الصحافي للحياة الشخصية للأفراد، وعدم التورط في نشر ما يكشفها بدون إرادة صاحبها، ولكن إذا مس السلوك الخاص مع ذلك المصالحَ العامة، فإنه بالإمكان التغطية التقريرية لذلك السلوك، مع التأكد من عدم خرق الحقوق الشخصية للأفراد غير المتورطين»[10].

من الملاحظ أن تطور الإعلام في دولة الإمارات، قد تواكب مع ظهور هياكل إعلامية موازية وفَّرت الدعم لاستدامة ذلك التطور في صناعة الإعلام، ومن الأمثلة على ذلك «نادي دبي للصحافة» الذي تتمثل أهدافه في تعزيز الحوار والتواصل بين الإعلام العربي والدولي، وإبراز التميز في العمل الصحافي، ورفع مستوى قدرات الصحافيين، وتوفير تحليلات ودراسات معمقة حول اتجاهات تطور الإعلام في المنطقة العربية.

يصدر نادي دبي للصحافة سنويًا تقرير **نظرة على الإعلام العربي**، كما ينظم أيضًا **المنتدى السنوي للإعلام العربي** الذي يُعد منبرًا سنويًا يجمع تحت سقف واحد نخبة من القيادات الإعلامية العربية والعالمية، لمناقشة الفرص والتحديات التي تواجه الإعلام في المنطقة العربية وحول العالم، ويشرف نادي دبي للصحافة كذلك على **جائزة الصحافة العربية** التي تهدف إلى تحفيز الإبداع والابتكار في العمل الصحافي في العالم العربي في مجالات صحافية متنوعة، ويقوم المركز الدولي للاتصال الحكومي في الشارقة سنويًا بالإشراف على **جائزة الشارقة للاتصال الحكومي**، كما يتولى تنظيم **المنتدى الدولي للاتصال الحكومي** في الشارقة، وتضم بيئة الإعلام في دولة الإمارات تشكيلة واسعة من برامج التعليم والتدريب الإعلامي في الجامعات والمعاهد في تخصصات: الصحافة والإذاعة والتلفزيون والعلاقات العامة والإعلان والاتصالات المتكاملة والإعلام الرقمي والوسائط المتعددة والإعلام الجديد.

رابعًا: الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

تؤدي وسائل الإعلام في دولة الإمارات دورًا مهمًا في دعم مسيرة الدولة نحو تحقيق اقتصاد وطني مستدام ومبني على المعرفة، من خلال تعزيز صناعة المحتوى في المنصات التقليدية والرقمية ودعم المشاركة المجتمعية في قطاع المعرفة، وفيما تعمل وسائل الإعلام الاتحادية والمحلية التي تملكها الجهات الحكومية على تعزيز قيم التوعية والتعليم والمشاركة، فإن وسائل الإعلام الخاصة داخل الدولة وفي المدن الإعلامية الحرة، تعمل

(10) جمعية الصحفيين الإماراتية، «ميثاق الشرف الصحافي،» (2019)، <https://bit.ly/3IbKiez>.

وفقًا لمعايير تجارية وربحية، وهناك مئات الشركات الإعلامية والمشاريع الريادية ووكالات العلاقات العامة والإعلان ومنصات التسويق الرقمي ودور النشر التي توظف آلاف العاملين في قطاعات مختلفة، من الإعلام والاتصال، وتتخذ من المدن الإعلامية الحرة مقارّ لها في أنحاء الدولة.

تتبنى دولة الإمارات في سياساتها الاستراتيجية مبدأ السوق الاقتصادي الحر والمفتوح، مع حضور قوي للدولة في مجالات الرفاه الاجتماعي والتنمية المجتمعية، وقد انعكس هذا الأمر على قطاع الإعلام والاتصال؛ حيث تعمل وسائل الإعلام المملوكة من قبل الجهات الحكومية جنبًا إلى جنب مع وسائل الإعلام الخاصة التي تسعى إلى الربح؛ فعلى المستوى المحلي، وعلى سبيل المثال، تعمل شركات ومؤسسات أبوظبي للإعلام، ودبي للإعلام، والشارقة للإعلام، كمؤسسات تتلقى دعمًا حكوميًا من الإمارات التي تعمل فيها، وفي الوقت ذاته، تقوم بتدعيم ميزانياتها من خلال الإعلانات التجارية والاشتراكات والرعايات من الشركات، وعلى العكس من المؤسسات الإعلامية الحكومية التي تعمل في الكثير من الدول على حصر برامجها في الموضوعات البروتوكولية والرسمية ذات الطابع الجامد، فإن مؤسسات الإعلام الحكومية في دولة الإمارات، توظّف أحدث التقنيات، وتوفّر لجماهيرها محتويات إعلامية ذات جودة عالية في مجالات الأخبار والشؤون العامة والترفيه، ومن الأمثلة على ذلك البرامج التلفزيونية المنتجة محليًا، أو المنتجة على نحوٍ مشترك مع جهات فنية عربية في مجالات الوثائقيات، وبرامج الواقع التلفزيونية، وبرامج الأحاديث والدراما، ويتم بث كثير من هذه البرامج مع فقرات إعلانية تجارية لصالح شركات محلية أو متعددة الجنسيات، تستهدف بخدماتها وسلعها الأسواق المحلية في دولة الإمارات والمنطقة العربية بعامة، ويستخدم بعض هذه القنوات، مثل قناة **دبي**، الذكاء الاصطناعي في أعمالها الفنية والإنتاجية، كما يتجلى ذلك في تقنيات المواقع المعزز، والتحقق من الأخبار، والتواصل التفاعلي مع المشاهدين.

مع منتصف عام 2019، بلغ عدد القنوات التلفزيونية العاملة في الدولة ـ خارج المناطق الإعلامية الحرة ـ 23 قناة، وهناك 30 محطة إذاعية، و15 صحيفة، وخمس مجلات وتسع بوابات إخبارية على الشبكة العنكبوتية، وتعكس مكونات المشهد الإعلامي في دولة الإمارات أنماطًا مختلطة من الملكية الإعلامية الحكومية والخاصة، كما يتجلى ذلك في صحف **الخليج** و**الرؤية** و**الوطن** ومؤسسة الصايغ للإعلام ومؤسسة دبي للإعلام وشركة أبوظبي للإعلام وصحيفة **ذا ناشيونال** ومؤسسة الشارقة للإعلام والقناة الرابعة في عجمان. وفي المناطق الإعلامية الحرة، هناك خمس مدن إعلامية في دولة الإمارات تستضيف مئات

الشركات الإعلامية من قنوات إذاعية وتلفزيونية وصحف ومجلات، والمشاريع الريادية والوكالات الإعلانية ودور النشر ومنصات التسويق وصناعة المحتوى التقليدي والرقمي المحلية والعالمية، وتشمل تلك المناطق مدينة دبي للإعلام، ومدينة دبي للاستوديوهات، والمنطقة الإعلامية في أبوظبي، ومدينة الشارقة للإعلام **شمس**، ومدينة الإعلام الإبداعي في الفجيرة.

في حزيران/يونيو 2019، كان هناك نحو 1500 شركة توظف أكثر من 2500 فرد من 142 جنسية، يعملون في مدينة دبي للإعلام التي انطلقت في عام 2001، وتهدف مدينة أبوظبي للإعلام (TwoFour - 54) إلى استثمار المنطقة الإعلامية الحرة لتوفير خدمات ومنتجات إعلامية، تسهم في جذب الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية في مجالات الإعلام والاتصال في أبوظبي. أما مدينة **شمس** للإعلام في الشارقة، فقد انطلقت في عام 2017 لجذب المشاريع الإعلامية الصغيرة والمتوسطة والشركات الريادية، لتطوِّر من نفسها، وتنمو في بيئة ذات بنية تحتية متطورة. ومن الشركات العالمية التي تتخذ مقارّ لها في المدن الإعلامية الحرة في دولة الإمارات شبكة **سي أن أن** الدولية، ووكالة **بلوومبرغ** للأخبار الاقتصادية والمالية، ووكالة **رويترز**، وشبكة **أم بي سي**، وقناة **سكاي نيوز عربية**، وقناة **العربية** التلفزيونية، وغيرها، وتوفر مدينة دبي للإعلام حوافز للمستثمرين، تمكنهم من الامتلاك الحر للشركات والمشاريع بنسبة 100 في المئة، والإعفاء من الضرائب التجارية، ومن رسوم الجمارك، إضافة إلى توفير بنية تحتية بمواصفات عالمية، وبخدمات على مدار الساعة.

يُعد الاندماج الإعلامي (Media Convergence) المستند إلى جمع منصات إعلامية متعددة تحت مظلة واحدة بهدف تحقيق تجربة اتصالية أكثر ديناميةً[11]، أحد أبرز ملامح قطاع الإعلام في دولة الإمارات، ويشير عايش[12] إلى أن دولة الإمارات تعد من أوائل الدول التي تتبنى مفهوم الاندماج في قطاعها الإعلامي في المنطقة العربية، وتمثل كل من: أبوظبي للإعلام ومؤسسة دبي للإعلام اللتين تعتمدان على الدعم الحكومي والإعلانات التجارية، نماذج واضحة للاندماج الإعلامي؛ حيث تعمل هاتان المؤسستان كمظلتين لأنشطة إعلامية متنوعة، تقومان بصناعة تشكيلة واسعة من المحتويات، وتحت مظلة أبوظبي للإعلام، هناك أربع مطبوعات؛ هي صحيفة **الاتحاد** ومجلة **زهرة الخليج** ومجلة

(11) Tim Dwyer, *Media Convergence* (Berkshire, UK: Open University Press, 2010).

(12) Muhammad Ayish, «Media Convergence in the United Arab Emirates: A Survey of Evolving Patterns,» *Convergence: The International Journal of Research into New Media Technologies,* vol. 9, no. 3 (2003), pp. 77-87.

ماجد للأطفال ومجلة **ناشيونال جيوغرافيك العربية**، كما تشمل القنوات التلفزيونية التي تعمل تحت مظلة أبوظبي للإعلام قنوات **الإمارات** و**أبوظبي** و**أبوظبي الرياضية الأولى** و**أبو ظبي الرياضية الثانية** و**ياس** و**ماجد** و**ناشيونال جيوغرافيك أبوظبي** و**أبوظبي دراما**، أما المحطات الإذاعية، فتشمل إذاعات **القرآن الكريم** و**الإمارات أف أم** و**أبوظبي أف أم** و**أبوظبي كلاسيك** و**راديو ميرشي** و**راديو 1** و**راديو 2**.

أما منصات الإعلام الرقمي، فتشمل **أنا زهرة** و**قناة زايد الرقمية** و**محتوى**، وتحتضن مؤسسة دبي للإعلام عددًا من المنافذ الإعلامية التقليدية والرقمية التي تشمل خمس قنوات تلفزيونية، وصحيفتين، وخمس محطات إذاعية، وموقعين إلكترونيين، وخدمتي طباعة ونشر وتوزيع.

في عام 2019، أُعلنت دبي عاصمة للإعلام العربي، وذلك تقديرًا لمركزها الإقليمي والعالمي في مجالات الاتصال والإعلام، وتضم مؤسسة الشارقة للإعلام أربع قنوات تلفزيونية، وأربع محطات إذاعية، وبوابة إلكترونية واحدة، ونلاحظ أن المناطق الإعلامية الحرة في دولة الإمارات، تمثل نماذج إضافية للاندماج الإعلامي؛ حيث تعمل في بيئة اتصالية متكاملة وبنية تحتية متطورة.

على الرغم من أن الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام 2008 قد ألقت بظلالها على قطاع الإعلام، وبخاصة الإعلام التجاري في القطاع الخاص، فإن الشركات الإعلامية في مجال العلاقات العامة والإعلان والتسويق عامة، ظلت تحافظ على زخمها وقدرتها على توفير خدمات اتصالية ذات مستوى عال للشركات التجارية والجهات الحكومية، وقد أشارت صحيفة **الإمارات 7/24** أن دولة الإمارات تربعت على عرش الإنفاق الإعلاني في دولة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الربع الأول من عام 2017 بـــ 400 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 44 في المئة من مجموع الإنفاق الإعلامي في المنطقة، تبعتها المملكة العربية السعودية بـــ 220 مليون دولار أمريكي، ثم الكويت بـــ 191 مليون دولار أمريكي، وعُمان بـــ 35 مليون دولار أمريكي، ثم البحرين بـــ 29 مليون دولار أمريكي(13)، وتشير البيانات التي تعود إلى عام 2016 إلى أن الإنترنت يشكل ثاني أفضل وسيلة للمعلومات بين الشباب، بينما كانت الإذاعة هي الأكثر تفضيلاً بين الأفراد في سن 35 فأكثر(14).

---

(13) «UAE Tops Advertising Spending in Gulf Region,» *Emirates 24/7*, 14/4/2017, <https://bit.ly/3t-vnvq9>.

(14) Statista, «Advertising expenditure in the United Arab Emirates from 2004 to 2018 by Medium,» 1 October 2016, <https://bit.ly/3KtGUhk>.

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحية

تطور قطاع الإعلام والاتصالات في دولة الإمارات في إطار رؤية استراتيجية للتكنولوجيا على أنها محرك رئيس للتغير الاجتماعي الإيجابي، وتعد دولة الإمارات إحدى الدول القليلة في المنطقة التي تمتلك استراتيجيات معلَنة للتبني والتطوير المستدام للتكنولوجيا في مجالات الفضاء والذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة، وقد صنفت دولة الإمارات في المرتبة الثانية عالميًا في عام 2018 وفق مقياس البنية التحتية للاتصالات، والثامنة وفق تقرير تنمية الحكومة الإلكترونية[15]. وفي سياق النظام الثنائي لتوفير خدمات الاتصالات الشبكية والهاتفية في الدولة، تقوم شركتا الاتصالات **اتصالات** و**دو** بتزويد تشكيلة من خدمات البيانات والهاتف والتلفزيون الكابلي للأفراد والشركات، وتشير بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى أن دولة الإمارات شهدت توسعًا مطردًا في معدلات الاشتراكات في الخدمات الهاتفية من 1.4 مليون في عام 2000، إلى 11 مليونًا في عام 2010، ثم 20 مليونًا في عام 2018 [16]، كما شهدت معدلات الاشتراك في الإنترنت نموًا مماثلاً؛ حيث قفزت من 24 في المئة في عام 2000، إلى 68 في المئة، عام 2010، إلى95 في المئة، عام 2017.

في عام 2017، أطلقت دولة الإمارات **الاستراتيجية الوطنية للثورة الصناعية الرابعة** لتعزيز مكانة الدولة، كمركز صناعي عالمي، ولرفد مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الوطني من خلال تعزيز الابتكار وتكنولوجيا المستقبل، وتركز استراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة على التكنولوجيا والعلوم المتقدمة، ومنها الهندسة الحيوية وتكنولوجيا النانو والذكاء الاصطناعي، وتشمل مجالات الرعاية الصحية الروبوتية لتعزيز إمكانات تقديم خدمات الرعاية الصحية والجراحية عن بُعد، وتقديم حلول طبية ذكية على مدار الساعة من طريق التكنولوجيا القابلة للارتداء والزرع في الجسم البشري، كما تركز الاستراتيجية على أمن المستقبل من خلال تحقيق الأمن المائي والغذائي، عبر منظومة متكاملة ومستدامة للأمن المائي والغذائي، تقوم على توظيف علوم الهندسة الحيوية والتكنولوجيا المتقدمة للطاقة المتجددة، كما تشمل تعزيز الأمن الاقتصادي عبر تبني الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا التعاملات الرقمية وريادة المستقبل من خلال الاستثمار في أبحاث الفضاء، وفي مجال علوم الدماغ والأعصاب والتعزيز البشري والإدراكي بالشراكة مع الجهات العالمية المتخصصة[17].

---

(15) الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، 2019، <https://fcsc.gov.ae/ar-ae/Pages/home.aspx>.

(16) International Telecommunication Union, «Global and Regional ICT Data, 2018,» <https://www.itu.int/en/ITU-D/Statistics/Pages/stat/default.aspx>.

(17) UAE Government, «Economy -2018,» retrieved on 20 September 2020, <https://u.ae/en/about-the-uae/economy>.

كما أن دولة الإمارات هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تقوم بإنشاء وزارة دولة للذكاء الاصطناعي، التي بلورت استراتيجية الذكاء الاصطناعي 2031؛ «لتمكين الدولة من التبني الفاعل لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الناشئة في المؤسسات الحكومية، وجذب أفضل الكفاءات لتوظيف الذكاء الاصطناعي في إطار نظام عمل متكامل لتوفير الحلول المناسبة للمشكلات المعقدة»[18].

على الرغم من أن علاقة قطاع الإعلام في دولة الإمارات بالجمهور لا تزال تحتاج إلى مزيد من الدراسات والبحوث، فإن إحدى الدراسات التي أشرف عليها المجلس الوطني للإعلام[19] حول أنماط استخدام الجمهور وسائل الإعلام، ومستوى ثقته فيها، بيّنت أن الهواتف الذكية تستخدم من 97 في المئة من أفراد العينة؛ بينما يُستخدم التلفزيون من قبل 83 في المئة، والصحف من قبل 14 في المئة، وخدمات الإنترنت المنزلية 76 في المئة، والإذاعات في المركبات 63 في المئة، والتلفزيون بالاشتراك 27 في المئة، وفيما تراوحت ثقة أفراد الجمهور بتغطيات الصحف للأخبار المحلية والإقليمية والدولية بين 12 و26 في المئة، كان مستوى الثقة في التلفزيون يتراوح بين 29 و43 في المئة، وفي الإعلام الاجتماعي، تراوح مستوى الثقة بين 25 و51 في المئة.

أظهرت الدراسة أن **فيسبوك** و**تويتر** هما أكثر المنصات الاجتماعية استخدامًا كمصادر للمعلومات حول الموضوعات المحلية. وقد أظهر مقياس الثقة العامة ما نسبته 63 في المئة من اعتماد الجمهور على الإعلام المحلي، وما نسبته 78 في المئة من الثقة في وسائل الإعلام، التي تمت متابعتها حديثًا. كما حصل الإعلاميون المهنيون على ما نسبته 93.4 في المئة من الثقة، بينما حصل كُتّاب الأعمدة والمقالات عل ما نسبته 78.8 في المئة من الثقة. وحازت التغطيات المتخصصة 69.6 في المئة من الثقة، وكان معدل مقياس الثقة 80.4 في المئة لجميع الفئات. وفي دراسة قامت بها جامعة نورث ويسترن في قطر لاستخدامات وسائل الإعلام في المنطقة العربية، تَبيّن وجود تفاعل نشط لأفراد الجمهور في دولة الإمارات مع قنوات الإعلام الرقمي الجديد، بغية الحصول على الأخبار والمعلومات والمشاركة في ألعاب الفيديو والاستمتاع إلى المدونات الصوتية، وبخاصة عبر الهواتف الذكية[20].

(18) UAE Government, «UAE Artificial Intelligence Strategy, 2019,» <https://ai.gov.ae/about-us/>.

(19) «الوطني للإعلام يعلن نتائج مؤشر الثقة بوسائل الإعلام في الإمارات،» **البيان**، 2017/12/10، <https://bit.ly/3FFCAHT>.

(20) Northwestern University-Qatar, «Media Use in the Middle East (2018), <http://www.mideast-media.org/survey/2018/>.

سادسًا: التحديات

من الواضح أن قطاع الإعلام في دولة الإمارات، يمثل حالة نموذجية لنظام اتصالي تكنولوجي متكامل يتميز بإحساس عميق بالمسؤولية الاجتماعية، وبعلاقات أليفة مع الدولة وبابتكارات تكنولوجية مهمة وباستدامة مستندة إلى مزيج من الموارد الحكومية والتجارية، وبتفاعل واسع مع الثقافات الأخرى. وكما هي الحال في المجتمعات الأخرى، فإن هناك تحديات لا بد لقطاع الإعلام في الإمارات من التعامل معها، مثلما أن هناك فرصًا يجب الاستفادة منها. وقد حددت دراسة مستوى الثقة العامة في الإعلام، التي أشرف عليها المجلس الوطني للإعلام[21] التحديات التي تواجه قطاع الإعلام في دولة الإمارات بأنها تشمل، من بين أشياء أخرى، أمورًا تتعلق بكفاءة الإعلاميين وقدراتهم المهنية، وتدني مستوى التركيز على القضايا الإقليمية ومستويات الشفافية والمصداقية وغياب الشخصيات الإعلامية الإماراتية المؤثرة، ومحدودية النقاشات الإعلامية المتعلقة بواقع الشباب وهمومهم.

خلال السنوات الماضية، بات تدني عدد المواطنين العاملين في القطاع الإعلامي يشكل موضوعًا للنقاش في المنابر المتعلقة بالإعلام في دولة الإمارات. وهناك اعتقاد واسع، بأنه كي يتمكن الإعلام في الإمارات من إيصال صوت الدولة وهويتها المجتمعية إلى العالم، لا بد من تحقيق حضور ذي مصداقية للمواطنين في هذا القطاع، وعلى الرغم من وجود بعض المبادرات التي أطلقها المجلس الوطني للإعلام لتحقيق اندماج أكبر للمواطنين في مهنة الإعلام، فإن هناك المزيد للقيام به في هذا الاتجاه، وبعامة، فإن العوامل التي قللت من فرص اندماج المواطنين في القطاع الإعلامي تراوحت بين تدني مستوى الحوافز المالية إلى جاذبية الجهات الحكومية للكفاءات المواطنة للعمل في إدارات الاتصال الحكومي بحوافز عالية. وخلال السنوات الماضية، شهد قطاع الإعلام في دولة الإمارات بروز عدة شخصيات إعلامية مؤثرة، مثل الراحلين، إبراهيم العابد الذي أسهم في تأسيس وكالة أنباء الإمارات، وحبيب الصايغ الأمين العام لاتحاد الكتّاب والأدباء في الإمارات والعالم العربي، وعبد الحميد أحمد ومحمد الحمادي وعائشة سلطان، حيث كان لهم تأثير كبير في مسيرة تطور الإعلام والاتصال في الدولة.

هناك تحد أكبر يواجه قطاع الإعلام في الإمارات، يتمثل في الحاجة إلى تحديث قانون المطبوعات والنشر رقم (15) لعام 1980، الذي أُطلق في ظروف البناء التنموي

---

(21) «الوطني للإعلام يعلن نتائج مؤشر الثقة بوسائل الإعلام في الإمارات،» **البيان**، مصدر سابق.

في مرحلة ما بعد الاتحاد، وفي بيئة إعلامية تقليدية. وكان عدم ملاءمة هذا القانون للتطورات المبهرة التي شهدتها الدولة في قطاع الإعلام خلال العقدين الماضيين موضوعًا للنقاشات الجادة على المستويين الرسمي والإعلامي، مع بروز دعوات متزايدة إلى تحديث التشريع، ليتناسب مع التحولات التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها الدولة في مختلف المجالات؛ ففي منتدى الإعلام المحلي الخامس، الذي عقد في أيار/مايو 2019، أكد المشاركون الحاجة إلى تحديث القانون من خلال إضافة بنود تتعلق بالتطورات التي شهدها قطاع الإعلام في الدولة، مثل الإعلام الإلكتروني، والاندماج الإعلامي[22]، ويتعامل القانون حاليًا مع المشهد الإعلامي من منظور الصحافة والمطبوعات، ومن منظور الأفلام السينمائية، مع التركيز على الملكية والاستيراد والمطابع والتوزيع والمحتويات المحظورة. على الرغم من أن دولة الإمارات قد أطلقت تشريعًا يتعلق بالجرائم الإلكترونية لعام 2012، ونظامًا للإعلام الإلكتروني في عام 2018 للتعامل مع المخالفات المحتملة في بيئة الاتصال الافتراضية، غير أن الملامح الناشئة للصحافة في الدولة ـ كما تتجلى في التفاعلات مع الجماهير من خلال الهواتف الذكية والشبكية ـ تتطلب تحديثًا للتشريع يتناول هذه التحولات، وهناك شبه إجماع على أن أي تعديلات في قانون المطبوعات والنشر، يمكن أن تحدث في ظل ظروف سياسية واقتصادية وإقليمية وعالمية مناسبة.

من التحديات التي يواجهها قطاع الإعلام الخاص في دولة الإمارات تحدي التمويل، وبخاصة في الإعلام التقليدي الذي بدأ يشهد تراجعًا في العائدات الإعلانية في ظل الأزمة المالية العالمية، والصراعات الإقليمية؛ ففيما يشهد قطاع الإعلام والاتصال الرقمي والشبكي في الإمارات نموًا مذهلاً في عدد المنافذ والتعقيدات التكنولوجية والتفاعل مع المستخدمين والانتشار العالمي، يواجه الإعلام التقليدي مزيدًا من المصاعب في مصادر التمويل. وفيما يحافظ الدعم الحكومي على استدامة المؤسسات الإعلامية التقليدية ونموها، فإن التحولات التي تتعلق بأساليب التواصل مع الجماهير وتقنياتها، والاستثمارات في البنى التحتية المادية، ووسائل توزيع الرسائل الإعلامية، ستؤثر فعليًا في قدرة الإعلام التقليدي على النمو والازدهار. وبغية التعامل مع هذا التحدي، تقوم وسائل الإعلام التقليدية من صحف ومحطات إذاعية وتلفزيونية بإطلاق منصاتها الرقمية الرديفة

(22) «الجابر: الإعلام الوطني شريك أصيل لمسيرة التنمية الشاملة،» **الإمارات اليوم**، 2019/5/27، <https://bit.ly/33j4Gfi>.

التي تتضمن محتويات متعددة الوسائط، وتحمل الكثير من ملامح الاتصال في الفضاء الإلكتروني؛ فعلى سبيل المثال، تقوم المواقع الإلكترونية للمحطات التلفزيونية بنشر محتويات برامجها وإتاحتها للجمهور، كما تقوم المحطات الإذاعية والتلفزيونية كذلك باستحداث بث مباشر من خلال الإنترنت، وخدمات تدوين صوتي. وتبرز مواقع الصحف الكثير من التفاعل المباشر مع الجمهور، كما يظهر في التحليلات الاجتماعية لمواقع تلك الصحف، مثل بيانات الإعجاب والتشارك والتعليقات. كذلك، تقوم وسائل الإعلام كلها في دولة الإمارات بتوظيف منصات التواصل الاجتماعي، بهدف توسيع رقعة انتشارها، ورفع مستوى تفاعلها مع جماهير عربية وعالمية. وتمثلت ظاهرة الهجرة الشبكية للصحف في نشوء مواقع وبوابات إلكترونية في الفضاء الرقمي؛ مثل Sharjah.24، وUAE ـ 24، و alain_4u، و**محتوى**، وDubai Post.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

هناك فرص كبيرة أمام قطاع الإعلام في دولة الإمارات للاستفادة من التطور الاقتصادي الكبير للبلاد، ومن تنوعها الثقافي وابتكاراتها التكنولوجية في مختلف المجالات؛ فالاقتصاد المزدهر ـ بلا شك ـ سوف يعزز من استدامة الصناعات الإعلامية، بينما يسهم التنوع الديمغرافي في تقوية التعددية الثقافية في المجال العام للدولة. كما أن الابتكارات التكنولوجية المتلاحقة، تساعد القطاع الإعلامي في الحفاظ على تنافسية عالية في التفاعل مع جماهير إقليمية وعالمية؛ بينما يساهم التعليم والتدريب الإعلامي العالي الجودة في توفير المواهب والكفاءات الإعلامية الشابة المرتبطة بالسوق الرقمية للصناعة الإعلامية، ومن ناحية أخرى، فإنه، كي تحافظ وسائل الإعلام على وظائفها المتمثلة في كونها صوتًا معبرًا عن الهوية الوطنية للدولة، وكوسائل للتعليم والإعلام والتسويق، فإن هناك الكثير من الواجب فعله لتعديل البيئة التنظيمية للقطاع الإعلامي، ولا بد للإعلام من أن يتعامل على نحوٍ تدريجي ومسؤول مع الثنائية الواضحة في السمة السياسية المحافظة للدولة، والسياساتِ الاجتماعية والثقافية التقدمية التي تنتهجها في مختلف المجالات، من خلال إحداث تحولات مدروسة باتجاه خيارات أكثر تشاركية في الفضاء العام.

كانت وسائل الإعلام في دولة الإمارات في مقدمة الركب، وهي تدافع عن حقوق المرأة وتطالب بتمكينها، وتعزز قيم التسامح والتعايش المشترك، والتنوع الثقافي، ولكنها تشهد غيابًا ملحوظًا في الحوارات والمداولات النقدية للقضايا المحلية. ومن هنا، فإن استحداث تشريعات جديدة تتيح المجال لتناول أكثر تنوعًا في المجال العام،

هو أمر ضروري للحفاظ على زخم تطور هذا القطاع واستدامته الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية. وفيما تخطط دولة الإمارات لمستقبلها خلال الأعوام الخمسين المقبلة، فإن تطوير القطاع الإعلامي على نحوٍ يعكس فيه تنافسية إقليمية وعالمية، وتمثيلاً أصيلاً للثقافات والقيم المحلية والإنسانية في الفضاء العام، هو أمر غاية في الأهمية لتحقيق أهداف هذا القطاع.

الفصل الثامن

قطر: بلد خليجي عربي صغير ذو طموحات كبيرة(*)

إيهاب جلال

قطر دولة جديدة صغيرة المساحة ذات ثروة شاسعة، تحكمها عائلة آل ثاني، وأغلبية سكانها من غير القطريين. وتعرف قطر بقناة **الجزيرة** الفضائية. ويعتبر المزيج من صغر مساحة الدولة وحكم أميريّ وثروة مالية شاسعة أمرًا حاسمًا لفهم المشهد الإعلامي القطري الذي يمكن تقسيمه بين **وسائل الإعلام الوطنية**، و**مجموعة قنوات الجزيرة الفضائية الدولية**، لأن هدفيهما يختلفان؛ حيث نجد الإعلام الوطني يبث إلى جمهور محلي قطري، بينما قنوات **الجزيرة** تبث إلى جمهور دولي مختلف اللغات والثقافات. وعلى الرغم من ذلك، نجد كلاً من الإعلامَيْن يتفقان في العمل على ترسيخ نظام الحكم القطري وعائلة آل ثاني وتعزيزه.

أولًا: معلومات أساسية

قطر شبه جزيرة تبلغ مساحتها 11500 كلم²، وتقع على الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية. يُحيطها ساحل الخليج العربي من الشمال والشرق والغرب، ويشكل الساحل معظم حدودها عدا حدودها، الجنوبية مع السعودية. وكانت قطر جزءًا من الإمبراطورية العثمانية

(*) هذه المقالة جزء من مشروع بحثي تحت عنوان «إعلامية المهجر: السياسات الخلافية فيما بين مستخدمي وسائل الإعلام العربي في أوروبا» (MEDIASP). يمول هذا المشروع من «المؤسسة المستقلة لتمويل البحوث في الدنمارك» (رقم التمويل: 8018-00038B).

مدة 400 عام تقريبًا. وتولت عائلة آل ثاني السلطة المحلية منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى حصول الدولة على استقلالها في عام 1971. وعندئذ، تخلت بريطانيا العظمى عن «محمية قطر» التي وجدت منذ الحرب العالمية الأولى. وقد جرت عدة مفاوضات بين بريطانيا العظمى ودول الخليج العربي قبيل انسحابها منه، وأصرَّت قطر والبحرين على الاستقلال التام بدلاً من أن يصبحا جزءًا من اتحاد **الإمارات العربية المتحدة** الذي تكون من سبع إمارات عربية خليجية. وسلمت بريطانيا العظمى السلطة السيادية إلى عائلة آل ثاني في عام 1971 لإقامة دولة قطر المستقلة. وتولى الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني الحكم في عام 1972 حتى انتقلت السلطة إلى ابنه الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في عام 1995، إلى أن تنازل الأخير عن الحكم لابنه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني الذي نُصِّب أميرًا لقطر في عام 2013 خلفًا لوالده.

إن الأغلبية العظمى من سكان قطر من غير القطريين الأصليين، ونرى هذا النمط السكاني شائعًا في عدد من دول الخليج العربي الأخرى. فيمثل القطريون 12 في المئة فقط من إجمالي عدد السكان البالغ عددهم نحو 2.8 مليون نسمة. وتعتمد قطر على العمالة الموسمية القادمة من الخارج. نتيجة لذلك، هناك تغير دائم في نسب عدد السكان؛ فجزء كبير منهم عمال مهاجرون يعملون في مجال النفط والغاز والبناء والصناعات، التي تتطلب عددًا كبيرًا من الأيدي العاملة من الرجال. لذا، يقدر عدد الرجال بثلاثة أضعاف عدد النساء تقريبًا، وأغلبية الأيدي العاملة من مهاجرين قادمين من جنوب شرق آسيا، مع وجود عدد أقل نسبيًا من الدول العربية، وبخاصة من فلسطين وسورية ولبنان ومصر.

اللغة العربية هي لغة الدولة الرسمية. وتستخدم اللغة الإنكليزية كلغة ثانية على نطاق واسع، بسبب وجود صناعة النفط والغاز التي تتطلب مهاجرين من بلاد ذات لغات مختلفة، وتمثل اللغة الإنكليزية لغة مشتركة بينهم.

تقوم السياسة الخارجية للحكومة القطرية منذ التسعينيات على أداء دور واسع النطاق على الساحة الإقليمية والدولية. إن الإسلام هو الدين الرسمي لدولة قطر، ويقوم القانون الوطني على مبادئ علمانية، إضافةً إلى الشريعة الإسلامية. وهناك ديانات أخرى بسبب ارتفاع عدد المهاجرين. وتشير إحصاءات عام 2010 إلى أن 67.7 في المئة من السكان مسلمون، و13.8 في المئة مسيحيون، و13.8 في المئة هندوس، و3.1 في المئة بوذيون، بينما تتشكل النسبة الباقية من السكان من أصحاب ديانات أخرى، ومن غير أصحاب

الديانات[1]. ومعظم القطريين مسلمون سُنَّة، يتبعون المذهب الوهابي، بينما تتراوح نسبة المسلمين الشيعة بين 5 و15 في المئة. وتسمح قطر لغير المسلمين بالعبادة في أماكن مخصصة لهم، لكن لا يُسمح لهم بدعوة غيرهم إلى اعتناق دينهم، وعلى الجماعات الدينية أن تسجل نفسها رسميًا.

تحولت قطر مع الاستقلال في عام 1971 من محمية بريطانية فقيرة يقوم دخلها الرئيسي على صيد اللؤلؤ، إلى دولة مستقلة تمتلك موارد من النفط والغاز الطبيعي. وقد ازدهر إنتاج النفط في خمسينيات القرن الماضي، وأدى ارتفاع سعره في السبعينيات إلى تغير وجه الاقتصاد القطري إلى حد كبير، وبخاصة بعد اكتشاف آبار الغاز الطبيعي، فأصبحت قطر واحدة من أغنى دول العالم نسبة إلى الناتج القومي الإجمالي للفرد[2]. وتعد قطر اليوم أكبر مُصدِّر للغاز الطبيعي؛ حيث تمثل ثلث التجارة العالمية. ولا تفرض الدولة ضريبة على الدخل، وتدعم المواطنين القطريين ماليًا إلى حدٍ كبير، بسبب ثروتها الضخمة.

عندما تخلت بريطانيا العظمى عن محمياتها في الخليج، خلفت وراءها نزاعات حدودية لتتولى الدول حلها بنفسها. وشهدت قطر حينذاك صراعين لزم حلهما: **أحدهما** مع السعودية حول منطقة «خافو»، و**الآخر** مع إمارة البحرين حول منطقة «الزبارة». وقد حلت المشكلة الأخيرة مع البحرين في عام 2001، بينما طالبت السعودية مرارًا وتكرارًا بحقها في منطقة «خافو». وتكرر هذا الصراع الحدودي بين البلدين في أثر اندلاع صراعات أخرى في المنطقة؛ حيث تطور إلى نزاع مسلح قصير المدى في عام 1992. أدركت قطر حينها ضعف قدرتها على التغطية الإعلامية، وبخاصة في صراعها المستمر مع السعودية، حيث كان لدى السعودية إعلام قوي مؤثر داخل المملكة وخارجها، بينما كان الإعلام القطري غير قادر على المنافسة. ولذلك، أسرع الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بعد توليه السلطة إلى تأسيس قناة **الجزيرة** الفضائية في عام 1996، مستعينًا بخبرات عربية وعالمية. كما بادر النظام القطري تحت رعاية الأمير الجديد إلى المشاركة الدولية التي شملت الانخراط القوي في مجلس التعاون الخليجي[3]. وقد تسببت قناة **الجزيرة** الفضائية، وتدخُّل دولة قطر في الشأن الإقليمي والدولي، لاحقًا، في صراعات جديدة.

(1) Pew Research Center, «Table: Religious Composition by Country,» 2012, <https://pewrsr.ch/3rnimxH>.

(2) Hugh Miles, *Al-Jazeera: How Arab TV News Challenged the World* (London: Abacus, 2005).

(3) حياة الحويك، **الفضائيات الإخبارية العربية بين عولمتين** (بيروت: منتدى المعارف، 2013).

ثانيًا: التطورات التاريخية

يمكن تقسيم التطور الإعلامي في قطر إلى ثلاث مراحل. تمتد المرحلة **الأولى** من عام 1961 إلى عام 1995، عندما استُخدمت وسائل الإعلام كأداة لبناء الدولة الجديدة، بينما تميزت المرحلة **الثانية** التي بدأت من عام 1995 إلى 2011 بالاستقلال الإعلامي، حين حصلت المؤسسات الإعلامية على حرية نسبية في التعبير. ومع التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات، تميزت المرحلة **الثالثة** التي بدأت في عام 2011 بتوسع الدولة في استثمارات ضخمة في وسائل الإعلام، كنوع من سياسة القوة الناعمة لدولة قطر[4].

كانت وسائل الإعلام في المرحلة الأولى تعمل بمثابة قناة للتعبير عن التصورات الوطنية والسياسية التي تتوافق مع أفكار الحكم والأسرة الحاكمة. وكانت وسائل الإعلام هذه؛ إما مملوكة من الدولة، وإما مدعومة منها. وظهر الإعلام المطبوع في عام 1961؛ حيث أصدرت الدولة **جريدة رسمية** تعلن من خلالها عن القوانين والمراسيم الجديدة. وحدث تطور في كل من الإذاعة والصحافة القطرية مع اقتراب البلاد من الاستقلال. وبدأت الإذاعة القطرية التي تديرها الدولة البث في 25 حزيران/يونيو 1968، وكان **راديو المسجد** هو أولى الإذاعات القطرية، وقد استمر في الإرسال بضعة أشهر فقط. وانضمت إذاعة قطر إلى اتحاد إذاعات الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية في عام 1969 (ASBU). وبدأت إذاعة قطر الحكومية بثها بخمس ساعات يوميًا في عام 1968، ثم زادت ساعات البث تدريجيًا لتصل إلى 13 ساعة في عام 1969، و19 ساعة في عام 1982، و24 ساعة في 27 حزيران/يونيو 2003[5]. وتلا ذلك الإرسال باللغة الإنكليزية في عام 1971، والأردية في عام 1980، والفرنسية في عام 1983[6].

أُنشئت **إذاعة القرآن الكريم** في عام 1992، واشتملت على برامج حول القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والعلوم الإسلامية، ومناقشة قضايا المجتمع العصرية. وكان دور الإذاعة منذ بدايتها، وحتى اليوم، هو التعبير عن هوية قطر وتراثها الخليجي وثقافتها

(4) Joseph S. Nye, Jr., «Public Diplomacy and Soft Power,» *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, vol. 616, no. 1 (2008), p. 94.

(5) المؤسسة القطرية للإعلام، «إذاعة قطر: اليوبيل الذهبي (1968 – 2018)،» <http://www.qmc.qa>.

(6) Khalid Jamal Al-Jaber, «Audiences' Perceptions of News Media Services in Three Arab Countries,» (Doctoral Thesis, University of Leicester, 2012), p. 56.

العربية. وتنتج قطر نحو 85 في المئة من البرامج الإذاعية محليًا، و15 في المئة من البرامج العربية والأجنبية التي تتضمن أفلامًا وثائقية وبرامج دينية وأغاني ومسرحيات[7].

ظهرت وسائل الإعلام المطبوعة في قطر في وقت متأخر ـ إلى حدّ ما ـ مقارنة مع الدول العربية الأخرى. ويُعزى ذلك إلى عدة أسباب، منها: قلة المطابع وارتفاع مستوى الأمية[8]. وقد أصدرت الدولة في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات عددًا من المجلات المتخصصة في موضوعات محددة، كالرياضة والدين والمرأة والاقتصاد. وفي سبعينيات القرن الماضي، أدت هجرة العمالة الأجنبية إلى دولة قطر (الجديدة والغنية) من المهنيين ـ ومن بينهم إعلاميون ـ إلى تهيئة البيئة لإنشاء إعلام محترف. فنجد كلًا من مجلة **المشعل** التي ركزت على النفط والطاقة، ومجلة **الدوحة** التي ركزت على الثقافة والفنون، وتُصدرها إدارة الإعلام حديثة الإنشاء، في عام 1969. كما أصدرت وزارة التربية والتعليم **مجلة التربية والتعليم** في عام 1970. وتلى ذلك إصدار المجلة الرياضية **الصقر** عن وزارة الدفاع في عام 1977. وفي عام 1980 أصدرت **رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية** في دولة قطر مجلة **الأمة** الشهرية التي اختصت بالأمور الإسلامية.

وقد تراجع الإعلام القطري ـ إلى حدّ ما ـ عندما قررت الدولة في عام 1986 إغلاق جميع المجلات القطرية، نتيجة تراجع أسعار النفط.

ظهرت الصحافة، خاصة الملكية، في السبعينيات إلى جانب الصحافة الحكومية. لكن على الرغم من الملكية الخاصة لبعض هذه المؤسسات الصحافية، فإن الدولة ضمنت ولاءها من خلال توفير الدعم المالي للصحف المحلية. وكانت أولى المجلات الخاصة ظهورًا مجلة **العروبة** ومجلة **جلف نيوز** في عام 1970، حيث صدرت الأخيرة باللغة الإنكليزية مرتين شهريًا. وصدرت صحيفة **العرب** كأول صحيفة سياسية يومية في عام 1972. وفي عام 1974 أصبحت **العهد** أول جريدة أسبوعية سياسية. وصدرت في عام 1977 أول مجلة نسائية **مجلة الجوهرة**، وأول صحيفة رياضية باسم **الدوري**. ثم أُغلقت صحيفة **العرب** في عام 1996 بعد وفاة مؤسسها عبد الله حسين نعمة، وبعد أن باع الورثة رخصة الصحيفة. ولم تظهر صحيفة **العرب** مرة أخرى حتى عام 2007.

بدأ البث التلفزيوني القطري باللونين الأبيض والأسود في عام 1970، ثم انتقل إلى

---

(7) المؤسسة القطرية للإعلام، المصدر نفسه.

(8) Noha Mellor [et al.], *Arab Media: Globalization and Emerging Media Industries* (Cambridge, UK: Polity Press, 2011), p. 53.

البث بالألوان بعد مرور أربع سنوات، أي في عام 1974. وبدأ الإرسال أولاً بضع ساعات يوميًا، ثم امتد إلى تسع ساعات مع ظهور التلفزيون الملون. وعلى غرار الدول العربية الأخرى، نجد أن التلفزيون القطري بدأ ببث قناة باللغة الإنكليزية في عام 1982. وقد بث التلفزيون القطري برامج مختلفة، منها الثقافية والرياضية والترفيهية، بما في ذلك برامج من إنتاج محلي وأجنبي[9].

بدأت المرحلة الثانية من التطور الإعلامي القطري في عام 1995 عندما قدَّم الأمير الجديد، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، برنامجه الإصلاحي. وبسبب التحرر الإعلامي الجديد من التدخل الحكومي، أُتيحت فرصة توزيع الصحف الدولية، مثل **نيويورك تايمز** ومجلة **تايم** و**الفايننشال تايمز** و**القدس العربي** في قطر[10].

انعكس هذا التحرر أيضًا على وسائل الإعلام القطرية؛ فعلى سبيل المثال، نجد صحيفة **الوطن** قدمت تغطية أكثر انتقادًا للقضايا المحلية في قطر. وظهر التحرر الإعلامي على المستوى الدولي مع مولد قناة **الجزيرة** الإخبارية الفضائية، عابرة الحدود، في عام 1996.

أدى الانفتاح على العالم الخارجي إلى مرحلة إعلامية ثالثة، بدأت في عام 2011 حين دعمت الحكومة القطرية شبكة **الجزيرة** التلفزيونية في إطلاق عدد من القنوات الفضائية، عابرة الحدود. كما سمحت الحكومة ببث محطات تلفزيونية خاصة، ودعمت وموَّلت على نحوٍ متزايد وسائل إعلام مختلفة النوع داخل قطر وخارجها. والمثال على هذا الدعم بث القناة الليبية **ليبيا الأحرار** خلال الحرب الأهلية الليبية في عام 2011 عبر قمر صناعي من الدوحة. وركزت القناة على الثورة الليبية ومستقبلها السياسي. والمثال الآخر على هذا الانفتاح الإعلامي القطري يتجلى في إطلاق أول قناة تلفزيونية قطرية خاصة في عام 2012 وهي **قناة الريان التلفزيونية**. وتستهدف القناة الجديدة المجتمع القطري المحلي، وعملت منذ نشأتها على دعم خطة الدولة تحت عنوان **رؤية قطر الوطنية 2030**، كذلك تعمل القناة من خلال برامجها التلفزيونية على التركيز على التراث والتاريخ والتقاليد القطرية. ويعتبر بعض الباحثين توجه القناة في هذا الاتجاه إشارة واضحة إلى ولائها لنظام الحكم القطري. وبعد نجاح قناة **الريان** الأولى، تم إطلاق قناتها الثانية في عام 2016.

من الأمثلة المتعددة الأخرى على الانفتاح القطري الإعلامي الدولي إصدار صحيفة

(9) Al-Jaber, «Audiences' Perceptions of News Media Services in Three Arab Countries,» p. 58.
(10) Ibid., pp. 49-50.

العربي الجديد، و**شبكة تلفزيون العربي** في لندن[11]. ونستطيع القول، إن هذه الاستراتيجية الإعلامية متعددة الاتجاهات تعكس أيضًا سياسة القوة الناعمة لدولة قطر.

أظهرت دراسة الباحث ميدز عن استخدام وسائل الإعلام القطرية، أن القطريين، ما بين عامي 2010 و 2012 فضلوا قراءة الصحف اليومية، كمصدر للأخبار المحلية، على العكس من المهاجرين المقيمين في قطر الذين يفضلون وسائل الإعلام عبر شبكة الإنترنت كمصدر للحصول على الأخبار[12]. وعند الإشارة إلى الصحف القطرية، نجد أنه في عام 2019 صدرت أربع صحف قطرية يومية باللغة العربية وهي: **العرب** التي يعود تاريخ تأسيسها إلى عام 1972، و**الراية** إلى في عام 1979، وجريدة **الشرق** إلى عام 1987، و**الوطن** إلى عام 1995. كما نجد ثلاث صحف أخرى باللغة الإنكليزية، وهي: **جلف تايمز** صدرت في عام 1978، و**بينينسولا** صدرت في عام 1996، و**قطر تريبيون** صدرت في عام 2006. وهنا يشير الباحث ميدز إلى أن جميع الصحف القطرية تُظهر ـ بطريقة أو بأخرى ـ ولاءها لنظام الحكم القطري من طريق إصدار عناوين رئيسية منتظمة حول الأسرة الحاكمة، وتجنب الأسلوب الصحافي الناقد؛ حيث لا تعرض هذه الصحف سوى قليل من النقد لسياسة قطر، الداخلية والخارجية.

يفضل السكان في قطر أنواعًا مختلفة من البرامج التلفزيونية. ونرى أن المواطنين القطريين والمهاجرين العرب، يشاهدون البرامج التلفزيونية بصورة أساسية على البث التلفزيوني المجاني (72 في المئة، و64 في المئة على التوالي)، بينما نرى أن المهاجرين الآسيويين والغربيين يفضلون مشاهدة القنوات التلفزيونية ذات الاشتراكات المدفوعة (44 في المئة، و57 في المئة على التوالي). وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن القنوات التلفزيونية المدفوعة تقدم نوعًا آخر من البرامج أكثر جاذبية لغير العرب[13].

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

يقوم النظام السياسي في قطر على أساس الاعتراف بالسلطة السيادية للأمير؛ فالأمير رئيس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة. وتقوم الدولة على أساس الفصل بين السلطات

---

(11) David Roberts, «Qatar and the Muslim Brotherhood: Pragmatism or Preference?,» *Middle East Policy*, vol. 21, no. 3 (2014), pp. 84-94.

(12) Roberts Meeds, «Changing Roles of Traditional and Online Media as Trusted News Sources in Qatar and their Relationships with Perceived Important Issues and Interest in Politics,» *Journal of Middle East Media*, vol. 11 (Fall 2015), pp. 34-61.

(13) Ibid.

الثلاث: **السلطة التشريعية** التي يقوم بدورها مجلس الشورى، و**السلطة التنفيذية** يرأسها أمير البلاد. أما **السلطة القضائية**، فتقوم بوظيفتها من خلال المحاكم والدوائر القضائية. لا أحزاب سياسية في قطر، وقد شهد القطريون التمثيل المباشر ـ أول مرة والوحيدة ـ في انتخابات المجلس البلدي المركزي[14].

ضم المجلس البلدي 29 عضوًا منتخبًا يؤدون دورًا استشاريًا. وتأسس أول مجلس بلدي في خمسينيات القرن الماضي، ولكن المجلس شهد أول انتخابات حرة في عام 1999، حيث تمكنت النساء في تلك الانتخابات من المشاركة أول مرة، كناخبات ومرشحات. وقد صور موقع وزارة الخارجية القطري باللغة الإنكليزية هذه الانتخابات بوصفها «حدثًا تاريخيًا»، يمثل «الخطوات الأولى للبلاد نحو الديمقراطية بمعناها المدني». وسلط الموقع الضوء أيضًا على الدور الجديد الذي تؤديه المرأة في المجتمع القطري[15]. ونرى في ذلك التطور السياسي استخدام السلطة أسلوب الانتخابات الحرة، لتعرض نواياها نحو الطريق الديمقراطي للبلاد. وقد مُنح القطريون حق الاستفتاء على أول دستور للبلاد في عام 2003. ولكن تشير الباحثة حياة الحويك هنا، إلى أن ذلك تم من دون حشد القطريين، أو تعزيز نقاش عام على نحو واسع حول مواد الدستور[16].

ورث الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني دولة استبدادية مبنية على هيكل قبلي، بعد انقلابه على السلطة، والذي أطاح فيه بوالده في حزيران/يونيو 1995. وكان طموح الأمير الشاب الجديد هو بناء مجتمع مدني حديث من خلال عدد من الإصلاحات القانونية التي تشمل مزيدًا من الحرية لوسائل الإعلام الوطنية. ويشير الباحث ميلز إلى أنه بالنظر عن كثب، يبدو أن الأمير ـ وابنه لاحقًا ـ قد أيّدا سياسة مورست بعناية، قائمة على التوازن بين التطور والتغيير والوضع الراهن، أو بعبارة أخرى، بين الحرية والتحكم. بعد بضعة أشهر من وصوله إلى الحكم، اتخذ الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إحدى خطواته الإصلاحية الأولى نحو التغيير بإلغاء الرقابة على وسائل الإعلام، واعتماد قانون جديد للصحافة والنشر أكثر تحررًا[17].

صدر أول قانون رسمي للرقابة على الإعلام في قطر في عام 1979 بهدف تنظيم

(14) Freedom House, «Country Report: Qatar,» (2019), <https://freedomhouse.org/country/qatar/freedom-world/2019>.

(15) Ministry of Foreign Affairs in Qatar, «Political System,» (2019), <https://www.mofa.gov.qa/en/qatar/political-system/general-information>.

(16) الحويك، **الفضائيات الإخبارية العربية بين عولمتين**، ص 236-237.

(17) Miles, *Al-Jazeera: How Arab TV News Challenged the World*, p. 29.

ومراقبة الصحافة ودور النشر والمكتبات والإنتاج الفني ووكالات الإعلام. بناءً على هذا القانون، حُظر استيراد عدد من الصحف والكتب غير القطرية، لعدم اتفاقها مع منظور الحكومة السياسي أو الاقتصادي أو الديني المعتمد، كأساس لبناء الدولة القطرية. وانتقلت مسؤولية تنظيم وسائل الإعلام، وبخاصة الإذاعة والتلفزيون، إلى مؤسسات مختلفة، ابتداءً من دائرة الإعلام التي أسّست في عام 1969، وتبعتها وزارة الإعلام في عام 1974، والتي أصبحت في ما بعد وزارة الإعلام والثقافة في عام 1990[18].

ألغى الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في عام 1998 وزارة الإعلام، بوصفها الهيئة المسيطرة على جميع الأنشطة الإعلامية، بما في ذلك الرقابة على وسائل الإعلام. وبهذا، أرسل الأمير الجديد إشارة قوية عن رغبته في استحداث إعلام أكثر حرية. وبدلاً من وزارة الإعلام أسس **المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث**، و**المؤسسة القطرية العامة للإذاعة والتلفزيون** بوصفهما هيئتين مستقلتين لتعزيز النقاش العام الحر. وتم إنشاء **المؤسسة القطرية للإعلام** في عام 2009 كهيئة البث الرسمية لدولة قطر، حيث يصبح لها دور مزدوج متمثل في متابعة أحدث المستجدات لوسائل الإعلام والتكنولوجيا مع «الحفاظ على معايير البث، وإرشادات المحتوى وإنفاذها، وتطوير البرامج التي تعزز مصالح قطر»[19].

نصت المادة 48 في الدستور الجديد لعام 2003 على أن: «حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقًا للقانون». ومع ذلك يشير الباحث أنس عمير (2012 ـ 2013) إلى استمرار سريان قانون الصحافة الصادر في عام 1979، على الرغم من إعلان الشيخ حمد رؤيته الجديدة لدولة قطر، ولم يُصَغ أي قانون آخر قبل عام 2011. وبموجب قانون عام 1979، كان من الممكن ممارسة الرقابة على «المحتوى الديني والسياسي والجنسي» على المطبوعات المحلية والأجنبية السمعية والبصرية، قبل توزيعها[20]. وطبقًا لما يشير إليه الباحث، فإنه على غرار قضايا في دول عربية أخرى، يمكن ملاحقة أي شخص قضائيًا لانتقاده الحكومة القطرية أو الأسرة الحاكمة أو الإسلام. وحين صاغ مجلس الشورى قانونًا جديدًا للصحافة في عام 2011، لم يقره الأمير حتى عام 2016. واستهدف هذا القانون بوجه خاص، حماية الصحافيين من الملاحقة القضائية، وتنظيم وسائل الإعلام عبر الإنترنت[21]. ووافقت

---

(18) المؤسسة القطرية للإعلام، «إذاعة قطر: اليوبيل الذهبي (1968 – 2018)،» <http://www.qmc.qa>.

(19) Government of Qatar, «Media,» (2020), <https://portal.www.gov.qa/wps/portal/topics/Culture+Arts+and+Media/Media>.

(20) Omair Anas, «The Changing Profile of Media in the Arab State,» *Global Media Journal* - Arabian Edition, vol. 2, nos. 1-2 (Fall-Spring 2012-2013), pp. 28-46.

(21) Freedom House, «Country Report: Qatar,» (2019).

الحكومة القطرية على مشروع قانون جديد لتنظيم وتداول المطبوعات والنشر، والأنشطة الإعلامية، والفنون في أيلول/سبتمبر 2018. وأكدت صحيفة **غلف تايم** (*Gulf Times*) القطرية اليومية، تفاعُل هذا القانون مع التطور التكنولوجي، وحماية حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان. وتضمن القانون الجديد إلغاء عقوبة السجن بسبب النشر، طبقًا لحرية التعبير المتاحة للإعلام، لكنه في الوقت نفسه، تضمن قانون المطبوعات والنشر لعامي 1979 و1993 الخاص بتنظيم ممارسة الإعلام والعلاقات العامة والأعمال الفنية. ويكفل هذا القانون الجديد من ناحية حرية الصحافة والنشر؛ ولكنه يؤكد من الناحية الأخرى الالتزامَ بمدونة أخلاقيات الصحافة(22). وهناك قوانين أخرى؛ مثل قوانين مكافحة الإرهاب وقوانين مكافحة الجرائم الإلكترونية، التي تعمل أيضًا على تقييد وسائل الإعلام وحرية التعبير؛ فيجرم قانون الجرائم الإلكترونية نشر «أخبار كاذبة» و«انتهاك القيم أو المبادئ الاجتماعية» والسلوك الذي يهدد أمن الدولة، والتشهير عبر وسائل الإنترنت الإعلامية؛ حيث قد تؤدي هذه المخالفات إلى السجن، أو دفع غرامة كبيرة(23).

إن لتطور حرية الصحافة والإعلام في قطر له وجهين: **الأول**، من جهة إدخال عدد من الإصلاحات لتعزيز وجود الإعلام الحر. و**الثاني**، أن القيود التي تفرضها الدولة لا تزال هي القاعدة الأساسية، على الرغم من التطور الصادر بتنظيم تشريعاتٍ وقواعدَ بدرجة منظمة عما سبق. وتعكس التغييرات المتعددة للقوانين والهيئات المشاركة في إدارة الإعلام السياسات المتناقضة التي يتبناها النظام القطري، والمتمثلة في تعزيزه الحريات من جهة، وتقييده الوصول إلى السلطة، من جهة أخرى. والنتيجة الإجمالية لهذا المناخ الإعلامي هي تبني معظم المنافذ الإعلامية نهجًا مؤيدًا للحكومة، مع فرض الأخيرة رقابة ذاتية إلى درجة كبيرة. ومن الملاحظ أنه عند إثارة قضية إعلامية ما، تعمل السلطات القطرية عادةً على تحذير الصحافيين القطريين الأصل، بينما قد يتعرض الصحافيون غير القطريين والعاملون في وسائل الإعلام القطرية، للترحيل أو السجن(24).

تعتبر قناة **الجزيرة** الإخبارية الفضائية من أهم الإنجازات التي قام بها الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في عام 1996 كمحاولة لاستقلال الإعلام القطري. وعلى العكس من الإعلام الوطني ـ الذي يعمل على تعزيز النظام القطري ـ تعمل قنوات **الجزيرة** الفضائية على تعزيز

(22) «Qatar Consolidates Freedom of Media with Draft Law,» *Gulf Times*, 6/2/2019, <https://bit.ly/3GCULPZ>.
(23) Freedom House, Ibid.
(24) Ibid.

مكانة قطر إقليميًا ودوليًا عند توجهها إلى جمهور، خارج حدودها الوطنية. وسرعان ما أصبحت قنواتها تُستخدم من ناحية، كأداة لتضخيم نفوذ الدولة الصغيرة ورؤيتها ذات الآفاق العالمية، ومن ناحية أخرى، كأداة لاستراتيجية القوة الناعمة لدولة قطر.

استطراد: «الجزيرة»

أصبحت قناة **الجزيرة** ـ التي عُرفت في ما بعد باسم قناة **الجزيرة الإخبارية** ـ المحطة التلفزيونية العربية الأكثر نفوذًا على مستوى العالم. ويُنظر إلى تلك القناة على أنها استثناء في كل من قطر والعالم العربي، نظرًا إلى رؤيتها النقدية وانتشارها العالم، وشيدت كمحطة فضائية خاصة، بصرف النظر عن طريقة إنشائها وتمويلها من الأمير الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني. وأصبحت قناة **الجزيرة** عنصرًا من عناصر استراتيجية الأمير للتواصل مع العالم الخارجي، وتشكيل مواقف جديدة أقوى لدولة قطر. واستُخدمت **الجزيرة** أيضًا لترويج أفكار جديدة للديمقراطية العربية والتفكير النقدي. وحاول الأمير على الصعيد الإقليمي والدولي، إقامة علاقات أفضل مع عدد من الدول، مثل إسرائيل وإيران، كما أدّى دور الوسيط في العراق والسعودية والإمارات والسودان وإريتريا وباكستان(25).

تطورت قناة **الجزيرة** تدريجيًا منذ تأسيسها من استوديو صغير في عاصمة عربية صغيرة، إلى شبكة عالمية كبيرة، عابرة القارات. وتتألف الشبكة اليوم من حزمة مختلفة من قنوات تلفزيونية نوعية التخصص، ومنصات إعلامية ذات لغات مختلفة تخاطب جمهورًا عالميًا. وللجزيرة مكاتب في جميع أنحاء العالم ومنصات على الإنترنت. وتتضمن شبكة الجزيرة قناة **الجزيرة مباشر** التي تم تشييدها في عام 2005. وتبث القناة أحداثًا ومناقشات مباشرة من موقع الحدث حول القضايا الراهنة في بلاد مختلفة من العالم على مدار الساعة، طوال أيام الأسبوع. أضافت شبكة قنوات الجزيرة إلى جانب قنواتها الإخبارية قناة **الجزيرة للأطفال** (2005) و**الجزيرة الوثائقية** (2007). كما أُطلقت قناة **الجزيرة الإنكليزية** لتكون قناة إخبارية في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2006. وبدأ بث قناة **الجزيرة البلقانية** الأخبار الدولية من مقرها الرئيس في سراييفو في البوسنة والهرسك في عام 2011. ومع أحداث ثورات الربيع العربي، بثت قناة **الجزيرة مباشر مصر** لتغطية أحداث الثورة المصرية، من عام 2011 إلى ان أطيح بالرئيس محمد مرسي، المنتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، من السلطة في عام 2013. وشيدت قناة **الجزيرة أمريكا** في عام 2013، واستمر البث حتى عام

(25) Miles, *Al-Jazeera: How Arab TV News Challenged the World.*

2016، وعملت القناة على عرض منظور مختلف عن الشرق الأوسط للمشاهد الأمريكي، مع إعطاء الأولوية للأخبار الأمريكية، طامحة بذلك إلى تقديم توليفة من قناتي **سي أن أن أمريكا** (CNN America) و**سي أن أن العالمية** (CNN International). ثم تغير اسم قناة **الجزيرة الرياضية** في عام 2013 لتصبح حزمة قنوات **بين الرياضية** (beIN Sports). وأطلقت شبكة الجزيرة الإعلامية في عام 2014 موقع الأخبار **الجزيرة تركيا** على الإنترنت، باللغة التركية كمرحلة أولى. وكان الهدف الرئيس من هذا الموقع، تأسيس قناة تلفزيونية تسمى **الجزيرة تركيا** على أن يتم تدشينها من تركيا في المرحلة الثانية من المشروع، لكن هذا الحلم لم يتحقق، لعدم نجاح موقع **الجزيرة تركيا** عبر الإنترنت، وانتهى بإغلاقه في عام 2017.

تمتلك **قناة الجزيرة** مركز تدريب خاصًا بها، ومعهدًا للبحوث الإعلامية. ومعظم العاملين بقنوات الجزيرة قادمون من بلاد مختلفة حول العالم، ويتألفون من صحافيين ذوي خبرة وعلم، من دول عربية وغربية. ولدى الجزيرة أيضًا شبكة واسعة من المراسلين في جميع أنحاء العالم. وتبث قناتا **الجزيرة** (العربية والإنكليزية) الإخباريتان على مدار الساعة، على غرار قناة **سي أن أن** (CNN) وقناة **بي بي سي** التلفزيونية (BBC)، لكن برامج الجزيرة أكثر تنوعًا؛ حيث تجمع بين التغطية الإخبارية والبرامج السياسية والثقافية. واعتمدت قناة **الجزيرة العربية الإخبارية** على أسلوب المواجهة منذ تدشينها، حيث تناولت القضايا التي تعتبر من المحرمات في العالم العربي، وتاليًا، فإنها تحدّت على نحوٍ مباشر قدرة الإعلام العربي على تغطية الحدث، وهو ما عرّضها لانتقادات كثيرة، لخلو تغطيتها من التوجه النقدي للأسرة الحاكمة في قطر.

قامت قناة **الجزيرة** العربية، عقب انفجارات 11 أيلول/سبتمبر 2001 بدور مهم في تغطية الصراعات داخل العالم العربي وخارجه؛ حيث تمثلت قوتها في وجودها على الأرض في مناطق الصراع وقت وقوع الحدث. وأثارت تغطية القناة النقدية، منذ ذلك الحين، الصراع والجدل داخل العالم العربي وخارجه. وأدى انحسار شعبية **الجزيرة** لدى الأنظمة العربية وبعض الأنظمة الغربية إلى محاولات متعددة لتقييد القناة، عبر إغلاق مكاتبها المحلية أو الإقليمية على نحوٍ دوري أو دائم، ومعاقبة العاملين فيها، حتى وصل إلى درجة سجنهم عدة سنوات.

إن تغطية قناة **الجزيرة** ووجودها في بؤرة الصراعات الدولية ـ مثل الغزو الأمريكي لأفغانستان، عقب 11 أيلول/سبتمبر، وحروب الخليج، و«الربيع العربي» ـ قد أثار ردات فعل عالمية. ونتيجة لهذا أيضًا اتُّهمت قناة **الجزيرة**، بالانحياز في جميع الصراعات التي

قامت بتغطيتها، وتاليًا، فقد سميت بتسميات متناقضة مثل: «الموالية للعراق»، و«الموالية لإسرائيل»، و«الموالية لأمريكا»، و«الموالية لطالبان»!... وهكذا[26].

خلال «الربيع العربي» 2010 ـ 2011، أدت القناة دورًا مهمًا من خلال تزويد الجماهير العربية والعالمية بتغطية حية من الشارع العربي للاحتجاجات والمظاهرات. وكان من الواضح تحيزها إلى جانب المتظاهرين ضد الدكتاتوريات العربية. وقد جعل هذا التوجه الأحادي إلى فقدان قطر مرة أخرى شعبيتها بين الأنظمة العربية.

رابعًا: الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

ترجع ملكية وسائل الإعلام القطرية عادة إلى إحدى مؤسسات الدولة، أو لأعضاء بارزين في الأسرة الحاكمة. أو للحكومة القطرية، أو لرجال أعمال لهم صلات وثيقة بالنخبة الحاكمة، وتخضع ملكية جميع المحطات الإذاعية للحكومة القطرية، بينما صحيفتا **الراية** و**جلف تايمز** مملوكتان من شركة خاصة تحت رعاية مجلس يضم: وزير النفط؛ ومسؤولاً كبيرًا سابقًا، وعددًا من رجال الأعمال البارزين. وقدمت صحيفة **الوطن** ـ التي تم إطلاقها بعد إلغاء الأمير للرقابة على الإعلام في عام 1995 ـ نهجًا أكثر انتقادًا للقضايا المحلية، حينما كانت الصحيفة ملكًا لوزير الخارجية القطري بالاشتراك مع رجل أعمال بارز[27]. وتبنت الصحيفة سياسة نقدية نسبيًا؛ وهو ما تسبب في وقوعها في مشاكل مع عدد من الوزارات والمؤسسات، ورُفعت دعوى قضائية ضد محررها أحمد علي[28]. ويشير الباحث **وليم رو** إلى أن صحيفتي **الشرق** و**بينينسولا** كانتا مملوكتين من وزير الخارجية القطري، أو أنه شارك في ملكيتهما[29].

من سمات المرحلة الثالثة التي بدأت في عام 2011 الاستثمار في وسائل الإعلام بجميع أشكالها حتى تستخدم كأداة في سياسة القوة الناعمة لدولة قطر، وتوجهها استراتيجيًا في علاقاتها مع الحلفاء والأعداء الإقليميين والدوليين. ويتمركز معظم المشروعات الإعلامية القطرية الجديدة خارج قطر، وربما يرجع ذلك إلى تجنب أي تصعيد للصراع مع الدول

(26) Naomi Sakr, «Challenger or Lackey? The Politics of News on Al-Jazeera,» in: Daya Kishan Thussu, ed., *Media on the Move: Global Flow and Contra-flow* (London; New York: Routledge, 2006), pp. 104-118.

(27) William A. Rugh, *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics* (Westport: Praeger, 2004).

(28) وكالة الأنباء الكويتية – كونا، «الصحافة القطرية تبحث عن الحماية الامنية منذ حادثة صحيفة (الوطن) في يونيو الماضي،» 2001/8/2، <https://bit.ly/33M6QE0>.

(29) Rugh, Ibid.

المجاورة لها، أو إلى التخلص من الضغوط التي تمارس عليها في المنطقة. وأطلقت شركة الريان للإعلام والتسويق **تلفزيون الريان** في عام 2012. وتنتج القناة برامجها التلفزيونية، كما تنتج بعض البرامج للتلفزيون القطري المملوك للدولة.

من المرجح أنه يتم تمويل قناة **ليبيا الأحرار** من رجال أعمال ليبيين مهاجرين، خارج ليبيا. وتستضيف قطر القناة، وتوفر لها جميع التسهيلات، والموظفين الفنيين من خلال قناة **الريان**. وتمتلك الشركة القابضة الخاصة القطرية شركة **فضاءات ميديا** و**تلفزيون العربي**، وصحيفة **العربي الجديد**، وقد أسسها جميعًا عزمي بشارة، وهو مفكر وأكاديمي وكاتب سياسي وأديب فلسطيني، إسرائيلي الجنسية، ومسيحي بارز، علماني، وله ميول قومية عربية. وهو رئيس شركة **فضاءات ميديا**، وشبكة **العربي الجديد**. ويعمل بشارة أيضًا مستشارًا للأمير القطري[30]، ومديرًا لمعهد الدوحة للدراسات العليا، وتمتلك شركة فضاءات ميديا **تلفزيون سورية**، وهي قناة فضائية معارضة للنظام السوري الحالي الذي يرأسه بشار الأسد، وتبث القناة من مدينة اسطنبول في تركيا.

بناء على الشكوك المحيطة بمحدودية تمويل وسائل الإعلام الرقمية القطرية وتنوعها، يصعب على المرء الجزم بتحديد ملكيتها. وقد تم إنشاء مدينة إعلامية في الدوحة في عام 2017 حتى تصبح قطر جاذبة لوسائل الإعلام الدولية والإقليمية، ومنافسة لمدينة دبي للإعلام. ولتعزيز هذا الجهد، تعلن المدينة الإعلامية في الدوحة تقديم أحدث التقنيات، وعدم وجود حدود على سياسات التحرير؛ باستثناء الالتزام بمدونة الأخلاق الإعلامية.

في ما يتعلق بتمويل قناة **الجزيرة**، فقد وضعت خطة منذ البداية إلى تحويلها إلى ملكية خاصة، وتسعى القناة إلى تمويل ذاتي بعد مرور الخمس سنوات الأولى من البث، واعتمادها على جزء من التمويل المكتسب من الإعلانات. وما زال هناك غموض حول كيفية تمويل شبكة قنوات الجزيرة إلى يومنا هذا، حيث يشير عدد من الباحثين إلى أنه لا شك في أن شبكة قنوات الجزيرة لا تزال تعتمد على دعم الدولة. وقد تم فصل قنوات beIN Sports عن قنوات الجزيرة في عام 2014. واشترت قنوات beIN Sport عام 2016 Digitürk وهو أكبر مشغل تلفزيوني ذو اشتراكات تلفزيونية في تركيا. وحاولت شبكة beIN Sports استغلال النمو السريع للتلفزيون مدفوع الاشتراك في الشرق الأوسط، حتى أصبحت تدير 60 قناة تلفزيونية في 34 دولة في عام 2018[31].

(30) Roberts, «Qatar and the Muslim Brotherhood: Pragmatism or Preference?».

(31) Oxford Business Group, «Qatar Maintains Strong Standing in Regional and International Media Markets,» <https://oxfordbusinessgroup.com/overview/tuned-country-maintains-strong-standing-both-regional-and-international-markets>

تعتبر الصحف أهم منصة إعلامية في قطر إلى جانب القنوات الفضائية التي تبث من خلال شبكة الإنترنت، والتي تعتبر منصة جديدة إلى حد ما. وتعد قطر من أكبر الدول التي تنفق على الإعلانات في الدول العربية، على الرغم من تغير نسبة الإعلانات في القنوات التلفزيونية القطرية بمرور الوقت. ويرجع هذا التغير إلى أسباب، من بينها انخفاض عائدات النفط والغاز، على الرغم من أن الدولة لا تزال هي المعلن الأكبر، وتنفق «على إعلانات المشروعات الكبرى التي تقوم بها، مثل تحسينات البنية التحتية والمبادرات في إطار **رؤية قطر 2030**»[32].

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

اتبعت قطر الاتجاه الذي تمارسه الدول العربية الأخرى مع وصول تكنولوجيا الأقمار الصناعية، فحولت محطاتها التلفزيونية الأرضية إلى قنوات فضائية في عام 1998، حيث تبث عبر الأقمار الصناعية **عرب سات** و**نايل سات** و**هوت بيرد**. ويستطيع القطريون مشاهدة 31 قناة فضائية عبر شبكة نظام التلفزيون الكابلي القطري، المعروف باسم (Qatar Cablevision)، الذي شُيِّد في عام 1993. وهذا يجعل التلفزيون القطري محتكرًا لبث قنوات، مثل (*CNN*) و(BBC) و(Fox Sports) والقنوات الفضائية العربية[33].

وقد جدد التلفزيون القطري في عام 2000 شكل القنوات استجابة للمنافسة المتزايدة، مع الزيادة السريعة في عدد القنوات الفضائية العربية. وتم تغيير شعار القناة وأسلوب برامجها وفترات بث البرامج وإعلاناتها، كما ظهرت وجوه شابة جديدة على الشاشة. ولا يزال التلفزيون القطري الوطني يحظى بشعبية كبيرة بين المشاهدين في قطر على الرغم من المنافسة الإعلامية الآتية من الخارج. ومن النقاط المهمة ـ وقد تكون غريبة ـ ملاحظة ما كتبه الباحث ميلز في كتابه: «إن الكثير من القطريين يشعر بالنفور من قناة الجزيرة»[34].

أطلقت شركة القمر الصناعي القطرية **سهيل سات** أول قمر صناعي في البلاد في عام 2013، لدعم (beIN Sports) وشبكة قنوات **الجزيرة**. وفي عام 2018 أطلقت القمر الصناعي الثاني، وبدأت بتقديم الخدمات التجارية في المنطقة العربية. وفي مجال الاتصالات، نجد أن المؤسسة العامة للاتصالات القطرية **كيوتل** المملوكة من الدولة هي المزود الوحيد

---

(32) Ibid.

(33) Hugh Miles, «The Other Face of Qatari TV Broadcasting,» in: Tourya Guaaybess, ed., *National Broadcasting and State Policy in Arab Countries* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013), p. 43.

(34) Miles, Ibid., pp. 44-45.

لشبكة الإنترنت في قطر. ونظرًا إلى امتلاكها البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات كاملةً، فإنها تقدم قائمة بالمواقع المحظورة، وتحظر المواد التي تعتبرها مناهضة للقيم القطرية.

أما في مجال استخدام الإنترنت، فأوضحت دراسة على ست دول (الأردن ولبنان وتونس وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة) أجرتها جامعة **نورث وسترن** الأمريكية في قطر، أن القطريين «من بين المواطنين الأكثر استخدامًا للإعلام الرقمي في المنطقة العربية»[35]. ووفقًا لهذه الدراسة، يتمتع 95 في المئة من السكان في قطر بإمكانية الوصول إلى الإنترنت، حيث يقضون 60 في المئة من الوقت في استخدامهم للإنترنت، مقارنة مع سكان الدول العربية الخمس الأخرى التي شملها الاستطلاع. وتشير الدراسة أيضًا أنه على الرغم من أن (Facebook) و(WhatsApp) و(YouTube) و(Instagram) هي أكثر شبكات التواصل الاجتماعي شيوعًا، إلا أن القطريين ـ مقارنة مع الدول الخمس الأخرى ـ يمضون وقتًا أقل في ممارسة ألعاب الفيديو واستخدام **الفيسبوك**، ويستخدم الكثير منهم شبكة الإنترنت لمشاهدة الأخبار والبرامج الكوميدية والرياضة، إضافةً إلى البرامج الدينية التي تبث عبرها.

كما أظهرت الدراسة أن مشاهدة التلفزيون عبر شبكة الإنترنت ـ سواء بالبث المباشر، أم تنزيل المادة التلفزيونية المسجلة ـ يمارسها ثلثا مستخدمي شبكة الإنترنت في قطر. ويؤكد هذه الظاهرة الباحث ميدز، ويضيف أن المهاجرين العرب يفضلون هذا الخيار بوجه خاص، حيث يبدو أن شبكة الإنترنت أصبحت البديل الذي يفضله المستخدمون المهتمون بالأخبار السياسية، مقارنة مع وسائل الإعلام التقليدية[36].

سادسًا: التحديات

أصبح التوسع الإعلامي الدولي القطري مصدرًا رئيسًا للصراع في السنوات الأخير. ففي عام 2014، اتهمت البحرين السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر ـ وهي الدولة الوحيدة غير العضو في مجلس التعاون الخليجي ـ قطر بدعم الجماعات الإرهابية في مصر واليمن وتمويلها. ولحلّ هذا الصراع، أبرمت قطر صفقة مع دول الخليج لعدم دعم وسائل الإعلام المعادية التي تعمل كمنصة لجماعات المعارضة في دول أخرى في المنطقة.

(35) Everette E. Dennis, Justin D. Martin, and Robb Wood, «Media Use in the Middle East, 2017: A Six-nation Survey,» (Report Conducted by Northwestern University in Qatar, 2017), <https://bit.ly/3Kntc-MC>.

(36) Meeds, «Changing Roles of Traditional and Online Media as Trusted News Sources in Qatar and their Relationships with Perceived Important Issues and Interest in Politics».

ولاحقًا، اتفقت البحرين والإمارات وقطر على دعم الاستقرار في مصر، ومنع قناة **الجزيرة** من العمل كمنصة لجماعات المعارضة. ويبدو أن هذه الاتفاقات قد أجلت تصعيد الصراع الذي اندلع مرة أخرى في عام 2017، عندما طالبت السعودية والإمارات والبحرين قطر بإغلاق قناة **الجزيرة**، ورفض الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني هذا المطلب، وهو ما أدى بمصر والبحرين والسعودية والإمارات العربية المتحدة إلى قطع جميع العلاقات الدبلوماسية مع قطر في الخامس من حزيران/يونيو 2017. وبعد حقبة وجيزة، قطعت اليمن وجزر المالديف وموريتانيا والسنغال علاقاتها أيضًا بدولة قطر. وقدمت هذه البلاد في وقت لاحق ـ وعلى نحوٍ مشترك ـ 13 طلبًا اشتُرط تلبيتها قبل استئناف العلاقات مع قطر مرة أخرى. ومن بين هذه الإجراءات: تقليص الاتصال مع إيران والجماعات المرتبطة بها (في إشارة غير مباشرة إلى حزب الله في لبنان، وحماس في غزة) وإغلاق القاعدة العسكرية التركية في قطر ووقف تمويل الإرهاب ووقف جميع العلاقات مع المنظمات الإرهابية وإغلاق قناة **الجزيرة**. وقد نفت قطر جميع الاتهامات، وطالبت بإثبات هذه الادعاءات، كما رفضت إغلاق قناة **الجزيرة** في إشارة إلى ضرورة حرية الإعلام[37].

يوضح هذا الصراع كيفية استخدام وسائل الإعلام لإضفاء الشرعية على الصراع السياسي ـ الذي كان في هذه الحالة، وفقًا للباحث ناهيم[38] ـ حربًا إعلامية بين الإمارات وقطر. كما يبرز هذا الصراع كيفية تأدية قناة **الجزيرة** دورًا خاصًا، كأداة تستخدم عبر الحدود الوطنية لسياسة قطر الخارجية تجاه دول أخرى. بينما قد تقع تداعيات سلبية على وسائل الإعلام المحلية القطرية، إذا تغاضت عن ولائها لرجال السلطة القطرية الذين يستخدمون **الجزيرة** ـ في الوقت نفسه ـ لوضع أنفسهم على ساحة سياسية دولية متصارعة، مع عدم وجود نية لتقييد أنشطتهم.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

تؤدي وسائل الإعلام القطرية الوطنية بتاريخها الممتد على 50 عامًا دورًا رئيسًا في بناء دولة قطرية حديثة. وعلى الرغم من وجود بعض التقييد الإعلامي عبر لوائح وقوانين صادرة من الدولة، إلا أن وسائل الإعلام الوطنية تؤكد دائمًا ولاءها للأمة القطرية وقيمها

(37) Mohammed Ahmad Naheem, «The Dramatic Rift and Crisis between Qatar and the Gulf Cooperation Council (GCC) of June 2017,» *International Journal of Disclosure and Governance*, vol. 14, no. 4 (2017), pp. 265-277.

(38) Ibid.

المحافظة. إن الاستثمار في وسائل الإعلام العابرة الحدود أو دعمها، بما في ذلك قناة **الجزيرة**، يؤدي دورًا في تعزيز سيادة قطر والقيم الأكثر ليبرالية؛ سواء في قطر أم في المنطقة العربية، التي أعياها الصراع منذ حصولها على الاستقلال. ويرى بعض الباحثين أن تركيز ملكية وسائل الإعلام بين يدي العائلة الحاكمة ورجال الأعمال المخلصين له، ووضع قيود على تراخيص في إقامة المؤسسات الإعلامية، يمكّن السلطة الحاكمة في قطر من السيطرة على السرد الوطني، وعلى السرد الخاص بسلطتهم. لكن، يبدو من الجهة الأخرى، أن السيطرة على الصراع الإقليمي والدولي تجاه قناة **الجزيرة** ما زال أكثر صعوبة، وعلى الرغم من تصاعد التهديدات والمطالب الخارجية، فإن المصالحة الخليجية تمت أخيرًا بين قطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر في الخامس من كانون الثاني/يناير 2021، بعد مقاطعة منذ عام 2017. وتمت المصالحة من دون إعلان رسمي ـ حتى كتابة هذه السطور في صيف عام 2021 ـ بما تم من اتفاق بين الأطراف المتنازعة حول المطالب الثلاثة عشر التي فرضتها دول المقاطعة، كشرط أساسي لعودة العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر.

نشاهد حتى يومنا هذا استمرار قناة **الجزيرة** في سياستها التحريرية التي تقوم على تغطية نقدية للأحداث والتوجهات في كل من مصر والإمارت العربية المتحدة والبحرين. وعلى الرغم من هذا التصالح من دون شروط معلنة، فأنه لا تزال هناك قضيتان رئيستان للمشهد الإعلامي المستقبلي القطري: **أولاهما**، تتعلق بقناة **الجزيرة** الإخبارية واستمرار الصراع مع الدول العربية؛ فقطر دولة صغيرة تعتمد على التعاون الإقليمي والدولي، وبخاصة من دول الجوار، وقد ينتج من ذلك أن تجد الدول المعنية حلاً وسطًا، قد يتمثل في تخفيف قناة **الجزيرة** من انتقادها الأنظمة العربية، أو توجيه القناة تغطيتها الإعلامية إلى دول أخرى خارج المحيط العربي. و**ثانيتهما** تتعلق باحتمال وقوع صراع جديد بين قطر ودول الجوار، كما حدث في السابق، وحينذاك، على دولة قطر إيجاد حلفاء جدد؛ فقد يعزز هذا الصراع استخدام قناة **الجزيرة** واستمرار دورها في سياستها التحريرية الناقدة.

هناك موضوع آخر مهم متعلق بالتوقعات المستقبلية، وهو الحصول على التقنيات العلمية الحديثة واستخدامها، وقد استثمرت قطر على نحوٍ ضخم في السنوات الأخيرة في مجال تكنولوجيا الاتصالات الحديثة. كما استثمرت في تشييد وسائل إعلام عربية وإنكليزية من خلال استخدامها خدمات الإنترنت على مستوى العالم. وهذه الاستثمارات قد فتحت

لقطر منصات إعلامية جديدة تستطيع من خلالها تحديد تصوُّر خاص بالسياسة والهوية الوطنية والإقليمية والعربية.

قد يصعب علينا التنبؤ على المدى البعيد بالتوقعات المستقبلية لدولة قطر. ولكن ستظل قطر حتى المستقبل القريب دولة صغيرة، فيها أغلبية من السكان غير القطريين، وهو ما يجعل حماية حدودها الرمزية ـ والمادية ـ والسيطرة عليها داخليًا وخارجيًا، مسألة حتمية ومهمة جدًا لحكامها.

الفصل التاسع

البحرين: وسائل إعلام تدعم الاستبداد

مارك أوين جونز

تشكّل النظام الإعلامي في البحرين من خلال المصالح الأمنية للعائلة الحاكمة وحماتها الرسميين وغير الرسميين: البريطانيون في البداية، ثم السعوديون، والولايات المتحدة الأمريكية بعد حصولها على الاستقلال في عام 1971. ومنذ نشأتها قبل الحرب العالمية الثانية، وحتى انتفاضة عام 2011، استفادت البحرين من التلفزيون والراديو والصحافة المحلية، كوسيلة لنشر الدعاية للدولة وللعلاقات العامة. وقد تبنّت الدولة التغيير التكنولوجي، ولكن فقط بالقدر الذي يسهُل من خلاله التطور النيوليبرالي للبحرين، كمركز تجاري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأدى صعود صحافة المواطنين ووسائل التواصل الاجتماعي والتقنيات غير المرتبطة بالمكان إلى بعض المقاومة لهذا الاستبداد من القمة إلى القاعدة بمساعدة وسائل الإعلام، ولكن قام النظام باستغلال هذه التقنيات الجديدة، كأدوات للمراقبة.

أولًا: معلومات أساسية

البحرين أرخبيل صغير يتكون من 33 جزيرة في الخليج العربي. وداخل هذا الأرخبيل، تعد جزيرة البحرين الأكثر اكتظاظًا بالسكان والأكبر مساحةً، حيث تشكل نحو 83 في المئة من إجمالي مساحة البحرين التي تبلغ نحو 780 كلم^2. وتقع البحرين قبالة المنطقة الشرقية من السعودية، ويتصل بها جسر الملك فهد البحري الذي ينتهي في مدينة الخُبر السعودية. ويشمل جيرانها القريبون الآخرون قطر شرقًا وإيران شمالاً.

اللغة العربية هي اللغة الرسمية، بينما يتحدث المواطنون البحرينيون اللغتين

الإنكليزية والفارسية على نطاق واسع. وعلى الرغم من صغر حجم البحرين، فإنها مكتظة بالسكان؛ إذ يبلغ عدد سكانها 1.6 مليون نسمة، منهم نحو 800 ألف من غير البحرينيين[1]. والبحرين مثل معظم دول الخليج، فإن شرائح كبيرة من غير المواطنين عمال من جنوب آسيا والفلبين. وعلى هذا النحو، يشيع استخدام عدد من اللغات الأخرى، بما في ذلك المالايالامية والتاغالوغية والأردية والهندية. وأغلبية السكان الأصليين من المسلمين الذين ينقسمون على نطاق واسع إلى مسلمين سُنَّة ومسلمين شيعة. مع ذلك، يكمن هذا التبسيط الطائفي في تمتع الجاليات المسلمة في البحرين بالتنوع؛ سواء من حيث المدارس الفكرية، أم الآراء السياسية.

البحرين دولة ديمقراطية اسميًا وجزئيًا؛ فلديها مجلس النواب المنتخب ومجلس الشيوخ المعين. ووضعت البحرين دستورًا، على الرغم من ضرورة مصادقة ثلثي مجلس النواب ومجلس الشيوخ المعين على أيّ تعديلات، وهو ما يجعل التغيير شبه مستحيل. مع ذلك، فإن لدى الحاكم، الملك حمد بن سلمان آل خليفة، القدرة على إصدار أحكام بمرسوم.

تتشابه البحرين مع أغلبية دول الخليج، حيث يعرف النظام السياسي فيها بعدة طرائق، من الأوتوقراطية الليبرالية، إلى الديمقراطية منخفضة الجودة، إلى النظام الاستبدادي[2]. مع ذلك، يوصف البلد بأنه يتألف من أقلية سنية تحكم أغلبية شيعية، وهو ما يصب الكثير من الاهتمام على الأيديولوجية الدينية. ولفهم النظام الإعلامي الحالي في البحرين على نحوٍ واضح، يجب على المرء أن يأخذ في الاعتبار وظيفة الإعلام في إطار وصف بعضهم له بالاستبداد الكليبتوقراطي (أن نظام قائم على نهب الثروات). ففي ظل هذا النظام، تحتكر عائلة آل خليفة الحاكمة، الموارد المادية للبلاد، بينما تعمل مؤسسات الدولة، بما في ذلك وسائل الإعلام، على الحيلولة دون حدوث تغيير في النظام، بما يغير توزيع هذه الثروة على شريحة أوسع من السكان.

لقد أثّر الحكم القبلي بعمق في النظام الإعلامي في البحرين؛ إذ احتلت عائلة آل خليفة البحرين في أواخر القرن الثامن عشر، وسيطرت منذ ذلك الحين على المناصب

(1) Information and eGovernment Authority, «Bahrain Open Data Portal,» (2020), <https://www.data.gov.bh/>.

(2) Marc O. Jones, «Saudi Intervention, Sectarianism, and De-democratization in Bahrain's Uprising,» in: Thomas Davies, Holly Eva Ryan and Alejandro Milcíades Peña, eds., *Protest, Social Movements and Global Democracy Since 2011: New Perspectives*, Research in Social Movements, Conflicts and Change; vol. 39 (Bingley: Emerald Group Publishing Limited, 2016), pp. 251-279.

الحكومية. في البداية، أخضعت السكان الأصليين **البحارنة**، وأغلبيتهم من العرب الشيعة لشكل من أشكال الحكم الإقطاعي. وتعرّض هؤلاء السكان في كثير من الأحيان للقمع الوحشي من آل خليفة وحلفائهم القبليين. مع ذلك، فإن صغر حجم البحرين يعني أن نظام آل خليفة كان دائمًا يستمد الكثير من قوته وشرعيته من مصادر خارجية. ففي القرن التاسع عشر، وقع البريطانيون سلسلة من معاهدات السلام مع آل خليفة والقبائل الحاكمة الأخرى عبر الخليج. وكانت النتيجة الشاملة لهذه المعاهدات هي حماية البريطانيين لاحقًا القبائل الحاكمة في الساحل العربي، ما دامت هذه القبائل تمنع القرصنة على السفن البريطانية.

تجاهل البريطانيون قضايا السياسة المحلية بعامة، على الرغم من تغير هذا الوضع في عشرينيات القرن الماضي. كما أدت الإصلاحات التي فرضها البريطانيون، والتي تهدف إلى التخفيف من اضطهاد **البحارنة** إلى تعزيز قوة الأسرة الحاكمة. أما بالنسبة إلى البريطانيين، فقد دعم آل خليفة المصالح البريطانية في المنطقة، وكانوا حلفاء مفيدين لهم، على الرغم من الكلفة السياسية لهذه العلاقة.

في الواقع، كان من أبرز سمات البحرين اعتمادها على الجهات الخارجية للحصول على الشرعية والدعم(3)، ما كان له دور عميق في تحقيق استقرار وسائل الإعلام. وخلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، قامت انتفاضتان مهمتان تطالبان بزيادة مشاركة المواطنين في النظام السياسي، ولكنهما عززتا حماية مؤسسات الدولة التي يهيمن عليها آل خليفة، ولا سيما تلك التي كان يُنظر إليها على أنها قوة لتعبئة الجمهور، مثل وسائل الإعلام.

عقب استقلال البحرين عن بريطانيا في عام 1971، تحولت البحرين على نحو متزايد إلى السعودية والولايات المتحدة للحصول على الدعم الذي كانت تحصل عليه من البريطانيين. وأدى تزايد العداء من الإدارة السعودية والأمريكية تجاه إيران، وبخاصة بعد ثورة عام 1979، إلى العودة إلى الممارسات السابقة لقمع السكان الشيعة المحليين. ولم يقتصر هذا السلوك على البحارنة، ولكنه شمل أيضًا العجم، أي المواطنين البحرينيين الناطقين بالفارسية الذين قدموا من إيران واستقروا في البحرين. وأدى تنامي النفوذ السعودي والخوف المرضي من التوسع الشيعي/الإيراني إلى إضفاء الطابع الأمني على المجتمع الشيعي في البحرين. وأصبح الشيعة مواطنين من الدرجة الثانية، غالبًا ما يُمنعون من شغل

(3) Abdulhadi Khalaf, «Contentious Politics in Bahrain: From Ethnic to National and Vice Versa,» paper presented at: The Fourth Nordic Conference on Middle Eastern Studies: The Middle East in a Globalising World, Oslo - Norway, 12-16 August 1998, <http://www.smi.uib.no/pao/khalaf.html>.

مناصب عليا؛ سواء في الحكومة أم الإعلام أم الجيش. وكان هذا القمع أحد دوافع انتفاضة التسعينيات، حيث حُشد آلاف البحرينيين للمطالبة بالإصلاح السياسي.

في عام 2002، دفع ملك البحرين حمد **بميثاق العمل الوطني**، وهو سلسلة من الإصلاحات السياسية التي استحدثت مؤسسات ديمقراطية اسمية. وبينما أدى هذا الميثاق إلى بعض التحرر الإعلامي، لكنه لم يدم طويلاً؛ ففي عام 2011، نزل آلاف البحرينيين إلى الشوارع مطالبين بمزيد من الإصلاح السياسي. ومع ذلك، تم قمعهم بوحشية. ومنذ ذلك الحين، لم تسعَ الأسرة الحاكمة إلى احتواء المعارضة فحسب، بل سعت إلى استغلال وسائل الإعلام ـ سواء أكانت مملوكة من الدولة، أم من القطاع الخاص ـ من أجل تنفيذ استراتيجيات «فرِّق تسُد» التي تعمل على إبقاء المجتمع البحريني مقسمًا ومنقسمًا، لإحكام الرقابة عليه.

ثانيًا: التطورات التاريخية

يمكن إرجاع نمو الإعلام في البحرين بوجهه الحديث إلى ثلاثينيات القرن الماضي، عندما وصلت الصحافة إلى البحرين في ظل شك كبير. وكان المستشار البريطاني تشارلز بلغريف الذي أقام في البحرين بين عامي 1926 و1956، مسؤولاً عن السياسة الإعلامية التكوينية. وتسببت كراهيته للصحف العربية التي تنتقد الممارسات الإمبريالية البريطانية في البحرين والخليج، إلى إحداث بيئة معادية إلى حد ما لوسائل الإعلام الوليدة. وعلى هذا النحو، اشتُرط حصول جميع الصحافيين في البحرين على تأشيرة دخول. وأصبح بلغريف هو المراسل الأجنبي الراسخ بحكم الأمر الواقع في البحرين، حيث كان يكتب مقالات باللغة الإنكليزية لصحيفة **التايمز**، وهو ما ضمن أن تكون الأخبار الدولية عن البلاد إيجابية بعامة.

افتتحت أول صحيفة محلية، وهي **جريدة البحرين**، في عام 1939 وصُممت في المقام الأول كوسيلة للدعاية الحربية البريطانية. وتم إطلاق **محطة إذاعة البحرين** في عام 1940 وبلغ بثها شرق آسيا. ومثلها مثل **جريدة البحرين**، كان هدفها الأساسي هو بث الدعاية الحربية ومواجهة الدعاية الألمانية المعادية لبريطانيا التي يتم نشرها في الشرق الأوسط من راديو برلين. ونظرًا إلى محدودية هدفها ونطاقها، تم إغلاق كل من **جريدة البحرين** و**محطة إذاعة البحرين**، نهاية الحرب العالمية الثانية في عام 1945[4].

(4) Ebrahim Majed Hamad Al-Rumaihi, «The Development of Mass Media in the Kingdom of Bahrain,» (Doctoral Thesis, University Exeter, 2002).

في عام 1950، بدأت الصحيفة الأسبوعية، **صوت البحرين**، بالصدور. وشهدت السنوات في الحقبة 1953 ـ 1956 أيضًا ازدهارًا في وسائل الإعلام التي علا صوتها النقدي، وهو ما أبرز أول حقبة حقيقية للإعلام المطبوع في البحرين. وانتشر توزيع صحف مثل **القافلة** و**الوطن** و**الشعلة** و**الميزان** على نطاق واسع في البحرين. وقد شهد هذا العصر أيضًا تنامي القومية العربية ومناهضة الإمبريالية. وبسبب ميولهم القومية التي أثارت حفيظة نظام آل خليفة وحماتهم البريطانيين، أُغلقت كل هذه الصحف بحلول عام 1956، وهو ما أدى إلى سنوات من الركود الصحافي. بل إن أحد المحررين، عبد الرحمن البكر، رُحِّل إلى أراضي سانت هيلانة البريطانية لدوره المزعوم في التآمر لقلب نظام الحكم. وعقب الاضطرابات المناهضة للإمبريالية والديمقراطية في الخمسينيات، رد النظام بطرح سياسات صحافية صارمة[5]. وقد أدى الخوف من نهضة إعلامية أخرى يحتمل أن تقدم الدعم للحركات الاجتماعية الأخرى، إلى وضع ضوابط صارمة على النشر والبث.

عقب عام 1956، احتفظ البريطانيون بعلامات لتعقب أيّ منشورات ذات توجه يساري، حتى قرروا في نهاية المطاف، أن الافتقار إلى وسائل الإعلام شكّل مشكلة في الواقع؛ فقد رأى البريطانيون ضرورة وجود وسائل الإعلام لتعزيز الإنجازات والإصلاحات التي بدأتها الحكومة البحرينية. ومع ذلك كان التصور الأساسي لوجود وسائل الإعلام في البحرين في المقام الأول لأغراض العلاقات العامة والدعاية السياسية. ولهذا السبب، رأس مكتب العلاقات العامة في البحرين من البداية ضابط بريطاني، عمل على ضمان حصول جميع المواد المنشورة على الموافقة البريطانية. واتسم التفكير السائد بافتراض ضرورة مواجهة الدعاية المتدفقة من مصر وسورية والعراق، ثم من إيران في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. وشعر البريطانيون أن بإمكانهم درء الاضطرابات من خلال طمأنة الناس بأن تحوّل البحرين إلى الحداثة هو الأفضل[6]. واعتقدوا في الأساس أنهم يستطيعون إقناع البحرينيين بأن التطوير في ظل نظام آل خليفة أفضل من البدائل في أي جمهوريات عربية أخرى.

أدت الخطوات الموقتة التي اتخذتها الحكومة لتحرير النظام السياسي بعد الاستقلال إلى عدد من الإصلاحات الإعلامية؛ فتم إنشاء ما مجموعه 12 صحيفة ومجلة أسبوعية وربع سنوية ويومية وشهرية في الحقبة ما بين عامي 1976 و1989. واشتملت على مجلات

(5) Marc O. Jones, *Political Repression in Bahrain* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2020).

(6) Ibid.

تجارية لشركة نفط البحرين **بابكو** أو الجمعية الطبية البحرينية. إلا أن أبرزها ربما كانت صحف البحرين اليومية: **الأيام**، و**أخبار الخليج**، والصحيفة الإنكليزية **غلف ديلي نيوز**، التي بلغ توزيعها في عام 2002 ما مجموعه 21565، و22000، و9812 على التوالي[7].

على الرغم من افتتاح إذاعة البحرين مجددًا في عام 1955، فإن ذلك تم في ظل قيود مشددة، حيث كانت أغلبية بثها برامج ترفيهية. وكان ذلك تعبيرًا آخر عن حالة الهوس التي انتابت النظام في شأن الدعاية. ولم يبدأ تحسن جودة البرامج إلا في الستينيات. ثم تمّ تقديم خدمة باللغة الإنكليزية، **راديو البحرين**، في عام 1977 استجابة لحالة ازدهار الجاليات غير الناطقة باللغة العربية في البحرين. وبحلول عام 1991، مددت إذاعة البحرين بثها إلى 24 ساعة. أما في الوقت الحاضر، فلقد أصبح بالمستطاع الاستماع إلى راديو البحرين عبر الإنترنت، وهو ما يمنح جمهورها نظريًا إمكانية الاستماع إليه بلا قيود.

بدأ البث التلفزيوني في البحرين في عام 1973 بالتزامن مع إنشاء مجلس الأمة البحريني. وكانت هذه الخطوة الوليدة نحو الديمقراطية النيابية أحد الأمثلة على تراجع الاستبداد سياسيًا، ومن ثَمَّ تراجعه في مجال الإعلام. وفي الواقع، كانت البحرين واحدة من دول الخليج القليلة التي رخصت ببث الأخبار لشبكة **آر تي في** (RTV International) الأمريكية. لكن لم يدُم هذا الوضع مدة طويلة بسبب الصعود المتزايد لرئيس الوزراء المحافظ خليفة بن سلمان آل خليفة. وإلى جانب حل مجلس الأمة الذي لم يُعّمِر، وُضع تلفزيون البحرين (BTV) تحت إشراف وزارة الإعلام في عام 1975، وفسر هذا ظاهريًا الصعوبات المالية التي تواجهها شبكة **آر تي في**، فضلاً عما ثار من شائعات عن ارتباطها بوكالة الاستخبارات المركزية[8].

كانت البحرين دومًا في موقع الريادة من الناحية التقنية، بوصفها واحدة من أوائل الدول في الخليج التي شهدت التحديث؛ فكانت أول دولة في الخليج تبث إرسالها بالألوان الكاملة في عام 1977 عندما بدأت بث الأخبار من أوروبا. وبحلول عام 1986، كان لدى تلفزيون البحرين قناة عربية **القناة 4** وقناة باللغة الإنكليزية **قناة بحرين 55**. ثم بحلول عام 1994، كانت قناة BTV تبث نحو 540 ساعة في الأسبوع عبر خمس قنوات[9]. ومع ذلك، غالبًا ما كان المحتوى يُعتبر ضيق الأفق، وغير جذاب للتركيب السكاني المختلط في البحرين. في حين، حاولت البيئة الإعلامية استبعاد الأخبار الأجنبية التي لم تكن تخضع إلا

(7) Al-Rumaihi, Ibid.

(8) Ibid.

(9) Ibid.

لقدر محدود من السيطرة على تحريرها، تسارعت جهود التحول الدولي في التسعينيات. وكان هذا التوجه مدفوعًا جزئيًا بحرب الخليج والطلب العام على المعلومات[10]. كما كانت البحرين أول من تبنى قمر **عربسات** في الخليج. وفي التسعينيات، كان البحرينيون يستقبلون عبر الأقمار الصناعية محتوى من **السي أن أن**، ومن مصر، ومن **أم بي سي** العربية، من ضمن جملة قنوات أخرى.

في التسعينيات، تأثرت السياسة البحرينية بالانتفاضة؛ حيث نزل الناس مرة أخرى إلى الشوارع لمطالبة الحكومة بإصلاحات. وعبرت البيئة الإعلامية عن ذلك، مع إحكام الحكومة قبضتها المشددة على الصحف والتلفزيون. وذكرت منظمات حقوق الإنسان وجود حالات متعددة من المحاكمات من قبل وسائل الإعلام، حيث استُعرض السجناء السياسيون أمام الصحف الوطنية قبل المحاكمة، وهو ما يُعدّ مساسًا بحقهم في محاكمة عادلة. وفي الواقع، كان دور الإعلام الحكومي في تأكيد السياسة القمعية واضحًا، ولا سيما في أوقات الأزمات. وبعد وفاة حاكم البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة في عام 1999، تولى نجله حمد بن سلمان آل خليفة السلطة. وبعد أن نصّب نفسه ملكًا، أخذ حمد خطوات نحو التحرير السياسي، بما في ذلك التخفيف السطحي للقواعد الحاكمة لوسائل الإعلام.

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

شأنها شأن معظم الدول الاستبدادية، وعلى الرغم من المؤسسات الديمقراطية الاسمية في البحرين، كانت السيطرة السياسية على وسائل الإعلام الحكومية مركزية إلى حد كبير في ظل الحكومة التي عينها آل خليفة. ويتجلى هذا على نحوٍ متزايد في إطار قانوني خانق يسعى إلى التحكم الصارم في سلوك الناشرين والصحافيين، ويفرض غرامات باهظة على من يخالف قانون الصحافة. وقد بدأ إضفاء الطابع الرسمي على قوانين الإعلام في منتصف القرن العشرين. ودفعت الحركة الديمقراطية في الخمسينيات وإضرابات عام 1965 السلطات إلى التخلي عن أي فكرة عن الإصلاح التدريجي لوسائل الإعلام. وتبلور إغلاق الصحافة الناشئة في البحرين في عام 1956 وبحزم في عام 1965 مع تطبيق قانون الصحافة الذي رسم طريق جميع القيود المستقبلية على وسائل الإعلام في البحرين. وحُظر النقد الموجه إلى الحاكم أو أسرته، ولا يزال محظورًا إلى الآن، فضلًا عن حظر أي خبر

(10) Ibid.

ينتقد الدول الحليفة، أو يضر باقتصاد البحرين. وخضعت جميع أشكال المواد المنشورة، من الصحف إلى الكتيبات، لقانون الصحافة. ووسّع القانون نطاق قانون آخر قائم، يحظر أداء المسرحيات أو الحفلات الموسيقية العامة أو الحفلات الغنائية من دون الحصول على تصريح. وظلت وسائل الإعلام وجميع أشكال التعبير الثقافي تخضع للرقابة الدقيقة. وغالبًا ما يتم فحص الكتب ومقاطع الفيديو التي يتم استيرادها إلى البحرين لمعرفة ما إذا كانت تحتوي على معلومات، توجه النقد إلى البحرين.

لقد أظهر حكام البحرين المتعاقبون العداء والشك تجاه جميع أشكال الإعلام[11]. والأمثلة على ذلك كثيرة؛ فقد أصدرت الحكومة تعليمات لوسائل الإعلام بأن تقتصر تغطية انتخابات اللجان العمالية المشكلة حديثًا في السبعينيات والثمانينيات على الحد الأدنى. وبحلول عام 1985، تجاوزت سيطرة وزارة الإعلام على وسائل الإعلام ما نصت عليه قوانين الصحافة، وظهرت ثقافة الرقابة الذاتية. ودعمت الغرامات الصارمة والأحكام المحتملة بالسجن الراسخة في القانون عقلية الرقابة الذاتية في مجال الإعلام. ولا تزال ثقافة الرقابة هذه قائمة حتى اليوم. وعقب ميثاق العمل الوطني الذي اعتمده الملك حمد في عام 2001، انطلقت حقبة جديدة من حرية الصحافة النسبية. وكما حدث مع الاستقلال في عام 1971، سعى الملك حمد إلى تحقيق انفصال واضح عن الماضي وإدخال حقبة جديدة من الإصلاح السياسي والاجتماعي. وتكفل المادة 23 من الدستور البحريني الذي صدر في عام 2002 حرية الصحافة، وإن كان بطريقة مقيدة بشدة. مع ذلك، استغلت الحكومة هذه الفرصة لتمرير سلسلة من المراسيم التشريعية التي تحد من بعض الحريات قبل تشكيل البرلمان، بما في ذلك قانون الصحافة الجديد لعام 2002. ومثله مثل القانون السابق، يحظر قانون الصحافة الجديد انتقاد الملك والنظام والإسلام والدول العربية والإسلامية الأخرى، من بين أمور أخرى[12].

على الرغم من هذه البيئة المقيدة، شهدت الإصلاحات إطلاق صحيفة **الوسط** في أيلول/سبتمبر 2002، وهي واحدة من الصحف اليومية القانونية الوحيدة في البحرين ذات التوجهات المعارضة. ونشرت جريدة **الوسط**، التي أسسها منصور الجمري، مقالات رأي لأعضاء المعارضة السياسية البحرينية، وكانت الوحيدة من الصحف غير الموالية في

(11) Jones, *Political Repression in Bahrain.*

(12) «Article 19 and Bahrain Institute for Rights and Democracy, Joint Submission for the UPR of Bahrain: For Consideration at the 27th Session of the UN Working Group in April-May 2017,» *Universal Periodic Review* (4 October 2016), <https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/bahrain/session_27_-_may_2017/js2_upr27_bhr_e_main.pdf>.

البحرين، إلى جانب صحيفة **الوقت** ـ التي لم تدُم طويلاً ـ هي صحيفة قومية ذات ميول يسارية صدرت بين عامي 2006 و2010. وقد أسست خولة مطر تلك الصحيفة، وكانت أول صحيفة في البحرين ترأس تحريرها امرأة[13]. وتضمنت مقالات لمنفيين سياسيين، مثل عبد الهادي خلف الذي كان نائبًا في البرلمان لحقبة وجيزة في عام 1973، لكنه طُرد بعد ذلك بسبب نشاطه السياسي. مع ذلك، فقد أغلقت صحيفة **الوقت** عقب ما قيل عن مواجهتها صعوبات مالية. وفي عام 2009، قُدر توزيع كل من **الوقت** و**الوسط** بنحو 20 ألف و30 ألف نسخة على التوالي[14]. وبينما كانت انتقاداتهما هادئة في بعض الأحيان، فقد نددتا في كثير من الأحيان بالقمع الحكومي، وأصدرتا تحقيقات على سبيل المثال، عن المحاباة السياسية التي أدت إلى التمييز الطائفي.

مع ذلك، لم تدُم التعددية النسبية لوسائل الإعلام التي تلت إصلاحات عام 2001 طويلاً. وقد أدى الخوف الذي نشرته السعودية من التمكين الشيعي، بعد سقوط صدام حسين في العراق في عام 2003، مرة أخرى إلى تأثير فرقة ذات توجه طائفي وأمني من أعضاء متشددين من الأسرة الحاكمة في سياسة الإعلام. وأشار السفير الأمريكي السابق في البحرين وليام مونرو، إلى أن «عناصر الديوان الملكي» لهم «يد مباشرة في حملة صحفية لاذعة أطلقتها صحيفة **الوطن** اليومية ضد المعهد الديمقراطي الوطني والمنظمات غير الحكومية الأخرى وحتى السفارة الأمريكية»[15]. وكانت **الوطن** نفسها معروفة بعلاقاتها الوثيقة بالديوان الملكي. وفي بعض الأحيان، يشير هذا المستوى من التأثير الشخصي من قبل أمثال رئيس الوزراء وعناصر أخرى من الديوان الملكي إلى مدى توسع سيطرة آل خليفة على الشؤون الإعلامية.

في عام 2006، ورد أن الشيخ أحمد عطية الله آل خليفة، وهو عضو محافظ ومؤثر في الأسرة الحاكمة، أنشأ لجنتين لمراقبة الإعلام، تحت إشراف مكتبه، لترهيب الصحافيين والمحررين حتى لا يكتبوا مقالات تعتبر مناهضة للنظام. وكان تدخل الشيخ عطية الله دليلاً على تأثير عناصر من قلب آل خليفة الحاكم على السيطرة على حرية الصحافة، على الرغم من الضمانات المؤسسية والدستورية السطحية. وولّدت انتفاضة عام 2011، التي بدأت

(13) Khawla M. Mattar and May Seikaly, «The Arab Spring: Impacts and Consequences on the GCC,» (Workshop 2012), <http://grm.grc.net/index.php?pgid=Njk=&wid=MjQ=>.

(14) «Bahrain's Media Landscape: An Overview,» Fanack.com, 7 November 2016, <https://fanack.com/bahrain/media-in-bahrain/>.

(15) William T. Monroe, «Bahraini Political Scene Part II: Royal Family Conservatives Tighten Reins on Politics,» WikiLeaks (24 May 2006), <https://wikileaks.org/plusd/cables/06MANAMA907_a.html>.

في 14 شباط/فبراير، مثل معظم الأزمات السياسية، مزيدًا من إضفاء الطابع الأمني على وسائل الإعلام في البحرين، فضلاً عن تنسيق الآراء الصادرة عنها. وتصاعدت المضايقات العامة، وترهيب الصحافيين المحليين على نحوٍ حاد خلال تلك الانتفاضة. وصنفت منظمة **مراسلون بلا حدود** البحرين كواحدة من أخطر عشر أماكن للصحافيين في العالم بعد مقتل اثنين منهم واعتقال عدد منهم وتعذيبهم[16]. في أوائل عام 2011، استهدف جريدةَ **الوسط** البلطجية الموالون للحكومة، الذين هاجموا مطبعة الشركة. وتم تعليق نشر الصحيفة في 2 نيسان/أبريل 2011، بعد أن استخدمت الحكومة مجموعة من الحجج القانونية لإسكاتها، حتى تم إغلاقها على نحوٍ دائم في 4 حزيران/يونيو 2017، وهو ما يشير إلى النهاية المحتومة لأي صحيفة ناقدة في البحرين.

عقب إصلاحات عام 2001، حاولت الحكومة الإيهام ببُعدها السياسي من وسائل الإعلام، فحوّلت وزارة الإعلام إلى **هيئة شؤون الإعلام** (IAA). وترأس هذا أحد أفراد الأسرة الحاكمة ـ فواز بن محمد بن خليفة آل خليفة ـ في البداية، ثم أعقبته سميرة رجب. مع ذلك، بعد انتفاضة عام 2011، دُمجت الهيئة في **وزارة شؤون الإعلام** (MIA)، التي تم إنشاؤها في عام 2014. ويتمثل دور الوزارة في وضع السياسات والتشريعات والإشراف على قطاع الإعلام وأنشطته، وكذلك تمثيل «قطاع الإعلام أمام مجلس الوزراء والسلطة التشريعية»[17]. وتظل **هيئة شؤون الإعلام** هي الهيئة التنفيذية لقطاع الإعلام في البحرين. وهي مكلفة بتشغيل وسائل الإعلام الحكومية الرسمية، وتحديدًا إذاعة البحرين وتلفزيون البحرين ووكالة الأنباء الرسمية. وتنفذ الهيئة أيضًا السياسات الصادرة عن وزارة الداخلية.

ذكر **تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق** لعام 2011 أن وسائل الإعلام في البحرين كانت شديدة التحيز خلال انتفاضة عام 2011، وأن الصحافيين والعاملين في مجال الرعاية الطبية وغيرهم في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة، قد تعرضوا للتشهير بسبب دعمهم الإصلاح السياسي[18]. نتيجة لذلك، أنشأت الحكومة **الهيئة العليا للإعلام والاتصال** (HAMC). وتصف وزارة شؤون الإعلام الهيئة ككيان يقترح القواعد واللوائح اللازمة «للارتقاء بمهن الإعلام والاتصال»[19]. وهي مكلفة أيضًا بوضع معايير

(16) Mahmoud Cherif Bassiouni [et al.], «Report of the Bahrain Independent Commission of Inquiry (BICI), 23 November 2011, <https://www.bici.org.bh/BICIreportEN.pdf>.

(17) Ministry of Information Affairs, «FAQ – 2020,» <https://www.mia.gov.bh/the-ministry/faq-ar/?lang=en>.

(18) Bassiouni [et al.], Ibid.

(19) Ministry of Information Affairs, Ibid.

لـ «مراقبة المحتوى الإعلامي والإعلاني في وسائل الإعلام ووسائل الاتصال المختلفة». وفي حين تدعي وزارة شؤون الإعلام أن الهيئة العليا مستقلة، تعين الحكومة إدارتها[20]. ولم يؤدِ منصب أمين المظالم إلى تحويل المسار الاستبدادي لتنظيم الإعلام في البحرين؛ فعلى سبيل المثال، أصدرت وزارة الإعلام القرار رقم 2016/68، في تموز/يوليو 2016، الذي يشترط على المؤسسات الصحافية الحصول على ترخيص سنوي لنشر المحتوى المطبوع أو الإلكتروني. ويحظر على الصحف البث المباشر أو إنتاج مقاطع فيديو أطول من دقيقتين[21]. والبيئة الإعلامية على الإنترنت في البحرين بدورها قمعية جدًا بصفة عامة، إلى درجة أن بعض الناس سُجن لمجرد أنه تناقل تغريدة تنتقد الملك[22]. بل والأدهى من ذلك، إعلان وزارة الداخلية أن أي شخص يتابع على **تويتر** منتقدي الحكومة سيُحاسب قانونًا[23]. وتاليًا، كان الهدف مرة أخرى هو تفكيك شبكات الأخبار والمعلومات غير الحكومية على وسائل التواصل الاجتماعي، التي تشكّلت بعد عام 2011.

دفعت الانتفاضة السعودية إلى مطالبة البحرين بالتعاون بين وكالاتها الإعلامية لتبني استراتيجيات لمواجهة ما سمّته بجهود تبذلها وكالات أجنبية (على الأرجح إيران وحزب الله اللبناني) لمهاجمة سمعة البحرين واستقرارها. وقد ضاعف خوف السعوديين وآل خليفة من التمكين الشعبي الحقيقي في البحرين، فضلاً عن الطائفية المتجذرة تاريخيًا، من العقبات أمام تطور التعددية الإعلامية في البحرين. وحتى قبل عام 2011، رفضت الحكومة إصدار تراخيص الصحف والتلفزيون لجماعات المعارضة ذات الأغلبية الشيعية مثل **الوفاق**. ونتيجة لذلك، وفي عام 2015، سرعان ما سحبت السلطات البحرينية القابس على قناة **العرب** التلفزيونية التي يملكها الأمير السعودي الوليد بن طلال آل سعود في غضون 24 ساعة من بداية بثها، بسبب ما قيل عن إذاعتها مقابلة مع عضو بارز في جمعية الوفاق الشيعية المعارضة. ويعكس ذلك رغبة الحكومة في الحيلولة دون وصول الشيعة

---

(20) «27th Session, April-May 2017, Contribution of UNESCO to Compilation of U.N. Information (to Part I. A. and to Part III - F, J, K, and P): Bahrain,» *Universal Periodic Review* (May 2017), <https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/bahrain/session_27_-_may_2017/unesco_upr27_bhr_e_main.pdf>.

(21) «UPR Submission of the UNCT in Bahrain,» *Universal Periodic Review* (May 2017), <https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/bahrain/session_27_-_may_2017/js0_upr27_bhr_e_main.pdf>.

(22) Amnesty International, «Bahraini Activist Risks 7 Years in Jail for Retweets: Yaser Mawali,» 28 July 2017, <https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/6825/2017/en/>

(23) Ministry of Interior, «Anti-cybercrime: Those Who Follow Inciting Accounts that Promote Sedition and Circulate their Posts Will Be Held Legally Accountable,» [Tweet], 30 May 2019, <https://twitter.com/moi_bahrain/status/1134148380312178689>.

إلى أي منبر سياسي. ولطالما اشتكى الشيعة في البلاد من التهميش الذي لم يقتصر على المشاركة في السياسة، بل امتد ليشمل المشاركة في وسائل الإعلام والإنتاج الثقافي بعامة. وعلى حد قول أحد التجار البحرينيين لصحيفة **واشنطن بوست**: «إذا فتحت التلفزيون، فلن تجد برنامجًا واحدًا يشير إلينا، أو تاريخنا، أو الفولكلور الخاص بنا، أو الجغرافيا. فنحن لا شيء»[24].

رابعًا: الاقتصاد وأنماط الملكية

إضافةً إلى غياب السيادة ونمو الهيمنة السعودية، حفزت الامتيازات التي تمنحها عائدات النفط للعائلة الحاكمة، استمرار سيطرتها على مناصب السلطة. ومثّل وجود هيكل إعلامي متطور وتخفيف الشروط الصارمة لملكية مؤسساته تعارضًا مع المعتقدات الراسخة، بأن الإعلام التعددي قد يولّد انتقادات للحكومة قد تؤدي إلى ثورة. وفي الوقت نفسه، دفعت الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الحكومة إلى التركيز على إبراز صورة «البحرين الصديقة للأعمال»[25]. وكي تتمكن الحكومة من تصدير هذه الصورة بنجاح، فرضت رقابتها على القدرة على السيطرة على الرسائل المعبرة عن البحرين. وبذلك، تخضع الملكية لرقابة صارمة من قبل الدولة، حتى لو سُمح بالملكية الخاصة. وتكفل قيود قانون الصحافة البحريني أن تقتصر ملكية المؤسسات الإعلامية على أصحاب السمعة الطيبة فقط. وكان هذا الوضع من الناحية النظرية والناحية العملية على حد سواء وسيلة لضمان سيطرة الحكومة على رعاتها في وسائل الإعلام.

في الماضي، كان للصحف ملكية خاصة «اسمية»؛ فخلال الحقبة بين عامي 1962 و1976، يمكن تصنيف المطبوعات البحرينية ثلاث فئات، تلك المملوكة ملكيةً خاصة للبحرينيين، وتلك المملوكة من الحكومة، والمطبوعات غير البحرينية التي تُقرأ بانتظام في البحرين[26]. وتضمنت **العدوة** و**صدى الأسبوع**، و**مرآة الخليج** الأسبوعية (تصدر بالإنكليزية)، و**المجتمع الجديد** و**الحياة التجارية**. وقد تراوح متوسط توزيع هذه المنشورات

(24) Fred H. Lawson «Repertoires of Contention in Contemporary Bahrain,» in: Quintan Wiktorowicz, ed., *Islamic Activism: A Social Movement Theory Approach* (Bloomington, IN: Indiana University Press, 2004), pp. 89-111.

(25) Amal Khalaf, «The Many Afterlives of Lulu: The Story of Bahrain's Pearl Roundabout,» *Ibraaz* (28 February 2013), <https://www.ibraaz.org/essays/56>.

(26) Emile Nakhleh, *Bahrain: Political Development in a Modernizing Society* (New York: Lexington Books, 2011).

من 2500 إلى 3500 نسخة، نظرًا إلى صغر حجم البحرين. وخلُص تحليل نخلة[27] لهذه المنشورات إلى أن أيًا منها لم يوجه انتقادًا إلى الحكومة. أما من ناحية التوجه الأيديولوجي، فاعتبر أن **العدوة** و**صدى الأسبوع** «معتدلتان».

أما الصحيفتان الصادرتان باللغة العربية، والسائدتان في البحرين بين عامي 1976 و1989، ولا تزالان تعملان حتى اليوم، فهما **الأيام** و**أخبار الخليج**. وفي حين أن صحيفة **الأيام** تملكها مطبعة الأيام التي تحمل الاسم نفسه، تمتلك **أخبار الخليج** كلاً من **أخبار الخليج**، و**جلف ديلي نيوز** باللغة الإنكليزية. وقد عُوِّق تداول الصحافة البحرينية خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي إلى حد ما، بسبب ارتفاع معدلات الأمية، إضافةً إلى الإشراف الحكومي المكثف عليها. بحلول عام 2011، كانت ست من الصحف اليومية السبع في البحرين يملكها بحرينيون موالون للحكومة، أو منتسبون إلى العائلة المالكة[28]. وقد أدى هذا إلى غياب التنوع التحريري. ومن القواعد السابقة في قانون الصحافة البحريني، اشتراط تمتع الذين يديرون الصحف «بشخصية جيدة». وتعني هذه المصطلحات الذاتية على نحوٍ أساسي أن يقتصر منح مثل تلك المناصب فقط، على من وافقت عليهم الوزارة التي يهيمن عليها آل خليفة. ومع إغلاق جريدة **الوسط** في البحرين، أصبحت شركتان فقط هما اللتان تمتلكان عددًا كبيرًا من الصحف البحرينية الأكثر انتشارًا باللغتين الإنكليزية والعربية، بما في ذلك **غلف ديلي نيوز**، و**الأيام**، و**أخبار الخليج**. وعلى الرغم من أنها ملك للقطاع الخاص، فإنها لا تزال تخضع لرقابة مشددة من الدولة. وجريدة **الوطن** هي الأكثر صخبًا في تعبيرها عن ولائها وانتمائها الوطني؛ وقد أُسّست في عام 2005، وكان مجلسها يغلب عليه السلفيون، وتقع تحت تأثير كبير من السعودية. وبحلول عام 2009، بلغ حجم توزيع **الوطن** نحو 30000 نسخة[29]. وعبرت أعمدتها عمومًا عن الرأي السياسي السني في البحرين، وبخاصة بعد عام 2011، حين اتخذت موقفًا مناهضًا للمعارضة تمامًا، بدلاً من اتخاذها موقفًا مواليًا خالصًا. وعندما دخلت القوات السعودية البحرين في عام 2011 لإخماد الانتفاضة، نشر الحزب السياسي الإسلامي السلفي، **جمعية الأصالة**، إعلانًا على الصفحة الأولى من

---

(27) Ibid.

(28) Project on a Middle East Democracy [POMED], «One Year Later: Assessing Bahrain's Implementations of the BICI Report,» POMED, 12 November 2012, <https://pomed.org/one-year-later-assessing-bahrains-implementation-of-the-bici-report/>.

(29) «Bahrain's Media Landscape: An Overview,» Fanack.com.

الجريدة يرحب فيه بالقوات السعودية[30]. وغالبًا ما تكتب وزيرة الإعلام، سميرة رجب، عمودًا في جريدة **الوطن**؛ وتاليًا، فإن الملكية الخاصة في البحرين ليس لها أي تأثير في وسائل الإعلام المحلية، حيث تخضع لرقابة مشددة من الحكومة.

أما سوق التلفزيون البحريني، فهو صغير نسبيًا؛ إذ تتولى **مؤسسة راديو وتلفزيون البحرين** (BRTC) تشغيل القنوات الأرضية الخمس الرئيسة. وفي عام 2007، أُطلقت أول قناة تلفزيونية يملكها القطاع الخاص في البحرين، وهي قناة **أطلس والسفر والثقافة**. وكان يملكها رجل الأعمال جميل وفاء[31]. وكانت القنوات القائمة على التعامل مباشرة مع المستهلك (DTH) والتلفزيون المدفوع أكثر شيوعًا من القنوات المجانية (FTA)؛ حيث تعد شبكة **أوربيت شو تايم** (Orbit Showtime (OSN)) أحد أهم اللاعبين الرئيسين على الساحة. ومعظم محطات الإذاعة أيضًا مملوكة من الدولة، مع وجود بعض القنوات الخاصة، مثل محطة **جنوب آسيا** باللغة الهندية و**يور أف أم** (Your FM) [32].

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

على الرغم من أن الإعلام البحريني رجعي سياسيًا، فإن البحرين كانت في طليعة من تبنّي التغيير التكنولوجي: كانت أول دولة في الشرق الأوسط تطلق الإنترنت في عام 1995، وأول دولة في الشرق الأوسط تقوم بتركيب جهاز كمبيوتر مركزي (1962)، وأول دولة تقوم بتركيب محطة فضائية (1969). وهي أيضًا واحدة من أوائل الدول التي لديها شبكات الجيل الخامس 5G متاحة تجاريًا في عام 2019. وشجعها حجمها الصغير، وإمدادات النفط المحدودة، على التنويع في قطاعات أخرى بسرعة كبيرة. وشهدت نجاحًا محدودًا، حيث أصبحت لحقبة وجيزة مركزًا مصرفيًا إقليميًا، عقب الحرب الأهلية في لبنان. وبينما أضرت انتفاضة عام 2011 بهذا الوضع، تتجه البحرين نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال اقتصاد حر جزئيًا، على الأقل، وفقًا للمعايير الخليجية.

تعمل الحكومة البحرينية اليوم، من خلال **هيئة تنظيم الاتصالات**، على دفع **الخطة**

---

(30) Steve L. Monroe, «Salafis in Parliament: Democratic Attitudes and Party Politics in the Gulf,» *Middle East Journal,* vol. 66, no. 3 (2012), pp. 409-424.

(31) Habib Toumi, «Bahrain to Air First Private TV Channel,» *Gulf News*, 8/4/2007, <https://gulfnews.com/world/gulf/bahrain/bahrain-to-air-first-private-tv-channel-1.171527>.

(32) *Arab Media Outlook 2016-2018: Youth, Content, Digital Media* (Dubai: Dubai Press Club 2018), <https://dpc.org.ae/-/media/1adce79686d148a1a98a6e1044156b2e.ashx>.

الوطنية للاتصالات الرابعة (NTP4)، التي تسعى إلى تحسين البنية التحتية للاتصالات والتكنولوجيا في البحرين من أجل تحقيق رؤية البلاد لعام 2030 ـ وهي خطة اقتصادية شاملة للبحرين[33]. وحرص **مجلس التنمية الاقتصادية** في البحرين على الترويج لما تتيحه البحرين من ملكية أجنبية بنسبة 100 في المئة، ومكالمات عبر الإنترنت (VoIP) غير مقيدة، مثل Skype، واتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة، تشتمل على تشريعات ملكية فكرية «ذات مصداقية عالية». وتؤكد البحرين في المقام الأول، أنها تقدم أكثر أسواق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحررًا في الشرق الأوسط، وأقوى بنية تحتية في المنطقة. وتحرص البحرين، شأنها في ذلك شأن دول الخليج الأخرى، على إظهار نفسها منفتحة للأعمال التجارية على مستوى البنية التحتية الإعلامية والرقمية، ما دامت لن تسخر لانتقاد سياسات حكومة البحرين.

ساهمت ثروة البحرين الكبيرة نسبيًا، وصغر حجمها، في تسهيل نشر بنية تحتية شاملة للإنترنت. وانتشار الإنترنت واسع النطاق جدًا، حيث يمكن لنسبة 96 في المئة من الأسر و100 في المئة من الشركات الوصول إلى النطاق العريض. وبحلول عام 2018، وصلت اشتراكات النطاق العريض إلى 2.16 مليون، وهو ما يمثل معدل انتشار يبلغ نحو 144 في المئة. وكانت نسبة كبيرة من هذه الاشتراكات مرتبطة بالهاتف المحمول. وفي العام نفسه، كان هناك ما يقرب من 81 مشغلاً مرخصًا في قطاع الاتصالات. تبلغ معدلات انتشار الهاتف المحمول حاليًا نحو 133 في المئة. ومع ذلك، فإن أغلبية إيرادات قطاع الاتصالات، تملكها ثلاث شركات، **بتلكو** ـ المشغل الذي تملكه الدولة في البحرين ـ و**فيفا** البحرين، و**زين** البحرين[34]. وفي إطار الخطة الوطنية للاتصالات الرابعة (NTP4)، تطلق البحرين شبكة وطنية قائمة على الألياف لدعم النطاق العريض، فائق السرعة.

نتج من الانتشار الكبير لتكنولوجيا الهاتف المحمول استحواذ البحرين على نسبة عالية من وسائل التواصل الاجتماعي؛ فبين عامي 2010 و2014، كان عدد مستخدمي **فيسبوك** في البحرين، يتراوح ما بين 500 و600 ألف، أغلبيتهم (نحو 68 في المئة) من الذكور. وبحلول آذار/مارس 2014، كان لدى البحرين نحو 62200 مستخدم على **تويتر**. مع ذلك، شهد استخدام منصة **تويتر** تكافؤًا بين الجنسين، حيث بلغت حصة النساء من

(33) Telecommunications Regulatory Authority, *TRA Annual Report 2018: Transforming Communications Empowering Lives* (Manamah: TRA, 2018), <https://www.tra.org.bh/Media/Interactive_Annual_Reports/2018/en/index.html#page29>.

(34) Ibid.

استخدام المنصة 44 في المئة[35]. وعلى الرغم من إمكانات هذه المنصات الجديدة، التي تسمح بصحافة المواطن والأشكال الناشئة للتعبير الإعلامي، فقد اتخذت السلطات إجراءات صارمة ضد أولئك الذين يختارون انتقاد الحكومة أو مؤسسات الدولة. وتخضع وسائل التواصل الاجتماعي للمراقبة الشديدة، وتم استخدامها كأداة لمراقبة الدولة[36]. وكانت الرقابة على شبكة الإنترنت مركزية، حيث صدرت توجيهات إلى مقدمي خدمة الإنترنت بتثبيت برمجيات، لتصفية محتويات الإنترنت لحظر مواقع معينة. كما تم حظر استخدام تطبيق Telegram الذي يقوم على التراسل المشفر.

على الرغم من حجب مواقع إلكترونية، لا يزال المواطنون قادرين على استخدام منصات التواصل الاجتماعي السائدة لإنتاج محتوى نقدي. وقد شهدت الفترة بين عامي 2011 و 2013 انتشار صحافة المواطن والإنتاج الثقافي الثوري الذي تم نشره عبر **يوتيوب وتويتر** و**فيسبوك** و**إنستاغرام**. وكان هذا بمثابة تحوّل عن النقد التقليدي للسياسة عبر الإنترنت، الذي تمحور على نحوٍ أساسي حول لوحات الرسائل مثل Online Bahrain [37] مع ذلك، فإن أولئك الذين ضُبطوا، وهم يمارسون مثل هذه الأنشطة، كانوا ولا يزالون يتعرضون لعقوبات قاسية.

تشرف هيئة تنظيم الاتصالات على أغلبية البنية التحتية للاتصالات في البحرين، وتستجيب استجابة واسعة لجهاز أمن الدولة، ورئيس مجلس إدارتها أحد أفراد الأسرة الحاكمة. ويضم المجلس أيضًا لواء من وزارة الداخلية. وتتمتع الحكومة بالقدرة على فرض حظر التجوال على الإنترنت في أوقات الاضطرابات السياسية، وقد فعلت ذلك في قرية دوراز لأكثر من 100 يوم، بدءًا من حزيران/يونيو 2016، وأوقفت عمل بعض أبراج الهواتف المحمولة من الجيل الثالث والجيل الرابع بين الساعة 7 مساء والواحدة فجر كل يوم. ويسمح هذا الوضع للحكومة بأن تفرض إجراءات قمعية بصرامة، وهو ما يجعل الحاجة إلى مراقبة الإعلام على نطاق واسع على مستوى الدولة أقل ضرورة.

---

(35) Fadi Salem, *The Arab Social Media Report 2017: Social Media and the Internet of Things: Towards Data-driven Policymaking in the Arab World*, vol. 7 (Dubai: MBR School of Government, 2017), <https://bit.ly/3GIbi5j>.

(36) Marc O. Jones: «Social Media, Surveillance and Social Control in the Bahrain Uprising,» *Westminister Papers of Communication and Culture,* vol. 9, no. 2 (2013), pp. 71-91, and *Political Repression in Bahrain.*

(37) Marc O. Jones, «Satire, Social Media and Revolutionary Cultural Production in the Bahrain Uprising: From Utopian Fiction to Political Satire,» *Communication and the Public,* vol. 2, no. 2 (2017), pp. 136–153.

سادسًا: التحديات

يعكس النظام الإعلامي في البحرين إلى حد كبير النظام البيئي الاستبدادي؛ فمع سيطرة أعضاء الأسرة الحاكمة على معظم الوزارات وعدم وجود تمثيل ديمقراطي جوهري، لا يمكن أن يُعتبر النظام الإعلامي في البحرين حرًا أو تعدديًا أو نقديًا، ما دام النظام السياسي الحالي قائمًا. وقد كانت المحاولات المبدئية لتعددية وسائل الإعلام قصيرة الأجل عمومًا، تخللتها أزمات سياسية أدت إلى اتخاذ الحكومة إجراءات رجعية. وبالنظر إلى الأزمات السياسية المنتظمة في البحرين التي تميل إلى الاشتعال كل عقدين، فمن غير المرجح أن يدوم أي تحرير. مع ذلك، تُعتبر البيئة الإعلامية في البحرين أكثر تعددية مما كانت عليه، حيث يتم التسامح عمومًا مع التعبير عن الأفكار الليبرالية اجتماعيًا، ومع ذلك يتم التحكم في المنصات التي تعرض مطالب سياسية. وهكذا ارتفع العرض والطلب على خدمات البث عند الطلب مثل **نتفليكس**.

من الناحية السياسية، يُعد اعتماد البحرين على السعودية أيضًا عاملاً مساهمًا كبيرًا في غياب دينامية وسائل الإعلام في البلاد. وكان استياء السعودية هو السبب المحتمل وراء غلق قناة **العرب**. وعلى الرغم من الإصلاحات السياسية الجارية في المملكة العربية السعودية في عهد محمد بن سلمان، فإن الإعلام الحر لا يزال بعيد المنال. وعلى هذا النحو، سوف تعوق أيّ إصلاحات إعلامية تظهر في البحرين دائمًا بسبب رغبة محمد بن سلمان في مواصلة السيطرة على صورة المنطقة التي تنقلها وسائل الإعلام. في الواقع، كان صعود محمد بن سلمان هو السبب وراء حظر بث قناة **الجزيرة** القطرية ـ إحدى أشهر محطات البث في العالم العربي ـ في البحرين والإمارات والسعودية ومصر، بعد أن قطعت الدول المذكورة علاقاتها السياسية مع قطر في عام 2017.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

من المتوقع أن يتنحى خليفة بن سلمان، رئيس وزراء البلاد ومحرك بعض السياسات الأكثر تحفظًا في البحرين، في نهاية المطاف، أو يصبح غير قادر على الاستمرار في ممارسة نفوذه. وإذا انتقل نفوذه السياسي كبير إلى خليفته المتوقع، ولي العهد الأمير سلمان بن حمد الذي يُنظر إليه بوجه عام على أنه يتمتع بفكر تقدمي، فمن الممكن أن يحدث تغيير تدريجي في التركيبة الدستورية للبحرين، وشمولية وسائل الإعلام، لكن لن يحدث ذلك إلا من خلال التأثير الخارجي (السعودي).

وقد بذل معظم شركات الإعلام الخاصة التي تمولها الدولة جهودًا للانتقال إلى العالم الرقمي، أو ليكون لها حضور كبير فيه عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وعبر مواقع الشبكة الدولية. من غير المحتمل أن يتم استيعاب وسائل الإعلام الحكومية بالكامل أو الاستعاضة عنها بمحتوى وسائط خارجية، رقمي أو غير ذلك. بينما يستهلك البحرينيون الكثير من المحتوى من الخارج، مثل **نتفليكس**، فمن المحتمل أن تحتفظ الحكومة بمنافذها الإخبارية الرسمية لغرض الدعاية والعلاقات العامة والتواصل في الأزمات. ويبرز تعليق قناة **الجزيرة** رغبة النظام وقدرته على حجب المحتوى الذي يراه مصدر تهديد، أو لا يتماشى مع نظرته السياسية.

من المرجح أن يظل استخدام مواقع التواصل الاجتماعي شائعًا، على الرغم من خضوعها للرقابة المكثفة. مع ذلك، تفرض حاجة البحرين الاقتصادية أن تبرز صورة لها قائمة على الحداثة النيوليبرالية، تبني تكنولوجيا الاتصالات الحديثة. والتقاعس عن تحقيق ذلك سيلحق الضرر بالاقتصاد. وطالما استمر النظام في قدرته على مراقبة استخدام الأشخاص وسائل الإعلام وتوجيهها ورصدها، سوف تواصل المنصات والمواقع الإلكترونية والمحتوى الإخباري ازدهارها.

الفصل العاشر

الكويت: من «هوليوود الخليج» إلى ساحات الديوانية على منصات التواصل

فاطمة السالم

الإعلام في الكويت حر نسبيًّا، ويتضمن مجموعة متنوعة من وجهات النظر التي تعبر عن مجموعة من الأفكار متباينة في ثقافة تنافسية فريدة. ولطالما كانت الصحافة في الكويت ملكًا للنخب المؤثرة والعائلات التجارية، وهو ما أتاح اتساع نطاق التعبير عن الرأي؛ ولكنها ما زالت مقيدة ـ إلى حد ما ـ بقوانين الرقابة والإعلام. مع ذلك، للصحافة تأثير قوي في الرأي العام، وقد ظهرت وسائل الإعلام الإذاعية الخاصة في عام 2004، عندما رُفع القيد الحكومي عنها، وعلى الرغم من أن المحطات التلفزيونية والإذاعية الخاصة تتمتع بقدر لا بأس به من الحرية في الكويت، وبخاصة عند مقارنتها مع دول الخليج الأخرى، فإنها تخضع للقوانين واللوائح الحكومية أيضًا.

أولًا: معلومات أساسية

الكويت من أصغر دول الشرق الأوسط، وتقع في الشمال الغربي للخليج العربي، وتبلغ مساحتها 17818 كلم^2، وتشترك البلاد في حدودها مع العراق والمملكة العربية السعودية، وتتمتع بمكانة تجارية مهمة في المنطقة، بسبب موقعها الاستراتيجي، وكونها ممرًا طبيعيًا إلى الركن الشمالي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، فضلاً عن مواردها النفطية الهائلة.

تتمتع البلاد بمناخ شبه صحرواي، ويبلغ عدد سكانها 4.1 مليون نسمة، نحو 30 في

المئة منهم من المواطنين الكويتيين، و70 في المئة منهم من غير الكويتيين[1]، وعلى الرغم من انتشار اللغة الإنكليزية على نطاق واسع؛ فإن اللغة الرسمية في الكويت هي اللغة العربية، ويمثل السكان المسلمون 85 في المئة من السكان، في حين يمثل المسيحيون البروتستانت والكاثوليك، والهندوس، ومعتنقو الأديان الأخرى جميعهم النسبة الباقية البالغة 15 في المئة. ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الكويت 96 في المئة، وهو من أعلى المعدلات في العالم؛ ويرجع ذلك إلى الإنفاق الحكومي على التعليم، ونظام التعليم المجاني في البلاد، ويمكن اعتبار الكويت أكثر الدول ديمقراطية في منطقة الخليج؛ فمقارنة مع دول الخليج الأخرى، لدى الكويت مجتمع ديمقراطي مزدهر، وحكومة ديمقراطية، ونظام الحكم فيها أميري وراثي دستوري، ويحكمها آل الصباح. مع ذلك، فنظام انتخاب السلطة التشريعية ديمقراطي، يقوم على ترشّح الذكور والإناث الكويتيين فوق سن 21 عامًا، وقد حصلت المرأة على حق المشاركة في الانتخابات والتصويت في عام 2006، ومنذ ذلك الحين يدلي جميع الكويتيين تقريبًا بأصواتهم، ولا يُستبعد من التصويت سوى العسكريين.

ظلت الكويت قرونًا كثيرة مشيخة مستقلة، تعيش على التجارة وصيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ. وفي أوائل القرن الثامن عشر، لجأت قبائل مثل العتوب والصباح إلى الكويت من شبه الجزيرة العربية، هروبًا من خطر الخلاف مع القبائل الأخرى. وبعد استقرارها في مدينة الكويت، تطورت البلدة الصغيرة إلى مركز تجاري، وبدأت في الازدهار بسبب موقعها المطل على رأس الخليج العربي، وقادت القبيلتان الكويت لتصبح واحدة من أكثر الدول ازدهارًا في المنطقة، واتفقت القبيلتان، بناءً على مبدأ الشورى، على اختيار صباح بن جابر الصباح ليكون زعيمًا أو «حاكمًا» في عام 1762. وعلى الرغم من خضوع الكويت لحكم 15 حاكمًا مختلفًا، منذ أن أسستها عائلة الصباح، فإن الشيخ مبارك الصباح (1896 ـ 1915) يعتبر مؤسس دولة الكويت الحديثة؛ فبعد تهديد الإمبراطورية العثمانية باحتلالها، وقّع مبارك الصباح اتفاقية مع البريطانيين، وأصبحت الكويت محمية بريطانية بين عامي 1899و1961.

بعد اكتشاف النفط، وبدء تصديره في منتصف القرن العشرين، شهدت مدينة الكويت وضواحيها نهضة عمرانية كبيرة. إضافةً إلى ذلك، شهدت البلاد حقبة من الاستقرار والازدهار، بدعم الموارد النفطية والأجواء الليبرالية. وكانت هذه نقطة تحول في تاريخ

(1) World Population Review, «Kuwait Population, 2019,» <https://worldpopulationreview.com/search?query=kuwait>.

الكويت. وبحلول عام 1952 أصبحت البلاد أكبر مُصدِّر للنفط في الخليج، ما جذب الكثير من العمال الأجانب إليها.

أعلنت الكويت استقلالها عن بريطانيا في عام 1961، ودعت إلى انتخابات لتكوين مجلس تأسيسي، وكُلف هذا المجلس بصياغة الدستور[2]. ومع ذلك، لم يكن هذا المجلس التأسيسي هو الأول من نوعه في الكويت؛ فقد أثرت التجربة الديمقراطية الكويتية قبل الاستقلال إلى حد كبير في التغيرات المهمة في الحياة الاجتماعية والسياسية؛ إذ أُسّس أول مجلس تشريعي منتخب في حزيران/يونيو 1938، وتألف من 150 عضوًا له حق التصويت من عائلات النخبة، وكان الغرض منه تقديم المشورة إلى الحاكم في أمور، مثل إنشاء النظامين الاقتصادي والتعليمي، ونظام الضرائب، إضافةً إلى صياغة أول دستور لها.

للكويت طبيعة خاصة في المنطقة العربية، نظرًا إلى أسلوب الحكم التشاركي بين الأسرة الحاكمة والشعب؛ فقد كانت من أوائل الدول التي وضعت دستورًا، وشكلت برلمانًا منتخبًا، وهو ما حدث في عام 1962، على الرغم من أن الدستور قيّد بعض السلطات التشريعية، فقد كفل الحريات المدنية، مثل المساواة، وحرية التعبير، وحرية الصحافة.

أقرت الحكومة بعد الاستقلال دستورًا ديمقراطيًّا، يمنح السلطة التشريعية صلاحيات كبيرة[3]، وتتميز الكويت بدستورها وبرلمانها المنتخب، كنموذج سياسي ألهمَ الكثير من دول الخليج وغيرها، لاتخاذ اجراءات مماثلة[4]، وعزز النظام السياسي التشاوري في الكويت التوجه السياسي للشعب واهتمامه بالسياسة، وينعكس ذلك في العدد المتزايد للناخبين المسجلين، والإقبال المرتفع نسبيًا على التصويت، والطبيعة المتقدمة للحملات الإعلانية للانتخابات الكويتية.

وقد أثر الكثير من العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية في المواطنين الكويتيين، ليصبحوا أكثر نشاطًا سياسيًا، مقارنةً مع عدد من الدول العربية، فابتداءً؛ هناك العوامل الاجتماعية والثقافية المرتبطة بالتنظيم الأصلي للبلاد، الذي كان يقوم على العائلات القبلية والبدوية، وعزز النظام القبلي المشاركة السياسية في وقت مبكر منذ

(2) Paul Salem, «Kuwait: Politics in a Participatory Emirate,» *Carnegie Papers* (Carnegie Endowment for International Peace), no. 3 (June 2017), <https://www.files.ethz.ch/isn/157954/CMEC_3_salem_kuwait_final1.pdf>.

(3) مجلس الأمة الكويتي، «النظام الديمقراطي في الكويت،» (2019)، <http://www.kna.kw/clt-ht-ml5/index.asp>.

(4) عبد الرضا أسيري، **النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات** (الكويت: مطبعة الوطن، 2007).

تأسيس الدولة، عندما انقسمت عوامل القوة الرئيسة الثلاثة في البلاد: **السياسة** و**الأعمال التجارية** و**التجارة البحرية**، بين زعماء القبائل الرئيسة الثلاث. ويشير هذا الوضع إلى أن فكرة الحكم التشاركي، قد ترسخت في وقت مبكر من تاريخ الكويت.

ثانيًا: التطورات التاريخية

تتمتع الكويت ببيئة إعلامية أكثر انفتاحًا، وقابلية للنقد، مقارنة مع أغلبية الدول الأخرى في العالم العربي، فليس هناك قيود على إمكانية الوصول إلى الأخبار في الكويت، مع تمتعها بقدر كبير من حرية وسائل الإعلام، التي جعلت الدولة تُصنف على أنها نظام صحافي «حر جزئيًا»، بل صُنفت على أنها الدولة الخليجية الوحيدة الممثلة في هذه الفئة[5]، وتاليًا، يمكن وصف الإعلام الكويتي، بأنه أحد أكثر أنظمة الإعلام انفتاحًا في الشرق الأوسط، لاتسامه بالتنوع وظهوره المبكر، وقد أصبحت وسائل الإعلام الكويتية واحدة من أكثر أنظمة الإعلام تطورًا وتأثيرًا في الشرق الأوسط، وفي حقبة الستينيات حتى الثمانينيات خصوصًا.

مع ذلك، أُسّست الصحافة الكويتية في وقت لاحق لظهور أول صحيفة عربية في مصر في أوائل القرن التاسع عشر، ولم تبدأ الصحافة الكويتية كأداة حكومية؛ بل ملكًا للأسر التجارية[6]. وأصدر عبد العزيز الرشيد في شباط/فبراير 1928 أول مجلة كويتية تحت عنوان **مجلة الكويت**، ولكنها لم تدُم طويلاً؛ إذ أُغلقت بعد عامين من النشر. ثم صدرت صحيفة جديدة في عام 1947 من قبل بيت الكويت (اتحاد الطلاب) في القاهرة، تحت اسم **البعثة**. وأدت **البعثة** دورًا ثقافيًا بارزًا لدى الطلاب الكويتيين في القاهرة؛ حيث تولّت تغطية أخبار الدولة، وأتاحت الفرصة للطلاب للتعبير عن آرائهم في الشؤون السياسية والاجتماعية. وأُسّست مجلة **العربي**، إحدى المجلات الثقافية الرائدة في المنطقة في كانون الأول/ديسمبر 1958، عندما قررت الحكومة الكويتية إصدار مجلة تُعنى بشؤون الثقافة العربية، وحرصت مجلة **العربي** منذ إصدارها الأول على مناقشة التطورات والقضايا الثقافية العربية والدولية. وكانت المجلة من الإصدارات الرائدة التي ضمت كتابات لكبار الكتاب والشعراء والنخب الفكرية والعلماء العرب، ومنهم طه حسين وعباس العقاد ونجيب محفوظ ونزار

(5) Freedom House, «Country Report: Kuwait,» (2019), <https://freedomhouse.org/country/kuwait/freedom-world/2019>.

(6) Anas Mohamed Alrasheed and Mohamed Moncef Chenoufi, M. *Pioneer of Kuwaiti Journalism: Sheikh Abdul Aziz Al Rasheed (1887-1938 AD) and Majallat Al Kuwait (1928-1930 AD)* (Kuwait: Kuwait University, 2008).

قباني وعبد الهادي التازي وإحسان عباس ويوسف إدريس وصلاح عبد الصبور وجابر عصفور وفاروق شوشة وآخرون. ومنذ صدور العدد الأول لمجلة **العربي** قبل أكثر من خمسين عامًا، أصبحت رمزًا ثقافيًا عربيًا، ونجحت في تقديم شكل جديد من المجلات الثقافية.

خلال الحرب العالمية الثانية، كان انتشار أجهزة الراديو ضعيفًا بين الكويتيين، لكنهم اعتادوا التجمع في الديوانيات (مجالس ثقافية) للاستماع إلى المحطات الإذاعية؛ مثل **البي بي سي** و**راديو القاهرة** و**راديو بغداد**، واستلهم هذه التجربة مبارك الميال الذي كان يخدم في الجيش الكويتي، فاقترح استخدام جهاز إرسال لاسلكي قديم تملكه وزارة الداخلية والجيش الكويتي لإنشاء محطة إذاعية جديدة، بمساعدة الفني الباكستاني محمد خان[7].

«هنا الكويت» هي الكلمات الأولى التي أذيعت على الهواء، قالها مبارك الميال للإعلان عن إنشاء الإذاعة الكويتية في 12 أيار/مايو 1951. ومنذ ذلك الحين، اتخذت الكويت خطوات جادة لتطوير المحطة، وإدخال المزيد من البرامج المتنوعة، وتمديد حقبة الإرسال. وفي الستينيات، أدت الإذاعة دورًا مؤثرًا في حياة الكويتيين خلال حقبة الاستقلال، كما أدت دورًا رائدًا في إرشاد الرأي العام الكويتي، ونشر روح الوطنية والانتماء، ومن ذلك، وعلى سبيل المثال، الدور الذي قامت به خلال تهديدات العراق لاستقلال الكويت في الستينيات.

ظهر التلفزيون في الكويت في عام 1951 ـ وكان ملكًا للقطاع الخاص ـ على يد أحد التجار المحليين ووكلاء **شركة راديو أمريكا** (RCA)، الذي أراد الترويج لمبيعات أجهزة التلفزيون. وفي وقت لاحق، اشترى أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح البث التلفزيوني من الوكيل المحلي ليصبح تحت سيطرة الحكومة. وبدأ البث الرسمي في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 1961، وأصبح **تلفزيون الكويت** من أوائل المحطات التلفزيونية التي تبث إرسالها في العالم العربي، بعد ظهور التلفزيون في لبنان والعراق ومصر، وكان المشغل الأول والوحيد للبث في منطقة الخليج.

واصلت وزارة الإعلام تطوير **تلفزيون الكويت**، واشترت أولى كاميرات ومعدات

(7) Mubarak Al-Enezi, «This is Kuwait, a Term That Signals Kuwait Radio’s History of Success,» Kuwait News Agency (KUNA), <https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=2424349&language=en>.

للتصوير الخارجي في المنطقة، وجذبت كاميرات التصوير والنقل الخارجي عددًا من الفنانين العرب إلى الكويت، لتصوير أغنياتهم، وجعل هذا أرشيف التلفزيون الكويتي من أهم المكتبات البصرية في المنطقة.

في البداية، كان **تلفزيون الكويت** يبث برامجه باللونين الأبيض والأسود لأربع ساعات يوميًا حتى منتصف آذار/مارس 1974. وفي العام نفسه، بدأ البث الملون، تلاه الافتتاح الكبير لمبنى التلفزيون الجديد في مجمع وزارة الإعلام في شباط/فبراير 1979. في ذلك الوقت، كانت أجهزة التلفزيون باهظة الثمن، وكان المواطنون القادرون على تحمل تكاليفها يتشاركون مشاهدتهم مع العائلة والجيران، فاعتادت العائلات الكويتية التي كانت تمتلك أجهزة تلفزيون أن تعقد تجمعات على غرار السينما المنزلية؛ حيث يجتمع الجيران والأصدقاء لمشاهدة البرامج والمسلسلات التلفزيونية.

سرعان ما أصبح **تلفزيون الكويت** جهة البث الرائدة في الخليج، وبُث عدد من برامجها ومسلسلاتها التلفزيونية في الخارج، ويُعتبر من أفضل المحطات منذ نشأته، حيث نافس التلفزيون المصري الذي كانت له الريادة آنذاك، وأنتج تلفزيون الكويت أفضل الأعمال الدرامية والعروض في المنطقة خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وفي الوقت الذي لم يكن لدى معظم دول الخليج البنية التحتية اللازمة للبث التلفزيوني. وهكذا، فتحت الحكومة الكويتية فرعًا لتلفزيون الكويت في الإمارات العربية المتحدة؛ حيث كانت ترسل يوميًا محتوىً وبرامجَ إلى مشاهدي الإمارات، ولم يقتصر الدور الريادي لتلفزيون الكويت على مساعدة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأخرى في إنشاء محطات التلفزيون، فقد أنتج مسلسلات وسهرات تلفزيونية، عرضت في جميع الدول العربية. وكانت الثمانينيات بمثابة العصر الذهبي للدراما الكويتية، وحصلت الكويت على لقب «هوليوود الخليج» بسبب الشعبية العالمية التي نالتها المسلسلات والمسرحيات الكويتية. وقد أدى ذلك بكثير من الممثلين والفنانين الخليجيين والعرب إلى الاستقرار في الكويت، لتأسيس حياتهم المهنية.

اتخذت الدولة خطوات جادةً لتحسين الإعلام فنيًا وماليًا. ومع ذلك، أثرت الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الحرب العراقية ـ الإيرانية خلال الثمانينيات، ومن بعدها الغزو العراقي للكويت (1990 ـ 1991)، في تطور وسائل الإعلام في الكويت؛ فقد استولى العراق على مبنى التلفزيون فور احتلاله الكويت في محاولة للسيطرة على الإعلام، والتعتيم على حقيقة ما يجري. وأدى الهجوم على مبنى الوزارة إلى تعطيل أجهزة الإرسال. ومع ذلك،

وبعد حقبة وجيزة من انهيار البث الإذاعي الرسمي في البلاد، سارع الكويتيون إلى إعادة البث الإذاعي من موقع عسكري، قبل انتقاله إلى استوديو جديد في منطقة «الدسمة» السكنية، ثم انتقال البث لإرساله من جزيرة فيلكا، ولم يدُم الإرسال إلا ليومين فقط؛ إذ سرعان ما علم الجيش العراقي بالبث من فيلكا، وأغلقه. لكن الإعلام الكويتي لم يتوقف عند هذا الحد، بل قرر مواصلة البث من الخفجي في السعودية، ومن القاهرة في مصر. وأطلق الكويتيون أثناء الغزو محطة إذاعة دولية باسم **صوت الكويت** لمخاطبة الكويتيين في الداخل والخارج. وساعدت هذه المحطة **صوت الكويت** ـ التي بثت من موقع سري ـ الكويتيين على البقاء متواصلين، والتعبير عن آرائهم ودعم شرعية الحكومة.

بعد تحرير الكويت في عام 1991، بدأت عملية إعادة البناء على أساس جديد وحديث، وتطلب هذا الكثير من الجهود، لأن القوات الغازية كانت قد استولت على جميع معدات الإنتاج أو أتلفتها، بما في ذلك الكاميرات والاستوديوهات وأجهزة التسجيل والأرشيف، وهو ما أدى إلى تكبُّد الكويت خسائر تقدر بنحو 150 مليون دولار.

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

واجهت الكويت خلال النصف الثاني من القرن العشرين الكثير من التحديات السياسية التي أدت إلى موقف متناقض من الإعلام وحرية التعبير؛ فبعد إنشاء مجلس الأمة في عام 1963، تم حله ثماني مرات، ووُجهت الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة، بسبب الصراع الدائم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية[8]. وأدى استمرار الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية إلى نشاط الحراك السياسي في البلاد؛ فعلى سبيل المثال، نظّمت مجموعات شبابية، وأعضاء من البرلمان، ونشطاء سياسيون حراكًا سياسيًا تحت مسمى «نبيها خمس»، بهدف تعديل الدوائر الانتخابية من 25 إلى 5 دوائر، من أجل القضاء على الفساد، وتطوير العملية الانتخابية، وضمان العدالة.

تضمنت هذه الحملة تظاهرات في الشوارع وتجمعات ومنشورات على المدونات ورسائل نصية، وهو ما دفع الحكومة إلى الدعوة إلى انتخابات جديدة في غضون أسابيع قليلة. وفي عام 2011، نظّم تحالف قوى المعارضة الكويتية حملة سياسية ضد رئيس مجلس الوزراء آنذاك، لإنهاء الفساد، تحت عنوان «ارحل»، واستخدم التحالف الإعلام

(8) Abdullah Shayji, «Kuwait: A Democratic Model in Trouble,» *Sada* (Carnegie Endowment for International Peace) (3 February 2009), <https://carnegieendowment.org/sada/22700>.

الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم الندوات، والدعوة إلى التظاهرات والوقفات الاحتجاجية.

مؤخرًا، أصدر الأمير (الراحل) صباح الأحمد الجابر الصباح مرسومًا بتعديل قانون الانتخابات الأساسي، وخفض عدد الأصوات المسموح بها للفرد من أربعة إلى واحد في انتخابات مجلس الأمة، وكان يُنظر إلى نظام التصويت القديم على أنه يفرض النظام القبلي من خلال اختيار أكثر من مرشح. لذلك، كان يُعتقد أن نظام الصوت الواحد (صوت واحد لكل شخص) يدعم الأقليات، ويمنح فرصة أكبر للمرشحين المستقلين لضمان الفوز بمقعد المجلس، وردًا على نظام الصوت الواحد الذي أُصدر بمرسوم خارج البرلمان، قامت مجموعات المعارضة والليبراليين والمجموعات الشبابية بتنظيم حراك سياسي، يرفض تغيير تقسيم الدوائر خارج قبة البرلمان. وقد نظمت التظاهرات والندوات السياسية والتجمعات، للتعبير عن الرفض[9]، واستخدمت الحملات ـ مثل «كرامة وطن»، أو «قاطع» ـ تطبيقات Twitter، وInstagram، وYouTube كمنصات للتعبئة لحملات مقاطعة الانتخابات. ومع ذلك، دشن مؤيدو تعديل التصويت أيضًا حملة سياسية على وسائل التواصل الاجتماعي، لزيادة وعي الجمهور بأهمية التصويت كواجب وطني. على سبيل المثال، نظّم حملةَ «سأشارك» نشطاءُ مؤيدون للحكومة، وأعضاء سابقون في البرلمان، ومرشحون سياسيون ونشطاء، وكان الهدف الرئيس من هذه الحملة هو الدعوة إلى المشاركة في دعم الحكومة وسيادة الدستور.

كان للنشاط السياسي في الكويت انعكاس على أداء وسائل الإعلام، وأثر هذا النشاط السياسي والحراك في الكويت في أداء وسائل الإعلام وتطويرها؛ فمن ناحية، طالب بعض أفراد النخبة وبعض الجمهور بأن يكون لهم دور أكبر في العملية الديمقراطية من خلال ملكية الصحف ووسائل الإعلام، ومن ناحية أخرى، حاولت الحكومة الكويتية باستمرار فرض سيطرتها على الإعلام. على سبيل المثال، فرضت الحكومة الكويتية حظرًا تامًا على إصدار التراخيص للصحف الجديدة منذ منتصف السبعينيات، فلم تصدر الحكومة تراخيص تأسيس سوى لخمس صحف يومية (تملكها وتديرها عائلات من النخبة من أصحاب الأعمال) حتى تغيّر القانون في عام 2006، وفرضت الحكومة حظرًا تامًا على تراخيص الصحف، كي تتمكن من التحكم في محتواها، والتعامل معها والرقابة عليها.

---

(9) Central Intelligence Agency, *The World Factbook* (Washington, DC: Central Intelligence Agency, 2019).

لكنّ هذا الحظر أدى إلى تعرّض الصحافيين الكويتيين لضغوط، ليست بسبب السيطرة الحكومية المباشرة، أو الرقابة المشددة، ولكن من جراء العلاقات الشخصية بين أصحاب الصحف والمسؤولين الحكوميين؛ حيث تؤدي العلاقة الوثيقة التي تربط أصحاب الصحف من النخبة بالحكومة إلى تقييد حرية انتقاد الحكومة، بسبب المصالح المشتركة، والخوف على المصالح التجارية والمزايا الاقتصادية.

في مقابلة تلفزيونية على **تلفزيون الكويت** في عام 2016، صرح رئيس تحرير صحيفة **القبس**، وليد النصف، أن امتلاك صحيفة في الكويت يحقق نفوذًا وتأثيرًا كبيرين للعائلات التي تمتلكها، وقال في المقابلة نفسها: «إن الصحف لا تمثل المجتمع بأسره، رغم أنها «تزعم» قيامها بذلك، لكن أهداف أصحابها ومصالحهم تقيدها». ومع ذلك، تنتقد الصحف الكويتية المؤسسات الحكومية، وتتمتع بحرية نشر ما تريده، ولكن فقط وفقًا لقانون المطبوعات والنشر[10]، وتميل الصحف إلى احترام السياسيات الخارجية للدولة واتباعها، وتاليًا، تدعم سياسة الدولة، ولا سيما في الشؤون والعلاقات الدولية.

في عام 2006، صدر قانون المطبوعات والنشر الذي اشتمل على عدة إصلاحات، بما في ذلك موافقة القانون على السماح بإصدار تراخيص للصحف اليومية الجديدة، وهو الإجراء الذي ألغى السلطة التقديرية للحكومة بمنح تراخيص الصحف وحظرها، والذي استمر ثلاثة عقود. ومع ذلك، يتعين على ناشري الصحف الحصول على ترخيص تشغيل من وزارة الإعلام. وألغى القانون الجديد تصنيف المخالفات الصحافية على أنها جرائم يُعاقب عليها بالسجن. ومع ذلك يمكن توقيع العقوبات على المخالفين بالغرامات. كما وضع قانون الصحافة والنشر حدودًا لأنواع معينة من النقد، مثل انتقاد الأمير، أو انتقاد الإسلام، أو نشر معلومات تتعلق بالأمن القومي، ويمكن أن يؤدي انتهاك هذه الحدود إلى توجيه اتهامات جنائية إلى الكاتب، وإلى ورئيس تحرير الصحيفة.

تعتبر الإنترنت وسيلة مجانية نسبيًا في الكويت، وتحميها حرية التعبير بموجب المادتين 36 و37 من الدستور الكويتي، وعلى الرغم من أن الإنترنت وسيلة اتصال ومعلومات، فإنها لا تخضع لرقابة وزارة الإعلام، وتنظم **الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات** الإنترنت في الكويت وتراقبه، تحت إشراف وزارة الاتصالات، وعلى الرغم من حماية حرية التعبير بموجب الدستور الكويتي، تقوم **الهيئة العامة للاتصالات وتقنية**

(10) Ali A. Dashti and Salah Al-Fadhli, «The Impact of Online Journalism on the Freedom of the Press: A Case Study of Kuwait,» *International Journal of Instructional Media*, vol. 38, no. 1 (Winter 2011), pp. 47-59.

المعلومات (CITRA) على نحوٍ روتيني بحجب المواقع المشتبه في ترويجها الإرهاب، أو التحريض على عدم الاستقرار السياسي، وتراقب كذلك التهديدات الأمنية، والمحتوى المنافي للآداب على نحوٍ مستمر[11].

بغض النظر عن السيطرة الحكومية الجزئية على وسائل التواصل الاجتماعي، يتسنّى لمعظم الكويتيين الدخول إلى الإنترنت من دون تدخل، ويُعدّ الاستخدام غير المقيد لوسائل التواصل الاجتماعي أمرًا منطقيًا في دولة تسمح بدرجة أكبر من حرية التعبير، مقارنةً مع دول مجلس التعاون الأخرى.

رابعًا: الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

يمكن وصف هيكل ملكية وسائل الإعلام في الكويت بأنه مزيج من ملكية القطاع الخاص والرقابة الحكومية. أما في ما يتعلق الصحافة، فمنذ ظهورها في العشرينيات وتوسعها في الستينيات، كانت الصحف الكويتية ملكًا لأفراد. ويعني هذا أن ملكية الصحف تعود إلى أفراد من ذوي النفوذ من عائلات النخبة في المجتمع الكويتي، أو إلى شراكات بين عائلات، أو مؤسسات مساهمة[12]، وعلى الرغم من أن تحقيق الأرباح هو الهدف الرئيس وراء تأسيس صحيفة في الكويت، فإنه ثبت أنها توفر مزايا أخرى لمالكيها، مثل التأثير السياسي والاجتماعي[13].

في الكويت اليوم، 13 صحيفة يومية باللغة العربية، وثلاث صحف يومية بالإنكليزية[14]. ولا تزال الصحف الخمس التي كانت تعمل قبل قانون الصحافة الجديد الصادر في عام 2006 هي الأكثر نفوذًا، وتشمل صحيفة **الرأي** التي بدأت النشر في عام 1961، وصحيفة **السياسة** التي أُسّست في عام 1965، و**القبس** في عام 1972، وجريدة **الوطن** التي بدأ نشرها في عام 1974، و**الأنباء** التي أُسّست في عام 1976.

وتقدم الإذاعة الكويتية تسع محطات متخصصة باللغتين الإنكليزية والعربية، تملكها وتديرها وزارة الإعلام، منها **إذاعة القرآن الكريم** و**سوبر ستيشن** و**إذاعة الكويت** وإذاعة **صوت الشباب** (OFM) و**المحطة الشعبية** وإذاعة **الغناء العربي القديم** و**إيزي أف أم**، و**البرنامج**

---

(11) Freedom House, «Country Report: Kuwait,» (2019).

(12) حسين أبو شنب، **استراتيجيات الإعلام في دولة الكويت** (الكويت: مطبوعات الرسالة، 1987).

(13) المصدر نفسه.

(14) وزارة الإعلام (2019)، <https://www.media.gov.kw>.

الثاني[15]. وظهرت الإذاعة الخاصة في عام 2005 بعد إصدار أمر وزاري بالسماح للقطاع الخاص بتأسيس الإذاعات والقنوات الخاصة بالكويت لمزيد من التنوع والحرية، وغيّرت محطات الراديو ـ مثل **مارينا أف أم** و**نبض الكويت** التي يملكها القطاع الخاص ـ قواعد اللعبة، وأدى حصول المحطات الإذاعية الخاصة على تصريح بالعمل من الحكومة إلى بدء المنافسة التي أَثْرَتَ جودة البرامج واحترافية مقدميها. كما أدى ظهور الإذاعة الخاصة إلى زيادة الإنفاق الإعلاني في المحطات الإذاعية، ولم يكن المعلنون يهتمون كثيرًا قبل ظهور المحطات الخاصة، لأنه كان يُعتبر كيانًا حكوميًا، لا يهدف إلى تحقيق الربح. وأدى إنشاء محطات إذاعية خاصة إلى إصدار الحكومة **قانون الإعلام المرئي والمسموع** في عام 2007، للسيطرة على المحطات الخاصة وإدارتها.

على غرار الراديو، رفعت الحكومة الكويتية الحظر الذي تفرضه الدولة على التلفزيون الخاص في عام 2004، ومنحت أول ترخيص تلفزيوني لقناة **الراي**، تليها قناة **الوطن**، وقناة **فنون**، وجميعها تملكها عائلات كويتية تجارية، وهو ما أتاح مزيدًا من الحرية وتنوع الاختيار، وأتاحت التراخيص التلفزيونية للقطاع الخاص بدء البث التجاري، وعرضت القنوات التلفزيونية الخاصة الأولى (**الراي ثم الوطن**) الأخبار اليومية والأفلام الوثائقية والأفلام الشعبية والبرامج الحوارية والبرامج الليلية، التي اكتسبت شعبية كبيرة في المجتمع الكويتي. وعلى الرغم من أن الحكومة سمحت بإنشاء تلفزيون خاص، فإن أصحاب الرخص الجدد من القطاع الخاص تعين حصولهم على تراخيص إعلامية من وزارة الإعلام، والتوقيع على استمارة الموافقة على الامتثال للقانون، والامتناع عن بث العروض التي «تخدش الحياء العام». مع ذلك، لا يزال التلفزيون الذي تملكه الدولة هو المسيطر على المشهد، وتبث وزارة الإعلام ثماني قنوات تلفزيونية فضائية متنوعة، وتبث أيضًا مباشرة على موقعها الإلكتروني، ومن خلال تطبيق الإنترنت الذي يتيح البث التلفزيوني المباشر على الهواتف المحمولة[16]، والقنوات الثماني هي: الكويت القناة الأولى (KTV1)، والكويت القناة الثانية (KTV2)، والقناة الثالثة الرياضية (KTV Sports))، وقناة إثراء (KTV Ethra)، وقناة الكويت العربي (KTV Arabe)، وقناة القرين (Al ـ Qurain)، وقناة بلس الرياضية (KTV Sports Plus)، وقناة المجلس (KTV Al ـ Majlis).

---

(15) المصدر نفسه.

(16) المصدر نفسه.

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

تحتل الكويت المرتبة الأولى من حيث انتشار الإنترنت في الشرق الأوسط (تليها الإمارات العربية المتحدة)؛ حيث وصل 100 في المئة من السكان إلى الإنترنت، وتتعدد الأسباب الاقتصادية والسياسية لهذا المستوى العالي من انتشار الإنترنت في الكويت، فإضافةً إلى التعليم ثنائي اللغة، الذي يسمح للكويتيين بتصفح الإنترنت بسهولة، فإن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الكويت مرتفع جدًا. ونتيجة لذلك، يمكن أن يشتري معظم الكويتيين بسهولة أحدث تقنيات الاتصال التي تدعم الإنترنت، وأن يواصلوا سداد اشتراكات الإنترنت.

اتخذت الحكومة الكويتية خطوات جادة نحو تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية، ووجودها على وسائل التواصل الاجتماعي، ونفذت الحكومة قوانين واستراتيجيات لإدارة ومراقبة أسعار مزوّدي خدمات الإنترنت وجودة خدماتهم؛ ففي عام 2012، على سبيل المثال، أصدرت وزارة الاتصالات لائحة تقيّد الحد الأقصى لتكلفة الاشتراك في الإنترنت، وخفضت رسوم بعض مقدمي الخدمة بنسبة 40 في المئة على الأقل، وكان الهدف الرئيس للقانون هو الحفاظ على خدمات فاعلة وعالية الجودة.

من العوامل الأخرى لتزايد انتشار الإنترنت في الكويت مدى انتشار الهاتف المحمول في الكويت؛ حيث تعزز قدرة الكويتيين على شراء الهواتف الذكية من إمكانية وصولهم إلى الإنترنت واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وقد خلُصت دراسة أجريت على طلاب جامعيين في الكويت، في عام 2010، إلى توفر إمكانية الاتصال بالإنترنت من المنزل بنسبة 100 في المئة من المشاركين، بينما كان أكثر من 75 في المئة لديهم اتصال بالإنترنت على هواتفهم المحمولة[17]، وتظهر الإحصاءات أيضًا أن انتشار الهواتف المحمولة في الكويت بلغ 179 في المئة في عام 2018، وهو ما يشير إلى أن لكل كويتي تقريبًا هاتفين محمولين. وأوضح تقرير آخر أن 100 في المئة من السكان ومساحة الأرض تحظى بتغطية شبكات المحمول، في حين أن شبكة 4G LTE تغطي 97 في المئة منها[18]، وتاليًا، يعزز الانتشار الكبير للهواتف المحمولة في الكويت استخدام الإنترنت؛ حيث يصل الكثير من الكويتيين إلى الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي من خلال هواتفهم الذكية.

(17) Deborah L. Wheeler and Lauren Mintz, «The Internet and Political Change in Kuwait,» *Foreign Policy* (15 April 2010), <http://mideast.foreignpolicy.com/posts/2010/04/15/the_internet_and_political_change_in_kuwait>.

(18) Council Agency for Information Technology (CAIT), «Consolidated Kuwait National ICT Indicators Report 2016,» The Council Agency for Information Technology of the Kuwait Government (2016), <https://www.e.gov.kw/sites/kgoArabic/Forms/Final_Consolidated_English_Report_single_Pages.pdf>.

تشير الإحصاءات إلى ارتفاع عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي؛ إذ تشير الدراسات إلى انتشار استخدام موقع **تويتر** بين الكويتيين (73 في المئة من مستخدمي الإنترنت)، يليه **الفيسبوك** (41 في المئة). أما بالنسبة إلى الوافدين، فتختلف الأرقام؛ حيث يستخدم 88 في المئة من الوافدين الآسيويين **الفيسبوك**، و97 في المئة من الوافدين العرب، بينما يقتصر استخدام **تويتر** على 52 في المئة من المغتربين العرب، و35 في المئة من المغتربين الآسيويين الذين يعيشون في الكويت[19]. وقد اكتسب **تويتر** شعبية كبيرة في الكويت، وأصبح منصة متكاملة للمناقشات والحوارات السياسية، ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الكويت تصدّرت العالم من حيث معدل انتشار **تويتر** في عام 2014 [20]، فإنها تأثرت بالقيود الحكومية وقوانين الجرائم الإلكترونية، التي جعلت المستخدمين أكثر وعيًا وممارسة للرقابة الذاتية عند الانخراط في النقاش والنقد السياسي. ومع ذلك، ظل موقع **تويتر** منفذًا مهمًا للرأي العام في الكويت وللحملات السياسية كذلك، ويستخدمه الكثير من المسؤولين الحكوميين في الإدلاء ببياناتهم الصحافية، وكأداة لإدارة الأزمات.

وقد بلغ عدد مستخدمي **إنستغرام** 1.7 مليون مستخدم عام 2018 في الكويت، وتشير الإحصاءات إلى أن ما يقرب من 93 في المئة من الكويتيين يستخدمون المنصة؛ بينما يستخدمها نحو 70 في المئة من الوافدين العرب[21]. واكتسب **إنستغرام** شعبية كبيرة في الكويت، وغيّر أسلوب تسوّق الناس لمنتجاتهم والإعلان عنها، ويستخدم الناس هذه المنصة كأنها واجهة متجر إلكترونية؛ حيث يعلنون عن أعمالهم، ويبيعون أي شيء وكل شيء[22]. يرتبط ازدهار **إنستغرام** في الكويت أيضًا، بمؤثّري مواقع التواصل الاجتماعي، الذين يستخدمونه في حياتهم اليومية من طريق التدوين وإجراء محادثات مباشرة مع متابعيهم.

لقد أنشأت وسائل التواصل الاجتماعي واقعًا إعلاميًا جديدًا في الكويت، يوفر مساحة أكبر للنقاش العام، ومناقشة الأحداث السياسية، ومما لا يمكن إنكاره تحوّل وسائل التواصل الاجتماعي إلى أداة سياسية أساسية في الكويت، وإمكانية وصف استخدام

---

(19) Ibid.

(20) شريف صالح، «الكويت الأولى عالميًا في استخدام «تويتر»،» **النهار** (الكويت)، 2016/1/28، <https://bit.ly/3rtpclb>.

(21) CAIT, Ibid.

(22) Rebecca Greenfield, «In Kuwait, Instagram Accounts Are Big Business,» *The Atlantic Wire* (12 July 2013), <https://www.theatlantic.com/technology/archive/2013/07/kuwait-instagram-accounts-are-big-business/313382/>.

الكويتيين لمواقع التواصل الاجتماعي بأنه «الأكثر إثارة للاهتمام» في منطقة الخليج(23). ويرجع ذلك إلى الاستخدام الفاعل لمواقع التواصل الاجتماعي للمشاركة في النقاشات السياسية واستجواب النواب وعقد الحوارات السياسية الساخنة. ويرى باحثون، مثل وهيلر ومينتز(24) أن المواطنين في الكويت يرون إمكانية التغيير السياسي عبر الإنترنت. ويشير بعض اتجاهات استخدام الإنترنت مؤخرًا إلى مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي على نحوٍ فاعل في أحدث الحركات السياسية في البلاد من خلال تمكينها التعبئة السياسية والمناقشة.

من المثير للاهتمام، أن ما يسمى بالديوانيات، أحد التقاليد المتجذرة في أرقى مستويات التواصل الشخصي بين المواطنين، قد يكون أحد تفسيرات الآثار السياسية المترتبة على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛ فقد كانت الديوانيات تاريخيًا نوادي اجتماعية للذكور، وهو ما أتاح لأعضائها أيضًا فرصة للتنظيم السياسي والتعبئة. وكانت الديوانيات تقام عادة في قاعات ملحقة بالمنازل الكويتية، أو في مبنى منفصل، فيه قاعة لاستقبال الضيوف والجيران والأصدقاء، لمناقشة الأحداث الجارية، وتبادل وجهات النظر. وفي الوقت الحاضر، حافظت الديوانيات على أهميتها، بوصفها جزءًا أساسيًا من الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الكويت.

وقد أصبحت الديوانيات اليوم أشبه بالصالونات السياسية والنوادي الثقافية، وهي أكثر تنظيمًا، وغالبًا ما تستضيف مناسبات تم الاستعداد لها، وموضوعات محددة للنقاش، وضيوفًا متحدثين، ومع ذلك، لا يزال انضمام النساء إلى الديوانيات من الأمور المستهجنة بعامة. وقد أقامت إحدى أفراد الأسرة الحاكمة (رشا الصباح) ديوانيات مختلطة؛ حيث يجلس الرجال والنساء معًا لمناقشة السياسة والكثير من القضايا الأخرى. وبالمثل، قامت رولا دشتي ـ الوزيرة السابقة في الحكومة الكويتية، وعضو البرلمان السابقة ـ بعقد ديوانيات للنساء فقط قبل تعيينها رسميًا. ونتيجة ذلك، أصبحت ثقافة الديوانية للمرأة ممارسة مقبولة إلى حد ما(25). وتنظّم نجلاء النقي (محامية)، وغدير أسيري (أستاذة وناشطة اجتماعية) في كثير من الأحيان تجمعات ثقافية مختلطة تشبه مفهوم الديوانية، لمناقشة القضايا السياسية والاجتماعية، ويُدعى إليها المتحدثون والصحافة.

(23) Sultan Sooud Al Qassemi, «Gulf Governments Take to Social Media,» *Middle East Online*, 31 May 2011, <http://middle-east-online.com/english/?id=46414>.

(24) Wheeler and Mintz, «The Internet and Political Change in Kuwait».

(25) Mary Ann Tétreault, «Looking for Revolution in Kuwait,» *Middle East Research and Information Project* (1 November 2012), <http://www.merip.org/mero/mero110112>.

في الوقت نفسه، يكمل ظهور وسائل التواصل الاجتماعي الدور التقليدي للديوانيات؛ فقد أوضحت الدراسات أن انتشار الإنترنت قد أثر في حضور الديوانية على نحوٍ سلبي، وأن الكثير من الشباب يفضل استخدام الإنترنت على زيارة الديوانيات[26]. مع ذلك، يمكن القول، إن وسائل التواصل الاجتماعي في الكويت أصبحت امتدادًا للديوانيات؛ حيث يمكن للناس التفاعل مع السياسيين وقادة الرأي عبر الإنترنت، ومناقشة السياسة في ما بينهم، أو ببساطة التعبير عن آرائهم، وتاليًا، يمكن وصف المستوى العالي لمشاركة الكويتيين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي بالديوانيات «الافتراضية»، حيث تكوين الرأي العام وتبادل الأخبار والمعلومات السياسية والتعبير عن الآراء السياسية.

سادسًا: التحديات

منذ استقلال الكويت في عام 1961، وما تلاه من وضع الدستور، تمتَّع الإعلام الكويتي بقدر كبير من الحرية، على العكس من وسائل الإعلام في عدد من الدول العربية الأخرى. ولم تكن الصحافة، على سبيل المثال، مملوكة أبدًا من الحكومة، بل كانت تخضع للرقابة والتنظيم بموجب القوانين. لذلك، يتعين على الحكومة أن تلجأ إلى المحكمة إذا ما أرادت اتخاذ إجراء أو إلغاء ترخيص. مع ذلك، رأى النقاد أن اللجوء إلى المحكمة يسبّب الكثير من المتاعب للحكومة، ويوفر دعاية إضافية للمحتوى المرفوض. هكذا، فإن وسائل الإعلام الكويتية تنتقد الحكومة إلى حد ما، وتنشر معظم الصحف مقالات رأي، وافتتاحيات تشجع الحوار العام، وتوفر موضوعات يمكن نقاشها في الديوانيات. ولا شك في أن من شأن الرقابة الصارمة والسيطرة الحكومية على وسائل الإعلام أن تستثير المقاومة والاضطرابات السياسية، وبما أن القيود على الإعلام أقل إحكامًا مما هي عليه في البلدان الأخرى، فقد ظلت الكويت هادئة نسبيًا خلال «الربيع العربي»، لأن آراء المعارضة تم استيعابها بدلًا من إسكاتها. وأنشأ الإعلام الكويتي ساحة سياسية مفتوحة لتبادل الآراء والنقد، ومع ذلك ـ وباستثناء حالات قليلة ـ واصلت الصحافة الكويتية ممارسة درجة من الانضباط الذاتي والرقابة الذاتية، لتجنب الصدام مع الحكومة. لكن، كان لهذه الرقابة الذاتية ثمنها، حيث أثرت في جودة الصحافة.

يتراجع عدد قراء الصحف في الكويت في الوقت الحاضر ـ مثلها في ذلك مثل عدد

(26) Deborah L. Wheeler, «The Internet and Youth Subcultures in Kuwait,» *Journal of Computer-Mediated Communication*, vol. 8, no. 2 (January 2003).

من الدول ـ وتُقلص عدد من الصحف ميزانياتها من طريق تقليل عدد الصفحات، أو تسريح الصحافيين والموظفين، وهذا التراجع في عدد القراء لا يمكن غض الطرف عنه. وهكذا بدأ عدد من الصحف في توزيع النسخ المنشورة مجانًا في المؤسسات الحكومية والبنوك ومحلات السوبر ماركت، من أجل تحقيق معدلات توزيع أكبر، واتساع رقعة قرائها. وتوقفت أيضًا الصحف عن النشر في أيام السبت، من أجل خفض نفقاتها. علاوة على ذلك، أثرت الإنترنت، والوصول المجاني إلى الأخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي في عائدات إعلانات الصحف، وحوَّل عدد من المعلنين (المصدر الرئيس لإيرادات الصحف الكويتية) إنفاقهم الإعلاني عن الصحف إلى الإعلان على وسائل التواصل الاجتماعي، وغيرها من المنافذ، مثل الشخصيات المؤثرة في مواقع التواصل الاجتماعي. إضافةً إلى ذلك، قدمت وسائل التواصل الاجتماعي، والمصادر الإخبارية عبر الإنترنت أخبارًا غير خاضعة للرقابة، وتنشرها بصورة أكثر حرية، وهو ما أثر سلبًا في انتشار الصحافة في الكويت إلى حد كبير.

من التحديات الأخرى التي يواجهها الإعلام الكويتي تلك المتعلقة بقانون الصحافة والرقابة المباشرة لوزارة الإعلام على النشر وإدارته، ويُنظر إلى **قانون الصحافة والمطبوعات** الجديد لعام 2006 على أنه قانون إصلاحي للقانون القديم لما تضمنه من حرية إصدار تراخيص الصحف، وإلغاء الرقابة المسبقة على الصحف، وحظر سجن الصحافيين من دون أوامر قضائية نهائية. مع ذلك، لا يزال القانون الجديد يحد من ضمانات دستور الكويت لعام 1962، ومن حرية التعبير وحرية الصحافة. وعلاوة على ذلك، اقترحت الحكومة في عام 2010 بعض التعديلات على قانون المطبوعات والنشر لعام 2006، وهو إجراء وصفه خبراء قانونيون، بأنه تحويل قانون صارم إلى حد ما إلى قانون متشدد في قيوده. ورأى بعضهم أن القانون لن يمنع الكتّاب بالضرورة من الكتابة، ولكنه سيجعلهم يفقدون دافعهم إلى القيام بذلك. إضافةً إلى ذلك، يجب ألا نغفل أن الرقابة في الكويت متوقعة ومقبولة، كشكل من أشكال المسؤولية المدنية. وهذه المسؤولية المدنية تجعل الصحافيين يشعرون بأنهم حماة للدولة، وهو ما يؤدي إلى إنتاج ثقافة الرقابة الذاتية لحماية الأمن الوطني. وتواجه وسائل الإعلام المرئية والمسموعة آليات رقابية أكثر صرامة من التي تواجهها الصحافة المطبوعة في الكويت، بسبب شعبيتها ووصولها إلى شرائح واسعة من الجمهور.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

سوف يتطلب تطوير الإعلام الكويتي إصلاحات كبيرة في السياسة الإعلامية؛ إذ ستحتاج وسائل الإعلام الكويتية إلى استقلال هيكلي عن الحكومة والبرلمان، حتى يتمكن

المهنيون العاملون في التلفزيون والصحافيون ومنتجو البرامج من التصرف بحرية أكبر، والتعبير عن إبداعاتهم من دون رقابة الحكومة. وعلى الرغم من تنظيم ملكية الصحف بوجه خاص، فإن الصحف لا تزال ملزمة بالقواعد واللوائح الحكومية المخفية. لذلك، فإن الحرية غير المشروطة للصحافة في الكويت، تُعد ضرورة من أجل زيادة تطوير الصحافة وممارساتها.

وقد تأثرت صناعة الإعلام في الكويت إلى حد كبير بالتطورات التكنولوجية السريعة، وتستحوذ وسائل الإعلام الرقمية على وسائل الإعلام التقليدية، وأغلقت صحف يومية أبوابها، في حين قدّمت أخرى قصصًا إخبارية باستخدام الواقعين: المعزز والافتراضي، إضافةً إلى صحفها الرقمية. مع ذلك، تواجه وسائل الإعلام تحديات كبيرة من حيث الإيرادات، بسبب ازدهار الإعلانات على وسائل التواصل الاجتماعي، وهيمنة مؤثري مواقع التواصل الاجتماعي على التسويق والإعلانات. كما تحاول صناعة الإعلام جاهدة اللحاق بالتطورات السريعة في العالم، من حيث الإخراج والإنتاج.

ختامًا، لا يمكن للتكنولوجيا وحدها أن تصنع وسائط ناجحة ما لم تكن إبداعية وغنية بالمحتوى. وعلى الرغم من اعتماد الإعلام الكويتي أحدث التقنيات، فإن حرية التعبير تظل عاملاً أساسيًا لتطويرها، وتحتاج الكويت إلى جهة تنظيمية مستقلة يمكنها إدارة وسائل الإعلام الكويتية وتنظيمها. إضافةً إلى ذلك، على وسائل الإعلام الكويتية أن تزيد شفافيتها، وأن تُرخي وزارة الإعلام رقابتها على محتوى وسائل الإعلام وإدارتها.

الفصل الحادي عشر

عُمان: آن أوان تغيير النموذج الإعلامي

عبد الله الكندي

يتناول هذا الفصل أبرز معالم تطور الإعلام في سلطنة عُمان، والعلاقة بين الإعلام والنظام السياسي والأُطر التشريعية المنظمة للعمل الإعلامي في السلطنة. ويناقش المؤلف في نهاية الفصل عددًا من التحديات التي تواجه الإعلام العماني، وهي تحديات ذات طبيعة هيكلية وتشريعية ومهنية. ويرى أن الظروف والتطورات التي شهدتها صناعة الإعلام على الصعيدين العالمي والإقليمي، يمكن أن تشجع وتدفع إلى إحداث تغييرات جوهرية في النظام الإعلامي في عُمان، وأن إحداث هذه التغييرات يبدو مواتيًا في الحقبة الراهنة، لكن يظل تحقيقها مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بإرادة النظام السياسي، ورغبته في إحداث مثل تلك التغييرات.

أولًا: معلومات أساسية

في 23 تموز/يوليو 1970 شهدت سلطنة عمان بداية عهد سياسي جديد تحت قيادة السلطان قابوس بن سعيد (1940 ـ 2020) خلفًا لوالده السلطان سعيد بن تيمور 1910 ـ 1972، الذي حكم عُمان في ما يقرب من 38 عامًا (1932 ـ 1970). وفي بداية عهده كان على السلطان قابوس أن يواجه حركة شيوعية في الجزء الجنوبي من البلاد، انطلقت في عام 1965، وقد تمكن النظام السياسي الجديد من قمع تلك الحركة في عام 1975، بدعم دولي بقيادة المملكة المتحدة، وبمشاركة بعض القوى الإقليمية، وفي مقدمها إيران والأردن. وتميزت هذه الحقبة السياسية الجديدة ـ التي أطلق عليها في هذا الفصل اسم «عُمان المعاصرة» ـ بتبني مشروع للتنمية الشاملة، ولا سيما في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية وزيادة الاهتمام بالثقافة والتراث اللذين كانا على الدوام من الركائز الأساسية

في عمان. كما تتميز عُمان المعاصرة بترسيخ فكرة الدولة المدنية من خلال إرساء منظومة تشريعية وقانونية والعمل على تنفيذها في مختلف المجالات.

تقع عمان في الجنوب الشرقي لشبه الجزيرة العربية، ولها حدود برية مع ثلاث دول عربية، هي: الإمارات العربية المتحدة في الشمال الغربي، السعودية في الغرب، واليمن في الجنوب الغربي، ولها حدود بحرية مع إيران وباكستان، ويمتد ساحل سلطنة عمان إلى أكثر من 1700 كلم، وتقدر مساحتها الإجمالية بنحو 310 آلاف كلم^2.

وقد عزز هذا الموقع الجيوسياسي للسلطنة من فرصها في إقامة علاقات تفاعلية مستمرة مع مختلف جيرانها، ومن أهم الإنجازات التي حققتها عُمان المعاصرة توقيع اتفاقات حدودية مع الدول المجاورة لها، هي: السعودية (1991)، واليمن (1992)، والإمارات العربية المتحدة (1999)، إلى جانب اتفاقات الحدود البحرية مع باكستان (2000)، وإيران (2015).

تولي السلطنة اهتمامًا كبيرًا بإقامة علاقات ودية ومتوازنة مع دول العالم، وبعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، واحترام القوانين والمواثيق والأعراف الدولية[1]، وتتمتع عُمان اليوم بعلاقات دبلوماسية واسعة مع عدد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وقد كانت عضوًا مؤسسًا في مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ عام 1981، وهي عضو في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة منذ عام 1970، فضلاً عن كونها عضوًا في مختلف المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى.

تجنبت عمان أيضًا الدخول في حروب أو نزاعات مع أي من الدول المجاورة لها، أو التورط في صراعات حدثت في ما بين جيرانها في الحقبة من عام 1970 إلى الوقت الحاضر. ولعل الاستثناء الوحيد لذلك هو مشاركتها في حرب تحرير الكويت بعد الغزو العراقي لها في 2 آب/أغسطس 1990 ضمن القوات العسكرية المشتركة لدول مجلس التعاون، وتتولى السلطنة دور الوسيط السياسي والدبلوماسي بين جيرانها وبين دول العالم الأخرى، من دون الانحياز إلى طرف منهم. وقد عززت هذا الدور من خلال استضافة توقيع الاتفاقية النووية بين إيران ودول مجموعة P5 + 1 (الولايات المتحدة وروسيا والصين والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا) في عام 2015[2].

(1) Ministry of Foreign Affairs, «Foreign Policy,» (2013), <https://www.mofa.gov.om/?p=796&lang=en>.

(2) Shohini Gupta, «Oman: The Unsung Hero of the Iranian Nuclear Deal,» *Foreign Policy Journal* (23 July 2015), <https://bit.ly/33zY7VE>.

اللغة العربية هي اللغة الرسمية في السلطنة، وتستخدم في جميع المؤسسات الحكومية والتعليمية، وهي لغة الخطاب الاجتماعي والثقافي والإعلامي، واللغة الإنكليزية هي اللغة الثانية الأكثر استخدامًا، وبخاصة في قطاع المال والأعمال في القطاع الخاص، وفي التعليم الجامعي، وتحديدًا في مجالات العلوم والتقانة. وإضافةً إلى اللغة العربية، يتحدث السكان عددًا من اللغات العرقية التي تعكس التنوع الاجتماعي والثقافي للسلطنة؛ ففي شمال عمان، يتحدث بعض السكان اللغة السواحيلية التي اكتسبوها وورثوها عن أسلافهم أثناء الوجود العماني في شرق أفريقيا بوجه عام، وزنجبار بوجه خاص، ويتحدث بعض السكان في الشمال أيضًا اللغة البلوشية التي اكتسبوها نتيجة توسع الإمبراطورية العُمانية في القرنين السابع عشر والثامن عشر في آسيا وحول المحيط الهندي، ولا سيما في جوادر ومكران، إضافةً إلى لغات أخرى مثل الزدجالية والسندية[3]. كما يتحدث بعض سكان عمان اللغة الشحية، ولا سيما في مُسندم الواقعة في أقصى شمال عمان. أما في جنوب البلاد، فيتحدث السكان اللغة العربية، إضافةً إلى اللغات أو اللهجات العربية الجنوبية القديمة، مثل الشحرية والجبالية والحرسوسية والبطحرية، ويعكس هذا التعدد اللغوي التنوع البشري والثقافي في السلطنة[4].

تشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات ـ بحسب التعداد الإلكتروني للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2020 ـ إلى أن عدد سكان سلطنة عمان بلغ 4,471,148 مليون نسمة، منهم 61 في المئة عمانيون، و39 في المئة وافدون. والجدير بالذكر أن ما يقرب من 69 في المئة من المغتربين في عمان، هم من الهند وبنغلادش (36 في المئة من الهند، و33 في المئة من بنغلادش)[5].

تتكون عمان من 11 محافظة أو منطقة جغرافية، تضم 61 ولاية محلية، وتشمل سمات الحداثة في عمان المعاصرة الاهتمام بالتعليم والصحة والبرلمان والفنون والآداب، وغيرها من المجالات التي أحرزت الدولة فيها تقدمًا، بوصفها دولة حديثة.

---

(3) خالد البلوشي، **التعددية الثقافية في عمان: مرتكزاتها وإشكالاتها**، كتاب نزوى (مسقط: وزارة الإعلام، مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، 2015)، ص 9.

(4) محمد المعشني، **لسان ظفار الحميري المعاصر: دراسة معجمية مقارنة** (مسقط: جامعة السلطان قابوس، مركز الدراسات العمانية، 2002).

(5) National Center for Statistics and Information, «Oman E-Census 2020,» <https://www.portal.ecensus.gov.om/ecen-portal/indicators/68/viewer>.

ثانيًا: التطورات التاريخية

يمكن عدُّ عُمان المعاصرة حديثة العهد بوسائل الإعلام، مقارنة مع الدول العربية الأخرى؛ فقد أُنشئت أول محطة إذاعية في عمان في مسقط في 30 تموز/يوليو 1970، ولم تتجاوز قوة هذه المحطة الإذاعية آنذاك، أكثر من كيلو واط واحد فقط، ولم يصل بثها إلا إلى مناطق محدودة في العاصمة مسقط[6].

مع ذلك، أشار بعض الدراسات الحديثة إلى احتمال إنشاء عُمان محطات إذاعية قبل ذلك التاريخ، ومنها **راديو مسقط** الذي بدأ في ستينيات القرن العشرين، إلى جانب إذاعة أخرى أُنشئت في مدينة صلالة جنوب البلاد في عام 1961 تسمى **إذاعة الحصن**. وكان بث هذه المحطة الإذاعية ونشاطها محدودًا، وتاليًا، لم تصل إلى الجمهور[7].

ظهرت الصحافة المطبوعة أول مرة في عمان المعاصرة مع تأسيس ونشر صحيفة **الوطن** في 28 كانون الثاني/يناير 1971، وكانت صحيفة خاصة أسسها نصر بن محمد الطائي، ولا تزال هذه الصحيفة تصدر حتى اليوم.

تجدر الإشارة هنا إلى أن العمانيين كانوا يعرفون مهنة الصحافة ويمارسونها قبل عام 1970، ولكن كان ذلك خارج حدود عمان المعاصرة، فقد أنشأ بعض الصحافيين العمانيين الرواد صحفًا في جزيرة زنجبار في أوائل القرن العشرين، ويعود الوجود العماني في شرق أفريقيا ـ وتحديدًا في جزيرة زنجبار ـ إلى القرن السابع الميلادي، عندما هاجرت أولى العائلات والأفراد العمانيين إلى زنجبار وشرق أفريقيا أيضًا. ومع مرور الوقت، تحوّل الوجود العماني في شرق أفريقيا وزنجبار إلى دولة ونظام حكم استمر أكثر من قرن في زنجبار (1832 ـ 1964)[8]، وينسب إلى العمانيين تحقيق عدد من التأثيرات الثقافية والحضارية في زنجبار وشرق وأفريقيا، ومن بينها تأسيس الحركة الطباعية والصحافية، وكان من أوائل الصحف التي أسسها العمانيون في زنجبار جريدة **النجاح**، التي أسسها ناصر بن سالم بن

---

(6) محمد المشيخي، **الإعلام في الخليج العربي: واقعه ومستقبله** (العين: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 2015)، ص 32.

(7) «راديو الحصن،» في: **الموسوعة العمانية**، تحرير وزارة التراث والثقافة (مسقط: الوزارة، 2013)، ص 66-67).

(8) عبد الله الكندي، «بدايات الصحافة العمانية في زنجبار: دراسة تاريخية- تحليلية،» **المجلة العربية للعلوم الإنسانية** (جامعة الكويت)، السنة 22، العدد 88 (2004)، ص 48.

عديام الرواحي في عام 1911، وأنشأت الجمعية العربية في زنجبار في عام 1929 جريدة **الفلق**، وأسس أحمد بن سيف الخروصي في عام 1942 جريدة **المرشد**، كما أسس السيد سيف بن حمود السعيد في عام 1951 جريدة **النهضة**[9].

لا بد من الإشارة هنا إلى أن مؤسسي هذه الصحف العمانية وروادها في زنجبار، كرسوا معظم تغطيتهم الصحافية لأحداث زنجبار المحلية، إلى جانب اهتمامهم بتغطية أخبار عمان التي وصفوها بـ «الوطن الأم» أو «الوطن العظيم»[10].

توقفت هذه الصحف عن الصدور في عام 1964، أو حتى قبل ذلك، حين قاد الحزب الأفروشيرازي ثورة ضد النظام والوجود العربي في زنجبار في 12 كانون الثاني/يناير 1964، وهو التاريخ الذي شهد نهاية الحكم العربي العماني بقيادة أسرة آل سعيد لجزيرة زنجبار[11].

بدأ التلفزيون كمشروع حكومي تموّله الدولة، ويبث إرساله في جميع أنحاء عمان في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1974. ومنذ ذلك الحين، شهدت هذه الوسيلة الكثير من التطورات في ما يتعلق بعدد البرامج ومستوى جودتها وساعات بثها خلال اليوم، وأُسّست **وكالة الأنباء العمانية** (ONA) في عام 1986 لتكون مصدرًا رسميًا للأخبار والمعلومات. وشهد عام 1997 توسعًا في استخدام الجمهور في السلطنة للإنترنت. وفي عام 2004 أسس الصحافيون والإعلاميون جمعيتهم المهنية **جمعية الصحافيين العمانية**.

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

شهدت وسائل الإعلام في عمان تطورات ملحوظة منذ عام 1970، ولا سيما من حيث زيادة عدد المؤسسات الإعلامية ونوعية المحتوى الذي تقدمه، إلى جانب تطور السياسات التي تحكم بيئة العمل الإعلامي، وتعمل اليوم في السلطنة أربع عشرة محطة إذاعية، وأربع قنوات تلفزيونية حكومية هي: **تلفزيون سلطنة عمان** (1974)، **القناة الرياضية** (2013)، **قناة عمان مباشر** (2014)، و**قناة عمان الثقافية** (2015)، إلى جانب قناة خاصة تبث من خارج السلطنة هي **قناة الاستقامة** (2015)، ويرتبط تفوّق عدد القنوات الإذاعية على القنوات التلفزيونية بارتفاع تكاليف الاستثمار في القنوات التلفزيونية. لذلك، فإن الحكومة

(9) المصدر نفسه، ص 71 -72.

(10) المصدر نفسه، ص 86-87.

(11) ناصر الريامي، **زنجبار: شخصيات وأحداث (1828-1972)** (مسقط: مكتبة بيروت، 2009)، ص 367 - 377.

التي تتمتع بقدرة مالية أكبر هي المستثمر والمشغل لأربع قنوات تلفزيونية من خلال وزارة الإعلام، ويتفوق القطاع الخاص على القطاع الحكومي على نحو بسيط في ملكية القنوات الإذاعية، حيث يملك القطاع الخاص ثماني إذاعات هي: «**هلا أف أم**» (2007)، (Hi FM) (2008)، **إذاعة الوصال** (2011)، (Merge Radio) (2011)، **إذاعة مسقط** (2017)، **إذاعة الشبيبة** (2017)، **إذاعة الرؤية** (2017)، (Virgin Oman) (2018). في المقابل، يملك القطاع الحكومي ست إذاعات، هي: **الإذاعة العامة ـ البرنامج العربي** (1970)، **الإذاعة العامة ـ البرنامج الأجنبي** (1975)، **إذاعة الشباب** (2003)، **إذاعة القرآن الكريم** (2006)، **إذاعة الموسيقى الكلاسيكية** (2010). وكلها تعمل تحت إدارة وزارة الإعلام وإشرافها، إلى جانب إذاعة عسكرية متخصصة اسمها **الصمود**، بدأت بثها في 11 كانون الثاني/يناير 2021، وتخضع لإشراف وزارة الدفاع وإدارتها.

تتسم اهتمامات هذه القنوات الإذاعية والتلفزيونية بأنها، في مجملها، عامة؛ إذ إنّ هناك 14 قناة إذاعية وتلفزيونية عامة، 5 قنوات متخصصة فقط. ويعكس هذا الوضع عدم الاهتمام بالمجالات المتخصصة، ورغبة هذه القنوات في الوصول إلى مختلف الجماهير، وتاليًا، تحقيق عوائد مالية وإعلانية كافية لضمان بقائها واستمراريتها. ويسود استخدام اللغة العربية في هذه القنوات؛ حيث تهيمن على 15 قناة إذاعية وتلفزيونية من أصل 19 قناة، مقارنةً مع أربع قنوات باللغة الإنكليزية، وواحدة باللغتين العربية والإنكليزية. وليس من الغريب أن يشيع استخدم اللغة العربية بوصفها اللغة الرسمية في البلاد، على الرغم من أن ذلك يعني تجاهل مجموعات كبيرة من المقيمين في عُمان، ممن لا يتحدثون اللغتين العربية أو الإنكليزية، وبخاصة أولئك القادمين للعمل في السلطنة من شبه القارة الهندية، الذين لا وسائل إعلام تخاطبهم بلغتهم.

شهدت الدوريات المطبوعة عددًا من التطورات في عُمان، وبحسب وزارة الإعلام (2018) تصدر في السلطنة نحو 84 دورية، منها سبع صحف يومية، هي: **الوطن** (1971)، و**عُمان** (1972)، و**الشبيبة** (1993)، و**الرؤية** (2009)، و**تايمز أوف عمان** (*Times of Oman*) (1975)، و**عمان ديلي أوبزيرفر** (*Oman Daily Observer*) (1985)، و**مسقط ديلي** (*Muscat Daily*) (2009)، ويمتلك القطاع الخاص خمس صحف يومية، في مقابل صحيفتين حكوميتين. كما أنه يتقدم القطاع الخاص على القطاع الحكومي في أسبقية إنشاء هذه الصحف؛ حيث أنشأ القطاع الخاص أول صحيفة يومية باللغة العربية في عام 1971، كما أسس هذا القطاع أول صحيفة يومية باللغة الإنكليزية في عام 1975.

تمتلك مؤسسات حكومية وشبه حكومية أكثر من نصف الدوريات العمانية. ومع ذلك، يمكن وصف هذه الدوريات بأنها مطبوعات علاقات عامة تمثل المؤسسات التي تصدرها[12]، ولا توفر الدوريات أو الجهات الإشرافية عليها في السلطنة أرقام توزيعها وتداولها داخل السلطنة وخارجها، كما لا نظام لنشر هذه الأرقام والكشف عنها للجمهور، إلا أنه يتم توفير هذه الأرقام لوكالات الإعلان بطريقة محدودة جدًا.

كانت وسائل الإعلام في عمان ـ ولا تزال ـ جزءًا أساسيًّا من مشروع الحكومة العمانية لبناء دولة حديثة. لذلك، اقترن إنشاء وسائل الإعلام وظهورها في عمان المعاصرة، برغبة النظام السياسي الجديد ـ بقيادة السلطان قابوس بن سعيد منذ عام 1970 ـ في توظيف هذه الوسائل في مشروع التنمية الشاملة، فكان من أبرز أهداف وسائل الإعلام العمانية ووظائفها العمل على توثيق إنجازات الحكومة العمانية في مختلف المجالات والتعليق عليها، وتزويد الجمهور بالشرح المناسب لدعم هذه الإنجازات.

النظام السياسي في عمان نظام ملكي وراثي، والسلطان هو رئيس الحكومة ورئيس الوزراء، وله الرأي النهائي في جميع شؤون الدولة، ويعكس النظام الإعلامي توجهات النظام السياسي الشمولي؛ حيث لا تستطيع وسائل الإعلام أن تنتهك توجهات ذلك النظام، أو تتصرف بما يخالف آراءه، وهي الخلاصة التي توصل إليها فاروق أبو زيد في معرض تحليله النظمَ الصحافية في الوطن العربي[13]، الذي أكد أيضًا، أنه على الرغم من محاولة بعض وسائل الإعلام، أو بعض قصصها الإخبارية، الخروج عن التوجه السياسي العام في هذا البلد أو ذاك، فإن مثل هذه القصص هي استثناء، ولا تمثّل وسائل الإعلام الخاضعة لأنظمة سياسية شمولية.

تخضع وسائل الإعلام في عُمان للرقابة الحكومية المباشرة وغير المباشرة من خلال مؤسسات حكومية محددة؛ حيث تتولى وزارة الإعلام تشغيل وإدارة تسع قنوات إذاعية وتلفزيونية، هي: **إذاعة عمان** (البرنامج العام)، و**إذاعة البرنامج الأجنبي**، و**إذاعة الشباب**، و**إذاعة القرآن الكريم**، و**إذاعة الموسيقى الكلاسيكية**، و**قناة تلفزيون عمان**، و**قناة عمان الثقافية**، و**قناة عمان الرياضية**، و**قناة عمان مباشر**، إلى جانب طباعة ونشر صحيفتين يوميتين باللغتين العربية والإنكليزية هما: **عمان**، و**عمان ديلي أوبزيرفر**، إضافةً إلى مجلة فصلية ثقافية هي **مجلة نزوى** و**وكالة الأنباء العمانية**.

(12) وزارة الإعلام، «قائمة الدوريات في سلطنة عمان،» (تقرير غير منشور 2018).

(13) فاروق أبو زيد، **النظم الصحافية في الوطن العربي** (القاهرة: عالم الكتب، 1986).

تخضع مؤسسات البث الإذاعي والتلفزيوني الخاصة لإشراف وزارة الإعلام، التي تنظم أيضًا عمل هذه القنوات وتمنحها الإذن بالبث، وتتولى لجنة خاصة في وزارة الإعلام مسؤولية مراقبة هذه المؤسسات. كما تشرف وزارة الإعلام من خلال وحدة النشر التابعة لها على جميع المطبوعات الحكومية والخاصة الصادرة في السلطنة، ووفقًا لقانون المطبوعات والنشر لعام 1984، فإن وزارة الإعلام هي الجهة المسؤولة عن إصدار تراخيص المطبوعات الحكومية والخاصة.

تخضع وسائل الإعلام عبر الإنترنت للإشراف الفني لهيئة تنظيم المعلومات، وذلك من خلال **قانون تنظيم الاتصالات** لعام 2002، وحتى وقت قريب، لم تحدد الحكومة العمانية هيئة أو مؤسسة حكومية معينة مسؤولة عن إصدار التراخيص أو التصاريح الخاصة بالمطبوعات الإلكترونية أو القنوات الإذاعية والتلفزيونية عبر الإنترنت، وما كان على الأفراد الذين يرغبون في تأسيس شركة للإنتاج الإعلامي باستخدام الإنترنت إلا الحصول على نطاق خاص، يتم تعيينه من داخل السلطنة، من خلال هيئة تقنية المعلومات، أو تسجيل ذلك النطاق في الخارج. لكنّ هذا الأمر تغير على نحو كامل عندما أصدر وزير الإعلام العماني قرارًا وزاريًا لتنظيم الصحافة والمنشآت الإذاعية والتلفزيونية الإلكترونية في السلطنة في 13 كانون الأول/ديسمبر 2020، وأصبح لزامًا على من يرغب في مزاولة مهنة استيراد أو بيع أو نشر المطبوعات الإلكترونية، أو تأسيس وكالة أنباء إلكترونية، أو العمل كمراسل لوكالة أنباء إلكترونية، ضرورة الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الإعلام، وينطبق الأمر ذاته على المنشأة الإذاعية أو التلفزيونية الإلكترونية[14].

يتلقى الجمهور في عمان البث الإذاعي والتلفزيوني مجانًا، ويشتري الصحف والمطبوعات اليومية بأسعار رمزية، حيث تبلغ تكلفة نسخة الصحيفة اليومية 200 بيسة (0.52 دولار أمريكي)، ولا تزيد قيمة الدوريات المعروضة للبيع عن ريال عماني واحد (2.60 دولار أمريكي)، ويتم توفير عدد من المطبوعات المؤسسية للوزارات والشركات مجانًا.

تشمل إجراءات التقاضي في حالة حدوث أي انتهاك للقوانين المعمول بها الإجراءات الإدارية التي تنفذها وزارة الإعلام، على النحو المبين في **قانون المطبوعات والنشر** لعام 1984، والإجراءات القضائية إذا قرر الأشخاص المعنيون مواصلة التقاضي.

---

(14) وزارة العدل والشؤون القانونية، «قرار وزاري بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون المطبوعات والنشر 7 ديسمبر 2020،» **الجريدة الرسمية**، العدد 1370 (2020)، ص 17-18.

رابعًا: الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

تنقسم ملكية وسائل الإعلام في عمان إلى حكومية وخاصة، وتتركز استثمارات القطاع الخاص على نحوٍ أكبر في المحطات الإذاعية، بينما تظل الاستثمارات الخاصة في القنوات التلفزيونية محدودة. ولعل أحد أهم الأسباب وراء ذلك هو التكلفة المالية الباهظة المطلوبة للاستثمار في إنشاء قناة تلفزيونية مقارنة مع المتطلبات الفنية والمالية الأقل في حالة المحطات الإذاعية. أما السبب الآخر، فهو أن سوق الإعلانات في السلطنة لا يزال محدودًا، مقارنةً مع الدول الأخرى في المنطقة، مثل الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية.

يمكن وصف معظم شركات وسائل الإعلام الخاصة في عُمان بأنها شركات عائلية؛ إذ تمتلك عائلة الطائي صحيفة **الوطن** (أول صحيفة يومية عمانية عربية)؛ بينما تملك عائلة الزدجالي صحيفة **تايمز أوف عمان** (أسست في عام 1975) و**الشبيبة** (أُسّست في عام 1993). ويمتلك عضو آخر من عائلة الطائي جريدة **الرؤية** (أُسّست في عام 2009). وهذه هي الحال بالنسبة إلى عدد كبير من هذه الصحف والدوريات، وتستثمر هذه العائلات بوجه أساسي في وسائل الإعلام، ولكن لديها بعض الأعمال التجارية الأخرى، إما لأنها جزء من النخبة من رجال الأعمال، وإما على علاقة قوية بهم، وتنظم أنشطتها الإعلامية من خلال دور النشر.

تسمح قوانين الملكية في السلطنة لشركة واحدة أن تمتلك أكثر من مؤسسة إعلامية، وأن تعمل الشركات بصفتها «متعددة الأنشطة». وقد سمح هذا الوضع لبعض الشركات منذ تسعينيات القرن العشرين بملكية ونشر أنواع متعددة من الصحف باللغتين العربية والإنكليزية؛ فعلى سبيل المثال، بدأت المؤسسة العمانية للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ـ التي تصدر جريدة **الوطن** منذ عام 1971 ـ بإصدار صحيفة **عمان تريبيون** في عام 2004، إلى جانب صحيفتين مجانيتين أسبوعيتين هما **فتون** في عام 2005، و**الملاعب** في عام 2007.

في الآونة الأخيرة، قام بعض الشركات الإعلامية بتنويع أنشطتها الإعلامية؛ فأسست دار مسقط للصحافة والنشر والتوزيع ـ التي تمتلك جريدة **تايمز أوف عمان** (الناطقة باللغة الإنكليزية منذ عام 1975) ـ صحيفة **الشبيبة** (الناطقة باللغة العربية منذ عام 1993)، وصحيفة أسبوعية مجانية باسم **اليوم السابع** منذ عام 2007. وأنشأت في عام 2018 إذاعة **الشبيبة**،

وينطبق الشيء نفسه على دار الرؤية للصحافة والنشر، التي أصدرت صحيفة **الرؤية** العربية اليومية منذ عام 2009، وأطلقت **راديو صوت الرؤية في** عام 2017.

إن السماح بتعدد أنشطة الشركات الإعلامية، وتاليًا، تنوع الوسائل التي تمتلكها، ظاهرة إيجابية وصحية تعكس إمكانيات هذه الشركات، ورغبتها في التوسع في السوق، والحصول على نصيب أكبر من الإعلانات. كما يعكس هذا الاتجاه ثقة الدولة في هذه الشركات وخططها الإعلامي وعلاقاتها الإيجابية مع النظام السياسي، ولكن هذه الثقة قد تتحوّل أيضًا إلى نوع من الاحتكار، عندما تتركز وسائل الإعلام في أيدي مجموعة محدودة وضيقة من العائلات والأفراد الذين يمتلكون هذه الشركات،

يسمح النظام الاقتصادي في السلطنة للشركات الخاصة بامتلاك وسائل الإعلام، وفق قواعد وشروط محدودة، أهمها وجود الملاءة المالية، وأن يمتلك مواطنون عمانيون رأس مال الشركة وأسهمها بالكامل، أو 50 في المئة منها وأكثر. ولم تستقطب السلطنة إلى اليوم استثمارات دولية في قطاع الإعلام، وقد يُعزى ذلك إلى القوانين الاقتصادية التي لا تقدم حوافز كافية في هذا الصدد، أو لأن البيئة الإعلامية في السلطنة لا تشجع على جذب شركات إعلامية دولية للعمل من داخل السلطنة في مدن الإنتاج الإعلامي الحرة، كما هي الحال في الإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن، ومؤخرًا في قطر التي دخلت هذا المضمار.

يعتقد المؤلف أنه من غير المتوقع أن تفتح عمان الباب أمام الاستثمار الدولي في مجال الإعلام، كما فعلت دبي منذ ما يقارب 20 عامًا، أو قطر. وترتبط هذه القناعة بوجهة النظر السياسية التي تتبناها الحكومية العمانية، حيث ترى أن فتح الباب أمام الاستثمارات الدولية في مجال الإعلام، قد يتعارض مع سياسة الحياد وعدم التدخل في شؤون الآخرين، والمخاوف من أن تفقد الدولة سيطرتها على قطاع الإعلام. كما أن المستثمرين الدوليين بحاجة إلى قدر أكبر من حرية التعبير في وسائل الإعلام الخاصة بهم، الأمر الذي قد يتسبب بإحراج السياسة الخارجية للدولة.

تُصنّف عُمان على أنها إحدى دول الخليج العربية النفطية، التي تعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل القومي. وبحسب آخر الإحصاءات والتقارير لعام 2019، بلغت إيرادات الدولة من النفط والغاز 7.4 مليار ريال عماني (19.7 مليار دولار أمريكي)، والتي تشكل نحو 74 في المئة من إجمالي الإيرادات[15]. مع ذلك، لا تزال عوائد النفط والغاز

(15) PWC Middle East, «Oman State Budget (2019),» <https://pwc.to/33Rcy7m>.

في عمان متواضعة، مقارنة مع دول أخرى في منطقة الخليج؛ إذ تتفوق السلطنة فقط على البحرين في عوائد النفط في المنطقة. ومنذ بداية حركة التنمية في عمان المعاصرة، أثر الوضع الاقتصادي للدولة في نحو إيجابي في وسائل الإعلام، حيث ساعدت عوائد النفط التي تدفقت منذ سبعينيات القرن العشرين على إنشاء عدد من وسائل الإعلام وتطويرها ودعمها، ولا سيما في شكل تبرعات ودعم مالي مباشر، أو في شكل إعلانات واشتراكات وإعفاءات ضريبية. ولم تتوقف الدولة عن تقديم الدعم المالي المباشر إلى الصحف والمجلات الخاصة في عمان إلا في منتصف تسعينيات القرن العشرين. عندما بدأ العالم يشهد انخفاضًا في أسعار النفط، بدايةً من عام 2015، اتجهت الحكومة العمانية إلى تقليص الإنفاق الإعلاني في وسائل الإعلام، وخفضت الاشتراكات، فتأثر عدد من وسائل الإعلام الخاصة، ولا سيما الصحف، التي توقف بعضها عن العمل، أو قلصت أيام نشرها، أو قللت عدد صفحاتها.

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

تمتلك عمان بنية أساسية تقنية متطورة، ويصنفها بعض التقارير الدولية عن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوصفها واحدة من أكثر البلدان استثمارًا في البنى الاتصالية الأساسية التي تمكن الناس من استخدام التكنولوجيا ونشرها باستمرار. وذكر أحد التقارير أن: «عُمان أنجزت، منذ عام 2007، أربعة وخمسين مشروعًا للبنية التحتية، وهو عدد كبير من المشاريع، مقارنة مع جميع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»(16).

مع ذلك، ينبغي ملاحظة مشكلة بطء سرعة شبكة الإنترنت، وبخاصة في بعض المناطق النائية، أو تلك المتأثرة بالتضاريس الجبلية. وتستمر النداءات لتحسين خدمات الشبكة والوصول إلى جميع المناطق من دون استثناء، إضافةً إلى مطالب بخفض أسعار الخدمة للتمكين من استخدامها على أوسع نطاق. أما في ما يتعلق بالهواتف المحمولة، فتنتشر اشتراكات الهواتف المحمولة والذكية على نطاق واسع في السلطنة. ووفقًا لأحدث الإحصاءات، يبلغ عدد الاشتراكات في خدمات الهواتف نحو 6.7 مليون اشتراك، بمعدل 133 في المئة من إجمالي السكان(17).

(16) Edgar Göll and Jakob Zwiers, «Technology Trends in the MENA Region: The Cases of Digitalization and Information and Communications Technology (ICT),» MENARA Working Papers, no. 23 (2018), p. 3, <https://www.iai.it/sites/default/files/menara_wp_23.pdf>.

(17) Simon Kemp, «Digital 2019: Oman - Data Reportal,» (31 January 2019), <https://datareportal.com/reports/digital-2019-oman>.

كانت خدمات الاتصالات تقتصر في السابق على شركة واحدة **عُمان تل**. أما في الوقت الحاضر، فهناك ست شركات تقدم خدمات الاتصالات، شركة واحدة منها فقط شبه حكومية **عمان تل**. أما بقية الشركات، فهي شركات عمانية خاصة، تخضع إلى إشراف هيئة حكومية هي **هيئة تنظيم الاتصالات** (TRA)، المسؤولة عن إصدار وتصنيف وتنظيم تصاريح العمل الخاصة بهذه المجال. ويخضع محتوى الاتصالات بوجه عام والإنترنت، إلى الرقابة غير المعلنة، التي تتم من خلال استخدام تقنيات متقدمة لفرز وتصنيف وحجب محتوى معين تصنفه الجهات الحكومية على أنه «محتوى غير مقبول»، خصوصًا المحتوى الذي يتعلق بالموضوعات السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية، أو أي قضايا أخرى تعتبر حسّاسة.

تشير آخر الإحصاءات حتى منتصف عام 2019 في شأن الوصول إلى الإنترنت، وانتشارها في السلطنة، إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في السلطنة بلغ 3.7 مليون مستخدم، أي 80 في المئة من إجمالي عدد السكان، وبلغ عدد حسابات مواقع التواصل الاجتماعي في السلطنة نحو 2.5 مليون من إجمالي مستخدمي الإنترنت، وتشغل منصة **الفيسبوك** الصدارة، مقارنة مع باقي منصات التواصل الاجتماعي، من حيث عدد المستخدمين في عمان، حيث تستقطب هذه الشبكة نحو 1.8 مليون مستخدم[18].

على الرغم من الخيارات الكثيرة والمتنوعة التي توفرها أحدث التقنيات في جميع المجالات، بما في ذلك وسائل الإعلام، فإن وسائل الإعلام التقليدية لا تزال في مرحلة انتقالية بطيئة لدمج النشر الإلكتروني في أنشطتها، وبعض دور النشر يراهن على النسخة المطبوعة، ولم يقم بعد بتحسين نسخها الإلكترونية وربطها بالشبكات الاجتماعية على نحوٍ مناسب، كما لم يبدأ بعض الصحف التقليدية استخدام التطبيقات الإلكترونية في الهواتف الذكية. وبوجه عام، لا تزال الصحف والدوريات التقليدية في عمان متأخرة أو مترددة في تحقيق التحول الرقمي، وقد يرتبط ذلك بقدرة بعض الأشخاص على التحول، أو نقص الموارد المالية لتحقيق التحول الرقمي على نحوٍ مناسب.

إلى جانب وسائل الإعلام التقليدية، هناك مبادرات متطورة لتوظيف التكنولوجيا في العمل الإعلامي، حيث يتم نشر ما يقارب ثماني صحف إلكترونية خاصة في عمان، إلى جانب عدد من المواقع والتطبيقات الإخبارية، أبرزها **أثير** و**الفلق** و**وهج الخليج** و**وجهات**. وظهرت في الآونة الأخيرة بعض المدونات الصوتية الرقمية (بودكاست) على هيئة مشاريع خاصة. ويمكن القول، إن صناعة المحتوى الرقمي الإبداعي في عُمان آخذة في التطور

(18) Ibid.

بدورها، وتقودها الشركات الصغيرة والمبادرات الفردية التي تحتاج إلى مزيد من الدعم لتحقيق نجاح أكبر في المستقبل، ولا شك في أن الموارد التقنية المتاحة اليوم في عمان قادرة على تطوير الإعلام التقليدي والجديد، وتوظيف التحول الرقمي لصالح المستهلك النهائي للمحتوى الإعلامي، ولكن لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التشجيع والدعم.

سادسًا: التحديات

يمكن تقسيم التحديات الرئيسة التي تواجه النظام الإعلامي الحالي في عمان إلى ثلاثة أنواع: **تحديات هيكلية** و**تحديات تنظيمية** و**تحديات مهنية**.

يتعامل النظام السياسي في عمان مع وسائل الإعلام ـ الحكومية والخاصة ـ بوصفها قوى تابعة وغير مستقلة. وبناء عليه، تسيطر الحكومة على وسائل الإعلام وتوجهاتها ومحتوياتها باستخدام مجموعة من القوانين والتشريعات، أو من خلال تعليمات مباشرة وغير مباشرة لوسائل الإعلام، لاتخاذ مواقف معينة أو تجنب تغطية أخبار أو أحداث معينة. ويفرض هذا الاتجاه نمطًا من «الإعلام الحكومي» لا يتيح مجالاً كبيرًا للاختلاف والنقد، وبخاصة في ما يتعلق بسياسات الحكومة. وهنا، ينبغي التفكير في نموذج إعلامي جديد، هو وسائل إعلام «الخدمة العامة»، أو ما يسمى «إعلام الدولة»، الذي يضمن لوسائل الإعلام مساحة أكبر من الحرية والاستقلال عن الجهاز التنفيذي الحكومي. ويساعد هذا النموذج في حال تطبيقه على تعزيز مكانة وسائل الإعلام ودورها، كقوة محركة للتنمية والتغيير. كما ستتمكن هذه الوسائل في ظل «إعلام الدولة» من القيام بدورها الرقابي المستقل عن مؤسسات الجهاز التنفيذي للدولة. وتملك السلطنة مقومات تبني هذا النموذج الإعلامي الجديد، أبرزها: مؤسسات قضائية متطورة ومستقلة، وتطور المنظومة القانونية والتشريعية، وتطور مستوى الوعي الفردي والجماعي.

ـ ـ من التحديات الهيكلية التي تواجه النظام الإعلامي في عُمان أيضًا غياب استراتيجية إعلامية، توجِّه العمل الإعلامي في الدولة، وعلى حد علم المؤلف، لا استراتيجية مكتوبة أو منشورة للإعلام في السلطنة، على الرغم من أهمية التخطيط الاستراتيجي في هذا المجال.

على الجانب التنظيمي والتشريعي، فإن الأطر التشريعية والتنظيمية لوسائل الإعلام في السلطنة عفا عليها الزمن، وأصبحت لا تتماشى مع التغيرات الفنية والموضوعية التي تشهدها البيئة الإعلامية داخل السلطنة وخارجها. ويمكن التمثيل هنا **بقانون المطبوعات والنشر** الذي يعتبر أهم وثيقة قانونية لتنظيم العمل الإعلامي في السلطنة؛ فقد صدر أول مرة

في عام 1984، ولم يعد يغطي الكثير من المتغيرات في قطاع الإعلام، وبخاصة في مجال الإعلام الجديد ومختلف تطبيقاته. ولا يمكن إنكار التحديثات التي سعت الحكومة إلى إدخالها على قانون المطبوعات والنشر الحالي، وغيره من القوانين ذات الصلة لمواجهة بعض التغيرات والتطورات المتلاحقة في مجال الإعلام والاتصال. لكنّ تلك الجهود تظل متفرقة وترقيعية لمواجهة ظواهر فردية ومستقلة، بينما يحتاج الأمر إلى نظام تشريعي متكامل، يستجيب لكل التطورات والظواهر الاتصالية الجديدة.

يواجه الإعلام العماني أيضًا تحديات مهنية، ولعل أهمها عدم القدرة البشرية والمالية على تحقيق الاندماج الإعلامي فلسفة وتطبيقًا، وبخاصة في مؤسسات القطاع الخاص، وذلك بسبب تواضع الإمكانات المادية والبشرية المتاحة أمام المؤسسات الحالية، وغياب أو ضعف مبادرات الاندماج الإعلامي على مستوى المؤسسات الإعلامية، أو على مستوى الرسائل التي تقدمها، إضافةً إلى الافتقار إلى مهارات توظيف الوسائط المتعددة لدى الصحافيين والإعلاميين.

أما التحدي المهني الآخر الذي يواجه الإعلام العماني، فيتمثل في غياب مؤشرات دقيقة لمواقف الجمهور ومتطلباته من الإعلام من حيث البرامج والرسائل، فليس هناك ـ على حد علم المؤلف ـ مراكز رصد للرأي العام، يمكن أن تساعد وسائل الإعلام على صياغة رسائلها بطرائق مفيدة ومؤثرة إلى درجة أكبر. وقد يساعد المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الذي أُسّس في عام 2012، في توفير بعض المعلومات حول خصائص الجمهور، لكنه لا يمكن أن يكون مركزًا احترافيًا لقياس الرأي العام.

من ناحية أخرى، لا تتوافر معلومات أو مؤشرات دقيقة تتعلق بأداء وسائل الإعلام العماني، وقدرتها التنافسية ومستوى وصولها وتأثيرها وتداولها وتوزيعها وخصائص قرائها وساعات الاستماع والمشاهدة واتجاهاتها، وغيرها من المعلومات المهمة التي تساعد في الحكم على أداء هذه الوسائل وقياس مستوى حضورها وتأثيرها في الجمهور.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

إذا ما استشرفنا المستقبل، يمكننا تسليط الضوء على تغييرين أساسيين، يمكن وصفهما بأنهما تغييران مهمان ومطلوبان: **الأول**، تغيير يحتاج إلى قرار سياسي كبير يتعلق بالإعلام التقليدي، و**الثاني**، هو تغيير تقوده وسائل الإعلام الجديدة، يمكن وصفه بأنه تغيير تدريجي، بدأ منذ فترة، ويقوده أفراد من المواطنين العاديين. أما على مستوى الإعلام

التقليدي، فسيتطلب التغيير المستقبلي في المشهد الإعلامي العماني قرارات هيكلية كبرى، من أهمها على الإطلاق التحول من نموذج «الإعلام الحكومي» إلى نموذج آخر هو «إعلام الخدمة العامة» أو «إعلام الدولة»، وتاليًا، الحد من سيطرة الجهاز التنفيذي على العمل الإعلامي ووسائل الإعلام. وعلى الرغم من صعوبة قبول هذا النموذج، فإن السلطنة تمتلك إمكانيات وخبرات مهمة، يمكن أن تساعدها على التحرك تدريجيًّا لتطبيق النموذج الجديد، وسيعتمد هذا الانتقال على القرار السياسي، ومدى قناعته بفائدة النموذج الجديد وأهميته.

أما على مستوى الإعلام الجديد، فقد أتاحت شبكات التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص، الفرصة للأفراد العاديين للتعبير عن أنفسهم بحرية أكبر، وعرض وجهات نظرهم وقراءاتهم المختلفة على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، ورفع مستوى النقد على نحوٍ غير مسبوق. ويمكن القول، إن وسائل الإعلام الجديدة وفرت مساحة عامة أكثر دينامية وحرية وتنوعًا، مقارنةً مع وسائل الإعلام التقليدية. مع ذلك، يمكن أن تستفيد هذه الأخيرة من المزايا التي توفرها وسائل الإعلام الجديدة لتطوير محتواها ورسائلها ومواقفها ودرجة نقدها مؤسسات الدولة المختلفة.

الفصل الثاني عشر

اليمن: إعلام مضطرب في بلد غير مستقر

عبد الرحمن الشامي

على مدار التاريخ أدركت الحكومات المتعاقبة على اليمن أهمية الإعلام، ومن ثم أحكمت قبضتها على وسائل الإعلام من خلال فرض احتكار ملكيتها، واختيار القيادات الإعلامية وشاغلي المناصب القيادية الأخرى، لضمان فرض السيطرة الكاملة على وسائل الإعلام. وهكذا، ظلت وسائل الإعلام بمثابة صوت للنظام بدلاً من أن تكون صوتاً للجمهور. وقد حدث تغيير طفيف منذ قيام الوحدة اليمنية في عام 1990؛ حيث أتيحت الملكية المحدودة لوسائل الإعلام، وسُمح بهامش من حرية التعبير. مع ذلك، ونتيجة الاحتكار الطويل وسوء الإدارة، فإن الإعلام اليمني يواجه تحديات كبيرة في البنية التحتية والتنظيم وحرية التعبير والتدريب والتأهيل والمهنية.

أولاً: معلومات أساسية

تقع الجمهورية اليمنية في أقصى جنوب شبه الجزيرة العربية، وتحدها السعودية من الشمال، وبحر العرب وخليج عدن من الجنوب، وسلطنة عمان من الشرق، والبحر الأحمر من الغرب، وقد تجاوز عدد السكان 29 مليون نسمة في عام 2019، وبمعدل نمو سنوي، يقدر بأكثر من 3 في المئة.

ظل اليمن، حقبةً طويلةً، منقسمًا إلى قسمين؛ فقبل عام 1962، كان شمال اليمن يقع تحت حكم الإمامة الزيدية بين عامي 1898 و 1962، حين اندلعت ثورة أيلول/سبتمبر 1962. أما جنوب اليمن، فكان خاضعًا للاستعمار البريطاني بين عامي 1839 و 1967،

حين اندلعت ثورة 14 تشرين الأول/أكتوبر 1967[1]. وفي عام 1990، توحدت الدولتان: جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أو اليمن الجنوبي، والجمهورية العربية اليمنية (أو اليمن الشمالي)، وأصبحتا دولة واحدة تحت اسم الجمهورية اليمنية.

يعتبر اليمن مجتمعًا تقليديًا، فهو لم يدخل عصر التحديث إلا مؤخرًا؛ حيث تبرز القبائل والعشائر كعنصر فاعل في البنية الاجتماعية ومحددة لها[2]، فللقبائل تأثير كبير في اليمن وبنيتها الاجتماعية منذ العصور القديمة، وحتى في ظل هياكل الدولة الحديثة، لا تزال القبائل تؤدي دورًا محوريًا في الحياة السياسية في اليمن[3]؛ إذ إن زعماء القبائل والعشائر هم أساس سلطة الدولة في المناطق الريفية[4].

لا يزال معظم اليمن منقسمًا دينيًا؛ حيث تسود المدرسة الشيعية الزيدية في الشمال، بينما تشيع المدرسة السنية الشافعية في الجنوب، وعلى طول ساحل البحر الأحمر[5]. ويمثل السنة نحو 70 في المئة من السكان، والزيديون نحو 30 في المئة، كما توجد أقليتان، إحداهما طائفة إسماعيلية مصنفة ضمن الشيعة، والأخرى من اليهود الذين هاجر معظمهم إلى إسرائيل في أواخر الأربعينيات من القرن الماضي في إطار خطة منظمة لإجلائهم من اليمن[6]. وهاجر بعض اليهود المتبقين إلى إسرائيل مؤخرًا بسبب الصراع والتهديدات خلال الحرب الاخيرة. ويُعرِّف دستور الدولة الحالي اليمن كدولة عربية وإسلامية، وأن الشريعة الإسلامية هي أساس جميع التشريعات، واللغة العربية هي اللغة الرسمية والمهيمنة في المجتمع، وجميع مناحي الحياة، بما في ذلك النظام التعليمي.

وفقًا للدستور اليمني، يقوم النظام السياسي اليمني على التعددية السياسية والحزبية، وتنقسم السلطات إلى ثلاثة أنواع مستقلة: السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية. ومع ذلك، تعكس الممارسة الفعلية السيطرة الكاملة للرئيس على السلطة التنفيذية، مقارنةً مع الأطراف الأخرى[7].

الاقتصاد اليمني ـ قبل الوحدة وبعدها ـ اقتصاد ريعي، وقد أدى هذا النوع من

(1) Daniel Varisco, «Islam in Yemen,» (2017) <https://bit.ly/2Z5gLw4>.

(2) فؤاد الصلاحي، «المجتمع والنظام السياسي في اليمن،» في: شفيق شقير، محرر، **الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل العلاج**، أوراق الجزيرة؛ 26 (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2012)، ص 14.

(3) حسين ربيع، **اليمن تحديات التغيير والتحديث** (بيروت: دار التوفيق، 2012)، ص 28.

(4) سعود المولى، **اليمن السعيد وصراعات الدين والقبيلة** (بيروت: مدار، 2011)، ص 121.

(5) Varisco, «Islam in Yemen».

(6) الصلاحي، «المجتمع والنظام السياسي في اليمن،» ص 15.

(7) المصدر نفسه، ص 16.

الاقتصاد إلى نتائج اقتصادية وسياسية سلبية، أبرزها هشاشة الدولة وانعدام القوة والشرعية وتشجيع الجماعات غير الرسمية على التمرد على الدولة وغياب الاستقرار على المستويين الاقتصادي والسياسي، وعلى المستويات الاجتماعية[8].

أدى الكثير من العوامل إلى استمرار الصراع السياسي الذي استمر على مدى العقود الثلاثة الماضية، ومن بينها: الفساد والديمقراطية الهشة والافتقار إلى الإصلاح السياسي، فضلاً عن الفشل في تبني المشروع الجماعي المطلوب لبناء دولة حديثة، إضافةً إلى ظهور حركات مناوئة للدولة، منها على سبيل المثال لا الحصر، الحراك الانفصالي في الجنوب، وجماعة الحوثي في الشمال، التي بلغت ذروتها بعد انتفاضة عام 2011 المعروفة باسم «الربيع العربي». بعد مرور عام على اندلاع تلك الانتفاضة، تنحى الرئيس ـ آنذاك ـ علي عبد الله صالح، بعد أكثر من ثلاثة عقود في السلطة، مخلفًا وراءه فراغًا سياسيًا في البلاد، وانخرطت القوى السياسية اليمنية في المبادرة الخليجية في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، التي أسست حكومة انتقالية لتصريف الأعمال. وقد نصت الاتفاقية التي وُقعت في الرياض في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2011، على حقبة انتقالية مدتها سنتان، وتأسيس مؤتمر الحوار الوطني (NDC)، ليكون منصة لحل المشاكل السياسية في البلاد[9]. انتهى المؤتمر الذي استمر قرابة العام، بالاتفاق على معظم القضايا الخلافية والحاسمة، إضافةً إلى خريطة طريق مستقبلية. من هذا المنطلق، كان يشار إلى اليمن على أنه إحدى قصص نجاح «الربيع العربي»، غير أن الأمور سارت على نحو مغاير؛ ففي غضون أشهر، سيطرت جماعة الحوثيين على محافظة عمران ـ الواقعة شمال العاصمة صنعاء ـ وغيرها من المعسكرات والمنشآت العسكرية المهمة، مستغلة حالة الإحباط الشعبي والسخط العام الذي ساد البلاد، نتيجة تدهور الظروف المعيشية والافتقار إلى الإصلاحات السياسية[10]، فسيطرت قوات الحوثيين، والقوات الموالية للرئيس السابق صالح على العاصمة اليمنية صنعاء، ومعظم أنحاء البلاد في 21 أيلول/سبتمبر 2014[11].

---

(8) عبد الله الفقيه، «الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة،» في: شقير، محرر، **الفاعلون غير الرسميين في اليمن: أسباب التشكل وسبل العلاج**، ص 31.

(9) Charles Schmitz, «Yemen's National Dialogue,» MEI@75 (10 March 2014), <https://www.mei.edu/publications/yemens-national-dialogue>.

(10) Maria-Louise Clausen, «Understanding the Crisis in Yemen: Evaluating Competing Narratives,» *The International Spectator*, vol. 50, no. 3 (2015), pp. 16-29.

(11) Human Rights Watch, «World Report 2019: Yemen: Events of 2018,» <https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/yemen>.

في آذار/مارس 2015، شكلت السعودية ـ وعلى عجل ـ تحالفًا دوليًا، بناء على دعوة الرئيس عبد ربه منصور هادي ـ الذي فر إليها ـ إلى تدخل دولي، وبدأت في شن هجوم عسكري لاستعادة حكم هادي، وطرد المقاتلين الحوثيين من العاصمة والمدن اليمنية الكبرى الأخرى. ومنذ ذلك الحين، تسببت الحرب في مقتل الآلاف من اليمنيين، بمن فيهم مقاتلون ومدنيون، وألحقت أضرارًا كبيرة بالبنية التحتية للبلاد، فضلاً عن نسيجها الاجتماعي[12].

ثانيًا: التطورات التاريخية

شهدت وسائل الإعلام في اليمن تطورات تاريخية مختلفة، ويمكن تصنيفها في أربع مراحل رئيسة، هي:

1 ـ حقبة الاحتلال البريطاني والعثماني.

2 ـ حقبة الثورة والاستقلال.

3 ـ حقبة ما بعد الثورة والاستقلال حتى عام 1990.

4 ـ حقبة ما بعد الوحدة في عام 1990.

في المرحلة **الأولى**، وبالتحديد في عام 1872، أدخل العثمانيون أول مطبعة إلى اليمن الشمالي للاستخدام الرسمي، وصدرت أول مطبوعة في اليمن، عرفت باسم **اليمن**، وكانت عبارة عن نشرة إعلامية باللغة التركية. وفي عام 1879، صدرت صحيفة **صنعاء** الأسبوعية كأول صحيفة في شبه الجزيرة العربية. وكانت في البداية باللغة التركية، ثم صدرت لاحقًا باللغتين العربية والتركية[13]، تلاها صدور جريدة **الإيمان** في عام 1926، ومجلة **الحكمة اليمانية** في عام 1938[14].

في جنوب اليمن، تعتبر صحيفة **عدن** أول صحيفة رسمية تصدر في عام 1929[15]، تلتها صحيفة **صوت الجزيرة عدن** في عام 1939. ثم توالى بعد ذلك صدور الصحف، وكان

---

(12) Jeremy M. Sharp «Yemen: Civil War and Regional Intervention,» Congressional Research Service (23 November 2019), <https://fas.org/sgp/crs/mideast/R43960.pdf>.

(13) عبد الله الزين، **اليمن ووسائله الإعلامية، 1974-1982**، ط 2 (بيروت، دار الفكر المعاصر، 1995)، ص 17 - 32.

(14) المصدر نفسه، ص 60-69.

(15) وزارة الإعلام، «هياكل ملكية المؤسسات الإعلامية في اليمن وأثرها على الصحافة المطبوعة،» (2019)، <http://shorturl.at/pvGJ5>.

الغرض من هذه الإصدارات توضيح موقف بريطانيا من الحرب العالمية الثانية، وتسليط الضوء على انتصارات قوات الحلفاء ضد ألمانيا، إضافةً إلى نشر أخبار الاستعمار البريطاني في عدن، والقرارات الصادرة عنه. وبحلول عام 1960، ارتفع عدد الصحف والمجلات اليومية والأسبوعية في عدن ليصل إلى 34 مطبوعة، صدرت عن الحكومة والأحزاب والنقابات[16]. وتشير هذه الأنشطة الصحافية إلى إدراك جميع الأطراف المتصارعة في شمال اليمن وجنوبه، بمن في ذلك أنصار الإمامة والمعارضة والمستعمر البريطاني، أهمية الصحافة المطبوعة في إدارة الصراع.

أما بالنسبة إلى البث الإذاعي، فقد وصل إلى جنوب اليمن أول مرة في عام 1940، عندما أنشأ الاحتلال البريطاني محطة إذاعية صغيرة في مدينة عدن، باسم **صوت الجزيرة**، وكانت تبث على موجة قصيرة، وتستهدف اليمنيين وسكان هذه المدينة، وتذيع الانتصارات العسكرية لبريطانيا ودول الحلفاء على ألمانيا وحلفائها من دول المحور، كما كانت تبث تعليمات للمواطنين حول كيفية حماية أنفسهم من الضربات الجوية أثناء الحرب العالمية الثانية[17]. وفي عام 1954 أُسّس **راديو عدن**، كأول محطة إذاعية تقدم خدمات منتظمة في المنطقة في الفترتين الصباحية والمسائية، وتبث برامج لمدة ست ساعات في اليوم، وتصل إلى 10 ساعات في عطلات نهاية الأسبوع[18].

في اليمن الشمالي، جاء وفد أمريكي إلى صنعاء في عام 1946 للتباحث مع الإمام يحيى حول استخراج النفط في اليمن، وأحضر الوفد معه جهازًا لاسلكيًا قوته 13 واط، وسلموه إلى الإمام، وقد استخدم هذا الجهاز لاحقًا للبث الإذاعي، وبدأت الإذاعة تبث برامجها يومي الخميس والجمعة من كل أسبوع، ولمدة ساعة و15 دقيقة فقط، واقتصرت على تلاوات من القرآن الكريم وأخبار الإمام والخطب الدينية والموسيقى الاستعراضية العسكرية التي تعزفها الآلات النحاسية[19].

أما الظهور الحقيقي للإذاعة اليمنية، فقد جاء بعد ثورة 26 أيلول/سبتمبر 1962؛ حيث أدت الإذاعة دورًا مهمًا في الدفاع عن الثورة والنظام الجمهوري الوليد، وزادت ساعات البث الإذاعي لتغطي اليوم بأكمله، وخُصصت ساعتان للبث باللغة الإنكليزية.

---

(16) المصدر نفسه.

(17) حسين باسليم، **دليل الإعلام اليمني** (صنعاء: مطابع وكالة الأنباء اليمنية سبأ، 2003)، ص 65.

(18) بشار مطهر، **المدخل إلى الإعلام اليمني** (بيروت: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 2004)، ص 81- 82.

(19) أمة العليم السوسوة، **الإعلام اليمني: بناء وتحديث** (عدن: مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر، 1998)، ص 17.

في اليمن الجنوبي، بدأ **تلفزيون عدن** البث في 11 أيلول/سبتمبر 1964 أثناء الاحتلال البريطاني، وتراوحت ساعات البث بين ساعتين وأربع ساعات يوميًا، وغطت مدينة عدن[20].

المرحلة **الثانية**، خلال الستينيات، وتضمنت النضال الشعبي اليمني على نحوٍ مباشر. وفي تلك الحقبة، بلغ عدد المطبوعات الصحافية 19 صحيفة ومجلة، وتفاوتت مواقفها ما بين مؤيدة للتمرد المسلح ضد المستعمر، وأخرى تؤيد بقاء الاحتلال البريطاني، فضلاً عن المواقف الأخرى المتأرجحة بين هذين الموقفين. مع ذلك، كانت أغلبية تلك الصحف مؤيدة للثورة، ودعمت الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني[21].

المرحلة **الثالثة**، وهي المرحلة التي تلت جلاء الاستعمار البريطاني في عام 1967 وتأسيس الحزب الاشتراكي اليمني. وفي هذه المرحلة، عُلقت الصحف جميعها تقريبًا في اليمن الجنوبي، ولم تصدر في الحقبة ما بين عامي 1970 و 1985 سوى صحيفتين فقط، وهما **دفاع الشعب**، و**جريدة الراية** الصادرة عن الجيش في عام 1980.

أما في اليمن الشمالي، وبعد ثورة عام 1962، فقد ظهرت ثلاث صحف رسمية، هي: **الثورة** و**الجمهورية** و**الأخبار**. وتعتبر جريدة **الثورة**، أول صحيفة تصدر عن الجمهورية الوليدة، وعلى الرغم من اختلاف أسماء تلك الصحف في تلك الحقبة، فإن محتواها كان متطابقًا إلى حد كبير، وذلك في ما يتعلق بتناول مختلف القضايا الخاصة بالثورة والجمهورية الوليدة، والتشكيك في الحقبة الماضية بكل أشكالها ومظاهرها؛ فجميعها كان ينطلق من إطار عمل موحد ـ وإن لم يكن رسميًا ـ اقتضته تلك المرحلة[22]، للمساعدة في بناء الدولة الجديدة.

وقد بلغ عدد المطبوعات 46 مطبوعة (يومية وأسبوعية وشهرية) خلال الحقبة من بين عامي 1962 و 1978. وهي المرحلة التي نشأت فيها الصحافة الحديثة في اليمن[23].

أما **وكالة أنباء عدن**، فقد أُسِّست في عام 1970 في جنوب اليمن، بغرض جمع الأخبار ونشرها، بينما أُنشئت في اليمن الشمالي وكالة **سبأ** للأنباء اليمنية، ثم اندمجتا في عام 1990 في وكالة أنباء واحدة، تحمل اسم **وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)**، التي تعتبر المصدر الرئيس

(20) محمد الفقيه، **الدور السياسي للتلفزيون في اليمن: دراسة مسحية وميدانية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2000)، ص 3.

(21) مطهر، **المدخل إلى الإعلام اليمني**، ص 70.

(22) المصدر نفسه، ص 67.

(23) وزارة الإعلام، «هياكل ملكية المؤسسات الإعلامية في اليمن وأثرها على الصحافة المطبوعة،» (2019).

للأخبار لوسائل الإعلام اليمنية الرسمية داخل البلاد من ناحية، وللمؤسسات الإعلامية في الخارج من ناحية أخرى. أما بالنسبة إلى **تلفزيون صنعاء**، فقد بدأ بثه في 24 أيلول/سبتمبر 1975، من استوديو مساحته 100 م^2، ويضم عددًا قليلاً من المعدات.

وقد أُعيد تنظيم **المؤسسة العامة اليمنية للإذاعة والتلفزيون**، ومقرها الرئيس صنعاء، في أيار/مايو 1990 بعد الوحدة، من خلال دمج المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون ـ والتي أُسّست في صنعاء عام 1976 ـ مع هيئة الإذاعة والتلفزيون التي أُسّست في عدن في عام 1986. ويقع تحت إدارة هذه المؤسسة كل من: **القناة الفضائية اليمنية** و**القناة الأولى** في صنعاء و**القناة الثانية** في عدن و**إذاعة البرنامج العام** في صنعاء و**البرنامج الإذاعي الثاني** في عدن، إضافةً إلى محطات إذاعية محلية في عدة محافظات يمنية[24].

بعد عام 1990، تجلت المرحلة **الرابعة**؛ فقد شهد الإعلام اليمني تطورات ملحوظة من حيث العدد والنوع، ومستوى الشكل والمضمون، إضافةً إلى الجانب التشريعي، ويتجاوز عدد الصحف والمجلات الصادرة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة 400 [25]، غير أن عدد الصحف التي استمر صدورها بلغ 191 صحيفة فقط، من مجموع 497 صحيفة مرخصة للصدور على نحوٍ منتظم وشبه منتظم[26]. إضافةً إلى ذلك، بدأ البث التلفزيوني عبر القمر الصناعي **عربسات** في أيلول/سبتمبر 1996[27].

أتاح هامش الحرية الممنوح لوسائل الإعلام والآخذ في الاتساع ظهور عدد من الصحف الحزبية وغير الحزبية، وهو ما سمح لجميع المنظمات السياسية والحزبية، ومنظمات المجتمع المدني بالتعبير عن نفسها من خلال وسائل الإعلام المطبوعة، بما في ذلك الصحف غير الحكومية (42) والصحف الحزبية (22) والجرائد الحكومية (19) والمجلات غير الحكومية (22) والمجلات الحزبية (3) والمجلات الحكومية والرسمية (42)[28].

أتاح هذا المناخ الجديد من الحرية من ناحية، وتطور تكنولوجيا البث التلفزيوني

---

(24) وزارة الإعلام، «المؤسسات الإعلامية اليمنية،» (2019)، <http://shorturl.at/eFNO0>.

(25) عبد الملك الدناني، «دور الصحافة في تشكيل الرأي العام،» ورقة قدمت إلى: ندوة نظمتها وزارة الإعلام، صنعاء - اليمن، 2009.

(26) عبد الواسع فتحية، «قانون الصحافة والمطبوعات ومدى تطبيقه على الواقع وإمكانية تطويره في ضوء المستجدات الحالية»، ورقة قدمت إلى: ندوة نظمتها وزارة الإعلام، صنعاء - اليمن، 2009.

(27) وزارة الإعلام، «هياكل ملكية المؤسسات الإعلامية في اليمن وأثرها على الصحافة المطبوعة،» (2019).

(28) باسليم، **دليل الإعلام اليمني**، ص 175-181.

الفضائي من ناحية أخرى، الفرصة أمام القنوات التلفزيونية الخاصة للظهور. وبحلول نهاية عام 2012، أصبح هناك 13 قناة فضائية تلفزيونية: أربع منها تديرها الدولة، والبقية قنوات خاصة. وتتوزع القنوات الحكومية، ما بين قناتين عامتين، وهما: قناة **اليمن** وقناة **عدن،** وأخرى متخصصة، وهما: قناة **سبأ،** وهي قناة شبابية ورياضية، وقناة **الإيمان** الدينية، اللتان تم إطلاقهما في عام 2008. وتعتبر قناة **السعيدة،** أول قناة يمنية خاصة انطلقت من القاهرة في عام 2007، ثم انتقلت بعد ذلك إلى صنعاء. وفي عام 2009، انطلقت ثلاث قنوات خاصة، وهي: قناة **سهيل** المعارضة من داخل اليمن، وقناة **العقيق** التي أغلقت أبوابها بعد عام من إطلاقها لأسباب مالية، وقناة **عدن لايف،** وهي قناة معارضة من الخارج. وتلا ذلك في عام 2011، إطلاق ثلاث قنوات جديدة غير حكومية، وهي: **اليمن اليوم** (قناة حزبية)، و**آزال** التي يملكها أحد شيوخ القبائل، وقد أغلقت لأسباب مالية، و**يمن شباب** وهي قناة شبابية وثورية، إضافةً إلى قناة **بلقيس،** وهي قناة شبابية وثورية أخرى، تملكها الناشطة اليمنية توكل كرمان، الحائزة على جائزة نوبل. وكانت هذه القنوات الثلاث تبث من اليمن حتى عام 2015، ثم انتقلت إلى اسطنبول بعد تعرضها لهجوم الحوثيين. وشهد عام 2012 إطلاق قناتين جديدتين: **المسيرة** (تابعة لحركة الحوثيين)، و**الساحات** (انطلقت من بيروت في تموز/يوليو 2012)[29].

علاوة على ذلك، ظهرت قناتان جديدتان مقربتان من الحوثيين، وتعملان من صنعاء، وهما قناة **الهوية** التي انطلقت رسميًا في 15 نيسان/أبريل 2018، وقناة **اللحظة** التي انطلقت في تموز/يوليو 2018. وفي مطلع عام 2020، انطلقت قناة **المهرية** من اسطنبول، لتكون أحدث قناة تبث إرسالها من خارج اليمن.

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

يكفل الدستور اليمني حرية الرأي والتعبير لجميع المواطنين، ووفقًا للمادتين 42 و58، لكل مواطن الحق في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والتعبير عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون، ويضمن الدستور للمواطنين الحق في تنظيم أنفسهم بأساليب مختلفة، كما تضمن الدولة أيضًا حرية تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية.

لا يزال القانون رقم 25 الخاص بالصحافة والمطبوعات الصادر في عام 1990، هو

(29) Abdulrahman M. Alshami. «Questioning the Media: The Role of Yemeni Media in the Youth Revolution,» *Journalism and Mass Communication*, vol. 3, no. 7 (2013), pp. 443-451.

القانون الذي ينظّم عمل الصحافة اليمنية حتى اليوم. ووفقًا للمادة 33 من هذا القانون، يكفل القانون حق تملُّك الصحف والمجلات ونشرها لجميع المواطنين والأحزاب السياسية المرخصة والأفراد والشركات العامة والمنظمات الشعبية والوزارات والحكومة والمؤسسات، وفقًا لأحكام القانون[30]. وفي الفصل الخاص بحقوق الصحافيين وواجباتهم، أكدت المادة 13 أنه: «لا يجوز مساءلة الصحافي عن الرأي الذي يصدر عنه، أو المعلومات الصحافية التي ينشرها، وألا يكون ذلك سببًا للإضرار به ما لم يكن فعله مخالفًا للقانون»[31].

على الرغم من الضمانات الدستورية المذكورة أعلاه، فإن القانون رقم 25 يفرض عدة قيود على حرية المعلومات، كما يسمح بسجن الصحافيين. وتحتوي المادة 103 على قائمة القيود التي يجب على الصحافيين مراعاتها[32]. وتتضمن هذه القائمة المحظورات التالية:

أ ـ التعرّض بالنقد المباشر والشخصي لشخص رئيس الدولة، ونسبة أقوال إليه، أو نشر صور له إلا بإذن مسبق من مكتب الرئيس أو وزارة الإعلام، ما لم يكن هذا القول أو التصوير، تم في حديث عام للجمهور، أو في مقابلة عامة.

ب ـ ما يؤدي إلى ترويج الأفكار المعادية لأهداف ومبادئ الثورة اليمنية، أو المساس بالوحدة الوطنية، أو تشويه التراث والحضارة اليمنية والعربية والإسلامية.

ج ـ ما يؤدي إلى الإخلال بالآداب العامة، وما يمس كرامة الأشخاص والحريات الشخصية بهدف الترويج والتشهير الشخصي.

وأكدت المادة 104 من القانون، أن كل من يخالف ذلك: «يعاقب... بغرامة لا تزيد عن 10 آلاف ريال، أو بالحبس لمدة لا تزيد على سنة واحدة». كما يتضمن القانون عقوبات أخرى، مثل إغلاق الصحف أو وقف عملها، ومصادرة النسخ، ومنع مزاولة مهنة العمل الصحافي، إضافةً إلى إمكانية محاكمة الصحافيين أمام **النيابة العامة للصحافة والمطبوعات**، التي أُسّست في عام 1993 [33].

استنادًا إلى هذا القانون، ارتُكبت عدة انتهاكات ضد الصحافيين، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، حبس الصحافيين ومصادرة التراخيص وإطلاق نسخ بديلة من المواقع

(30) Ministry of Legal Affairs, «Yemen: Law No. 25 (1990) on the Press and Publications,» 22 December 1990, pp. 282-283, <https://al-bab.com/yemen-law-no-25-1990-press-and-publications≥.

(31) Ibid., p. 280.

(32) Ibid., pp. 293-294.

(33) Article 19, «Yemen Freedom of Expression in Peril,» (January 2008), p. 6, <https://www.article19.org/data/files/pdfs/publications/yemen-foe-report.pdf>.

الإلكترونية وتهديد الصحافيين، واقتحام مباني المؤسسات الإعلامية وقتل الصحافيين والاعتداء عليهم ومصادرة معداتهم. ولهذا، تعرّض هذا القانون لانتقادات كثيرة على مدار السنوات الماضية من جهات فاعلة مختلفة، تضمنت الصحافيين ونقابة الصحافيين ومنظمات المجتمع المدني والمحامين والمشرعين، حيث طالبوا بتغييره، أو على الأقل تعديله.

في محاولة لتنظيم صحافة الإنترنت، التي بدأت تؤدي دورًا في التأثير في الرأي العام، واستجابة للأصوات التي تطالب بالسماح لقوى المجتمع غير الحكومية بامتلاك قنوات بث تلفزيوني ومواقع على الإنترنت، اقترحت وزارة الإعلام في عام 2010 مشروع قانون جديد لتنظيم البث التلفزيوني ووسائل الإعلام عبر الإنترنت. وقد أثار هذا القانون جدلاً كبيرًا، بسبب القيود والشروط التعجيزية التي فرضها لامتلاك وسائل الإعلام وإطلاقها. على سبيل المثال، اشترط مقترح القانون الجديد على من يرغب في الحصول على ترخيص لإنشاء قناة تلفزيونية دفع 30 مليون ريال يمني (نحو 135 ألف دولار أمريكي آنذاك)، و20 مليون ريال يمني (90 ألف دولار أمريكي) لإنشاء محطة إذاعية أو مواقع على الإنترنت. إضافةً إلى ذلك، اشترط القانون دفع المبلغ نفسه كل عامين، لتجديد الترخيص.

أما بالنسبة إلى رسوم امتلاك خدمة الوسائط المتعددة عبر الهاتف المحمول، فقد حددت بعشرة ملايين ريال، لكن الخلافات السياسية التي حدثت في السنوات التي تلت اقتراح ذلك القانون، حالت دون عملية إتمامه وإقراره من مجلس النواب. ومن ثَمَّ، لا يزال قانون الصحافة رقم 25 لسنة 1990 هو القانون الذي ينظّم عمل وسائل الإعلام في اليمن.

تعكس محاولات النظام الحاكم المستمرة لتقنين عمل وسائل الإعلام، الأهمية التي يوليها النظام للإعلام، ورغبته في السيطرة عليه. وقد دفع ذلك إلى اعتماد مواد قانونية تعكس مصالح السلطة الحاكمة، وليس مصالح الصحافة أو الصحافيين، وتضمن للسلطة السيطرة الكاملة على الإعلام، وهو ما أدى إلى صراع طويل بين السلطة من جهة، والصحافيين ونقابة الصحافيين والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، من جهة أخرى. وتجدر الإشارة هنا، إلى أن وزير الإعلام في سلطة الأمر الواقع (الحوثيين) قد أصدر لائحة تنظيمية للصحافة الإلكترونية في تشرين الأول/أكتوبر 2017.

من المهم الإشارة إلى أن انتفاضة الشباب في عام 2011 دفعت إلى مزيد من حرية الإعلام، بما في ذلك القنوات التلفزيونية الحكومية التي أتاحت مساحة لأصوات مختلفة، ولا سيما الأصوات المعارضة والمناهضة للحكومة. خلال تلك الانتفاضة، خصصت

برامج حوارية على قنوات **اليمن** و**سبأ** و**الإيمان**، لمناقشة الاحتجاجات، بما في ذلك الأسباب التي أدت إلى اندلاعها، ونتائجها. واستضافت هذه القنوات، على مدى عدة أسابيع، شبابًا من الجماعات المؤيدة، والمناهضة للنظام لمناقشة هذه القضايا على نحو علني، غير أن ذلك لم يدُم طويلاً، وما لبثت تلك القنوات أن عادت إلى تقديم خطابها الأحادي الجانب.

عقب استيلاء الحوثيين على صنعاء في أيلول/سبتمبر 2014، تغير المشهد الإعلامي في اليمن كليًا؛ فقد سيطرت هذه الجماعة على جميع وسائل الإعلام التي تمتلكها الدولة، بما في ذلك القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية والصحف المطبوعة والإلكترونية، إضافةً إلى **وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)** وموقعها الإلكتروني **سبأ نت**. وأُغلقت وسائل الإعلام غير الحكومية، بما في ذلك القنوات التلفزيونية، والمواقع المطبوعة والإلكترونية ومحطات الإذاعة المجتمعية. علاوة على ذلك، هُوجمت منشآت إعلامية تابعة لمنظمات إعلامية معارضة وصُودرت ممتلكاتها، وسُجن الكثير من الصحافيين.

بحسب منظمة **هيومن رايتس ووتش**، هناك مجموعة من الصحافيين اليمنيين محتجزة في صنعاء منذ أكثر من ثلاث سنوات(34). كما لقي خمسة وثلاثون صحافيًا مصرعهم في اليمن منذ عام 2011، وقُتل ثمانية منهم في عام 2018. إضافةً إلى ذلك، تم تسجيل 53 حالة اختطاف أو اعتقال للصحافيين منذ عام 2011، معظمها ارتكبها الحوثيون والحكومة المرتبطة بهم. وأفاد الاتحاد الدولي للصحافيين ونقابة الصحافيين اليمنيين تسجيل 135 حالة انتهاك لحرية الصحافة في الحقبة بين كانون الثاني/يناير و نهاية أيلول/سبتمبر 2018. وعلاوة على ذلك، أصبحت وسائل الإعلام اليمنية مستقطبة على أسس سياسية وطائفية، وتتبادل الفصائل المتحاربة العداء في ما بينها(35).

وقد أغلق الحوثيون مكاتب قنوات تلفزيونية عربية؛ مثل مكتبي قناتي **الجزيرة** و**العربية**، في العاصمة صنعاء، إضافةً إلى قنوات عربية أخرى، ووضعوا الإنترنت والهواتف المحمولة تحت المراقبة والرصد.

أدى تقسيم البلاد بين مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين، وأخرى تسيطر عليها الحكومة الشرعية والتحالف السعودي ـ الإماراتي، إلى تشكُّل مشهدين إعلاميين متوازيين في اليمن، يعكسان الوضع السياسي؛ فلكل وسيلة نسختان منها، بما في ذلك **تلفزيون اليمن**،

(34) Human Rights Watch, «World Report 2019: Yemen: Events of 2018».
(35) International Federation of Journalists, «End Impunity Campaign 2018: Yemen Country Report,» (26 October 2018). <https://bit.ly/31wOXma>.

وسبأ نت، وموقع **الثورة** على الإنترنت، إحداهما تعمل من الرياض، والأخرى من صنعاء، ويعكس كل منهما موقف الجهة المسيطرة عليه.

أما بالنسبة إلى القنوات التلفزيونية اليمنية غير الحكومية، فقد هاجرت جميعها إلى الخارج، عدا قناة واحدة فقط، وهي قناة **السعيدة**؛ فقناة **سهيل** الفضائية تعمل من الرياض، و**يمن شباب** كانت تعمل من عمَّان، ثم انتقلت إلى اسطنبول. أما قناة **بلقيس**، فتعمل من اسطنبول، و**الساحات** من بيروت، و**اليمن اليوم** من القاهرة.

لم تنجُ الإذاعات المجتمعية من هذا المأزق، بل كانت هي الضحية الأساسية، عقب استيلاء الحوثيين على صنعاء؛ إذ لم تستطع هذه الإذاعات الهجرة إلى الخارج، كما فعلت القنوات التلفزيونية غير الحكومية، أو تبث عبر الإنترنت التي تخضع لمراقبة سلطة الأمر الواقع (الحوثيين). وبحسب الموشكي، مدير **راديو يمن تايمز**، ورئيس **شبكة الإذاعات اليمنية المجتمعية**، تدهور وضع الإذاعات المجتمعية بعد عام 2015، بسبب المشاكل الاقتصادية الناجمة عن الحرب، إضافةً إلى مداهمة مباني عدد من المحطات ومصادرة ممتلكاتها، وإيقاف بعضها عن العمل، في حين تحول بعضها الآخر إلى النموذج الإذاعي المعتمد على الترفيه التجاري[36]. وفي منتصف عام 2016 تقريبًا، بدأت الإذاعات المجتمعية في الظهور تدريجيًا في محافظات صنعاء وحضرموت وعدن، ولكن مع توجه جديد، ركز على البرامج الترفيهية والاجتماعية والدينية، وتجنُّب الخوض في القضايا السياسية. وإذا ما تم التعاطي مع هذا النوع من القضايا ـ وهو ما يقوم به بعض الإذاعات حاليًا ـ فإن ذلك يتم في إطار يتناغم وموقف السلطة القائمة في صنعاء، وهو ما مكن هذه الإذاعات من كسب مزيد من إيرادات الإعلانات، وبخاصة مع اختفاء معظم الصحف المطبوعة والإلكترونية. فهذه المحطات مثلت مساحة جديدة للمعلنين من جهة، ومصدر ربح لملّاكها من جهة أخرى[37].

رابعًا: الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

على الرغم من التغييرات المتعددة التي طرأت على المشهد الإعلامي في اليمن على مدى العقود الماضية، فإن مصادر تمويل وسائل الإعلام ظلت كما هي تقريبًا؛ فمنذ

---

(36) أشرف الريفي، «الإذاعات المجتمعية في اليمن.. تجربة مميزة وسط الحرب،» شبكة الصحفيين الدوليين (IJnet)، 9 حزيران/يونيو 2019، <https://bit.ly/2Z7Gxjs> .

(37) المصدر نفسه.

أن استولى الحوثيون على صنعاء في عام 2014، وبوصفهم أصحاب السلطة الفعلية، فقد سيطروا على نحو مباشر على القنوات التلفزيونية الحكومية، ووسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية، وموّلوها من الخزانة العامة كوسيلة لنشر نهجهم الثوري وخطابهم السياسي والاجتماعي والديني، وبما يخدم مصالحهم الاقتصادية، وأيديولوجيتهم الفكرية في نهاية المطاف. كما أنهم يراقبون جميع وسائل الإعلام ووسائط الاتصال الأخرى.

في المقابل، استمرت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا في تمويل نسخ أخرى من وسائل الإعلام المرئية والإلكترونية نفسها، التي تنطلق من الرياض. كما استمرت وسائل الإعلام الحزبية وغير الحكومية في العمل من خارج اليمن، وبخاصة من اسطنبول وعمَّان والرياض.

نظرًا إلى أهمية التلفزيون وسهولة الوصول إليه من مختلف فئات المجتمع اليمني، فإن القوى السياسية الرئيسة تركز على الاستثمار في هذه الوسيلة، على العكس من الصحف المطبوعة؛ حيث يقل الاستثمار فيها، لمحدودية انتشارها ووصولها إلى الجمهور. ويمكن تصنيف المشهد الصحافي في اليمن إلى ثلاثة أنواع أساسية: **الأول**، رسمي، يفتقر إلى كثير من شروط الحيوية والحرية والقدرة على مواكبة المتغيرات العالمية في الاحتراف والتكنولوجيا. و**الثاني**، حزبي مقولب في إطار الأوضاع التي تعيشها الأحزاب في المشهد العام، ومن ثَمَّ فإن صحافتها تعبر عن وضعها البائس. أما **الثالث**، فهو الصحافة غير الحكومية، أي الصحافة المملوكة من الأفراد، مع الإشارة إلى عدم وجود ما يمكن اعتباره إعلامًا أهليًا، بما يعنيه هذا النوع من الإعلام[38]. وخلصت الأغبري[39] في دراستها إلى أن الصحافة اليمنية، سواء كانت حكومية أم حزبية أم مملوكة من القطاع الخاص، تحتل أهمية ثانوية بالنسبة إلى الجمهور اليمني، ومن ثَمَّ ضعف تأثيرها فيه، وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار محدودية الانتشار والتوزيع؛ فصحيفة **الثورة** الحكومية التي تعتبر الصحيفة اليمنية الأولى، تراوحت نسخها المطبوعة ما بين 5000 و 12000 نسخة، خلال الحقبة بين عامي 2013 و 2017.

تمثل المحطات الإذاعية المجتمعية والخاصة الاستثناء الوحيد في هذه النماذج

(38) حسن عبد الوارث، «هل نجحت الصحافة المحلية في تشكيل الرأي العام؟،» ورقة قدمت إلى: ندوة نظمتها وزارة الإعلام، صنعاء - اليمن، 2009.

(39) سامية الأغبري، «اتجاهات الخطاب الاقتصادي في الصحافة اليمنية على الجمهور للحقبة 1995-2002،» (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، 2005).

الاقتصادية لوسائل الإعلام القديمة؛ فقد تضاعف عددها منذ عام 2011 من بضعة محطات إذاعية إلى أكثر من 30 محطة. قبل عام 2011، كانت الحكومة تحتكر إشارات راديو FM، وتمنحها فقط للمحطات الإذاعية الحكومية. أما بعد انتفاضة الشباب في عام 2011، فقد انكسر هذا الاحتكار، وتاليًا، بدأت الإذاعات المجتمعية بالظهور، ويعتبر راديو **يمن أف أم**، التابع **للمؤتمر الشعبي العام**، أول محطة تم إطلاقها في عام 2011.

نتيجة الفراغ السياسي الذي عاشته اليمن، آنذاك، انطلقت محطات إذاعية جديدة أخرى على موجة FM، واستغلت صحيفة **يمن تايمز** ـ أول صحيفة يمنية تصدر باللغة الإنكليزية ـ هذه الفرصة لإطلاق إذاعة **يمن تايمز** لتكون المحطة الثانية بعد **يمن أف أم**، تلاهما **صوت اليمن**. وتمثل الحقبة بين عامي 2011 و 2014 حقبة مهمة للإذاعات المجتمعية في اليمن؛ فقد كان خطابها متنوعًا وناقدًا، وتناولت قضايا تتراوح ما بين السياسية والاجتماعية، ولم تكن مصادر تمويل هذه الإذاعات واضحة بوجه خاص، فلم تعلن عن موازناتها المالية، شأنها في ذلك شأن وسائل الإعلام اليمنية الأخرى. ومع ذلك، ربما مثلت الإعلانات مصدر دخلها الرئيس، في حين حصلت محطات إذاعية أخرى، مثل **ناس أف أم** دعمًا من رجال الأعمال[40].

نتيجة ذلك، في اليمن اليوم، نحو ثماني محطات إذاعية مجتمعية في صنعاء، وثلاث في حضرموت، بعضها عام وبعضها الآخر خاص. وفي عدن محطة إذاعية واحدة هي إذاعة **راديو لنا أف أم**[41].

أما بالنسبة إلى الإذاعات الخاصة، فهناك 21 محطة، منها 15 في صنعاء، وهي إما مملوكة ملكية خاصة من أفراد، أو تدعمها أحزاب سياسية أو جماعات دينية، ومن هذه المحطات: **يمن أف أم** و**إيرام أف أم** و**يمن ميوزيك** و**جراند أف أم** و**راديو يمن تايمز** و**يمن فويس**، وغيرها من المحطات الأخرى. وفي حضرموت خمس محطات **أف أم** إذاعية خاصة، بينما في عدن محطة إذاعية خاصة واحدة فقط.

وقد مكَّن التطور التكنولوجي الذي يتيح حاليًا أجهزة بث إذاعي أقل تكلفة ـ مثل أجهزة الإرسال وغيرها من المعدات الأخرى ـ من إطلاق محطات راديو **أف أم** صغيرة،

---

(40) عبد الله تقي، «الإذاعات اليمنية، من لم تقتله الاعتداءات هزمته الأزمة الاقتصادية،» (2015).

(41) مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، «وصول الصحافيين والمواطنين اليمنيين للإنترنت، معاناة واحتكار وحجب،» (2018)، ص 11، <http://economicmedia.net/wp-content/uploads/2018/04/access-to-internet-yemen2018.pdf>.

تغطي مساحات محدودة. وأدى هذا الوضع ـ إلى جانب منح التراخيص من قبل سلطة الأمر الواقع في صنعاء ـ إلى إتاحة الفرصة أمام هذه المحطات الإذاعية للازدهار. غير أن دور هذه الإذاعات لا يزال محدودًا؛ فقد خلُصت دراسة حديثة عن الإذاعات اليمنية إلى ضعف دور هذه المحطات بالنسبة إلى القضايا الأساسية، فالقضايا الاجتماعية والخدمات الأساسية؛ كالكهرباء والمياه وشبكات الطرق والمشكلات الأمنية، لا تمثل سوى نسبة ضئيلة من التغطية الإذاعية لهذه المحطات؛ إذ لا تتجاوز 20 في المئة، بينما تمثل البرامج الترفيهية والموسيقية والرياضية والسياسية 80 في المئة من إجمالي البرامج الإذاعية[42].

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

على مدى العقود الماضية، بذلت الحكومة اليمنية جهودًا كبيرة لمواكبة التطور التكنولوجي، ولكنها غالبًا ما تخلفت عن الدول العربية الأخرى في هذا المجال. وشمل ذلك التحول إلى نظام التلفزيون الملون في عام 1980، والتوسع في نطاق الإرسال، ليغطي ما يقرب من 70 في المئة من المساحة الإجمالية للبلاد، ثم البلاد بأكملها بحلول عام 1996 عبر القمر الصناعي **عربسات**. وفي عام 2001، بدأ البث عبر الإنترنت من خلال **عربسات**[43]. مع ذلك، لا تزال البنية التحتية التكنولوجية متواضعة، وبحسب تقرير صدر مؤخرًا، فإن نسبة مستخدمي الإنترنت في اليمن هي الأدنى في المنطقة، بينما أسعارها هي الأغلى في العالم[44]. وقُدر عدد مستخدمي الإنترنت في اليمن بأكثر من سبعة ملايين في عام 2018، وفي الوقت الذي يتوسع البث التلفزيوني عبر الإنترنت في البلدان المجاورة، فمن غير الوارد إدخال هذا النوع من البث في اليمن في المستقبل القريب، بسبب ضعف سرعة الإنترنت المحدودة وارتفاع أسعارها.

يصل عدد مستخدمي الهاتف المحمول في اليمن إلى نحو 55 في المئة من إجمالي السكان؛ حيث تقدم أربع شركات رئيسة خدمات الهاتف المحمول: إحداها شركة حكومية، وهي **يمن موبايل**. أما الثلاث الأخرى فهي شركات خاصة: **سبأفون** و(MTN) و(Y Telecom). وتعد تقنية الجيل الثالث 3G هي الأكثر استخدامًا في الوقت الراهن، وقد زاد عدد مستخدمي الإنترنت في اليمن على نحو ملحوظ خلال العقدين الماضيين من 15000 عام 2000 إلى

(42) المصدر نفسه، ص 15.

(43) مطهر، **المدخل إلى الإعلام اليمني**، ص 80.

(44) مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، المصدر نفسه، ص 8.

أكثر من 7.9 مليون في عام 2019. وتبلغ نسبة انتشار الإنترنت في اليمن اليوم، نحو 27 في المئة من نسبة السكان.

أما في ما يتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي في اليمن، فتشهد تزايدًا ملحوظًا في نسبة استخدامها؛ فقد ارتفعت هذه النسبة بمقدار 19 في المئة منذ نيسان/أبريل 2019 إلى كانون الثاني/يناير 2020. وبلغ إجمالي عدد المستخدمين 2.5 مليون في كانون الثاني/يناير 2020، كما بلغ معدل انتشار شبكات التواصل الاجتماعي في اليمن 8.5 في المئة، وذلك في كانون الثاني/يناير 2020 [45]. وتؤدي الهواتف الذكية دورًا محوريًا في نمو شبكات التواصل الاجتماعي؛ إذ إن لدى أغلبية المستخدمين هواتف محمولة، وبخاصة في المناطق الريفية والنائية، وتاليًا، يمكنهم الوصول إلى هذه المنصات.

يعتبر **الفيسبوك** (Facebook) أكثر الشبكات الاجتماعية انتشارًا في اليمن، حيث يصل عدد مستخدميه إلى أكثر من 8 في المئة من إجمالي نسبة السكان[46]. ووفقًا لـ تقرير صادر في عام 2020 عن Statcounter GlobalStats، يشغل **الفيسبوك** 85 في المئة من مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي في اليمن[47]، يليه **يوتيوب** (YouTube) بنسبة 11 في المئة، ثم **تويتر** بنسبة 3 في المئة. أما شبكات التواصل الاجتماعي الأخرى، مثل **إنستغرام** (Instagram)، و**تلغرام** (Telegram)، فيستخدمها 1 في المئة أو أقل، من مستخدمي الوسائط الاجتماعية.

سادسًا: التحديات

يواجه الإعلام اليمني تحديات جمة، أهمها ما يتعلق بالجوانب القانونية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية. فمن أجل استمرار السيطرة والتحكم في وسائل الإعلام، قاومت الحكومات اليمنية المتعاقبة مقترحات تشريعية للتخلي ـ ولو جزئيًا ـ عن سيطرتها على هذه الوسائل. ومن ثَمَّ، استمر العمل بالقانون الصادر في عام 1990، على الرغم من تقادم هذا القانون، وعدم صلاحيته ـ أو عدد من مواده على الأقل ـ للمرحلة الراهنة بأي حال من الأحوال، جراء التغييرات الجذرية والعميقة التي شهدتها بيئة الإعلام والاتصال منذ ذلك

(45) Simon Kemp, «Digital 2020: Oman - Data Reportal,» (18 February 2020), <https://datareportal.com/reports/digital-2020-yemen>.

(46) NapoleonCat, «Facebook Users in Yemen,» (January 2020), <https://napoleoncat.com/stats/facebook-users-in-yemen/2020/01>.

(47) Statcounter GlobalStats, «Social Media Stats Yemen,» (December 2020), <https://gs.statcounter.com/social-media-stats/all/yemen>.

التاريخ. وفي عام 2010، اقترحت وزارة الإعلام قانونًا جديدًا للإعلام المرئي والمسموع الذي أثار جدلاً واسعًا في الوسط الإعلامي والمجتمع المدني.

أما في ما يتعلق بالعوامل التكنولوجية، فإن التطور السريع في تكنولوجيا الاتصالات من ناحية، واتصالات الوسائط المتعددة من ناحية أخرى، يمثلان تحديًا رئيسًا يصعب على اليمن مواجهته في ظل الحرب الدائرة حاليًا. وتؤدي شبكات التواصل الاجتماعي دورًا مهمًا في جميع مجالات الحياة اليومية للشعب اليمني، وبخاصة الشباب. ويتجاوز هذا الدور مجرد تسهيل التفاعل الاجتماعي بين الناس في مجتمع تقليدي ومحافظ جدًا على غرار المجتمع اليمني؛ حيث أصبحت هذه الشبكات وسيلة اتصال متكاملة بكل ما تحمل الكلمة من معنى. وقد اكتسبت شبكات التواصل الاجتماعي أهمية خاصة منذ انقلاب الحوثيين في عام 2014؛ حين قاموا بحجب الكثير من مواقع الصحافة الإلكترونية المعارضة، وإغلاق عدد من الصحف والمحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية المناوئة لهم. ومن ثَمَّ فقد غدت هذه الشبكات وسائل الإعلام البديلة للجمهور لتبادل المعلومات ونشر الأخبار ومناقشة القضايا المختلفة والتعبير عن الآراء حولها. كما يستخدم النشطاء والصحافيون بوجه خاص شبكات التواصل الاجتماعي على نطاق واسع لإطلاق حملات الإغاثة الإنسانية وإدارة الحملات السياسية، فضلاً عن نشر الأخبار العاجلة. ومن ثَمَّ فقد أصبحت هذه الشبكات لاعبًا أساسيًا للتأثير في الرأي العام وتعزيز الوعي على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية كافة.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

يمكن القول إن مستقبل الإعلام اليمني مرهون بما ستؤول إليه الأوضاع بعد انتهاء الحرب الدائرة حاليًا؛ فقد أدت هذه الحرب إلى عدد من التغييرات التي طالت مختلف أوجه الحياة، بما في ذلك المشهد الإعلامي الذي يعاني اليوم استقطابًا شديدًا أكثر من أي وقت مضى، فهناك لاعبون جدد فرضوا أنفسهم عنوة على المشهد السياسي اليمني: ففي شمال اليمن، هناك الحوثيون. أما في المناطق الجنوبية، فهناك المجلس الانتقالي الجنوبي، وحتى حزب المؤتمر الشعبي العام الذي حكم اليمن أكثر من ثلاثة عقود، يعاني خللاً بنيويًا، بعد أن انقسم إلى قسمين: أحدهما يمارس نشاطه السياسي من داخل البلاد، والآخر من الخارج.

مع ذلك، سيبقى دور الإعلام أساسيًا لكل القوى الفاعلة واللاعبين السياسيين، بوصفه

قوة دافعة للتغييرات الاجتماعية والسياسية وأداة للتعبئة وحشد المجتمع. أما النموذج الأفضل الذي يمكن اقتراحه للإعلام اليمني، فهو أن يكون مستقلاً عن سيطرة السلطة الحاكمة، وأن يصبح خدمة عامة حقيقية، تسعى إلى تأمين مصلحة الجمهور اليمني، وليس السلطة الحاكمة. في ما يتعلق بالمنظور التشريعي، وفي بلد على غرار اليمن، فإن أفضل نهج لتنظيم وسائل الإعلام يمكن أن يكون من خلال إيجاد شراكة حقيقية وفاعلة بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والخبراء؛ فقد تؤدي الجهود المشتركة من هذه الأطراف كافة إلى سن تشريعات وقوانين لتنظم عمل وسائل الإعلام، بما يحقق الحد الأدنى من التوافق على كيفية عمل هذه الوسائل وإدارتها في مجتمع يتسم ببنية اجتماعية غاية في التعقيد.

الفصل الثالث عشر

مصر: مشهد إعلامي منقسم ومقيَّد عقب التحول

حنان بدر

مرّ المشهد الإعلامي في مصر بسنوات طويلة من النضال، وتعد هذه مفارقة، لأن مصر واحدة من رواد صناعة الإعلام في المنطقة العربية. مع ذلك، فإن لديها اليوم نظامًا إعلاميًا مقيدًا إلى حد كبير. وينعكس في هذا المشهد أيضًا صراع قائم على الهوية بين جذور مصر التقليدية في الثقافة العربية والإسلامية، والرؤية المزدوجة تجاه أنماط الحياة الغربية الحديثة، فضلاً عن الاستقطاب الشديد بين خطين متوازيين، هما: الإعلام والسياسة، وسط ظروف الخضوع للسيطرة التي لا تسمح للنظام الإعلامي بالتطور على نحوٍ كامل بالنظر إلى منطقه المهني المستقل. وأدت الحملة الأخيرة على حرية التعبير إلى تعليقٍ إمكانية الطابع المهني، على الرغم من الإمكانات الممتازة التي يملكها النظام الإعلامي.

أولًا: معلومات أساسية

تقع مصر في الزاوية الشمالية الشرقية العليا لأفريقيا، وهي الدولة الوحيدة التي تمتد إلى كل من القارتين الأفريقية والآسيوية، عبر شبه جزيرة سيناء. وطوال تاريخ مصر، كانت الصحاري المحيطة بوادي النيل والدلتا حواجزَ جغرافية طبيعية، وهو ما حافظ على جوهر الدولة المصرية على مر القرون. وإن موقع مصر المطل على بحرين هما: البحر الأبيض المتوسط من الشمال، والبحر الأحمر من الشرق، جعلها تاريخيًا مركزًا جغرافيًا وسياسيًا طبيعيًا للتبادل الثقافي والتجارة، فضلاً عن كونها موقعًا للمشروعات الاستعمارية، ومهدًا للإمبراطوريات، بوصفها صاحبة واحدة من أقدم حضارات العالم.

يشهد جيران مصر حاليًا ـ من الليبيين والسودانيين إلى الفلسطينيين في قطاع غزة ـ اضطرابات سياسية أو نزاعات متصاعدة، وتلقي هذه النزاعات الإقليمية في دول الجوار بظلالها على الدور العسكري والأمني لمصر، وتشكيل علاقاتها الخارجية التي تهدف إلى ترسيخ الأمن والاستقرار، وتضمنت التغييرات الرئيسة الأخيرة في الجغرافيا السياسية تغييرًا في الحدود البحرية مع العربية السعودية في عام 2015. وأثار هذا الإجراء رفضًا شعبيًا لم يدُم طويلاً بعد تنازل مصر عن السيادة على جزيرتي «تيران» و«صنافير» الواقعتين بالقرب من مدينة شرم الشيخ السياحية.

أثر الإرهاب والصراع المسلح ضد الميليشيا التابعة لجماعة «داعش»، وبخاصة في شبه جزيرة سيناء، في مستويات حرية التعبير والقبول العام للمؤسسات الأمنية وخطابها، وعززت هذه الصراعات شرعية المخاوف الأمنية في شأن الإرهاب على الأجندة السياسية، وهو ما أدى إلى تقوية مطالبة الجيش بالسلطة، بعد فشل ثورة ميدان التحرير المصرية في عام 2011.

اللغة الأساسية والرسمية في مصر هي اللغة العربية، في حين أن اللغة الإنكليزية هي لغة الاتصالات التجارية غير الرسمية في الشركات الدولية التي تتمركز في العاصمة القاهرة وفي الإسكندرية. وتتمتع اللغة الفرنسية أيضًا بحضور ملحوظ، بسبب التأثير الثقافي الفرنكوفوني. وهناك إصدارات لبعض وسائل الإعلام المطبوعة المصرية باللغتين الفرنسية والإنكليزية، تستهدف القراء المحدودين من الطبقة العليا، وهو ما يُعد علامة على التمييز الاجتماعي والاقتصادي لتلك الفئة عن الجماهير.

أغلبية سكان مصر مسلمة، مع وجود أقلية مسيحية قبطية تقدر بما بين 6 و 10 في المئة من السكان؛ وإذ تتسم مصر بأنها دولة محافظة اجتماعيًا، تتمتع وسائل الإعلام الدينية بحضور كبير؛ سواء المتخصصة الصادرة عن مؤسسة الأزهر الإسلامية، أم عن الكنيسة القبطية في القاهرة. وعلى الرغم من عدم وجود انقسامات عرقية واضحة داخل المجتمع المصري، فإن التوترات تثور حول القضايا الدينية والأيديولوجية، ويشكل صعود الإسلام السياسي منذ السبعينيات ـ ولا سيما نشاط جماعة الإخوان المسلمين، واستخدامها الفكر الديني ـ أيديولوجية إقصائية تجاه الآخرين. ويقدم الإخوان المسلمون إجابات مختلفة اختلافًا جوهريًّا عن الأسئلة المتعلقة بهوية مصر والتحالفات الدولية. وبعد صعود وجيز في السلطة، عقب ثورة التحرير في عام 2011، أُقصيت الآن جماعة الإخوان المسلمين، وغيرها من الجهات الفاعلة المثيرة للجدل، إقصاءً شديدًا؛ فمنذ عام 2013 يتم تعقب أعضاء

جماعة الإخوان المسلمين، أو نفيهم أو سجنهم. أما التيارات الأيديولوجية الأخرى؛ مثل بقايا اليسار، وكذلك الليبراليين التقدميين، فهي ضعيفة التأثير، ولا تزال نخبوية في قاعدتها الانتخابية وتواصلها وخطابها.

يبلغ عدد سكان مصر 99 مليون نسمة، ولديها قاعدة ضخمة من الشباب؛ حيث يشكل السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 عامًا، أكثر من ثلث سكان البلاد. وتواجه الدولة تحديات كبيرة في تقديم الخدمات، كالتعليم والرعاية الصحية، وكذلك فرص العمل. وعلى الرغم من تمثيل المرأة المحدود خلال القرن الماضي، وحصولها اليوم على مزيد من الحقوق القانونية، مثل الحق في التصويت والحق في التعليم، فإنها لا تزال تعاني صعوبات في هذا البلد المحافظ اجتماعيًا. وتواجه مصر تحدي الأمية الذي طال أمده، بحيث لا يزال ما يقارب 25 في المئة من إجمالي السكان أميين. وتشير الاتجاهات إلى ارتفاع معدلات الأمية بين النساء، وبخاصة في المناطق الريفية. ولا تزال المرأة تعاني ـ على الرغم من التطور التدريجي لحقوقها ـ الممارسات الاجتماعيةَ المجحفة، بما في ذلك العنف المنزلي والحرمان الاجتماعي والاقتصادي، مثل أحقية وراثة التركة أو الحصول على التعليم.

لا تزال تداعيات الانتفاضات العربية تُشكل المجال السياسي الحالي والخطاب، وبين شعور الجمهور بالإرهاق والخوف، يتسم الوضع الحالي بالانغلاق التام؛ حيث أظهرت السلطة بوضوح نزعة نحو تكثيف آليات السيطرة منذ ثورة التحرير، وتنظر المعارضة إلى أحداث عام 2013 على أنها انقلاب على الرئيس المنتخب قانونًا (محمد مرسي) الذي ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، بينما ينظر إليها الأطراف الأخرى، على أنها ثورة تصحيحية ثانية ضد زعيم متطرف. وقد تسبب ذلك في انقسام كبير مع تداعيات خطيرة على مصر، وأدت أحداث عام 2013 إلى مراحل من العزلة الدولية بين عامي 2013 و 2015، عندما أخرجت مصر موقتًا من الاتحاد الأفريقي. لذا، سعت وسائل الإعلام الحكومية بقوة إلى دعم صورة مصر خارجيًا خلال تلك المرحلة التي اقترنت بالدبلوماسية المكثفة. مع ذلك، وفي خضم صعود الاستبداد اليميني العالمي، وخوف أوروبا من الهجرة وعدم الاستقرار، لا يواجه النظام المصري الحالي ضغوطًا حقيقية من أجل التحول إلى الديمقراطية.

ثانيًا: التطورات التاريخية

ظلت مصر رائدة في صناعة الإعلام؛ حيث تعد وسائل إعلامها من أقدم وسائل الإعلام في المنطقة العربية، ويبلغ عمر الوسائط المطبوعة أكثر من 200 عام، فقد بدأت

في أواخر القرن الثامن عشر عندما كانت مصر إحدى ولايات الإمبراطورية العثمانية. وبدأ نابليون الحملة الفرنسية لغزو مصر عام في 1798، وأحضر الغزاة المطبعة إلى مصر. وكانت أول صحيفة تنشر *Le Courrier de l'Egypte* في عام 1798 باللغة الفرنسية، موجّهة إلى جنود نابليون، ليبقوا على اطلاع على أحوال وطنهم واتصال به. وبعد أن تولى محمد علي الحكم، أصدر صحيفة **الخديوي** العربية في عام 1921 لنشر الأخبار الرسمية، وربط المحافظات بعاصمة السلطة المركزية في القاهرة[1].

عندما حرر الخديوي إسماعيل سياسات ترخيص الصحف في عام 1875، بدأ مشهد الصحف المصرية في الازدهار بسرعة؛ ففي غضون 15 عامًا فقط، تم تسجيل أكثر من 200 صحيفة بحلول عام 1890، بعضها من الصحف الرائدة ذات التقاليد العريقة في الصحافة، مثل **الأهرام في** عام 1875 التي لا تزال تصدر حتى اليوم. وكان للصحف الأخرى دور مهم في التعبير عن صراع الهوية في البلاد؛ حيث عكست التعددية في الثقافة السياسية في مصر، وتنوعت الصحف الناشئة الجديدة، وشملت جريدة **المقطم** في عام 1888 الموالية لبريطانيا، والصحيفة الإصلاحية التقليدية **المؤيد** في عام 1889، وجريدة **الأستاذ** النقدية الساخرة في عام 1892، والجريدة القومية المصرية **اللواء** في عام 1900. واستفادت وسائل الإعلام المصرية المطبوعة في البداية من المهاجرين المشرقيين الفارين من الحكم العثماني القاسي، واستفادت كذلك من الانتشار التدريجي للصحافة المطبوعة ومعدلات محو الأمية المتزايدة، وتتشابه هذه المرحلة تاريخيًا على نحو مذهل مع عصر الصحافة الجماهيرية التي تزامنت معها في أوروبا والولايات المتحدة.

شهد عام 1882 شرخًا سياسيًا في مصر؛ حيث بدأت المواجهة الدموية الثانية مع القوى الغربية البريطانية، بعد حملة نابليون الفرنسية في عام 1798، وقد فشل عرابي وأنصاره في صد الاحتلال البريطاني، إبان تطلعات بريطانيا إلى توسيع رقعتها الجغرافية، وربطها من الشمال إلى الجنوب عبر القارة الأفريقية، لتتصل بمستعمراتها في الهند بامتداد الطريق التجاري الذي يمر عبر قناة السويس، واستغلت بريطانيا عدم الاستقرار السياسي في مصر، والحماية الافتراضية للخديوي الضعيف (الحاكم العثماني) كذريعة لاحتلال مصر التي أصبحت محمية بريطانية غير رسمية حتى عام 1913، حين أُعلنت رسميًا تحت الحماية البريطانية مع بداية الحرب العالمية الأولى. وأدت هذه التطورات إلى جلب المؤثرات البريطانية والفرنسية والعثمانية إلى مصر، فتشكل المشهد الإعلامي، وفقًا لذلك.

(1) عواطف عبد الرحمن، **قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي** (القاهرة: دار العربي، 2002)، ص 102.

وكان الحكم البريطاني ـ الذي بدأ في عام 1882 جنبًا إلى جنب مع الحكم الرسمي لقصر الخديوي الموالي للإمبراطورية العثمانية ـ متسامحًا مع المشهد الإعلامي التعددي، على الرغم من إغلاقه ـ من حين إلى آخر ـ الصحفَ ذات التوجه النقدي اللاذع، على أمل الاستفادة من تفتت الأصوات الإعلامية في مواجهة القوى المنافسة الأخرى. ونتج من ذلك أن تأثر النظام الإعلامي في مصر بأحداث هذا الصراع والتشرذم والمتاهات السياسية.

منذ ذلك الوقت، لم تنتهِ أغراض التعبئة الدعائية والتوازي بين السياسة والإعلام. وبعد صياغة أول دستور مصري في عام 1922، أثبتت ما تسمى «التجربة الليبرالية» في مصر، التي دامت حتى عام 1936، إمكانية التعايش بين الأحزاب ووسائل الإعلام المطبوعة، بل ومساندة بعضها بعضًا أيضًا. وأدى ذلك الوقت العصيب الذي تميز بالاحتجاجات المتكررة في المراكز الحضرية، إلى نشوء نقاشات حول مستقبل مصر وهويتها. علاوة على ذلك، نتج من التوسع في التعليم تكوُّن طبقة جديدة. وشهدت هذه المرحلة إنشاء دُور إعلامية مصرية مثل **الأخبار** و**روز اليوسف** التي لا تزال تصدر حتى اليوم، لكن بعدما صارت ملكًا للدولة.

قامت حركة الضباط الأحرار في عام 1952، مدفوعة بالمظالم ضد نظام الامتيازات غير العادلة، حيث قادها الجيش والمجتمع بعامة، فأطاحت بالنظام الملكي وأجبرت القوات العسكرية البريطانية على المغادرة. وتولى الرئيس جمال عبد الناصر السلطة في عام 1954 وأسس الجمهورية، ومارس ضغوطًا من أجل السيطرة الكاملة على المجال العام، ومن ثَمَّ السيطرة على الدولة الفتية المستقلة، وأسس دارًا إعلامية جديدة باسم **التحرير**، تُصدر جريدة **الجمهورية**. وفي عام 1960، أمَّم عبد الناصر جميع وسائل الإعلام، بحجة حماية مصالح الجمهور وخدمتهم، وحماية الاستقرار.

كان للإذاعة بداية مبكرة في مصر خلال عصرها ذي الطابع العالمي النابض بالحياة تحت الحكم البريطاني؛ ففي العشرينيات من القرن الماضي، نشأت محطات الإذاعة الفردية التي بدأها ـ في الغالب ـ رعايا أجانب مقيمون في مصر (في القاهرة والإسكندرية) لأغراض الترفيه في المقام الأول، ويسمى هذا بعصر «الإذاعات الأهلية»[2]. وفي 31 أيار/ مايو 1934، تم إنشاء برنامج إذاعي رسمي بالتعاون مع شركة ماركوني البريطانية. ومع تصاعد المواقف المناهضة للاستعمار ونمو التوجهات الوطنية في عام 1947، قرر رئيس

(2) سامي الشريف، **الإعلام المتخصص: الإذاعات والقنوات المتخصصة** (القاهرة: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2015).

الوزراء تأميم المحطات الإذاعية بالكامل وتعريبها، وبدْءَ الإنتاج المصري. وحتى يومنا هذا، تحرص مصر على الاستثمار في برنامجها الإذاعي المتطور الذي يحتوي على 40 محطة إذاعية باللغات الأجنبية في إطار جهود الدبلوماسية العامة، التي لم تبث باللغات الإنكليزية والفرنسية والألمانية فقط، ولكن أيضًا باللغات الأقل انتشارًا، مثل العبرية والسواحيلية.

أما السينما المصرية، فمثلها مثل الإذاعة، تضرب بجذورها إلى حقبة الجاليات الأجنبية في أواخر القرن التاسع عشر. وتتمتع صناعة السينما المصرية بتاريخ طويل وشعبية في المنطقة؛ فقد عُرض الفيلم السينمائي الأول في الإسكندرية في عام 1896، بعد عام واحد فقط من الظهور العالمي الأول للسينما، وأنتجت شركة إيزيس للأفلام أول فيلم روائي في عام 1927؛ وإذ تشتهر مصر باسم «هوليوود الشرق»، تعتبر شعبية إنتاجها أحد أسباب انتشار اللهجة المصرية في الدول العربية خارج مصر. وتعتبر السينما ركيزة قوة مصر الناعمة. ومثلت الستينيات حقبة ذهبية للسينما المصرية من حيث عدد الأفلام التي تم إنتاجها، والتراث الذي تركه مشاهير النجوم من أصحاب الشعبية الكبيرة. وعلى الرغم من نظام الحزب السياسي الواحد، متمثلاً في الحزب الاشتراكي في عهد عبد الناصر، فإن الدولة استثمرت إلى حد كبير في الفنون والسينما.

يُعد التلفزيون إلى حد بعيد أكثر وسائل الإعلام شعبية في مصر، لأنه المصدر الأول للأخبار والترفيه. وقد احتكرت مصر تاريخيًا البث الأرضي من مبنى الإذاعة والتلفزيون الشهير **ماسبيرو** في وسط البلد في القاهرة، الذي كان يعكس معماريًّا صورة مبنى التلفزيون الفرنسي. وبدأ البث التلفزيوني في عام 1960 في عهد الرئيس عبد الناصر الذي استثمر المشاعر الوطنية القوية، فاستخدم التلفزيون ليكون شاهدًا على جمهورية مصر الحديثة. ثم أسس أنور السادات، خليفة عبد ناصر، **اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري** (ERTU)، ليصبح الهيئة التي تتحكم في قنوات الإذاعة والتلفزيون التي تُبث في مصر.

طوّر التلفزيون المصري برامجه ببطء لدعم مزيد من التعددية الخاضعة للرقابة من خلال تقديم **القناة الأولى** الموجهة الأخبار، وبث البرامج الخفيفة من خلال **القناة الثانية**. وفي أواخر الثمانينيات، توسّع التلفزيون الحكومي في خدماته، ليقدم خمس قنوات إقليمية إضافية، تبث إرسالها للعاصمة القاهرة والإسكندرية ومنطقة قناة السويس وصعيد مصر ودلتا النيل. وفي تسعينيات القرن العشرين، تم إدخال القنوات الفضائية إلى المنازل المصرية، وشكلت تلك القنوات تحديًا خطيرًا في تجاوز الإطار التنظيمي الوطني للبث. وقد أدى وصول هذه القنوات المنافسة إلى الأسر المصرية ـ إضافةً إلى هجرة الخبرات الهائلة من

العاملين في **ماسبيرو** إلى شبكات التلفزيون العربية الأخرى ذات التمويل الأفضل ـ إلى زعزعة شعبية **اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري** تدريجيًا. علاوة على ذلك، فإن الصحافيين والإعلاميين المصريين الذين غادروا البلاد هم من وضعوا التصورات المفاهيمية للكثير من وسائل الإعلام التي انطلقت في دول الخليج ابتداء، وأداروا الكثير منها مددًا طويلة، ما يؤكد مفهوم الريادة الإعلامية المصرية.

تم إدخال الإنترنت إلى مصر في عام 1993، ونما معدل انتشار استخدامه على نحوٍ مطرد في المجتمع من 1 في المئة في عام 2000، إلى 45 في المئة في عام 2017. ويشكل مستخدمو **الفيسبوك** وحدهم 35 مليون مشترك في مصر، وتاليًا يمكن القول، إن ثلث السكان لهم حسابات على **الفيسبوك**.

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

أبرز الصحافي والنقابي المصري المخضرم صلاح الدين حافظ في كتابه: **أحزان حرية الصحافة**[3] القيود الدائمة والمتعددة على وسائل الإعلام المطبوعة. ويلخّص عنوان الكتاب نضال الصحافة من أجل الاستقلال الذاتي، بوصفه كفاحًا سياسيًا واقتصاديًا ومهنيًا. وللصحافة المصرية تاريخ طويل من تقييد الحرية، ونحو 200 عام من النضال من أجل الحرية[4]، فنظرًا إلى المركزية البالغة والرقابة التنفيذية القوية على تعبئة وسائل الإعلام لأغراض التنمية الوطنية، فضلاً عن السيطرة على القواعد واللوائح المنظمة لوسائل الإعلام وملكيتها، لم تتمتع الصحافة سوى بمراحل قصيرة من الحرية[5]، أدت إلى بعض التحرك بين الصحافيين للضغط من أجل الحريات وأداء رسالة المهنة، وتمثلت الفرصة الأخيرة في مرحلة التحول بين عامي 2011 و 2013، بعد ثورة 25 كانون الثاني/يناير2011.

أصبح النظام السياسي في مصر رسميًا، جمهوريًا رئاسيًا منذ عام 1952. وخلال السنوات السبع الماضية، صدر دستوران: الدستور المصري ـ المُلغى الآن ـ لعام 2012، والدستور المصري لعام 2014، إضافةً إلى التعديلات الدستورية في عام 2019. ويظهر هذا الوضع آليتين للتعامل: **الأولى**، أن التنافس السياسي في مصر اتسم تقليديًا بتسويته من

---

(3) صلاح الدين حافظ، **أحزان حرية الصحافة** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1993).

(4) Ahmed El-Gody, «The Media System in Egypt [in German],» in: Hans-Bredow-Institut, ed., *International Handbook of Media* [in German] (Baden-Baden: Nomos, 2009), p. 732.

(5) Carola Richter, *Media Strategies of Egyptian Islamists in the Context of Democratization* [in German] (Berlin: Frank and Timme, 2011).

خلال القنوات الشرعية. أما **الثانية**، فهي رغبة أصحاب السلطة في التمسك بصورة دولة القانون، من أجل حماية صورتهم في الخارج. مع ذلك، ومنذ عام 2014، أدت التغييرات التنظيمية والقانونية المتسقة إلى استعادة التسلط التشريعي[6]، فضلاً عن أن إلغاء وزارة الإعلام الذي طال انتظاره في عام 2014، لم يؤسس لمزيد من الحريات، كما كان متوقعًا.

هناك مفارقة بين الاعتراف الرسمي بحرية الصحافة على الورق في دستور عام 2014 من ناحية، وتشديد السيطرة من خلال الممارسة العملية من ناحية أخرى؛ فحرية التعبير مكفولة رسميًا في الدستور الحالي، في المادة 65 (حرية التعبير)، والمادة 68 (الوصول إلى المعلومات والوثائق الرسمية). مع ذلك، أدى إنشاء ثلاث هيئات تنظيمية، ومجالس إعلام في عام 2017 إلى تنظيم الحريات التي يمنحها الدستور على نحوٍ أضيق، وحَلت ثلاثة مجالس محل وزارة الإعلام التي ألغيت، وهي: **المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام** و**الهيئة الوطنية للصحافة** (التي تشرف على المؤسسات الإعلامية المطبوعة المملوكة للدولة وتديرها) و**الهيئة الوطنية للإعلام** (التي تشرف على خدمات البث المسموع والمرئي المملوكة للدولة وإدارتها). ويعين الرئيسُ؟ أعضاء المجالس التنظيمية الثلاثة، وتتشكل عضويتها من الصحافيين وعلماء الاجتماع ومديري وسائل الإعلام ورؤساء التحرير، وغيرهم.

تعبّر هذه المجالس على نحو متزايد عن اتجاهات لمزيد من إحكام السيطرة باستخدام قواعد أخلاقية غامضة تعتبر حدودًا قانونية. ومن بين الأمثلة على ذلك المادة 215، حيث يتولى **المجلس الوطني للإعلام** الذي يشرف على الصحافة المطبوعة والسمعية والبصرية والرقمية، مسؤولية مجموعة واسعة من وسائل الإعلام. وبحسب هذه المادة، على **المجلس** ضمان الحريات الإعلامية بأشكالها المختلفة، والحفاظ على التعددية الإعلامية وتجنب تركيز الوسائل وحماية المصلحة العامة وصياغة الأنظمة والمعايير التي تؤدي إلى التزام وسائل الإعلام بالتقاليد والأخلاق المهنية، والمحافظة على اللغة العربية ومراعاة قيم المجتمع وتقاليده البناءة. ويمكن أن تؤدي التفسيرات الفضفاضة لهذه المادة إلى الحد من حرية التعبير، كما يتضح من الملاحقات القضائية ضد الصحافيين، لتهديدهم قيم المجتمع عند نشر الأفكار والآراء حول القضايا التقدمية الخلافية، مثل حقوق المرأة.

عقب ثورة 25 كانون الثاني/يناير 2011، مرت الصحافة في مصر باضطرابات سياسية،

(6) Amr Hamzawy, «Egypt after the 2013 Military Coup: Law-making in Service of the New Authoritarianism,» *Philosophy and Social Criticism,* vol. 43, nos. 4-5 (2017), pp. 392–405.

بدأت بتمزق كبير في النظام في عام 2011، واستمرت حتى الإلغاء التدريجي لأي هامش حرية اليوم. كان يُنظر إلى النضال من أجل حرية الصحافيين في مرحلة ما بعد الثورة في مصر، على أنه فرصة سانحة لتحويل آمال الصحافيين ومطالبهم بالإصلاحات العاجلة والمتأخرة في المهنة إلى واقع ملموس. وكانت هناك حاجة إلى إجراءات محددة لإصلاح وسائل الإعلام في مصر مباشرة بعد ثورة التحرير، لتحقيق مزيد من الاستقلالية[7]، ومن أهمها: مزيد من الاستقلال عن السيطرة التنفيذية وإلغاء عقوبة الحبس وبناء صحافة محلية وإقليمية قوية وتحويل وسائل الإعلام التي تديرها الدولة إلى مؤسسات إعلامية تهدف إلى الخدمة العامة الحقيقية، وهو ما يضيف المزيد من التعددية في جمعيات الصحافيين، وأخيرًا، الحفاظ على الإدارة الرشيدة في المؤسسات الإعلامية.

يمكن تقسيم سنوات التحول المضطربة بين عامي 2011 و 2019 إلى أربع مراحل:

المرحلة **الأولى**: (2011 ـ 2012)، التي جاءت مباشرة بعد استقالة مبارك، عندما تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة، وقاد مناورات الاستقرار الأولية.

المرحلة **الثانية**: بين أيار/مايو 2012 وحزيران/يونيو 2013، خلال حقبة رئاسة الرئيس محمد مرسي لحكومة يهيمن عليها الإخوان المسلمون. وتمثل كلتا المرحلتين أعلى إمكانات التحول للصحافة المصرية؛ فقد كانت النشوة الشديدة والاحتجاجات يهدفان إلى إصلاح الإعلام المصري، وتبادل الصحافيون آراءهم الذاتية النقدية في شأن الممارسات الصحافية في البلاد. وأبرزَ تقرير صادر عن منظمة **فريدم هاوس** في عام 2012 هذا النقاش المجتمعي؛ فأول مرة منذ عقود، وُصف نظام الإعلام المصري بأنه «حر جزئيًا»، وانتشرت وسائل الإعلام التعددية الجديدة إلى حد كبير، وخدمت ذوي الحاجات المهمشة في السابق[8]. وكانت وسائل الإعلام الإسلامية أقوى الوافدين الجدد، ومع ذلك، حتى في ظل ظروف الحرية المزدهرة هذه، كان وضع الصحافيين «محفوفًا بالمخاطر»[9]. وتشمل الأمثلة على ذلك، ظروف العمل غير الآمنة أو غياب الأمان أثناء الاشتباكات والاضطرابات السياسية. وخلال حكم الإخوان المسلمين، كانت الصحافة هدفًا لمحاكمات متكررة لترويع الصحافيين.

(7) Naomi Sakr, *Transformations in Egyptian Journalism* (London: I. B. Tauris, 2013), pp. 9-10.

(8) Freedom House, «Freedom House Country Reports on Egypt,» <http://www.freedomhouse.org/country/egypt#.VDYl5hbYohY>.

(9) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization [UNESCO], *Assessment of Media Development in Egypt: Based on UNESCO's Media Development Indicators* (Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, 2013), p. 76.

المرحلة **الثالثة**، بين تموز/يوليو 2013 وأيار/مايو 2014؛ فبعد أن طرد المجلس الأعلى للقوات المسلحة الرئيس الراحل مرسي من مكتبه وقدم رئيسًا موقتًا، توقّفت فجأة عمليات التفاوض لتطوير المشهد الإعلامي، ولم يتم تناول القضايا الأساسية المتعلقة بإضفاء الطابع المهني على الصحافة، واستقلاليتها، وقدرتها المالية من خلال عملية تفاوض حقيقية.

أما المرحلة **الرابعة**، فبدأت بانتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيسًا في عام 2014، واستمرت بعد إعادة انتخابه في عام 2018، مؤخرًا، حيث تراجعت مصر إلى المركز 166 من 180 في تصنيف **مراسلون بلا حدود** في عام 2020. ويستهدف قانون الجرائم الإلكترونية الصادر في آب/أغسطس 2018 حرية التعبير على المدونات ووسائل التواصل الاجتماعي. ومن الأمثلة على الترهيب المباشر، ما حدث في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، عندما اقتحمت قوات الأمن **مدى مصر**، وهي منصة صحافية مستقلة على الإنترنت. وأثّر هذا المناخ السياسي في التغطية الإعلامية الإخبارية، وجعلها أقل تنوعًا في لحظات الأزمات أو الشؤون المتعلقة بالأمن. وتهدف الرقابة المتزايدة على المراسلين الأجانب ـ مثل إلغاء اعتماد مراسلي **البي بي سي** في عامي 2018 و2019 ـ إلى السيطرة على التغطية غير المصرية عن مصر، على الرغم مما يسببه ذلك من ضرر مؤسف على صورة مصر.

كانت لحظة التصعيد غير المسبوقة بين الدولة ووسائل الإعلام في أيار/مايو 2016، عندما اقتحمت قوات الشرطة، مبنى نقابة الصحافيين المصريين لاعتقال صحافيين، قبل يوم واحد فقط من اليوم العالمي لحرية الصحافة.

على الرغم من إمكانية ممارسة الصحافة لجميع الخريجين من مختلف التخصصات، لا تُمنح الحماية الرسمية إلا للأعضاء الرسميين في نقابة الصحافيين، بوصفها النقابة المهنية الوحيدة التي تمثل الصحافيين العاملين في الوسائل المطبوعة، وتفرز اللوائح الإقصائية والتقييدية لعضوية هذه النقابة التمييز ضد الصحافيين الرقميين؛ حيث يُحظر عليهم أن ينضموا إلى عضويتها. وللإعلاميين الآخرين نقابة منفصلة تعرف باسم «النقابة العامة للعاملين بوسائل الإعلام»، وهي ذات توجه خدمي، وليست ناشطة سياسيًا.

رابعًا: الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

يشهد الاقتصاد السياسي لوسائل الإعلام في مصر تضارب مصالح لا يزال قائمًا إلى الآن؛ في حيث تتحكم رأسمالية الدولة غير المباشرة في الاقتصاد الإعلامي وتحدد هياكل

ملكيته. وعقب قيام الجمهورية المصرية في عام 1952، تم تأميم جميع وسائل الإعلام الخاصة، وتحويلها إلى مؤسسات تديرها الدولة، ثم تم تقديم الصحف الحزبية تدريجيًا في أوائل السبعينيات، ولاحقًا ظهرت وسائل الإعلام الخاصة في منتصف التسعينيات. وأدت الملكية الثلاثية للصحافة المصرية (الصحافة الحكومية والحزبية والخاصة) إلى تناقضات صارخة في الاقتصاد السياسي، ومدى الاستقرار المالي والممارسات الصحافية؛ فوسائل الإعلام القومية، تتلقى دعمًا كاملاً من الدولة، وتتبع إلى حد كبير الخط الرسمي، مع هوامش محدودة. وتمثل ممارسات التكيف وانتهاج النقد المعتدل استراتيجيات للبقاء السياسي لرؤساء التحرير الذين ترشحهم الدولة وتعينهم. وفي الوقت نفسه، وفي عهد الرئيس الأسبق مبارك، أدى تحديث تقنيات الطباعة في أواخر التسعينيات إلى استثمارات ضخمة في تقنيات الطباعة في أكبر ثلاث مؤسسات إعلامية مملوكة من الدولة، وممولة من القطاع العام، وهي: **الأهرام** و**الأخبار** و**الجمهورية**. وحدث ذلك في إطار استراتيجيات رفع كفاءة الإعلام المصري وريادته.

تُعد مبيعات الصحف القومية محدودة، ويتسم الإعلام القومي بزيادة العاملين والمديونية الكبيرة التي بلغت 1.6 مليار دولار أمريكي في عام 2015 [10]. فعلى سبيل المثال، تبلغ مبيعات أقدم صحيفة يومية **الأهرام** 70000 نسخة فقط يوميًّا، مقارنةً مع عام 2013، عندما كان توزيعها أكبر بعشرة أضعاف. وعلى الرغم من الخسائر المالية، فإن الصحافيين في وسائل الإعلام القومية، يتمتعون بمزايا القطاع العام؛ فهم في مأمن من التسريح الوظيفي، بسبب التكلفة السياسية الباهظة التي قد تترتب على هذا القرار. ومن جانب آخر، تشير الدراسات إلى انتشار الممارسات الفاسدة، مثل المحسوبية وخلط المحتوى التحريري بالإعلانات[11]. أما اللوائح الجديدة الصادرة بعد عام 2014، فقد اعتبرت وسائل الإعلام الحكومية عبئًا ماليًا ضخمًا، ومن دون فائدة سياسية حقيقية. وقد توقفت التعيينات الجديدة فيها تمامًا لوقف النزيف المالي. ولا يندرج التوسع في الاستثمارات الإعلامية في جدول الأعمال الحالي، بل على العكس من ذلك، حيث ينظر إليها الحكّام على أنها منافس، فبدلاً من تقويتها، تتمثل الاستراتيجية الحالية في إضعافها، لأن ولاءها وتأثيرها غير مضمونين.

من ناحية أخرى، تتمتع المؤسسات الإعلامية الخاصة بتاريخ من التسامح مع هامش

(10) K. Miri, «The National Journalism Administration,» *Egyptian Currents*, vol. 13, no. 4 (2015), pp. 77–80.

(11) M. Ghali, «The Journalists' Vision on the Financial and Managerial Corruption of Official Newspaper Adminstrations,» *Egyptian Journal of Journalism Research,* vol. 1, no. 1 (2015), pp. 31–127.

من الحريات، ويتم إدارتها وفقًا لنماذج عمل، تهدف إلى الربح والتأثير في المجال العام؛ فيشتري أباطرة الأعمال وسائل الإعلام لحماية مصالحهم في الأعمال التجارية الأخرى[12]، وعلى الرغم من أنهم يتكبدون خسائر، فإن هذه الخسائر تغطي إيرادات شركاتهم الأخرى غير الإعلامية. ومقارنةً مع أولئك الذين يعملون في وسائل الإعلام القومية، يحقق صحافيو وسائل الإعلام الخاصة دخلاً أكبر، في مقابل أعباء العمل الكبيرة.

لكنّ فصل الصحافيين تعسفيًا وإغلاق المؤسسات الكبيرة صار سمة الإعلام الخاص منذ عام 2014؛ فبعد ارتفاع قصير الأمد في المبيعات بين عامي 2011 و2012، حيث بلغ توزيع صحيفة **المصري اليوم** اليومية الخاصة مثلاً 650 ألف نسخة في اليوم، تعاني الصحيفة نفسها في الوقت الحاضر تراجعًا في مبيعاتها، حيث تصل إلى 60.000 نسخة في اليوم. وعلاوة على ذلك، تجاوزت الصحف الحزبية سنواتها الذهبية في التسعينيات، وهي تصارع حاليًا من أجل البقاء، ولا سيما بعد أن انفض الجمهور عنها.

تُعد أزمة الصحافة حادة؛ فمن حيث المبيعات، تراجع عدد المطبوعات من ثلاثة ملايين نسخة يومية في عام 2000، و1.5 مليون نسخة يومية في عام 2010 إلى أقل من 200 ألف نسخة يتم بيعها يوميًا في عام 2018 على مستوى الدولة[13]. وباعتبار أن عدد السكان 100 مليون نسمة تقريبًا، فإن كل 1000 نسمة يشترون نسختين فقط، ولا يمكن الاكتفاء باعتبار انتشار الفقر والأمية، لتفسير تراجع مبيعات الصحف. في الواقع، لقد ابتعد القرّاء من الشباب على نحو متزايد عن وسائل الإعلام التقليدية، ووفقًا لاستطلاعات الرأي التي أجرتها مؤسسة «بصيرة»، فإن 65 في المئة من الشباب المصري لا يقرأون الصحف، و7 في المئة فقط هم من يقرأونها «دائمًا»[14].

أظهرت ملاحظات التطورات الأخيرة في وسائل الإعلام عمليات استحواذ وممارسات احتكارية لا تتسم بالشفافية في صناعة الإعلام. وفي الوقت نفسه، أقامت الشركات الإعلامية الخاصة الجديدة علاقات قوية مع مختلف أجهزة الأمن في الدولة من خلال واجهة أصحاب الأعمال المفضلين الموالين الذين استحوذوا على حصة الأغلبية في جميع

---

(12) Stephan Roll, «Egypt's Business Elite after Mubarak: A Powerful Player between Generals and Brotherhood,» *SWP Research Paper* (September 2013), <https://www.swp-berlin.org/en/publication/egypts-business-elite-after-mubarak>.

(13) اتصال شخصي مع مسؤول شبكة توزيع **الأهرام**، آب/أغسطس 2019.

(14) «Baseera: 32% of Egyptians Believe Media is Free,» Egypt Independent (30 April 2015), <https://ww.egyptindependent.com/baseera-32-egyptians-believe-media-free/>.

مؤسسات الإعلام المطبوع الخاصة[15]، وهو ما أدى إلى التكتلات الأفقية والرأسية في المؤسسات الإعلامية. ومن الأمثلة على ذلك، **مجموعة إعلام المصريين** (EMG)، فهي لا تمتلك فقط أكبر ثلاث شبكات تلفزيونية خاصة (**الحياة** و**أون إي** و**إكسترا نيوز**)، بل لها أسهم كبيرة في الصحف الخاصة (**اليوم السابع** و**صوت الأمة**)، وتسيطر أيضًا على مشهد الإنتاج السينمائي (50 في المئة من أسهم **شركة مصر للسينما**، و50 في المئة من **سينرجي برودكشن**)، ولها أسهم كبيرة في الكثير من شركات صناعة الإعلان[16].

إن ستين في المئة من قطاع التلفزيون، الذي تنظمه **الهيئة الوطنية للإعلام**، يملكه اتحاد الإذاعة والتلفزيون (القناتان الأولى والثانية) أو مجموعة إعلام المصريين. ومن بين اللاعبين الآخرين، موالون سابقون لمبارك، يمتلكون قناة **دريم تي في** و**صدى البلد**، ورجال أعمال يتعاونون على نحو وثيق في مجال صناعة الإعلان (قناة **النهار**). إضافةً إلى ذلك، هناك مجموعة (MBC) الإعلامية التي تمولها السعودية، والتي تعمل من دبي، وتبث قناة **أم بي سي مصر** (MBC Misr)[17]. نتيجة ذلك، نزعت عن قطاع التلفزيون الصبغة السياسية على نحوٍ متزايد بعد حقبة نابضة بالحياة من البرامج الحوارية السياسية المكثفة قبل منتصف عام 2013. وفي تلك المرحلة، سيطر المحتوى الترفيهي أو الموجّه على معظم أوقات البث.

لا تزال الصحافة الرقمية المهنية تخضع للرقابة في مصر؛ ففي تشرين الأول/أكتوبر 2018، طالب المجلس الأعلى لتنظيم وسائل الإعلام الصحفَ المحلية على الإنترنت بتقنين وضعها في غضون أسبوعين. وكان هذا تجسيدًا لقوانين تنظيم وسائل الإعلام المثيرة للجدل التي أقرها البرلمان المصري في تموز/يوليو 2018 [18].

يمكن تلخيص استخدام وسائل الإعلام في مصر على النحو التالي: تقريبًا كل السكان، أو أكثر من 97 في المئة، يشاهدون التلفزيون، و33 في المئة فقط يستمعون إلى الراديو، و16 في المئة من الناس يقرأون الصحف[19]. من جهة أخرى، أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي على نحو متزايد منافسًا قويًّا لوسائل الإعلام المهنية الراسخة.

(15) Reporters without Borders, «Media Ownership Monitor: Egypt,» (2019), <https://egypt.mom-rsf.org/en/owners/companies/>.

(16) Ibid.

(17) Ibid.

(18) Rana Mamdouh and Salma Khalifa, «Egypt's New Media Laws: Rearranging Legislative Building Blocks to Maximize Control,» *Mada Masr* (17 July 2018). <https://bit.ly/32lzFa0>.

(19) Reporters without Borders, «Media Ownership Monitor: Egypt».

ومصر، مثلها مثل البلدان الأخرى، حيث تجد وسائل الإعلام التقليدية منافسة جديدة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المجانية، وتشكل تحديًا لها، على الرغم من أنها لا تخضع لمراجعة الحقائق الواردة فيها، وكثيرًا ما تعمل وفقًا لمنطق الإثارة، وما يطلق عليه «الترند».

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

كانت مصر رائدة في وسائل الإعلام وتقنيات الاتصال في العالم العربي؛ فبعد أن استثمرت في وقت مبكر في التلفزيون الوطني، استهدفت تأمين مكانتها الريادية الإقليمية في الإعلام. في عهد الرئيس حسني مبارك (1981 ـ 2011)، عملت مصر على تأمين تقدمها التكنولوجي في المنطقة العربية، ونافست شبكات التلفزيون والمدن الإعلامية التي تم إطلاقها حديثًا والممولة خليجيًّا، وأطلقت مصر أول قنواتها الفضائية العربية، وهي **القناة الفضائية المصرية** في عام 1990. كما أطلقت أول قمر صناعي لها في عام 1998 لترسيخ مكانتها بوصفها بلدًا رائدًا في الأخبار والترفيه في الشرق الأوسط. مع ذلك، لم يصمد مشروع إطلاق أكثر من 15 قناة متخصصة اقتصاديًّا، وتسبب بضغوط شديدة على اتحاد الإذاعة والتلفزيون الذي يموّله القطاع العام. في الوقت نفسه، استثمرت الحكومة في **مدينة الإنتاج الإعلامي** الواقعة في ضاحية 6 أكتوبر لتعزيز مكانة مصر الإقليمية، واستيعاب الإنتاج السينمائي والدرامي الطموح. وتستضيف **مدينة الإنتاج الإعلامي** (Media City) عدة استوديوهات لمحطات التلفزيون الفضائية التي يملكها القطاع الخاص، مثل **دي أم سي** (DMC) و**دريم** (Dream) و**المحور** (ElMehwar).

ازدادت أهمية وسائل الإعلام الرقمية الجديدة في مصر على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية. وتماشيًا مع خطط التحديث في ظل حكم الرئيس السابق مبارك، وفي أوائل العقد الأول من القرن الحالي، أعلنت الدولة الاستثمار في خطة طموحة لتقنيات الإنترنت والاتصالات، استهدفت توصيل كل جهاز كمبيوتر في كل منزل مصري بحلول عام 2008 بالإنترنت، التي تنظمها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (أُسّست في عام 1999)، والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (أُسّس في عام 2003)، وتم إنشاء شراكة مع **مايكروسوفت** (Microsoft) لإطلاق حوافز لتسويق أجهزة الكمبيوتر الشخصية، وإنترنت فائق السرعة 512 كيلوبايت ADSL. وأدت الاستثمارات في البنية التحتية التكنولوجية إلى جعل مصر مكانًا جذابًا للاستثمارات والصناعات الأجنبية. وعلى الرغم من الرقابة على الإنترنت وسرعاتها المحدودة، فإن هذه الاستثمارات في تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات مهّدت الطريق أمام تطور أنشطة التدوين وصحافة المواطنين التي ساهمت في ثورة التحرير في عام 2011.

أرجع الكثير من العلماء والمعلقين ثورة التحرير، بصورة مباشرة، إلى ظهور الإنترنت؛ حيث يطلق عليها على نطاق واسع «ثورة **الفيسبوك**». ولكن هذه نظرة مبسطة إلى الأحداث والتفاعلات بين الإعلام والسياسة[20]. ومع ذلك، فقد تميزت بداية الانتفاضات المصرية بالفعل بصعود صحافة المواطن، ومشهد المدونين الذين دفعوا بقضايا المعارضة إلى وسائل الإعلام الرئيسة، وهو ما أدى إلى إحداث «تأثير من القاعدة إلى القمة»[21].

أدى التقدم السريع والهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قبل «الثورات العربية» إلى تحويل الاتصال السياسي نحو أنماط متغيرة. لذلك، لم يعُد الاحتكار الكامل للدولة لوسائل الإعلام ممكنًا؛ فعلى سبيل المثال، وسعت المدونات السياسية من آفاق الحوار، وقدّمت شبكات نابضة بالحياة للأفراد ذوي وجهات النظر المماثلة[22].

مع ذلك، في حين يصف هذا الوضع الدولة قبل ثورة عام 2011 مباشرة، ظهرت مؤخرًا علامات متزايدة على توسع بسط السيطرة على المجال العام؛ فمنذ عام 2013، وبعد الانتخابات الرئاسية اللاحقة في عامي 2014 و2018، أصبحت سياسات عدم التسامح تجاه المعارضة والنقد هي السمة السائدة، وتجلت من خلال زيادة السيطرة وسجن الصحافيين والاستيلاء على جميع وسائل الإعلام شبه المستقلة واستخدام تقنيات المراقبة الحديثة، فإضافةً إلى حجب أكثر من 500 موقع إلكتروني وإعلامي، أصدرت السلطات قانونًا معنيًا بجرائم تقنية المعلومات في عام 2018، شدد على المجال العام للإنترنت، من خلال ملاحقة مديري مجموعات **الفيسبوك** على سبيل المثال[23].

أما في قطاع الاتصالات، ففي مصر أربع شركات للهاتف المحمول: ثلاث شركات خاصة، لها أسهم في **المصرية للاتصالات** الحكومية، وشركة رابعة مملوكة من الحكومة،

(20) Hanan Badr, «Transformation, Social Media and Hybrid Media Systems – Rethinking Media Visibility of Counter-issues in North Africa before and after the Arab Uprisings,» *IEMed Mediterranean Yearbook 2019*, <https://bit.ly/32fg0s6>.

(21) Hanan Badr and Carola Richter, «Collective Self-determination in Autocracies? Agenda Building in the Interaction of (Digital) Media and Activists during Anti-torture Protests in Egypt,» [in German], *Medien and Kommunikation*, vol. 66, no. 4 (2018), pp. 542–561.

(22) Antoinette Pole, *Blogging the Political: Politics and Participation in a Networked Society* (London: Routledge, 2010), p. 1.

(23) Reporters without Borders, «Egypt Country Report,» (2019), <https://rsf.org/en/taxonomy/term/156>.

وهي شركة **وي**. وبسبب قوانين مكافحة الإرهاب الصارمة، والتدقيق الحكومي لمالكي خدمات الهاتف المحمول، انخفض معدل انتشار الهاتف المحمول من 112 في المئة ـ الذي مثل تشبعًا مفرطًا ـ في عامي 2012 و2013، إلى 95 في المئة في عام 2018، وفقًا لبيانات الاتحاد الدولي للاتصالات. وتقوم الملكية على ترخيص شركات الاتصالات لكبار رجال الأعمال الموثوق بهم. وقد انتقلت إلى النظم الحكومية في السنوات الأخيرة بصورة أكبر؛ فشركة **أورانج (موبينيل سابقًا)** تمتلك 99 في المئة من أسهمها شركة أورانج المساهمة، وتنقسم ملكية شركة **فودافون (كليك جي اس إم سابقًا)** على النحو التالي: مجموعة فودافون 54.93 في المئة)، والمصرية للاتصالات (44.94 في المئة)، بينما تبلغ نسبة الأسهم متغيرة الملكية (0.13 في المئة)، أما شركة **اتصالات**، فتملكها شركة اتصالات الإماراتية (76 في المئة)، والبريد المصري (20 في المئة)، ومستثمرون آخرون (4 في المئة). وجاءت الإضافة الأخيرة إلى السوق من خلال شركة **وي** من الشركة المصرية للاتصالات، التي تملكها الدولة، حيث تمتلك الحكومة المصرية 80 في المئة من أسهمها، بينما تطرح 20 في المئة من الأسهم للتداول.

سادسًا: التحديات

يمكننا القول إن نظام الإعلام الحالي غير مستدام؛ ففي خضم عدم توازن القوى المستمر والبيئة المقيدة، تعكس المنظومة الإعلامية ـ إلى درجة كبيرة ـ النظام السياسي وما يشهده من تراجع للتعددية. وفي ظل الوضع القائم، تبدو ومضات حرية التعبير، زمن حكم الرئيس الأسبق مبارك، وكأنها حالة من الترف السياسي. مع ذلك، أدت القيود إلى ازدهار حرية التعبير خارج البلاد؛ إذ يتسع نطاق الصحافة المصرية في المنفى، جراء منع الكثير من الصحافيين المستقلين من العمل داخل مصر. ولكن عادة ما يعتمد الاقتصاد السياسي لهذه المبادرات الصحافية في المنفى على قوى إقليمية، مثل قطر وتركيا (مثل **قناة الشرق** التي تُبث من اسطنبول، و**قناة العربي الجديد** التي تبث من لندن). وعلاوة على ذلك، يعتمد بعض وسائل الإعلام على برامج الدعم الإعلامي، حتى وإن كانت محظورة في مصر.

من الضروري أن نضع المنظومة الإعلامية المصرية في سياقها من المحددات السياسية، لأنها تستند إلى الحريات الممكنة؛ فقد اندلعت آخر التظاهرات التي لم تدم وقتًا طويلاً في أيلول/سبتمبر 2019 عقب كشف أحد المبلّغين عن وقائع فساد عبر **يوتيوب**، وهو ما أدى إلى موجة واسعة من القمع في خريف 2019، وقد تيسرت هذه العلاقات بين الأصوات الناقدة في المنفى، وتلك المقيمة في الداخل بفعل وسائل الإعلام الجديدة،

والطابع الدولي للإعلام. وحاول النظام السياسي أن يحافظ على الاستقرار، وهو الذي لا يزال في قلب المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة، التي تسببت بثورة ميدان التحرير، ويغذيها المد العالمي القائم للاستبداد اليميني السياسي.

يواجه المشهد الإعلامي، بناء على ما تقدم، عدة أزمات، من بينها: تآكل الجدوى الاقتصادية للإعلام وتراجع المهنية وإنتاج الممارسات القائمة على الولاء ورعاية الصحافة القائمة على المحسوبية. وقد أدى تفتت المجتمع المهني للصحافيين إلى إضعاف الجهود النقابية.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

يتجه الإعلام المصري نحو المجهول؛ فقد أدى ما يطلق عليه الخبراء: «موت الصحافة» وتراجع الطابع السياسي عن الفضاء العام والبيئة الإعلامية المقيدة، إلى إضعاف المنظومة الإعلامية. في إطار الظروف الحالية، تتغاضى الإرادة السياسية عن دفع تقدم قطاع الإعلام والاستثمار المفتوح فيه، وعلى الرغم من إعلان المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام عن خطة رقمنة طموحة لوسائل الإعلام، فإن الخطة ما زالت غير ملموسة النتائج. مع ذلك، فإن العالم الذي يتسم بالعولمة والترابط الآن لا يزال يشكل تحديًا كبيرًا لكل من هم في السلطة، كما يتضح لنا من وسائل الإعلام العابرة الحدود. وتتمتع المنظومة الإعلامية المصرية الضعيفة بإمكانات هائلة، إن أُتيحت لها فرصة النمو على نحوٍ مستقل؛ فوراؤها إرث قوي وأصول اقتصادية غير مستغلة، وصحافيون موهوبون ومهرة، وسوق كبير يشكل ثلث سكان الدول العربية. ومع ذلك، فإن هذه الموارد غير المستغلة لا تزال السبب وراء غياب التحسن في أوضاع المنظومة الإعلامية المصرية في المستقبل المنظور. وعلى ذلك، ففي حال حدوث انفراجة سياسية ـ إما من خلال الإصلاحات من أعلى، وإما من خلال اضطرار النظام إلى الاستجابة لانتفاضة جماهيرية جديدة ـ فإن قدرة المنظومة الإعلامية على التحول ستكون قائمة.

الفصل الرابع عشر

السودان: تأرجح وسائل الإعلام بين النظم العسكرية والديمقراطية

محمود قلندر

يصف هذا الفصل تأثير التغيرات السياسية المستمرة التي شهدها السودان، ليسلط الضوء على أثر التحولات السياسية من الحكومات الديمقراطية إلى الحكومات العسكرية منذ الاستقلال في أداء وسائل الإعلام. ويصف الفصل، على وجه الخصوص، دور الصحف في تطور الحس القومي في أوائل العشرينيات، وفي تطور العمل السياسي الحزبي بعد الاستقلال. كما يعرض الفصل دور الإذاعة والتلفزيون في سنواتهما الأولى، كأدوات دعاية حكومية وتعليمية، عندما كانتا في يد الدولة. ولكن مع ظهور البث والاستقبال عبر الأقمار الصناعية، سادت خدمات الإذاعة والتلفزيون الخاصة الترفيهية. ويناقش الفصل ـ عمومًا ـ تأثير الأنظمة السياسية الكثيرة التي شكلت العلاقة بين الإعلام والسياسة، ولا سيما تأثير قوانين الإعلام المختلفة التي أصدرتها الأنظمة السياسية المتعددة.

أولًا: معلومات أساسية

حتى انفصال الجنوب في عام 2011، كان السودان من أكبر الدول الأفريقية والعربية من حيث المساحة؛ إذ يحد البلاد من غربها كل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومن الشرق أثيوبيا وإريتريا، ومصر وليبيا من الشمال. ومنذ عام 2011، جمهورية جنوب السودان من الجنوب.

على الرغم من أن الثقافة السودانية يغلب عليها الطابع العربي المسلم، فإن مكوّن

البلاد العرقي مزيج من الأعراق الأفريقية والنيلية والعربية. كما يرتبط تاريخ الأرض ارتباطًا وثيقًا بالفراعنة، حيث اختلط الكثير من الممالك «المروية» و«الكوشية» بهم. ولعدة قرون سادت المسيحية في شمال السودان، قبل أن «ينتقل» الإسلام والعروبة إلى البلاد في القرن الثاني عشر تقريبًا، عبر ممرين، هما: مصر في الشمال، والمغرب الكبير في الغرب.

إن المجتمع السوداني بطبيعته مجتمع تقليدي، وقد ساعدته هذه الصفة على الحفاظ على تجانسه. ولهذا، فإن التأثير الإسلامي في الصحافة السودانية ملحوظ في كتابات الصحافيين السودانيين الأوائل ـ وحتى الحاليين ـ ويتجلى ذلك في استخدام الشعر العربي والآيات القرآنية والأمثال العربية على نطاق واسع، لإحداث أشد تأثير في الجمهور. والأمثلة على هذا التأثير موثقة جيدًا في الوثائق السودانية، مثل خطب المهدي وأقواله، وهو قائد الثورة المهدية، الذي استطاع أن يربح قلوب الجمهور وعقولهم[1]. ويمكن القول، إن الكتابات السياسية المقنعة الناجحة، اعتمدت على مزج المقاربات التحليلية الحديثة مع الاقتباسات المناسبة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأقوال الشهيرة للشخصيات الإسلامية[2]. وعلى الرغم من أن اللغة العربية هي اللغة المشتركة، هناك الكثير من اللغات المحلية المحصورة في بعض أجزاء البلاد؛ فعلى سبيل المثال، يتحدث البِجا في منطقة شرق البحر الأحمر لغة «التبداوية»، في حين أن بعض القبائل في الشمال يتحدث لغتي «المحس» و«الدنقلاوية».

وفقًا لآخر تعداد سكاني، يبلغ عدد سكان البلاد حاليًا 43 مليونًا، بمتوسط عمر 19.7[3]. والخطوط العرقية مرسومة بصورة واضحة في السودان؛ إذ يعبّر الصراع الشهير بين الشمال والجنوب ـ الذي استمر عقودًا حتى انفصال الجنوب ـ عن مثل خطوط الانقسام هذه. وتشمل مناطق هذا الصراع الاجتماعي أجزاء معروفة من البلاد، مثل دارفور في الغرب، والإنقسنا في الجنوب الشرقي، والبجا في الشرق، والنوبة في الغرب. ويرتبط معظم هذه الصراعات في الأصل بالتخلّف؛ حيث يفتقر الكثير من المناطق إلى أساسيات الرعاية الصحية والتوظيف والتعليم. ولكنها تحوّلت إلى صراعات سياسية، نتج منها صراع مسلح. وعلى الرغم من أن أغلبية السكان مسلمة، فإن في المدن الكبرى الكثير من الكنائس التي تعكس تعدّد الأديان في المجتمع.

---

(1) ـ محمد إبراهيم أبو سليم، **منشورات المهدية** (بيروت: دار الجيل، 1979).

(2) Mahmoud M. Galander, *Mass Media in Sudan: Toward a History of Media-politics Interplay* (Kuala Lumpur: IIUM Research Centre, 2000).

(3) World Population Review, «Sudan Population 2020,» <https://worldpopulationreview.com/countries/sudan-population/>.

ثانيًا: التطورات التاريخية

بحلول أوائل القرن السادس عشر، كان السودان تحت تأثير الإسلام إلى حد كبير، حيث صارت أغلبية أراضيه تحت سيطرة سلطتين مسلمتين هما: سلطنة سنار ـ أو الفونج ـ وسلطنة الفور. وفي ظل هاتين السلطنتين، سادت أنماط التواصل الاجتماعي، بينما تولى القادة الدينيون والمعلمون التقليديون نقل المعرفة والمعلومات شفويًا بين أفراد المجتمع. كما تم نقل الأخبار الاجتماعية والسياسية من خلال وسائل الإعلام التقليدية، مثل المُنادين الذين كانوا ينتقلون من قرية إلى قرية للإبلاغ بالأخبار الاجتماعية والسياسية الرئيسة[4].

في عام 1821، وضعت الإمبراطورية العثمانية السودان تحت سيطرتها، مدة 60 عامًا، قبل أن يثور ضدها محمد أحمد المهدي في عام 1885، ويحاصر الخرطوم، ومن ثَمَّ يُنهي الحكم العثماني للبلاد بهزيمة الضابط البريطاني الشهير الجنرال تشارلز غوردون. ومن ثَمَّ أسس المهدي أول دولة إسلامية مستقلة في البلاد، هي دولة المهدية. وخلال حقبة «المهدية»، كان المسجد بمثابة المركز الأساسي لنشر الأخبار السياسية والاجتماعية، بينما كان استخدام الاتصال الكتابي على نطاق محدود للترويج السياسي للحركة المهدية خلال أيامها الأولى. ولكن، عندما تطورت الحركة إلى ثورة، ثم إلى دولة، بدأ استخدام كل أشكال الاتصال المكتوبة والشفوية، التي اقتصرت على الرسائل الرسمية المتبادلة بين مسؤولي الدولة.

بعد احتلال السودان في عام 1898، سعت السلطة الاستعمارية البريطانية إلى تحديث البلاد من خلال تعليم نخبة من السودانيين، كي تساعد في إدارة البلاد، وتبقى موالية لها[5]. وعلى هذا النحو، أُرسل أبناء زعماء القبائل المخلصين إلى المدارس، بنيّة تهيئتهم لشغل المناصب الإدارية. مع ذلك، كانت هذه النخبة المتعلمة وراء ظهور الصحافة المحلية التي أصبحت طليعة الدعوة إلى الاستقلال.

يعود تاريخ الصحافة المطبوعة إلى عام 1903، عندما بدأ ناشر غير سوداني إصدار صحيفة **السودان**، ولكن أيضًا تحت إشراف الإدارة البريطانية[6]. وبعد بضع سنوات، بدأ الكثير من الصحف بالظهور. وبحلول العشرينيات من القرن الماضي ـ حين اجتاحت الحركة القومية البلاد ـ صدر عدد من الصحف السودانية التي صارت تستخدم منصة سياسية

(4) Galander, Ibid.

(5) Ibid.

(6) محمد صالح محجوب، **نصف قرن من الصحافة السودانية** (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، 1971).

للدعوة إلى الاستقلال. في المقابل، استجابت السلطة الاستعمارية لهذه التطورات بإدخال عدة قيود لكبح الحماسة القومية، من خلال فرض استخراج التراخيص على الصحافة وممارسة الرقابة ومنع موظفي الحكومة من الكتابة في الصحافة اليومية[7].

على صعيد الإذاعة، فإن الخدمة الإذاعية السودانية، ولدت في ظل الإدارة الاستعمارية، لخدمة غرض رئيس ـ في ذلك الوقت ـ وهو نشر الدعاية لقوات الحلفاء، التي كانت تقاتل في شمال أفريقيا وشرقها خلال الحرب العالمية الثانية[8]. وكانت الخدمة الإذاعية ـ التي بدأت تبث إرسالها نصف ساعة يوميًا، منذ عام 1940 ـ تبث على نحو أساسي أخبار الحرب للجمهور السوداني الذي تابع عن كثب مجريات الحرب، نظرًا إلى مشاركة عدة كتائب من قوات الدفاع السوداني فيها.

مع الاستقلال في عام 1956، شرع السودان في تطبيق شكل من أشكال الديمقراطية المتعددة الأحزاب التي تمثلت بالنظام البرلماني البريطاني المكون من مجلسين. لكن هذه التجربة الديمقراطية الأولى، لم تدُم طويلاً؛ ففي غضون عامين، وبعد اشتداد التعصب الطائفي والمشاحنات السياسية، قرر رئيس الوزراء المنتخب ديمقراطيًا التعاون مع الجيش وتسليم الحكم إلى مجلس عسكري. لكن السنوات الست التالية من الحكم العسكري، انتهت بثورة شعبية في تشرين الأول/أكتوبر 1964؛ حيث استُعيد نظام التعددية الحزبية بعدها. ولكن ذلك النظام الحزبي انتهى ـ بدوره ـ بعد أربع سنوات فقط، عندما جرّ انقلاب عسكري آخر في عام 1969 البلاد إلى 16 عامًا من التقلب بين نظم حكم اشتراكية إلى إسلامية. تبنت حكومة الجنرال جعفر نميري في عاميها الأولين، النظام الاشتراكي، فأممت البنوك والشركات الدولية والشركات الخاصة، بينما في العامين الأخيرين، تبنت الحكومة العسكرية الاشتراكية ذاتها قانون الشريعة الإسلامية، وتعاملت بقسوة مع من يخالفونه. وفي عام 1985، أطاحت ثورة شعبية أخرى بالنظام العسكري الثاني، وعززت سيادة حقبة ديمقراطية ثالثة بين عامي 1985 و 1989. ولكن كانت هذه السنوات الأربع من الحقبة الديمقراطية غارقة في الجدل السياسي الذي تفاقم بسبب الحرب المستعرة في جنوب السودان. ونتيجة ذلك، وفي 30 حزيران/يونيو 1989، تآمرت عناصر إسلامية في الجيش السوداني مع حزب الجبهة الإسلامية الوطنية، ليدبروا انقلابًا أتى بالإسلاميين إلى السلطة، مدة 30 عامًا، تحت قيادة عمر البشير (1989 ـ 2019).

---

(7) Mahjoub Abd al-Malik Babiker, *Press and Politics in the Sudan* (Khartoum: Khartoum University Press, 1985).

(8) عوض إبراهيم عوض، **نصف قرن للإذاعة السودانية** (الخرطوم: دار عزة للنشر، 1994).

لقد أدى استمرار حكم الإسلاميين ثلاثين عامًا إلى وضع البلاد تحت رقابة دولية؛ حيث اتُّهمت الحكومة بإيواء الإرهاب الدولي وإجارة عناصر إسلامية مارقة، مثل أسامة بن لادن، فضلاً عن ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور. ونتيجة ذلك، فُرضت عقوبات شديدة على البلاد من حكومة الولايات المتحدة طوال سنوات النظام الثلاثين تقريبًا، بينما أدت الحروب الأهلية إلى شلل الاقتصاد، وتحت ضغط سياسي واقتصادي خارجي مستمر. ونتيجة مقاومة مدنية داخلية متواصلة، سقط النظام الإسلامي العسكري لعمر البشير في إطار ثورة شعبية دامت مدة أربعة أشهر حتى نيسان/أبريل 2019، وعرفت بـأنها جزء من الموجة الثانية من «الربيع العربي».

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

لم تشهد، سوى بضع دول، هذا التأرجح السياسي المستمر الذي شهدته السودان بين أشكال الحكم العسكرية والديمقراطية للحكومات؛ إذ شهدت البلاد الإطاحة بثلاث دكتاتوريات عسكرية عبر ثورات شعبية، كان آخرها ثورة كانون الأول/ديسمبر 2019، التي أنهت أطول نظام استبدادي في تاريخ البلاد.

إن دراسة مثل هذه التقلبات من الحكومات الديمقراطية إلى الحكومات العسكرية مهمة، لفهم ديناميات الإعلام السوداني وشرحها. ولا شك في أن وسائل الإعلام في البلاد قد عانت جراء هذا التأرجح المستمر بين الليبرالية والسلطوية؛ إذ إن تأرجح البلاد من الحكم الديمقراطي إلى الحكم العسكري، جعل وسائل الإعلام تنشأ في ظل بيئة غير مواتية لنمو المهنة على نحو صحي.

خلال ولاية أول حكومة ديمقراطية بعد الاستقلال في عام 1956، انتشرت الصحافة الخاصة والحزبية، وظل نظام الصحافة الحرة الحقيقي ساري المفعول، حقبة وجيزة، حتى جاء انقلاب عام 1958 بأول حكم عسكري أطبق قبضته على الصحافة الحرة. وعلى الرغم من أن الجيش لم يحظر الصحافة الخاصة، فإنه أصدر جريدته الخاصة بوصفها الصوت الرسمي للنظام. وفي عام 1964، حينما أعادت الثورة الشعبية الديمقراطية الليبرالية، الصحافة الحرة، مُنع عدد من الصحف من الصدور، نتيجة اتهامها بالتعاون مع النظام العسكري البائد(9). أما في عام 1969، وحين أدى انقلاب آخر إلى وصول النظام العسكري الثاني ـ بأيديولوجية يسارية ـ إلى السلطة، أُممت الصحافة، واستُعيض عن 40 صحيفة خاصة

(9) Galander, *Mass Media in Sudan: Toward a History of Media-politics Interplay.*

بجريدتين حكوميتين، وصحيفة عسكرية أسبوعية. كما أنشئ مجلس للصحافة، لضبط الصحافة في البلاد، وحل أول قانون وطني للصحافة محل قانون الصحافة الاستعماري الذي صدر في الثلاثينيات. وحصر القانون الجديد ملكية جميع وسائل الإعلام في يد الاتحاد الاشتراكي السوداني الحاكم، وتاليًا، تحولت وسائل الإعلام إلى أبواق للحزب الحكومي، ولم يُسمح لها بنشر انتقادات جوهرية.

في عام 1985، أطاحت الثورة الشعبية الثانية بالجنرال نميري، وأقامت نظامًا ديمقراطيًا، أعاد حرية الصحافة، ورفع القيود المفروضة على الملكية الخاصة للصحف. وأدت هذه العودة المفاجئة للصحافة الخاصة إلى ارتفاع غير مسبوق في عدد وسائل الإعلام الخاصة، وتسببت بوضع أشبه بالفوضى الصحافية؛ إذ تزايدت الانتهاكات للأخلاقيات الأساسية للصحافة. وترى بعض المصادر، أن مثل هذه الظروف ساعدت الانقلاب العسكري الثالث بقيادة اللواء عمر البشير على تبريره الاستيلاء على السلطة، من خلال الاستشهاد بقصص الفساد والجرائم التي لم يتم التحقق منها، والتي ظهرت في الصحافة، وقتذاك[10].

بدأت الحكومة العسكرية الثالثة بمخطط نشر صحيفتين مملوكتين من الحكومة، لكنها سمحت لاحقًا للصحافة الخاصة بالنشر بعد تقييدها بسلسلة من القوانين صدرت في أعوام 1994 و1996 و1999 و2004 [11]. ونصت هذه القوانين على عدة استراتيجيات للحد من حرية التعبير عن الرأي، بما في ذلك الرقابة وسجن الصحافيين وإغلاق الصحف ومصادرة الإصدارات المطبوعة.

أما بالنسبة إلى الإذاعة، فقد بدأت الحكومة العسكرية الأولى برئاسة الجنرال عبود (1958 ـ 1964) في توسيع نطاق خدمات الإذاعة، لتصل إلى المنطقة الجنوبية من البلاد، حيث اندلعت الحرب الأهلية، وصارت الحاجة إلى صوت حكومي ملحة. وبوصول النظام العسكري الثاني بقيادة الجنرال نميري، وتوفر تقنيات الميكروويف والأقمار الصناعية، أُنشئت محطات إذاعية إقليمية في جميع أنحاء البلاد. وخلال حقبة 30 عامًا من حكم الجنرال البشير، ومع حيازة التقنيات المتقدمة للبث الإذاعي، قرر النظام السماح بمحطات إذاعية خاصة. ونتيجة ذلك، ظهرت عدة إذاعات على موجة **أف أم**، مثل **إذاعة الرابعة وراديو جامعة الخرطوم**. ولكن محتوى معظم هذه المحطات، كان غير سياسي، ويقتصر على الرياضة والموسيقى.

---

(10) Ibid.

(11) محمود قلندر، «أوهام لازمة: دور الصحافة في السياسة في السودان،» في: حيدر إبراهيم، محرر، **استقلال السودان: 60 عامًا من التجربة والخطأ، 1956-2016** (القاهرة: دار الحضارة، 2016).

أنشأت الحكومة العسكرية الأولى التلفزيون في السودان، وتوسعت فيه الحكومة الثانية واستخدمته سياسيًا. أما الحكومة العسكرية الثالثة، فقد ارتقت به إلى المستويين الإقليمي والدولي. أدخلت حكومة الجنرال عبود التلفزيون إلى السودان في عام 1962. لكن، كانت الخدمة ـ آنذاك ـ امتيازًا لا يتمتع به إلا نخبة صغيرة من الطبقة الوسطى التي تعيش حول الخرطوم الكبرى. ثم وسعت حكومة الجنرال نميري التغطية التلفزيونية لتشمل جميع مناطق البلاد تقريبًا، واستخدمتها لأغراض التعبئة السياسية[12]. أما حكومة الجنرال البشير، فقد اعتبرت التلفزيون أداة استراتيجية مهمة لنشر نموذجها الخاص، المتمثل في كونها القدوة الحقة «للتوجه الحضاري الإسلامي». وحتى كتابة هذا الفصل، ظل عدد من القنوات التي أنشأها نظام البشير لأغراض الدعاية تعمل، منها **الشروق** و**النيل الأزرق** و**السودانية 24.**

في ما يخص القوانين، كان أول قانون للصحافة في البلاد هو قانون الصحافة لعام 1930 الذي أصدرته الإدارة البريطانية. وقد قيّد هذا القانون مشاركة المواطنين في إصدار الصحف، من خلال وضع أعباء مالية ثقيلة على أي مشروع إعلامي. أما بعد الاستقلال، فإن حكومة ما بعد الاستعمار (1956 ـ 1958) لم تلغِ قانون الصحافة الذي أصدره المستعمرون؛ إذ لم تكن هناك حاجة إلى استخدام القانون ضد الصحافة، ولا سيما أنها لم تقف موقف معارضة، ولم تتسم بعدم المسؤولية[13]. لكن الحكومة العسكرية الأولى في عام 1958، عدلت بعض مواد قانون الإدارة البريطانية، واستخدمته للتعامل مع الصحافة من منظور أمني[14]. وعلى الرغم من عدم إصدار أي قوانين جديدة للصحافة بعد عودة الديمقراطية في تشرين الأول/أكتوبر 1964، فإن حكومات تلك الحقبة كان لها سجل من الانتهاكات الأساسيات حرية الصحافة؛ حيث قامت بتعليق الصحف، وجر الصحافيين إلى المحاكم. كما خططت لنشر صحيفة تملكها الحكومة[15].

أما الحكومة العسكرية الثانية تحت قيادة الجنرال نميري، فقد أصدرت قانون الصحافة والمطبوعات لعام 1973، الذي أُعد لفرض السيطرة الرسمية الكاملة على وسائل الإعلام. كما أنشأت مجلسًا للصحافة أصبح ـ ولا يزال ـ دائم الوجود في واقع العمل الصحافي

(12) Galander, Ibid.

(13) بشير محمد سعيد، «آراء حول مستقبل الصحافة السودانية،» (وثيقة غير منشورة، الخرطوم، 1989).

(14) Mohammed M. Galander and William J. Starosta, «Press Controls in the Post-colonial Sudanese Press,» in: Festus Eribo and William Jong-Ebot, eds., *Press Freedom and Communication in Africa* (Trenton, Asmara: Africa World Press, 1997), p. 216.

(15) Ibid., p. 216.

في السودان. منذ ذلك الحين، وكان المجلس بمثابة العين الساهرة والقبضة الحديدية للحكومة. في ما يتعلق بالصحف والصحافيين، فقد اشترط المجلس الموافقة على جميع المطبوعات وترخيصها. كما قام بالتصديق بممارسة العمل على جميع الصحافيين[16].

مع سقوط حكومة الجنرال نميري وعودة الديمقراطية، وُضع قانون جديد للصحافة، و«على الرغم من صياغة هذا القانون بعبارات ليبرالية تتناسب مع الروح الديمقراطية السائدة، فإن القانون احتفظ ببعض مواد قانون الصحافة السابق لعام 1973»[17].

اعتمدت الحكومة العسكرية الثالثة لعمر البشير، في البداية، على المراسيم «الثورية» لتنظيم النشاط الصحافي. وبحلول عام 1993، أجبرت رياح التغيير العالمي الحكومة على إدخال تعديلات على وسائل الإعلام. ومنذ ذلك الحين، أصدرت الحكومة قانون الصحافة والنشر لعام 1993، الذي تصدَّر مجموعة من القوانين المتعددة، والذي شرَّع الصحافة المستقلة بشروط صارمة. وحظر القانون ملكية الأفراد أو العائلات للصحف، وحدد عدة إجراءات عقابية لاستخدامها ضد المخالفين. وأنشأ القانون مجلسًا للصحافة ليكون الهيئة التنظيمية للصحافة، وأداة لكبح جماح المستثمرين المتحمسين غير القادرين ماليًا، وغير المرغوب فيهم سياسيًا. بعد ثلاث سنوات، ألغت الحكومة قانون عام 1993، وأصدرت قانونًا جديدًا للصحافة لعام 1996، إلا أن القانون الجديد لم يختلف عن القانون السابق في تعامله مع الصحافة، باستثناء بضع مواد «ليبرالية»، مثل السماح لأعضاء مجلس الصحافة بانتخاب رئيس مجلسهم[18].

مع التطورات السياسية التي كانت نذيرًا بعودة محتملة إلى الديمقراطية الليبرالية، ألغى قانون الصحافة الجديد لعام 1999 قانون الصحافة والنشر لعام 1996[19]، وأضفى القانون الجديد الشرعية على الصحافة الحزبية؛ حيث نص على حق أي منظمة سياسية مسجلة قانونًا في إصدار صحيفتها. ومع ذلك، دفع الضغط المتزايد على الحكومة في عام 2000 ـ والذي نتج من البيئة الليبرالية الصاعدة ـ إلى إضافة مزيد من المواد العقابية إلى القانون، وكان من أشهرها إنشاء «محكمة الصحافة» من قبل رئيس القضاء «للتعامل مع

(16) Ibid., p. 225.

(17) Ibid., p. 231.

(18) فتح الرحمن محجوب، **معضلة السلطة الرابعة: حول أوضاع قوانين الصحافة في السودان** (الخرطوم: دار عزة للنشر، 2003).

(19) مجلس الصحافة والمطبوعات، **قانون الصحافة 1999** (الخرطوم: مجلس الصحافة، 1999).

انتهاكات هذا القانون»[20]. كما تضمنت التعديلات الأخرى مجموعة متنوعة من العقوبات التي يمكن أن يفرضها المجلس، ومحكمة الصحافة على الصحافيين.

بحلول عام 2004، أعادت عملية المصالحة الوطنية المتعدد من جماعات المعارضة السياسية إلى البلاد، ونشأ مناخ سياسي جديد موات للممارسات الديمقراطية، فبادرت الحكومة إلى إلغاء قانون الصحافة لعام 1999، استجابة لموجة التغيير القوية، وأصدرت قانون المطبوعات والنشر الجديد لعام 2004. أسبغ القانون مزيدًا من الاهتمام على الدور السياسي لمجلس الصحافة، من خلال ضم ممثلين للجماعات السياسية ـ التي وقّعت اتفاق السلام ـ إلى عضويته. وعلى الرغم من المناخ الليبرالي، فإن قانون عام 2004 لم يقتصر على النص على إسناد جميع الإجراءات العقابية المنصوص عليها في القوانين السابقة إلى المجلس الأعلى للصحافة فحسب، بل أضاف بندًا جديدًا، ألا وهو إلغاء إصدار ترخيص للصحافيين بمزاولة المهنة[21].

في عام 2009، حل قانون الصحافة الجديد محل قانون عام 2004، ولكن مع تغييرات طفيفة في ما يتعلق بمدى العقوبة، أو صلاحيات مجلس الصحافة. ودخل القانون الجديد حيز التنفيذ في حقبة سياسية حرجة في البلاد؛ حيث أعاقت الخلافات السياسية أي تقدم في هذه الحقبة، وأدت إلى زيادة العقوبات ضد الصحافة. ومن السمات البارزة لقانون عام 2009 تضمنه ثلاثة مصادر لتوقيع العقوبات على الصحف والصحافيين. وقد وصف مقال تلك العقوبات «بالمصادر الثلاثية لعقوبة الصحافة»[22]، حيث أشار إلى المصادر الثلاثة، بوصفها مجلس الصحافة، وجهاز الاستخبارات، ومحكمة الصحافة. وقد فرضت كل من هذه المصادر، منذ عام 2009 حتى نهاية النظام العسكري الثالث، الكثير من العقوبات التي ساهمت في شلل الصحافة السودانية.

أما الآن، ومنذ انتفاضات عام 2019، تشارك البلاد في عملية إصلاح وسائل الإعلام العامة؛ فقد قامت الحكومة الموقتة، على سبيل المثال، بإغلاق المؤسسات الإعلامية التي كانت تملكها أو تديرها الأجهزة الأمنية، واستُبدلت إدارة هيئة الإذاعة والتلفزيون المملوكة من الدولة. أما بالنسبة إلى وسائل الإعلام الخاصة، فقد اختارت الحكومة أن تبقى خاصةً، مع خضوعها للتنظيم، على أن يؤدي مجلس الصحافة الحكومي دور جهة التنظيم. وتجدر

(20) المصدر نفسه.

(21) Mahmoud M. Galander, «Watching over the Watchdogs: Triangulation of Press Punishment in Sudan,» *Journal of Applied Journalism and Media Studies*, vol. 6, no. 2 (2017), pp. 395-375.

(22) Ibid., p. 375.

الإشارة إلى أن المحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية، كانت تعمل في العهد العسكري الأخير بقيادة البشير، وترخصها وزارات الإعلام في العاصمة والولايات.

رابعًا: الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

مع تأرجح البلاد بين طرفي الحكم الليبرالي والسُّلطوي، تأثرت ملكية وسائل الإعلام تأثرًا كبيرًا بالنظام السياسي والاقتصادي السائد. وعلى الرغم من وجود الصحافة الخاصة خلال السنوات الأولى من الاستقلال ـ حتى في ظل النظام العسكري الأول ـ فإن النظام العسكري الثاني بقيادة نميري تبنى سياسات اشتراكية، وتاليًا، أمَّم الصحافة أو صادرها، بما في ذلك دُور النشر والمطابع. وفي ظل الحكم الاشتراكي، كانت الحكومة هي من يملك وسائل الإعلام، ويديرها الحزب الواحد الذي سعى إلى تعبئة الجماهير السودانية، نحو إقامة دولة اشتراكية.

كانت نهاية حكومة الجنرال نميري إرهاصًا بعودة الصحافة الخاصة، لكن بما أن الظروف الاقتصادية لم تكن مواتية، لم يكن أداء الصحف جيدًا، وأُغلق الكثير منها. وكان لهذا الوضع عواقب سلبية؛ حيث وقع بعضها فريسة للاستغلال السياسي الأجنبي والمحلي[23]. وقال أحد زعماء الجبهة القومية الإسلامية لمؤلف هذا الفصل، إنهم مستعدون لتقديم المساعدة المالية إلى الصحف التي من شأنها أن تدعم قضية الحزب، في حين كشف استقصاء تناول عدد من التحقيقات الصحافية لصالح أثيوبيا وليبيا في صحيفة خاصة، أنها كانت إعلانات مقنعة[24].

أظهر النظام العسكري الثالث للجنرال عمر البشير ارتيابًا شديدًا تجاه وسائل الإعلام، نظرًا إلى حرمانه من الملكية الخاصة في البداية، ولاحقًا نظرًا إلى سيطرته على وسائل الإعلام بقوانين متشددة جدًا. كما اعتُمد مخطط سري للاستحواذ على وسائل الإعلام والسيطرة عليها من قبل الحكومة[25]؛ حيث أنشأت الأجهزة الأمنية للنظام مطبعتها الخاصة ووكالة إعلانات توزع الإعلانات الحكومية على الصحف المفضلة. كما ابتدعت خطة للاستيلاء التدريجي على الصحف المتعثرة ماليًا. وهكذا، ألحقت الحكومة الشلل بالصحف المغضوب عليها، وأجبرتها إما على التوقف عن النشر، وإما الاستسلام لمخطط

---

(23) Galander, *Mass Media in Sudan: Toward a History of Media-politics Interplay*.

(24) قلندر، «أوهام لازمة: دور الصحافة في السياسة في السودان».

(25) Galander, «Watching over the Watchdogs: Triangulation of Press Punishment in Sudan».

جهاز الاستخبارات للاستحواذ القسري بموجب ترتيب، من شأنه أن يحوِّل أصحابها إلى مجرد دُمى (2017). وقبل زوال النظام العسكري الأخير وحكم البشير، لم تتمكن الصحف الشهيرة ـ تاريخيًا ـ مثل صحيفة **الأيام** و**الصحافة** و**الخرطوم** من الاستمرار في النشر؛ بينما كانت الصحف التي دعمتها الحكومة ـ أو تدعمها ـ مثل صحيفة **السوداني** و**الوطن** و**الانتباهة** و**الأهرام** متوافرة وبكثرة في الأكشاك، وقُدر عدد الصحف الصادرة في الخرطوم، خلال الأيام الأخيرة لذلك النظام، بواحدة وأربعين صحيفة سياسية ورياضية.

ظل التحكم في الراديو والتلفزيون، سنوات عديدة، في أيدي الحكومات المختلفة، ديمقراطية كانت أم عسكرية، وتاليًا، لم يكن الحرص على الجوانب الاقتصادية والربحية في تشغيل الإذاعة والتلفزيون محل اهتمام. مع ذلك، ومع ظهور تكنولوجيا موجات **أف أم**، ظهرت عدة محطات إذاعية خاصة في البلاد، كما سمحت معدات الأقمار الصناعية المحسنة بامتداد بث القنوات التلفزيونية الرسمية إلى خارج البلاد. واليوم، هناك عدد من القنوات التلفزيونية التي يملكها القطاع الخاص. ومع ظهور خدمات الإنترنت، أصبح الكثير من القنوات التلفزيونية الخاصة والحكومية، وبعض المحطات الإذاعية في السودان متاح عبر الإنترنت. ومع ذلك، وعلى غرار ما يحدث حاليًا في بعض الدول العربية، يواجه الاتجاه الجديد نحو الملكية الخاصة للإذاعة والتلفزيون محاولات التدخل الحكومية؛ فعلى سبيل المثال، تُعرف قناة **الشروق** بأنها مملوكة من الحزب الإسلامي من خلال أحد المقربين من نظام البشير، في حين ذُكر اسم محطة إذاعية وتلفزيونية أخرى، قناة **طيبة**، أثناء محاكمة الجنرال البشير، وقيل إنها تلقت ملايين الدولارات منه.

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

لا يمكن إنكار دور حكومة نميري في إرساء الأساس لبنية تحتية قوية مرتبطة بالاتصالات، ويعود الفضل إلى حكومته أيضًا في التوسع في البث التلفزيوني؛ حيث قامت ببناء أول محطة استقبال فضائية في البلاد، واستخدمت شبكة الميكروويف ومحطة استقبال الأقمار الصناعية لتوسيع نطاق الخدمة، لتشمل المناطق والأقاليم النائية عن الخرطوم.

ركزت حكومة الجنرال البشير على نحو أكبر على التلفزيون، ليكون وسيلة لنشر الآراء السياسية؛ ليس على المستوى الوطني؛ بل أيضًا على المستوى الإقليمي والدولي. واستثمرت الحكومة إلى حد كبير في تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، مثل البث عبر الأقمار الصناعية ومعدات الاستقبال ومرافق الإنتاج التلفزيوني الحديثة.

وقد تحققت خطط تمديد البث في أواخر التسعينيات؛ حيث أصبح من الممكن مشاهدة **تلفزيون السودان** ـ وفقًا لمصادر حكومية متعددة[26] ـ في الكثير من دول أفريقيا والشرق الأوسط المجاورة. ومع توسع تقنيات الأقمار الصناعية والإنترنت في الإرسال على مستوى العالم، أصبحت قنوات **تلفزيون السودان** متوافرة من خلال عدة أقمار صناعية. وعلى المستوى الوطني، زاد عدد القنوات التلفزيونية المحلية ـ أو الإقليمية ـ إلى حد كبير بعد إنشاء 25 محطة إذاعية وقناة تلفزيونية إقليمية، ملكيتها عامة في 25 ولاية، تمثل أقاليم الدولة[27].

تسارعت وتيرة التقدم في الإنترنت والهاتف المحمول في السودان، وأصبحت مستقرة عبر عدد من مقدمي الخدمة الدوليين الحاليين، ومنها: **أم تي أن** (MTN) **وزين** (Zain) **وكنار** (Kanar). وقد أدى إنشاء هيئة حكومية للاتصالات في عام 1995، وما صحبه من تركيب معدات جديدة للأقمار الصناعية، وبناء 36 محطة استقبال، إلى زيادة قدرة الاستقبال والإرسال إلى أكثر من عشرة أضعاف[28]، وتاليًا، شكلت هذه التطورات التكنولوجية الجديدة ـ إضافةً إلى استخدام تكنولوجيا الألياف البصرية في السودان منذ عام 1995 ـ أساسًا للتقدم السريع في البلاد في مجال الاتصالات، الذي تجلى في انتشار مقاهي الإنترنت في التسعينيات من القرن العشرين، وزيادة استخدام الهواتف المحمولة. وفي هذا الصدد، يشير أحدث البيانات الخاصة بخدمات الإنترنت في السودان إلى أنه يبلغ عدد مستخدمي الإنترنت يبلغ نحو 31 في المئة من السكان.

مع انتشار استخدام الهواتف المحمولة في الألفية الجديدة، تزايد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في السودان على نحو ملحوظ؛ فقد نشرت صحيفة **الغارديان** في عام 2015 تحليلاً، مفاده أنه نظرًا إلى تأثر الصحافة سلبًا بقمع حرية التعبير، لم يتبقَ لجيل الشباب في السودان سوى وسائل التواصل الاجتماعي لتبادل الأخبار والآراء[29]. ووفقًا لبيانات عام 2017، زاد استخدام الهاتف المحمول ليشمل 72 في المئة من السكان. وعلى الرغم من أن تطبيق **الفيسبوك** يعد الأكثر شيوعًا بين السكان، فإن نسبة استخدام **الواتساب** (WhatsApp) ارتفعت مؤخرًا إلى الحد الذي تنبأت به صحيفة **الغارديان** التي وصفت

(26) **التقرير الاستراتيجي السوداني 1999** (الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1999)، ص 404.

(27) المصدر نفسه.

(28) Galander, *Mass Media in Sudan: Toward a History of Media-politics Interplay.*

(29) Khalid Albaih, «How WhatsApp is Fueling a «Sharing Revolution» in Sudan,» *The Guardian*, 15/10/2015, <https://bit.ly/3qJPUHc>.

التطبيق، بأنه «يغذي ثورة قائمة على المشاركة»[30]. ولفتت الصحيفة إلى أن «التطبيق أصبح مصدرًا رئيسًا لمد للشعب السوداني بالأخبار، بفضل إتاحته سهولة في المشاركة، وكثرة استخدام خيار الدردشة الجماعية، الأمر الذي ساعد على ربط السودانيين في بلاد المهجر بأحدث صور الزفاف وأخبار الاجتماعيات المحلية»[31].

صدقت الثورة التي استمرت بين كانون الأول/ديسمبر 2018 ونيسان/أبريل عام 2019 نبوءة **الغارديان**؛ حيث أكدت الدور الذي أداه تطبيق **الواتساب** ـ وإلى حدٍ ما **الفيسبوك** ـ في نشر تكتيكات التعبئة العامة للمعارضة. ووصفت مقالة عن الوضع القائم خلال السنوات الأخيرة من حكم البشير، اللجوء إلى وسائل التواصل الاجتماعي بحثًا عن معلومات سياسية، بأنه أمر غير مسبوق إلى حد كبير، إلى درجة أن المكتب الأمني للحكومة اضطر إلى إنشاء «لواء جهاد إلكتروني» لمواجهة وابل المشاعر المناهضة للحكومة التي ملأت وسائل التواصل الاجتماعي[32].

أفضل دليل على تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في الرأي العام هو التطورات التي أعقبت سقوط نظام الجنرال البشير؛ فقد استخدمت المعارضة وسائل التواصل الاجتماعي بدهاء، ونجحت في حشد الجماهير في شوارع المدن للمطالبة بتسليم السلطة إلى حكومة مدنية. عند ذلك، تردد المجلس العسكري الجديد في البدء في تسليم السلطة إلى المدنيين، ولكن إزاء الفاعلية التي منحتها وسائل التواصل الاجتماعي للمعارضة، اتخذ قرارًا غير مسبوق بحجب الإنترنت عن جميع أنحاء البلاد، وكان الغرض المقصود من حرمان الجمهور من الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي، تعطيل الثورة العامة من خلال منع تواصل المعارضة مع الجماهير، ومنع تنظيم العصيان المدني الذي سبق التخطيط له. وقد تأكد تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في التطورات السياسية في البلاد، حين عدَّ أحد أعضاء المجلس العسكري الانتقالي الإنترنت «تهديدًا للأمن القومي».

سادسًا: التحديات

إن التحديات الكبرى التي تواجهها وسائل الإعلام في السودان ما هي إلا نتيجة عدم الاستقرار الذي اتسمت به السياسة السودانية؛ فقد عانت الصحافة طوال تاريخها ضغطًا

(30) Ibid.

(31) Ibid.

(32) Galander, «Watching over the Watchdogs: Triangulation of Press Punishment in Sudan».

مستمرًا، ليس فقط من الأنظمة العسكرية، ولكن أيضًا من الأطراف المتنافسة في الحكومات الديمقراطية المختلفة.

لقد تعرضت وسائل الإعلام في السودان خلال العقود الثلاثة الماضية لجميع أنواع الضغوط السياسية والقانونية والاقتصادية، في حين وضعت التطورات التكنولوجية العالمية الإعلام السوداني في وضع غير مناسب جدًا. ولم تكن الظروف الاقتصادية المحلية في صالح الصحافة المطبوعة أو البث. وعلى الرغم من الجو الليبرالي الذي اكتسبه السودان حديثًا، والذي يَعِد بنظام صحافة حرة على هذا النحو، فإن حاجة قد تنشأ إلى اتباع نهج جديد تجاه وسائل الإعلام «الكلاسيكية» في البلاد.

أثناء كتابة هذا الفصل في عام 2019، كانت هناك حكومة موقتة تتولى السلطة. وفي غضون ثلاث سنوات، من المتوقع تشكيل حكومة ديمقراطية كاملة. وعلى الرغم من أن آفاق الصحافة الحرة الكاملة آخذة في التنامي، فإن أكثر القضايا إثارة للقلق هي الواقع الحالي المحيط بمستقبل الصحافة المطبوعة؛ ليس فقط في السودان، ولكن في جميع أنحاء العالم. ويعود السبب في ذلك، إلى التكلفة الباهظة لإنتاج الصحف، والواقع الاقتصادي الذي يسود البلاد ـ على الأقل في الوقت الحالي ـ يعوق بشدة إمكانية ازدهار الصحافة الخاصة، ما لم تمد الحكومة يد العون إليها. ولهذا، ربما سيتعيّن على الدولة تقديم الإعانات إلى الصحافة، كما فعل بعض الدول الأوروبية، كالسويد مثلاً. وربما تكون هناك ـ وكما حدث في السويد أيضًا ـ حاجة إلى وضع برامج دعم لوسائل الإعلام المحايدة، بما يمكِّنها من تقديم عمل صحافي يشكّل صحافة ترقى إلى مستوى مسؤولياتها، بوصفها رقيبًا على ديمقراطية جديدة.

على الرغم من هذا الواقع، فإن وسائل الإعلام السودانية وبخاصة الصحافة أدت دورًا مهمًا في السياسة الوطنية؛ فمنذ الاستقلال عن البريطانيين، أدرك الحكّام أن الصحافة أداة رئيسة للتثقيف السياسي، يمكن استخدامها لتنوير الجماهير. ولعل هذا ما يفسر استمرار المضايقات التي مارستها الطُغم العسكرية الكثيرة التي حكمت البلاد ضد الصحافة السودانية.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

مع دخول البلاد حقبة جديدة، أسقطت فيها سلطة الشعب الأنظمة العسكرية ثلاث مرات، يجب أن يحظى دور الإعلام ومكانته في العصر الجديد باهتمام وثيق من الباحثين

والسلطات المعنية. ومع دخول البلاد التي ترك النظام السابق اقتصادها في حالة من الفوضى حقبةً جديدةً من الديمقراطية الليبرالية، سيتعيّن وضع خطة تقليص كبير لعدد الصحف اليومية، من خلال خطة للاندماج أو الاستحواذ أو كليهما، من شأنها تعزيز الظروف المالية للكثير من هذه الصحف، وقد ينطبق هذا الكلام أيضًا على مشاريع البث الخاصة، التي أُغلق بعضها بسبب ضعف التمويل. ولكن يجب أن تسبق هذه الخطوات عملية التحول إلى ديمقراطية متعددة الأحزاب، والمقرر حدوثها في غضون السنوات الثلاث المقبلة.

لا شك في أن الوسائط القائمة على الإنترنت تُعد في وضع أفضل من الوسائل الأخرى؛ حيث يعتمد الكثير منها على المزايا التي توفرها طبيعة التكنولوجيا. ولكن يجب أن تتبع شعبية استخدام الإنترنت في الدولة تطوير برامج تهدف إلى تحقيق الربح، بما يفيد وسائل الإعلام التي تستخدم الإنترنت لبث برامجها. ويصف التأثير الحالي والظاهر لوسائل التواصل الاجتماعي مستقبلَ تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، بأنها أداة أساسية لتطوير سياسات الاتصال في كل مكان. ومع اقتراب السودان من مرحلة جديدة من الحكم الديمقراطي، يجب على صانعي السياسات مراعاة الطبيعة المتغيرة للاتصالات عند تصميم سياساتهم.

الفصل الخامس عشر

ليبيا: من الجماهيرية إلى فوضى ما بعد الثورة

كارولا ريشتر

«سنزحف بالملايين لتطهير ليبيا شبر شبر، بيت بيت، دار دار، زنقة زنقة وفرد فرد». بهذه العبارة، هدّد معمر القذافي المتمردين خلال «الربيع العربي» في خطاب أُذيع على شاشة التلفزيون الرسمي الليبي في 22 شباط/فبراير 2011، وحاول القذافي استخدام «وسيلته» الإعلامية، كما فعل في كثير من الأحيان، للشرح والتبرير وحشد الناس، وقد كان معمر القذافي الذي عرف بـ«الأخ القائد» يعدّ الإعلام ـ وبخَاصة التلفزيون ـ وسيلة اتصال مباشرة بالجماهير، منذ أن وصل إلى السلطة في عام 1969.

وقد صنَّف ويليام روغ[1] نظام الإعلام الليبي، على أنه نظام تعبئة. وتهدف وسائل الإعلام القائمة على التعبئة إلى تحريك الناس وتثقيفهم في أحسن الأحوال، وجعلهم مواطنين صالحين. ومع ذلك، يعني هذا النهج عمليًا نشر دعاية للنظام من خلال وسائل الإعلام التي يُفترض أن يكون لها آثار فورية في الجمهور في إطار عملها، وفقًا لنموذج بسيط قائم على المُرسل والمُتلقي. ولا يزال تصور وسائل الإعلام ـ بوصفها أدوات لنشر الأيديولوجية بين جمهور من المُفترض أنه راغب في تلقي الأفكار ـ تصورًا سائدًا في النظام الإعلامي الليبي اليوم، حتى بعد سقوط نظام القذافي.

أولًا: معلومات أساسية

إن ليبيا بلد غني، يمتلك أكبر احتياطي نفطي في أفريقيا، وقد تحقق لسكانها البالغ

(1) William A. Rugh, *The Arab Press: News Media and Political Process in the Arab World,* 2nd ed. (New York: Syracuse University Press, 1987).

عددهم 6.7 مليون نسمة ناتج محلي إجمالي قدره 15,597 دولارًا للفرد في عام 2012، على الرغم من انخفاض هذا الرقم إلى النصف، وإلى أقل من 8000 دولار أمريكي في عام 2018. وقد واجهت ليبيا في السابق أوقاتًا صعبة اقتصاديًا، ولا سيما في عهد العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة عليها في الحقبة بين عامي 1992 و 2003، وقد سجلت تراجعًا في الناتج محلي الإجمالي الذي وصل إلى 4120 دولارًا للفرد في عام 2002. كما أدى حظر الاستيراد على عدد من المنتجات التقنية، مثل أجهزة الكمبيوتر، إلى إبطاء استهلاكها، وتراجع تحديث البنية التحتية حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وقد أدت سياسة القذافي المعنية بالتحديث، التي تموّلها عائدات النفط، في الحقبة السابقة على ذلك (أي في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين) إلى تطوير البلاد بقوة، وتحقيق المزايا للمواطنين، مثل التعليم الأساسي المجاني للجميع؛ فعلى الرغم من بلوغ نسبة الأمية 90 في المئة، زمن استقلال ليبيا في عام 1951، يستطيع جميع السكان في الوقت الحاضر ـ تقريبًا ـ القراءة والكتابة. كما أن ليبيا تمتلك نسبةً عاليةً من الشباب، على الرغم من الانخفاض الكبير في معدلات المواليد؛ حيث تبلغ نسبة من هم دون الخامسة عشرة 28 في المئة.

تتكون الدولة من ثلاث مناطق تاريخية متميزة، وهي: طرابلس، وتقع فيها العاصمة طرابلس في الغرب، وبرقة، وفيها مدينة بنغازي في الشرق، والمنطقة الصحراوية «فزان»، وفيها مدينة سبها في الجنوب. ويعيش معظم الناس في طرابلس وبنغازي، وكذلك في مدن ساحلية أخرى على طول البحر المتوسط. ولطالما تسبب اتساع الدولة بصعوبات واجهت البنية التحتية لوسائل الإعلام، وقد شكّل نقل الصحف إلى المناطق الصحراوية مشكلة كبيرة، حتى في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ فقد كانت الصحف تصل إلى مدن المناطق الداخلية، بعد يومين أو ثلاثة أيام من نشرها، وحتى إن الإذاعة والتلفزيون الوطنيين لم يصلا إلى عدد من مناطق البلد قبل ظهور تكنولوجيا الأقمار الصناعية.

من السهل أن نتخيل وجود الكثير من المؤثرات في تكوين الهوية في مثل هذا البلد الضخم. وعلى الرغم من محاولة القذافي فرض تحوّل ثوري على المجتمع وتركيزه على «العروبة»[2]، فإن الهويات القبلية التقليدية لا تزال قوية. كما تشكل الانتماءات العرقية ـ مثل الأمازيغ، أو البربر في الغرب، والطوارق في جنوب البلاد الذين يشكلون نحو 10 في

(2) Henry Smith, «The South,» in: Jason Pack, ed., *The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post-Qadhafi Future*, afterword Lisa Anderson (New York: Palgrave Macmillan, 2013), p. 176.

المئة من السكان، والذين يحتفظون بلغتهم الخاصة ـ حساسيات معينة. ولم يكن استخدام لغة الأمازيغية، وهي لغة البربر، مسموحًا في وسائل الإعلام حتى عام 2011، ولكنها الآن في محطات الإذاعة المحلية وفي الصحف. إضافةً إلى ذلك، فإن منشأ الفرد في الأصل في طرابلس الغربية أو برقة الشرقية بالجوار من بنغازي يؤدي دورًا رئيسًا في تكوين هويته. وكان الشرق يعتبر معقلاً للمقاومة ضد السلطات منذ الحكم الاستعماري الإيطالي. وقد جاء سقوط القذافي في عام 2011 على يد أبناء هذه المنطقة، وإن كانت الولاءات القبلية التقليدية، وكذلك الانتماءات السياسية الحديثة مسؤولة جزئيًا عن الصراعات الحالية على السلطة، وعن تشكيل الميليشيا[3].

مع ذلك، ليس في ليبيا أقليات دينية كبيرة؛ حيث يمثل المسلمون السُنَّة 97 في المئة من السكان. ويمكن وصف المجتمع الليبي بوجه عام، بأنه محافظ إلى حد ما. وقد أدى حل هياكل الدولة بعد عام 2011، وما نتج منه من هجرة المقاتلين الإسلاميين من سورية إلى ليبيا ومالي ونيجيريا، إلى التطرف بين بعض الجماعات في ليبيا. وكان لتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) معاقل في بعض المناطق في ليبيا، لمرحلة قصيرة.

وقد تساوت النساء بالرجال وفق نص القانون في ظل عهد القذافي؛ فقد تمكنت المرأة من ممارسة مجموعة متنوعة من المهن في الحياة اليومية، ولكنها لا تملك الحضور نفسه في المجال العام، مقارنةً مع الرجال، ولا يزال الوضع كذلك.

ثانيًا: التطورات التاريخية

يمكن تقسيم تطور الإعلام في ليبيا منذ القرن التاسع عشر إلى أربع مراحل رئيسة، كان نهج الدولة الاستبدادية هو العامل الحاسم دائمًا فيها؛ حيث شكّل توجهًا واضحًا، تسترشد به وسائل الإعلام في سياق سياسة النظام. وتلك المراحل هي: حكم الإيطاليين الاستعماري الوحشي بين عامي 1911 و 1943، والانتداب البريطاني بين عامي 1943و 1951، والحكم المحافظ للملك إدريس بين عامي 1951 و 1969، ثم حكم القذافي بين عامي 1969 و 2011 وكان من الصعب أن تتحرر وسائل الإعلام الليبية من هذا الإرث، حتى بعد سقوط القذافي.

(3) Wolfram Lacher, «Fault Lines of the Revolution: Political Actors, Camps and Conflicts in the New Libya,» (Stiftung Wissenschaft und Politik, May 2013), <http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/research_papers/2013_RP04_lac.pdf>.

وقد تخلفت ليبيا مقارنةً مع جيرانها العرب على صعيد تطور الصحافة؛ حيث ظهرت أول جريدة أسبوعية تركية عربية، **طرابلس الغرب** التي كانت إحدى الوسائل الرسمية للسلطان العثماني حتى عام 1866، ولم تصدر سوى 13 صحيفة داخل ليبيا، منذ ذلك الحين في عام 1929. وسلَّم العثمانيون ليبيا إلى الإيطاليين في عام 1912 بعد توقيع معاهدة **لوزان**. وقد توقفت جميع الصحف قبل نهاية ذلك العام، واستُبدل بها صحف دعائية مملوكة من الحكومة، مثل صحيفة **بريد برقة**، ولم يجلب أول اتصال لليبيين بالإذاعة سوى الدعاية الإيطالية؛ حيث بدأ بث المحطات الإيطالية التي تعمل بالموجات القصيرة من روما إلى الكثير من المدن الليبية، عبر مكبرات الصوت منذ عام 1937 (4). لم تشهد ليبيا أي تحديث على الإطلاق، خلال زمن الاحتلال، بل وعلى خلاف الدول الأخرى المُستعمَرة في المنطقة، فقد أباد المستعمرون الإيطاليون ثُمن السكان الليبيين في معسكرات الاعتقال بين عامي 1922 و 1939.

حصلت ليبيا على استقلالها رسميًا من خلال الأمم المتحدة في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1951، بعد حقبة انتقالية تحت الانتداب البريطاني، ثم نصَّبت حركة المقاومة **الإخوان السنوسية** المُناهضة لإيطاليا زعيمها إدريس السنوسي على عرش المملكة الليبية الاتحادية التي أُنشئت حديثًا. وبعد اكتشاف النفط في عام 1959، بدأت حركة تحديث شملت أيضًا قطاع الإعلام؛ حيث أُسست **وزارة الإعلام والقيادة الوطنية** التي كانت مسؤولة عن الصحافة والبث الرسميين، وتعايشت الصحافة بنوعيها، الخاصة والرسمية، وأدت روح التفاؤل التي جلبها الكثير من الليبيين العائدين من المنفى من البلدان المجاورة معهم إلى وطنهم، إلى إحياء الصحافة بسرعة(5). وكانت الصحافة تمثل الإمكانية الوحيدة للنشر بالنسبة إلى الكتّاب الليبيين؛ إذ لم يبدأ إنتاج الكتب إلا في أواخر الخمسينيات. ونتيجة ذلك، ركز معظم الصحف على المشاكل الأدبية والثقافية والاجتماعية، ولهذا السبب، اعتبرت الصحافة «جامعة عامة»(6) ذات وظيفة تعليمية قوية. مع ذلك، تخضع الصحافة لقانون الصحافة رقم 11 لعام 1959 الذي يفرض قيودًا شديدة على وسائل الإعلام، وشعرت العائلة المالكة بالوقوع تحت ضغط الحركة القومية العربية المزدهرة التي انبثقت من مصر. وتزايد هذا الضغط مع كفاح الدول المجاورة التي كانت لا تزال واقعة تحت الاستعمار، من أجل

(4) Abdussalam Mukhtar El-Zilitni, «Mass Media for Literacy in Libya: A Feasibility Study,» (Doctoral Dissertation, Ohio State University, 1981), p. 114.

(5) Hanspeter Mattes, «The Development of the Libyan Press 1969-86,» [in German], *Communications*, vol. 12, no. 3 (1986), p. 42.

(6) El-Zilitni, Ibid., p. 104.

الاستقلال[7]، وتمكن سكان طرابلس من تلقي برامج إذاعية من قاعدة **ويلس** الجوية القريبة التابعة للقوات الأمريكية في عهد إدريس. وفي عام 1956 سلم الأمريكيون والبريطانيون البرنامج الإذاعي حديث التطوير **صوت ليبيا** إلى وزارة الإعلام، وموّلت الولايات المتحدة إلى حد كبير أول محطة تلفزيونية وطنية ليبية، أُسست في عام 1968.

كان الأول من أيلول/سبتمبر 1969 نقطة التحول الكبرى في تاريخ ليبيا؛ حيث نظّم معمر القذافي ومجموعة من شبان القوات المسلحة انقلابًا غير دموي ضد الملك إدريس، استغلوا فيه المشاعر المعادية للاستعمار. وعلى غرار الرئيس المصري عبد الناصر، حوَّل القذافي الإذاعة إلى أداة ثورية. وكان «أول إجراء» قاموا به هو تسليم المرافق الإذاعية إلى الثوار الليبيين[8] بعد توليهم السلطة. ومنذ ذلك الحين، بث القذافي خطبه التي غالبًا ما كانت تستغرق ساعات على الهواء مباشرة عبر الإذاعة والتلفزيون، وكانت الإذاعة تابعة لمجلس قيادة الثورة مباشرة.

وقد أُجبرت الصحف الخاصة على الخروج من السوق على نحو منهجي اعتبارًا من شباط/فبراير 1970 بعد سحب إعلانات الدولة منها. وأغلقت جميع وسائل الإعلام باللغات الأجنبية لانعدام جمهورها، وذلك بعد إخلاء القواعد الأمريكية والبريطانية، وطرد المستوطنين الإيطاليين من البلاد.

منذ عام 1972، جرت هيكلة كاملة للمشهد الصحافي؛ حيث اعتُبر التنافس بين وسائل الإعلام عديم الفائدة، وأصبحت جميع وسائل الإعلام جزءًا من مؤسسات الدولة، بعد حظر جميع الصحف الخاصة في تشرين الأول/أكتوبر 1973. ووضع القذافي بنفسه ما يسمى **الكتاب الأخضر**، وهو عبارة عن بيان/مانيفستو من 100 صفحة. وفى عام 1975، أضاف إليه «نظرية عالمية ثالثة» إلى جانب الرأسمالية والشيوعية. وقد اعتُبر **الكتاب الأخضر** دستور الدولة، نوعا مًا، منذ ذلك الحين. وكان النظام الإعلامي عاملاً أساسيًا في تحويل البلاد إلى «دولة لجماهير الشعب» (**الجماهيرية**) التي كانت هدف القذافي. وهكذا بدأ تأسيس نظام إعلامي ثلاثي، نتيجة هذا «التحول الجماهيري»، يتألف من صحافة أحادية خاصة بالنقابات؛ حيث تعيّن على الأطباء ورجال الشرطة والفلاحين، وأصحاب المهن الأخرى، تنظيم نقابات، ووسائل إعلام ثورية تصحيحية، على أن تكون صحيفة **الزحف الأخضر** هي القوة الرائدة، ووسائل الإعلام الوطنية الخاضعة للسيطرة المركزية. وفي سياق إعادة

(7) Carola Richter, *The Media System in Libya: Actors and Developments* [in German] (Hamburg: Deutsches Orient-Institut, 2004).

(8) El-Zilitni, Ibid., p. 121.

الهيكلة هذه ـ التي اقتصرت الصحافة في إطارها على كونها نشاطًا لكسب المال ـ توقَّفَ دفع الرواتب للكتّاب.

مع ذلك، لم تكن النتائج مُرضية للقذافي، لذلك ألغى المؤسسة الصحافية المركزية بالكامل في سياق النقد الأيديولوجي في وسائل الإعلام في عام 1980، وسيطرت اللجان الثورية على الإذاعة ووكالة الجماهيرية للأنباء **أوج**، وامتلأت السجون بالمثقفين، ومنهم عدد من الصحافيين. وقد صاحب هذه الثورة الثقافية المزعومة سياسةٌ اقتصادية وتسليحية مدمرة، وحرب مرهقة مع تشاد، وكاد ذلك الوضع أن يقود ليبيا إلى الإفلاس بحلول منتصف الثمانينيات. لذلك، بادر القذافي إلى تغيير جذري آخر في سياسته؛ حيث شرع في سياسة تحرير داخلية واقتصادية، وأعلن عن فتح الحدود بالكامل في آذار/مارس 1988، وأعلن عن تطبيق ميثاق لحقوق الإنسان وحرية الصحافة. بيد أن فرْض الأمم المتحدة عقوبات على ليبيا في عام 1992 بسبب تورطها فى الهجوم على طائرة **لوكربي**، سبَّب صعوبات اقتصادية جديدة، بما فى ذلك أزمة ورق الصحف، التي استمرت حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولم تُرفع الجزاءات عن ليبيا بصورة تامة، إلا في عام 2003.

بعد ذلك، وفي سياق محاولة الرفع من شأن سيف الإسلام القذافي، ثاني أكبر أبناء القذافي، كانت هناك حقبة وجيزة، شهدت ازدهار نوع من الإعلام الزائف[9]؛ حيث نشر سيف الإسلام برنامجًا إصلاحيًا، تحت عنوان: **ليبيا الغد** في عام 2006. وعلى الرغم من أن هذا البرنامج كان مجرد أحلام سياسية، إلا أن سيف الإسلام نجح في إطلاق صحيفتين جديدتين: **أويا** في طرابلس، **وقورينا** في بنغازي، ومحطة إذاعية، وعدد من المواقع الإخبارية، ووكالة أنباء جديدة، وقناتين تلفزيونيتين فضائيتين: **الليبية** و**الشبابية**، وبذلك توسعت المنظومة الإعلامية الليبية إلى حد كبير.

ظهرت هذه الصحف والبرامج على نحوٍ يتسم بقدر أكبر من المهنية، مقارنة مع وسائل الإعلام الأخرى، وأصبحت الصحافة الأجنبية متاحة فجأة، وسُمح لوكالات الصحافة الدولية بفتح مكاتبها في ليبيا. وقد أطلق أحد أعضاء المعارضة المنفية على هذه الظاهرة اسم **صحافة الغد**، ليوضح أن هذا لا يعد تعبيرًا عن تحرير عام في عهد القذافي بأي حال

(9) Carola Richter, «Libyan Broadcasting under Al-Qadhafi: The Politics of Pseudo-liberalization,» in: Tourya Guaaybess, ed., *National broadcasting and State Policy in Arab Countries* (Houndmills: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 150-165.

من الأحوال، بل هو مجرد حرية محدودة جدًا[10]. وكان انتقاد القذافي نفسه غير مقبول على الإطلاق، بحسب ما كان متوقعًا، وأُعيدت هذه الأجهزة الإعلامية كلها إلى العمل اعتبارًا من عام 2009، نتيجة تنامي الاستياء من اللجان الثورية. وتم تنصيب قناة **الليبية** ثاني قناة تلفزيونية حكومية؛ وإذ أدى هذا الوضع إلى إنهاء هذا التحرير الزائف، كانت **ليبيا الغد** حتمًا مدرسة جيدة للصحافيين الليبيين الذين تمكنوا في نهاية المطاف من إنشاء وسائل الإعلام الخاصة بهم، بعد سقوط النظام في عام 2011[11].

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

أصبحت انتفاضة معارضي القذافي التي بدأت في بنغازي في 17 شباط/فبراير 2011، والتي حظيت بدعم حلف شمال الأطلسي **الناتو**، بمثابة موكب انتصار للثوار، ووضعت حدًا لحكم معمر القذافي الذي دام 42 عامًا في آب/أغسطس 2011، ومن ثَمَّ عُلِّقت تمامًا الأطر السياسية والقانونية كلها التي كانت قائمة، حتى ذلك الحين.

شهدت وسائل الإعلام الليبية 80 عامًا من الاعتماد القوي على النخب الحاكمة والرقابة المشددة على جميع وسائل الإعلام. ولذلك، خلال المرحلة الأولى من التحول في عام 2011، وعندما اختفت آليات الرقابة الصارمة، كان بوسع المرء أن يلاحظ «تدافعًا إعلاميًا» في بنغازي، ثم في طرابلس؛ ففي بنغازي وحدها، وهي مدينة يبلغ عدد سكانها نحو 600,000 نسمة، ظهرت 120 صحيفة جديدة، وخمس محطات إذاعية، وخمس محطات تلفزيونية[12]. وفي نهاية المطاف، سمح تفكك سيطرة الدولة على وسائل الإعلام، والاتصال الجماهيري للأقليات العرقية التي طال قمعها، وللمنشقين وغيرهم من الفئات المهمشة في المجتمع، بإبداء آرائهم. وكانت المشاركة في النقاش العام حول مستقبل البلاد فرصة متاحة، بعد أن كان الكثيرون يتوقون إليها، وهو ما أدى إلى ازدهار غير مسبوق لوسائل الإعلام في ظل الغياب المفاجئ للقيود[13]. وعلى الرغم من أن معظم القنوات الناشئة حديثًا، فشل في نهاية المطاف، بسبب نقص التمويل في السنوات

---

(10) خالد المهير، «موقعان مقربان من القذافي يثيران جدلًا بانتقادات غير معهودة،» **الجزيرة نت**، 6 آذار/مارس 2009، <https://bit.ly/3fMM3CO>.

(11) Anja Wollenberg and Jason Pack, «Rebels with a Pen: Observations on the Newly Emerging Media Landscape in Libya,» *The Journal of North African Studies*, vol. 18, no. 2 (March 2013), p. 204.

(12) Anja Wollenberg and Sven Recker, eds., *Reinventing the Public Sphere in Libya: Observations, Portraits and Commentary on a Newly Emerging Media Landscape* (Berlin: MICT, 2012), p. 6.

(13) Wollenberg and Pack, Ibid.

التي تلت إنشائها، فإن أهمية التعبير العام في مجتمع كان مكبوتًا سابقًا، أصبحت واضحة بصورة جلية.

لكن الحقبة الجديدة شكّلت الكثير من التحديات؛ فقد أدار ما يُسمى **المجلس الوطني الانتقالي** العمليات السياسية إلى أن تشكلت أخيرًا حكومة نظامية برئاسة رئيس الوزراء علي زيدان، بعد الانتخابات الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر 2012. مع ذلك، ظلت الحكومة ضعيفة في مواجهة السلطة الفعلية للميليشيا، التي كانت قائمة آنذاك، والتي كانت قد أضفت الشرعية على نفسها، بوصفها قوات مقاتلة ضد القذافي. وقد أغرقت حرب الميليشيا ليبيا في صيف عام 2014 في أزمة قيادة لا تزال قائمة إلى اليوم؛ حيث واجهت البلاد احتمال تفككها تدريجيًا إلى مناطق، تخضع لحكم مجموعات مختلفة[14].

منذ ذلك الوقت، أصبحت ليبيا منقسمة جغرافيا ومجزأة سياسيًا، وظهر في شرق ليبيا ـ بما في ذلك مدينة بنغازي ـ كيان رئيس، وهو تحالف يسمى **الجيش الوطني الليبي** الذي يضم عناصر متنوعة من كل مناطق ليبيا، ومن بينها ضباط وجنود ـ كانوا في الجيش أثناء النظام السابق ـ تحت قيادة الجنرال خليفة حفتر. كما ضم هذا التحالف مجلس النواب المنتخب في عام 2014، والذي كان نازحًا إلى مدينة طبرق، والحكومة الموقتة في مدينة البيضاء. وشن **الجيش الوطني الليبي** في عام 2014، حملة عسكرية أطلق عليها اسم **عملية الكرامة**، زاعمًا أن مهمته كانت إنقاذ ليبيا من القوى الإسلامية، ونجح في احتلال المدن الشرقية للبلاد أساسًا. وردًا على ذلك، تشكلت عدة تحالفات متغيرة في الجزء الغربي من البلاد، بما في ذلك القوى الإسلامية. وكانت مظلتهم الموحدة هي معارضتهم «الجيش الوطني»، وشكلوا ما أصبح يُعرف باسم **عملية فجر ليبيا** التي تألفت، على وجه الخصوص، من عشرات الشبكات المتنافسة المبنية على المصالح القبلية والولاءات المحلية[15]. كما كانت هذه الجهات كلها تتنافس على الدعم الدولي، وعلى سبيل المثال، من الإمارات العربية المتحدة، السعودية وقطر التي اعتبرت ليبيا ساحةً، يمكن من خلالها توسيع مجالات نفوذها.

(14) Lisa Watanabe, «Libya: Small Steps Out of the Chaos,» [in German], CSS Analysen zur Sicherheitspolitik, no. 193 (June 2016), p. 193, <http://www.css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/CSSAnalyse-193-DE.pdf>.

(15) Wolfram Lacher, «Tripoli's Militia Cartel: How Ill-conceived Stabilisation Blocks Political Progress, and Risks Renewed War,» *Stiftung Wissenschaft und Politik*, no. 20 (April 2018), <https://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2018C20_lac.pdf>.

استنتج دراجي[16] أن «الصراع في ليبيا أصبح أكثر من مجرد صراع عقائدي؛ بل يتعلق أيضًا بمصالح المجموعات المختلفة وقوتها النسبية والخوف من فقدان تلك السلطة». وينعكس هذا الخوف أيضًا على مستوى التطورات الأخيرة؛ فعقب التفاوض من خلال اتفاق «الصخيرات» السياسي في 17 كانون الأول/ديسمبر 2015 من خلال الأمم المتحدة، أُسّست **حكومة الوفاق الوطني** برئاسة فايز السراج في طرابلس. ولا يزال الفصل الفعلي لأقاليم الدولة قائمًا؛ حيث كان هناك طرفان رئيسان هما: البرلمان والجيش الوطني الليبي في الشرق، وحكومة الوفاق الوطني في الغرب، مع تواجد الكثير من الميليشيا المحلية التي تعمل داخل هذين الطرفين وفي ما بينهما. يقول المراقب إن **حكومة الوفاق الوطني**، أصبحت الذراع السياسي لتحالف الميليشيا الذي يستغل موارد الدولة، بدلاً من عملها على توحيد البلاد. مع ذلك، فإن التطورات في ليبيا دينامية جدًا، ومن المتوقع حدوث تغييرات بعد تشكيل حكومة وحدة وطنية، بناء على اتفاق جنيف عام 2021.

وقد كان للارتباك السياسي أثر كبير في تنظيم قطاع الإعلام الذي أصبح اليوم غير منظم، ويخضع للقرارات التعسفية بدلاً من القانون. وعلى الرغم من تعيين **المجلس الوطني الانتقالي** على الفور لجنةً إعلاميةً في عام 2011 للنظر في تنظيم وسائل الإعلام، فقد حُلت هذه اللجنة نهايةَ في عام 2011، وعُهد إلى وزارة الثقافة المُنشأة حديثًا بمهماتها[17]. وحاول **المجلس الوطني الانتقالي** في أيار/مايو 2012 إنشاء مجلس أعلى للإعلام، عيّنه المجلس الوطني الانتقالي للإشراف على الإعلام، ووضع مبادئ توجيهية للسياسة الإعلامية، فرفض المؤتمر الوطني العام فكرة المجلس بعد تشكيل الحكومة مباشرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، ونصب وزارة للمعلومات لأداء هذه المهمة، كما كان في العصور الاستبدادية. فعلى حد قول أحد أعضاء المؤتمر الوطني العام: «لا تساوي الحرية الفوضى، وهذا هو الوضع في الوقت الراهن»[18].

صدر القرار بمواصلة تشغيل وسائل الإعلام الحكومية، ونقل الموظفين القدامى إلى مؤسسات جديدة في كانون الأول/ديسمبر 2011، بموجب المرسوم 2011/7. وبدأت الحكومة في أيار/مايو 2012، بتشغيل ثلاث محطات تلفزيونية من خلال شبكة الإذاعة

(16) Borzou Daraghi, «Libya: From Euphoria to Breakdown,» *Adelphi Series*, vol. 452, no. 55 (2015), p. 50.

(17) Wollenberg and Pack, «Rebels with a Pen: Observations on the Newly Emerging Media Landscape in Libya,» p. 201.

(18) George Grant, "Libyan Media to be Regulated by New Ministry of Information,» *Libya Herald*, 26/11/2012, <https://bit.ly/3Ao1FpL>.

والتلفزيون الليبية المملوكة من الدولة، وهي: قناة **ليبيا الوطنية** (قناة **الجماهيرية** سابقًا) التي تبث جميع البرامج، وقناة **ليبيا الرسمية** (قناة **الليبية** السابقة التي أسسها سيف الإسلام)، وقناة للرياضة، ووضعت جميع القنوات الثلاث تحت سيطرة حكومة الوفاق الوطني بعد وصولها إلى الحكم.

حصل بعض المحطات الأرضية المحلية، مثل **قناة مصراتة** و**شبكة راديو وتلفزيون بنغازي** على تمويل من الدولة حتى عام 2014. وظلت **وكالة الأنباء الليبية (وكالة الجماهيرية للأنباء** سابقًا) هيئة حكومية بعد استبدال مجلسها التنفيذي. أضف إلى ذلك، إنشاء لجنة لدعم الصحافة **هيئة دعم وتشجيع الصحافة،** لنشر صحيفة **فبراير** اليومية، وعدد من الصحف الأسبوعية، ولتقديم دعم آخر للمطبوعات[19].

وقد حصلت عدة محطات إذاعية وتلفزيونية على تراخيص منذ عام 2011، تجاوز عددها أكثر من 50 محطة في عام 2012. وتمكنت الصحافة والجهات التي تعمل عبر الإنترنت من النشر من دون ترخيص. وقد أُسّست عشرات المحطات، ولكنها سرعان ما اختفت في كثير من الأحيان[20]، وتوقفت الكثير من وسائل الإعلام عن النشر، أو غيرت توجهاتها السياسية أو أشكالها، مع اندلاع القتال في منتصف عام 2014؛ فعلى سبيل المثال، اقتحمت الميلشيا قناة **العاصمة** التي كانت تحظى بشعبية في طرابلس، واضطُرت القناة إلى إغلاق أبوابها بالكامل، في حين ظهرت قنوات جديدة بعد أن تولت الميلشيا السلطة. وكانت هذه القنوات إما أدوات للحكام الجدد، وإما موالية لهم على الأقل، مثل قناة **فبراير** أو **ليبيا 24** [21]. أما في الوقت الحالي، فلا هيئة تنظيمية، في الشرق أو في الغرب، تشرف على وسائل الإعلام في ليبيا وتديرها.

أصبحت الصحافة مجددًا، من جراء الوضع الحالي، أداة ذات أهمية خاصة. ولم يحدث أي تحرك إلى الآن، لوضع قانون جديد للصحافة أو الإعلام، ليحل محل قانون سبعينيات القرن العشرين. وعلى الرغم من أن الدستور الموقت الصادر في آب/أغسطس 2011 يضمن حرية الرأي والصحافة، طبقًا للمادة 14، فإن أمراء الحرب ذوي النفوذ، هم من يقررون عمومًا ما يمكن أن يُقال ويُكتب.

---

(19) Fatima El Issawi, «Libya Media Transition: Heading to the Unknown,» London School of Economics (2013), p. 24, <https://bit.ly/3qQYUdO>.

(20) Wollenberg and Recker, eds., *Reinventing the Public Sphere in Libya: Observations, Portraits and Commentary on a Newly Emerging Media Landscape.*

(21) Reda Fhelboom, «Journalism under Siege,» Correspondents.org, 25 November 2014, <https://bit.ly/3AnKqVW>.

في ظل تلك الأجواء، أصبح الصحافيون ووسائل الإعلام أهدافًا لهجمات المسلحين المتكررة؛ حيث أحصت **هيومن رايتس ووتش** 91 اعتداء أو تهديدًا ضد الصحافيين بين عام 2012 وتشرين الثاني/نوفمبر 2014، تتضمن 30 حالة اختطاف، و8 جرائم قتل. ووقع أيضًا 26 هجومًا مسلحًا على محطات التلفزيون والإذاعة[22]. واضطُرت وسائل الإعلام في الوقت نفسه، إلى الانحياز إلى جانب ما، أو الامتناع عن ممارسة السياسة تمامًا، منذ التقسيم الفعلي للبلاد. وقد أسفر ذلك عن هجمات أقل عنفًا ضد الصحافيين؛ إذ ضبط الكثير منهم نفسه خشية الاعتداء. في الواقع، وحتى قبل حرب الميليشيا، بدأ الصحافيون تشكيل روابطهم المهنية، لتنظيم مصالحهم والاتفاق على معايير أخلاقية صحافية، وانتُخب ممثلو **الاتحاد العام للإعلام** في **جادو** في حزيران/يونيو 2012 [23]. ولكن هذه الجهود باءت بالفشل، بسبب انقسام البلد.

رابعًا: الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

كانت ملكية وسائل الإعلام في عهد القذافي منظمة بصورة واضحة، ولم يُسمح إلا للشركات العامة بممارسة النشر الإعلامي. ولم تكن العقيدة الأساسية التي مفادها أن وسائط الإعلام مستقرها بين أيدي الشعب، سوى فكرة أيديولوجية متخيلة، بل كانت في الواقع تأميمًا لوسائل الإعلام. واعتمد تمويل الإنتاج الإعلامي إلى حد كبير على عائدات النفط في البلاد. وتمتلك ليبيا أيضًا في الوقت الحالي ثالث أكبر حصة (11.2 في المئة)، بعد السعودية، والكويت، في نظام الأقمار الصناعية **عربسات** الذي تبلغ قيمته 500 مليون دولار أمريكي، والذي تشترك في تشغيله الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ويعني ذلك أن المال متوافر لدى النظام.

في عهد القذافي، كان البث يعمل بالكامل بدعم من أموال الدولة، من دون أن يتحمل السكان أي تكاليف، ولم يكن هناك سوى محطة تلفزيونية واحدة فقط حتى عام 2007. مع ذلك، بلغ عدد الموظفين العاملين في التلفزيون والإذاعة الوطنيين الليبيين نحو 5000 شخص. أما عدد الموظفين العاملين في الصحافة، فبلغ 1200 شخص. وبلغ عدد العاملين في وكالة الأنباء نحو 240 شخصًا. وعلى الرغم من أن الكثير منهم كانوا من الموظفين الإداريين أو الفنيين، فقد كانوا عمالة زائدة. وحتى عام 2011، كان معدل

(22) Human Rights Watch, «War on the Media: Journalists under Attack in Libya,» (2015), pp. 1-2, <http://www.hrw.org/sites/default/files/reports/libya0215_ForUpload.pdf>.

(23) Legatum Institute, «Libya Media Wiki,» Transitions Forum, 2012, <https://bit.ly/33F9v2y>.

توزيع الصحف مجتمعةً متدنيًا جدًا؛ إذ لم يتجاوز ألفي نسخة. وكانت القاعدة العامة هي أن تطلب السلطات والسفارات كميات كبيرة من الحصص، بل تدفع رسومًا إضافية فوق السعر العادي، ثم توزع الصحف على موظفيها مجانًا. إضافةً إلى الدعم المباشر من الدولة، وإعلانات الشركات الحكومية، ضمنت هذه الإعانات غير المباشرة بقاء المنتجات المطبوعة[24]. مع ذلك، ونتيجة الافتقار إلى الكفاءة المهنية، وتدني جودة وسائل الإعلام الليبية، لم تتطور ثقافة القراءة الحقيقية. لهذا السبب وحده، كان من الصعب جدًا على المؤسسات الصحافية الجديدة، التي أُنشئت بعد عام 2011، أن تجد سوقًا دائمة لمبيعاتها، ولا يزال من الصعب تطوير نموذج تجاري حقيقي للصحافة التي يموّلها القطاع الخاص، نظرًا إلى الأثر الإشكالي الذي خلفته وسائل الإعلام المطبوعة. ولا تكاد تجد في الوقت الحالي أي صحف وطنية يومية، وأغلبية الصحف من بين المئتي صحيفة المتداولة في عام 2012، لم تكن إلا صحفًا محلية، توزع بضع مئات أو بضع آلاف من النسخ على الأكثر[25].

على العكس من وسائل الإعلام المطبوعة التي تُحتضر، كان البث الإذاعي مزدهرًا؛ فقد كشف تخطيط بياني للمشهد الإعلامي في عام 2018 عن وجود 14 محطة تلفزيونية ليبية، و122 محطة إذاعية محلية في جميع أنحاء ليبيا في المناطق الحضرية والريفية، وكذلك من خارج ليبيا[26]. وهذه أعداد كبيرة، نظرًا إلى صغر حجم السكان الذين يقدر عددهم بـما لا يزيد على 6.7 ملايين نسمة فقط، ووفقًا للتخطيط البياني للمشهد الإعلامي. كان لكل من المعسكرات الثلاثة القوية والمتنافسة، التي تهيمن على المشهد السياسي الليبي، جناح إعلامي خاص به، فيدعم الجيش الوطني الليبي أو حلفاؤه معسكرًا واحدًا في شرق البلاد، وجميع هيئات البث في هذا القطاع تموّلها السلطات الحكومية المعنية تمويلاً كاملاً أو جزئيًا، بينما يدعم معسكر مساوٍ له في القوة **حكومة الوفاق الوطني في** منطقة طرابلس. وتمول **حكومة الوفاق الوطني** مباشرة ست هيئات إذاعية. وأخيرًا، هناك مجموعة متنوعة من وسائل الإعلام التي تديرها أو تدعمها حركات إسلامية مختلفة في ليبيا، وهي جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الجهادية، مثل الجماعة الإسلامية المقاتلة، وحركة المدخلي السلفية التي تدعمها السعودية. وتسيطر الجماعات الإسلامية على مساحة إعلامية كبيرة ذات اهتمامات وتوجهات سياسية متنوعة عبر 35 مؤسسة إعلامية

(24) Richter, *The Media System in Libya: Actors and Developments*, p. 55.

(25) Wollenberg and Recker, eds., *Reinventing the Public Sphere in Libya: Observations, Portraits and Commentary on a Newly Emerging Media Landscape.*

(26) Anja Wollenberg and Carola Richter, «Political Parallelism in Transitional Media Systems: The Case of Libya,» *International Journal of Communication*, vol. 14 (2020), pp. 1173-1193.

تابعة لها، بينما تدير حركة المدخلي السلفية 17 محطة إذاعية في جميع أنحاء البلاد، تبث كلها تلاوات قرآنية ومواعظ وندوات، تتماشى مع توجهاتهم الفكرية.

يبث عدد كبير من القنوات التلفزيونية إرساله من الخارج (6 من أصل 14)؛ حيث تتلقى ثمانٍ منها تمويلاً من مصادر خارج ليبيا؛ فتعمل **ليبيا 24** من لندن، منذ عام 2014. ويُقال، إنهاً تحصل على تمويل من ليبيين في الإمارات العربية المتحدة. كما يقال، إن قناة **TV218** وقناة **ليبيا**، ومقرهما في عَمَّان، تتلقيان تمويلاً من مصادر في الإمارات العربية المتحدة. وأسس شقيق سفير ليبيا لدى الإمارات العربية المتحدة السابق **قناة ليبيا** في الأردن في آذار/مارس 2015 [27]. ويمول الليبيون الذين يعيشون في الخارج **ليبيا الوطن** التي تعمل من تونس منذ عام 2017. ومن الأمثلة الأخرى على هذا الإنتاج الإعلامي الخارجي قناة **النبأ**، وهي قناة تابعة لجماعة الإخوان المسلمين، التي انتقلت من طرابلس إلى اسطنبول في عام 2017. ومن المعروف أنها تتلقى تمويلاً من دولة قطر. وبدورها، تتلقى قناة **ليبيا الأحرار** التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا أيضًا بجماعة الإخوان المسلمين، تمويلاً من قطر، على الرغم من أن مقرها في اسطنبول. وفي الواقع، أسس الصحافي والمعارض الليبي محمود شمام ـ الذي عاش في الخارج منذ زمن طويل ـ قناة **ليبيا الأحرار** في 30 آذار/مارس 2011 في الدوحة في قطر، قبل أن تنتقل إلى اسطنبول.

إن هيكل الملكية والموارد المالية المتاحة لهيئات البث الخاصة، لا يتسم بالشفافية إلى حد كبير؛ إذ يصعب في كثير من الأحيان وضع نموذج تجاري لها، حيث يكون هذا النموذج قائمًا فقط على التكهنات، بينما يشهد قطاع التلفزيون استقطابًا حادًا في المحتوى والملكية.

من جهة أخرى، يختلف وضع قطاع الإذاعة، ويتجاوز حالة الاستقطاب والاستغلال، فهناك على مستوى ليبيا 122 محطة إذاعية تبث محليًا. وهذا العدد الكبير من المحطات الإذاعية، هو في الواقع وضع تنفرد به ليبيا. وذكرت مؤسسة التنمية الخيرية التابعة لهيئة الإذاعة البريطانية **ميديا أكشن** في تقرير لها صدر في عام 2014 أن 47 في المئة من الذكور الليبيين، و25 في المئة من الإناث يستمعون إلى الراديو كل يوم[28]، وتاليًا، لا تقل الإذاعة

(27) «New Privately-owned Libyan TV Channel Launched from Amman, Jordan,» *Libyan Herald*, 3/3/2015, <https://bit.ly/3AnlKNh>.

(28) Najla Dowson-Zeidan, Tim Eaton and Karen Wespieser, «After the Revolution: Libyan and Tunisian Media through the People's Eyes,» BBC Media Action Research Dissemination Series, Working Paper, no. 8 (September 2014), <https://bbc.in/3H6eyYt>.

بالنسبة إلى الليبيين أهمية عن الإنترنت التي يستخدمها على أساس «منتظم» (أسبوعي أو يومي) 32 في المئة من الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات. ولكن هذه النسبة تختلف حتمًا عن نسبة مشاهدي التلفزيون الذي يستخدمه 76 في المئة من السكان، كل يوم[29].

وقد واصلت محطات الإذاعة المحلية عملها، بعد انهيار نظام القذافي في عام 2011، واستمرت أغلبيتها في العمل اعتمادًا على المتطوعين والناشطين الذين لديهم دراية باستخدام المعدات وصيانتها بتكاليف أقل بكثير، مقارنةً مع بنية التلفزيون التحتية المركزية الأكثر تكلفة. أما في ما يتعلق بملكية جميع محطات الإذاعة المحلية وتمويلها، فلا تزال 71 محطة من هذه المحطات البالغ عددها 122 متصلة بهيئات عامة؛ حيث ترتبط 34 محطة مباشرة بالمؤسسات الحكومية، مثل الوزارات. وترتبط 37 محطة بالبلديات والمنظمات المحلية، التي يمولها القطاع العام، مثل الجامعات. مع ذلك، يتسم التحرير والإعداد في هذه الكيانات المحلية بقدر كبير من الاستقلال؛ حيث لا يشهد معظم هذه الكيانات سيطرة تُذكر من المؤسسات الحكومية. كما أنها تميل إلى متابعة الرأي العام على مستوى المجتمع المحلي. أما المحطات المتبقية، فتديرها شركات خاصة (34 بالتحديد في منطقة طرابلس)، و(17 محطة تابعة بصورة واضحة للسلفيين المداخلة)[30].

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

كان القذافي قد أعلن في عام 2001 أنه كان مُتعطشًا لتصفح الإنترنت، وأن على كل ليبي أن يمتلك جهاز كمبيوتر وهاتفًا محمولاً. مع ذلك، بقي التوسع في البنية التحتية الرقمية بطيئًا جدًا ولا يزال. و«كانت الحالة المتردية لشبكة الاتصالات التي عانت نقص الخبرة والمنافسة، ذات أهمية خاصة»[31]. وحدث ارتقاء بطيء بتكنولوجيا الاتصالات مع رفع العقوبات في عام 2003، ولم تتمكن السلطات الليبية من الحصول على نطاق المستوى الأعلى باسم البلد إلا بعد حل مشاكلها السياسية مع الولايات المتحدة[32]. وكانت البنية

(29) Ibid.

(30) Wollenberg and Recker, eds., *Reinventing the Public Sphere in Libya: Observations, Portraits and Commentary on a Newly Emerging Media Landscape.*

(31) Ronald B. St. John, «The Post-Qadhafi Economy,» in: Jason Pack, ed., *The 2011 Libyan Uprisings and the Struggle for the Post-Qadhafi Future* (New York: Palgrave Macmillan, 2013), p. 95.

(32) Internet Assigned Numbers Authority, «IANA Report on the Redelegation of the.ly TopLevel Domain,» (October 2004), <http://www.iana.org/reports/2005/ly-report-05aug2005.pdf>.

التحتية، حتى عام 2011، تخضع لإدارة مركزية من خلال **شركة ليبيا للاتصالات والتقنية**، بينما كانت خدمات الهاتف المحمول **ليبيا** و**المدار الجديد**، تحت سيطرة محمد، الابن الأكبر للقذافي. ولم يرَ القذافي لحقبة طويلة، سببًا لحجب الإنترنت، أو حتى البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية، على الرغم من أن الإنترنت، على وجه الخصوص، كان وسيلة لتعزيز بؤرة للمعارضة السياسية؛ فكانت مواقع الإنترنت akhbar-lybia.com، وalmanara.org، وnfsl-libya.com تديرها شخصيات منفية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وهي التي شكلت المنظور الدولي لليبيا. مع ذلك، ومع تزايد فرص التواصل التي كانت تعتبر تهديدًا، حُجبت مواقع المعارضة الليبية في الخارج، ومواقع التواصل الاجتماعي بداية من عام 2011 [33]. وفي آذار/مارس 2011، فصل القذافي شبكة الإنترنت تمامًا والاتصالات عبر الهاتف المحمول عن حركة البيانات الدولية. وعلى الرغم من ذلك، فإن المتمردين وفرّوا قنوات الاتصال بالعالم الخارجي، عبر خوادم بروكسي (وكيلة)، وهواتف تعمل عبر الأقمار الصناعية.

في حين أن نحو 14 في المئة من الليبيين فقط في عام 2010 أتيحت لهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، قفزت هذه النسبة إلى 22 في المئة في عام 2017، وتعتبر نسبة منخفضة جدًا. مع ذلك، يبدو أن الوضع تبدل بسرعة كبيرة؛ فعلى سبيل المثال، تظهر إحصاءات وسائل التواصل الاجتماعي الأخيرة أن 60 في المئة من الليبيين، يستخدمون **الفيسبوك**، ويمارسون البث المباشر، ويطّلعون على المواقع الإعلامية، ولا سيما موقع **TV218**، أو صفحات هذه المواقع على **الفيسبوك**[34].

في ما يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات، فإن الهواتف المحمولة على وجه التحديد، موزعة توزيعًا جيدًا؛ حيث يمكن لنسبة 92 في المئة من السكان الاتصال ببعضهم. وتعتبر الهواتف المحمولة بمثابة البوابة الرئيسة للإنترنت أيضًا. وتقدم ثلاث شركات مملوكة من الدولة، وهي **ليبيانا** و**ليبيا فون** و**المدار الجديد**، خدماتها. وتغطي أساسًا المدينتين الكبيرتين وبعض المناطق الساحلية. مع ذلك، وبسبب الصراع العسكري المستمر، غالبًا ما يتعطّل الاتصال بالإنترنت، بوجه عام، وخارج المدينتين الرئيستين، بوجه خاص، فلا تزال البنية التحتية غير كافية.

(33) Reporters without Borders, «Libya: The Birth of «Free Media» in Eastern Libya,» (June 2011), <https://ifex.org/images/libya/2011/06/27/free_media_libya.pdf>.

(34) Democracy Reporting, «Libya Social Media Report,» (April 2019), <https://www.democracy-reporting.org/libya-social-media-report/march/pdfs/DRI-LY-DE_SMM-Report_Annex%20I_2019-04-05.pdf>.

سادسًا: التحديات

خلّفت حقبة القذافي وراءها بنية إعلامية وثقافة إنتاج صحافي لا تتناسب مع متطلبات الوقت الحاضر. وبدأت الإصلاحات عقب عام 2011 على نحوٍ محدود، ولم تُغير من ركائز النظام الفكرية. وفي سياق التفكك السياسي اليوم، انتكس النظام الإعلامي إلى نمط الاستقطاب والاستغلال، وبحسب ما هو متوقع، خلّف إرث عهد القذافي، وقلة الخبرة بأي أشكال قانونية وتنظيمية أخرى، فراغًا يطرح تحديًا هائلاً أمام إعادة هيكلة جميع النظم، بما فيها وسائط الإعلام. ولا تزال مسائل أخلاقيات الإعلام، وإضفاء الطابع المؤسسي على وسائل الإعلام، وتنظيمها، من المسائل التي لم تجد حلاً إلى الآن.

في الوقت الحاضر، تسود في وسائل الإعلام ثقافة الاتهامات المتبادلة، وتحديدًا في قطاع التلفزيون، وهو ما يجسد بقوة تقسيم البلد إلى معسكرين سياسيين متعارضين. ويشكل استغلال وسائل الإعلام تحديًا أخلاقيًا في ما يتعلق بالصحافة، بل قد تترتب عليه أيضًا آثار قوية في السكان، وفي الجهود الممكنة الرامية إلى تحقيق المصالحة بعد انتهاء الحرب. ويبدو أن الجمهور، في الوقت نفسه، واعٍ للتقارير المُتحيزة، ويشعر بالإحباط بسبب «عدم وجود معلومات مفيدة وملائمة على شاشات التلفزيون عن القضايا التي تُهمهم»[35]، وهم يثقون في الأغلب في الأصدقاء والأسرة كمصادر للمعلومات[36]. في الواقع، أوضحت المشاورات التي أجرتها الأمم المتحدة مع 7000 ليبي، أن السكان ـ على ما يبدو ـ قد أنهكهم الاستقطاب السياسي، وأن «الليبيين الذين تمت استشارتهم طالبوا بإنهاء الحقبة الانتقالية، وأبرزوا ضرورة توحيد مؤسسات الدولة»[37]. لذلك، ينبغي التغلب على ثقافة استغلال الإعلام.

ثمة تحدٍ آخر يتمثل في توفير نظام مستقل لوسائل الإعلام، فلا قوانين إعلامية كافية حتى الآن، ولا تُنظم الهيئات الحاكمة الإعلام على الإطلاق، ولا تتولى تنظيمه على نحوٍ تعسفي، ويُسمح بالإنتاج الإعلامي في معظم أنحاء البلاد ما دام منتجو المادة الإعلامية يتوافقون مع التوجه الفكري للكيان الحاكم، أو يبقون بعيدين تمامًا من السياسة. وقد نتج من هذه الحال اتجاهان: فمن ناحية، يتولى الإنتاج الإعلامي كيانات خارجية في

---

(35) Dowson-Zeidan, Eaton and Wespieser, «After the Revolution: Libyan and Tunisian Media through the People's Eyes,» p. 16.

(36) Ibid., p. 36.

(37) UN Security Council, «United Nations Support Mission in Libya,» (Report of the Secretary-General (Report no. S/2018/780), p. 2, <https://undocs.org/en/S/2018/780>.

الأغلب؛ حيث تأتي الأطراف الرئيسة والدعم المالي من الخارج، وهو ما يجعل هذا الإنتاج بعيدًا من أيدي أي جهة تنظيمية وطنية. أما من ناحية أخرى، فبدأ عدد كبير من المبادرات المحلية إنتاجًا إعلاميًا خاصًا ـ ولا سيّما من خلال الإذاعة أساسًا ـ لخدمة المجتمعات المحلية. مع ذلك، فإن هذه المبادرات مجبرة على الابتعاد من التقارير السياسية، لتجنب أي متاعب.

سابعًا: التوقعات المُستقبلية

ـ لم يتطور بعدُ نظام إعلامي جديد من الناحية المؤسسية والاجتماعية، وإن كان هذا الأمر ينطوي على مشاكل كبيرة في الوقت الراهن، نظرًا إلى التفكك المتزايد لهياكل الدولة بسبب الميليشيا، واحتمال حدوث المزيد من التفكك في البلد. ولكن هناك بصيص من الأمل في إمكانية الكثير من المبادرات المحلية إنتاج محتوى لخدمة المجتمع. وقد تمثل تلك المبادرات أرضًا خصبة لصحافة مستقلة، لا تُستغل في المستقبل. ومع ذلك، فإنها معرضة في الوقت الراهن لأي تغييرات في الحالة السياسية، ولا تتمتع بأي حماية قانونية، وينبغي أن يسبق إصلاحَ نظام وسائل الإعلام توحيدُ المشهد السياسي، وإنهاء القتال وحالة عدم الاستقرار الأمني السائدة حاليًا. عندئذ فقط، سيتحقق التغلب على التحديات التي تواجه النظام الإعلامي.

الفصل السادس عشر

تونس: المشهد الإعلامي المتغيِّر بعد الثورة

نور الدين الميلادي

شهد المجال الإعلامي في تونس تغيرات مهمَّة منذ ثورة 14 كانون الثاني/يناير 2011؛ إذ بعد عقود من الرقابة المباشرة والقبضة المحكمة على مقاليد الحكم تحت النظام الدكتاتوري لبورقيبة وبن علي، انتقلت البلاد إلى عهد جديد، شهد فيه المشهد الإعلامي تحولاً نوعيًّا، واستقلّت وسائل الإعلام العمومية عن التدخّل الحكومي، وتزايد عدد محطات التلفزيون والإذاعة حديثة التأسيس، حتى بلغت درجة منافسة المؤسسات الإعلامية العمومية. وواكب هذا التنوع في السوق الإعلامي أُطُر عمل تنظيمية، تضمن حرية التعبير واستقلال الصحافيين، واعتُبر إنشاء **الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري** (HAICA) خطوة حاسمة نحو تغيير طبيعة سوق الإعلام السمعي والبصري، للوصول به إلى المعايير العالمية، وذلك على الرغم من بطء تطوُّرها. وعلى الرغم من الإنجازات المهمة المذكورة سلفًا، فإن القوى الأيديولوجية في تونس ونفوذ رجال الأعمال والتأثيرات الخارجية، تظل عوامل رئيسة تؤثِّر في عمل المؤسسات الإعلامية المختلفة، شأن تونس في ذلك شأن أي نظام ديمقراطي انتقالي آخر. وهذا ما يسعى هذا الفصل من الكتاب إلى مناقشته.

أولًا: معلومات أساسيّة

رسّخت ثورات «الربيع العربي» ـ التي انطلقت من تونس في 14 كانون الثاني/يناير 2011، وأنهت نظام حكم زين العابدين بن علي ـ علامات تغيير في جميع جوانب حياة المواطنين؛ حيث انتهى نظام حكم الحزب الواحد الذي اتسم به نظام بن علي، ومن قبله

الحبيب بورقيبة، وأُفسح الطريق أمام عهد ديمقراطي جديد. ونتيجة ذلك، مرَّت تونس ـ التي عاشت عقودًا من الدكتاتورية ـ بتغييرات مهمّة في ما يخص التداول الديمقراطي على السلطة وحرية التعبير وتمكين منظمات المجتمع المدني. ونشَّط هذا المشهد التحوُّلي الطريقة التي تُشكل سوق الإعلام، وغيَّره من ناحية الملكية والإدارة وسياسات التحرير والنظم التي يخضع لها.

تقع تونس في شمال أفريقيا، وتطلُّ على البحر الأبيض المتوسط، وتحدُّها الجزائر من الشمال الغربي، وليبيا من الجنوب. وبلغ عدد سكان تونس 11.6 مليون نسمة في عام 2020. بحسب الإحصاءات الرسمية، وهبط إجمالي الناتج المحلي من 47.6 مليون دولار أمريكي في عام 2014 إلى 39.9 مليون دولار أمريكي في عام 2020. وعلى الرغم من أن جزءًا كبيرًا من المنطقة الجنوبية في تونس يقع في الصحاري، فإن تونس تمتلك أرضًا فلاحية خصبة، ولديها اكتفاء ذاتي من الإنتاج الزراعي. الإسلام هو الديانة الرسمية في تونس، والمذهب المالكي هو المذهب الفقهي الأساسي. وهناك أقلية صغيرة من اليهود في الشمال، وفي الجزء الجنوبي من البلاد في جزيرة جربة. واللُّغة العربية هي اللغة الرسمية، واللغة الفرنسية هي اللغة الثانية، ولا يزال الكثير من المؤسّسات التجارية والهيئات التعليمية يستخدم اللّغة الفرنسية بوصفها لغة التواصل الرئيسة. ومن الملاحظ في العقد الأخير تزايد الاهتمام باللغة الإنكليزية، وبخاصة ضمن فئة الشباب ورجال الأعمال، لما لها من حضور دولي، كلغة عالم الأعمال والسياسة والثقافة.

يكشف الماضي التونسي عن العراقة التي تمتد إلى أكثر من ثلاثة آلاف سنة من الحضارات المتعاقبة، وعلى الرغم من أن الثقافة الإسلامية هي الثقافة الطاغية على تكوين الهوية التونسية، فإن التاريخ التونسي كثيرًا ما اشتمل على تدفق لمختلف الأعراق متعددة الثقافات؛ حيث تأثرت بالحضارات القرطاجية والرومانية والعربية والإسلامية والبربرية والأوروبية والعثمانية. وكانت لتونس أهمية استراتيجية في الربط بين أفريقيا وأوروبا في عصر الرومان؛ حيث كانت تُعرف بـ«مطمور روما»؛ إذ احتضنت تونس مدينة قرطاج الفينيقية، ثم عُرفت في ما بعد بأفريقيا.

من السّهل أن نشهد الفجوة الاقتصادية بين الجهات من خلال الاختلافات الملحوظة بين المدن الشمالية والساحلية، عند مقارنتها مع الأجزاء الريفية والجنوبية من البلاد؛ فقد استثمر نظاما حكم بورقيبة وبن علي بقوة في البنية التحتية والتعليم والصحة والسياحة في المدن الساحلية الرئيسة، مثل: تونس العاصمة ونابل وبنزرت والمنستير وسوسة

وصفاقس. وعلى العكس من ذلك، تعاني أغلبية المناطق الجنوبية، مثل الكاف وقفصة وجندوبة والقيروان وسيدي بوزيد ومدنين، سوءَ البنية التحتية ونقص الاستثمارات وارتفاع معدل البطالة. وشكَّل الاستياء الناجم من هذا الانقسام الإقليمي أحد الأسباب الرئيسة، لاندلاع الثورة التونسية في مدينة سيدي بوزيد المهمّشة في عام 2011. ويتضح أيضًا هذا التمييز الإقليمي في توزيع المؤسسات الإعلامية في البلاد؛ حيث إن أغلبية البنية التحتية للقنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية، سواء الحكومية منها أم الخاصة، إضافةً إلى أغلبية الصحف، ما زالت تتركّز في المدن الساحليّة الثريّة.

ثانيًا: التطوّرات التاريخيّة

في العصر الحديث، خضعت تونس للاحتلال الفرنسي منذ عام 1881 وحتى استقلالها في عام 1956. وسُرعان ما عُزل باي (أي والي) تونس الذي كان يمثل السلطان العثماني، وحلّت محلّه سلطة فرنسية جديدة، سُمّيت المقيم العام الفرنسي بعد معاهدة **باردو**، واتفاقية المرسى في عام 1883، وعند الاستيلاء على الحكم من المستعمر الفرنسي، شرع الحاكم الجديد في تغير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في تونس. وأثرت هذه التدابير في كل جوانب الحياة اليومية، بما في ذلك التواصل والثقافة؛ حيث قاومها السكان المحليون بمثابرة. ونتيجةً لما تقدم، ظهرت حركة مناهضة للاستعمار، وقادت صراعًا طويلاً ومتواصلاً للحصول على الاستقلال، متأثّرةً بدولة الجوار الجزائر. واستجمعت حركة المقاومة قواها، وبخاصة بعد التغيرات الكبيرة في المشهد الجغرافي ـ السياسي العالمي، عقب الحرب العالمية الثانية. ومما ساعد تلك القوى جزئيًا، تداولُ الصحف والرسائل الإخبارية بين النشطاء، وظهور نخبة متعلّمة من الشباب الصاعد، حينذاك.

ازدهرت المطبوعات في تونس باللغتين العربية والفرنسية خلال حقبة الاستعمار الفرنسي؛ فبين عامي 1881 و 1956، صدرت أكثر من 100 صحيفة ومجلة ناطقة باللغة العربية، إضافةً إلى عشرات الصحف التي كانت تنشر باللغة الفرنسية. وكانت الصحف بمنزلة منصّات مهمة في الصراع ضد الاحتلال الفرنسي[1]. وكانت أبرز الصحف في ذلك الوقت **صوت الطالب الزيتوني** و**التونسي** و**الحاضرة** و**الزهرة** و**الطليعة** و**سبيل الرشاد**

(1) هيئة الحقيقة والكرامة، «وثائقي: منظومة الدعاية والتضليل الإعلامي - الجزء الأول،» **اليوتيوب**، 19 كانون الأول/ديسمبر 2018، <https://bit.ly/3KAQVcG>.

والفجر و**السرور** و**الدستور** حيث مثلت الأساس المؤيد للحركة المناهضة للاستعمار، وتحدي استراتيجية تواصل سيطرة الاحتلال.

استولت السلطة الفرنسية على بعض الصحف، من بينها **الرائد التونسي** و**التونسي**، فور سيطرتها على البلاد، وحوّلتها إلى منابر إعلامية للإدارة الاستعمارية. وفي عام 1911، فرضت سلطة الاستعمار الفرنسي الرّقابة على جميع الصحف المكتوبة باللغة العربية، عدا صحيفة واحدة كانت تُعتبر لسان المستعمر الفرنسي. إضافةً إلى ما تقدّم، أُسّس مجلسان للرقابة على الاتصالات بعد الحرب العالمية الثانية، ليكون الإجراء الجديد لتنظيم سوق الصحافة والسيطرة عليه. وكان يرأسه أحد الجنرالات في المجلس الاستعماري، وكانت مهمة هذا المجلس إصدار التراخيص والقوانين التنظيمية، والرقابة على المحتوى.

لم يتغيّر الوضع كثيرًا، خلال حقبة ما بعد الاستقلال؛ إذ لم تخلُ مرحلة حكم الحبيب بورقيبة أو زين العابدين بن علي من السيطرة على حرية الكلمة وقمع الصحافيين، فحتى الحقبة السابقة لثورة 14 كانون الثاني/يناير 2011، تولّى حكم تونس رئيسان فقط، وهما: الحبيب بورقيبة (1956 ـ 1987) وزين العابدين بن علي (1987 ـ 2011)، حيث مارس كلاهما حكمين دكتاتوريين، وتحكَّمَا في كل مفاصل الدولة التونسية، بما في ذلك قطاع الإعلام. وشهد العصران أوقاتًا مظلمة وأشكالاً من التخفيف الجزئي للقوة القابضة على حرية التعبير. بعد استقلال البلاد، منع الحبيب بورقيبة ـ الذي نصَّب نفسه رئيسًا للبلاد ـ التعددية في البث الإذاعي والتلفزيوني، ولم يقتصر الوضع على ذلك، بل احتكر الإدارة وعملية اتخاذ القرار في المؤسسات الإعلامية الرئيسة. وفي 31 أيار/مايو 1966، بدأ البث التلفزيوني الأول، وأصبح في ما بعد تحت إدارة **مؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية**، حيث ظهرت هذه الهيئة التونسية الأولى للبث، كجهة حكومية رسمية، ولم يكن لها سيادة على مؤسسات خدمة البث العام. وكان تعيين موظفي المناصب العليا والوسطى، يتمّ مباشرة من القصر الرئاسي، وتُخصّص المناصب القيادية على أساس الولاء للتجمع الدستوري الديمقراطي (الحزب الحاكم آنذاك) (RCD)(2).

أما في ما يخصّ الصحافة المطبوعة، فقد سمح بورقيبة في السنوات الأولى من حكمه بنشر أربع صحف فقط، وهي: **الأمل** (باللغة العربية) و**العمل التونسية**، وكانتا صوت الحزب الحاكم، وجريدة **لابراس** التي كانت لسان الحكومة، و**الصباح**. وكان المعروف

---

(2) Jamel Zran and Moez Ben Messaoud, «Broadcasting Public Service in the Arab World: Rupture and Continuity,» *International Journal of Social Sciences and Management*, vol. 5, no. 3 (2018), pp. 98-112.

عن هذه الصحف أنها مستقلة، ولكنها كانت تتّبع تعليمات صارمة، وضعتها وزارة الداخلية للسياسات التحريرية. وبدأت تشريعات التضييق التي كانت تحكم الطباعة والبث تظهر في المادة 8 من دستور 1 حزيران/يونيو 1959، والتي نصّت على ضمان حرية التعبير والنشر. ولكن التشريع الذي يخصّ مجال الإعلام والاتصال، كان قمعيًّا واستبداديًّا.

في عام 1961، أُسّست **وكالة تونس أفريقيا للأنباء**، وظلت عقودًا من الزمن المصدر الرئيس والرسمي للأخبار. وكان تركيزها على شخصية رئيس الدولة والحزب الحاكم وخدمة أجندتهما. واستخدمت آلة الدعاية كل وسائل الإعلام والاتصال التابعة للدولة، بغرض إرساء الشرعيّة السياسية والتأثير في المجال العام والسيطرة عليه. وقد أرسى بورقيبة آليات لمراقبة كلّ مؤسسات الإعلام، والتحكّم فيها من خلال مكتب الاتصال الحكومي الذي أُسس في 31 أيار/مايو 1956. وفي منتصف الستّينيات من القرن الماضي، شهدت تونس مزيدًا من التضييق على الحريات المدنيّة وحريّة التعبير، وشمل ذلك إغلاقًا نهائيًّا لكثير من المؤسسات الإعلامية، مع إجبار مالكيها على مغادرة البلاد غالبًا. وصودف في هذه الحقبة اعتقال قادة **الحركة اليوسفية** (نسبة إلى اسم مؤسّسها المعارض السياسي أحمد بن يوسف).

أما في مجال التعليم العالي وتخريج الصحافيين، فقد شكّل إنشاء التعليم الجامعي في مجال الصحافة وتطويره، أحد اهتمامات بورقيبة؛ حيث افتتح أوّل كلية لدراسة الصحافة والاتصال في الجامعة التونسية، معهد الصحافة وعلوم الإخبار، في 30 كانون الأول/ديسمبر 1967. وقد مثّل هذا المعهد، ولا يزال الحاضنة الأساسية لأجيال المستقبل من الصحافيين المؤهلين الذين شغلوا الوظائف الصحافية في شتى وسائل الإعلام الناشئة، من جرائد ومجلات وإذاعة وتلفزيون.

أما في ما يتعلّق بمحتوى وسائل الإعلام، فقد هيمنت شخصية بورقيبة وحضوره على محتوى نشرات الأخبار في التلفزيون الحكومي والإذاعة المحلية، إضافةً إلى الصحف الرسمية والموالية للحكومة. وشكّلت تغطية الأنشطة الرئاسية يوميًا الجزء الأكبر من البرامج الإخبارية في الإذاعة والتلفزيون الوطنيين. وتاليًا، كانت السردية المتكررة عبارة عن تقرير حول أنشطة الرئيس اليومية، مثل الخطابات والاجتماعات والزيارات إلى الأماكن المختلفة. وبسبب هذا التحكّم الشمولي في الخطاب الإعلامي، افتقرت المؤسسات الإعلامية إلى العمق والتنوع، واتصفت بأسلوب **البروباغندا** الإعلامية بإشراف رأس الدولة وإدارته[3].

(3) لطفي حجي، **بورقيبة والإسلام: الزعامة والإمامة** (تونس: دار الجنوب للنشر، 2004).

خلال هذه الحقبة، شهدت تونس المرحلة الأكثر قتامة في ما يخص الرّقابة الإعلامية وقمع حرية التعبير، حيث كانت السيطرة الكاملة على الإعلام والرقابة الذاتية هي القاعدة السائدة، ونادرًا ما تجرأ نشطاء حقوق الإنسان والنشطاء السياسيون على نقد الأنظمة الحاكمة علنًا. أما الصحافيون الذين مارسوا حقهم في حرية الصحافة ـ حتى في التجمعات الصغيرة والمناقشات والندوات الأكاديمية ـ فكان يُحكم عليهم بالسجن. ووقع عشرات من الصحافيين ضحايا لرقابة بورقيبة وبن علي الإعلامية. وقد كان بشير بن يحمد واحدًا من الدبلوماسيين الأوائل الذين تولوا وزارة الإعلام، لكنه لم يتحمّل شخصية بورقيبة المهيمنة، وأنشأ مجلة **جون أفريك** في عام 1961 بعد استقالته من منصبه. واستمرت المجلة بالعمل بعد أن استقر بن يحمد في باريس في عام 1962. مثّلت المجلة خلال العقود الماضية، منصّة مهمة للأخبار وتحليل الشؤون السياسية والاقتصادية في تونس والقارة الأفريقية. وجذبت المجلة قاعدة كبيرة من القراء، ليس فقط من الجالية التونسية في المهجر، ولكن أيضًا من النخبة التونسية التي بقيت في أرض الوطن.

لم تتغيّر الرقابة المُحكمة جدًا على الإعلام خلال حكم بن علي (1987 ـ 2011). ولكن السّمة الرئيسة لهذا العصر كانت أن أفراد أسرة بن علي أصبحوا مؤثّرين في جميع الصُعُد في الحياة العامة، بما في ذلك الإعلام. وكان حزبه السياسي أيضًا الأداة التي مكّنت من تغلغل حكم بن علي داخل كلّ مؤسسة إعلامية.

وقد سخّر نظام بن علي كلاً من وزارة الإعلام، و**الوكالة التونسية للاتصال الخارجي** (ATCE) لتكونا أداتين للسيطرة على الإعلام[4]؛ فكانت الوكالة مسؤولة عن الحملات الدعائية للنظام الحاكم خارج البلاد، ويتمّ ذلك من خلال تقديم الرشوة إلى الصحافيين والشركات الإعلامية، حيث كانت الوكالة تدفع بسخاء للكتّاب ومؤسسات نشر البيانات الصحافية في أوروبا والولايات المتحدة، لنقل أخبار عن نجاحات اقتصادية مزيفة للنظام الحاكم، وادعاءات كاذبة حول الاستقرار والحرية واحترام حقوق الأنسان. في الوقت الذي كانت تعيش تونس واحدة من أظلم مراحلها في تاريخها الحديث، «كانت الوكالة تدفع للمرتزقة من السياسيين والشخصيات الإعلامية الأجنبية البارزة أموالاً طائلة لتعزيز صورة بن علي في الخارج»[5].

---

(4) Mustapha Ben Letaief, «Freedom of Speech in Tunisia: Texts and Contexts,» MENA Media Law (January 2018), <https://www.menamedialaw.org/sites/default/files/library/material/tunisia_chp_2018.pdf>.

(5) Ibid., p. 3.

احتفظ نظام بن علي بقانون الصحافة لعام 1975، الذي كان يهدف إلى الرقابة على الأخبار وفرض السيطرة المُحكمة على حرية التعبير. وأجبر إجراء «الإيداع القانوني» الناشرين على تقديم نسخة من كل صحيفة قبل نشرها في السوق. وتاليًا، مكّنت هذه الآلية أجهزة النظام من مراقبة كل أشكال المحتوى الإعلامي الناقد للنظام. وكانت تُفرض الغرامات الكبيرة عادةً، وأحيانًا تصدر أحكام بالسجن على الصحافي الذي يتجرأ على النقد. واستخدمت تهمة التشهير كأداة سياسية تشريعية للانتقام من المعارضين والصحافيين المستقلين وسجنهم. وقد وثّقت منظمة **هيومن رايتس ووتش** الدولية الكثير من الأحكام القضائية بالسجن على صحافيين بتهمة محاولة تهديد الأمن القومي والنظام العام، أو التسبب في إهانة رئيس الدولة، وشخصيات أخرى في الحكومة[6].

من ضمن الحالات الشهيرة التي قامت بتوثيقها منظمات حقوق الإنسان العالمية ـ التي تتعلق بالمِحن التي واجهها مختلف الصحافيين والنشطاء السياسيين، وكذلك نشطاء حقوق الإنسان ـ حالة أم زياد، الصحافية التونسية التي سُجنت وعُذّبت مدة شهر في عام 2003، بسبب استخدام مدوّنتها لتسليط الضوء على المشكلات المتعلقة بنظام التعليم في البلاد، والمطالبة بإصلاح مناسب لهذا القطاع. أما حمادي الجبالي، رئيس التحرير السابق لجريدة **الفجر**، خلال حقبة الثمانينيات ـ والذي تقلّد لاحقًا منصب رئيس وزراء الحكومة الائتلافية (2012 ـ 2013) ـ فقد سُجن مدة 15 عامًا خلال حكم بن علي لإدارته جريدة ذات توجّه نقدي شديد لفساد النظام الحاكم. إضافةً إلى مضايقة عشرات الصحافيين، فقد شاعت ممارسة الإغلاق المنهجي لصفحات النشطاء على شبكات التواصل الاجتماعي، خصوصًا **الفيسبوك** و**اليوتيوب**، حيث مثّلت منصات الإنترنت تلك تحدّيًا آخر لنظام بن علي منذ عام 2000، فكانت مثلاً مواقع **النهضة نت** و**الكلمة** و**أخبار تونس** و**البوابة**، ومواقع أخرى من مصادر الأخبار الناقدة موضوعة تحت المراقبة في تونس مدةً تزيد على 15 عامًا. على الرغم من هذا التضييق، ظلّت مثل هذه المواقع منصّات حيويّة للنقاش، ونقل أخبار السياسة التونسية بين أبناء الجالية في المهجر. وقد وضع الصراع من أجل حرية التعبير داخل الإعلام المعارض، إضافةً إلى التغييرات السياسية اللاحقة، تونس في موضع ريادة دول «الربيع العربي»، في ما يتعلق بإرساء مرجعية الحكم الديمقراطي وحريات الإعلام.

(6) «False Freedom: Online Censorship in the Middle East and North Africa,» Human Rights Watch (14 November 2005), <https://bit.ly/3qP20yR>.

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

شهدت تونس في 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011 أوّل انتخابات ديمقراطية عامة، والتي جاءت بحزب النهضة ـ وهو حزب إسلامي سياسي يرأسه راشد الغنوشي ـ إلى السلطة أوّل مرّة. ونتيجة ذلك، شهدت البلاد أول حكومة ديمقراطية منتخبة بعد 60 عامًا من الدكتاتورية، وتكوَّن الائتلاف الحاكم الذي أدار دفّة الحكم في تونس، بعد انتخاب المجلس التأسيسي في عام 2011 من ثلاثة أحزاب، هي: حزب **النهضة** و**التكتل** و**المؤتمر من أجل الجمهورية**.

لقد ظلّ عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي يتصاعد بسبب زيادة نسبة البطالة والركود الاقتصادي وتضاؤل الاستثمار الأجنبي في البلاد. وظل التوتر السياسي بين حكومة الترويكا (حكومة ائتلافية مكونة من ثلاثة أحزاب: النهضة والتكتل والمؤتمر من أجل الجمهورية) والأحزاب المعارضة، خصوصًا أحزاب اليسار الراديكالي، يتصاعد، واتخذ منحىً خطرًا، وبخاصة بعد اغتيال ناشطَين سياسيين وهما: شكري بلعيد في شباط/فبراير 2013، ومحمد براهمي في تموز/يوليو 2013. وساءت الأزمة نتيجة مئات الإضرابات التي نظمها الاتحاد العام التونسي للشغل في أنحاء مختلفة في البلاد، والتي دفعت حزب النهضة إلى الانسحاب من السلطة، وفتح المجال أمام الانتخابات العامة، حيث عقدت الانتخابات التشريعية في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2014، والانتخابات الرئاسية في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2014. وجاءت هذه الانتخابات بحركة **نداء تونس** (التي يرأسها باجي قائد السبسي، أحد الوزراء منذ عهد بورقيبة) إلى السلطة. وقد ضمن هذا نجاح التحوّل السياسي السلمي الديمقراطي، وحفظ البلاد من الوقوع في السيناريو المصري أو الليبي أو السوري، التي آلت إما إلى العودة إلى الدكتاتورية، وإما إلى الحرب الأهلية.

وقد أثّرت التحديات السالف ذكرها في المشهد الإعلامي وتطويره؛ فعلى سبيل المثال، وجد التوتر بين الأحزاب السياسية المختلفة طريقه إلى الصفحات الأولى من الصحف، وتصدّر البرامج الحوارية الساخنة على محطات الإذاعة والتلفزيون. وليس من الصعب إدراك احتياج البلاد التي عاشت عقودًا من سيطرة الحكومة على الإعلام إلى زمن، تنضج خلاله ثقافة حرية التعبير وحرية الإعلام وتتطور.

في الواقع، يتمثل الإنجاز الأكبر الذي يمكن أن يُحتسب لحكومة الترويكا، التي قادها حزب النهضة، إعادة كتابة الدستور التونسي والمصادقة الوطنية عليه، وتأسيس **الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري** (HAICA) في أيار/مايو 2013، لتكون الجهاز التنظيمي للرقابة على المحتوى التلفزيوني والإذاعي، وإصدار التراخيص للقطاعين العام

والخاص. وقد سبق تأسيس هذا الجهاز التنظيمي الجديد، حلُّ وزارة الإعلام والوكالة التونسية للاتصال الخارجي اللتين استخدمهما نظام بن علي، كأداتين للسيطرة على قطاع الإعلام.

يمكن القول إن المشهد الإعلامي التونسي، مرّ بتحوّل جذري بسبب التغيير التاريخي في المشهد السياسي، وشمل نموّه غير المسبوق ليس فقط الفضائيات، بل محطات الإذاعة والصحف ومنصات الإنترنت؛ إذ نما السوق الإعلامي من بضع مؤسسات إعلامية تخضع للسيطرة التامة لنظام بن علي، إلى العشرات من محطات الإذاعة وقنوات التلفزيون ومنصات الأخبار الإلكترونية، إضافةً إلى كمّ هائل من الصحف والمجلات التي أُطلقت منذ عام 2011. وصدر مرسوم رقم 115 لعام 2011 (المعني بالصحافة والطباعة والنشر) في شأن الإعلام المطبوع والإعلام الإلكتروني، فألغى هذا القانون الجديد قانون الصحافة لعام 1975، ومهّد الطريق أمام حرية الصحافة، وتنظيم هذا الفضاء ونظم الملكية والرقابة على الصحف والمجلات.

نرصد في ما يلي بعضًا من مظاهر هذا التطور؛ فقد شهدت حقبة ما بعد الثورة توسّعًا كبيرًا في سوق البث السمعي والبصري، مقارنةً مع عهد بن علي، حيث هناك اليوم 12 قناة تلفزيونية، وأكثر من 21 محطة إذاعية تبثّ من أنحاء مختلفة في البلاد، وهي قنوات ومحطات تحمل تصريحات قانونية بموجب مرسوم قانون رقم 116 من الهيئة المسؤولة عن البث وهي **الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري**. وتهيمن حاليًا على سوق التلفزيون ثلاث قنوات، وهي: **الوطنية 1** (المعروفة بـ «تونس7» قبل الثورة)، و**الوطنية 2** (المعروفة بـ «تونس 21» قبل الثورة). وتغطي القناتان معظم القطر التونسي، بينما تغطي قناة **حنبعل** 45 في المئة فقط منه[7]. أما بالنسبة إلى السوق الرقمي، فهو يتضمن الآن القناتين السالف ذكرهما **الوطنية 1 و 2** إضافةً إلى عشر قنوات أخرى، وهي: **حنبعل** و**نسمة** و**الزيتونة** و**التونسية** و**الحوار التونسي** و**آم تونيزيا** و**تونسنا** و**الإنسان** و**تلفزة تونس** و**الجنوبية** و**قرطاج**[8].

أدت البيئة الجديدة إلى اتساع نطاق حرية التعبير، إلى درجة كبيرة، ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة؛ على سبيل المثال، صنّفت قائمة الحرية الإعلام الصادرة عن منظمة

---

(7) Office National de la Télédiffusion, «Broadcasting Via Terrestrial Networks,» [in French] (2014), <http://www.telediffusion.net.tn/index.php?yoca_caauaca>.

(8) Ibid.

فريدوم هاوس تونس في مرتبة عالية، في ما يتعلق بحرية التعبير[9]. ويضمن الدستور الجديد حرية التعبير وحرية الاعتقاد لكل مواطن؛ حيث توضّح المادة 31 أن «حرية الرأي والفكر والتعبير والإعلام والنشر مضمونة، ولا يجوز ممارسة رقابة مسبقة على هذه الحريات». وأيضًا تؤكد المادة 32 أن «الدولة تضمن الحق في الإعلام والحق في النفاذ إلى المعلومة، وتسعى الدولة إلى ضمان الحق في النفاذ إلى شبكات الاتصال». ومن تجليات بيئة الإعلام الحر الجديدة، استضافة المحطات التلفزيونية والإذاعية برامج، تناقش قضايا كان من المستحيل مناقشتها على الهواء قبل الثورة، وأصبح تناول الإصلاح السياسي والفساد والتعليم ودور الشرطة والمجتمع المدني وحقوق الإنسان والثقافة والرياضة، موضوعات نقاش في البرامج الحوارية في الكثير من القنوات. وتاليًا، أتاح هذا الوضع مساحة مهمة لعامة الناس للتعبير عن آرائهم، في ما يخص إدارة الدولة والحياة الديمقراطية الجديدة في البلاد.

رابعًا: الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

شهدت أنماط الملكية، وتاليًا الرقابة على المؤسسات الإعلامية، تحوّلات في النظام الإعلامي في تونس. ويُنظر إلى هذه الأنماط الجديدة في ملكية القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية والصحف والمجلات على أنها تحول كبير منذ كانون الثاني/يناير 2011؛ إذ بعد عقود من التحكم الكامل من نظامي بورقيبة وبن علي، جاءت هذه الطفرة بلاعبين جدد إلى السوق، كثير منهم يحصل على تمويل من رجال أعمال تونسيين، بينما يحصل آخرون على تمويل، أو دعم من جهات خارجية. وعلى الرغم من ادعاء المؤسسات الإعلامية الخاصة استقلاليتها، فإن العلاقة المباشرة بين مالكي المؤسسات الإعلامية والانتماء الأيديولوجي يظهر جليًا. على سبيل المثال، نبيل القروي مؤسس قناة **نسمة،** هو عضو مؤسس لحزب **نداء تونس،** ثمّ أسس في ما بعد حزب **قلب تونس،** وأخيرًا كان مرشحًا رئاسيًا في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2019. أما الطاهر بن حسين، مؤسس قناة **الحوار التونسي،** فهو أيضًا أحد مؤسسي حزب **نداء تونس،** وكان أحد القياديين خلال حكم بن علي. وكذلك، العربي نصرة، مؤسس قناة **حنبعل** ورئيس حزب **صوت شعب تونس.** أما أسامة بن سالم مؤسس قناة **الزيتونة،** فهو عضو في **حزب النهضة،** ووالده أيضًا أحد مؤسسيه. أضف إلى ذلك، محمد العياشي العجرودي، مؤسس قناة **الجنوبية،** هو أيضًا

(9) Freedom House, «Freedom in the World 2015: Discarding Democracy: Return to the Iron Fist,» <https://freedomhouse.org/sites/default/files/01152015_FIW_2015_final.pdf>.

تراّس حزب **حركة التونسي للحرية والكرامة**. وعلى الرغم من أن بعض الأسماء المذكورة سلفًا من أصحاب أو مؤسّسي القنوات التلفزيونية (أسامة بن سالم والطاهر بن حسين) باعوا أسهمهم قبل الدخول في السياسة، امتثالاً للوائح **الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري**، فإن التأثير السياسي للقنوات المختلفة استمرّ على نحو كبير خلال الحملات الانتخابية. من ذلك، اتهام الهيئة التعديلية (HAICA) لقناة **نسمة**، بأنها قامت بالترويج للمرشح الرئاسي نبيل القروي وحزبه السياسي **قلب تونس**، خلال الانتخابات التشريعية في أيلول/سبتمبر 2019، والانتخابات الرئاسية في تشرين الأول/أكتوبر 2019، على نحو سافر[10]. ووفقًا للتقرير نفسه الذي أصدرته الهيئة، فقد خصّصت قناة **نسمة 24**، ساعة ونصف الساعة من وقت البث الخاص بها خلال حملة الانتخابات التشريعية، لدعم حزب قلب تونس ورئيسه. كانت ستّ ساعات منها للدعاية المباشرة، ونحو 18 ساعة كانت لحملات الترويج السياسية المختلفة، مثل الإعلان عن الحملة الإنسانية لنبيل القروي، وذلك من خلال منظمته الخيرية، «خليل تونس».

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

تمتلك تونس واحدة من أكثر «البنى التحتية تطوّرًا لتكنولوجيا الاتصالات في شمال أفريقيا»، مقارنةً مع دول أفريقية أخرى، وفقًا لدراسة لانكستر[11]. وصُنّفت تكنولوجيا الهاتف المحمول والإنترنت في تونس من بين الأعلى في المنطقة، في ما يخصّ التغطية والانتشار. وقد انحسرت قبضة الرقابة على الإنترنت منذ عام 2011، عقب التحوّل نحو المناخ الديمقراطي[12]. لقد وضع قانون الاتصالات لعام 2013 نهايةً للرقابة على الإنترنت، وتمّ فتح باب المنافسة. ومثّلت القوانين التي تدعم التجارة الإلكترونية حافزًا للتسويق الإلكتروني، وأنشطة الأعمال الإلكترونية. وتوفر شركة اتصالات تونس التابعة للدولة البنية التحتية لخدمات الإنترنت (ADSL). ومن بين الأطراف الأخرى في السوق شركة**أوريدو** القطرية، وشركة **أورانج تونس**، وكلتاهما مرخّصة بوصفها شركات تشغيل خطوط ثابتة،

---

(10) الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري، «تقرير يتعلق بالخروقات الجسيمة المسجلة في تغطية الحملة الانتخابية التشريعية من قبل قنوات غير قانونية،» (2019)، <https://bit.ly/3ItsTOy>.

(11) Henry Lancaster, «Tunisia - Telecoms, Mobile and Broadband - Statistics and Analyses,» BuddeComm (24 August 2020), <https://www.budde.com.au/Research/Tunisia-Telecoms-Mobile-and-Broadband-Statistics-and-Analyses>.

(12) Alexis Artaud de la Ferrière and Narseo Vallina-Rodriguez, «The Scissors and Magnifying Glass: Internet Governance in the Transitional Tunisian Context,» *The Journal of North African Studies*, vol. 19, no. 5 (2014), pp. 639-655.

وقد أطلقتا خدمتي الخط المشترك الرقمي (DSL)، و**خطوط الألياف الضوئية** إلى المنازل (FTTP). إضافةً إلى ذلك، أطلقت الحكومة التونسية برنامج **تونس ـ الرقمية 2020**، ومهمّته تشجيع الاتصال عبر الإنترنت، وتحسين الخدمة في كل أنحاء البلاد، وبخاصة المناطق غير النائية والمهمّشة.

تُعدّ تونس من البلدان المتطوّرة في مجال تكنولوجيا الهاتف المحمول؛ ففي عام 2016، أصدرت الدولة ثلاث تراخيص للشبكات الكبرى لتقديم تكنولوجيا **الجيل الرابع** 4G، التي مكّنت من الحصول على خدمات شبكة اتصالات أسرع تغطي كل أنحاء البلاد، ومُنحت تلك التراخيص بشرط التزام كل مقدم للخدمة بوصول التغطية إلى 98 في المئة من أنحاء البلاد، بحلول عام 2031[13]. وأكدت الهيئة التنظيمية أن تراخيص خدمة **الجيل الخامس** 5G من المتوقع إصدارها، نهايةَ عام 2021.

انعكست التطورات في تكنولوجيا الاتصالات على توسيع استخدام التونسيين الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي حتى قبل ثورة عام 2011. وصل عدد مستخدمي الإنترنت في بداية عام 2020، إلى 7.55 مليون (64 في المئة من عدد السكان)، ويشكل عدد المستخدمين النشطين على مواقع التواصل الاجتماعي 62 في المئة من إجمالي السكان (7.3 مليون). ويظل **الفيسبوك** منصّة التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية بين التونسيين؛ فقد وصل إجمالي عدد مستخدميها إلى 6.9 مليون، الرقم الذي يشكل 75 في المئة من عدد السكان، فوق سن 13 عامًا. وعلى الرغم من الشعبية الكبيرة لمنصّة **تويتر** في بلدان عربية أخرى ـ مثل دول الخليج ـ فإن الذين يفضلون هذه المنصة في تونس لا يتعدون 272.500، بينما يجذب **سنابشات** 765.000، و**إنستغرام** 1.9 مليون (21 في المئة من عدد السكان)، و**لينكدإن** 1.2 مليون (14 في المئة من عدد السكان)[14].

لقد تعرّضت الكثير من الدراسات بتحليل دور منصات التواصل الاجتماعي في تعزيز النشاط الاجتماعي والمقاومة؛ حيث مثلت منصات، مثل **الفيسبوك** و**تويتر**، أثناء الثورة التونسية، أداتين فاعلتين استخدمتا للاحتجاج على وحشية نظام بن علي ورقابته. وعلى الرغم من صعوبة قياس حجم تأثيرهما، فإنّه من الواضح أن شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت فضاءات بديلة للأخبار، ولتبادل المعلومات، وفقًا لما ورد في الدراسات المختلفة

(13) الجمهورية التونسية، الهيئة الوطنية للاتصالات، **التقرير السنوي 2016**، ص 37، <https://bit.ly/3n-LYMdB>.

(14) Hootsuite, «Digital 2020: Tunisia,» (2020), <http://www.hootsuite.com>.

عن الثورة التونسية[15]، تمكّن المحتجون من خلال تلك المنصّات من إيصال أصواتهم وإرسال قصصهم إلى العالم. وأثبت الشباب المهمش، أنهم ليسوا مجرد مشاهدين أو متابعين للأخبار، بل إنهم قادرون على التأثير في أجندة وسائل الإعلام. ومن الجدير بالملاحظة، أن الشباب حقّقوا التأثير من خلال خلخلة إدارة النظام التونسي للمعلومات وقنوات اتصاله السياسية؛ سواء المحلية أم العالمية. على سبيل المثال، واجهت وحدة بن علي التونسية للاتصال الخارجي تحديات في السيطرة على انتشار الأخبار عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وإمكان وصولها إلى الجمهور العالمي عبر القنوات الفضائية. وكانت الرقابة المستمرة والإغلاق الجزئي لصفحات **الفيسبوك** في كانون الأول/ديسمبر 2010، آخر ما لجأ إليه النظام في محاولة فاشلة للاحتواء والسيطرة.

شهدت حقبة ما بعد الثورة في تونس نموًّا، في ما يخص تأثير منصات التواصل الاجتماعي؛ فعلى سبيل المثال، وبالإشارة إلى الانتخابات العامة في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2014، يمكن القول إنّ منصات التواصل الاجتماعي، اضطلعت بدور المراقب الفاعل؛ إذ سخّرت مؤسسات المجتمع المدني التي يقودها شباب ـ مثل جمعية «أنا يقظ»، و«عتيد» ـ منصّات للتواصل الاجتماعي خلال الانتخابات الرئاسية والتشريعية في عام 2019، لمراقبة الحملات الانتخابية، وكذلك عملية التصويت. وتاليًا، تحمّلت مهمات مراقبة وقوع أي فساد محتمل بين المرشّحين، علاوة على التحقق من وجود تغطية إعلامية ضد أي من التأثيرات الأيديولوجية المحتملة. وفي الوقت نفسه، كشف تحليل النشاط الإلكتروني للمرشحين عن أن المنافسين، تعلموا الدروس من الأعوام السابقة، وفهموا أن أهمية منصات التواصل الاجتماعي تتساوى مع أهمية الإعلام التقليدي، وبخاصة في الوصول إلى أصوات الشباب[16]. وبيّنت الدراسة أن منصتي **الفيسبوك** و**تويتر**، أصبحتا ساحتين للجدال الفكري الذي كان على المتنافسين وداعميهم أن يديروها بحرفية. من الواضح، أن شبكات التواصل الاجتماعي صارت أدوات أساسية للتواصل، ومشاركة الأخبار، والحملات السياسية في تونس. وارتقت تلك الشبكات ـ سواء التي يستعملها

(15) Manuel Castells, *Networks of Outrage and Hope: Social Movements in the Internet Age* (Cambridge, UK: Polity Press, 2012); Laryssa Chomiak, «The Making of Revolution in Tunisia,» *Middle East Law and Governance*, vol. 3, no. 1 (2011), pp. 68–83; Magdalena Karolak, «Social Media in Democratic Transitions and Consolidations: What Can We Learn from the Case of Tunisia?,» *The Journal of North African Studies*, vol. 25, no. 1 (2018), pp. 8-33; Noureddine Miladi, «Social Media and Social Change,» *Digest of the Middle East Studies*, vol. 25, no. 1 (2016), pp. 36-51, and Mohamed Zayani, *Network Publics and Digital Contention* (Oxford: Oxford University Press, 2015).

(16) Miladi, Ibid.

النشطاء والجماعات المعارضة، أم القادة السياسيون ـ بالتواصل ومشاركة المعلومات في مختلف المواقف، مثل الحملات السياسية والاجتماعية.

سادسًا: التحديات

تغيّر المشهد الإعلامي في تونس على نحو جذري منذ ثورة عام 2011، وأدّى هذا التحوّل إلى ظهور الكثير من القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية والصحف في أنحاء البلاد، ما يعكس الأطياف السياسية والثقافية المتعددة، بل أدّى التغيير في القوانين المنظمة لقطاع الإعلام والاتصال إلى تحرير البثّ الإذاعي والتلفزيوني من رقابة الحكومة. لكن لم تأت هذه التغييرات الإيجابية من دون تحديّات، في ما يخصّ الملكية والنظم والقوانين التي تؤطر هذا المجال. ولا يزال الطريق نحو الديمقراطية في تونس وعرًا؛ فالتحديات مستمرة في الظهور مع مرور الوقت[17].

بناءً على ما سبق، يمكن تسليط الضوء على بعض الجوانب الأساسية التي تحتاج إلى إصلاح جذري:

(أ) تطوير نموذج مستدام للمؤسسات الإعلامية.

(ب) محاصرة التأثير الأيديولوجي والسياسي في وسائل الإعلام.

(ج) تحويل قطاع الإعلام من مجال نخبوي إلى الانفتاح على فئات المجتمع المختلفة.

أولًا، في ما يتعلق بقضية الاستدامة، وعقب الطفرة التي حدثت في سوق الإعلام المرئي والمسموع، بين عامي 2011 و 2015، شهد هذا المجال إغلاق مئات الصحف والمجلات بعد ذلك بحقبة ليست بالطويلة؛ فبحلول عام 2017، تناقص عدد الصحف المطبوعة إلى 50 صحيفة، بعد أن وصل إلى 250 صحيفة، في حقبة ما بعد الثورة. على سبيل المثال، أقفلت جريدة **أخبار الجمهورية** في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2017 بعد عمل دام 25 عامًا. وواجه سوق البث أيضًا تحديات مماثلة؛ فمثلًا، أُغلقت قناة **فيرست تي في**، في تشرين الأول/أكتوبر 2017، لعدم قدرتها على مواجهة التحديات المالية، وأعيدت هيكلة بعض القنوات، مثل قناة **المتوسط**، وقنوات أخرى.

(17) Carola Richter, «Media Policy in Times of Transition: Tunisia's Bumpy Road to Democracy,» *Publizistik*, vol. 62, no. 3 (June 2017), pp. 325-337.

ثانيًا، في ما يخص التوظيف الأيديولوجي لبعض وسائل الإعلام، فقد أدى نمو سوق الإعلام إلى تزايد التحديات التي تواجهها الأجهزة التعديلية، وبخاصة مع الانتشار المتزايد لاستخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، ضمن كل فئات المجتمع. وكذلك، شهدت حقبة ما بعد الثورة تجاذبات متواصلة بين بعض المؤسسات الإعلامية المؤثرة، وأول حكومة ديمقراطية منتخبة. ويُعزى ذلك جزئيًّا إلى الفهم المتضارب لدور الإعلام في مراحل التحوّل الديمقراطي، ومحاولات العبث بالإعلام من خلال بعض رجال الأعمال الأثرياء، وقوى أيديولوجية تخترق مؤسسات الإعلام العمومي. في هذا السياق، أصبح القلق من التأثيرات الخارجية في سوق الإعلام التونسي شأنًا مهمًا، حيث يتعلق الأمر بالتمويل الخارجي الذي يُقدّم إلى مؤسسات إعلامية بعينها، بحجة تعزيز مصالح سياسية.

ثالثًا، بالنسبة إلى التوجه النخبوي، فعلى الرغم من أن الإعلام العمومي في تونس تحوّل إلى حد كبير من إعلام تسيطر الحكومة عليه إلى إعلام خدمة عامة، وعلى الرغم من تغيير نظام الحكم الذي أتى بلاعبين سياسيين جدد إلى صدارة المشهد السياسي في البلاد، فإن الفئة المسيطرة على مفاصل ومقدّرات البث الإذاعي والتلفزيوني العمومي في تونس ـ وكذلك الصحافة غالبًا ـ تظل هي نفسها ما قبل الثورة، ما عدا بعض التغيرات السطحية التي لا تمس العمق؛ فيمكن أن يُنظر إلى قناة **الوطنية 1**، مثلاً على أنها جزء من المشهد الموجّه أيديولوجيًا، الذي ترسّخ في العقود الدكتاتورية تحت حكم بن علي وبورقيبة، ولكن لم يتوقف عن إعادة تشكيل سيطرته وتعزيزها، بعد الثورة. خلال مراحل الدعاية الانتخابية تتباين الكثير من المؤسسات الإعلامية بحسب التأثير الأيديولوجي والنخبوي، بدلاً من الالتزام بالقواعد المهنية للممارسة الصحافية، التي على رأس أهدافها خدمة المصالح العامة؛ إذ في هذه الحالة يُتوقّع من وسائل الإعلام العمومية أن ترفع مستوى الوعي بالفساد بدلاً من محاولة إغفاله، وتوجيه انتباه المواطن نحو القضايا الاجتماعية، بدلاً من السعي وراء فرض التغيير في المجتمع، وكشف صراع السلطة الذي طفا على السطح خلال الأعوام القليلة الماضية عن محاولات من بعض الجماعات الأيديولوجية والنخبوية تحديد أجندة الرأي العام، باستخدام المنصات الإعلامية، مثل التلفزيون والإذاعة.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

على الرغم من أهمية التطوّر الحاصل في مجال الإعلام والاتصال في تونس، إلا أن هذا التغيير لا يمسّ من«العناصر التي تشكل طريقة حكم الدولة العميقة على الصعيد

اليومي»[18]. وإذا طبقنا هذا على النظام الإعلامي برمّته، يمكن القول، إنه خلال هذه الحقبة الانتقالية في تونس، بقي الإعلام مساحة معقدة للتلاعب والصراع بين هياكل السلطة الناشئة في البلاد؛ حيث تجري معظم هذه الصراعات على السلطة في الساحات العامة. غير أن أكثرها يحدث على شاشات التلفزيون والموجات الإذاعية وكذلك على شبكات التواصل الاجتماعي.

في الختام، يمكن القول، إن المساحات الحرة التي توافرت على شاشات التلفزيون والإذاعات المحلية والوطنية، ساهمت في تعزيز قيمة حرية التعبير في تونس وإضفاء شرعية لتنوع وسائل الإعلام واستقلاليتها. وقد ساهمت الإنجازات المختلفة، مثل بعث **الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري** في ترسيخ مبدأ استقلالية الإعلام عن هيمنة الدولة. ولكن، على الرغم من الإنجازات التي سبق ذكرها، لا بد من بذل مزيد من الجهد، في ما يخص منع التأثيرات السياسية، والحيلولة دون تغلغل جهات خارجية بنفوذها على المشهد الإعلامي في تونس.

أخيرًا، إن النظرة المستقبلية إلى مجال الاتصال السمعي والبصري، لا يمكن أن تتعزز إلا بإحداث إصلاح هيكلي وجذري لوسائل الإعلام العمومية في قطاعي الإذاعة والتلفزيون؛ إذ نرى أنّ الإعلام العمومي، مثل شبكات التلفزة الوطنية والاذاعية، يمثّل حجر الأساس نحو تعزيز المناخ الديمقراطي الناشئ في البلاد. وقد أشار الكثير من الأكاديميين والنقاد إلى أن شبكة التلفزة الوطنية التونسية بخاصة، تحتاج إلى إصلاح هيكلي لسياستها التحريرية، وممارساتها الصحافية، ومعاييرها المهنية، كي تتمكن من القيام بدورها في خدمة المشاهد. وتاليًا، لا يمكن للتحوّل البنّاء نحو الديمقراطية الحقيقية في تونس، أن يَحدث من دون إعلام حرّ، بعيدًا من المؤثرات الأيديولوجية. لذا، ينبغي لهذا الإعلام الوطني أن يقوم بدوره على نحوٍ بنّاء، بوصفه رقيبًا على الفساد في مؤسسات الدولة، والرقيب على النخبة السياسية والشريحة المؤثرة في المجتمع.

(18) De la Ferrière and Vallina-Rodriguez, «The Scissors and Magnifying Glass: Internet Governance in the Transitional Tunisian Context,» p. 652.

الفصل السابع عشر

وسائل الإعلام في الجزائر: تكلفة المحسوبية

نصر الدين لعياضي

أولًا: معلومات أساسية

تقع الجزائر في شمال غرب القارة الأفريقية. تحيط بها 6 دول وهي: المغرب وموريتانيا غربًا، والمالي والنيجر جنوبا، وليبيا وتونس شرقًا. ويحدُّها من الشمال البحر الأبيض المتوسط على امتداد 1644 كلم. وتحتل المرتبة الأولى أفريقيًا وعربيًّا ومتوسطيًّا، والعاشرة عالميًّا، بمساحة تبلغ 2.4 مليون $كلم^2$.

بلغ عدد سكان الجزائر 43 مليونًا في كانون الثاني/يناير 2019. يشكل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 16 و25 عامًا وتدين أغلبية الجزائريين بالإسلام، ولا يشكل المسيحيون إلا نسبة قليلة جدًا، قدرت بـ 0.2 في المئة في عام 2009.

يعود تاريخ الجزائر إلى آلاف السنين، خاض خلالها شعبها، بمختلف مكوناته القبليَّة واللسانيَّة، الكثير من الحروب للدفاع عن أرضه وإقليمه، انتهت بخضوعها «للحماية» العثمانية بين عامي 1615 و 1830، وهو تاريخ الغزو الفرنسي للجزائر. وقاوم الشعب الجزائري الاستعمار الفرنسي بمختلف الأشكال: الانتفاضات الشعبيَّة (1830 ـ 1871)، والنضال السياسي والثقافي (1900 ـ 1954)، وحرب تحريرية شاملة (تشرين الثاني/نوفمبر 1954 ـ تموز/يوليو 1962).

تُعد مقاومة الشعب الجزائري الطويلة، والإرث الاستعماري الثقيل في الجزائر، من

العوامل التي أثرت تأثيرًا واضحًا في النظام السياسي الجزائري، ومنظومته الإعلامية، بعد الاستقلال في عام 1962.

كثفت الجزائر جهودها للقضاء على أمية أبنائها التي ورثتها عن الاستعمار؛ إذ استطاعت أن تخفض نسبتها إلى 9.44 في المئة، بعد أن بلغت 85 في المئة في عام 1962.

تُعد اللغة العربية ـ لغة أكبر عدد من الجزائريين ـ واللغة الأمازيغية اللغتين الوطنيتين الرسميتين؛ بينما تعتبر الفرنسية ـ لغة المستعمر ـ لغة الاستعمال اليومي في قطاع المال والاقتصاد والتعليم في الفروع العلمية الجامعية، بينما تعاني اللغة العربية في الجزائر صعوبات تعميمها إلى الكثير من قطاعات النشاط. ولم يتحقق الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية، ثم كلغة رسمية، إلا بعد نضال طويل وشاق، وبخاصة بعد أحداث «الربيع القبائلي» عام 1980، وانتفاضة منطقة القبائل في عام 2001. وبدأ تدريس هذه اللغة في مختلف مراحل التعليم في عام 1995.

سجّل تعديل قانون الأسرة في عام 2005 رغبة المشرع الجزائري في إحداث التوافق بين مبادئ الشريعة الإسلامية ومتطلبات الحياة المعاصرة، وهو ما أدى إلى تمكين المرأة من منح الجنسية الجزائرية لأبنائها حتى وإن كان زوجها أجنبيًّا. ولعل أبرز مكسب حققته المرأة الجزائرية، يكمن في ارتفاع نسبة حضورها في المجالس المنتخَبَة؛ إذ قفزت نسبة تمثيلها في البرلمان من 5 في المئة في عام 1962، إلى 31.6 في المئة في عام 2012 وهو تاريخ صدور القانون العضوي الذي ينص على رفع حصة المرأة في التمثيل البرلماني.

لا يمكن أن تخفي هذه النسبة واقع المرأة الجزائرية؛ إذ يقدر المركز الوطني للإحصاء بأن عدد النساء العاملات لا يتجاوز 18 في المئة من مجمل القوى الجزائرية العاملة المقدرة بـ 11 مليون عامل. وتقدر نسبة النساء اللواتي تملكن مستوى جامعيًا، وحصلن على منصب شغل بـ 8.6 في المئة، في مقابل 51.7 في المئة للذكور.

ثانيًا: التطورات التاريخية

حمل الجيش الاستعماري الفرنسي في غزوه الجزائر، المطبعة لطبع أول صحيفة: **ليستفات دالجي**، بهدف الإعلام عن توسع الجيش الاستعماري على الأراضي الجزائرية، فصدر عددها الأول في 1930/6/25. ثم حلّت محلها صحيفة **لو منيتور ألجيريا** الأسبوعية في عام 1932 التي اعتبرت الصحيفة الرسمية للاستعمار في الجزائر، وقامت بنشر مراسيمه وقوانينه.

شجعت السلطات الفرنسية المعمرين على إنشاء صحفهم في أكبر الحواضر الجزائرية، وأصدرت صحفًا موجهة إلى الشعب الجزائر، مثل صحيفة **المبشر** (1848 ـ 1928) نصف الشهرية، بنسختيها الفرنسية والعربية، التي تعدّ ثالث صحيفة تصدر في العالم العربي. وكانت تُرسل إلى أعوان الإدارة الاستعمارية من الجزائريين؛ سواء المتعلمين باللغة العربية أم الفرنسية (أي النخبة)، لنشر الدعاية الاستعمارية.

ألغى قانون الصحافة الفرنسي لعام 1881 نظام الترخيص المسبق والضمان المالي الذي كان يدفعه الناشرون للمطابع، قبل طبع صحفهم. وأنشأ نظامًا يقمع جريمة القذف وحدها، من دون ممارسة الرقابة المسبقة على الصحف. وقد أحدث هذا القانون دينامية في أوساط ناشري الصحف الفرنسيين. لكن الجزائريين لم يستفيدوا منه، لأنهم لم يتمتعوا بحقوقهم المدنية. وبإمكان هذا الشرط الذي فرضه هذا القانون، أن يفسر ـ جزئيًا ـ تأخر الجزائريين في إصدار صحفهم الخاصة إلى نهاية العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

اتسمت الصحف التي أصدرها الجزائريون، ولا سيما باللغة العربية، بقِصر عمرها لأسباب مادية، ولتطبيق القانون الصادر في عام 1895، الذي يمنع صدور أي صحيفة ناطقة بلغة أجنبية. واللغة العربية كانت تعتبر لغة أجنبية بموجب قانون عام 1838.

يؤكد المؤرخ علي مراد أن الصحافة الإسلامية، أو صحافة الأهالي في الجزائر، شكلت رمزاً لدينامية المجتمع المدني الذي كان في طور التشكل. فعوضت، جزئيًا، عن الأحزاب السياسية التي لم تكن قد ولدت بعد؛ إذ قامت بنشر الأفكار الإصلاحية في المجتمع المحلي[1]. ويمكن النظر إلى تشكل هذه الصحافة، في ضوء التغيير الحاصل في البنية الاجتماعية والثقافيَّة في المجتمع الجزائري المستعمَر، التي أبرزت نخبة جديدة تتشكل من فئتين: الشباب الحضري المفرنس الذي وُظِف كعون إداري، أو في سلك التعليم والطب والقضاء والترجمة. وفئة النخبة المعربين من مدرِّسي الكُتَّاب والأئمة والقضاة الذين كان لهم دور في بروز صحافة الأهالي. ولم تكن الفئتان منفصلتين عن بعضهما. فكان لهما الفضل في بروز صحافة الأهالي الجزائرية. لكن الخوف من تأثيرها، دفع الإدارة الاستعمارية إلى عرقلة انتشارها وتطورها.

لجأت أحزاب الحركة الوطنية التي تشكلت في مطلع القرن العشرين، إلى استخدام الصحف لتحقيق مطالبها الإصلاحية: مساواة الجزائريين بالفرنسيين في الحقوق، وإحياء

(1) Ali Mérad, «La Formation de la presse musulmane en Algérie 1919-1939,» *Revue de l'Institut des Belles lettres arabes à Tunis*, vol. 27 (1964), p. 9.

المقومات الثقافية واللغوية والدينية للأمة الجزائرية، والمطالب الراديكالية الداعية إلى الاستقلال الوطني. ففي هذا الإطار أنشأت جبهة التحرير الوطني صحيفة **المجاهد** في 1956/6/22، وجعلتها صوتها الرسمي.

على الصعيد الإذاعي، أطلقت جبهة التحرير الوطني **صوت الجزائر المكافحة** في 1956/12/16. وقد غير هذا الصوت علاقة الجزائريين بالإذاعة، كما أكد ذلك الكاتب وطبيب الأمراض العقلية، فرانز فانون[2]؛ إذ ذكر أن الإذاعة كانت موجهة أساسًا إلى الأوروبيين في عهد الاستعمار، بوصفها أداة مقاومة لعزلتهم، ووسيلة للضغط الثقافي على المستعمَرين. لذلك، كان جمهورها من الجزائريين محدودًا، لكنها تحولت إلى أداة تحرُّر بيد الجزائريين، أثناء الكفاح المسلح، فجعلت من الشعب الجزائري أمةً.

بعد الاستقلال، أنشأت الجزائر **مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الجزائرية**، بما ورثته عن مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الفرنسية في الجزائر. ووجدت في الإذاعة والتلفزيون أفضل وسيلة لتجنيد الجزائريين حول أهداف «الثورة»، نظرًا إلى ارتفاع نسبة الأمية في المجتمع الجزائري آنذاك؛ إذ بلغت 85 في المئة. وبادرت المؤسسة الوطنية للإذاعة إلى إطلاق 50 محطة محلية، إضافةً إلى محطاتها الثلاث التي تبث باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية. وأنشأت قناة دولية (تبث باللغات العربية، والفرنسية والإنكليزية والإسبانية)، وأخريات متخصصات في الثقافة والقرآن والشباب.

ظلت الجزائر تملك قناة تلفزيونية واحدة حتى عام 1994. وهو التاريخ الذي أطلقت فيه قناة Canal Algérie الناطقة باللغة الفرنسية، التي تبث برامجها للجالية الجزائرية في أمريكا الشماليَّة وأوروبا. ثم قناة **الجزائر 3** في عام 2001، التي تبث برامجها للجالية الجزائرية المقيمة في الدول العربية. وأطلقت في 2009/3/18 قناتين أخريين: قناة ناطقة باللغة الأمازيغية، وقناة القرآن الكريم «لحماية» المشاهد الجزائري من التطرف الديني الذي كان يروّجه بعض الفضائيات الأجنبية.

لا شك في أن ارتفاع عدد المحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية العمومية، فرضته منافسة القنوات التلفزيونية والإذاعات الأجنبية. وتحقَّق بفضل تزايد عائدات النفط التي تشكل عصب الاقتصاد الوطني.

خوفًا من امتداد انتفاضات الربيع العربي إلى الجزائر، ولتنشيط حملة انتخاب بوتفليقة

(2) Frantz Fanon, *Sociologie d'une révolution* (Paris: Maspero, 1972), p. 52.

لعهدة رئاسية رابعة، بادر جناح في السلطة الجزائرية بإنشاء قنوات تلفزيونية، على أن تبث من خارج الجزائر. ففي خلال ثلاث سنوات، ارتفع عدد هذه القنوات ذات الوضع القانوني الهجين ليبلغ 45 قناة. وقد شرعت في البث بطريقة شبه سرية في عام 2012. وفي عام 2013، منحت السلطات الجزائرية رخصًا لخمس قنوات تلفزيونية فقط، لمدة سنة قابلة للتجديد، وهي: قناة **النهار** و**الشروق** و**الجزائرية** و**الجزائرية 1** و**الهوقار**. واعتبرتها مكاتب لقنوات أجنبية، ولم تعتمدها كقنوات جزائرية. لذا وصفتها الصحافة الجزائرية بقنوات **وراء البحار** (offshore)، وغضت السلطات الطرف عن نشاط بقية القنوات التلفزيونية الأخرى التي تبث من الخارج، لكنها تلجأ إلى مصادرة أجهزتها، ومنعها من النشاط، إذا عارضت النظام السياسي، بحجة أنها لا تملك رخصة قانونية للبث، كما فعلت مع قناتي **الأطلس** في عام 2014، و**الوطن في** عام 2015 .

بعد تأميم كل الصحف الاستعمارية، بعد الاستقلال، شرعت السلطات الجزائرية في بناء منظومتها الصحافية؛ فاستهلتها بإصدار صحيفة **الشعب**، وهي أول صحيفة تصدر باللغة العربية في 1962/12/11، ثم أول يومية باللغة الفرنسية *Le Peuple* في 1962/12/19 في العاصمة، ويومية *El Moudjahid* في 1965/7/5. وأصدرت في الغرب الجزائري صحيفة *La République* باللغة الفرنسية في 1963/3/29، وصحيفة **النصر** باللغة الفرنسية في 28/9/1963 في الشرق الجزائري.

حوَّلت صحيفة **المجاهد** التاريخية، للسان الناطق باسم **جبهة التحرير الوطني**، من يومية إلى أسبوعية في تموز/يوليو 1964. واكتفت بالنسخة العربية. وأصدرت مجلة **الثَّورة** الأفريقية باللغة الفرنسية في تشرين الثاني/نوفمبر 1962، لتعبّر عن تضامن الجزائر مع حركات التحرُّر في العالم.

قضت الجزائر بعد الاستقلال، على الصحافة المحلية. وتبنّت نظامًا إعلاميًّا مركزيًّا، لأن ما هو محلي يحيل في القاموس السياسي الجزائري الرسمي إلى انقسام الشعب الجزائري وتشتته، ويعوق الجهد الوطني لبناء الدولة المركزية القوية التي تُوحِّد طموح الشعب وتوجهه نحو بناء الاشتراكية. لذا، حافظت صحفها على طابعها الوطني، بما فيها صحيفتان تصدران خارج عاصمة البلاد.

إن انصهار التيارات السياسيَّة والأيديولوجيَّة في جبهة التحرير الوطني، خلال حرب التحرير، تحول إلى مرجعية للفعل السياسي والإعلامي في الجزائر بعد الاستقلال، تغذت بالفكر الشعبوي الذي يُخَوِّن المعارضة السياسية، فأُلغيت التعدُّدية السياسية والإعلامية.

حدث تغيير كبير في الجزائر بعد الاحتجاجات الدامية التي جرت في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1988 [3]. فقبل الموافقة على قانون الإعلام الصادر في عام 1991 الذي أنهى احتكار الدولة لوسائل الإعلام، أصدرت حكومة مولود حمروش في 1990/3/19 تعليمة مكتوبة تدعو فيها الصحافيين العاملين في مؤسسات الإعلام العمومية إلى الالتحاق بالصحف الحزبية، أو انشاء مجموعات لإصدار صحف أو مجلات خاصة بهم. وهكذا غادر 150 صحافيًا المؤسسات الإعلامية العمومية، لينشئوا مؤسساتهم الخاصة، أغلبيتها صحف مكتوبة، تمتعت نسبيًا بحرية التعبير. واستغلتها السلطة لتكون واجهةً ديمقراطية للنظام السياسي، وغطاءً للانتقال إلى اقتصاد السوق، ومتنفسًا للقراء، ليعبّروا عن غيظهم من ظروف معيشتهم، ومن التعسف في استخدام السلطة.

تظلُّ الصحافة في الجزائر ظاهرة حَضَرية، على الرغم من تغيّر خريطتها على الصعيد الكمي واللُّغوي؛ إذ قفز عدد اليوميات من ست صحف، عام 1989، تسحب 670450 نسخة يوميًا، إلى 140 يومية في عام 2014، تسحب 2469616 نسخة يوميًا[4]. وارتفع عدد الصحف في عام 2016 ليبلغ 150 عنوانًا، إلا أن 21 منها فقط تسحب 10 آلاف نسخة يوميًا وأكثر.

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

منذ استقلالها في عام 1962، اختارت الجزائر النهج الاشتراكي لتنميتها، وتبنت نظام الحزب الواحد الذي هيمن على الحياة السياسية والإعلامية، وفرض على المجتمع «وحدة التصور والفكر الاشتراكي». لقد أطّر هذا النهج بناء المؤسسات الإعلامية، وقنَّن نشاط الصحافيين. هذا ما يؤكده أول قانون للإعلام الذي صدر في عام 1982، والذي رسّخ احتكار الدولة لوسائل الإعلام، ومنح سلطة توجيهها للقيادة السياسيَّة، متمثلةً في وزير الإعلام والثقافة، والمسؤول المكلف بالإعلام في الحزب الواحد. كما جعل القانون من مديري وسائل الإعلام مجرد أداة تنفيذية لتوجيهاتها؛ إذ نص في مادته 35، على أن الصحافي المحترف مناضل، «يمارس مهنته بطريقة مسؤولة وملتزمة من أجل تجسيد أهداف الثورة، كما حدَّدتها النصوص الرسميَّة لجبهة التحرير الوطني».

(3) Malika Rahal, «1988-1992 Multipartism, Islamism and the Descent into Civil War,» in: Patrick Crowley, ed., *Algeria: Nation, Culture and Transnationalism, 1988-2015*, Francophone Postcolonial Studies; 8 (Liverpool: Liverpool University Press, 2007).

(4) Ministry of Communication, *The Communication Notebooks* (March 2014) [in French].

يعتمد الاقتصاد الجزائري على عائدات النفط بنسبة تصل إلى 97 في المئة. ومع تراجع سعره بدءًا من عام 1986 إلى أقل من 15 دولارًا للبرميل، سَنَّت السلطات سياسة التقشف في استيراد المواد الاستهلاكيَّة، فتزايدت الاحتجاجات عبر سلسلة من التظاهرات في المدن الجزائرية، كان أبرزها في 1988/10/5، وهو ما أدى إلى إصدار دستور جديد في عام 1989، ذي سمة ليبرالية، يقرُّ بالحق في الملكية الخاصة، ويعترف بحرية المعتقد والتعبير والصحافة. كما يقرُّ بحرية إنشاء الأحزاب السياسية. وبموجبه رُخص للأحزاب السياسية، فبلغت نحو 60 حزبًا.

صدر قانون الإعلام في عام 1990 لإحداث قطيعة مع طرائق إدارة قطاع الإعلام التي سادت طوال 28 عامًا. وفتح هذا القانون المجال للتعدُّدية الإعلامية في قطاع الصحافة والقطاع السمعي والبصري. ووضع حدًا لاحتكار الدولة لوسائل الإعلام. فأكد في مادته الرابعة حق الأحزاب السياسية والأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين للقانون الجزائري في إصدار صحف ومجلات وامتلاك أجهزة إعلامية. وأخضع نشاط القنوات التلفزيونية والمحطات الإذاعية، بصرف النظر عن وضعها القانوني، إلى علاقة تعاقدية مع السلطات العمومية عبر دفتر الأعباء أو الشروط. وأوضح القانون أن المؤسسات الإعلامية التابعة للقطاع العام لا تعني بتاتًا أنها حكومية. كما أكد ضرورة قيامها بالخدمة العمومية؛ إذ نص في مادته العاشرة على التزامها بضمان المساواة في التعبير عن تيارات الرأي والفكر في المجتمع.

شكل العامان 1990 و 1992 حالة استثنائيَّة في تاريخ وسائل الإعلام الجزائرية؛ فإلى جانب صدور صحف خاصة منفتحة على المجتمع وقضاياه، وعلى التيارات السياسية في البلاد، فتحت وسائل الإعلام العموميَّة ـ وبخاصة التلفزيون ـ أبوابها لأحزاب المعارضة، لتشارك في النقاش السياسي حول مستقبل الجزائر.

لكن هذا الوضع لم يستمر؛ فالانتقال الديمقراطي في الجزائر لم يتحقق، نتيجة الإصرار على رفض فكرة التناوب على الحكم. وذلك «لأن السلطة الحاكمة سعت إلى تجديد ذاتها بإقامة تعددية سياسية «مراقبة»، تتيح لجبهة التحرير الوطني تبوّء مكانة مهيمنة على القوى السياسية المنافسة، لكنها أخفقت؛ فالانتخابات التشريعية التي جرت في عام 1991، أدت إلى فوز حزب مهيمن آخر، وهو الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي هدَّدت النظام السياسي ورجاله وأخافت الدول الغربية»[5].

(5) Lahouari Addi, «Les Partis politiques en Algérie,» *Revue des mondes musulmans et de la méditerrané*, nos. 111-112 (mars 2006), pp. 139–162.

وقد أُلْغِي المسار الانتخابي، وعُين مجلس أعلى للدولة للقيام بمهمات رئيس الجمهورية، بعد «استقالته». وحُل البرلمان، وعُوِّض بمجلس «استشاري»، ثم انتقالي، يتشكل من أعضاء مُعيَّنين. وأُعلنت حال الطوارئ في 1992/2/9. وأُلغي المجلس الأعلى للإعلام الذي استولى على جزء من صلاحية وزارة الإعلام. وهذا، على الرغم من قيامه بدور استشاري أكثر من ضابط للممارسة الإعلامية.

تراجعت الحريات العامة وحرية الصحافة، بعد إنشاء محاكم خاصة لمحاربة الإرهاب، وصدور مرسوم 2014/6/14 الموجّه لمديري الصحف، يُبين لهم طرائق معالجة الأخبار الأمنية. هكذا، دُفعت الصحف إلى إعادة إنتاج الخطاب الرسمي، وهو ما أدى إلى إفقار الإعلام، فتعددت الصحف من دون أن تنتج تعددية إعلامية. وتمت متابعة الصحافيين الذين حاولوا الخروج عن هذا الخطاب قضائيًا، فعُلّقت صحفهم، أو مُنعت طباعتها.

سقطت الجزائر في دوامة العنف الذي راح ضحيته آلاف الجزائريين، منهم 103 صحافيًا. وصدر قانون الإعلام في عام 2012، أي بعد أحداث «الربيع العربي»، ليؤكد المبادئ العامة لحرية التعبير والتعددية الإعلامية، لكنه لم يُشر إلى لجان التحرير التي اعتبرها القانون السابق أداةً لتحقيق الخدمة العمومية في المؤسسات الإعلامية العمومية. ونصَّ على إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة. وأوكل إليها دورًا رقابيًّا، أكثر من ضبط النشاط الصحافي. ومرت السنوات من دون أن تبصر هذه الهيئة النور.

ضيَّق قانون (السمعي ـ البصري) الصادر في عام 2014 الخناق على عملية إنشاء القنوات التلفزيونية الخاصة؛ إذ حصرها في القنوات المتخصصة. وأفرغت هيئة ضبط السمعي ـ البصري من دورها المُعَدِّل والمنظم لبث البرامج السمعية ـ البصرية. ولم تقم سوى بتوجيه إنذار شفوي، في بعض المرات، إلى القنوات التلفزيونية التي تتمادى في اختراق أخلاقيات المهنة.

إنَّ قانون الإعلام المذكور أعلاه لم ينصَّ على تسليط عقوبة السجن على الصحافي على مختلف الجنح التي يرتكبها، بما فيها القذف والتشهير وإهانة الآخرين. لكن مراجعة قانون الإجراءات الجنائيَّة في تموز/يوليو 2015، نصَّ على سجنه. فالسجن الموقت كإجراء استثنائي لم يستثنِ الصحافيين.

يكاد تأثير قوانين الإعلام في الممارسة الصحافية في الجزائر يكون محدودًا، وربما منعدمًا، لأن تطبيقها يخضع لحسابات سياسية ومصلحية؛ فالكثير من موادها ظل حبرًا على ورق، وإن طُبق بعضها، فبطريقة انتقائية. نذكر على سبيل المثال أن السلطة سمحت

لرجل الأعمال علي حداد، رئيس منتدى رؤساء المؤسسات الخاصة، بإصدار صحيفتي *Le Temps d'Algérie* و**وقت الجزائر**، على الرغم من أن المادة 25 من قانون الإعلام الصادر في عام 2012 تمنع ذلك، بينما فسخت السلطة عقد شراء رجل الأعمال يسعد ربراب صحيفة **الخبر** في عام 2017 باسم المادة ذاتها من القانون نفسه، بحجة امتلاكه صحيفة **ليبرتي**. وسمحت في عام 2014 لعلي حداد[6] بامتلاك قناتي: Dzaïr TV وDzaïr News، ومكَّنت غيره من رموز الأليغارشيَّة الذين موّلوا حملة عبد العزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية لولاية رابعة، من إنشاء قنوات تلفزيونية خاصة. هذه الممارسة هي ترجمة **للنيو باتريمونالية** التي تدل على التزاوج الغريب بين النظام الأتوقراطي، ومؤسسات الدولة العصرية. وتتجلى عبر «النزعة الزبونية» التي يمكن اعتبارها، كسمة بنيوية في المجتمعات التي فيها قليل من الفصل بين المصالح العامة والمصلحة الشخصية، وبين الملكية العامة والخاصة، أو ينعدم. ويمكن اعتبارها أيضًا، كسمة ثقافيَّة تتمثل في الإقتناع، بأن القواعد النظامية والكونية أقل أهمية من العلاقات الشخصية[7].

رابعًا: الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

ظلَّت الدولة تحتكر ملكية الصحف مدة 28 عامًا (1962 ـ 1990). لكنها لا تملك اليوم سوى ست صحف، في مقابل 144 عنوانًا صحافيًا تملكه المؤسسات الخاصة في الجزائر. تشكلت نواة الصحف الخاصة من الصحافيين الذين غادروا المؤسسات الإعلامية العمومية. وأطلقوا برواتبهم مدة ثلاث سنوات التي تقاضوها مسبقًا، مؤسساتهم الإعلامية. وقدمت الحكومة لمن أنشأوا صحفًا خاصة جملة من الإعانات غير المباشرة، مثل القروض البنكية من دون فوائد والإعفاء من دفع الضرائب وحصص من عائدات الإشهار ومقرات لصحفهم. وتساهلت في تسديد تكاليف الطباعة في مطابع الدولة بسعر الورق المدعم، أو أسقطت ديون بعض الصحف لدى هذه المطابع.

من أجل مرافقة الصحف الخاصة وتدعيمها، تم إنشاء صندوق خاص بقيمة 22 مليون دولار بموجب قانون المالية لعام 1991. وظلَّ هذا الصندوق قائمًا حتى عام 2015. ولكن توزيع عائدات هذا الصندوق على الصحافة الخاصة، لم يتم بطرائق شفافة وعادلة.

---

(6) بدأت إمبراطورية علي حداد الإعلامية بالانهيار بعد إزاحة الرئيس بوتفليقة من الحكم، وإدخاله السجن مع رموز النظام بتهمة الثراء غير المشروع.

(7) Natalia Roudakova, «Media-political Clientelism: Lessons from Anthropology,» *Media*, *Culture* and Society, vol. 30, no. 1 (2008), pp. 41-59.

إن الشفافية في تمويل الصحف الخاصة، ظلَّت مطلب الناشرين والقرّاء الدائم. فالموقع الإلكتروني الاقتصادي bourse ـ dz.com يفيدنا بأن صحيفة *L'Expression* ـ التي تنشر 20000 نسخة فقط في اليوم، ولا تكاد تبيع في المتوسط سوى نصف هذا العدد، ولا تؤثر في الحياة السياسية الوطنية ـ حققت أرباحًا كبيرة، تتراوح من سنة إلى أخرى، ما بين 506 ألف و1.5 مليون دولار، خلال الحقبة (2009 ـ 2016)، بفضل الإشهار العمومي. هكذا، أضحت تلك الصحيفة، المؤسسة الأكثر مردودية في قطاع الصحافة.

تحرَّرت أكبر صحيفتين خاصتين: **الوطن** و**الخبر** من الاحتكار الذي مارسته السلطة على طباعة الصحف، وأنشأتا مطابعهما الخاصة في الجزائر وقسنطينة ووهران. وتولت هذه المطابع طبع صحيفتي *Liberté* و**اليوم**. وإن كانت هذه المطابع خفَّفت على ملاكها النفقات، فإن الوضع المالي لصحيفتيهما لم يتحسن كثيرًا، وذلك لأن مبيعات صحيفة **الخبر** لا تساهم سوى بـ 50 في المئة في دخلها. وتنخفض هذه النسبة إلى 30 في المئة بالنسبة إلى صحيفة **الوطن**. وهذا على الرغم من لجوء هاتين الصحيفتين إلى الرفع الدائم لسعر نسخهما. لذا، يظلُّ الإشهار الممول الأساسي للصحف الجزائرية؛ إذ يساهم بما بين 25 و 50 ألف دولار في عائدات العدد الواحد من الصحيفة.

تسيطر الدولة على 85 في المئة من سوق الإشهار عبر الشركة الوطنية للنشر والإشهار، التي أُسّست في عام 1967. وفرضت على الشركات الاقتصادية والمؤسسات العمومية عدم شراء صفحات إشهارية من إدارة الصحف مباشرة. وهكذا، ظل توزيع الإشهار على الصحف وبقية وسائل الإعلام، غير خاضع لمنطق السوق. ولم يعزِّز التعدُّدية الإعلامية في الجزائر.

بدأت تتشكل مجموعات إعلامية قوية ومهيمنة في الجزائر منذ عام 2012؛ فأصحاب الصحف: محمد مقدم مالك صحيفتي **النهار الجديد**، و**الشباك** الرياضية، ومجموعة من المواقع الإخبارية في شبكة الإنترنت مثل Algerie 24، وAlgerie confidentiel الصادرتين باللغة الفرنسية، وعلي حداد مالك صحيفتي **وقت الجزائر** و *Le Temps de l'Algerie*، وعلي فوضيل مالك صحيفة **الشروق اليومي**، ومجلة **الشروق العربي**، والمواقع الصحافية في شبكة الإنترنت: **الشروق الرياضي** و**جواهر الشروق** و**أسواق الشروق**. كل هؤلاء يمتلكون أيضًا قنوات تلفزيونية؛ فالأول يمتلك قناة واحدة، والثاني يمتلك قناتين، والثالث يمتلك ثلاث قنوات وهي: **الشروق تي في** و**الشروق نيوز** و**الشروق بنة** المتخصصة في الطبخ. ويستحوذ ملاّكو هذه القنوات على «سوق المشاهدة التلفزيونيّة» في الجزائر.

إنَّ ملكية هذه القنوات تتنافى مع القانون العضوي المتعلق (بالسمعي ـ بصري) الصادر في عام 2014 الذي ينصُّ في مادته 23 على أنه «لا يمكن للشخص الطبيعي أو الشخص المعنوي الخاص الخاضع للقانون الجزائري أن يكون مساهمًا في أكثر من خدمة واحدة للاتصال السمعي البصري». وتؤكد مادته 45 أنه «لا يمكن للمساهم ذاته المستغل لخدمة الاتصال سمعي ـ بصري، أن يملك ـ بصفة مباشرة، أو بواسطة أشخاص آخرين، بمن فيهم الأصول والفروع من الدرجة الرابعة ـ أكثر من 4 في المئة من رأسمالها الاجتماعي.

إن مصدر تمويل القنوات التلفزيونية الأوليغارشية لفت نظر الباحثين[8]. ونسبوه إلى النزعة الزبونية أو المحسوبية التي تتحكم في علاقة السلطة بوسائل الإعلام، فجعلت هذه القنوات تستأثر بعائدات الإشهار العمومي، هذا من جهة. وقامت هذه القنوات التلفزيونية، من جهة أخرى، بخفض سعر دقيقة الإشهار التابع للقطاع الخاص في زمن ذروة البث، ليبلغ ما بين 109 و181 دولارًا[9]. وهذا، لإضعاف المؤسسة العموميَّة للتلفزيون التي تُسَعِّر دقيقة الإشهار في التوقيت ذاته بما بين 2265 و4531 دولارًا. إن هذه الممارسة لا تؤثر في المستوى الاقتصادي للقنوات التلفزيونيّة العموميَّة فحسب، بل تؤثر أيضًا في مجمل وسائل الإعلام الأخرى، مثل الإذاعة التي تُسعِّر دقيقة واحدة في زمن ذروة البث بـ 346 دولارًا. والصحف التي تبيع الصفحة الملونة للمعلنين بـ 3508 دولارات، ونصف الصفحة الملونة بـــ 1756 دولارًا، وربع الصفحة بـ 920 دولارًا [10].

يبدو هذا السلوك عاديًا، إن نظرنا إلى غياب القوانين التي تنظم الإشهار في ظل التنافس غير الشريف، وغير المتكافئ بين وسائل الإعلام أمام ازدهار سوق الإشهار؛ إذ قفز من 18.7 مليون يورو في عام 1999، إلى 200 مليون يورو في عام 2016. وهذا بفضل ارتفاع عائدات النفط.

---

(8) Cherif Dris, «Les Médias en Algérie: Un espace en mutation,» *Maghreb – Machrek*, vol. 3, no. 221 (2014); Belkacem Ahcène-Djaballah, «Économie de la Presse et de la Communication en Algérie,» *Naqd*, vol. 1, no. 37 (automne-hiver 2019); Belkacem Mostefaoui, «Jeux de pouvoir dans la gouvernance des médias en Algérie au prisme du mouvement populaire du 22 février 2019,» *Naqd*, vol. 1, no. 37 (automne-hiver 2019); Louise Dimitrakis, «Economie de l'Information,» Almanach (5 mars 2019), <http://www.almanach-dz.com/index.php?op=fiche&fiche=5579>, and Belkacem Ahcène-Djaballah, «Economie de la presse en Algérie- Journée d'études,» Almanach (1 août 2018), <http://www.almanach-dz.com/index.php?op=fiche&fiche=4938>.

(9) Azzedine Belferag, «Private Television Channels Have Shattered Advertising Prices,» [in French], *Cap Algerie* (2016), <https://www.capalgerie.dz/les-teles-privees-ont-casse-les-prix-de-la-pub/>.

(10) بحسب الأسعار التي تطبقها صحيفة *Liberté* بتاريخ 2019/7/13.

لا يمكن مقارنة ميزانية أي قناة تلفزيونية خاصة، مع ميزانية مؤسسة التلفزيون الجزائري العمومي، بقنواتها الخمس في عام 2012، التي تشكلت من الإتاوات (Redevances) المفروضة على المواطنين، والتي قدرت بـ 9.176.310 دولارات، وعائدات الإشهار وحقوق إعادة بث برامجها التي بلغت 18.075.900 دولار. وهذان المبلغان لم يكفيا لتغطية نفقاتها، وبخاصة إذا علمنا أنها تدفع رواتب 3447 عاملاً. وهذا ما أدى بالدولة إلى منحها مبلغ 87.542.300 دولار، للوفاء بمتطلبات الخدمة العمومية. ودفع تكاليف البث عبر الأقمار الصناعية[11].

ينتمي جلُّ الصحف الإلكترونية في الجزائر إلى القطاع الخاص. ويُعدُّ وضعها الاقتصادي أكثر تعقيدًا من الصحافة المطبوعة. إنها تدفع نحو 2630 دولارًا شهريًا، جراء استضافة موقعها وصيانته. هذا إضافة إلى قيمة الاشتراك في شبكة الإنترنت، وتكاليف الاتصال عبر الهاتف. ولقد حاول بعض مواقع الصحف، مثل Maghreb Emergent اللجوء إلى مستخدميها لتمويلها (crowdfunding). ولكن من دون جدوى، فاتجهت إلى تقديم الاستشارات الاقتصادية إلى المؤسسات، وإصدار ملحق اقتصادي للصحف الجزائرية. كما لجأت إذاعة الويب (Radio M)، من جهتها، إلى الوكالة الفرنسية للتعاون الإعلامي طلبًا للإعانة، لتضمن بقاءها.

إن احتكار الدولة للبث الإذاعي، وقلة الكلفة المالية للبث عبر شبكة الإنترنت، شجعا التوجه إلى إنشاء إذاعات الويب بدءًا من عام 2006، لتقديم محتوى مختلف عن الإذاعات الحكومية. وكانت البداية مع إذاعة **الجزائر**. ثم تعززت بالإذاعات ذات المحتوى الموسيقي، والإذاعات الناطقة باسم الجمعيات، مثل إذاعة **صوت النساء** التابعة لجمعية النساء في الاتصال.

من الصعب حصر عدد تلفزيونات الويب في الجزائر، التي تتسم بوضع قانوني مختلف؛ فهناك تلفزيونات متنوعة: إخبارية وموسيقية ورياضية. فمنها ما هو تابع لمؤسسات الدولة، مثل تلك التابعة **لوكالة الأنباء الجزائرية**، وأخرى تابعة للقطاع الخاص.

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

تتولى ثمانية أقمار صناعية، آخرها Alcomsat - 1 الذي أطلقته الجزائر بالتعاون مع الصين في 2017/12/10، بث برامج القنوات التلفزيونية العمومية الخمس. وبرامج

(11) Sahar Ali, «Projet de collecte de données statistiques sur les marchés cinématographiques et audiovisuels dans 9 pays méditerranéens,» *Euromed Audiovisuel* (25 mars 2014), <https://rm.coe.int/1680788a6c>.

خمسين قناة إذاعية عمومية، منها المحلية وذات الطابع الوطني والموضوعاتية (نسبة إلى الموضوعات). ولعصرنة بنيتها القاعدية التكنولوجية، أنجزت السلطات الجزائرية 7 آلاف كلم من الحزم الهرتزية الرقمية، و14 محطة للبث التلفزيوني بقوة متوسطة وكبرى، و400 محطة لإعادة البث لتغطية مناطق الظل والصحراء الجزائرية، وأربع محطات للبث القوي على الموجات الصغرى والمتوسطة.

شرعت الجزائر في بناء تجهيزات التلفزيون الرقمي الأرضي في عام 2010، واستطاعت أن تغطي 85 في المئة من التراب الوطني في عام 2013. ومن المنتظر أن ترتفع هذه النسبة إلى 95 في المئة في نهاية عام 2020. وستتخلى الجزائر عن التكنولوجيا التماثلية، مطلع عام 2021.

اتجه الجزائريون منذ النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي، إلى برامج الفضائيات الفرنسية والعربية، التي تبث عبر الأقمار الصناعية مباشرة، للانفلات من مشاهدة القناة التلفزيونية العمومية الوحيدة آنذاك. وتبلغ اليوم نسبة البيوت الجزائرية التي تملك صحونًا لاقطة 97.3 في المئة.

على الرغم من أن تاريخ دخول الكمبيوتر إلى كبريات المؤسسات الاقتصادية والمالية في الجزائر يعود إلى عام 1980، فإن بقاء قطاع المعلوماتية على هامش النشاط الصناعي، يعود إلى تكليف وزارة البريد والاتصالات، بمهمة تطوير تكنولوجيات الاتصال الحديثة، وليس وزارة الصناعة[12]. وهذا ما يفسر تأخر الجزائر في مجال الاقتصاد الرقمي.

خضع تطور شبكة الإنترنت في الجزائر إلى ميزان القوى بين الطلب الاجتماعي والاقتصادي الملح، والسلطة السياسية المتخوفة من فقدان سيطرتها على استخدام شبكة الإنترنت. وهذا ما يفسر بطء تطور الشبكة، واستمرار احتكار شركة اتصالات Telecom Algerie خدمة الهاتف والإنترنت الثابت. وظلّت تحتكر الإنترنت المتنقل مدة 17 عامًا. وتأخر الترخيص باستخدام **الجيل الثالث** لشبكات الخلوي 3G إلى عام 2013.

يتقاسم سوق الهاتف والإنترنت النقال ثلاثة متعاملين اقتصاديين: **مؤسسة اتصالات الجزائر العمومية** وشركة **جيزي** التي تمتلك الدولة 51 في المئة من أسهمها، وشركة **أوريدو** القطرية.

(12) Hocine Khelfaoui, «Stratégies individuelles et collectives d'intégration des TIC en Algérie,» dans: Mihoub Mezouaghi, ed., *The Maghreb in the Digital Economy* (Tunis: Institut de recherche sur le Maghreb contemporain, 2007), pp. 71-90.

بحسب وزارة البريد والاتصالات لعام 2019، ارتفع عدد المشتركين في شبكة الهاتف النقال (GSM، 3G، 4G) لدى المتعاملين الثلاث من 32.8 مليون مشترك في عام 2010، إلى 51.5 مليون مشترك في عام 2018. وقفز عدد المشتركين في خدمة الإنترنت النقال (3G, 4G) من 308019 مشتركًا في عام 2013، إلى 39.9 مليون مشترك في عام 2018. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، فإن سرعة تدفق الإنترنت ما زالت بطيئة؛ إذ قدر متوسط سرعة تدفق الإنترنت بـ 8.85 **ميغا بايت في الثانية** (MBPS).

بلغت نسبة الجزائريين الناشطين في مواقع التواصل الاجتماعي 54 في المئة من مجمل السكان في كانون الثاني/يناير 2019، أي 23 مليون شخص. ويستخدم أكثر من نصف الجزائريين (22 مليونًا)، موقع الشبكات الاجتماعية الأشهر في الجزائر، **الفيسبوك**[13].

تعتبر صحيفة **الوطن** أول صحيفة جزائرية تنشئ موقعًا لها على شبكة الإنترنت في عام 1997. ومن النادر أن نجد اليوم صحيفة ورقية لا تملك موقعًا إلكترونيًا لها. والكثير من الصحف أنشأ مواقع له على شبكة الإنترنت، لتفادي احتمال منعه من النشر، بدليل أن مواقعه الإلكترونية مستضافة في الخارج: فرنسا وسويسرا.

على الرغم من أن بعض الصحف الورقية يملك طبعاتها الإلكترونية، وقنوات تلفزيونية، ومواقع إخبارية على شبكة الإنترنت، مثل **الشروق** و**النهار** فإن تجربتها الإعلامية لم ترتقِ إلى مستوى التوافق والتواؤم (Convergence)، وترسخ ما أصبح يعرف **بترانسميديا** (Transmedia)، بمعنى تقديم مادة يمكن نشرها عبر مختلف الوسائط، كالصحافة الورقية والقناة التلفزيونية والموقع الإلكتروني.

سادسًا: التحديات

يمكن تلخيص التحديات الكبرى التي تواجه النظام الإعلامي في المستويات المتداخلة الآتية:

1 ـ المستوى السياسي

إن النظام السياسي **نيو باتريمونالي** (Neopatrimonialism) الذي يعوق الانتقال الديمقراطي في الجزائر، يمثل أكبر تحدٍ سياسي يواجه النظام الإعلامي الجزائري.

(13) Simon Kemp, «Digital 2019 Algeria,» <https://bit.ly/3fNCaox>.

ورفع الاحتكار عن وسائل الإعلام المكتوبة والسمعية البصرية، وإنشاء مؤسسات إعلامية خاصة، لم يشكلا ضمانًا لحرية التعبير وتعدُّدية الإعلام، لأنهما لم يقوما على أسس المنافسة الإعلامية الشريفة والعادلة. ولعل عدم تطبيق الكثير من بنود القوانين المتعلقة بإنشاء المؤسسات الإعلامية، وتنظيم نشاطها، التي ذكرنا بعضها أعلاه، وتلك المتعلقة بالشفافية المالية في إدارتها، وترك القنوات التلفزيونية الخاصة الناشئة في وضع قانوني هجين، تُعد من العوامل التي تؤكد نزعة المحسوبية التي تتحكم في النظام الإعلامي الجزائري. هذا إضافة إلى عدم الإعلان عن المعايير التي منحت الحكومة على أساسها الترخيص لأربع قنوات تلفزيونية خاصة فقط، واعتبرتها قنوات تلفزيونية أجنبية في الجزائر.

2 ـ المستوى الاقتصادي

في ظل غياب سياسة وطنية واضحة وشفافة لدعم المؤسسات الإعلامية ازداد الوضع الاقتصادي هشاشة للكثير منها، وهو ما أدى إلى إفلاس بعضها، مثل قناة KBC التلفزيونية، والعشرات من الصحف، مثل صحيفة *La Tribune*، على سبيل المثال.

إنّ ما يعمّق أزمة الصحف أن علاقتها بالمطابع الحكومية، لا تستند إلى أسس تجارية واضحة، بل تخضع لحسابات سياسية. فإذا كان من الصعب التأكد من حجم ديون الصحف الخاصة لدى مطابع الدولة التي تعلن عنها وزارة الاتصال في بعض الأحيان، فإنَّ غضَّ الطرف عن بعض الصحف التي أنشأت قنواتها التلفزيونية من دون أن تسدِّد ديونها لدى المطابع، مثل صحف: **الأجواء** و**النهار** و**الشروق** التي بلغت ديونها وحدها نحو 5.2 مليون دولار[14]. وتمارس السلطات الجزائرية ضغوطها على الصحف التي «تشق عصا الطاعة» عبر المطابع بمختلف الأساليب؛ من تقليص عدد سحبها، إلى تعليق طباعتها موقتًا أو نهائيًا، بحجة عدم تسديدها ديونها، مثل ما جرى لصحيفة *La Nation* في عام 1997، وصحف: **الجزائر** و**الفجر** و**الجزائر نيوز** في عام 2014.

ما زالت الدولة تحتكر الإشهار، وتوزع عائداته على الصحف، خارج منطق السوق، وبعيدًا من متطلبات الخدمة العمومية وحرية التعبير. فلم يعد الإشهار، منذ أكثر من عقد من الزمن، يُستخدم للدفاع عن توجهات النظام السياسي، مثلما كانت تريد السلطة، بل انحرف عن دوره الاقتصادي والسياسي. وتحوَّلت عائداته إلى ريع يتقاسمه من يملكون

(14) Saïd Djaafer, «Algérie: Les Imprimeries publiques révèlent les gros chiffres de la dette du journal Echourouk,» Maghreb Emergent (8 mai 2017), <https://bit.ly/33zjBlG>.

سلطة توزيعه من دون حسيب أو رقيب. وبهذا أصبح الإشهار الذي يعتبر الممول الأساسي لوسائل الإعلام، معوِّقًا تطورَها وتعدُّدَها.

3 ـ المستوى المهني ـ الأخلاقي

إن السياق التاريخي الذي تشكلت فيه وسائل الإعلام الجزائرية وتطورت، دفعها إلى القيام بدور تعبوي ودعائي. وهذا ما جعلها تُفَرِط، بهذا القدر أو ذاك، في التزامها المهني والأخلاقي، مثل الإفراط في نشر الأخبار ذات المصادر المجهولة من دون مبرِّر، والقذف وإهانة الآخرين، ومنع ممارسة حق الرد المعترف به قانونًا. ولقد رسَخت هذه الممارسات بعد أن هيمنت النزعة التجارية على نشاط الكثير من المؤسسات الإعلامية الخاصة التي انتهكت حقوق الصحافيين المهنية، مستغلةً تدهور ظروفهم الاجتماعية، وعدم استقرارهم المهني، في ظل إخفاقهم في تنظيم أنفسهم من أجل إصدار ميثاق أخلاقيات العمل الصحافي وإخضاع نشاطهم للمساءلة.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

تشهد الصحافة الجزائرية تراجعًا كبيرًا، على غرار الكثير من البلدان؛ **فالخبر**، أكبر الصحف الصادرة باللغة العربية، التي كانت تسحب مليونًا و200 ألف نسخة يوميًّا في عام 2000، تراجع سحبها إلى 200 ألف نسخة في عام 2017. وكذلك الأمر بالنسبة إلى أكبر صحيفة صادرة باللغة الفرنسية *El Watan* التي انخفض سحبها من 160 ألف نسخة في عام 2012، إلى 90 ألف نسخة في عام 2017. ينبئ هذا الواقع بأن المستقبل سيكون من نصيب الصحف التي تنشر على شبكة الإنترنت، بعد أن تزايد الإقبال عليها، نتيجة تطور البنية القاعدية للتكنولوجيا. وهذا يتطلب من الدولة إعداد سياسة وطنية، لمرافقة وسائل الإعلام في انتقالها الضروري والإجباري إلى البيئة الرقميَّة، ومساعدتها على ترسيخ نمطها الاقتصادي.

إن الاستمرار في احتكار الدولة البثَّ الإذاعي والتلفزيوني، ورفض إنشاء محطات إذاعية وقنوات تلفزيونيَّة جزائرية تبث من داخل الجزائر، وممارسة الرقابة على المضامين الإعلامية، وغلق أبواب الصحف والقنوات التلفزيونية بشتى الحيل، وغيرها من الممارسات التي تضيِّق على حرية التعبير والآراء، أصبحت كلها عديمة الجدوى، بل ضارة، أمام تزايد عدد الجزائريين، مستخدمي شبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، وانطلاق **قنوات الويب** الإذاعية (15 قناة)، والتلفزيونية (10 قنوات).

الفصل الثامن عشر

المغرب: السلطوية التنافسية في الإصلاح الإعلامي

بوزيان زايد ومحمد إبحرين

يقدم هذا الفصل تصورًا عن أسباب عدم تكافؤ الفرص داخل البنية الإعلامية، مع ميل كفة التميز إلى صالح الدولة. ويوضح هذا الفصل ارتباط الأشكال التي رُصدت لتأثير السلطة في وسائل الإعلام ارتباطًا وثيقًا بثقافة وإرث إعلامي قمعيين؛ يمكن وصفهما ـ إلى حد ما ـ بأنهما يغذيان نظامًا سلطويًا تنافسيًا، وتستند الأدلة التي توردها الدراسة إلى تحليل تاريخ وسائل الإعلام واقتصادها السياسي.

أولًا: معلومات أساسية

يقع المغرب شمال غرب أفريقيا، يحده من الشمال البحر المتوسط، ومن الغرب المحيط الأطلسي، والجزائر من الشرق، وموريتانيا من الجنوب، ويمتد مضيق جبل طارق بطول 14 ملم من المياه التي تفصل أوروبا (إسبانيا) عن المغرب، وهو ما يجعل البلاد بوابة للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وأصبح البلد نتيجة ذلك، حليفًا رئيسًا لأوروبا في جهودها التي تهدف إلى احتواء تدفق الهجرة غير الشرعية من جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. أما من حيث التركيبة السكانية للدولة، فوفقًا للمكتب الوطني للإحصاء، بلغ عدد السكان 35.5 مليون نسمة في عام 2017، 27 في المئة منهم تحت سن 15 عامًا، و61 في المئة، يقطنون المناطق الحضرية، و51 في المئة من الإناث، و49 في المئة ذكور. وبلغ معدل البطالة 10.2 في المئة، بينما يبلغ معدل الأمية 30 في المئة. ويبلغ العمر المُتوقع عند الولادة حاليًا 76 عامًا. اللغتان الرسميتان، كما جاء في دستور عام 2011، هما العربية والأمازيغية،

التي هي فرع من عائلة اللغات الأفروآسيوية، ويتحدثها الأمازيغ. أغلبية المغاربة مسلمة، ويشكل المسيحيون، وغيرهم من الجماعات الدينية واحدًا في المئة من السكان، وهم يتألفون من الأجانب المقيمين.

يكفل دستور عام 2011 المساواة في الحقوق بين الجنسين. ولكن المساواة لا تزال بعيدة المنال. واعتمد المغرب قانون الأسرة المعروف باسم **المُدوَّنة** في عام 2004. وأشادت به جماعات حقوق المرأة داخل المغرب وخارجها، بوصفه خطوة كبيرة إلى الأمام. وتتسم منظمات المجتمع المدني التي تناضل من أجل حقوق المرأة بالقوة والنشاط، وقد تمكنت من إدخال تغييرات كبيرة على القوانين المغربية. إضافةً إلى **المُدوَّنة**، حشدت هذه الجماعات النخبة السياسية في عام 2006 لتغيير حقوق الجنسية، وهو ما سمح للمرأة المغربية، بأن تنقل جنسيتها إلى أطفالها، مثلها مثل الرجل المغربي الذي يحق له أن ينقل جنسيته إلى أبنائه. وتزعمت تلك المؤسسات نقاشًا وطنيًا في الآونة الأخيرة حول المادة 475 من قانون العقوبات المغربي الذي يسمح للمُغتصبين بتجنب المُلاحقة القضائية، إذا وافقوا على الزواج من ضحاياهم، فاندلعت احتجاجات في الشوارع، وعلى الإنترنت في آذار/مارس عام 2012، عقب انتحار أمينة الفيلالي البالغة من العمر 16 عامًا، بعد محنة دامت سبعة أشهر، أُجبرت فيها على الزواج من مُغتصبها المزعوم. ونجح نشطاء حقوق المرأة في استخدام التظاهرات في الشوارع، ومنصات التواصل الاجتماعي، لحشد التأييد الشعبي لتغيير القانون، فعدَّل البرلمان المادة 475 بالإجماع في كانون الثاني/يناير 2014.

تمثل الصحراء الغربية نزاعًا رئيسًا مستمرًا، يشمل المغرب وجبهة البوليساريو والجزائر، وقد ضمتها المغرب إلى أراضيها بعد أن غادرتها إسبانيا في عام 1975. ولا يزال الوضع القانوني للإقليم الجنوبي ومسألة السيادة عليه من دون حل، وخطر الإرهاب يمثل مسألة مهمة أخرى؛ إذ تعرّض المغرب لأعنف الهجمات الإرهابية في تاريخها في 16 أيار/مايو 2003، حين أسفرت خمسة انفجارات عن مقتل 43 شخصًا وإصابة أكثر من 100 شخص في هجمات انتحارية بالقنابل في الدار البيضاء، كبرى مدن المغرب. وقد نشأ الانتحاريون الأربعة عشرة جميعهم في إحدى الضواحي الفقيرة على أطراف الدار البيضاء. وأعقب ذلك الحادث نقاش عام في الصحافة الورقية، ومن خلال الإعلام السَّمعي والبصري، حيث أثيرت قضية العلاقة بين الفقر والتطرف.

ظهرت حركة احتجاجية في سياق «الربيع العربي» تُعرف باسم **حركة 20 فبراير**،

ونظمت مسيرات في جميع أنحاء البلاد في عام 2011 للمطالبة بإصلاحات ديمقراطية وملكية برلمانية وعدالة اجتماعية وإنهاء الحكم المطلق والقضاء على الفساد. وقد دفعت الحركة إلى سلسلة من الإصلاحات التي بدأها النظام الملكي؛ حيث كان رد الملك محمد السادس، بعد أسبوعين من التظاهرة الأولى في 20 شباط/فبراير، بإدخال إصلاحات دستورية، ووعد بالتخلي عن بعض سلطاته التنفيذية، ونقل بعض سلطاته التنفيذية إلى رئيس الحكومة والبرلمان.

لم تنعكس الوعود التي قُطعت في «خطاب 9 مارس/آذار» في مضمون الدستور الجديد. وخلُصت دراسة[1] أُجريت على الدستور الجديد، أن الملك لا يزال «محور الحياة السياسية والدستورية»[2]. وأضافت الدراسة أنه على العكس من «خطاب 9 مارس» الذي أصر الملك فيه على مفهوم المساءلة، احتفظ بسلطاته التنفيذية من دون تمكين الشعب المغربي من القدرة على المساءلة[3].

على الرغم من هذه القضايا، فإن المجتمع المدني في المغرب يتسم بالنشاط؛ حيث يستخدم الناشطون حقوقهم الدستورية للاحتجاج والاستفادة من أدوات وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة لتثقيف الناس وتنظيمهم وحشدهم حول مجموعة واسعة من القضايا. وأطلق مجموعة من النشطاء حملة في نيسان/أبريل 2018، لمقاطعة منتجات ثلاث شركات كبرى، احتجاجًا على زيادة تكاليف المعيشة. واستهدفت المقاطعة **سنطرال دانون** (لمنتجات الألبان) و**سيدي علي** (للمياه المعدنية) و**أفريقيا للغاز** (لمحطات الوقود). وتجلى الأثر الاقتصادي للمقاطعة بعد 10 أيام من بدئها، عندما سجلت **أفريقيا** و**سنطرال دانون** انخفاضًا كبيرًا في القيمة السوقية في بورصة الدار البيضاء؛ حيث انخفضت قيمة أسهم كل منهما، بنحو 6 في المئة.

في ما يتعلق باستخدام وسائل الإعلام، لا يزال التلفزيون وسيلة الإعلام والترفيه الرئيسة، نظرًا إلى ارتفاع معدلات الأمية، والنقص الشديد في المحتوى الرقمي المحلي والمهارات، من أجل قلة برامج تنمية محو الأمية الرقمية. وذكر 68 في المئة من الشباب في استطلاع أجري مؤخرًا، أنهم يشاهدون التلفزيون، بينما يستمع 54.5 في المئة إلى الراديو،

(1) Mohamed Madani, Driss Maghraoui and Saloua Zerhouni, *The 2011 Moroccan Constitution: Acritical Analysis* (Strömsborg: International Institute for Democracy and Electoral Assistance 2012), <https://bit.ly/3rIWTiO>.

(2) Ibid., p. 6.

(3) Ibid p. 50.

ويقضون في المتوسط ساعتين و14 دقيقة في مشاهدة التلفزيون، وساعتين و52 دقيقة في الاستماع إلى الراديو[4].

البث عبر الأقمار الصناعية هو الشكل السائد لنقل الإشارات التلفزيونية، ويكاد يكون الوصول إلى الأطباق التلفزيونية والأقمار الصناعية شاملاً، ولا يزال الاهتمام المتزايد بالبوابات المحلية، أبرز المتغيرات في استخدام الإنترنت[5]. ففي عام 2010 لم تشمل المواقع العشرة الأعلى في عدد زائريها من المغرب، أي مواقع إخبارية مغربية. وبحلول عام 2018، تضمنت القائمة ستة مواقع مغربية على الإنترنت، منها ثلاثة مواقع إخبارية، ومنصات إعلانية مبوبة: **أفيتو** و**جوميا**، وموقع رياضي واحد. أما في عام 2019، فقد شملت المواقع العشرة الأعلى في عدد زائريها في البلاد سبعة مواقع مغربية: ثلاثة مواقع إخبارية، ومنصة إعلانية مبوبة واحدة: **أفيتو**، وموقعين للأخبار الرياضية. أما الثلاثة المتبقية، فهي **غوغل** و**الفيسبوك** و**يوتيوب**، وتجاوز **شوف تي في** موقع **يوتيوب** في عدد زائريه ليحتل المرتبة الثانية، وتفوّق **هسبرس** و (2M) على **الفيسبوك**، ليحتلا المرتبتين، الثالثة والرابعة، على التوالي[6].

أما في ما يتعلق بالصحف الورقية، فيُقدر عدد النسخ المتداولة نحو 350000 نسخة؛ حيث لا تزيد نسبة قراء الصحف اليومية على واحد في المئة من السكان. ومن المرجح أن تنخفض هذه الأرقام، نظرًا إلى سهولة الوصول إلى الأخبار عبر الإنترنت[7].

ثانيًا: التطورات التاريخية

تعود جذور وسائل الإعلام المغربية إلى الحقبة الاستعمارية التي كان المغرب فيها تحت الحماية الفرنسية والإسبانية بين عامي 1912 و 1956. وقد أدخلت القوى الاستعمارية الصحافة المطبوعة في شكلها الحديث، وأدت إسبانيا دورًا أساسيًا في إنشاء الكثير من المطبوعات في مدن سبتة وطنجة وتطوان الشمالية. في مطلع عام 1820، نُشرت الدورية الإسبانية **الليبرالي الأفريقي** (*El Liberal Africano*) في سبتة. وعلى العكس من الإذاعة

(4) «Moroccans Spend 2 Hours Watching TV, 2 Minutes Reading, Exercising,» Morocco World News (10 January 2019), <https://bit.ly/3tN39c7>.

(5) Bouziane Zaid, «The Authoritarian Trap in State/Media Structures in Morocco's Political Transition,» *The Journal of North African Studies*, vol. 22, no. 3 (2017), pp. 340-360.

(6) Mohamed Ibahrine, «The Emergence of a News Website Ecosystem: An Exploratory Study of Hespress,» *Journalism Practice*, vol. 14, no. 8 (2019).

(7) Ibid.

التي كانت تسيطر عليها القوى الأجنبية من عام 1928 حتى الاستقلال في عام 1956، كانت وسائل الإعلام المطبوعة تمثل موقعًا للنضال السياسي؛ حيث نشر قادة الحركة الوطنية المغاربة أول صحيفتين باللغة العربية: **لسان المغرب العربي** و**سنان القلم** في عام 1907، لتعزيز الأفكار الوطنية بين النُخب المغربية المثقفة كأدوات للتحرير. ورد المستعمرون الفرنسيون بإدخال الكثير من قوانين الصحافة المطبوعة إلى إدارة الصحافة القومية وتنظيمها. وكان التشريع الأول هو **الظهير** الصادر في نيسان/أبريل 1912، وأعقبته سلسلة من الظهائر التي طالبت باستصدار تصاريح مسبقة، وسمحت للقوى الاستعمارية بإغلاق المطبوعات التي تعتبر ذات توجه نقدي حاد. وعقب الاستقلال في عام 1956، ظلت الصحافة المطبوعة أداة تُستخدم على نطاق واسع في الصراع بين الدولة وأحزاب المعارضة[8].

كان الفرنسيون أول من بدأ البث في المغرب في شباط/فبراير 1928، عندما بدأ إرسال إشارات لاسلكية من مدينة الرباط، وبدأت أول محطة تلفزيونية، **تيلما** (Telma) بث برامجها في عام 1952. وبعد الاستقلال، أطلقت الحكومة **الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة** (RTM) في عام 1962، التي كانت تتألف من أربع محطات إذاعية ومحطة تلفزيونية واحدة[9]. وفي عام 1989، بدأ في الدار البيضاء بث أول قناة تلفزيونية أرضية، باشتراك نقدي في العالم العربي، وهي قناة 2M **دوزيم** الدولية.

تُبين نظرة موجزة على تاريخ الإنترنت، أنها كانت متاحة للجمهور منذ تشرين الثاني/نوفمبر 1995. وكانت الجامعات البحثية أول من اعتمدها واستخدمها. وافتُتح أول مقهى للإنترنت في المغرب في عام 1996 في الرباط، حيث كان هناك نحو 50 موقعًا على شبكة الإنترنت. ولكن في تموز/يوليو 2019، أصبح هناك 100,618 اسم نطاق مُسجل، من بينها 74,717 نطاقًا على المستوى العلوي مخصصًا للمغرب.

كانت ثقافة الإعلام في المغرب سلطوية وإدارية وحزبية حتى منتصف التسعينيات من القرن العشرين[10]؛ إذ كانت الدولة تسيطر على تمويل وسائل الإعلام التي يتم بثها وتنظيمها وإنتاجها وتوزيعها. وكانت تعتبر وسائل الإعلام الأكثر تأثيرًا، وكانت أيضًا حزبية؛ إذ وقعت وسائل الإعلام المطبوعة تحت سيطرة الأحزاب السياسية، ونظرًا إلى انخفاض

(8) Mohamed Ibahrine, *The Internet and Politics in Morocco: The Political Use of the Internet by Islam Oriented Political Movements* (Berlin: VDM Verlag, 2007).

(9) Ibid.

(10) Bouziane Zaid and Mohamed Ibahrine, «Mapping Digital Media: Morocco,» The Open Society Foundation (June 2011), <https://www.opensocietyfoundations.org/publications/mapping-digital-media-morocco>.

معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، لم يُنظر إلى وسائل الإعلام الورقية على أنها تشكل تهديدًا كبيرًا للنظام. لذا، تحوّل الاهتمام إلى الحفاظ على سيطرة الدولة على الإعلام السَّمعي والبصري سيطرة كاملة. وبعد الاستقلال، أصبحت وسائل الإعلام الورقية مجالاً للتوتر السياسي بين الأحزاب السياسية المعارضة والنظام الملكي، واستخدم زعماء المعارضة الصحف والمجلات، كأسلحة رئيسة في التنافس السياسي. ووُصفت الحقبة بين عامي 1961 و 1997 تحت حكم الملك الحسن الثاني، باسم «سنوات الرصاص»، بسبب تفشي القمع والظلم والفساد والرقابة الإعلامية، وانتشار السجن والقتل و«اختفاء» الصحافيين والمعارضين السياسيين للنظام.

على غرار الكثير من البلدان في مرحلة ما بعد الاستعمار، رأى المغرب في الإعلام أداة لبناء الدولة[11]. وكان المغرب من دُعاة نظرية التحديث التي تصوّر التنمية من منظور التصنيع ونقل التكنولوجيا والابتكار والنمو الاقتصادي. ووفقًا لدراسة أجرتها وزارة التنمية الاجتماعية المغربية في عام 2006، توافقت البرامج الإنمائية وسياساتها في المغرب خلال الخمسينيات والستينيات مع نموذج التحديث، وتألفت من استثمارات في البنية التحتية الاقتصادية والتكنولوجيا. وهذا النموذج يعرف بما سماه ليرنر[12]: «مُضاعف الانتقال»؛ إذ يمثل الأداة الرئيسة والوعاء الذي يرسل القيم والمعلومات الحديثة، بل قد يكون بديلاً من السفر. لذلك، تم تكليف النظام الإعلامي الذي تسيطر عليه الدولة في المغرب من البداية بدور تحديث الاقتصاد، والعمل كأداة للتعليم والتغيير الاجتماعي. وقيل، إن وسائل الإعلام المملوكة من القطاع الخاص سوف ينصبُّ اهتمامها على تحقيق الربح. وهذا من شأنه أن يحرم السكان من المحتوى الذي يفي بالقيم التعليمية والإعلامية. في الستينيات، على سبيل المثال، سخَّر الملك الحسن الثاني (1961 ـ 1999) الإذاعة والتلفزيون للتوعية السياسية والتثقيف، بما في ذلك التحضير لأول انتخابات عامة في البلاد، واستفتاء دستوري في عام 1962 [13]. وكان الغرض الرئيس هو التحديث، بينما كانت حقوق الإنسان من الاعتبارات الثانوية.

شهدت العلاقة بين المؤسسة السياسية ووسائل الإعلام تحسنًا ملحوظًا، عندما انتُخبت الحكومة الاشتراكية المعارضة في عام 1997، وتوطدت أكثر في عهد الملك محمد

(11) Ibid.

(12) Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (New York: Free Press, 1958).

(13) Ibahrine, *The Internet and Politics in Morocco: The Political Use of the Internet by Islam Oriented Political Movements*.

السادس؛ الذي أصبح ـ على الفور ـ رمزًا للأمل في أن تصبح المغرب أكثر ديمقراطية وحرية، بعد أن خلف والده الحسن الثاني في تموز/يوليو 1999. وكانت مهمة حكومة عام 1997 إجراء إصلاحات سياسية تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات المدنية ووسائل الإعلام التعددية المفتوحة وتمكين سيادة القانون. وكان من بين أول التدابير الرئيسة المؤيدة لحقوق الإنسان في عهد الملك الشاب محمد السادس، إنشاء **هيئة الإنصاف والمصالحة** (ERC) في عام 2003، والتي أجرت تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان خلال «سنوات الرصاص» للوقوف على الحقيقة. ونظمت اللجنة منتديات عامة، في عام 2004، عبّر فيها الضحايا عن آلامهم ومعاناتهم في ظل النظام القديم. وبُثت مناقشات هذه المنتديات على الهواء مباشرة على شاشة التلفزيون. وقد كانت تلك لحظة فارقة جدًا في تاريخ التلفزيون المغربي.

من المبادرات الرئيسة الأخرى، قانون الأحوال الشخصية، أو **المدونة** الذي صدر في عام 2004 لحماية حقوق المرأة. وأنشأ محمد السادس **المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية** (IRCAM) من أجل حماية وتعزيز اللغة والثقافة الأمازيغية؛ إذ يشكل الأمازيغ مجموعة إثنية كبيرة، تعرّضت ثقافتها للتقويض على مدى عقود. وقد أكسبت هذه الإصلاحات الإيجابية الملك الجديد أرضية سياسية، وعززت من شرعيته.

استفادت وسائل الإعلام من هذا الانفتاح السياسي، وشهدت جميع القطاعات ـ الورقية، والمرسلة عبر وسائل البث، والرقمية ـ نموًا كبيرًا خلال تلك الحقبة. وأُنشئت **الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري** (HACA) بموجب الظهير الشريف المؤرخ في 31 آب/أغسطس 2002، كهيئة إدارية مستقلة مسؤولة عن تقنين مجال الاتصال السمعي والبصري وضبطه. وأتاح التحرير الجزئي للقطاع السمعي والبصري وتحديثه ظهور محطات إذاعية وتلفزيونية تجارية جديدة، وقد نشَّطت المحطات الإذاعية الخاصة الجديدة ـ التي نمت من مجرد محطتين في عام 2005، إلى 16 محطة في عام 2009 ـ المشهد الإذاعي، ولا سيما من خلال برامجها الحوارية وبرامجها الإخبارية. وقد أحدثت تلك المحطات زخمًا، وأتاحت حيزًا، فتح الآفاق أمام إجراء مناقشات وطنية حول مجموعة متنوعة من القضايا الاجتماعية والتعليمية والصحية، وخففت أيضًا القيود الحكومية المفروضة على وسائل الإعلام الورقية.

قام جيل جديد من الصحافيين الشباب، خلال هذه الحقبة، بخلخلة الاستقرار الذهني في وسائل الإعلام الرئيسة والمجتمع ككل، وتناول الإعلام الكثير من الموضوعات

المحرمة؛ بداية من الإبلاغ عن راتب الملك، وصولاً إلى الإبلاغ عن اعتقال كبار المسؤولين المقربين من القصر. وأفلت المغرب من التدابير الصارمة التي تستخدم في بلدان سلطوية أخرى ضد الإنترنت، مثل حجب منصات التواصل الاجتماعي أو محتوى شبكة الإنترنت؛ إذ يمكن للمواطنين المغاربة حتى يومنا هذا، إنشاء مواقع إلكترونية، وكتابة مدونات من دون أي شروط تسجيل، تفرضها الحكومة.

على الرغم من التطورات الإيجابية المتمثلة في **هيئة الإنصاف والمُصالحة** و**المُدونة** و**المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية**، فإنها لم تشكل فرصًا جادة لمواجهة الوضع الراهن في المغرب؛ حيث تواصل الدولة استخدام العقوبات القانونية والمالية للسيطرة على الأصوات الناقدة بشدة. وقد رُفع في السنوات التالية لهذه الإصلاحات عدد قياسي من دعاوى التشهير ضد وسائل الإعلام المطبوعة، وظلت عمليات البث تحت إشراف الدولة اللصيق من طريق **الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري**. وكان استخدام الإنترنت ـ ولا يزال ـ خاضعًا للرقابة عن كثب من خلال ترصد الدولة. وأدت هذه النكسات إلى حركة الاحتجاج في عام 2011 خلال «الربيع العربي»، وهو ما أدى إلى إصلاحات دستورية.

ثالثًا: النظام السياسي والإطار القانوني

النظام في المغرب ملكي دستوري، وله برلمان منتخب. ومع ذلك، يحتفظ الملك بسلطات تنفيذية لا تخضع لمساءلة الشعب المغربي[14] . والوصف الأمثل للنظام السياسي في المغرب هو أنه نظام سلطوي تنافسي. تستخدم الأنظمة السلطوية التنافسية عناصر الديمقراطية لضمان السيطرة على قوى المعارضة الأخرى في البلاد، وعرَّف ليفتسكي وواي[15] السلطوية التنافسية، بأنها شكل من أشكال الأنظمة المدنية «تعتبر المؤسسات الديمقراطية الرسمية فيه بصفة عامة الوسيلة الرئيسة للوصول إلى السلطة. مع ذلك، يؤدي الاحتيال وانتهاكات الحريات المدنية وسوء استخدام موارد الدولة ووسائل الإعلام في هذا النظام إلى تشويه المجال العام، إلى درجة تجعل وصف النظام بأنه ديمقراطي من الصعوبة بمكان»[16]. وهذه الأنظمة تنافسية، بمعنى أن مؤسساتها الديمقراطية حقيقية، وأن «قوى المعارضة بإمكانها استخدام القنوات القانونية للتنافس بجدية على السلطة

(14) Madani, Maghraoui and Zerhouni, *The 2011 Moroccan Constitution: Acritical Analysis*.

(15) Steven Levitsky and Lucan A. Way, «Elections without Democracy: The Rise of Competitive Authoritarianism,» *Journal of Democracy,* vol. 13, no. 2 (April 2002), pp. 51–65.

(16) Ibid.

(والفوز بها أحيانًا)، لكنها أنظمة سلطوية؛ حيث تعوَّق قوى المعارضة بالمحافظة على عدم التكافؤ الشديد، بل تصبح هذه القوى عرضة للخطر، وتاليًا، فإن المنافسة حقيقية ولكنها متحيزة»[17]. وتتميز الأنظمة السلطوية التنافسية بوجود بعض المؤسسات الديمقراطية، وبعض الممارسات الديمقراطية، مثل الانتخابات ونظام التعددية الحزبية، بل وفي حالتنا، تنظيم مستقل للإعلام وقانون جديد للصحافة. ويرى المؤلف أن الإصلاحات الإعلامية المغربية تتماشى مع هذه الرؤية للحكم؛ حيث تنشئ الدولة مؤسسات ديمقراطية، لاستخدامها ساحةً للصراع مع قوى المعارضة، مع الحفاظ على الرقابة بثبات من خلال ترجيح كفة المنافسة من دون تكافؤ في الفرص.

النظام الإعلامي المغربي مثال جيد على العملية المعقدة للإصلاحات الإعلامية، خلال عمليات الانتقال السياسي. وتستخدم الدولة المؤسسات الديمقراطية، لإصلاح نظامها الإعلامي، في إطار نظام سلطوي تنافسي، وترسيخ هذه المؤسسات من خلال القوانين السلطوية. وشهد المغرب مراحل من السيطرة السلطوية المشددة، ومراحل من الاتجاهات الإصلاحية. وقد أدى هذا التقلب الدوري إلى إحراز تقدم كبير في هيكل وسائل الإعلام وأدائها، صاحَبَ الحفاظ على رقابة الدولة على المشهد الإعلامي من خلال آليات القمع المختلفة.

من الأمثلة على ذلك، قطاع الخدمات العامة، ويُهيئ الإطار القانوني والهيكل المؤسسي الظروف اللازمة لتوفير الخدمة العامة؛ لكنهما لا يضمنان أداء هذه الخدمة، والثقافة غير الديمقراطية في البلاد هي العقبة الأساسية التي تواجه وسائل الإعلام العامة. وقد أدى النظام السلطوي التنافسي إلى خنق محاولة تحويل مؤسسة البث من مؤسسة خاضعة لرقابة الدولة، إلى كيان للخدمة العامة، ووضع **القانون المتعلق بالاتصال السمعي والبصري** لعام 2005 حدًا لاحتكار الدولة إدارةَ البث. وكان التطور الإيجابي يتمثل في تأسيس إطار قانوني للملكية الخاصة. ومع ذلك، يتضمن هذا القانون أحكامًا تسمح للدولة بالتدخل في محتوى البرامج، ووضع قيود على الملكية الخاصة.

إضافةً إلى **الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري**، تحولت **هيئة البث الإذاعي والتلفزة المغربية** (RTM) ـ وهي المؤسسة التي كانت تدير الإذاعة والتلفزيون الحكوميين سابقًا ـ من شركة تابعة لوزارة الاتصالات، إلى كيان عام، هو **الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة** (SNRT) في نيسان/أبريل 2005. وتتولى **الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة** التي اعتبرت نفسها

(17) Ibid.

مستقلة، إدارة تسع محطات تلفزيونية عامة وست محطات إذاعية عامة، ولا تخضع لرقابة الوزارة إداريًا، ولا تقع تحت إشرافها.

يتكون **المجلس الأعلى للاتصال السمعي والبصري** من تسعة أعضاء: خمسة منهم يعيِّنهم الملك، بمن فيهم الرئيس. ويعين أيضًا رئيس **الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة** (SNRT). وبذلك استوعبت الدولة الهيئة القائمة على تنظيم البث من خلال استراتيجيات سلطوية لإدارتها، واستخدمت تلك الاستراتيجيات لرفع قدرتها على السيطرة على البث من خلال ترسيخها في بنية رقابية متعددة الطبقات، ألا وهي، عملية تعيين أعضاء هيئات صنع القرار من دون انتخاب، والقوانين القمعية لوسائل الإعلام.

إن رقابة الدولة على عملية تعيين أعضاء الجهات التنظيمية ممارسة معتادة في معظم النظم الديمقراطية. مع ذلك، هناك أنظمة للمحاسبة في النظم الديمقراطية الراسخة، تحول دون تركّز السلطة السياسية في أيدي قلة، ولا يتمكن كيان واحد للإدارة من بسط سيطرته على نطاق واسع[18]. وليست هذه هي الحال في المغرب، حيث فشل في تحويل البث الحكومي إلى وسائل إعلام عامة، ويواصل ممارساته السابقة، القائمة على استخدام البث الحكومي، كأداة للدعاية والسيطرة السياسية.

ينص دستور عام 2011 على أحكام تكفل حرية التعبير، ولكنه يحتوي أيضًا على تحفظات تقيّد هذه الحرية؛ فينص الفصل 25 على أن «حرية الفكر والرأي مكفولة بجميع أشكالها» لجميع المواطنين المغاربة، بينما ينص الفصل 28 على أن «حرية الصحافة مضمونة، ولا يجوز تقييدها بأي شكل من أشكال الرقابة القبلية». مع ذلك، يضع الفصل 19 قيودًا على التزام المغرب بالاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان، وهو ما يؤدي إلى تداعيات مباشرة على وسائل الإعلام من خلال وضع عبارتين مُقيدتين وهما: «كل ذلك في نطاق أحكام الدستور، وثوابت المملكة وقوانينها». وعلى الرغم من أن دستور عام 2011 عزز السلطة القضائية، بوصفها فرعًا مستقلاً من سلطات الحكم، فإن القضاء أبعد ما يكون عن الاستقلال في المغرب، وهو ما يترك وسائل الإعلام من دون حماية كافية، بموجب القانون.

وقد حقق قانون الصحافة لعام 2016 الكثير من التطورات الإيجابية. مع ذلك، فإن أمعنا النظر، يتضح لنا أن الطبيعة القمعية للبيئة القانونية في البلاد لم تتغير إلى حد كبير،

(18) Bouziane Zaid, «Comparative Study of Broadcast Regulators in the Arab World,» *International Journal of Communication*, vol. 12 (2018), pp. 4401-4420.

وتشمل التعديلات الإيجابية إلغاء أحكام السجن الصادرة بحق الصحافيين، وإنشاء هيئة ذاتية التنظيم هي **المجلس الوطني للصحافة**، ويتضمن القانون أحكامًا محددة لتنظيم الإعلام الرقمي. ومع ذلك، فقد تم الإبقاء على ثلاثة موضوعات محرمة في القانون الجديد، تتلخص في: **الملكية** و**الصحراء الغربية** و**الإسلام**، وقد استُبدلت بأحكام السجن غرامات باهظة، ويمكن أن يؤدي الامتناع عن دفع الغرامات إلى أحكام بالسجن. وفي الوقت نفسه، يمكن استخدام قانون العقوبات/المسطرة الجنائية، الذي ينص على أحكام بالسجن عند تناول الموضوعات المحرمة في ملاحقة الصحافيين، ومنح قانون مكافحة الإرهاب ـ الذي صدر في عام 2003 بعد الهجمات الإرهابية التي وقعت في الدار البيضاء في 16 أيار/مايو ـ الحكومة صلاحيات قانونية واسعة للسيطرة على أي محتوى إعلامي «مُخل بالنظام العام عن طريق التخويف أو القوة أو العنف أو الخوف أو الإرهاب». والمفترض أن تهدف السلطات من خلال هذا القانون إلى مكافحة الإرهاب، ومع ذلك، فقد منحها مساحة كبيرة في استخدام مصطلحات مُبهمة فضفاضة مثل «الأمن القومي» و«النظام العام»، وهو ما يفتح الباب أمام الانتهاكات.

تستخدم السلطات المغربية وسائل دقيقة للحد من المحتوى على الإنترنت، ولانتهاك حقوق المستخدمين؛ فعلى سبيل المثال، وبينما نجد ندرة في حجب المواقع الإلكترونية، فإن قوانين الصحافة ومكافحة الإرهاب التي تحتوي على نصوص معقدة ومفتوحة لتأويل سياسي، تفرض أعباء ثقيلة على الجهات الوسيطة، وتؤدي إلى إغلاق المواقع الإخبارية.

وفقًا لتصنيف منظمة **مراسلون بلا حدود** (RSF) في عام 2019، صُنِّف المغرب في المرتبة 135 من أصل 180 دولة في مؤشرها السنوي لحرية الصحافة[19]. ويرجع ذلك أساسًا إلى اضطهاد الصحافيين. وتُدرج المنظمات المعنية بمراقبة وسائل الإعلام، مثل **مراسلون بلا حدود** و**فريدوم هاوس** في تقاريرها السنوية عدد الصحافيين المسجونين وأسماءهم في كل عام. علاوة على ذلك، استقال الكثير من مديري ومحرري المجلات البارزين، مثل أبي بكر الجامعي وأحمد بن شمسي وعلي لمرابط من مناصبهم، وهم يعيشون في المنفى الذي فرضوه على أنفسهم في الغرب[20].

---

(19) Reporters without Borders, «Data of Press Freedom Ranking 2019,» <https://rsf.org/en/ranking_table>.

(20) Zaid, Ibid.

رابعًا: الاقتصاد وأنماط ملكية وسائل الإعلام

يتكون النظام الإعلامي المغربي من نوعين من الملكية: العامة، والخاصة. ويسمح بتدخل الحكومة لضمان توفير الخدمة العامة. وتستخدم وسائل الإعلام المغربية نموذجين رئيسين للتمويل: **الأول** هو الإعلان، حيث تعرض الشركات الإعلامية الرسائل الإعلانية مقابل المحتوى المجاني. وهذا هو النموذج التجاري السائد في وسائل الإعلام المغربية، والذي يستخدمه مقدمو محتوى وسائل الإعلام في الخدمة العامة وغير العامة. أما **الثاني**، فهو الدعم، حيث تدفع الحكومة للشركات الإعلامية في مقابل الخدمة العامة، وينطبق هذا على الخدمة العامة للإذاعة والتلفزيون، فضلاً عن صحف الأحزاب السياسية، والهدف من تلك المساعدات ـ وفقًا للحكومة ـ مساعدة هذه الشركات الإعلامية على أن تكون أكثر استقلالية، وألا تتأثر بأي من المصالح الاقتصادية.

وإذ لا يخلو تلفزيون الخدمة العامة، ولا صحف الأحزاب السياسية من الإعلانات، فإن إذاعة الخدمة العامة تخلو من الإعلانات، وتقدم مجموعة متنوعة من البرامج الإخبارية والإعلامية المتعلقة بالموضوعات العامة، ولا يمكن لصناعة الإعلان في إطار هذه البيئة أن تدعم نماذج اقتصادية مستدامة في مجال الإعلام. إضافةً إلى تدهور سوق الإعلان، تستخدم نحو 70 في المئة إلى 80 في المئة من شركات الإعلان المغربية منصات عالمية إلكترونية، مثل **غوغل** و**الفيسبوك**. ولا تزال حصة هاتين المنصتين من الإعلان آخذة في التوسع على حساب المواقع المحلية. ووفق **تجمع المعلنين المغاربة**، بلغت القيمة الإجمالية لسوق الإعلانات 596 مليون دولار أمريكي في عام 2017، أي بقيمة تزيد على 18 مليون دولار أمريكي مقارنةً مع عام 2016. أما في عام 2018، فخفَّض المعلنون الكبار ومشغلو الاتصالات والبنوك وقطاع الأغذية موزاناتهم الإعلانية بنسبة 14.6 في المئة، و14.7 في المئة، و 10 في المئة على التوالي[21].

إن توزيع الموازنة الإعلانية لا يتم على أساس معايير مهنية موحدة وشفافة؛ بل وفقًا لدرجة القرب من مركز السلطة، ولا تقسم إيرادات الإعلانات التي تدفعها الحكومة أو الشركات المرتبطة بالحكومة بالتساوي بين الجرائد والمجلات المستقلة والصحف الموالية للحكومة. ومن الأمثلة على ذلك، الوقت الإعلاني، والمساحة الإعلانية التي اشترتها كل من مجموعة **المكتب الشريف للفوسفاط** (OCP)، و**صندوق الإيداع والتدبير** (CDG)، وهما

(21) محمد لديب، «اقتصاد رقم معاملات سوق الإعلانات يتراجع في المغرب،» **هسبريس**، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، <https://bit.ly/3GUAVQq>.

شركتان مملوكتان من الدولة، لا تقدمان أي منتجات معينة إلى المستهلكين المغاربة. وكان الهدف من هذه الخطوة تأمين التمويل الإعلاني الذي يمكن أن تستخدمه الدولة، لمكافأة من يطيعونها.

استهدفت الممارسات التنظيمية الحالية الحد من تركيز ملكية وسائل الإعلام، لكنها فشلت في تشجيع التعددية في ملكية وسائل الإعلام. ولا يعني غياب تركيز الملكية في المغرب بالضرورة زيادة التعددية. وفق **القانون المتعلق بالصحافة والنشر**، تُحظر أي مؤسسة إعلامية تعمل في صناعة البث من الاستثمار في أكثر من رأس مال خاص بشركة نشر إعلامية واحدة، وعلى أي شخص يمتلك 30 في المئة أو أكثر داخل أي مؤسسة صحفية، أن يبلغ **المجلس الوطني للصحافة** بذلك. ويجب على كل مؤسسة صحافية، تملك أكثر من 10 في المئة، أو أكثر من رأس مال مؤسسة صحافية أخرى، أن تبلغ المجلس بذلك أيضًا. ويُمنع **مقدمو خدمات الإنترنت** (ISPs) من امتلاك جزء من رأس مال **مقدم خدمة إنترنت** آخر (ISP)[22]. وتحد المادة 21 من **القانون المتعلق بالاتصال السمعي والبصري** من تركيز الملكية في مجال السمعي والبصري، باستثناء محطات الإذاعة والتلفزيون التي تسيطر الدولة عليها. وفي الموجة الأولى والثانية من الترخيص في عامي 2006 و2009، لم تمنح **الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري** التراخيص إلا إلى محطات التلفزيون التي تملكها الدولة، وبعض محطات الإذاعة الحكومية والخاصة (18 محطة خاصة). وشهدت هذه المرحلة ترخيص محطات تلفزيونية، مثل **الرياضية** للرياضة، و**المغربية** الموجهة إلى المغاربة في المهجر، ومحطات إذاعية خاصة، مثل **هيت راديو** و**أصوات**. ويتجلى القرب من النظام من خلال ملكية المحطات الإذاعية الخاصة[23]. ومن ثَمَّ غياب التعددية، وتشمل القائمة أصحاب مؤسسات إعلامية ورقية ورقمية موالية للحكومة، مثل عبد المنعم الدلامي ومولاي حفيظ العلمي، إضافةً إلى أعضاء في الحزب السياسي الحاكم (الموالي للحكومة)، مثل عبد العزيز أخنوش ومنصف بلخياط والموظفين السابقين في محطات الإذاعة والتلفزيون التي تملكها الدولة، مثل كمال لحلو.

أما في الموجة الثانية من منح التراخيص في عام 2009، فرفضت **الهيئة العليا للاتصال السمعي والبصري** خمسة طلبات للحصول على تراخيص تلفزيونية خاصة على أساس «تدهور الوضع في سوق الإعلانات»، والحاجة إلى «الحفاظ على استقرار واستمرار

---

(22) Le Desk and Reporters without Borders, «Media Ownership Monitor: Morocco,» (2017), <http://maroc.mom-rsf.org/en/>.

(23) Ibid.

المشغلين الحاليين من القطاع العام والقطاع الخاص». وبُررت هذه القرارات حصرًا على أساس مالي. وتنص المادة 21 على جواز امتلاك أي شركة بث ـ أو أحد مساهميها ـ أسهمًا في شركة بث أخرى بحد أقصى هو 30 في المئة من أسهمها. وكان الغرض من ذلك منع أي فرد أو شركة من السيطرة على أكثر من وسيلة إعلامية واحدة. وبصرف النظر عن سيطرة الدولة على البث، فإن بضع شركات إعلامية تملكها جهات سياسية فاعلة موالية للحكومة ـ مثل **مجموعة كاراكتير الإعلامية** و**مجموعة إيكوميديا** و**مجموعة ماروك سوار** ـ تسيطر على عدد من المؤسسات الإعلامية الورقية والرقمية، وفي مجال السمعي والبصري، ولا تسيطر شركة واحدة على حصة كبيرة من الجمهور.

بعض أثرياء المغرب، مثل مولاي حفيظ العلمي وعبد العزيز أخنوش وعثمان بنجلون ومريم بنصالح شقرون، لديهم حصص في خمس من الوسائل المطبوعة التسع الصادرة بالفرنسية، *Aujourd'hui Le Maroc* و *La Vie Eco* و *Les Inspirations Eco* و *La Nouvelle Tribune* و *L'Economiste* بما في ذلك اثنان من بين هؤلاء الأثرياء، وزيران في الحكومة الحالية[24]. وهذه الوسائل المطبوعة موالية للحكومة من الناحية التحريرية، وتستفيد من الإعلانات على الرغم من توزيعها المحدود. وقد خلقت هذه العلاقة الوطيدة بين القوة الاقتصادية ووسائل الإعلام الناطقة بالفرنسية سوقًا إعلامية غير صحية، لأن هذه الصحف تتلقى موازنة إعلانية، بغض النظر عن تداولها الأساسي، وعن جمهورها.

يعزز هذا الوضع من الثقافة القائمة على المحسوبية، والتي تضر بشفافية وسائل الإعلام والمهنية. وبناء عليه، يبدو أن الإعلام في المغرب يخضع على نحو قوي للمحسوبية الاقتصادية والسياسية، حيث يحتاج هؤلاء القادة السياسيون إلى تلك المطبوعات، لدعم سمعتهم، والحد من فضائح الفساد وضمان نجاح حملاتهم الانتخابية[25]. وهذه المحسوبية بدورها إحدى مظاهر الدولة الريعية في المغرب. لذا، فإنه إذا كان لحرية الصحافة أن تُحترم، فلا بد من استقلال الصحف عن تدخل الحكومة، وعن تدفق الأموال المهولة إليها.

خامسًا: التكنولوجيا والبنية التحتية

في سياق تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التسعينيات، وضع قانون 24 ـ 96 لعام 1996 حدًا لاحتكار شركة اتصالات المغرب المملوكة من الدولة. وقد

(24) Ibid.

(25) Abdelfettah Benchenna, Driss Ksikes and Dominique Marchetti, «The Media in Morocco: A Highly Political Economy, the Case of the Paper and On-line Press since the Early 1990s,» *The Journal of North African Studies*, vol. 22, no. 3 (2017), pp. 386-410.

أنشأ المغرب هيئة تنظيمية لوضع رؤية البلد في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتولى ثلاث شركات تقديم خدمات الاتصالات في المغرب، وقد كانت شركة **اتصالات المغرب** ملكًا للدولة في البداية، ثم أصبحت خاصة في عام 1998، وقد استحوذت الشركة الفرنسية **فيفندي** على 35 في المئة من أسهمها في عام 2001. وفي عام 2013 استحوذت شركة **اتصالات**، وهي شركة اتصالات إماراتية، على 53 في المئة من حصة **فيفندي** مقابل 5.6 مليار دولار أمريكي[26]. وأصبحت **أورانج المغرب** أول مشغل خاص بالكامل، يدخل السوق المغربية في عام 2000 ـ المعروف آنذاك باسم **ميدي تيليكوم**، وهو اتحاد شركات خاصة تقوده شركة **تليفونيكا** الإسبانية ـ وهي الآن ثاني أكبر مشغل للاتصالات في السوق. وفي عام 2007، أصبحت **إنوي** ـ التي كانت تُعرف باسم شركة **ماروك كونكت** سابقًا ـ ثالث أكبر شركة اتصالات في المغرب، وهي شركة تابعة **للشركة الوطنية للاستثمار** (SNI)، وهي المجموعة الصناعية والمالية والخدمية المغربية الرائدة التي يملكها الملك، والقطاع الذي يتمتع بالقدر الأكبر من النشاط هو قطاع الاتصالات، ومن داخله تحتل خدمات البيانات المتنقلة مكانة رائدة.

في عام 2009، أطلقت الحكومة الاستراتيجية الوطنية **المغرب الرقمي 2013** لتعزيز صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم التشغيل الآلي للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز خدمات الحكومة الإلكترونية، والارتقاء بنشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الأسر المغربية. عقب تلك الاستراتيجية، أطلق المغرب استراتيجية **المغرب الرقمي 2020** التي تعتمد على ثلاث ركائز رئيسة، وهي:

1 ـ اعتماد الخدمات الحكومية الذكية، وتيسير استخدام الأجهزة الرقمية بين الأسر المغربية.

2 ـ وضع المغرب ليكون مركزًا رقميًا استراتيجيًا في دول أفريقيا الناطقة بالفرنسية، وتمكين تطوير خدمات الاستعانة بمصادر خارجية في مجال العمليات التجارية ذات القيم المضافة العالية.

3 ـ الارتقاء بمهارات رأس المال البشري لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد[27].

---

(26) Oxford Business Group, «New Plan and Updated Legislation Provide a Boost for Morocco's IT Sector,» (2019), <https://bit.ly/3FS1Nz1>.

(27) Ibid.

استثمرت الحكومة 750 مليون دولار لسد الفجوة الرقمية، بنسبة 50 في المئة من خلال رقمنة الخدمات الإدارية وتحسين الوصول إلى الإنترنت من خلال خدمة **الواي فاي** المجانية في الأماكن العامة، وبرامج محو الأمية الرقمية(28).

كانت إحدى نتائج استراتيجية **المغرب الرقمي 2020** التوسع في منصات التجارة الإلكترونية؛ ففي عام 2015 تمكن المغرب من إصدار ما مجموعه 11.7 مليون بطاقة ائتمان(29). ويدعم التوسع في التجارة الإلكترونية استخدام الدفع الإلكتروني؛ إذ يبلغ عدد المستهلكين المنتظمين عبر الإنترنت 900 ألف شخص من بين 18.3 مليون مستخدم للإنترنت(30). وفي عام 2019، كان نمو التجارة الإلكترونية مدفوعًا أساسًا بزيادة انتشار الهواتف الذكية، وبدء تشغيل شبكة الجيل الرابع.

وقد دعم عدد من مجمعات التكنولوجيا، التي تستضيف أكثر من 100 شركة لتكنولوجيا المعلومات، تطوير خدمات تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك شركات **ديل** و**آي بي أم** و **أكسنتشر** و**أتوس** و**أتش بي** و**لوجيكا**، وأكثر من 1000 شركة ناشئة. وأنشأ المغرب أربعة مجمعات تكنولوجية، على مدى السنوات القليلة الماضية في أكبر أربع مدن مغربية، وهي: الدار البيضاء والرباط وطنجة وأگادير. وتتمثل مهمة هذه المجمعات التكنولوجية التي تيسر استيراد وتصدير الخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات، في المساعدة على إنشاء الشركات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها، وتعزيز الابتكار والتدريب والدعم التكنولوجي.

إن المغرب اليوم، من بين الدول الأفريقية العشر الأولى، من حيث التنمية الرقمية(31)، وقد أسفرت الجهود الحكومية عن وصول الإنترنت إلى الأسر المعيشية بنسب عالية. ووفق **وكالة الوطنية لتقنين المواصلات**، تبلغ نسب الأسر المعيشية التي حصلت على تجهيزات الإنترنت 74.2 في المئة، و99.8 في المئة من الأسر المعيشية لديها هواتف محمولة، و75.7 في المئة منها تمتلك هواتف ذكية(32). والدافع الرئيس لاستخدام الإنترنت والهواتف المحمولة هو الاستمتاع بالمحتوى الترفيهي، مثل الألعاب ومنصات التواصل الاجتماعي

(28) Royaume du Maroc Ministère de I'lndustrie et du Commerce, «Economie numerique,» <https://www.mcinet.gov.ma/fr/content/economie-numerique-1>.

(29) Oxford Business Group, Ibid.

(30) Ibid.

(31) Ibid.

(32) Agence Nationale de Réglementation des Télécommunications, «Le Smartphone stimule l'accès à l'Internet mobile,» (15 juillet 2019), <https://www.anrt.ma/sites/default/files/document/cp-enquete-tic-2018_fr.pdf>.

(95.2 في المئة) الوصول إلى الأخبار (86.1 في المئة). وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نحوٍ صحيح في جدول أعمال التنمية في البلاد، فإن المغرب جاء في المرتبة 100 من أصل 176 بلدًا. وفقًا للرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

سادسًا: التحديات

تتجلى التحديات في ثلاثة مجالات رئيسة في النظام الحالي، وهي: جودة محتوى الإعلام واستدامته الاقتصادية وأشكال التكنولوجيا التي تتسبب في اضطراب المنافسة؛ فقد أثار ظهور المحتوى الذي تدعمه الرعاية التجارية، كالأخبار الكاذبة، والإثارة والصحافة الرديئة، وبخاصة في وسائل الإعلام الإلكترونية، مخاوف حقيقية في شأن نوعية المعلومات التي يتلقاها الجمهور المغربي. فقد زادت البرامج الترفيهية وقصص عن المشاهير على حساب أخبار الشؤون الوطنية. وترجع هذه الصورة القاتمة، نتيجة عدة عوامل، منها المنافسة الشرسة على الاستحواذ على اهتمام الجمهور ومنطق المنصات التي تحركها الخوارزمية واعتماد صناعة الأخبار الرقمية على دمج وظائف التحرير والتسويق والتحليلات، فلم تعد قيمة الأخبار قائمة على الجودة القياسية، بل على مجموعة من المقاييس، تشمل عدد الزيارات وعدد المُشاهدات.

هناك عامل آخر يؤثر سلبًا في نوعية المحتوى، وهو مؤهلات الصحافيين وتدريبهم؛ فيبدو أن الصحافة أصبحت مهنة من لا مهنة له. في تشرين الثاني/نوفمبر 2016، وبمناسبة **اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة**، عرض **صباحيات** على قناة **دوزيم** التلفزيونية برنامجًا تعليميًا للنساء عن كيفية تغطية كدمات الوجه الناجمة عن العنف المنزلي باستخدام مستحضرات التجميل. وفي كانون الثاني/يناير 2019، أجرى صحافي في صحيفة **الأيام** مقابلة مع فتاة يتيمة تبلغ من العمر 7 سنوات حول تجربتها في قتل والدتها. وقد أثارت هذه الأحداث موجة واسعة من الانتقادات من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي والنشطاء الذين نددوا بالممارسات غير الأخلاقية للصحافيين.

أما على مستوى الاستدامة الاقتصادية، فلا يزال كل من المحسوبية والتوزيع غير العادل لأموال الإعلانات، يشكلان تهديدًا لنماذج الأعمال التجارية الإعلامية؛ ففي كانون الثاني/يناير 2018، وضعت الحكومة عبئًا ماليًا إضافيًا على قطاع الإعلام الهش من خلال فرض ضريبة نسبتها 5 في المئة على الإعلانات الرقمية.

أما على الصعيد التكنولوجي، فتؤدي أشكال التكنولوجيا التنافسية إلى تفاقم هشاشة نماذج الأعمال التجارية لوسائل الإعلام المطبوعة، على الرغم من الدعم الحكومي. وتعتمد المواقع المغربية على مصادر الإيرادات القائمة على التسويق من خلال المنصات الإعلامية، مثل **غوغل** و**الفيسبوك** و**تويتر**، وغيرها من شركات التكنولوجيا العالمية. وقد أدى الاعتماد على منصات وسائل التواصل الاجتماعي إلى إحداث تحول هيكلي كبير في إنتاج الأخبار وتوزيعها وتحقيق الدخل النقدي، وتحرم شركات التكنولوجيا العملاقة المواقع الإخبارية المحلية من مصادر الإيرادات وتدفقاتها الحيوية؛ فعندما تقوم شركة محلية في الدار البيضاء بالإعلان من خلال **غوغل** و**الفيسبوك**، ستحقق عائدًا استثماريًا أعلى مما ستحققه إذا أعلنت من خلال مؤسسة إخبارية محلية، وسوف تساعد المنصات العالمية العملاء المحليين على الوصول إلى الأعمال التجارية المحلية بطريقة أكثر كفاءة من أي مؤسسة إخبارية محلية، تلبي الحاجات الإخبارية المحلية إلى العملاء المحليين أنفسهم. وقد كان لهذا الوضع عواقب وخيمة على مصادر إيرادات المواقع الإخبارية. وقد أدت الرقمنة إلى تحويل مهنة الصحافة إلى مهنة متقلبة وغير آمنة في المغرب.

تماشيًا مع نزعة السلطوية التنافسية، فشل المغرب في تحرير الإعلام، وبقي على هيئته التاريخية المُكونة من وسائل إعلام خاضعة لرقابة الدولة، كأداة للسيطرة السياسية. وفي إطار النظام السلطوي التنافسي، أنشأت الدولة مؤسسات ديمقراطية، مثل **الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري** و**الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة** لإصلاح نظامها الإعلامي، مع ترسيخ هاتين المؤسستين من خلال قوانين سلطوية. ويشمل موضع السلطة على وسائل الإعلام الترخيص وصياغة السياسات، ولكنه يمس أيضًا القرارات التحريرية. ومن دون إرادة سياسية صادقة لإصلاح النظام البيئي لوسائل الإعلام، من المُرجح ألا يتحقق اقتراح التغيير الإيجابي في نوعية المحتوى وتدفقات الإيرادات، إلا على المدى البعيد.

سابعًا: التوقعات المستقبلية

ينبغي على مقدمي الأخبار والمحتوى تحسين قدرتهم التنافسية، وتأمين اطلاع المزيد من القرّاء على منصاتهم الإعلامية، شأنهم في ذلك شأن الكيانات المماثلة. مع ذلك، ينبغي على مقدمي المحتوى الإخباري، مثل وسائل الإعلام الورقي والرقمي والسمعي والبصري، تخصيص المحتوى الإخباري عبر منصات متعددة وأجهزة مختلفة، إن أرادوا جذب الجمهور في سوق بالغ التنافسية على المحتوى الإعلامي. ومن ثَمَّ سوف يدرك مقدمو

الأخبار والمحتوى الإعلامي (المؤسسات الإعلامية) أن قيمتهم لا تكمن في استهداف جميع القراء، بل تتمثل قيمتهم الحقيقية في استهداف قارئ أو مستهلك بعينه. ولقد أصبح عالم الإعلام الناشئ ذا صبغة شخصية أكثر من أي وقت مضى؛ حيث يمكن للقُراء الوصول إلى الأخبار والمحتوى الإعلامي من خلال أجهزتهم الشخصية والجوَّالة. ومن المرجح أن يتخذ تخصيص المحتوى الإعلامي والإخباري بُعدًا آخر، عندما تدخل شبكة **الجيل الخامس** فائقة السرعة سوق الاتصالات المغربية. وتعمل **هواوي**، وهي شركة عالمية تقدم البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على نحو وثيق مع الحكومة المغربية وشركات الاتصالات المغربية الثلاثة، لإطلاق **الجيل الخامس**، لتكون أول دولة في أفريقيا تقوم بذلك.

سيستمر الإعلان الرقمي في الازدهار على مدى السنوات الخمس المقبلة، ويصبح قويًا وناضجًا، بسبب عوامل، مثل الارتقاء بمستويات الاتصال، والتوسع في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وانتشار المنصات الرقمية واستخدام الأجهزة المحمولة. ومن المستحسن أن يُصمم واضعو السياسات المغاربة أُطُرًا تنظيمية مرنة لحماية القراء المغاربة وبياناتهم. وينبغي أن تشمل القضايا الحاسمة المطروحة نماذج الأعمال وأشكال التكنولوجيا التنافسية والثقة والتنظيم، وأن تكون هذه المسائل محورًا لأي إطار تنظيمي.

خاتمة

تفكيك التصنيفات وإعادة بناء الموضوعات

كارولا ريشتر وكلاوديا كوزمان

يمكن أن تؤدي مقارنة أنظمة الإعلام العربية إلى نتائج متناقضة، نظرًا إلى تطوراتها المتناقضة؛ حيث إن التاريخ المشترك قد ترك بصماته، ولكن بطرائق مختلفة. وإن التغييرات المستمرة تميّز عددًا من المجالات الدينامية، مثل بناء الهياكل الأساسية. وفي الوقت ذاته، نجد استبدادًا قويًا مستمرًا في مجالات أخرى. إذًا، ما هي الاستنتاجات التي يمكن أن نستخلصها في ما يتعلق بحاضر الإعلام العربي ومستقبله؟

خلال الفصول المختلفة، قام هذا الكتاب بتأكيد النتيجة التي وردت في دراسة سيبرت وبيترسون وشرام المصرحة بإن «الصحافة تتشكل وتتلون حسب البنية الاجتماعية والسياسية التي تعمل فيها»[1]، لا تزال صحيحة حتى وقتنا الحاضر. وبينما يبدو أن هذا الرأي الحتمي، قد سمح لسيبرت وزملائه بتعيين تراكيب سياسية واجتماعية مختلفة لجميع البلدان في جميع أنحاء العالم في إطار أربعة أنواع مختلفة فقط، وجدنا أن من المستحيل وضع تصنيف مناسب لأنظمة الإعلام العربية. وتاليًا، فقد امتنعنا عن عمد، عن بناء مثل هذا التصنيف للدول العربية الثماني عشرة التي يتناولها هذا الكتاب.

بدلاً من ذلك، اخترنا تسليط الضوء على الموضوعات الرئيسة التي اكتشفناها، عندما عرضنا بعناية الأبعاد السبعة التي استخدمها كل مؤلف في تحليل البلدان المعنية. وتالياً

(1) Fredrick S. Siebert, Theodore Peterson, and Wilbur Schramm, *Four Theories of the Press* (Urbana: University of Illinois Press, 1963), p. 1.

مكنتنا هذه الموضوعات من خلق وجهات نظر جديدة، يمكن أن تؤدي إلى مناقشات أكثر تفصيلاً حول مفهوم قوة الدولة والأعمال ودور التأثيرات العابرة الحدود وتأثير الأوضاع الاجتماعية الخاصة في الدول العربية في وسائل الإعلام. إذًا، ما هي المحاور الرئيسة التي تميز أنظمة الإعلام العربية من منظور مقارن؟

بحسب تصنيفات الأنظمة الإعلامية الموجودة، يتم تحليل طبيعة الدولة أو الحكومة، إضافةً إلى أنواع تدخّلها في وسائل الإعلام. وتؤكد سارة الريشاني ضرورة «تقييم الوضع الفعلي... لا الوضع الرسمي القانوني». وهو ما يعني أن وسائل الإعلام بعامة، قد تعكس الهياكل السياسية والاجتماعية لبلد معين، ولكن لا تزال الطرائق التي تؤثر في الممارسات الفعلية لهذه الهياكل متعددة. وعلى الرغم من تركيز هذا التحليل على القواعد والنظم القانونية المكتوبة، فإن الفصول الواردة هنا في شأن البلدان المعنية تحثّنا على اتخاذ منظور أكثر عمومية، يتضمن عرض الممارسات التقليدية للسيطرة، والتأثير في ما وراء القواعد واللوائح المكتوبة، بدلاً من النظر في الإطار القانوني وحده، نناقش **النهج العام للحكومة أو الدولة** تجاه الإعلام كموضوع مهم. ويشمل ذلك أيضًا الطرائق التي تتأثر بها الصحافة وأداء العاملين في مجال الإعلام بالخطوط الحمراء والقواعد غير المكتوبة وأنواع الرقابة الذاتية التي تنتج من دمج نهج الدولة الشامل تجاه وسائل الإعلام في ممارسات عملها.

أما البُعد الرئيس الآخر في تصنيفات الأنظمة الإعلامية الحالية، فهو ملكية وسائل الإعلام؛ فعلى الرغم من تحليل هذا الأمر على أنه تمييز بسيط بين وسائل الإعلام المملوكة من الدولة والخاصة أو وسائل الإعلام «العامة» و «المستقلة»، فإننا ننظر بدلاً من ذلك إلى الأنماط التي تشكل ملكية وسائل الإعلام وتأثيرها في المحتوى. وهنا، يُعتبر مفهوم ويليام روغ[2] عن الإعلام «الموالي» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مهمًا، لأنه يشير إلى أن خصخصة وسائل الإعلام لا تؤدي بالضرورة إلى سياقات إعلامية تعددية، ولا إلى وسائل إعلام تجابه النظام. إضافةً إلى ذلك، فإن فكرة هالين ومانشيني[3] لتحليل التوازي السياسي في وسائل الإعلام، يجب مراعاتها عند تقييم أنماط الملكية، بسبب التداخل التقليدي بين السياسة والأعمال، وتأثير ذلك في المشهد الإعلامي.

يتجلى مفهوم التوازي السياسي الإعلامي في تفضيلات الجمهور وفي أداء

(2) William A. Rugh, *Arab Mass Media: Newspapers, Radio, and Television in Arab Politics* (Westport: Praeger, 2004).

(3) Daniel C. Hallin and Paolo Mancini, eds., *Comparing Media Systems* (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 2004).

الصحافيين. وفي جميع البلدان التي تم تحليلها، وجدنا أنماطًا قوية من التفكك والاستقطاب المجتمعي والسياسي. ويبدو أن أنظمة الإعلام العربية، تتميز بانقسام بين الجماهير والصحافيين والمحتوى على غرار الصراع الذي تحركه الخلافات العرقية أو الدينية أو السياسية، والتي غالبًا ما تظهر في أوقات الأزمات والحرب. وتاليًا، فإننا نعتبر طبيعة وتأثيرات **التفكك والاستقطاب في النظام الإعلامي** موضوعًا آخر.

من الجوانب التي تغفلها التصنيفات الحالية، تمامًا أو جزئيًا، **التقدم التكنولوجي والابتكار**. تتقارب أنظمة وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم، بعضها من بعضها الآخر. لذلك، فإن التمييز التقليدي بين الوسائل المطبوعة والمسموعة والمرئية، لا يفيد في عصر انتشار الإنترنت، لأنه لا يقدم معرفة متعمقة في شأن حقائق إنتاج الوسائل واستخدامها والتحكم فيها. وتاليًا، نحن بحاجة إلى إلقاء نظرة نقدية على إنجازات النظام الإعلامي وأدائه، من حيث التكنولوجيا والبنية التحتية. وتشير الفصول التي تتناول الدول إلى أهمية هذا الموضوع البالغة، حتى عندما لا يمتلك بعض الدول ببساطة ما يكفيها لمواكبة التقدم التكنولوجي والابتكار.

أخيرًا، تتميز المنطقة العربية وشمال أفريقيا منذ قرون بعادات **التنقل والاتصال عبر الحدود**. ويتجلى هذا الأمر في مجال الإعلام والصحافة؛ فمن **ناحية**، تهيئ إمكانية وصول وسائل الإعلام إلى ما وراء الحدود الوطنية الفرصة أمام انتقال المحتوى والإنتاج الإعلامي على نحو لا يتخيله عقل في مناطق أخرى من العالم بسبب اللغة المشتركة في ما بين بلدان العالم العربي. ومن **ناحية أخرى**، يواجه الترابط في ما بين الدول مشكلات، مثل التجارب المتبادلة في مجال الحروب أو النزاعات، وإن لم تكن هذه التجارب متكافئة، كما هي الحال في النزاع بين اليمن والسعودية، أو بين الفلسطينيين واسرائيل. وتم تسليط الضوء على موضوع الاتصال والتنقل والملكية عبر الحدود الوطنية في عدد من الفصول الخاصة بالبلدان، وهو ما يتطلب التأمل فيه.

ندرس في القسم التالي هذه الموضوعات عن كثب من خلال مقارنة نتائج الفصول الثمانية عشر الخاصة بالدول.

1 ـ الأنظمة الإعلامية العربية: منظور مقارن

أ ـ نهج الدولة تجاه الإعلام

يتيح لنا التفكير في نهج الدولة تجاه الإعلام فهم قدرة ووسائل النخب الحاكمة على السيطرة على الإعلام، أو التأثير في إنتاجه ومحتواه لتشكيل الرأي العام. في الواقع، إن

السمة الأكثر شيوعًا بين جميع الأنظمة السياسية العربية تقريبًا، هي جهودها المستمرة لجعل وسائل الإعلام تتناسب مع سياساتها المباشرة. فيرى إيهاب جلال، على سبيل المثال، في الفصل الخاص بدولة قطر، أن الدولة «تتنقل بحذر لتحقيق التوازن... بين التحرير والسيطرة». ويكشف بوزيان زيد ومحمد إبحرين عن«تأرجح دوري» بين التحرير والقمع في المغرب.

في معظم الدول العربية، تضمن الدساتير أو النصوص القانونية الإرشادية الأخرى حرية الإعلام والتعبير ـ ولكنها تنص على ذلك دائمًا في إطار مفاهيم غامضة، مثل «الأمن القومي» و«الأخلاق العامة». وتاليًا، يبقى من اختصاص الأنظمة تنفيذ ما تعنيه بحرية التعبير، أو على نحو أعم، ما تريد أن تكون عليه وسائل الإعلام، وأن تفعله في المجتمع. ورصدنا أغراض التعبئة والتحديث على أنهما الهدفان الرئيسان اللذان يستخدمهما النظام عادة لتبرير استغلال وسائل الإعلام كأداة من أدواته. إضافةً إلى خط المقارنة هذا، وجدنا مستويات مختلفة من مدى قوة تطبيق القوانين والنظم (غير المكتوبة)، وهو ما دفعنا إلى تضمين بُعد ثانٍ للمقارنة، ألا وهو، التناقض بين نهج عدم التدخل والرقابة القوية على وسائل الإعلام (انظر الشكل الرقم (1)).

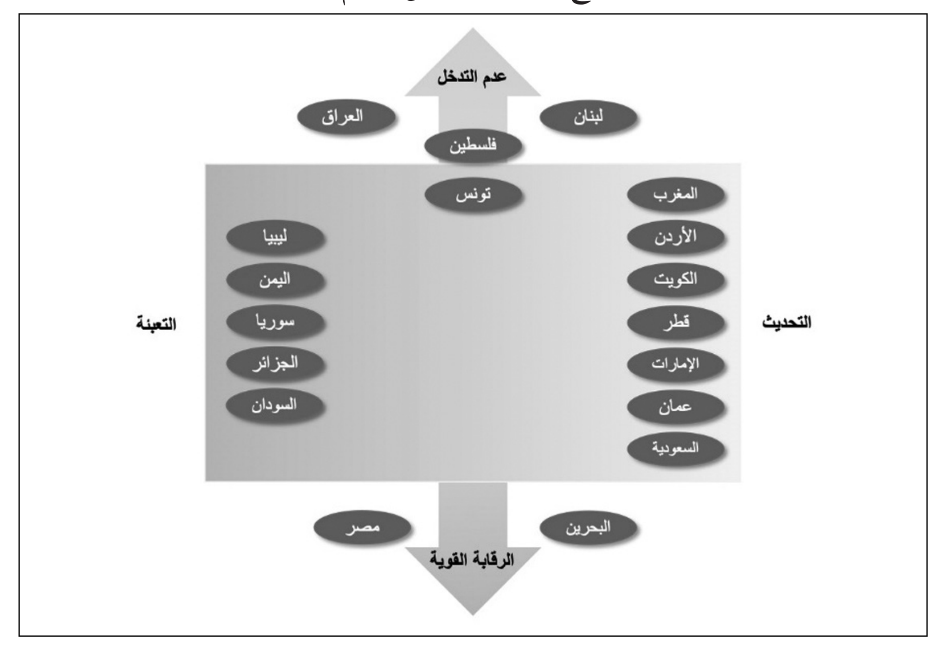
غالبًا ما يتم تأطير التعبئة، في هذا السياق، على أنها جهد تربوي تبذله النخب التي تنصِّب نفسها لتنوير الجماهير التي يبدو أنها «لم تصل إلى الهدف المرجو بعد»، أي إنها ليست في الحالة الذهنية التي يريدها النظام أن تكون عليها بعد. في أغلبية الأحيان، اتضح أن التعبئة كانت دعاية تستخدمها الجمهوريات الاشتراكية على نطاق واسع ـ أو تلك التي تدَّعي أنها اشتراكية ـ مثل الجزائر والسودان واليمن وسورية وليبيا والعراق. مع ذلك، فإن التعبئة بالمعنى الموضح أعلاه سمة آخذة في التراجع في أنظمة الإعلام العربية. كما رأينا في الفصول، يبدو أن الجزائر والسودان هما الدولتان اللتان لا تزالان تهدفان إلى تعبئة «الجماهير غير المثقفة»، على الرغم من أن نهج السودان عرضة للتغيير بسبب التحول الثوري. أما في اليمن وسورية وليبيا، فإن نهج الدولة الموحد مفقود تمامًا بسبب التفكك الفعلي للبلدان. وفي الحالات الثلاث الأخيرة، تستغل الميليشيا أو النخب المعارضة، في الوقت الحاضر، الإعلام باستخدام وسائل دعائية لتعبئته من أجل قضاياهم ونزع شرعية المعارضة. وهذا يعني إنشاء نوع جديد من إعلام التعبئة الذي لا يرجح أن يتلاشى، إذا آن لتلك الحروب أن تنتهي.

أما في العراق، فقد تغير الوضع منذ الغزو الأمريكي، في عام 2003، وهو ما أدى إلى استبعاد فكرة التعبئة، بوصفها سمة رئيسة لوصف نهج الدولة تجاه وسائل الإعلام. وبالمثل، فإن هياكل الدولة في لبنان وفلسطين ضعيفة، وتاليًا هناك نوع من نهج عدم التدخل تجاه وسائل الإعلام، فعلى الرغم من وجود قوانين مقيدة نادرًا ما يتم تطبيقها. وفي هذه الأحوال، لا تكون الدولة في وضع يمكِّنها من إملاء سياسة إعلامية محددة، ولا يمكنها التعبئة من أجل قضاياها. ويجعل هذا الوضع الأنظمة الإعلامية أكثر حرية من غيرها إلى حد ما. لكنّ المشكلة تكمن في عدم قدرة الدولة على توفير الأمن القانوني لوسائل الإعلام والأمن المادي للعاملين في مجال الإعلام، وهو ما يجعلهم عرضة لأي نوع من الهجمات. وتمثل تونس حالة خاصة هنا؛ فقد أعدت قوانين لضمان نظام إعلامي أكثر استقلالية، ولتحقيق التوازن بين الحماية والرقابة، وتجنب استغلال وسائل الإعلام. مع ذلك، فإن الممارسات الفعلية الناتجة من هذا النهج، لا بد من ملاحظتها عن كثب.

أما على الطرف الآخر، فتمارس مصر والبحرين رقابة صارمة على وسائل الإعلام في كثير من الأحيان، بحجة استقرار الأمن القومي والدولة الحديثة. ونظرًا إلى الاضطرابات السياسية التي واجهها البلَدان بعد عام 2011، فإن هذه الحكومات تنظر إلى وسائل الإعلام على أنها أعداء محتملة، يتعين السيطرة عليها، من خلال قوانين تقييدية وترهيب العاملين في مجال الإعلام، ومن خلال الملكية.

تتأرجح بين هذين النقيضين ـ سياسة عدم التدخل ونهج التحكم القوي ـ الكثير من البلدان بين السيطرة والتحرير بذريعة التحديث والتنمية. وباستثناء البحرين، فإن جميع دول الخليج، وكذلك مملكتي المغرب والأردن، تضفي الشرعية على السيطرة على وسائل الإعلام، كوسيلة لتعزيز الاستقرار والوحدة الوطنية، بينما تقدّم تنازلات بطريقة ما، في الوقت نفسه، إلى المستثمرين من القطاع الخاص (الأجانب)، من أجل إحياء رؤى الدولة التي تذكر الإعلام بوصفه مصدرًا من مصادر الدخل. تستثمر هذه الحكومات أيضًا بقوة في بناء بنية تحتية رقمية متطورة من أجل الوفاء بوعودها بالتحديث، في ما يتعلق بالوسائط الرقمية. في هذا السياق، غالبًا لا يخضع المحتوى الإعلامي للرقابة المباشرة؛ وبدلاً من ذلك، تصبح الرقابة الذاتية سمة مشتركة يركن إليها الصحافيون، ليتجنبوا تعرّض موقفهم للخطر في صناعة إعلامية، تعتبرها الحكومات ضرورة لا غنى عنها من أجل إنشاء مجتمع حديث.

الشكل الرقم (1)
نهج الدولة تجاه وسائل الإعلام



ب ـ ملكية وسائل الإعلام

تكشف ملكية وسائل الإعلام الكثير عن توزيع السلطة في سياق الاستمرارية المالية. كما أنها تثير تساؤلات حول هوية من في المركز، أو على هوامش السلطة، إضافةً إلى الدور الذي يؤديه المانحون الخارجيون.

في العالم العربي، تتعايش وسائل الإعلام المملوكة من الدولة والقطاع الخاص، ولكن بدرجات متفاوتة. في بعض البلدان، تم دائمًا إنشاء وسائل الإعلام المطبوعة، كمنافذ ممولة بالكامل من القطاع الخاص من دون أي ملكية حكومية، كما هي الحال في لبنان والكويت، بينما في معظم البلدان الأخرى، تم تحرير سوق الوسائل المطبوعة على الأقل في التسعينيات، أو أوائل القرن الحادي والعشرين، وهو ما أدى إلى تعايش الصحافة المملوكة من الدولة، وتلك المملوكة من القطاع الخاص، والصحافة المملوكة من الأحزاب السياسية. أما في قطاع البث، فقد اختلفت القواعد بسبب اتساع نطاق هذا النوع من وسائل الإعلام، وتاليًا الأهمية المختلفة التي أولتها الأنظمة له. وظل التلفزيون، على وجه الخصوص، في أيدي الحكومات ووزارات الإعلام (أو المؤسسات المماثلة) حتى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. كان لبنان وحده هو استثناء من

هذه القاعدة. أحد أنواع وسائل الإعلام الغائبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو خدمة البث العامة الحديثة التي تهدف إلى تمثيل جميع شرائح المجتمع، ولكن من دون تدخل حكومي ومصالح تجارية، على الرغم من وجود بعض المحاولات لإنشاء نموذج لخدمة البث العامة على غرار خدمة **بي بي سي** في العراق. وتعكف تونس حاليًا على مهمة إعادة تنظيم البث المملوك من الدولة، وتحويله إلى جهاز يقدم خدمة البث العامة فعليًا.

مع ذلك، لا تساعدنا الحقائق البسيطة الخاصة بالملكية العامة أو الخاصة على معرفة المزيد حول الأنماط الأساسية لملكية وسائل الإعلام أو تأثيرها في المحتوى. وتاليًا، **أولًا**، يجب علينا استخلاص الأنماط التي تشكل هياكل الملكية من خلال مراعاة نهج الدولة العام تجاه الإعلام، إضافةً إلى توافر الوسائل المالية من بعض الجهات الفاعلة. **ثانيًا**، علينا أن نراعي فكرة **روج** عن الإعلام «الموالي»، ونضعها في مواجهة نقيضها، وهو ما نطلق عليه إعلام «المواجهة» (انظر الشكل الرقم (2)).

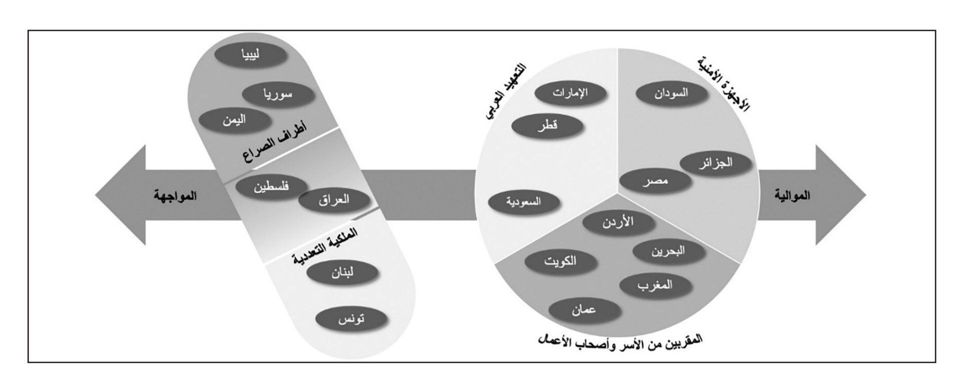
في إطار الإعلام «الموالي»، نجد ثلاثة أنماط ملكية مميزة في عينتنا تشترك في خاصية واحدة، ألا وهي أن ملكية قطاعات الإعلام الرئيسة، مثل البث والاتصالات، تكاد تقتصر على المقربين من الأنظمة أو أفراد الأسرة الممتدة للمسيطرين على الأنظمة. أما في دول، مثل مصر والسودان والجزائر، فتؤدي الأجهزة الأمنية والجيش دورًا كبيرًا في ملكية الإعلام «المخصخص». وفي دول، مثل الأردن أو الكويت أو المغرب أو البحرين أو عمان، تمتد الملكية الخاصة إلى رجال الأعمال المؤثرين الذين نجحوا، بسبب صلاتهم الوثيقة بالأسرة الحاكمة. وتسمح لهم هذه العلاقات بإجراء استثمارات عبر القطاعات في وسائل الإعلام للإعلان عن منتجاتهم، على سبيل المثال. ويرتبط النمط الثالث أساسًا بما نسميه «التعهيد العربي» وينطبق أساسًا على السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة. ففي حين تدير تلك الدول قنوات ومؤسسات تلفزيونية وطنية مملوكة من الدولة، فإن الاستثمارات الرئيسة للعائلات المالكة وحلفائها، تذهب إلى اتحادات تجارية عربية، مثل **روتانا** و**الجزيرة** و**أم بي سي**، التي توفر الصحافة المهنية الراقية والترفيه الرفيع المستوى. ومع ذلك، فهي موالية تمامًا للأيديولوجيات السياسية لرعاتها. ولا يستأثر نوع واحد فقط من أنماط الملكية بنظام إعلامي، بل تتداخل إلى حد كبير. ولكننا هنا، نسلط الضوء فقط على النمط السائد في كل بلد.

من جهة أخرى، تنتشر وسائل الإعلام «المواجهة» في ليبيا وسورية واليمن، حيث لا تخضع ملكية وسائل الإعلام إلى أي تنظيم، على الأقل من منظور وطني. وتنتمي وسائل

الإعلام في تلك الأحوال، على نحو حصري تقريبًا، إلى الأطراف الفاعلة المتورطة في النزاع، وتاليًا، تدخل في صراع، بعضها مع بعضها الآخر. في الوقت نفسه، يُفرض الولاء الإعلامي في المناطق التي يسيطر فيها جانب واحد، كما هي الحال في شمال اليمن الذي يسيطر عليه الحوثيون، أو في شرق ليبيا الخاضع لسيطرة الجنرال حفتر. وفي تلك الأحوال، يملك وسائلَ الإعلام عادة مَن لديهم الموارد المالية لتشغيلها، والذين هم في الأغلب، الأطراف المتصارعة أنفسهم.

الشكل الرقم (2)

ملكية وسائل الإعلام



مع ذلك، في عالم كل من الإعلام الموالي والإعلام التصادمي، حدث تطور جديد في ما يتعلق بالإعلام الصغير. في هذه الأحوال، تتولى المجالس المحلية تشغيل وسائل الإعلام الصغيرة، مثل محطات الإذاعة المحلية أو المواقع الإلكترونية، التي توفر بديلاً حقيقيًا من وسائل الإعلام الوطنية «الكبيرة». بينما في أحوال أخرى، كما هي الحال في ليبيا والعراق، تظهر على نحو غير منظم، وغالبًا ما تحصل على الدعم من مانحين خارجيين، مثل منظمات تطوير وسائل الإعلام الأوروبية. مع ذلك، في بلدان أخرى، مثل تونس، تشكل وسائل الإعلام المجتمعية جزءًا من المشهد الإعلامي الرسمي الجديد. وتشير هذه الأمثلة إلى أن الوسائط الصغيرة أو البديلة، يمكن أن تكون أرضًا خصبة، لنماذج ملكية الوسائط الجديدة في المستقبل المنظور.

إضافةً إلى تلك الأنماط من ملكية وسائل الإعلام الجبرية وغير المنظمة، هناك نوع آخر من الأنماط الأكثر تنظيمًا على الجانب «المواجهة». ففي لبنان وتونس والعراق وفلسطين، تمتلك وسائل الإعلام مجموعة متنوعة من الأطراف الفاعلة السياسية أو الطائفية أو كليهما، وهو ما ينتج منه مشهد إعلامي تعددي إلى حد ما. وإن كان يمكن أن يتحول

الوضع في العراق وفلسطين بسهولة إلى نموذج الصراع الموصوف أعلاه، فيبدو أن حالتي لبنان وتونس أكثر استقرارًا، في ما يتعلق بالتعددية الخارجية السليمة.

ج ـ التفكك والاستقطاب

يحدد هذا الموضوع التفكك والاستقطاب الناتجين من خطوط الصراع التي تحركها الاختلافات العرقية أو الدينية أو الاجتماعية أو السياسية. وقد حددنا بُعدين لمقارنة الدول وهما: **طريقة تعامل النظام السياسي مع النزاعات** و**طريقة تمثيل الإعلام لتلك الصراعات**. تشير أحوال الدولة على المستوى السياسي إلى طريقتين متعارضتين لكيفية التعامل مع هذه الظواهر، فهي: إما تجسد خطوط الصراع بدرجة تجعلها منتشرة في كل مكان في المجتمع وتشكل كل الخطاب المجتمعي، وإما يتم قمعها بشدة لمحاكاة حالة من الوفاق السياسي والاجتماعي من أجل تحقيق الاستقرار الوطني. ويمكننا أن نرصد على مستوى وسائل الإعلام أساليب مختلفة لتمثيل هذه الصراعات، تتراوح ما بين **الإدماج الواعي** و**الاستبعاد الواعي** لأصوات الآخرين (انظر الشكل الرقم (3)).

على أحد جوانب الطيف السياسي، حيث تشكل الانقسامات السياسية والدينية أو العرقية القوية أو كلاهما، المجتمعَ على نحوٍ علني، يمكننا أن نجد الدول في مرحلة ما بعد الصراع والبلدان الغارقة في الحروب الأهلية، التي تشمل ليبيا وسورية واليمن والعراق ولبنان، أو تلك التي زعزعتها الانشقاقات السياسية الكبرى، مثل تلك القائمة بين حماس وفتح في فلسطين. في كل هذه الأحوال، يتأرجح الأداء الإعلامي بين تقديم الآراء ووجهات النظر الخارجية المتعددة من جهة، وخطاب الكراهية وإدانة الخصوم من جهة أخرى. أما في ليبيا وسورية واليمن التي لا تزال في أوضاع شبيهة بحالة الحرب، فيسود الإعلام المستقطب غير المنظم تمامًا مع جهود ملموسة بسيطة فقط، للتغلب على هذا الاستقطاب، مثل المبادرات التصالحية المحلية الصغيرة. ويعني هذا استبعاد أصوات الأطراف الفاعلة الأخرى في وسائل الإعلام المعنية ومحاربتها، وتاليًا، تعزيز الاستقطاب من خلال الخطاب الإعلامي.

في أحوال العراق ولبنان وفلسطين، وعلى الرغم من تفكك المشهد الإعلامي على أسس سياسية وطائفية، حقبةً طويلةً من الزمن، تظهر علامات الاحتراف بدرجة أكبر، مثل استخدام لغة أقل عدوانية أو تغطية أكثر موضوعية. وتاليًا، يمكننا أن نكتشف الاستفادة مما سبق، ربما لأن الضرورة قد دعت إلى قبول أصوات أطراف فاعلة أخرى في وسائل الإعلام المختلفة، من أجل محاكاة الانفتاح الإعلامي والحد من الاستقطاب.

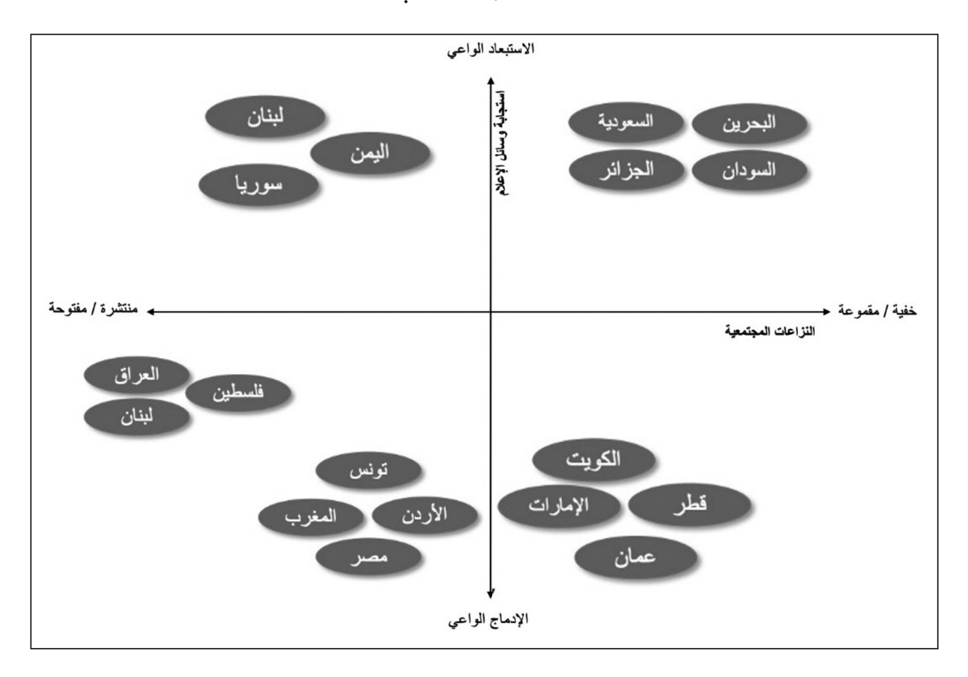
من الأساليب الأخرى في التعامل مع الصراع على المستوى السياسي، ما يلحظ في مصر وتونس والمغرب والأردن، التي تواجه جميعها انقسامات مجتمعية في مختلف المجالات؛ ففي مصر أقلية قبطية كبيرة، ويتألف المغرب من مجتمعات أمازيغية كبيرة، وتواجه تونس انقسامات سياسية ومشاكل حادة مع الإسلاميين والانقسام الحضري الريفي القائم، ويتألف سكان الأردن من الكثير من الفلسطينيين، وغيرهم من اللاجئين. ولقد توصلت هذه الدول إلى طرائق لتلبية مطالب مختلف شرائح المجتمع من خلال تمثيلهم على نحو أفضل؛ إما من خلال البرامج اللغوية الخاصة في الإذاعة والتلفزيون، كما هي الحال في المغرب، وإما من خلال دمج هذه الفئات على نحو شبه طبيعي، مثلما حدث مع الفلسطينيين في المجتمع الأردني ومشهده الإعلامي. وقد حدث اندماج تدريجي لتلك الفئات في نظام الإعلام في تلك الأحوال، وربما لم يحدث هذا الاندماج إلا عقب ممارسة ضغوط سياسية قوية من جانب الأقليات المعنية. مع ذلك، فإن خطوط الانقسام الاجتماعي والاقتصادي، مثل الانقسام الحضري والريفي أو بين الطبقات لم تتناولها على نحو كاف أغلبية الأنظمة الإعلامية التي خضعت للدراسة هنا.

إن خطوط الصراع المجتمعي في البلدان الأخرى قوية، لكن يظل التعبير عنها مكبوتًا، مثلما حدث في حالة الجزائر والسودان، في ما يتعلق بالأقليات القبلية في المناطق النائية، مثل دارفور؛ أو في حالة السعودية والبحرين مع الأقليات الدينية من الديانات الإسلامية الأخرى. ولم تُبذل حتى الآن أيّ جهود ليكون المشهد الإعلامي شاملاً بقدر أكبر.

أما بالنسبة إلى دول الخليج الصغيرة، مثل الكويت وقطر وعُمان والإمارات العربية المتحدة، فلا يمثل المواطنون الأصليون سوى أقلية من السكان، والأغلبية السائدة هي من سكان جاءوا في الأصل من دول عربية أخرى، أو من جنوب آسيا، ويسكنون على نحو موقت فقط في تلك البلدان. وتجدر الإشارة إلى أن المغتربين في كثير من الأحيان هم من يقفون وراء الإنتاج الإعلامي؛ سواء باللغة العربية كما في حالة قناة **الجزيرة**، أو الصحف الصادرة باللغة الإنكليزية ووكالات الأنباء ووسائل الإعلام عبر الوطنية. وعلى الرغم من أن العمال الأجانب لا يحصلون على الجنسية، وتاليًا، يحرمون من الحقوق السياسية غالبًا، فإن الفصول الخاصة بتلك البلدان ترسم صورة للتعايش التوافقي، مع تأكيد التسامح تجاه الأديان والطوائف والعرقيات الأجنبية. في الواقع، نظرًا إلى الاعتماد على الموظفين الأجانب، أصبح إشراكهم في الحياة اليومية والمشهد الإعلامي أمرًا بالغ الأهمية للأنظمة. ولم يتضح بعدُ ما إذا كان التمثيل المناسب لمشاكل السكان غير المواطنين وحاجاتهم

ومطالبهم، وهو التمثيل المعني بقضايا حقوق الإنسان، يتجلى فعليًا في الإنتاج الإعلامي، أو إذا كان قد تم التغاضي عنه.

الشكل الرقم (3)
التفكك والاستقطاب



ـ ـ د ـ التطور التكنولوجي والابتكار

يمكن تناول موضوع التقدم التكنولوجي من منظورين: **أولًا**، حالة البنية التحتية في ما يتعلق بالاتصال بشبكة الإنترنت والاتصالات. **وثانيًا**، السياسات المحددة وراء بناء بنية تحتية متطورة أو عدم وجودها، على سبيل المثال، مدى تخصيص الدولة أولوية للاستثمار في الإنترنت، وتحرير سوق الاتصالات. وتتكشف درجة التباين عند مراعاة هذين الجانبين، وتتراوح ما بين أنظمة تكنولوجية متطورة جدًا في أحد طرفيها، وتطور ضعيف على الطرف الآخر، لأن التكنولوجيا ليست ذات أولوية (انظر الشكل الرقم (4)).

من ناحية، تتمتع دول الخليج الغنية ببنية تحتية متطورة تتيح للجميع فعليًا الاتصال عبر الإنترنت والهواتف المحمولة. وتشير الإحصاءات إلى اتصال شبه كامل بين السكان في الإمارات الصغيرة، مثل الكويت والبحرين وقطر والإمارات العربية المتحدة، حيث يصل انتشار الهاتف المحمول في بعض الأحيان إلى حد 200 في المئة، وهو ما يعني إحصائيًا امتلاك كل مواطن عقدين للهاتف المحمول. تتبع الدول الأكبر جغرافيًا والأكثر

كثافة سكانية، مثل السعودية وسلطنة عُمان هذا الاتجاه، لكنها لا تبلغ هذه الأرقام. وتستثمر الأنظمة في جميع تلك البلدان بكثافة في البنية التحتية، وتسهِّل إنشاء شركات تكنولوجيا دولية ورائدة في المنطقة. وتنظر الأنظمة إلى هذه المشاريع على أنها استثمارات في مستقبلها، وعلى أنها إجراءات يمكن أن تؤدي إلى تنوع اقتصاداتها، وإقامة بنية تحتية تنافسية للشركات بوجه عام، فضلاً عن إرضاء مواطنيها من خلال توفير أحدث الاتصالات وأسلوب الحياة الحديث. في الوقت نفسه، تأتي هذه البنية التحتية المتطورة مع أشكال جديدة من القيود. من أجل الحفاظ على سيطرتها على مجال الإنترنت؛ حيث أصدرت النخب الحالية عددًا كبيرًا من قوانين الجرائم الإلكترونية، واستثمرت، بمساعدة عمالقة التكنولوجيا العاملين على مستوى العالم، في أمن الإنترنت الذي لا يهدف فقط إلى منع الاحتيال المالي عبر الإنترنت، ولكن تستخدم أيضًا في عدد من الحالات للحد من حرية التعبير على الإنترنت.

هناك دول أخرى في المنطقة أدركت، منذ حقبة طويلة، أن الاستثمار في البنية التحتية للإنترنت خصوصًا، والبنية التحتية الإعلامية عمومًا، من شأنه أن يساعد في دفع عجلة التحديث والتنمية الاقتصادية فيها. ومن الحكومات التي أيّدت بقوة توزيع أجهزة الكمبيوتر وتطوير البنية التحتية للإنترنت في أوائل العقد الأول من القرن الحالي، تونس ومصر والمغرب، ثم الجزائر لاحقًا. وبدأت هذه البلدان من مستويات متدنية جدًا من الاتصال، وبسبب الموارد المالية المحدودة، والمساحات الجغرافية الشاسعة، ومعدلات الأمية المرتفعة بين السكان، لم تحقق سوى مستويات متواضعة من انتشار الإنترنت (من 48 في المئة في الجزائر، إلى 64 في المئة في تونس). غير أن التحرير المبكر والخاضع للرقابة لسوق الاتصالات، قد حفّز ارتفاع مستويات انتشار الهواتف المحمولة بين الناس نسبيًا (حيث تتجاوز النسبة 100 في المئة في جميع البلدان، باستثناء مصر).

على العكس من ذلك، فإن انتشار الإنترنت في بعض الدول، مثل لبنان والأردن أفضل نسبيًا، لكن ظل استخدام الهاتف المحمول فيها، حقبةً طويلةً، يُعتبر مكلفًا إلى حد ما، وتاليًا، كان أقل شيوعا. ففي لبنان، على سبيل المثال، حالَ تنظيم سوق الاتصالات الذي اتسم بمحاباة المقربين من النظام الطائفي دون ظهور بيئة تنافسية من شأنها دفع التقدم التكنولوجي إلى الأمام.

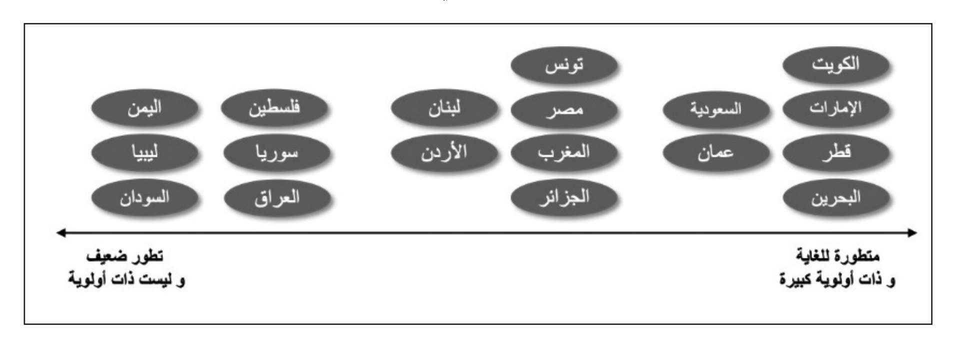
هناك دول وضعها التكنولوجي متناقض، مثل فلسطين وسورية والعراق؛ فقطاع كبير من سكانها على دراية بوسائل الإعلام الرقمية، بسبب ارتفاع مستوى التعليم والثقافة. وفي

حين أن هذه البلدان الثلاثة شهدت استثمارات كبيرة في البنية التحتية للإنترنت، ولا سيما في سوق الاتصالات، لا تزال هذه الاستثمارات تواجه انتكاسات هائلة، ناجمة عن الدمار الذي تسبب فيه الاحتلال أو الحرب أو الصراع العنيف.

على الطرف الآخر للتقدم التكنولوجي، هناك اليمن وليبيا والسودان التي تشهد أدنى معدلات اتصال بالإنترنت. في هذه الاحوال، يُعزى التأخر إلى مزيج من التأخر العام والحرب والنزاع، والافتقار الشديد إلى التصميم الحكومي على بناء البنية التحتية، حتى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

يمكن أن يتحقق التطور التكنولوجي بسرعة في ما بين الفئتين الأخيرتين من الدول، كُلًّا بحسب درجة استقراره وأمن استثماراته. أما في حالة الفئتين الأُخريين في المنتصف، فيبدو أن اتجاهاتهما السياسية وافتقارهما إلى القدرة المالية للاستثمار، هما العاملان الإشكاليان الرئيسان في تأخير التنمية.

الشكل الرقم (4)
التطور التكنولوجي والابتكار



ـ ـ هـ ـ الانتقال والاتصال عبر الحدود الوطنية

يشير الموضوع الخامس والأخير إلى كيفية عكس جوانب الاتصالات العابرة الحدود العلاقات المتعددة والمتغيرة بين الدول المختلفة وأنظمتها الإعلامية؛ فقد كانت الجوانب عبر الوطنية حاضرة بشدة في معظم البلدان التي خضعت للتحليل في هذا الكتاب. مع ذلك، فإنها تتجلى بطرائق مختلفة، وإن كانت متداخلة. ومن أهم العناصر التي تعتبر «عابرة الحدود» ما يأتي:

1) التداول عبر الحدود للمحتوى الإعلامي.

2) التداول العابر الحدود للعاملين في مجال الإعلام.

3) دور المغتربين أو المنفيين في المشهد الإعلامي.

4) المساحة المتاحة لوسائل الإعلام الأجنبية أو العربية في بلد معين (على سبيل المثال، من خلال استضافة قنوات أجنبية).

إذا ركزنا على مستوى الاتصالات عبر الدول العربية فقط، واستبعدنا الحركة غير العربية، سنتمكن من تحديد خمس مجموعات رئيسة من البلدان التي يمكن تمييزها، من حيث هذه الجوانب (انظر الشكل الرقم 5).

المجموعة الأولى تضم عُمان التي تمثل نظامًا إعلاميًا، فيه أقل عدد من الاتصالات العابرة الحدود؛ فهي لا تستثمر في المحتوى العربي، ولا توظف أعدادًا كبيرة من العاملين في مجال الإعلام من غير العمانيين. كما أنّ ليس فيها جالية مهاجرة قوية ونشطة تشارك في الإنتاج الإعلامي، ولا تستضيف وسائل إعلام أجنبية. ولكن هذا الوضع غير عادي، مقارنةً مع بقية بلدان المنطقة، كما يتبين من تحليل البلدان الأخرى.

المجموعة الثانية التي تضم البحرين والسودان وليبيا واليمن، لها جاليات كبيرة ونشطة في المهجر، تنتج كمية كبيرة من المحتوى الإعلامي من الخارج؛ فعلى سبيل المثال، يتولى الفاعلون السياسيون الليبيون واليمنيون تشغيل أنظمة كاملة من القنوات التلفزيونية من الخارج، في حين نجد جاليات من المواطنين في المنفى من السودان والبحرين، وهي جاليات نشطة وحاضرة إلى حدٍّ كبير على الإنترنت. مع ذلك، فإن المحتوى الذي يتم إنتاجه، لا يستهدف جماهير أخرى غير تلك الموجودة في البلد الأم. لذلك، فإن العنصر العابر الحدود هنا هو إنتاج إعلامي للمواطنين في المهجر، وليس المقصود منه تداول المحتوى، أو تبادل العاملين في مجال الإعلام عبر الحدود.

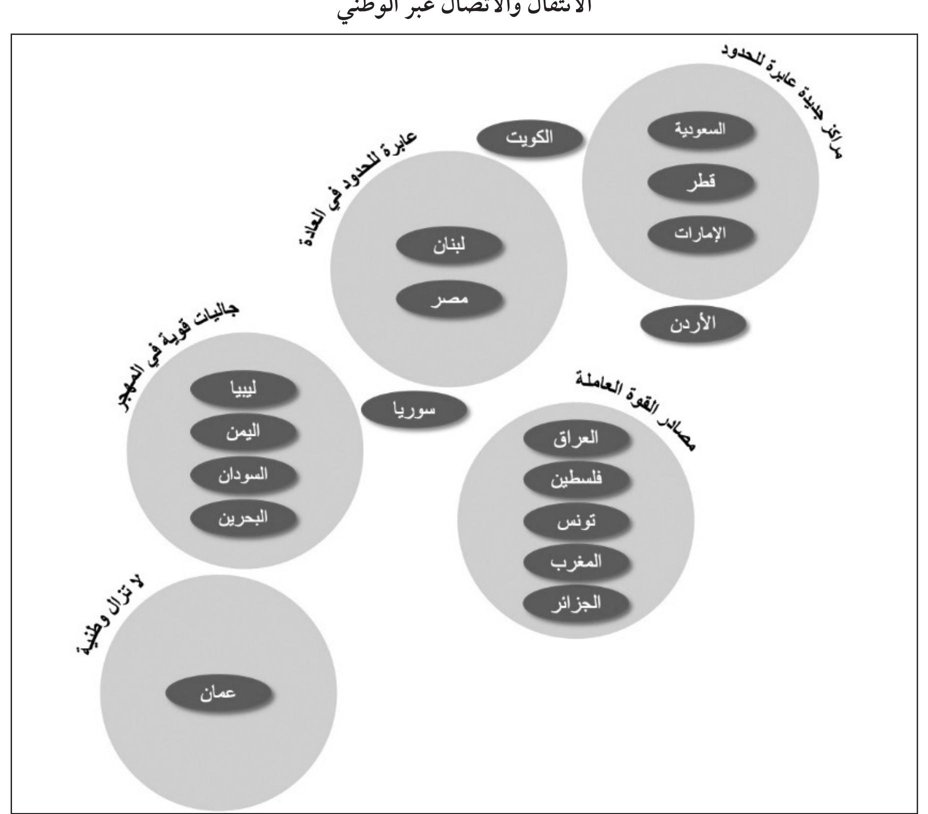
المجموعة الثالثة كبيرة جدًا، وتشمل المغرب العربي والجزائر وتونس، إضافةً إلى العراق وفلسطين. وتمثل البلدان الأصلية للكثير من العاملين في مجال الإعلام، الذين يُشغلون المحطات التلفزيونية العربية في الخليج، مثل **الجزيرة** و**أم بي سي**. علاوة على ذلك، تتمتع هذه الدول أيضًا بجاليات كبيرة في المهجر، تنتشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي أوروبا، ولا سيما في فرنسا. وغالبًا ما يطّلع هؤلاء المغتربون على وسائل الإعلام في بلدانهم الأصلية، ويضيفون أيضًا إلى الإنتاج الإعلامي من خلال مجموعة من وسائل الإعلام من إعداد المغتربين، عبر الإنترنت بخاصة. مع ذلك، لا يتجاوز المحتوى الذي تنتجه هذه المنصات الجاليات الوطنية المعنية في الداخل أو في الخارج.

المجموعة الرابعة، تتألف من دول الخليج قطر والإمارات والسعودية. وتخصص هذه الدول استثماراتها الإعلامية لمؤسسات الإعلام العربية، وتنتج محتوى يستهدف بوجه أساسي الجماهير العابرة الحدود. وبوصفها الجانب المستقبِل للقوى العاملة الإعلامية من الدول العربية الأخرى، فقد نجحت في بناء مراكز عمل عربية حقيقية. وتوفر الدول الثلاث أيضًا منصات ودعمًا ماليًا للأطراف الفاعلة السياسية العربية الأخرى، لتمكينهم من إنشاء وسائل الإعلام في الخارج واستهداف جماهيرهم الوطنية. ودعمت البلدان الثلاثة، على سبيل المثال، الجهات السياسية الليبية وأنشطتها الإعلامية، وأتاحت السعودية مساحة إعلامية للجماعات السياسية اليمنية التي فرَّت من بلادها. وعلى الرغم من أن الأردن لا ينتمي بالضبط إلى تلك المجموعة، فإنه يوفر إلى حد ما مساحة للإنتاج الإعلامي الأجنبي ويستضيف الكثير من منتجي وسائل الإعلام الدولية في المدينة الإعلامية الأردنية، لكنه لا يستطيع التنافس مع دول الخليج، من حيث توفير مركز جديد للإعلام العربي. وأخيرًا، كانت الكويت مركزًا رئيسًا للمحتوى والقوى العاملة العربية حتى الثمانينيات، لكنها تراجعت عن هذا الدور، لتؤديه دول الخليج على الجانب الآخر.

أما **المجموعة الخامسة** والأخيرة، فتضم المحورين التقليديين للقومية العربية العابرة الحدود، وهما لبنان ومصر، مع إنتاجهما التلفزيوني عبر ـ الوطني، والمسلسلات والسينما، وجاليات المهجر القوية، والقوى العاملة المنتشرة. وقد شكّل كلا البلدين تدفقات وسائل الإعلام العابرة الحدود على مدى عقود. وقبل الحرب التي تخوضها سورية حاليًا، أدت أيضًا دورًا رائدًا في إنتاج المسلسلات العربية، وفي توفير القوى العاملة. لكنها تحولت، منذ ذلك الحين، إلى نموذج العمل من خلال المهجر، بسبب تراجع إنتاجها بوجه ملحوظ.

من خلال تحديد الموضوعات المتكررة في الفصول الخاصة بالدول، وتطبيق منظور مقارن عند دراسة هذه الموضوعات، حاولنا تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين أنظمة الإعلام العربية الثمانية عشر، وتاليًا تقديم رؤية متعمّقة للوضع الراهن، في ما يتعلق بالسياسة والاقتصاد، والأبعاد المجتمعية والتكنولوجية والعابرة الحدود. مع ذلك، ينبغي أن يعي القارئ أن تحليلنا لا يقدم أنواعًا واضحة الحدود للأنظمة الإعلامية. إن التطورات التي تشهدها المنطقة دينامية جدًا؛ حيث ينبغي فهم المواقف الحالية المعروضة في التحليل والأرقام الواردة أعلاه، على أنها منتجات تخص حقبة زمنية معينة. ويؤدي نقص البيانات الأكثر دقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى حالة من عدم اليقين، في ما يتعلق بالكثير من الجوانب، وتاليًا، تصبح جميع المقارنات موقتة.

الشكل الرقم (5)
الانتقال والاتصال عبر الوطني



2 ـ مسار المستقبل: التحديات التي تواجه الأنظمة الإعلامية العربية

ختامًا، سوف نتناول بعض التطورات الدينامية التي تتميز بها المنطقة، وتشكّل المشهد الإعلامي عالميًا، والتي لا يمكن التنبؤ باتجاهاتها ونتائجها.

منذ البداية، كانت وسائل الإعلام في البلدان العربية أدوات للتعبئة والتحديث، تتوافق مع أنماط الملكية التي تعكس هذه النهج. ونادرًا ما اعتُبرت وسائل الإعلام طوال تاريخها كيانات مستقلة قائمة لمراقبة الحكومة والنخب الحاكمة الأخرى. وتغيب عن الكثير من الدول العربية نماذج تمويل مستدامة لوسائل الإعلام، تتجاوز ملكية أطراف فاعلة قوية لها. وقد أدى ذلك إلى ما تسميه الأدبيات «الاستيلاء على الإعلام»(4)، أي أن تصبح وسائل الإعلام نتاجًا تجاريًا للفاعلين السياسيين، أو غيرهم من الجهات التي تضمن سيطرة

(4) Anya Schiffrin, «Introduction to Special Issue on Media Capture,» *Journalism*, vol. 19, no. (2018), pp. 1033–1042.

اقتصادية على وسائل الإعلام من أجل استبقاء الرقابة عليها. ولم يعُد هذا الأمر حكرًا على الدولة أو النخب الحاكمة، بل يمتد ليشمل قطاع الأعمال والأجهزة الأمنية والميلشيا والجهات الفاعلة السياسية الأخرى. وبالتأكيد، لا تقتصر مشكلة الاستيلاء على وسائل الإعلام على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بل أصبحت ظاهرة عالمية، كما يتضح في الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

في بعض مناطق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكن أن تتطور وسائل الإعلام المجتمعية، ولا سيما عبر الإنترنت، وكذلك المحطات الإذاعية الصغيرة أو الصحف المحلية عبر الإنترنت، لتصبح بدائل للاستيلاء على وسائل الإعلام على المستويين الوطني وعبر الوطني. وقد ركز المؤلفون على حلين رئيسين لإتاحة بيئة تعمل فيها وسائل الإعلام بقدر أكبر من الاستقلالية والاستدامة وهما: **تأسيس سيادة القانون المسؤولة للأفراد الراغبين في استثمار الوقت والمال في وسائل الإعلام**، و**إنشاء سوق حقيقي للإعلان**.

أما التحدي الرئيس الآخر الذي لن يتم التغلب عليه بسهولة، فهو تفكُّك المجتمعات الذي يمكن أن يؤدي حتى إلى تفكُّك دول بأكملها، مثل سورية واليمن وليبيا، أو في تصاعد التوترات السياسية والاقتصادية كما هي الحال في العراق وفلسطين ولبنان والجزائر. إن تفكُّك المجتمعات الذي يصاحبه استغلال لوسائل الإعلام من قبل الفئات المفككة المختلفة، نتائج واضحة لتلك الأزمات؛ وإذ نراعي في الكتاب التطورات التاريخية والمسارات الاستعمارية، وكذلك المصالح السياسية (الدولية) الحالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإننا ندرك أن الأزمات سمة مشتركة في المنطقة، مع استثناءات قليلة فقط. لم تنقذ الروابط العابرة الحدود بين الدول والأنظمة الإعلامية، مثل الاستثمارات في نظام عرب سات المشترك، ولا القوى العاملة العربية في الكثير من القنوات الإعلامية، المنطقة من الاقتتال العربي الداخلي الذي يتم عبر وسائل الإعلام. ولعل من أبرز الأمثلة، حظْرُ بث قناة **الجزيرة** القطرية مؤخرًا من قبل السعودية والإمارات ومصر. ويؤدي مثل هذا الاقتتال الداخلي داخل الدول أو في ما بينها، واستغلال وسائل الإعلام داخلها، إلى مخاطر أمنية خطيرة على العاملين في مجال الإعلام، وهو ما يجعل الصحافة مهنة خطيرة.

يمثل التحول الرقمي لوسائل الإعلام تحديًا كبيرًا على مستوى العالم، وكذلك على المستوى الإقليمي. ويبدو أن بعض الدول العربية، ولا سيما دول الخليج الغنية، لديها القدرة على مواجهة هذا التحدي، بفضل بنيتها التحتية المتطورة. فلديها الوسائل اللازمة للاستثمار بكثافة في أحدث التقنيات، وتفعل ذلك عن قصد للاستجابة إلى الحاجة

الملحة إلى تحويل اقتصادها من الاعتماد على إنتاج النفط الخام إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وهناك بلدان أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متخلفة، وهو ما تَسبب في فجوة رقمية في المنطقة. وبغض النظر عن التقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة، تواجه جميعها مسألة التحكم في الإنترنت والتنظيم وما الذي يجب السماح به، وما الذي ينبغي حظره. في هذا السياق، تطرح الكثير من المشاكل التي تتم مناقشتها على المستوى العالمي، مثل أمن البيانات والخصوصية ومنع المعلومات المضللة وخطاب الكراهية، وتمثل جميعها تحديات حاسمة للأنظمة الاستبدادية، في ما يتعلق بسيطرتها على الآراء وتهميش المعارضة. وليس من الواضح إلى الآن الاتجاه الذي سوف تسلكه هذه الدول، مع مراعاة عدم تردد بعض الأنظمة في إبطاء سرعة الإنترنت، أو قطع الاتصال بها تمامًا، كما حدث في العراق، أو في مراقبة المحتوى عن كثب، وفرض قوانين الجرائم الإلكترونية، كما هي الحال في مصر أو قطر.

إن التحديات الموصوفة حاسمة، وستؤثر في جميع أنظمة الإعلام العربية في المستقبل. مع ذلك، فقد أظهرت المنطقة دائمًا ديناميات تغيير قويةً، تفوقت في بعض الأحيان على التطورات المتعلقة بوسائل الإعلام؛ ففي مصر، تم استغلال الإذاعة في الوصول إلى الجماهير وخلق النجوم، مثل المطربة أم كلثوم والرئيس جمال عبد الناصر في الستينيات. وكان الدور الهائل الذي أدته القنوات الفضائية في ري ظمأ الجماهير لا على المستوى الوطني وحده، بل حتى العابرة الحدود مدفوعًا إلى حد كبير بالتطورات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي بدأت بالفعل في أوائل التسعينيات. ويرتبط «الربيع العربي» في نهاية المطاف، باستخدامات معينة لوسائل التواصل الاجتماعي لم يسبق لها مثيل، قبل عامي 2010 و 2011، وأثبت أن بإمكان الأشخاص أصحاب الفطنة دمج أشكال التكنولوجيا في استراتيجياتهم السياسية. وقد استلهمت استراتيجياتهم الكثير من الحركات في جميع أنحاء الكوكب.

على ذلك، سوف تستمر أهمية الإعلام العربي، والهياكل والأنظمة الكامنة وراء ممارسات منتجيه ومستخدميه، وتأثيرها وتأثيراتها، سنوات كثيرة مقبلة.

نبذة عن المشاركين

إيهاب جلال: أستاذ في قسم دراسات عبر الثقافات والأقاليم، جامعة كوبنهاغن، الدنمارك. تدور أبحاثه حول الإعلام العربي والمشاهدين وتأثير الإعلام عابر الحدود في الجاليات العربية في الشتات.

باسم الطويسي: أستاذ الدراسات الإعلامية في عدد من الجامعات الأردنية، وزير الثقافة الأردني السابق، عمل عميدًا لمعهد الإعلام الأردني، ورئيسًا لمجلس إدارة مؤسسة الأذاعة والتلفزيون الأردنية، نشر (6) كتب في الإعلام والشؤون السياسية، وقاد عددًا من المشاريع البحثية، منها مشروع تطوير معايير الجودة والمهنية في الإعلام الأردني، ووضع أول استراتيجية رسمية لنشر التربية الإعلامية والمعلوماتية في الأردن.

بوزيان زايد: أستاذ مشارك في الإعلام والاتصال، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. تتركز اهتماماته البحثية في مجالات تقنيات الإعلام وقوانين وسياسات الإعلام والتواصل المؤسساتي. ألّف وشارك في كتابين والعديد من المقالات الأكاديمية والتقارير المهنية.

حنان بدر: أستاذة في جامعة سالزبورغ في النمسا، قسم الاتصال في تخصص المجال العام واللامساواة. عملت في جامعة القاهرة وجامعة برلين الحرة وجامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا في الكويت، ركزت في أبحاثها على أنظمة الإعلام المقارن والصحافة العربية والتواصل السياسي والمجالات العامة الرقمية.

سارة الريشاني: أستاذة مساعدة في الإعلام والاتصال في الجامعة الأميركية في القاهرة. كانت خلال العام الدراسي 2016 ـ 2017 زميلة زائرة في مركز الدراسات اللبنانية وكلية سانت أنطوني في جامعة أوكسفورد. تمحورت أبحاثها حول الاتصال السياسي

وتاريخ الإعلام، والدراسات الإعلامية المقارنة. ومن منشوراتها كتاب صدر في عام 2016 عن دار «بالغرايف ماكميلن» تحت عنوان **الإعلام اللبناني: نظام في أزمة مستمرة**.

سحر خليفة سالم: أستاذة الصحافة والدعاية في الجامعة العراقية، كلية الإعلام ـ . تشمل اهتماماتها البحثية وسائل الإعلام الرقمي والتربية الإعلامية الرقمية. نائبة رئيس جمعية البصيرة للبحوث والتنمية الإعلامية، وعضو في الجمعية العربية الأوروبية لباحثي الإعلام والاتصال (AREACORE)، وعضو مجلس إدارة معرف البحث العربي (أريد) للباحثين والعلماء الناطقين باللغة العربية. مدير تحرير مجلة **أريد الدولية للدراسات الإعلامية وعلوم الاتصال**.

عبد الله الكندي: أستاذ الصحافة والنشر الإلكتروني في جامعة السلطان قابوس حصل في عام 2000 على درجة دكتوراه الفلسفة تخصص الصحافة، من جامعة ريدنغ (Reading University)، في المملكة المتحدة. يركز في دراساته وأبحاثه على السياسات الإعلامية والاتصالية، وتغطية وسائل الإعلام للحروب والأزمات، وعلى وسائل الإعلام العمانية. ترجم وحرر عددًا من الكتب، ومن أحدث إصداراته كتاب مشترك صدر في عام 2020 تحت عنوان: **رواد الصحافة العمانية**.

عبد الرحمن الشامي: أستاذ الصحافة الإذاعية، قسم الإعلام في جامعة قطر. تركز اهتماماته البحثية على الإعلام الجديد والتغيير الاجتماعي، وكذا الفضائيات العربية. شغل العديد من المناصب الإدارية، منها عميد كلية الإعلام، جامعة صنعاء سابقًا. عضو مجلس إدارة الجمعية العربية الأمريكية لأساتذة الاتصال (AUSACE)، وعضو مؤسس للجمعية العربية الأوروبية لباحثي الإعلام والاتصال (AREACORE)، والرابطة العربية لعلوم الإعلام والاتصال. له ما يربو على 30 بحثًا منشورًا في دوريات علمية محكمة أو مقدمة في مؤتمرات علمية، كما شارك في العديد من البرامج منها «فولبرايت»، جامعة بوسطن، والبرنامج الأمريكي للعلماء المتميزين لدراسة الإعلام والصحافة (SUSI)، جامعة أوهايو، الولايات المتحدة الأمريكية.

غريتشن كينغ: أستاذة مساعدة في الإعلام والصحافة المتعددة الوسائط لدى الجامعة اللبنانية الأمريكية. كما تشغل منصب مدير تصميم علم أصول التدريس والمناهج في معهد البحوث والتدريب الإعلامي في الجامعة نفسها. يركز بحثها على وسائل الإعلام البديلة والإذاعة المنبثقة من المجتمع في مناطق أمريكا الشمالية وشمال أفريقيا وغرب آسيا.

فاطمة السالم: حاصلة على الدكتوراه من جامعة إنديانا بلومنغتن وأستاذة مشاركة في الإعلام الإلكتروني والسياسي في قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الكويت. ركزت في أبحاثها عن تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في المجتمع ودراسات المرأة في الإعلام والصحافة الكويتية.

كارولا ريشتر: أستاذة الإعلام والاتصال الدولية في جامعة برلين الحرة، ألمانيا. ركزت في أبحاثها على الإعلام العربي والتغطية الإخبارية الأجنبية، الإعلام والهجرة والدبلوماسية العامة. عضو مؤسس للجمعية العربية الأوروبية لباحثي الإعلام والاتصال (AREACORE).

كلوديا كوزمان: أستاذة مساعدة في صحافة الوسائط المتعددة ومديرة البحوث في معهد البحوث والتدريب الإعلامي في الجامعة اللبنانية الأميركية في لبنان. تتمحور أبحاثها بشكل رئيس حول المحتوى الإخباري وإدراك الجمهور في العالم العربي، إضافة إلى الدراسات المقارنة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

مارك أوين جونز: أستاذ مساعد في دراسات الشرق الأوسط في جامعة حمد بن خليفة. يركز أعماله على شبكات التواصل الاجتماعي والمعلومات المضللة والدعاية في الشرق الأوسط. أصدر العديد من المنشورات حول استخدام الإعلام الرقمي كأداة للرقابة الاجتماعية.

محمد إبحرين: دكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة هامبورغ، ألمانيا. أستاذ الابتكار وريادة الأعمال في الجامعة الأمريكية في الشارقة. تغطي اهتماماته البحثية التسويق والتكنولوجية وريادة الأعمال والابتكار وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة مثل الذكاء الاصطناعي.

محمد عايش: أستاذ ورئيس قسم الاتصال الجماهيري في الجامعة الأمريكية في نشر أبحاثًا متنوعة في موضوعات تتعلق بالفضائيات العربية وأخلاقيات الإعلام والإعلام الاجتماعي والاندماج التكنولوجي وحكاية القصة الرقمية. ومن أحدث منشوراته كتاب ألفه مع الدكتوره نهى ميلور (2015) حول استخدام وسائل الإعلام في المنطقة العربية لوسائل الاتصال الاجتماعي في العمل الإخباري والصحافي. عمل سابقًا عميدًا لكلية الاتصال في جامعة الشارقة، وفي جامعة الإمارات العربية المتحدة وجامعة اليرموك في الأردن.

محمود قلندر: صحافي وأستاذ الإعلام. عمل أستاذًا في قسم الإعلام، جامعة قطر، كما قام بتدريس الصحافة والإعلام في عدة جامعات، منها جامعة الفاتح، ليبيا، وجامعة الخرطوم، والعالمية الإسلامية، كوالالمبور، ماليزيا. وعمل رئيسًا لتحرير صحيفة **القوات المسلحة** السودانية، كما شغل منصب مدير لشركة الإعلاميات المتعددة وشركة النصر للصحافة والنشر في الخرطوم. تشمل مؤلفاته عشرة كتب أكاديمية، في الشأن السياسي

الصحافي في السودان، آخرها **مهنة في محنة** حول معاناة الصحافة في ظل التقلبات السياسية في السودان.

مروان م. الكريدي: عميد ورئيس تنفيذي لجامعة نورثويسترن في قطر، وأستاذ كرسي أنطوني شديد في الإعلام العالمي والسياسة والثقافة في جامعة نورثويسترن، إيفانستون - الولايات المتحدة الأمريكية. زميل جمعية الاتصالات الدولية. وقد شغل سابقًا منصب المدير المؤسس لمركز البحوث المتقدمة في الاتصال الدولي في كلية انينبيرغ للاتصالات في جامعة بنسلفانيا. نشر أكثر من 130 مقالة و13 كتابًا.

نصر الدين لعياضي: أستاذ إبيستمولوجيا علوم الإعلام والاتصال في جامعة الجزائر، وصحافي. درّس علوم الإعلام في جامعات خليجية لسنوات عدة. مهتم في بحوثه بالتحولات الثقافيّة والإعلاميّة في المنطقة العربيّة والجزائر.

نور الدين الميلادي: أستاذ الإعلام والاتصال والرئيس السابق لقسم الاتصال الجماهيري في جامعة قطر. تتمحور أبحاثه حول شبكات التواصل الاجتماعي والتغيير المجتمعي، الشباب، الهوية وشبكات التواصل الاجتماعي، الإعلام والديمقراطية، أخلاقيات الإعلام، الجزيرة، والتغيرات في وسائل الإعلام العالمية. وهو محرر في *JAMMR* مجلة دولية محكمة متخصصة في الإعلام والمجتمع العربي والشرق الأوسطي، وعضو مؤسس لشبكة الإعلام والاتصال العربية.

يزن بدران: أستاذ زائر في قسم دراسات الاتصال في جامعة بروكسل الحرة (Vrije Universiteit Brussel) في بلجيكا، وباحث ما بعد الدكتوراه في مركزي Echo و imec - SMIT. عمل سابقًا كزميل في المجلس البحثي الفلمنكي (فلاندرز) وحاز شهادة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصالات في 2021. تتمحور اهتماماته البحثية حول الصحافة الجديدة والنشاط السياسي في العالم العربي بعد ثورات 2011، إضافة إلى الاقتصاد السياسي والممارسات الصحفية للمؤسسات الإعلامية الناشئة في سورية وتونس خاصة.

فهرس

- ب -

- ت -

- خ -

- ش -

- ص -

- ط -

- ع -

- ك -

- ل -

- م -

- ن -

- هـ -

- و -

- ي -